

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

پیشو بہار کو صبح ۱۰ بجے پر رستم دستان (۱۰۰) حیدر آباد پہنچے جہاں دیشیانا دھرم آباد تک پہنچا۔ جہاں سے فرائی کوٹ پہنچا۔ فرائی کوٹ پہنچا۔

اعتقار ليس بحديث بل هو مما ينسب إلى المتنبي في حروف التثنية
 المشاة من فوق حجة البيت القوا قال السخاوي كثره بهذا
 حجة المتنبي بالترجيد في التثنية لا عسرية قال المسند لموضوع حديث
 ترك العدة عداوة لا اصل له حديث تسليم الغزاة اشهر في السنة
 وفي المدايح النبوية قال ابن كثير وليس له اصل من نسبه إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقد كتب حديث تفكر ساخير من عبادة سنة ليس بحديث
 انه يؤمن كلام السري السقطي حديث تفكر صفتي على سبعين خرفة
 كلام في الجنة لا فرقة واحدة قالوا يارسى الله من قال الزنادقة وهم
 القدرية لا اصل له كذا في اللالي حديث تفقهوا قبل ان تسودوا من
 قول عمر رضي الله عنه قبل ان تزوجوا فقصروا والرباب بيت لذي قيل صاع
 العلم في اتخاذ النساء وقال المتنبي من اسرع الرواية تضر كثير من العلم
 ومن لم يسرع كتب ثم كتب وهذا المعنى عام والله اعلم حديث التكبير
 جزم من قول الشعبي حديث تكلموا بكن شطو عمرها لا تصلى
 قال الحفاظ لا اصل له بهذا اللفظ ومعناه في الصحيح حديث التهنية
 بالتهور ولا عباد ما اعتاده الناس لم يرد فيه شيء حروف التثنية
 المثلثة الثقة بكل احد عجز قال السخاوي لا تعرفه بهذا اللفظ
 حديث قلت لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح ليس بحديث
 حديث الجزء من جنس العمل قال السخاوي لم اقف عليه بهذا
 اللفظ حديث جوار الترك ولا حد العرب قال ابن اليعرب كلام حسن

بِهَذَا اللفظ يعرف بهذا اللفظ بحرف الراء ينجس هذه الامة
موضوعه وفي المقاصد لم اره في حديث جاحته بنفط القدرية ولكن قال
القرويني حديث القدرية ينجس جزاء ما كان من ضوا فلا تعود رهم
وان اتوا فلا تشهد رهم موضوع من حديث المصايير وكذا صنفان من
اصح ليس لحافي الاسلام نصيب القدرية والمجته حروف السين
المهمل حديث سب صحابي فنب لا ينفرد قال ابن تيمية هذا كذب
موضوع حديث سؤر المؤمن شفاء قال العراقي هكذا الشهير على الامة
ولا اصل له بهذا اللفظ حديث سبانه النبي صلى الله عليه وسلم كما اطل
من الوسطي قال ابن حجر غلط من قال به وانما كان في اصابع رجله
حديث السعد الاحمر وكذا الحديث ولا احقر في رواه كلام لبعض الابرار
حديث السري سفير عن اخلاق الرجال ليس بحديث شاذ سفاء مكة خشو
قال السقلا لم اقبل على السائق الغزلة ليس بحديث حسن السويدي الرجل
نصاحة قال الصافي رضعه ظام حديث سيرا واعلى سير اضعفكم قال
السخاوي استوفيه بهذا اللفظ حديث سين بلال عند الله شين قال ابن كثير
ليس له اصل حروف الشين المعجمة حديث شاور من خالفون
لا يثبت بهذا اللفظ حديث شر الحيات ولا المات من كلام
الحكماء قاله ابن حجر حديث شاركم معلو صليبا نكو اقلهم رحمة
على اليتيم واعظمهم على السكين موضوع ذكره في اللالي معك الشقة
على خلق الله والاعظيم كرام الله قال السخاوي لا اعرفه بهذا اللفظ حديث

هذا الحديث لا يثبت
في الصحيحين
ولا في غيره
من كتب الحديث
ولا في كتب اللغة
ولا في كتب السير
ولا في كتب الفقه
ولا في كتب التاريخ
ولا في كتب الادب
ولا في كتب الطب
ولا في كتب الفلك
ولا في كتب الجغرافيا
ولا في كتب الزراعة
ولا في كتب الصناعة
ولا في كتب الحرف
ولا في كتب الفنون
ولا في كتب الادب
ولا في كتب التاريخ
ولا في كتب السير
ولا في كتب الفقه
ولا في كتب اللغة
ولا في كتب الحديث
ولا في غيره
من كتب الحديث

هذا الحديث لا يثبت
في الصحيحين
ولا في غيره
من كتب الحديث
ولا في كتب اللغة
ولا في كتب السير
ولا في كتب الفقه
ولا في كتب التاريخ
ولا في كتب الادب
ولا في كتب الطب
ولا في كتب الفلك
ولا في كتب الجغرافيا
ولا في كتب الزراعة
ولا في كتب الصناعة
ولا في كتب الحرف
ولا في كتب الفنون
ولا في كتب الادب
ولا في كتب التاريخ
ولا في كتب السير
ولا في كتب الفقه
ولا في كتب اللغة
ولا في كتب الحديث
ولا في غيره
من كتب الحديث

سهر رجب على الشهر الفضل القرآن على سائر الكلام وفصل شهر شعبان
كفصل على سائر الانبياء وفصل شهر رمضان على الشهر الفضل الله على
سائر العباد قال ابن حجر انه موضع حديث الفخر بن حزم رحمه الله
قال العسقلاني وغيره انه باطل موضوع حديثهم ساكت رتب
كاثر نحوه الله ولي من سكت قال ابن الربيع ليس بحديث ومعناه صحيح
قلت طاهر التركيب الاول كفر الا ان يقدر العاطف حديث في الخبر
يتنقل من الروم الى الشام ومن الشام الى مصر لا اصل له كما نقله السخاوي
عن شيبة العسقلاني حديث في الحركات البركات من كلام بعض السلف
حرف القاصح قال الجوزي هل زالت الشمس قال لا نعم قال كيف قلت لا نعم
فقال من حين قلت لا الى ان قلت نعم سائر الشمس مسيرة خمسمائة
عام لم يوح له اصل حديث قدس العرس على لسان سبعين نبيا
لحرم عيسى باطل بض عليه جماعة من الحفاظ حديث القرآن
كلام الله غير مخلوق من قال بغير هذا كفر قال الصفاي هذا
موضوع وقال السخاوي هذا الحديث من جميع طرقه باطل واورد ابن
الجوزي في الموصوفة ات حديث قراءة سورة القلاق امان من الفقر
السخاوي لا اصل له حديث قصر الاطفال لهم نبش في كفيته و
الاقين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السخاوي وما يعرى
الظلم لعل بن ابي طالب وشيخنا باطل عنهما حديث قصة
ثمان انه لما خطب في اول جمعة ولي الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله

[illegible][illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the number 20 on the left.

العلم خير من عتق سبعة من كتاب العروس على ما في الذيل حديث
كلهم حارث وكلهم حمام ليس بحديث حارث كل اناء يترشم بافيه
من كلام الصوفية حارث كل يد عنضلة الا برعة في عبادة في سنده
كن اب منهم حارث كل نان لا يد من ثالث وقول الشاعرماتشي الشيء
ان قد تملت لا اصل له حارث كل عام تروكون من كلام الجسرا
البصري بل معناه في البخاري بلفظ لا ياتي عليكم زمان الا والذي بعد
شرمه حتى تلقوا ربكم وروى ذلك من قول ابن مسعود ولا اعني
امير الخيرون اميركم ولا عام اخيرا من عام ولكن حارثا وكما وافقها وكسر
ينهيون ثم لا تجدون منهم خلفا ويجمع قوم يفتون براهم وفي لفظ
واذلك بكثرة الامطار وقلة ما ولكن بن هاب العلماء ويمثله فخر بن عبا
قوله فقالوا لم يروا انا في الارض نقصها من اطرافها حيث قال مؤيد
علمائها وفقهاءها وعن ابي جعفر مروت عالم احب الى البليس من مؤيد
سبعين عالما حارث كل ممنوع حلو ليس بحديث حارث كنت نبيا
وادم بن الماء والطين قال الزركشي لا اصل له بهذا اللفظ حديث
كنت كذا الا اعرف ما حبيت ان اعرف فخلقت خلقا فعرفتهم في
فعرفوني نص الحفاظ كان يقيمة والزركشي والسجناوي على انه لا اصل
حديث كن ذنبا ولا يكن راسا فان الراس بهلك والذنبل يسيل
من كلام ابراهيم بن ادهم حروف اللام بسنن الخوة الصوفية
وكون الحسن البصري بسهما من على ما طبق الحديث على انه

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the text or providing commentary.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the number 21 on the left.

لا اصل له حديث لسعت حية الهوى كبرى البيتين قال ابن
يتميه مما اشتهر ان ابا محمد ورده انسده بين يديه صلى الله عليه وسلم
حتى وقعت الردة الشريفة عن كنفه باقتباسهما اصحاب الصفة مرقا في
ثباتهم كذب بانفاق اهل العلم بالحديث حديث اللعب بالحمام مجلبة
للفقر من كلام اربهم المغنى **حديث** لعن الله الداحل فيما نغيز تشبيب
والخارج منها بغير سبب لا يعرف له اصل بهذا اللفظ **حديث**
لعن الله المغنى والمغنى له قال النووي وغيره لا يصح **حديث** لعن
الله الكذاب لو كان ما نرجا قال السخاوي واعلمته مرفوعا **حديث**
لكل ملوى عون ليس يجزى **حديث** لكل حرة اجرة لا اصل له
لكل ساقط لا يؤمن كلام بعض السلف **حديث** لكل مجتهد نصيب
من كلام بعضهم وفي معناه من جد وجد ومن جد وجعل **حديث**
للسنة ربي يحميه قاله عبد الطالب كبره تصاحب الفيل **حديث**
على لما غسلت النبي صلى الله عليه وسلم افلقت ماء عذرا عيذيه
خزنته فومرت علم الاولين والآخرين قال النووي لا يصح **حديث**
لهدم الكعبة حجر اجرا اهلون من قتل المسلم قال السخاوي لم اوفت
بهذا اللفظ **حديث** لو حشر احدكم ظنه بحجر لقتله الله به قال السخاوي
لا اصل له وقال ابن يتميه كذا موضوع **حديث** لو اغتسل اللوطي بالمجر
لم يحى يوم القيامة الاجنبيا باطل لا اصل له **حديث** لو كشف
الغطاء ما ردت يعقينا قال القسيري في رساله هو قول عامر بن

[illegible]

٢٥
وقال ايضا حكى حنين
ميم حنين من مدني الخا اذ انا
بوصري قول كان من
منعني السأى ان من
سأى من حنين على تركه اذ انا
منه ان ذلك لا بد ان يزداد
مخففه وان لا بد ان يزداد
انما الجبر في الباب لا بد ان
انفي فني من كمال الجلال
فذكر السدي في رواية
الربيعي في رواية
الفضل بن الربيعي في
الرواية

تسليم وصيا له تكبيرة ونفسا صدقة ونوحا عبادة ونقله من جنس
جنس جهاد في سبيل الله قال العسقلاني ليس بثابت **حسن** من العيينين
أخلة المسبختين بعد قبيلهما عند ما في المؤذن أشهدان محمد بن علي لله مع
أشهدان محمد بن علي لله مع راوي السند لا يروى عن محمد بن علي
نبيا لا يصح فاعلم على ما قاله الشيخ **حسن** مصاعته في التوسل بالجهل لا يذكره
الحلي في حاشية الشفاء **حسن** المصائب في الأثر لا في غير ذلك **حسن** المصيبة
والاستشاق ثلثا في روضة الجنين موضوع **حسن** المعاصي في النعم قال الشيخ
لم أفت عليه قال ابن النديم يعني في فوائده وفي كلام السلف قال الشاعر إذا
في نعمة فاعلمها فإن المعاصي قول النعم قلت ومعناه في القرآن أيضا قال تعالى
لله لا يعجزون حتى يغير ما بانفسهم وقال عز وجل ضرب الله مثلا قرة
كانت آمنة مطمئنة ياتيهل فرقا غيرا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاها
الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون هذا والمحدث لا يسأل إلا عن اللفظ
ولا يقلل أبو جرح حيث ذكرناه لا أصل له أو موضوع أو لا يوجد له معنى في
الكتاب والسنة **حسن** المحدث يفتي الداء والحمة من الرأس من كاد بعض
الأطباء **حسن** معلمي الصبيان إذا لم يعرف بينهم كتب يوم القيمة **حسن** الظلمة
من قوله فيكون **حسن** المعتاد والمستمع شريك في الأثر لا يعرف له أصل بهذا
اللفظ **حسن** ما لمع من زاد ولم يشتر قال الشيخ في فوائده **حسن**
من أراد أن يؤتبه الله على ما يريد تعليمه وحدي بغية في هذا في الدنيا
لا يوجد له أصل كذا في المختصر **حسن** من أحب عيشة فلا يكتن بعد العصر

[illegible][illegible]

عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر

ثانياً يعظم الله من اكرم مؤمناً فاما اكرم الله هو كذب بين كذا في الحديث
حدث من سقى وضوءه لم يزل يلكاه يكتبان له الحسنات حتى
يحدث من ذلك الوضوء وفيه ما بين طوان المشهور بالوضع حديث
من شك وضوءه وجبت مساعدته ويروي معونه من كلام السلف
حدث من طاف بهذا البيت اسبوعاً صلى خلف المقام ركعتين وشرب
من ماءه فمغفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت قال المشاوي لا يصح وقد
ولم يعلم بالما تكثير الامسا بما كما في حديث كتب على بعض جنه المداصق
لزم من وتعلقوا بشوقه بتمام وشبهه مما لم يثبت الاحاديث النبوية مثله
حدث من سمع المنادي بالصلاة فقال مرحباً بالقاتلين عداً ومرحباً
بالصلاة اهلا كتب الله له الف حسنة ومحامنه الف الف حسنة ورفع
الف الف درجة لا اصل له حدث من صلى خلف تقى فكانا صلى خلفه
لا اصل له حدث من طاف حول البيت تسعاً في يوم صائف يشرب خمره
وحسن راسه وقلم يمين خطاه وقل القاتاة وعقر بصره وقل كلامه
الابن كرا لله تعالى واستلم الحجر في كل طواف من غير ان يوذى لمحدا كتب الله له
بكل قدم يرفعها او يضعها سبعين الف حسنة ومحى عنه سبعين الف حسنة
ورفع له سبعين الف درجة ويعتق الله عنه سبعين درجة وعن كل
رقعة عشرة آلاف درهم ويعطيه الله تعالى سبعين شفاعة ان شاء في
اهل بيته من المسلمين وان شاء في العامة وان شاء عجلت له في الدنيا و
ان شاء أخرت له في الآخرة اخرجه الجندی في تاريخه مكة عن ابن عباس

عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر
عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر
عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر

عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر
عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر
عن ابن أبي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اعطى الله دينه لم يزل يزداد له من الله حتى ياتي به اليه في الدنيا والآخر

وفي الرسالة المنسوبة إلى الحسن البصري ومناقبه ابن الحارث فخره وهو باطل
هنا كلام السخاوي ووافقه المتوفى ايضا والحق ان المواقف ظاهرة عليه
فناطه من طلب السلامة سائرين بحديث **حدث** من عرف نفسه فقد عرف ربه
قال ابن تيمية موضوع **حدث** من عرف ربه كل انسان هو الله
ليكن ثابت **حدث** من عرف نفسه استبرأ روي عن سفيان ابن عيينة
ليست المدة من عرف نفسه **حدث** من عصى الله في عمرته ردة الله خالبا
لا يعرف الاصل **حدث** من علم الخاء اية من كتاب الله فقد علم مقربته
قال ابن تيمية بموضع وفي الذيل هو كما قال **حدث** من قدم لاحد
يتوضأه فكمنا قدم **حدث** من قال ابن تيمية موضوع وفي الذيل هو كما قال
حدث من قرأ البقرة وال عمران ولم يذكر فقد ظلم قال السخاوي اصل
حدث من قدمنا وجبقة عليها قال السخاوي لم يوقف عليه **حدث**
من قرأ في الفجر بالشرح والمزكية لم يرد قال السخاوي لا اصل له **حدث**
من قصر ظفاره بخالف المروي في عيينه رما قال السخاوي لم اجلح
من قال في ديننا براه فاقبلوه في الوجيز وضعه اسحق الملقى **حدث**
من قضى صلوة من الفرائض في اخر جمعة من شهر رمضان كان ذلك جازيا
لكل صلوة فائتة في عمره الى سبعين سنة باطل قطعا له مناقض للاجماع
على ان شيئا من العباد لا يقوم مقام فائتة سنوا ثم لا عبرة بنقل النهاية
ولا شرح الهدى فانهم ليسوا من المحدثين ولا اسند الحديث الى الحسن المحدث
حدث من كنته سره **حدث** قال السخاوي ليس في المرفوع **حدث** من كنت

المؤمن ليس بمحقق في الأحياء قال العراقي لم أقف عليه حديث المؤمن
ملقى والكافر موقى ليس بحديث المؤمن مؤمن على نسبه لا
له حديث المؤمن يخدع من كلامه سعيد بن جبيرة حرف السنون
الناس نهماء أشبهه منهم بابائهم من كلام علي حديث الناس على دين
ملايكهم قال السخاوي لا عرف حديث الناس باللباس ليس بحديث
حديث الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا من كلام علي حديث النبي لا يؤلف
تحت الأرض بأكله أصل له حديث النساء تصريع بعضهن بعضاً
من قول عمر بن الخطاب حديث النسيان طبع الإنسان قال السخاوي لا عرفه
بهذه اللفظ حديث نصرته لله للعبد خير من نصرته لنفسه من كلام
وهب بن الوثر حديث النظر إلى وجه الجمل عبادة قال ابن تيمية باطل
أصل له حديث نعم الصبر القبر لا أصل له بهذه اللفظ حديث
نعم العبد صهييب لو لم يخف الله لم يوصه لا أصل له كما صرح به السخاوي
حديث ناكم اليد ملعون لا أصل له صرح به الرهاوي حديث
نقطة من دواة عالم الحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد موضوع
رتني كذا في الذيل حرف الواو ولد الزنا لا يدخل الجنة لا أصل له
حديث ولدت في زمن الملك العادل قال الحفاظ لا أصل له بحديث
وصيقي وموضع سرّي وخليفتي في أهلي وخير من خلف من بعدي
علي بن أبي طالب موضوع علي قاله الصغاني في البرر الملتقط حديث
الورد لا يبيض خلق من عرقه صلى الله عليه وسلم والأحسن من عرق

قال العراقي لم أقف عليه حديث المؤمن ملقى والكافر موقى ليس بحديث المؤمن مؤمن على نسبه لا له حديث المؤمن يخدع من كلامه سعيد بن جبيرة حرف السنون الناس نهماء أشبهه منهم بابائهم من كلام علي حديث الناس على دين ملايكهم قال السخاوي لا عرف حديث الناس باللباس ليس بحديث حديث الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا من كلام علي حديث النبي لا يؤلف تحت الأرض بأكله أصل له حديث النساء تصريع بعضهن بعضاً من قول عمر بن الخطاب حديث النسيان طبع الإنسان قال السخاوي لا عرفه بهذه اللفظ حديث نصرته لله للعبد خير من نصرته لنفسه من كلام وهب بن الوثر حديث النظر إلى وجه الجمل عبادة قال ابن تيمية باطل أصل له حديث نعم الصبر القبر لا أصل له بهذه اللفظ حديث نعم العبد صهييب لو لم يخف الله لم يوصه لا أصل له كما صرح به السخاوي حديث ناكم اليد ملعون لا أصل له صرح به الرهاوي حديث نقطة من دواة عالم الحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد موضوع رتني كذا في الذيل حرف الواو ولد الزنا لا يدخل الجنة لا أصل له حديث ولدت في زمن الملك العادل قال الحفاظ لا أصل له بحديث وصيقي وموضع سرّي وخليفتي في أهلي وخير من خلف من بعدي علي بن أبي طالب موضوع علي قاله الصغاني في البرر الملتقط حديث الورد لا يبيض خلق من عرقه صلى الله عليه وسلم والأحسن من عرق

هذا الحديث لا يثبت له أصل في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث

هذا الحديث لا يثبت له أصل في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث

جابر بن ابي بصير عن عوف البرقي عن كوفي عن مسند الفردوس وغيره
فقال السجستاني لا يصح وقال الثوري انه موضوع **حرف الهاء**
هلاك امي عالم فاجرو عابد جاهل لم يوجد كذا في المختصر **حرف**
اللام الف حديث لا يتوضو في الكنيف الذي يقولون فيه
لان رصو المؤمن يومئذ مع حسناته وضعه يحيى بن عيسى
حسن لا سيدي في الصلوة قال البخاري اصله حديث
لانك المحية الاحيية ليس حديث حديث لا تظن اني قال و
انظر الى ما قال من كلامه على رضى الله عنه حديث لا ادري انصف
العلم من قول الشعبي حديث لا دين لمن لا عقل له قال النسائي
باطل منكر حديث لا ناس سوا الهما وكل ما اكل لحمه موضع كذا في
الذي حديث لا يحل للمؤمن من جهل الفرائض والسنن ويحل
له بجهل ما سوى ذلك موضوع كذا في اللذي حديث لا علم لمن اقر
قال العسقلاني لا اصل له حديث لا يستكبر الزرغيف ويوضع
بين يديك حتى يعمل فيه ثلثمائة وستون صلوا عليهم ميكائيل
قال العراقي لم يجد له اصلا حديث لا يستحي السيم ان يعلم العلم
كما لا يستحي ان ياكل الخبز لا يصح حديث لا يتعلم العلم مستحي
متكبر في صحيح البخاري من قول مجاهد حديث لا يعذب الله عبدا
اختلف فيها قال البخاري اصله من كلام بعض السلف قلت سمعت
تعض مشايخي قال من تبع عالما اتقى الله سالما حرف الياء **حرف**

[illegible]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 اخبرنا عن صاحب السيف
 الذي هو علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه وعن اهل بيته
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة الهدى
 في الدنيا والآخرة
 صلوات الله عليهم
 اجمعين

٢٨
بطل فلم يجتمع الشافعي بالرشيد الا بعد موت ابي يوسف قال الحافظ ابن حجر
وكن الرحلة الذنوب للشافعي الى الرشيد وان عجز عن الحسن جرحه على قتله وان
لخرجه البيهقي فمناقب الشافعي وغيره مكن ونية وقال الميموني سمعت احمد بن حنبل
يقول ثلثة كتب ليس لها اصول المغازي والملاحم والتفسير قال الخطيب في جامع
هذا فمحل على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتد عليها لعدم عدالة
ناقليها وازيادة القصاص فيها واما كتب الملاحم فجميع ما بهذه الصفة وليس يصح في
ذكر الملاحم المرتقبة والفقن المنتطورة غير احاديث يسيرة واما كتب التفسير فمن السحر
كتاب ابو الكلبى مقاتل بن سليمان قال احمد في تفسير الكلبى من ازاله الى اخره كان
قيل له فيحل النظر فيه قال لا قلت قال الزركشى وكتاب مقاتل قريب وقال شيخنا
الحجاز السيوطي ومنه كتب صحيحة ونسخ معتبرة يكتفى حالها في آخر كتابه لتقان في
علوم القرآن وسطها كلها في تفسير المستدرج انتهى لما المغازي فمن اشهرها كتاب احمد
بن اسحق وكان ناقلا من اجل الكتاب وقد قال الشافعي كتب الواقدي كان في ليس المغازي
اصح من مغازي موسى بن عقبة انتهى مما لا اصل له من القبول ما ذكر بجبل لبنان
من المبقاع انه قبر نوح عليه السلام وانما احدث في اثناء المائة السابعة والمشهد
الذي ينسب اليه كعب الجاني الشرقي من مشق مع اتفاق العلماء انما يقدما
فضلا عن فنه فيها والمكان المنتسب اليه بن عمر من الجبل الذي بالعادة لا يصح من
وجه وان اتفقوا على انه توفي بمكة والمكان الذي ينسب لعقبة بن عامر من
قراة مصر انما هو بمناهم راء بعضهم بعد مدة استطالة والمكان المنسوب اليه
بمسقلان انما هو قبر حيدرة بن حسنة كما جزم به بعض الجهال الشاميين ولكن

ثم قد خرم ابن حبان وتبعه شيخنا بالاول والكان المعروف بالمشهد الحسيني من القاهرة
ان ليس الحسين مدفونا به بالاتفاق وانما التمس فيه ما ذكره بعض المصريين ونفاه بعضهم
تلك الاشياء واما التقي ابن تيمية فقد رتب له بجوابه بالنم في تكاثر لك واطال فيه والكان
بالمعروف بالسيدة نقيسة ابنة الحسن بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب
والنقد فذكر بعض اهل المعرفة ان خصوص هذا المجل الذي ذكره ليس هو قبرها ولكنها في تلك
التمس بالاتفاق فقلت وقال الشيخ محمد بن الجوزي لا يصح تعيين قبر بني غير نبينا صلى الله عليه وسلم
التمس سيدنا ابراهيم عليه السلام في تلك القوية لا بخصوص تلك البقعة انتهى كما اشارة
الى ان لا وجوه لقهر الكواكب بعد ظن مور نور الشمس اعياء الى شهر سائر الا ان كان في
شامع البلدان والاهرامان وفي الخلافة قال الشيخ قد صنف كثير في الحديث بجميع احق عليه
في اوضاع كافر من موضوعات القضاة في الادب في الودانية ومنها وصايا على كل امرضعة
التمس في الحديث الاول وهو انتم مني بمنزلة هرون من موسى غير انه لا نبي بعدي قال الصغاني
التمس فيها وصايا على كلها التي اولها ياعلى لقان تلك علائق في آخرها انتهى عن الجماعة
بيان اوقاف مخصوصة كلها اموضعة واخرها الوصايا على اعطيتك هذه الوصية علم الاولين و
بما اخبرين وضعها احاديث عمر الصيوني قال السيوطي في اللاتي وكذا وصايا على موضوعة اتم
لما احاديث عمر وكان وصايا له الق وضعها عبد الله بن سرياد بن سمعان اوشين مقال الصغاني
بما في هذه الودانيات كان الموت فيها على غير ما كتب تذكره مع غيره من موضوعات الشهاب
من خبرها ما من بيت الاوطا ويقف على بابها خمس مرات فاذا وجد الانسان قد نفذ كل ذلك
لا يتركه البقي عليه غم الموت فغشيت كمراته وغمرته سكراته وقال السيوطي في الذيل ان
ينكره لمانية لا يصح فيها حديث مرفوع على هذا النسق في هذه الاسانيد انما يصح منها الفاظ

التمس في الحديث الاول وهو انتم مني بمنزلة هرون من موسى غير انه لا نبي بعدي قال الصغاني
التمس فيها وصايا على كلها التي اولها ياعلى لقان تلك علائق في آخرها انتهى عن الجماعة
بيان اوقاف مخصوصة كلها اموضعة واخرها الوصايا على اعطيتك هذه الوصية علم الاولين و
بما اخبرين وضعها احاديث عمر الصيوني قال السيوطي في اللاتي وكذا وصايا على موضوعة اتم
لما احاديث عمر وكان وصايا له الق وضعها عبد الله بن سرياد بن سمعان اوشين مقال الصغاني
بما في هذه الودانيات كان الموت فيها على غير ما كتب تذكره مع غيره من موضوعات الشهاب
من خبرها ما من بيت الاوطا ويقف على بابها خمس مرات فاذا وجد الانسان قد نفذ كل ذلك
لا يتركه البقي عليه غم الموت فغشيت كمراته وغمرته سكراته وقال السيوطي في الذيل ان
ينكره لمانية لا يصح فيها حديث مرفوع على هذا النسق في هذه الاسانيد انما يصح منها الفاظ

التمس في الحديث الاول وهو انتم مني بمنزلة هرون من موسى غير انه لا نبي بعدي قال الصغاني
التمس فيها وصايا على كلها التي اولها ياعلى لقان تلك علائق في آخرها انتهى عن الجماعة
بيان اوقاف مخصوصة كلها اموضعة واخرها الوصايا على اعطيتك هذه الوصية علم الاولين و
بما اخبرين وضعها احاديث عمر الصيوني قال السيوطي في اللاتي وكذا وصايا على موضوعة اتم
لما احاديث عمر وكان وصايا له الق وضعها عبد الله بن سرياد بن سمعان اوشين مقال الصغاني
بما في هذه الودانيات كان الموت فيها على غير ما كتب تذكره مع غيره من موضوعات الشهاب
من خبرها ما من بيت الاوطا ويقف على بابها خمس مرات فاذا وجد الانسان قد نفذ كل ذلك
لا يتركه البقي عليه غم الموت فغشيت كمراته وغمرته سكراته وقال السيوطي في الذيل ان
ينكره لمانية لا يصح فيها حديث مرفوع على هذا النسق في هذه الاسانيد انما يصح منها الفاظ

سيرة وان كان كلامها احسن او موعظة فليس كل ما هو حق حديثا بل عكس وهو مروي
سوقها ان ودعاه من وضعها او زيد بن رفاعه ويقال انه الذي وضعها بل الخوان
الصفا وكان من اجل خلق الله في الحديث واقلمهم حياء واجراهم على الكذب قال الصادق
ومنها كتاب فضل العلماء للحديث شرف البلخي واؤله من تعلم مسئلة من الفقه فقلده
كذا ومن الاحاديث الموضوعة باسناد واحد احاديث الشيخ المعروف بابن ابي الدنيا وافر
الذي يزعمون انه ادرك عليا حشر طويلا واخذ بركابه فكب واصابه ركابه فشيخه
فقال يد الله في عمر كذا واحاديث ابن نسطور الرومي واحاديث بشر بن عويم بن ساه
وخراش بن انس واحاديث ديناور عنه واحاديث ابي هذبة ابراهيم بن هذبة القيسي
ومنها كتاب يدعي بمسند انس البصري مقدار ثلثمائة حديث يرويه سمعان بن المحرك
عن انس واؤله امتي في سائر اهلهم كالقصر في النجوم وفي الذيل سمعان ابن المحرك عن انس
لا يكا يدعي يعرف الصدقة به نسخة مكنوبة في الله من وضعها وفي اللسان هي من روى
عن مقال الزري عن جعفر بن خرون عن سمعان فذكر النسخة وهي اكثر من تلم
حديث اكثر متونها موضوعة تمتع في قال الصغاني ومنها الاحاديث التي تروى في تفسير
يا احمد لا يثبت شيء منها واقنها خطبة الوداع عن ابي الدرداء عنده واؤله الا لا يثبت
البحر عند لرحلجاء وفي اللذان الخطبة الاخيرة عن ابي هريرة وابن عباس بطولها مائة
اهم به ميسرة بن عبد ربه لا يثبت وفي الوجيز قال ابن عدي كتبت جملة عن
محمد بن الاسود عن موسى بن اسحق بن موسى بن جعفر عن ابيه الى علي ردفها ادا
خرج اليها نسخة قريبا من الف حديث عن موسى المذكور عن ابيه بخط طري عام
منها بول المذكور قطني انه من ايات الله وضم ذلك الكتاب يعني العلوي قال العسقلاني

[illegible]

ما كنت تضرني بأفكاره
صحيح في معانيك والعلما
والحمد لله رب العالمين
قال القاضي

مجلس اللغات
واللغات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالعقود الفاضلة

رسالة من العلوم الدينية
إلى

ایمانی علیہ السلام

وحيثما كان الفضل من الميراث

وَأَمَّا خَشْيَةُ اللَّهِ فَحَقُّ خَشْيَةٍ

0-18

يصلى لا تخفف صلوة واقبل عليه فقال لك حاجة فاذا فرغ من حاجته عاد الى الصلاة
لم يوجد وفيه ايضا الا يصح في صلوة الاسبوع شيء وفي ليلة الجمعة اثنا عشر ركعة بآلة
عشر مرتب باطل لا اصل له وكذا ركعتان باذان زلزلة خمسة عشر مرة وفي رواية خمسين
مرة والكل منكرا باطل ويوم الجمعة ركعتان والاربع والثمان والا ثنا عشر اصل له قبل
الجمعة بآلة الا خلاص خمسين مرة لا اصل له وكذا صلوة عاشورا و صلوة الرغائب موضوع
بالاقتناع ولكن ابقية صلوة لياالي رجب ليلة السابع والعشرين من رجب وليلة النصف
من شعبان من صلوة مائة ركعة في كل ركعة عشر مرة بالاخلاص لا تغرب نكراهي في
الوقت والاحياء ولا ينكر التعليل في تفسيره وذكر ابن حجر في شرح الشامل النورى لا يطرق في
الاسطوان جبريل اخصى الطريقة يشهد باظهر القيام الليل ومنه بان موضوعه في التواتر
ما ينكره القضاة من ان القدر دخل في جيب النبي صلى الله عليه وسلم وخرجه من كبة فالتفت
اصل الحكاه الشيخ بدر الدين الزركشي عن شيخه العماد بن كدير وفي حيوة الخليل للدرمي
واما حية الهوى التي ذكرت في الحديث الذي رواه ابو طاهر المقدسي من حديث عائشة
صاحبة العرس ان النبي صلى الله عليه وسلم انشغل بمحضرة رجل من قريش فاستغثت حية الهوى
بكنة فلا طيب لها ولا مراق الا الحبيبة الذي استغفت به فانه مرقى وقرأ في * قال
فتوكل النبي صلى الله عليه وسلم وتوكلوا حتى اصابه مرضى الله ثم حتى سقط راءه عن منكبيه
فلما فرغوا اوى كل واحد الى مكانه ثم قال صلى الله عليه وسلم ليس بكريم من لم يهترع عند السلام
ثم قسم الله على من حضر الاربعة قطع فها حديث موضوع كان واضعا عامرا باسحق
فان باقى رواية الاسناد حقه كذا قاله المذاهب وغيره هو ما يقطع بكذب وفي المقاصد
قال ابن تيمية ما اشتهر ان ابا محمد زور في التوريتين بين يديه صلى الله عليه وسلم انه تواجد

[illegible]

تذروا البعير السبع في الجوارح
المصطفى وحسانه

قد شرع طبع كتاب نفيس في فقه المسمى بالميزان
المنتسب مصنفه في بلاد الاسلام بالشعران
مادون منله في حين من الاحيان اخرى
ايده خير الجزاء من سعي في طباعه
أعني طالب الظهور الشيخ ^{النفوس} عبد
خلف الرشيد لتجار المشهور
في ديار الهند والسند
والخراسان القاضى
بنيامين حماه الله عن
الانشم وشر العذرات
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين

[illegible]

تمت والحمد لله
سنة سلخ شعبان
٩٤

- ١١ فصل ان قل قائل ان حملك جميع اقول المجتهدين على حالتهم رفع الخلاف الخ
- ١٢ فصل اياديهما اني ان قد ادر اول سماءك لم تنق للميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا
- ١٣ فصل بان قال قائل وهل يحجب عندكم على المقلد العمل بالاسراج من القولين الخ
- ١٤ فصل فان قال قائل ان احد لا يجتاز الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هذه الخ
- ١٥ فصل طيالك ان قسم هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها
- ١٦ فصل اعلم يا احمي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرار في الخ
- ١٧ فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالبرية والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلوبة التدبيرة والتعريف
- ١٨ فصل ثم لا ينبغي عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو على ذلك من رده في ذلك
- ١٩ فصل ان قال قائل فعلى ما قررته الخ
- ٢٠ فصل وما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
- ٢١ فصل ما قلنت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل اتى به كذلك مرتبة الميزان
- ٢٢ فصل من لا نرم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢٣ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
- ٢٤ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
- ٢٥ فصل فان قلنت فاذا انفك قلبك الولي عن التقليد وراى لداهية كنهها مساوية في الصحة الخ
- ٢٦ فصل فان قلت هذا في حق العلماء بالحكام الشرعية والتحقيقية
- ٢٧ فصل فان قلت لا لائنة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
- ٢٨ فصل فان قلت فماذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
- ٢٩ فصل فان ادعى احد من العلماء في هذه الميزان الخ
- ٣٠ فصل ان اردت يا احمي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ
- ٣١ فصل في بيان ما قررته من قال ان كل مجتهد مصيب الخ

- ٣٦ فصل لا يلزم من تقييد كمال من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون الخراج
- ٣٨ فصل وايضا ان يخاف ان يطالب احدا من طلبة العلم لان يصدق باعتقاده في ان كل مجتهد مصيب الخ
- ٣٩ فصل وما يردك على ضجة لم يتباط جميع اقول علماء الشريعة بعين التريفة الخ
- ٤٠ فصل في بيان استحالة خروج من اقول المجتهدين عن الشريعة
- ٤١ فصل ان قال قائل اني فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
- ٤٢ فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقول جميع المجتهدين ومقلد بهم بعين الشريعة الكبرى
- ٤٣ صورة الامثلة المحسوسة المعروفة بذكرها
- ٤٤ مثال الشجرة المطهرة المثلة بعين الشريعة المطهرة
- ٤٥ مثال اخر لاتصال سائر من اهل المجتهدين ومقلد بهم بعين الشريعة المطهرة
- ٤٦ مثال طرق مذهب الاثنية المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خالص اوصله الى باب الجنة
- ٤٧ مثال قباب الاثنية المجتهدين على نهر الحياة في الجنة التي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٤٨ فصل شريف في بيان الذم من الاثنية المجتهدين للمقلد في دين الله تعالى بالرأي لاسيما الامام ابو حنيفة
- ٤٩ فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٥٠ فصل فيما نقل عن الامام مالك في ذم الرأي وما جاء عنه في الوقف على واحدة الشريعة المطهرة
- ٥١ فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
- ٥٢ فصل فيما نقل عن الامام احمد من ذم الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
- ٥٣ فصول في بعض الاجابة عن الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
- ٥٤ الفصل الاول في شهادة الاثنية بفرادة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٥٥ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام ابو حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٥٦ فصل في تصديق قول من قال ان ادلة مذهب الامام ابو حنيفة ضعيفة غالبا
- ٥٧ فصل في بيان ذكر بعض من اختلف في الشاء على الامام ابو حنيفة من بين الاثنية على الخصوص وبيان توسعته على الاثنية وسعة علمه وكثرة برهانه وعبادته وعفته وغير ذلك

فصل في حق المحققين من العلماء وضع الأحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ	٨٢
فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة	٨٢
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلوة الى الزكوة	٩٢
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكوة الى الصوم	١٠١
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الصوم الى الحج	١٠٣
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البعير	١٠٥
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البعير الى الجراح	١٠٦
فصل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى اخرها من باب الفقه	١١٢
كتاب الطهارة	١١٦
باب التماسه	١٢٣
باب اسباب الحدث	١٢٥
باب الوضوء	١٢٥
باب الممسك	١٣١
باب التيمم	١٣٣
باب صم الخفي	١٣٩
باب المجيش	١٥١
كتاب الصلوة	١٥٣
باب صفة الصلوة	١٥٣
باب شروط الصلوة	١٥٥
باب مجزئ المهر	١٦١
باب سجدة التلاوة	١٦٣
باب سجدة الشكر	١٦٤
باب صلوة النقل	١٦٥
باب صلوة الجماعة	١٦٥
باب صلوة اسافر	١٦٦
باب صلوة الخوف	١٦٧
باب صلوة الجمعة	١٦٨
باب صلوة العيد	١٦٩
باب صلوة الكسوفين	١٦٥
باب صلوة الاستسقاء	١٦٤
كتاب الجنائز	٢٢٨

رسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل شريعته للعبادة من غير أن يفسد بها العلوم المتعلقة بالخلق والحيات
 وأخرى من له على أرض القلوب حتى يروى من قلب القاصي من حيث القليل نصاً يتناولون
 ومن على من شاء من عباده المتخصصين ما تراه على شوق الشريعة مطهرة لجميع أحوالها وأثارها
 المنتشرة في السجون + وأضعه الله من طرق كثيرة على عين الشريعة الأولى التي يقع منها كل
 ذلك في سائر الأدوار والأركان + وأخرج جميع أقوال المتخصصين ومقتلهم بحسب
 حسن رأي أنصالحها بعد الشريعة من طريق الكشف والبيان + وتذكر جميع المجتهدين في شريعة
 من من الشريعة المطهرة واستأمنهم في سائر شريعتهم في زمان + فان الشريعة كالشجرة طيبة
 المنتشرة وأحوال الناس فيها كالثمار والاعتصام + فلا يوجد لنا من غير أصل ولا ثمر من
 شجرة من شجرة واحدة أمنية من غير جذور + وقد أحسن أهل الكشف على أن كل
 من أخرج قولاً من أقوال علماء شريعته عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة العرفان +
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثنى علماء أمته على شريعته بقوله العلماء امتنا
 لم يزل ما يربحنا لظواهر السلطان + ومما آل من المعصومين في من على شريعة خوان + ولجميع
 أربابنا على أنه لا يسمي أحد علماء الأئمة من متاخر أقوال العلماء وعرف من أين أخذوا
 من الكتاب والسنة لاسيما بطريق الجوهل والعدوان + ومن كل من رد قولاً من أقوال
 علماء أئمة أخرجوه منها فانه ينادى على نفسه بالجهل ويقول ألا أشرب والاني جليل بديل
 من أقوال من أسننه وأخبرنا + عكس من قبل أقوالهم ومقتلهم وأقوالهم لدليل والبرهان

وصاحب من الشبه ان لا يرد في قول علماء الشريعة الا ما علف ساء او حياء اولاد
 لا شدة في كلامهم كمنهم في سائر الاماكن وعلمته انه لم يظلم على دليل لا فيه بعد فيما
 لم يرد عليه او امتثال ومن اراد ان ذلك مثبت لما نقول من قوانيهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحب كبره على من حالف قواني الشريعة تأويله وقيل ويرى ان قرآن وقد ذكره
 بين في جميع القليل بالغة وليس هو عقل لهم في ذلك وما هو مقدر لخواه والسطان وان
 عبادنا في جميع الاشياء ات اجمع من لا نقول قول الاصل في الابل وانرها وحسب
 اطلاق العقل في كلامنا واعماره ليس كان كونه من راجع اصل من اصول اما مع
 والادعوا ان العقل له دور وهناك وما نقول من ان قواني علماء الشريعة خارج عن قواني الشريعة
 فيما عداها وانما قولهم كل ما في قون وادعوا وحيد واول ما حصل من كل شأن في شعاع دور
 الشريعة في كلهم كمنهم ويعلم وان عبادنا قواني الشريعة الاسلام والامان والاحسان واحسن
 من كرم من عن شريعة المظاهرة حتى تنصرف في ما الحكم والحكماء وعلم من شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم حياء شريعة واسعة جامعة لتمام الاسلام والامان والاحسان واما ما لا يخرج
 ولا يصح وبها على احد من المسلمين ومن سجد ذلك ما فترقه في شعاع وهناك وان الله تعالى
 وبما جعل فيهم في الدين من حرج ومن دعي بحرج في الدين بعد ما جعل في القرآن وما سجد
 سكر من سكر كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوجد عن صاحب له من الامر والدي
 في نوعه في الدين ونور رويها شأنا لان سجد له سجد في الابل وانرها وان استأجر
 ما سجد عن اسئلة الاية بالانه لا يرد ولا لسان وان سجد اليه تسليم من له ربه الله تعالى
 محسن القليل بالانه ومنهم وانا من كرم اهلهم الابل والرجاء اما من طرق اسر الاستلا
 وبما من طريق التسليم والامان واما من طريق الكسف والامان ولا يرد على مسلم من احد هذه
 امر في لطائف اعتقاداته لسان قوله لسان في سائر ائمة المسلمين على حد من رتبهم في
 كل من واول وكل من لم يصل الى غير الاعمال من طريق الكسف والامان وحسب علمه
 اعياد ذلك من طريق التسليم والامان وكما لا يخور ما الطعن فيما عدا ذلك
 لا بناء مع احاديث سائرهم وكذلك لا يخور لما الطعن فيما استنطه الاشياء عنهم ول
 بطريق الاحكام والاستصحاب ولا وجه لك ذلك ان تعلم يا اخي ان الشريعة حاد من حيث
 الامر والامر في كل من بني شعاع وشد من الاعلى مرتبة واحدة كسياسي انصاحه في المسلمين
 وان جميع المسلمين لا يخرجون عن قسمين قوي وضعف من حيث اعانه وخيمته في كل
 عصر وزمان في من قوي من هو حوط بالشر بل والاحسن بالعراش ومن ضعف من
 حوط بالضعف والاحسن بالرحمن وكل منهما أحسن على شريعة من ربه وبما
 ولا يؤمر القوي بالرد الى الرحمة ولا تكلف الضعف ان يعود للرحمة وقد رفع
 الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علماءها عند كل من عمل بهذه المسار
 وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين متلا لارفعه بعمل محمول على من لم يعرف

قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يوقف من بيننا قولنا ان الشريعة مستقبل
عن صاحب هذه الميزان فامتنع يا اخي ما فعلت الخلف في كل حديث ومقابلته وكل قول
ومقابلته عند كل واحد منهما الا ان يكون محققا والاخر مشكوكا وكل منهما رجال في مجال
مباشرة في الأعمال ومن المحال ان لا يوجد لنا قولان معان حكم واحد محققان او مشكوكان
وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال او اكثر او قول مقبض فالحق ان يرد كل قول
الى ما يناسبه ويقارب في التخفيف والتشد يد حسب الامكان . وقد قال الامام
الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين او القولين او في من القاء احدها وان ذلك
من كمال مقام الايمان . وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا عن مخالف
الاركان . فالحمد لله الذي من علينا باقامة الدين وعدم انشغالنا به حيث لمنا العمل بما انتهت هذه
الميزان . واثبت ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوفاك لما عرف الحنان . واثبت ان ربنا
ومولانا محمد عبده ورسوله الذي تصدق على كافة مخلوقة وبعثه بالشرقية السمحاء وجعل اجتماع
امته لحقنا في وجوب العمل بالشدة والقزاق . اللهم فصل وسلمه عليه على سائر الانبياء والمرسلين
. وعلى الهمة وحجهم اجمعين وجميع المتابعين لهم باحسان الى يوم الدين . صلاة وسلاما
دائمين بدوام سكان الميزان والحنان . آمين اللهم امين وبعول نوره ميزان نفسه عالية
المقلد ارجو ان يبرها ما يجوز يمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين اقوال جميع المحققين
ومقدمهم من الاولين والاخرين الى يوم القيامة تكن لك ولما عرفت احدا يستفتي الى ذلك في
سائر الادوار . وصنفها باشارة افاضل العصر من مشايخ الاسلام واعتمد العصر بعين
عصرها عليهم قبل اننا نحاوذكرت لهم في الاصل اني ابتغيت الانوار ان ينظر فيها فان قبلوا
أقبلت وان لم يرضوا عافيتها فاني بحمد الله احب اوفاق واكره الخلاف لا سيما في قواعد
الدين . وان كان الاختلاف رحمة يقوم آخرون . فبحمد الله من رأى فيها خللا او سلما فصر
للدين . وكان من اعظم البواعث لي على تأليف هذا الاخوان فخر بابي العمل بما انصهته قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصىنا به ابراهيم وموسى عيسى ان
أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تحليلهم بين قولهم باللسان . ان سائر ائمة المسلمين على
هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالحنان . ليتقوا لوجه حقوق ائمتهم في الادب معصرون
ويحوزوا الثواب المربوب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانك انما ائمة
المسلمين على هدى من ربهم ولم يبق في ذلك تقليد عما هو ملتصق به من حقيقة النفاق الاصغر الذي
ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد اذم الله سبحانه وتعالى ما نافي الكفار يتفادهم
زيادة على حصول دعم بصفة كفرهم في حق قوله تعالى ايها الرسول لا يخرجك الذين
يساعدون في الكفر من الذين قالوا امانا فواهم ولم تؤمن بآياتهم ومعلوم ان كل باعنا الله
تعالى على الكفار والمسلمين اولى بالقرعة عنه وما يقرب من شدة صورته ويسبب المقلدين ياب
إبادة الى الانحلال على من خالف قولنا علم من هم من اهل الاجتهاد في الشريعة فان

على هدى من ربه وربما اظهر مستنده في قوله لمن تكو عليه فاذعن له ونجل من مبادرت
 الى الانكار عليه من جملة مقامه في تأليف هذا الكتاب والاعمال بالفتان وانما لكل امرئ
 ما نوى فاعلموا ايها الاخوات على الوصول الى ذوق هذه الميزان وبياكم والمبادرة الى انكارها قبل
 ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنفقها بين يدي الحلام عليها أي قبل كتاب الطهارة
 بل ولو انكم ما اخذتم بغير مصطلح الفقه فمضوا فربما تمان معذور والغرض انها وقلة وجودها في
 لها من احوالكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وارتدت ان تعلم ما اوتينا
 اليه من دخول جميعه في قوله الاثمة الجتهلين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع نور الشريعة
 المطهرة بحيث لا يرى قولوا اخذ امرها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل ثم روي في ان
 ما اخذ اليه وذلك ان تعلم وتتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود
 الامم والنبي في كل مثله ذات حلال على مرتبتين تحققت في كل مرتبة واحدة كما يظن
 بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الحكران بشهود التناقض والاملاف والانتا قض في نفس
 الامر كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة ليس هو
 كل منها ينقسم عند العلماء على مرتبتين متخفيفات تشريعية واما الحكم الخماسي الذي هو المباح
 فهو مسنوي الطرفين وقد يرجع بالثبوت الصالح الى قسم السردوب وبالبنية القاسدة الى قسم
 المكروه وهذا مجموع احكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الاثمة من حمل مطلق الامر على الوجوب
 الجازم ومنهم من حمل على الذنب ومنهم من حمل مطلق المني على التحريم ومنهم من حمل على
 الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال ما شرعتم للكاليف فمن قري لمنهم من حيث
 ايمانهم وحسن خوطب بالغزوة والنشدان في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب
 ذلك المكلد او غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه خوطب
 بالوخضة والتحفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكلد
 او من هب عنكم كما اشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم تحفظا باعاما وقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا امرتكم بامر فاقوا منه ما استطعتم اي كذلك ولا تؤمروا القوي المذكور بالقرآن والى مرتبة
 لضعفه والتحفيف فهو تقدير على العمل بالغزوة والنشدان لان ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي
 ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ومن ذلك لا يخفى الضعيف المذكور بالاصحود الى
 مرتبة الغزوة والنشدان والعلل بذلك مع غيره عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يمنع
 الا بوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على المرتبتين الوجوب لا على التخيير كما قد يتوهم بعضهم
 في باب والغلط فليس لمن قد راعى استعمال الماء حيا او شرعا ان يتركه بالتراس وليس لمن قد راعى
 لقيام في الغزوة ان يصلي حال السوا وليس لمن قد راعى الصلاة حال السوا ان يصلي على الجنب وهكذا
 سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب ان يغفل
 لفضول مع قدرته على فعل الافضل يعلم ان المستوثاق ترجع الى مرتبتين كذلك فيقتل من
 افضل على المفضول في ايام القدرة ويقدم الاولى على خلاف الاولى وان

حجة قول الفضل للفقهاء ما لا يمكن أن يرد على القول فلا يرد إلى الفضل إلا أن يخرج عن الفضل
 في معنى ما أخرج هذه المبررات جميعاً كما هو الواضح الواردة في الكتاب والسنة وما أخرج وتفرع على
 ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين بمثل ما أخرجنا لا يخرج من مرتبة
 تخفيف وتشديد ولكل منها رأياً كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقاً وكشفاً كما ذقناه وكشف
 لنا وجه جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داحلة في قواعد الشريعة المطهرة و
 مقبلة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قول بالكلية
 أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لا يعتقدون ذلك الجحان وعلو جرمنا وبقينا أن كل
 محمد مصدق رجع عن قوله المصليب واحد لا يعينه كما سبق في الفضل في الفضول أن الله
 تعالى واربعة انتاقض المتلا وعداء في أحكام الشريعة وأقوال علماء كذا كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يعمل عن انتاقض وكذلك كلام الأئمة عن من يعرف بتدريجهم أعلم
 على منازلهم ومواضع استنباطاتها فما من حكم استنبطه المجتهد إلا وهو قول يتفرع من الكتاب
 أو السنة أو من معاد لا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
 بمواضع استنباطاته وكل من شئ في أحاديث الشريعة أو أقوال علماء انتاقضها لا يمكن رده فهو
 ضعیف النظر وإنه كان عالماً بالادلة التي استند إليها المجتهد ومنازعه أقواله محل كل حديث
 أو قول ومذاهب على حال من إحدى مرتبتي الشريعة فإن من المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يحاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الإسلام أو الإيمان أو الإحسان وتأمل
 يا محي في فحشها قالت الأعراب أما قل لم تؤمنوا وكن قولوا أسلمنا الآية بخط عبد الله
 فلتاه والافان خطابه كما برأه الخطابة من خطابه لأهل العرب وابن مقارن من بابيه
 صلى الله عليه وسلم على السمعة والطلاعة في المنشط والمكوك والمصر والميسر من طلب
 بابيه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فظفدون غيرهما من الصلوات ودوران
 والجحر والضياد والجهاد وغير ما قد تبعه الأئمة لغير ذلك ومغل وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ذلك ضاحكاً رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دونه فائدة شدة ودياسة مراناً أو فحشياً
 وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه فزعموا يا أحمى على اعتقاد ما قرئت وبشئت لك في هذه المبررات
 ولا يضره عزارتها فاما من علوم أهل الله تعالى وقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة بما اعتقد
 أنت من ترجيح من ذهب على من ذهب غير طريق شرعي وابن قول من يقول أن سائر الأئمة المسلمين
 والأئمة الأربعة الآن على هدى من ربهم ظاهر وأباطنا ممن يقولون ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير الحق
 في نفس الأمر وأن اردن يا أحمى أن تعلم تقاسم هذه المبررات وكما علم ذمها بان شريعة من آيات
 وأخبار وآثار وأقوال ناجمة لك أربعة من علماء الدين ذهب الأربعة وأمرنا عليهم أمثلة من أهمهم
 وأقوال علماءهم وتقاليدهم التي سطرها في كتبهم والنظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم
 أدلة بعض وأقوال بعض وتقلدوا صوتهم على بعضهم بعضاً حتى كان المخالف يقول كل واحد
 خريف عن الشريعة ولا يكاد يجد منهم يثبت ذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدى من

٢٧٠ من اهل اعراف صاحب هذه النيران فانه جالس في نصف في سرور وطايبه كالسبطان حاكم مرئى
 من اهل كل اول من اهل جهنم لاوى ولا واحد من اهل جهنم سار حاشى مرئى النيران من
 غضب وبتدبير لى السبعة والالة لكل ما قالوا وسعها واعلى ما اوحى بهن النيران . علمها
 لا حوايك من ظلمه المذاهب الا فرجة بصورها فلما لم يصبوا الى مقاصد اول و
 لم يظروا اكتشف كما اشار اليه في لسانها فابصرها وان وصل ولغور وانصاعوا عبادها
 في كل من اعمهم وعلمهم وطاقموا يعلمونهم فوهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على قدر من
 درهم ان لو يكن ذلك كشفا وبعثا فانكى اما يا ولسلما فاعلمكم انكم الاخوان باحسان الاذى منكم
 من صفة هذه النيران من دورها ومن عصره معكم حال فرور بها على سائر المذاهب الا ربعة
 فانه من دور الاحاد مسلمة لكم صحتها من اهلها وادعوا الى من اهلها من جسد لهم وردا من
 اهلها من كل اهل من مدني حكمه من عدم من يسمع من ذلك المذهب ومن ذلك دلالة على مراعاة
 وسوء الصلوة من سائر الله انعاية وعاقرة ما لتياحى من سائر النيران استغناء المصلحة محسم
 احوال لا على النيران من وعلمهم في السريعة المحل به نعم الله بها المسلمين وقد جلى في ان اذ كس
 لتياحى ما علة هي كالمعلمة مع هذه النيران بل هي من اهلها النظر الى التسليم لها وذلك ان
 لى امانس نظرت اول اعلى الايمان بان الله تعالى هو العالم بكل شئ والمحكم في كل شئ الا لا وابل الملائكة
 هذا العالم والمحكم احواله من سائر واتفق كماله اظهره على ما هو مساهل من الاجلالت الى
 لا يمكن حصره ولا يسطر افره معاشر الى الامرحه والراكب على ما في الاحوال والا سالب
 على حكمها من سائر الله العلم وعلى ما سلب له ارادة العلم انكم في شفاء على هذه
 الاوصاف والتالف واستمر افره على الشئ الله عابا من السؤا والمصاريف وكان من حله
 من حكمه وعظم الله وعلمه رحمة ان هم عابا الى قسامين سعى وسعد واستعمل
 كل ما من افره من سلب الوعد والوعيد وادخل كل منها في هذه الدار بكم بعد له
 وسعدا فباله ما يصل لتنا في حاله وما آله من عسوسات صورها ومعلومات قدرها
 ومصنوعات ابدعها واحكام سرعها ووجد وصعها وسؤا من عها فتمت بذلك امور
 المحذتاب وان بعد من ذلك نظام الكائنات وكل من ذلك تالى الروا والمخات حتى قيل انه
 ليس في الامكان ان يجمعها في قال تعالى في كتابه العلم من لعل خلق الانسان في احب
 سعى على انه مستأنه وعلى لم يعمل كل لى قبا مطلقا ولا كل صار صا مطلقا بل رعايته هل
 ماصرها وصرها ما هم هذا وصرها في وقت ما يلقى وفي آخر وقتها في وقت ما ذكره
 في وقت آخر كما هو مساعد في الوجودات الخمسة والمزج كالمصنوعة لمعان حلب عن الادراك
 بالافكار واسرار حسب انى على ارادة عالم الاسرار ومنها يتحقق ان كل امير لى خلق
 وان ذلك ما هو لا تمام سؤا الاول والاخرين وان الله هو العلى عن العالمين وحب
 تفرد ذلك يا حى هذه العظمة علة ان الله تعالى لم يترك سعاد من حيا كلفه ان يكون
 احلاف ائمة هذه الامة في رزق الدن اجمع عاقبة واقوم رسل وان الله تعالى لم يحسب استلهم

يؤمنون النكال القسدي بالبر يلقون أصل من المكلفين العمل بما يؤمن أمور الدين تقبل به على إنسان
أحد من المسلمين أو على إنسان أمام من أمة الهدى المجهدين الأول في العمل به على وجهه في ذلك
الوقت أو على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة بحيث لا يفتن ولا لا يشك في حاله ولا يصرفه
عن العمل بقوله الله من أمة الهدى إلى العمل بقوله الله من أمة الهدى إلا وفيها صفة عنه المختلط
في ذلك الوقت عن الأصل في درجة الأئمة به رحمة من سبحانه وتعالى بأهل قيصته
السعادة ورعاية الخط الأوفى لهم في دينهم ودينهم كما يلاطف الطبيب الحكيم
وله المثل الأعلى وهو القريب المحب لا سيما وحوال الفاعل المتخار في الآموال والأفلاك
والمدور المريد لكل شيء من سائر الأشياء فانظروا أخي إلى حسن هذه القادة ووضوحها
وكم زالت من الشكالات المحجة واقادت من أحكام محكمة فالتفتت قريها بين الأضواء
بحققت بجهتها الاعتقاد ان سائر أئمة الأربعة ومئة للأيام روي الله عنهم جميعا على حد من
وهم في ظاهر الأمور باطنة ولم تغترض قط على من تمتك بمنزلة من فاجهم ولا على من انتقل
من قلب منها إلى من حيث لا على من تعلق من أئمة منهم في أوقات الصغر رأت الاعتقاد لصقنا إلى
مقاربتهم كلوا داخله في سياج الشريعة للظهور كما يشاء في أيتها من الشريعة المطهرة
تريفة لمجي اسعة شاملة قاعة سائر أئمة الهدى من هذه الأئمة المحمدية وان كلامهم
فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم إنما هو رحمة
بالأمة تتأمن تدبير العلم الحكيم يعلم سبحانه وتعالى ان مصلحة الدين والدين والدين
عنده تعالى العبد المؤمن في كذا أو وجد له لطفه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بأحوالهم
قرب كونها فاما المؤمن المكامل ثومن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم أن لا ان لا يصلح عنه
تعاليمه لعداده المؤمنين ابتسامهم على نوحه المثل حبيب أو جد ما لهم وأقرهم عليه بأمره الحكيم
على أن واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بخو قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصي به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى على
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه تقسح أحد أن يشتبه عليك الحال فيجعل
الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول فذلك القدام في جوابه من التلغ فان التلغ
التي هي تاضئة عندنا على تقويم من الكتاب مصرحة بان اختلاف هذه الأئمة رحمة يقول
صلى الله عليه وسلم وهو يعول خصبا نصح في أئمة ما من معناه وجعل اختلاف أئمة رحمة
يعني فلتنا عن آباءهم ورجالهم ان الله تعالى لما علم أن لا ان الاخط والاصح عندنا تعالى العبد
المؤمن في تمام دينه التطهير بالملك الجباري مثلا لا يستحق حاله التطهير بما هو أشد في الجبار
الاعضاء لا يرضى في ذلك أو وجد له ما ما انتقمه عنه اطلاقا لتقريبهم من حق الطهارة بكونه
الملك في حق كل أحد فكان انقش الحسن والحسن تقليله ليعلم ما هو الاخط في حقه رحمة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى ان الاخط والاصح عندنا تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن فمزيد من ذلك
كان متوضعا ومهم العليم على فعله فيقضي به الموضوع لا تقاض وضوئه الأول نفس ذلك الغم

لا مرقية في ذلك أمجد له أم هدى أم فيه عنه اطلاق القول بوجوده في حق كل احد
 وانه شقيد له ليلزم ما هو الاول في حقه وما علم سبحانه وتعالى ان لا يخلو ولا يصلح عنه
 تعالى ايضاً لا يخلو من استحقاق الحق من مباشرة ما حرم الحلال ولا يغيره من غير ما
 الشامل للملأ والقيل والفسل من ذلك سبها احد اياها بقراب لا مرقية في ذلك أمجد له
 هدى أم فيه عنه اطلاق القول بوجوده في حق كل احد وانه شقيد له ليلزم ما هو
 الاول في حقه ايضاً وما علم سبحانه وتعالى ان لا يخلو ولا يصلح عنه تعالى فينا احد
 يقتضي ويستحق مثلاً في كل ضوع لا مرقية في ذلك أمجد له أم هدى أم فيه عنه
 اطلاق القول بوجوده في حق كل احد وانه شقيد له ليلزم ما هو الاول في حقه وهذا
 القول في سائر الاحكام قاسم سبل من سبل الحدي الاولها اهل في ابعده سبحانه وتعالى
 اياها بطريق من طرق الدشاد الصريحة او الالغائية كما انه سبحانه يتعالى بظهوره الميزان
 لما علم ان الان لا يصلح عنه تعالى مؤلفها ومن وفقه في مقامه واخذق وحواله
 يكشف انه عن عين الشريعة الكبرى التي تقرع مساوئنا من هب المجتهدين وولاد اولهم
 ليري ويطلع على جميع اعمالنا خذهم لما من طريق الكتاب والشفة اطلعوا الله سبحانه وتعالى
 عليها ان ذلك ليلزم ما هو الاول في حقه من بونه يقرسا واذ هب الكفة بحق ومصدق ويكون
 فاما الاتباعه باب حجة الاعتقاد في ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ربهم كما يتبين ايضاً
 فضل الله وفضله بهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال له لا سوي الحق تعالى
 بضرته وجعلهم على حاله واحدة او لم لا يفهم كل مقلد عن امامه من اطلاق ذلك الحكم
 في حق كل احد مثلاً لان ذلك كالاغراض على ما سبق بالعلم الا في ثرا علم ان اختصاص
 كل طائفة من هذه الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى ما يكون طريقاً للفرق بين
 ما هم عليه وربما يكون حفظاً لمقامهم من التقصيص ويصح ان يقال ان التكليف كلفاً للملك
 للفرق داناً في حق من اتى بهما على وجهها اذا اعتقاد ان ان القائلين بما كلفوا به آخذون في الترفق
 مع الانفاس لان الله تعالى لا ينتهي مواهباً في الايديين ودهر الداهرين والله واسع علمه فدان
 للآخرة في هذه القاعة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي لا تفرق
 قسمة بما لها ان هذه الميزان الشعرانية من خلعة تجسيم من اهاب المجتهدين من امة الله ومقلديهم
 الشريعة المحمدية نعم الله بها المسلمين ما واصلها ما اتي لما شرعت في تقدير هذه الميزان
 لانهم لم يتفقوا على حجة جمعهم على قراءة واحدة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعتراضوا
 بقضاياها اعتراضاً به علماء المذاهب التي كورون حياناً واما توجه جميع اقوال ملأهم وقد
 في قراءتها ونحو غيرها الى باب ما يحرم من النكاح ونحوه من فضل الله اتمام قراءتها عليهم
 الى اخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوا في ايضا حها بعبارة اوسع من هذه العبارة
 المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم دوام من عرسلوك في طريق الرياضنة على قواعد اهل
 الطريق فكانهم حلون في ذلك جميع جبال الدنيا على ظهره مع ضعف جنبد

[illegible]

أمور التي فيها العلم الشرعي ودارها في الجامع الأزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خلت الفتنة حتى أزيلت
لهم فضيحت التي عليها سطوط العامة ففتشها العلماء فوجدوا فيها أشياء على الفجاءة الشرعية مما دس عليه الله طاعة
وبسألهم والمحمد بالله رب العالمين وشرع في ذكر المصنوع الميزان فاقول بالله الموفق

فصل (١) ان قال القائل ان حملك جسيماً اقوال الأئمة المجتهدين على حاليتين برهة الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا
تحقق بين علمين مثلاً لا يوقع بالحكم فالتجارب الامم كذلك لكن عند كل من المحققين بذوق هذا الميزان ما يتحقق
وحمل الحدين اثنين او التوليين على حالين فان الخلاف يوقع عند كل سبأ في انبعاث الفصول الأئمة فاحمل يا أخي قول
من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يوقع بالحكم على حالين على ان من لم يوقع هذا الميزان واحمل قول من قال
ان الخلاف يوقع بالحكم المذكور على من تعقلوا لانه لا يرى بيننا قول اهل الله تعالى خلافاً للحق ائمة اهل الجمل بالله رب
العالمين +

فصل (٢) اياك يا أخي ان يتداربون تبعك لم يبق الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقاً
حتى ان المكلف يكون مجزأين فعل الرخصة والحرمة في أي حكم شاء فقد قدما لك ان المرتبتين على الترتيب الجوهري
لا على التخيير بشرطه الا في أو اويل الفهم المطبق عند الاستثناء وانه ليس الا في قول على فعل الحرمة ان ينزل
الى فعل الرخصة كالثبوت وقد سئل عن بعض طلبة العلم انا اقول في أدلة المذهب اقول علمها فمقتضى اني اؤخذ ذلك للطلبة
على وجه التخيير بين فعل الحرمة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على حد من ربه فصار يحيط على بقول ان فلا فإ
لا يتبين من ذهب أي على طويق الذم والمقصود لا على طويق وسعاً طوعاً على أدلة الأئمة والله
تعالى يفرض له عدم تعقل هذا الميزان العربية ويكون على جميع الاخوان اني ما قدرت من جها من مذهب
الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن
شك في قولي هذا فيلنظر في كتابي المنبر المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدقاً يقيناً وانما
الثقة بنسبة القول الى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد يرجع عنه مجازاً ان اذا عرفت الاهل
في ذلك من كتاباً شدة شلا فانه لا يصح من يجرع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك على العلم على تحصيلي
لكلام الأئمة الا في من اياها طهارة الى آخرها وان الثقة فاني جمعت هذا الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة
في المذاهب سنة وعلت ان الذين علموا سلك المذهب وانما الله في اوقاها ان الناس الى ان ما نوا كما هو على حد من ربه
فنه فيها عمن يقول انهم كانوا في ذلك على خطا فقد علمت يا أخي اني لا اقول التخيير المكلف بين العلم بالرخصة والحرمة
بما سمع القدر على فعل الحرمة المقتضية عليه معاذ الله ان اقول بذلك فانه كالتباعد بين كمال في الميزان
بما نوا تكون الرخصة للعاجزين فعل الحرمة المذكرة قطعاً لانه حيث شئت نصير الرخصة المذكرة

في حق عريقه بل أقول ان من واحد في كل ملة من طرق الانبياء ان لا يعمل برحمة قال بها
 امام من حسا لان كان من اهلها وانه محب للعل ما عرجه التي قال بها علما ما م
 حيث قد يعل بها لان المحرر راجع الى كرم الشارح بالامانة لا الى كرم شريح لاسيما ان كان دليل
 الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه نقل الى لو وحدت حدسا في البحارى ومسلم
 لم يثبته بما في لأعماله وذلك حين لم يستره واستدركه امامه وكان من الواجب
 عليه جعل امامه على انه لم يظهر مدلل الحديث أو لم يصح عدة كما ساقى ايصاله في الوصول
 ان شاء الله تعالى اذ لم يظهر حديثهما اتفق سلك التحا قال بعضهم اذ لم يثبت بعد تصحيحه
 اذ داوى كرام النعم لا ينبغي لأحد العمل بالنقول المروحة الا ان كان فحوا في الدين
 من النقول الاصح كالقول بقص الطهارة عند المتابعة لمس المسبعية والتعزم الطهر بان هذا
 القول وان كان عندهم ضعيفا فهو محوط في الدين فكان الوضوء منه أولى به وصاحب
 الدوق لحد والميراث يرى صحة ما ذهب الائمة المحدثين وأما قول مقلدكم كانهما شريفة واحدة
 لشخص واحد كنهما حلت لمرتين كل من على عريته مهابا شريفا أصاب كنهما في ايصاله
 في الوصول ان شاء الله تعالى وقد اطلع الله تعالى على طريق الائمة على دليل نقول الامام داود
 الظاهري رضي الله عنه بقص الطهارة لمس المسبعية التي لا تشترى وحيان الله تعالى اطلع
 اسم النساء على الاطراف في قوله تعالى في صبر عرين من عاها وهم وليست في بناء هم معلوم ان
 فرعون لما كان يسكن الى عتب ولادتها اكلها اطلع النبي تعالى اسم النساء على الذي في ص
 الدرس فكل ذلك يكون الحكم في قوله تعالى ولا تمس النساء ما يباس على من ساء وهو استباط
 حسن لمرآة لمرى فانه جعل عندنا لقص الاونة ثم حث في دعم الطهر عن كونها تشبه
 او لا تشبه في نفس عليه يا احمى كلامه مطلق لمن كرام الائمة على دليل من يحرق في الكتاب أو السنة
 وانما ان تود كلام أحد من الائمة او تصف بعضهم فان فهمك اذ اقرب منهم احد من الائمة
 المحدثين كان كالحكماء والله اعلم

فصل فان قال قائل فهل يحسد كبر على المقلد عمل بالارواح من القولين أو الوجهين
 وصدقه ما دام لم يصل الى معرفة الميراث من طريق الودع والكسف فاجاب نعم
 يحسد له ذلك ما دام لم يصل الى مقام الدوق لحد الميراث ثم عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف
 ما اذا وصل الى مقام الدوق لحد الميراث المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء ويجوز على ما هم
 يتبع من من السراج الاول في حديثي منها وتنبه اليها كما ساقى بيانه في فصل الامتلاء المحسوسة
 لانها أقوال العلماء كلهم يعني الشريعة انكري في مذهب صاحب هذا المقام فان من اطلع على
 ذلك من طريق كتفه رأى جميع المذاهب وأما قول علي اثباته صفة يعني الشريعة وشارعها
 اليها كما يصل الكفايا لصانع والظن بالناقص ومن لم يرض بالاعتدال عده معان
 لشهوده تساوى المذاهب في الادل من عين الشريعة والله ليس هذا على ما يستره من مذهب
 لأن كل مذهب في شريعة من مذهب اسرافية كما تنفر عيون شك الصياد في سائر الادوار

من العين الأولى بها وإن أحد الوجه على التقييد لا يقتيد كما سيأتي أيضا حله في الفصول
الآتية أن شاء الله تعالى وصلح هذا الكشف قد ساقى المحترمين في مقام اليقين ورياء زاد
على بعضهم لا غتراف عليه من عين الشريعة ولا يحتاج إلى تحصيل الآيات الاجتهاد التي شرطوها
في حق التجهيز حكمه حكم الجاهل بطريق الجواز وادب مع ما لم يبال له سفاة منه فلا فرق بين
الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فيما صرح به الشريعة من الأحكام بخلاف ما لم يصرح به إذا أراد الإنسان استخراجه من
أثناء وحدته فإنه يحتاج إلى معرفة الآيات من نحو وأصوب ومعان وغير ذلك كما بينا في كتابنا
الشمس بمخيم الأكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخيم فرأى جعه أن شئت وأحمد الله
رب العالمين

فصل

فإن قال قائل إن أحد الاحتياج إلى ذلك مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاد
أن سائر الأمة المسلمين على هدى من ربهم بل بكنية معتقده تليها وإيمانها على عمل غالب طلبة العلم
في سائر الأعصاره فالتجواب قد قدمنا لك في الميزان أن التسليم للأئمة هو في درجات العبد
في اشتراكه صحة أقوال الأئمة وإتمام أدائها هذه الميزان ما هو أرق من ذلك فيظلم للمقلد على ما نظم
عليه الأئمة ويأخذ حله من حيث أخذوا وأما من طريق النظر والاستدلال وأما من طريق الكشف
واليمان وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول خذ واعلم حكم من حيث أخذ حله الأئمة
ولا تقنعوا بالتقليد فإن ذلك سعى في البصيرة انتهى وشيئا بسيط ذلك في فضل ذم الأئمة
للقول بأن الذي في دين الله أن شاء الله تعالى فلهذا ما نزلت فلا شيء لم يوجب العلم بالله
تعالى العمل بما أخذته العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في البصيرة عند بعضهم
فالتجواب ليس عدم الإيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما أخذته العالم
من طريق النقل الظاهر وأما ذلك للاستغناء عن غيره في الموجبات بصراحتها أدلتها الكتاب
والسنن عن القطم بصحة أي ذلك الكشف فإنه حينئذ لا يكون الأموقفا لها ما عند
عدم القطم بصحة فمن حيث عدم علم منه الإخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشف التليين
ابليس فإن الله تعالى قد أقدر ابليس بما نال الغر الخ غيره على أن يقيم للمكاشفة صورة المحل
الذي يأخذ حله منه من ماء أو عرش أو كرم أو قوم أو لوح فربما ظن المكاشفة أن ذلك العلم
عن الله فأخذه فضله وأصل فمن هنا وجبوا على المكاشفة أنه يعرض ما أخذته من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنن قبل العمل به فإن وافق ذلك والاحكام عليه العمل به فعلمهم
أن من أخذ حله من غير الشريعة من غير تليين من طريق كشف فلا يصح منه الرجوع عند السب
ما عاشوا أئمة الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الصحيح لا يأتى
دائما الأمور في الشريعة كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

فصل

فإن طعن طاعن في هذه الميزان وقال أنها لا تكتفي أحدا في أرشاده إلى طريق صحة
اعتقاده أن سائر الأمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا هذا أكثر ما ذكرناه في طريق

بنحوه بين قول العبد لسانه ان مؤامته للمسلمين على هدي من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه قلنا سبحان
 على طريق اخرى يتم بين اليقين والاشفاق كذا ما انما توجبها في هذه الميزان فعملنا طريقة اخرى لعل الطامعين في صحة
 هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل لاشد ذلك الحسوس والتضيق فانه لا يقدر بعمل الشريعة على اكثر من مرتين
 نحيف وقتنا اشد من مثله في قولنا في حقنا فقهنا وادارهم اقول في الله ناصر الامة ما انما تستغنى عنه
 علم الحق انفسهم اعلم بقصم المطر عن ارشاد ذي الاخوان الى صحة الاعتقاد في كلامهم ولو كلفنا لارضا الاخوان
 ما ذكرنا حجتهم عليهم علم هذه الميزان الشريعة كما احييت عنهم من العلوم التي ينبتوا بها فشاها بما اشرنا اليه في
 كتابنا المنسب بكونهم المصنوع والسر المرقوم فيما يقتضيه الحكمة من الاسرار العظمى فانما ذكرنا فيهم علوم القرآن
 العظيم بخبرنا في الآيات لا مرقى لاحد من طلبه العلم الا ان في العلم الى التسليم الى معرفة علم واحد منها فكلوا ولا تعاصروا
 كتبنا وانما طريقنا للكشف الصحيح فتعلم هذه العلوم على العلم في حال الابد والقرآن لا يتعلم عن المنطق بل حتى كان
 حين ذلك العلم عن المنطق تلك الحكمة وهي تختلف العلم عن المنطق فليس من علوم اهل الله وانما هو يتفكر وعلوم
 موجهة عن اهل الله لا يعمدون على الامكان ليعرفوا اهل الله بعلوم اهل الله فكشفنا عن اهل الله فانما ذلك
 (فصل) وايضا ان يتم بوجه الميزان فيقاد الى الامور على صاحبها او تقول كيف يصح إعلان الجمع بين جميع
 هذه وجعلها كما انما هو من غير ان تنظر بها او تجتم بصاحبها فان ذلك هو من تلك التي في الدين بل اجتمع
 بصاحبها وانما فان فطرا بالحق وجعلنا الرجوع الى قوله لو لم يستل لحد بل مثله اي انما ان تقول ان انما
 الميزان جعل الشريعة تنقسم في الكذب فانه اذا كان في شيء جاهل امر قد لا على توجيهكم كما جليل اقول انما جعلنا
 على وجه الارض انما علمه قد لا الامم محمد بن لك واذ انما العلم من الحية وتخصصها بدينه فلا بد ان
 بنوا الله تعالى بعض التحريم بالربط على كل من المتقين انما في الله عليا في ارجح الى الحق وطريق
 في الاعتقاد بين النصارى والعلوك لا يصح ذلك عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لحيون من مثل هذه الميزان
 فان جود الحق تعالى الرزق ايضا على قلوب العلماء في كل عصر يخرج عن علومك الطبيعية لفهميه
 الى العلوم الحقيقية الكشفية ولو لم ير اليها لطبيعت فان من علامة العلوم الدينية ان يحكمها الحق
 من حيث انوارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط الغريبة طريقها فان طريق الكشف ميانة لطريق
 الفكر وسياق في الحصول الانية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب
 في ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق ووجع اذا قل غير الله
 في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدي من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق ووجع
 من الحق فبيننا نحن نحن عواه ونظروا عدم صحة عقيدتنا ان كان عاقل والمحمد لله رب العالمين

فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذا الميزان للميزان من طلبنا العلم لا بغير ذكره وسموهم الى ذلك
 من رايهم في ذلك القصور في قولهم في امرنا ناليه يقولون العقل مطابقة القلب للسان في محبة اعتقاد ان سائر
 المسلمين على هذا موزونهم في سائر اقوالهم فلذلك استغنت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وافعالها
 فرائدها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد والتشديد لا يوجب اعادة التخفيف للتضعف كما هو مكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الاحكام بحكم الخبر فان للقوى ان ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع الضرورة
 فعل الاشياء لا تكون المرتبة المذكورة في الميزان في غير الترتيب الوجوه ذلك كبحر المنصوص اذا كان
 لا من الغفيلين في غير غسل الرجلين بل لا يخرج مع ان احل في المرتبة افضل من الاخرى كما لا
 فان غسل الرجلين افضل الا لمن نغرت نفسه من المسح مع علمه بصفة الاحاديث في ان المسح له افضل
 على انه عاقل ان يقول ان المرتبة في حق هذا الشخص كما على الترتيب الوجوه معنى انه لو اراد ان يعبد الله
 استغنى بالافضل كان الواجب عليه في المرتبة بالافضل ان يكتب العزيمة وهو
 اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس اما المسح بالنظر الى ذلك الفرع النادر الذي نغرت نفسه من فعل المستبر
 لا يسهل قولنا افضل غير سائر الوجوه ان نغرت عليه يا اخي برحمة الله تعالى انه اولي لك من غيره وكذلك
 ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب مرتبة الميزان اما اذا ثبتت عن الشارع فعل امرين متساويين من غير
 بثون في احدهما المسح جميع الواسع وقت وسر بفضله في وقت آخر وكما الالة الوضوء تارة وعدم الموالة فيه
 تارة اخرى في هذه الاشياء في تقديم مسح جميع الرأس للموالة على مسح بعضه عن الموالة اذا اراد
 المكلف التقرب الى الله تعالى بالاولى فقطد حين على ذلك تقاضوه اما قول سيدنا مولانا عبد الله بن عبد
 ذي الله عنه ان احوال امرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس الحكم فهو اكثرى لكل اذ لو كان
 ذلك كمالا حكمنا بنسخ المتقدم من الامرين يقيان في نفس الامر من مسح كل الرأس وبعضه فلا لانه لا بد ان يكون
 استثنى الامر من عليه وسلم الى مسح الكل واليه بعض فيكون قبل الاخير من مسح ولا يخفى في ذلك من القدر في من حيث
 يقول بوجوب تعميم مسح الرأس وعدم تقيمه كان الامام في الميزان رجلا الله تعالى اذا ثبتت عن الشارع على علمه
 امرين في وقتين فهما على التغير ما لم يثبت التغير فيعمل المكلف في الامر تارة وبخلاف الامر تارة اخرى انتهى وعلى
 قوله من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول على الرأس كوجوبه على من العيب من مسحه في مسحه من الرأس كما
 في من كان اقرع او كان قريب البعد على رأسه فيحذف من نزول الحاد من انما علم ذلك اني قد نظرت في المسح في
فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالفرعية والرخصة المذكورتين في هذا الميزان هما مطلق التثنية
 التخفيف ليس مرادنا بالفرعية والرخصة اللتان حل بهما الاصوليون في كتيمة فيما سميت

مرتبته ان يحيف رجسها الى المطر فعلى الناس ان يتدبروا في الاصول لا يعرف الا وانما هو لا يكلف
فعل ما هو فوق طاقته شرعا وانما هو كلف ما فوق طاقته فاعني ان يكون فعل الرخصة من حق
وحاكم العرفه في حق لقول ولا يجوز سماع المروء عن الرخصه الى مرتبه ترك الفعل باسكنته كما
ادوروا من اسماء اسبق على سماعه يجوز له تركه فيقيم ويجوز اذا قلنا ان العرفه من اقيام في امر
على نحو من لا يجوز له الاصل في امره على العيان او العار لا يجوز له الاستئذان
او قدر على الاستئذان لا يجوز له الا كقضاء نحو الايمان والعين او قدر على الامور والعين لا
له ان كسب ما جاز افعال الصلاه على نفسه كما هو مقصود في كتب العقده فكل مرتبه من حق المراتب
ما عطف بها سبقتها العرفه مع الرخصه لا يجوز له المروء ان يتركها عما جازوا به اسمع و
الحمد لله رب العالمين

أرسل بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم إذا وصل إلى شيوخه وحضره الوحي التي أخذوا منها أحكاماً
 منها انك عنه القليل بالاجتهاد وصيلاً لا يثق بين أحد من رسله إلا من حيثما كشف
 الله تعالى عنه بحكمه اليقين لا الظن فخذ الظن للقليل إذا أطلع على العين التي أخذ الأئمة
 المجتهدين من هذا هبهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بن الرزائي
 في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وقول الله سبحانه إن الأرض كلها لخاصة والنفوس
 لكل من فيها مطلوب فإذا قصد المكلف بفعله الرخصة بقول فضل الله عليه كان أفضل كما
 أشار إليه حديث أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى عزاؤه فإذا امتثلت هذا الأمر
 فقد أتيت ما أوتي فاعلم أن المطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف إليه ما أمكن كما عليه عمل الأئمة من
 أهل الورع والتقوى كما في مجمل الجويني وأضاربه فإنه صنف كتاباً محيطاً ولم يلتزم فيه المثلثي على
 باب الرخص فاذ أوقف الجدل في أمره وروى وأمكنه الاجتهاد فيه بالرخصة فله فعله وله
 وكان ذلك الفعل الشاهد عليه من باب القوة والاجتهاد بالعرفان كان راجحاً وإن لم يكن
 الأخذ فيه بالرخصة أخذ بالرخصة كما أن له الأخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون
 ذلك منه من باب مخالفة الرخصة قال الرزائي وبعد إذ علمت هذا فليست تعرف أن أحداً من
 الأئمة الأربعة وغيرهم لم يقلوا من المسلمين في القول برخصة أو عزمة إلا على حد ما ذكرناه من
 هذه القاعدة فيسبغ لكل مقلد للأئمة أن يعرف مقامهم انتهى كلام الرزائي رحمه الله
 في آخر قواعد وهو من أعظم شواهد صحة هذه الميزان فلم يقل لنا عن أحد من الأئمة إلا أنه
 لا يبرهم فيما بلغنا أنه كان يطرح الأمر في كل غير متناهي عما أورخه قال بما في حق جميع
 الأئمة أبدأ وأما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمدح حسب الأربعة
 شيخ الإمام الفقيه المحدث المفسر الأصولي الشيخ عبد العزيز الديلمي وشيخ الإسلام عز الدين
 بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الأقطم رحمه الله
 الشيخ علي بن أبي طالب والشيخ أبو بكر السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من أعلام
 سلفهم كانوا يفتون الناس بالمدح حسب الأربعة لا سيما في العوام الذين لا يتقيدون بمدحهم ولا يعرفون
 قواعده ولا خصوصه لا يقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال
 أهل كذا من هؤلاء العلماء أن يفتوا الناس بكل مذهب عروهم كانوا مقلدين ومن شأن
 المقلد أن لا يخرجهم عن قول إمامه فالجواب عمتل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
 لقب الذي لا يخفى من صاحبه عن قواعد إمامه كإبي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
 أشهب والزماني وابن المنذر وابن سرح فهو لا وكلهم وإن افتوا الناس بما لم يصح لإمامهم
 بنحو ما عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أن الإجماع المطلق على قسمين
 مطلق غير منتسب كما عليه الأئمة الأربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار أصحابهم الذين ذكرنا
 ولم يردع الاجتهاد المطلق عن المنتسب لعل الأئمة الأربعة إلا إمام محمد بن جابر الطبري ولم

يعلم الله ذلك انتهى ويحتمل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على الزنا هبل في رغبة اطلعهم الله تعالى على غير
 الادنى وشهدوا انصال حبيبهم وقال الائمة المجتهدين بما وجدوا فيفتون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم
 قولا من قوا برحمة ولا ضيقا بخرقة وكانهم باو اصاب أهل الزنا رغبة في تقويم اجهم واطم
 على جميع أدلتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام ايضا بالحجة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجوسي والامام
 البرلماني في من الدليل على ذلك انما نحن بضمك كتابه المسمى بالحيط الذي يتبين فيه هل يجب كما هو من الزكوي
 ابن عبد البر كان يقول كل محبة تصيب قوماً أن يكونوا فعلاً أو قالاماد كالأطعمة على غير الشريعة الكبر
 وتقرير أقوال جميع العلماء منها كما نطلعنا بحمد الله تعالى واما ان يكونوا فالأدلة من حيث ان النساء وور
 المجتهدين اني يستنبط من كتاب الله عز وجل وشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ
 ابن جماعة انه كان اذا فحق علميا يحكم على أهل هبل بما هم بفعل جميع شروط ذلك الامم الذي افهم
 ويقول له ان توكت شرط من شروط صحة عبادك على هذا لا يشترط اعادة الملققة من عزه من هبل
 جمعت شروط تلك المذلة كلها انتهى ذلك منه احتياطاً للملدين وخرفاناً يشبه في نقص عيادة احد من
 فان قلت فقول ينبغي لمن بقي على الاربعه ان لا يفتي بالمعدين الا بالاربع من حيث انقل او يفتي بما
 الا قول فالجواب الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع لان المعتد ما سأل الا ليفتيه بالاربع من
 لا بما عنده هو والجمع الا ان يكون المروج في دين السائل فلان يفتي بالمرجوع ولا مرجع ولما ادعى الجاهل
 السبوطي رحمه الله بمقلد الاجهاد المطلق المنسوب كان يفتي الناس بالاربع من هذا الحكم الشافعي فقالوا لا
 ما لا يرجع عنه فقلنا لم يسألوا في ذلك وانما سألوا في عايد الامم او اصحابه فيفتي من يفتي الناس على الاربعه
 بغير الرجوع عن أهل من هبل يفتي بالمعدين الا ان يعرف عن السائل انه يفتي بغيره ودينه ويشترط صريح
 ولو كان مرجعاً عنه فمثل هذا لا يفتي بالاربع على ما هو الاربع عن أهل كل من هبل يفتي فاعلم ذلك
 (فصل في) وما يوضح ذلك جميع مرتبتي الميزان ان نظر المحل حديث ورد أو قول يستنبط الى مقابلته وادارة
 ملايان نجد احدهما محققاً والاخر مشكوك في ذلك لا يكون ثم ثلث الحديث أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح
 من هبل وقد يكون هو التبعيض المروج ولا يخفى لولا انما نحن على العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من
 الميزان دون المرتبة الاخرى بالشرط التي تقتضي في فعل الرخصة أي التحفيف فتق كل احد بما يناسب
 تغفل أنت به كذلك لانه هو الذي خوطب به فاعلم ذلك اعلم عليه أفت غيرك بما هو أهل فليس لمن
 على سهولة الطهارة ان عيس فوجدنا ان شافعيًا يصلي بلا يحتمل طهارة فكيف الا بى حين
 بما أنه ليس له ان يصلي فحماً أو قبله بغير القامحة مع قدرته عليها وان يصلي بالذ

مع قدرته على القرآن كما سيأتي احتجنا في توجيهه أو خوالا الطاعان شاء الله تعالى على أن لك أيضا ان تصبر على
 فعل الغريم المشقة ان حضرت ذلك على وجه الحاجة لنفسك كما ان تلك أيتها ان تزل الى الوضوء بشرطها
 في هذه الميزان هو الجرح عن غير حلسا أو ذنبا فقط وتكون على مدى من ريك في من المرتبتين ثم ان قد يكون
 في حكم الواحد اكثر من قولين فالعاق يرد ما قارب التثنية الى التثنية ما قارب التحفيف الى التحفيف كالقول
 المفصل على من سأل ما قدمناه في خطبة الميزان وصال الذي يوجد لبلان أو قولان مشددا ان أو صفتان
 لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتنع ذلك في أو قولان هبت مع بعضها بعضا وان شئت
 فامتنع ذلك في هبت ومقابل من جميع المذهب الخالفة له يخرجها الا يخرجها عن تحفيف وتثنية لكل
 منها رجال في حال مباشرة التحاليف كما في الميزان وكذلك ما أوجب الجرح أو حرم بلخاذه فكل يرجع الى التثنية
 فان مقابل التثنية من التحريم الشامل للمدح وي قال بعضهم ما أوجب الجرح أو حرم يكون في مرتبة الاولى ومقابل
 في مرتبة خلا والاولى لا تليس لعل الشارح ان يحرم أو يوجب شيئا انتهى الحقان الجرح المطلق ان يحرم يوجب
 واليقول اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول من البعض فهو يرجع الى المرتبتين ايضا اذا الاولى في مرتبة التثنية
 غالبيا يتجبر المطلوبة في الجملة يسوكان ذلك الاولى فعلا أو زكرا وخلافا الاولى في مرتبة التحفيف غالبيا فان
 قال انك فني ان جعلته كلام الجرحين من جملة التثنية مع ان الشارح لم يصرح بما استنبطه والجواب انه يجب
 حملهم على انهم علوا ذلك الجرح والتثنية من قوائم الادلة أو علوا انه اراد ان يشرع من طريق كنههم لا يلزم
 من أحد هذين الطريقين وقد يحتمل ان عند بعض الجرحين فان قالوا انك فاقولون فيها ورد فر من الاجابة
 والاقوال الجواب مثل ذلك لا مقابل بل هو شرع عجم عليه فلا ياتي فيه مرتبة الميزان ذلك الحديث الذي نسق عليه
 أو كما نقول الذي يرجع عنه الجرح أو اجماع العلماء على خلافه ليس فبما ذكرنا او مرتبة واحدة بجميع المكملين لعدم وجود
 مشقة على المدح فلهذا يرجع على مشقة قوله خلافه المشقة المذكورة فانه يحكي فيه التحفيف والتثنية كما لا ريب في المحرم
 وانني عن المنكر مشرقا انه ورد في كل منهما التحفيف والتثنية في التثنية لكونه عند بعضهم لا يسقط عن المكلف
 على نفسه أو ماله التحفيف سقوطا عنه بخلافه الذي كور عن كون في الاول في حق الاقرباء في الدين كالعلماء والصالحين
 والثاني في حق الصغار من العلوم في الايمان اليقين فان قالوا انك فاني في المرتبتان في حق من غير المنكر من وجه
 بقدر الله تعالى من الاولياء فيكسر ناء الجرح ويمتد الزاوي من الزاوي لعله يحاكي بينه وبين فخر الزاوية مثلا في الجواب
 تأتي في المرتبتان من الاولياء من يرى جوب التوجه الى الله تعالى ذلك فيكون بذلك كالتعال على الله المتكرو
 منهم من لا يرى جوب ذلك بل يكره الاطلاع يكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتخالفين بمواضعهم وذلك
 لما يفي من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القدماء واست

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه وأن قال قائل فأتقون يقين لرجال
جميع من أهل المنكر إذا تكلم عليهم وكسرنا خبرهم هل يجب عليه قبله باليد أو الإنسان اعتقاد
على أن الله تعالى لا يفتله أو لا يحيل من حيث أن الحق تعالى لا يقيد غيره وأجاب مثل هذا أن
فيه المربتان فمن الزيادة من أن يفتله إذا علم أن له عابداً يحويهم من لم يلزمه ذلك لم يلزم
مما هو أيقن قدر على أن يعمل في مكة في حظوة والحج لله رب العالمين

فصل في قول ابن أبي عمير من جملة الأدلة الشرعية قول ثاني أنه كذا لثمن
الميراث أن ما يجواب نعم ثانياً قل من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أجازه ومن
غير كراهة ومنهم من منع فانه طرقة ومما ذكره العبد بأن أشاعره قد يكون أراد ذلك لثمنه
وأما ترك ذلك الأمر خارجاً عن ذلك المحكم توسعة على أمته وذلك كقياسنا لثمنه على البرقي
باب الروايات مع الاقتباسات فإن الشارع لم يبين لنا حكمه الأول وكان الأول بالادب عن بعض أهل
الله تعالى إجماعه على عدم دحوله لرواياته كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء رحمت بكم فيهن
يقول بقياس الأول على الموشدود ومن يقول بعدم قياسه لم يفتقر وقد كانت السلف أصح من
الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك إيماناً برسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هنا قال سعيد النوري من الزاد أجماعاً لأحاديث التي خرجت بحرم الزجر والتشديد على
ظاهر من غير ثبوت دليل فافهم إذاً ولست خرجت عن مراد الشارع كحديث من فتننا فليس منا
وحديث من نظير أو تطبر له وحديث ليس منا من نظم الكفر ودوشق الجيوب ودعا على عوي
الجهلية فإن العار إذاً ولها بأن المراد ليس منا في تلك المصنفه فقط أو عرونا في عرفها فإن
القاسق الواقع منها وقال مثل التماخض في فصيلته وحالة أمره بل كان أدب المصنف الضابط
بعدم التأويل أو في بالآتي للشارع وإن كانت قواعد الشريعة قد تشدد أيضاً لذلك التأويل
وقد دخل بعض الصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الزام أي حقيقته وقالوا قد لجأنا لك
مكر من القياس في دين الله تعالى وأول من قاس أبليس فلا تقس فقال الإمام ما أوقنه ليس
هو قياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلنا وقياس
في نفس الأمر ما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى القيم في القرآن انتهى ومن ضاعف
أهل الكشف غير محتاحين إلى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فإن أورد عليهم شخص
مخوخرهم ضرب الوالدان فانه ليس في القرآن النص بوجوب ضربهما وإنما أخذ العلماء
ذلك من قول تعالى فلا تقل لمساك فكان انتهى عن ضربهما من باب أولى فالجواب أن جذا
لا يرد على أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحساناً ومعلوم أن ضربهما ليس بإحساناً
محتاجاً إلى القياس وسمعت سيدي عياض الخواص رحمه الله يقول لهم دخول القياس
عند من احتاج إليه عند من لم يحتج إليه في رتبتي الميراث فنحن كلنا الإنسان بالتحقق عن
الدلة واستخراج النظار من القرآن شره ومن لم يكنه بذلك قد خفف ولم يزل في الناس
من يقدر على الاستنباط ومن يخرج عن ذلك في كل عصر وكان ابن خرم يقول جيمع ما استنبطه

المجتهدين ومن الشريعة وان خفي دليله على الحوام ومن انكذلك فقد نسب الائمة
الى الخطاء وانهم يشعرون ما لم ياذن به الله وذلك حلال من قائله عن الطريق والحق انه
يجب اعتقاد انهم لا يذنبون ذلك دليلا ما شرعوه فخرجوا من ذلك في قضية الاستنباط الى من تنق الشريعة
بما لقياس من اهل الناس بانياع كل اشرع المجتهدين وقد شرعوا ومن لم يامرهم الامام حجت بلا شريعة
وامامه جليل العلماء فقد خفت في الحكمة لانه من باب فمن تطوع خير افه خير له والمحمد لله رب
العالمين

فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وتزول العمل بحجيم الاقوال
المرجوة نقصان الثواب فالجواب سوء الادب بحجيم اصحاب تلك الاقوال والوجود من العلماء
عكس ما يجهل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي املك هذا العبد العمل به لا يكون اما ان
يكون احوط للدين فهذا لا ينبغي تركه العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
يحب ان تؤتي رخصة كما تخرج به الحديث اي بشرطه ويكون على علم الاخوان ان كل سنة
سنة المجتهدين وابدعهم حرمها المجتهدين ودرجته في الجنة ودرجتها في النار وان تفاوت مقامهم ونزل
عنا من الشارع او تركه كما صرح به اهل المصنف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدين
واترك كل ما تركوه ولا تظالمهم بتبديل في ذلك فالتكلم بحجوس في دائرتهم ما دمت لم تفضل
الى مقامهم لا يملك ان تغلقهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث اجل وابد
وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل اقوال الائمة التي طارحها المخالفون
لبعضهم بعضها عن اجتناء شروط العمل بها فيكم لتخوضوا في الثواب الكامل فان مقام من عمل بالشريعة
كلها من يرد غالبها ولا يغفل به اذا المذهب الواحد لا يحتوي ابا على جميع الادلة ولو قال صاحب
في الحكمة اذا صرح الحديث فهو مني بل ربما ترك اتباعه العمل باحاديث كثير وصحت بعد
امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصص الثواب
بما سنه المجتهدين وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له اما ان تؤمن بان سائر ائمة المسلمين على
هدى من ربهم فلا يسمع ان كان يحجج الاعتقاد الا ان يقول نعم فنقول له فحيثما امنت بانهم
على هدى من الله تعالى وان ما اذهبهم بحجة تؤمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه
الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوتوا في المقام فانما سنه الشارع اهلها
سنة المجتهدين لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سبني حنت لا قبله اجره واوجب من عمل بها الى آخر
ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله اعلم

فصل وينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط
اي بشرطه لانه لا يخير عن مرتبة الميزان ابداً وسمعت سيد علي الخواص رحمه الله تعالى
يقول كل ما تروونه في كلام الشارع وكلام احد من الائمة مما لا لا يخفى في الظاهر فهو محمول
على جالين لان كلام الشارع يعمل عن التناقض وكذلك كلام الائمة لمن نظريه يعين العلم
والاضاف لا يعين الجهل والتعصية كما قال وتاملوا قول صلى الله عليه وسلم لمن سأل من احب

الصعابة كيف رأيت ربك فقالوا ما نراه وقال الصالح الصعابة رأيت ربك فخلا واحدا فابا العير الكاهن رواة
 الآخر فاعلمهم ان يتعلموا في جناب الحق فقالوا لا يليق به ويظنون ذلك في يومه صلح ايا بكر عن وجهه عن والده
 وقول الشعب بن مالك حين اراد ان يخرج من ماله لما قال الله عليه اسئل عليك بعض ذلك فتخرج من ذلك
 بظن ذلك ايضا من شيا بل مفسد ثم عني تقول من مخرج الله تعالى المؤمنين على انفسهم فقوله لا بد ان
 خطار لكل عمل عظيم في الاقربون او في المعرف ولا اقر اليك من نفسك واما قوله تعالى ويؤثرون على انفس
 فيمخطا بغير انما الصعابة وانما هم على ذلك يخرجوا من رطة الشكر الذي فتحوا عيونهم عليه الذي
 فاذا من وعسى ذلك امر ابا ليدلوه بانفسهم لا خاد وبقا الله تعالى عنهم بخلاف غير جالين هو ورو
 عنهم وانما هو جوارهم وسمعت سينا عليا الخواص عن يقول ان اظم الكمال انه يتيقم غير ما على
 احده الله يذل الشكر من العبد الذي به بخلاف الميراث كانه ما من بظلم نفسه في رضا الله تعالى
 فوق طاقته من العبادة ان شيا عا ذلك فاذا وصل الى غاية السلوك البنية التي عا به بلوغه من وصل دار
 وعرفه من لم يحد حاجته من جنت الا ان النفس لا تحاكت مطيئة في الوصول الى حضرة ربه اماما وروى
 صل الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع وغوة من الجوع فاما ذلك تنزل او تشرع لاحد الامه فاما انه صلبه
 وقف مع مقام الشريف الذي يعامل به ربه ولم ينزل العسر على غلبته الصديق والاعلاء في ايامه فتمت
فصل ان قال كل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الانسان انفسه
 المحترق من عذابهم منها ولا يشهد شواحه كذا في الصحة وكشفا وبقينا لا يمانا وسيلنا فقط ولا طما ومحيينا في الجوار
 الوصول الى ذلك هو السلوك على شير عارف يميز كل حركة وسكون يشرط ان يسلم نفسه في فلو في اموا
 كيف تله مع الشرح قبل الميراث ذلك كل الاشرار اما من يقول له شيخي وطلبي امرتك او اسقط حقل من
 او ويطبقك تراه فتوقف فلا تيسم من طريق الوصول الى عين الشريعة المذكورة راحة ولو عبد الله تعالى
 في العبادات غالبا فان قلت فكل امرضوط اخر في حال السلوك فليكون نفع من الشرح ان لا يمكن الحظرة
 في ليل ونهار ولا يظفر له سوا ذلك الا الضرورة ولا يأكل شيئا فيه روح من أصله ولا يأكل الا من
 الاضطرار فلا يأكل من طعام احد لا يتورع في ذلك كمن لا يسمع الناس ليل صلحهم زهدا ولكن يسمع على
 من العارفين اعوان الولاة واذ لا يساع نفسه العقل عن الله الحظرة بل يدينه من رقبته ليل ونهار فاما
 مقام الاحكام كما تروى ربه نامة يشهد نفسه مقام الايقان بعد الاحسان فيؤى ربه ينظر اليه على الدوام
 بين ذلك لا شهود او ذلك لان هذا الكمال في مقام التقوية لله عز وجل من تهادو العبد كما تروى ربه لانه
 الاما في في عينه ونفالي لله عن كل شئ يحظر بالمال فافهم فان قال قائل فما كان كيفية سلوك

هذه الميزان قالوا بنى اخذناها اولاً عن الحنفية على السلام على ايماننا وتسليماً ثم انى اخذت في السلوك على
 بن سينا على الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقاً وكشفاً وقيناً لا أشك فيه فجاھضت في فتحي
 كذا كذا اسنة وجعلت اجلاً في سقوف مغلوقاً اضرب في عنقي حتى لا أضرم علي الارضين وبالعت
 نور حتى شئت اسف التوابك المر أجبر طوا ما يليق بقاى الذى فاعليه الورع وكنت أبعد للذواب
 ثم سمى اللحم او السمى واللبن وسبقته الى مخوذ ذلك ابراهيم بن آدم صلى الله عنه فمكت عشرين يوماً
 للذواب حتى فقد الحلال للمشاكل لقامة انتهى كذلك كنت لا أمر في ظل عانة أحد من الولاة ولما عمل السكنا
 الغورى الساباط الذى بين مد رسته وقبلته الزرقاء كنت امدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق
 الشرية لا أمر تحت ظله وكذلك الحنفية في جميع عمارة الفلحة والمباشرين والارواء وعوانهم وكنت لا اكل من
 لاهن للميتى في غاية التفتيش لا اثنى فيه بوضعية الشرع وانما على لك بحمد الله تعالى الى الآن ولكن مع
 اختلاف المشركين في كنت يتماضى النظر الى الدين لما كتبه لك الا انظر الى لونا ورهقة وطعمه
 بأدر الحلال والحرام راحة طيبة والحرام راحة عذبة وللشبهات راحة دون الحرام في الخبز فانزل لك
 من هذه العلة فاعنيانى ذلك عين النظر الى صاحب اليد ولو اقول عليه فله الحمد على ذلك فلما انتهى سري
 لهذه الحول ودقت بعين قلبه على عين الشريعة المطهرة التى يتفرع منها قول كل صلح ورايت لكل عامر
 ولا ورايت لها شرعاً محضاً وعلمت وحققته أن كل محتمل مصيب كشفنا وقيناً لا ظناً وتخيلاً وانه ليس
 بهلكة في الشريعة من مذهب لو قام الى الف محاد لمجاد لوق على ترجيح مذهب كل من مذهب غيره دليل واخبر
 أرجح اليه في قلبى وانما أرجح اليه ان رجيم مداراة له سبحانه اقول له نعم مذهباً أرجح اعنى عنده هو
 منى انا ومن جملة ما رأيت في العين جدول جميع المحمدين الذين اندرست فداهم لكن ما يستحقان
 مجارة ولم أر من يجرى سوى جدول الأئمة الاربعة فاوكت ذلك يقوله من اهيهم الى مقدمتها الستة
 أيت اقوال الأئمة الاربعة خاتمة من اجل الجداول كما سياتى صوته في فصل الاشكالات فبالا هذا العلم
 الشريعة وايضا لها العادل بها الى الجنة ان شاء الله تعالى فجميع هذا العلم الان عند مقدمه الشريعة انقضا
 به علم بالكفر والظلم بالناقص رجعت من اعتقدا اذى كنت اعتقدا قبل ذلك من ترجيح مذهبى على غيره وان الصيب
 الأئمة ولعل لا بعينه سر من الغاية السر فما يحجج خمسة بنى أربعين وتسعة سالت الله تعالى الى الحق وتزاد
 بحية الزيادة من العلم فسمعت قاراً يقول من الجوامع انما اعطيتنا انما نقرر بما سائر اقوال المحمدين وانما
 يوم القيامة لا ترى لها نفعاً من اهل عصرك فقلت بحسبى استر هذا انتهى فان قلت فاذن من حجة بعض المعتزدين
 ودعين الشريعة لا واما هو غلط حجاب لكل الحرام والشبهات وارتكاب المحال فالحجج انهم وهو كذلك فان قلت

من حكم من اكل الحلال وبذل المباحى وسلك مستحيين حتى يصل الى هذا المقام من
 اوقوف على العباد الاولى للسر بغير الحوائج لا يصل الى المقامات العالية الا بالحل
 اصرار اما المكذب الاثمي واما السالك على بين الامم آخر القهارين لما في اعمال العباد من
 العطل بل لو دبر روال العطل من عبادهم ولا يصح ان يصلوا الى اوقوف على عين المتشريقه بحسنه
 في دائرة التقليد لانه لا يمتنع ان الله سبحانه عمن يتهود عن الشريعة الاولى التي يثبتها
 امامه لا يمكن ان يتقنه ويسهلها الا بالسلوك على بن تميم آخر وقوف في المقام من احوالهم في
 العارفين كما هو الحال فيه ان يعمل كل مجتهد مصلداً بالسلوك عند كوحى يساويه
 ومقام التهود فان قلبه مادن من أسرى على حين السريعة الاولى يتأثر في الاعمال
 من من الترقية ويعمل عند العليل والحوائج نعم وهو كذلك فانه ما تقرأ احد من له قدم
 اولادته المحمدية الا ونصير واحد أحكام شرعية من حيث احدها المحمدون ويعمل عند
 العليل بحكم العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقاى من اهل من الاولياء اسكان
 شامسا او حصصا متساوية ذلك بل ان يصل الى مقام الكمال وسنعت سدى عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول لا يعلم الولى مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع صانع جميع الاحاد
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف من ان احدثها السارعة من القرآن
 الله تعالى ما لا يفرط في الكتاب من سعي محمد ما بينه السريعة من الاحكام هو طاهر اذ
 لولي الكمال من القرآن كما كان منه الاثمة المحمدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدر ان يصل
 اسباط الاحكام التي لم تخرج بها الستة قال في مصنفه عظمه بكمال حسب صار يتأثر
 السارعة في معرفة صانع احواله صوره من القرآن العظيم بحكم الارزاق صلى الله عليه وسلم
 انتهى ولا بد من فعل الحق على المحمود من الاطلاء على العباد الاولى للشرعية المقدسة
 والحوائج نعم يحكم منه ذلك لئلا يصل في نفسه ويصل غيره فاعرف بان سعي المصلين الى الحق بان اد
 المكسب جميع ذلك في قولهم المصنف احاد لطعامي والنا في محطتي فيجمل الصواب في نسو
 الامر في كل مشقة فيها خلاف ويزول قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من اسى سدره
 عن العليل وتمدن اعتراف العلماء كلهم علم من عن الترقية وبول قول كل من والى
 واجل لانه والى في مجموع عمل الصراط على من لم يدر سيرة ولا ربح ولا منها على الاكسب
 واسكر ذلك على ذلك والحمد لله رب العالمين فعلم من جميع ما قرناه وحب الاحاد
 لكل عالم طلب الوصول الى تهود عن السريعة انكري ولو اجتمع جميع ائمة على علمه
 ورده وورعه ولفوه بالقطبية الكرى فان لطريق القوم طرقا لا يبرها الا المحققون من
 دون النجول بهم بالاعاوى والاوهام ورعك من من لفوه بالقطبية لا يصل الى ان يكون
 للمقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه وصلا عن غيره و
 صفات القطبية في الصودية بقابل صفات الزمنية كما لا يتصور صفات الزمنية كما لا
 لا يصح صفات السودية انتهى والله رب العالمين

فصل فان قلت فاذا امكن قلت الاول عين التقليل وراى المزايا كلها متساوية في الصفة
 من غير انها كلها من بحر الشريعة كشفاً وبقية فكيف باجر المذهب بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه
 هذا الجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رحمة به وتقريرا للطريق عليه ليحجم شتات قلبه ويدوم عليه
 اثره ليس في مذهب واحد يفصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه واتخذ منها مذهبه في اقرب زمان
 ما دون من شئ ان المجتهد ان لا يسيى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهبه حفظ القلوب
 والاعتناء عن التشتت وقدرة الواحكم من تيقنه بمذهبه مدة ثم يذهب الى مذهب آخر وهكذا احكام من سافر
 له فبعض موضع معين بعيد ثم صار كل ما بلغ تلك الطريق اداءه اجتهاده انه لو سلك الى مقصده
 من طريق كذا المكان اقرب من هذا الطريق فدرجهم عن سبيله وبعودة قاصداً ابتداء السير من اول
 ارباب الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اداءه اجتهاده الى أن سلك غيرهم أيضاً اقرب بمقصده ففعل
 ليوم تقدم له وهكذا افترق هذا ريعاً فحقى عمر كلة في السير وطريق يصل الى مقصده المعين للذي هو متنا
 ملو من الشريعة التي وصل اليها انما هو اقصاها وقبوه من صاحب تلك المزايا على ان اسقال الطالب
 ارباب المذهب الى مذهب قد فرغ في حق ذلك الامم الذي استعمل عن مذهبه على تفصيل سبيل ان شاع
 رايه تعالى في فصل حكم التنقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الانقطاع
 وانما ان سائر الائمة المسلمين على هدى من ريعهم لما طبل الانقطاع من مذهب الى غيره بل كان يشهد
 بان كل مذهب عمل به وتقيده عليه وصله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل
 في مذهب المسبوبة لليزان ان شاع بالله تعالى ومعت سبيل عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يعاينوا انما امر علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد
 يميز لربما للطريق فان مثال عين الشريعة او حضرة معروفة الله عز وجل مثال التفت ومثال مذهب
 في عهد دين وطرق الاشياخ مثال الاصابير ومثال ازمنا الاشتغال بمذهب ما وطريق
 رايه ما مثال عقد الاصابير لمن اراد ان يصل الى مسالك لكن من طريق الاستاء بمس عقد
 الاصابير فكل عقدة من عقدة الاصابير الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى
 المولد عين الشريعة او عين المعرفة التي شلتها بابا لك فاذا كان مدة سلوك المريد او الطالب في
 مباداة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فتقيد بمذهب او شيخ
 فانه ثم مذهب خمسة ثم لا خمسة فقل فزت على نفسه الاصول ولو انه جعل الثلاث سنين
 في يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه
 العلم او شيخه في المعرفة فكن فزت على نفسه بمذهبه من مذهبه شيخه الى اخر ما تقدم لم رايه
 ليصح ان يبنى مجتهدا او شيخا له مذهب غيره او طريق غيره فكذا نه مقبلة مدة سبيله
 الثلاث سنين في اول عقدة من عقدة الاصابير التي هي كناية عن ثلاث الطريق ولو دام على شيخ
 لم يصل الى مقصوده ووقف على العين اكثري الشريعة واقرب سائر المذاهب المتفصل بها

حتى يافهم الحمد لله رب العالمين

فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في اقوال

ثم حذرهم على مخالطة الجسيم من أهله الخليل بن عبد الله الشريفة الكبرى من كذا من المناظرة لأصحاب حجة نعمهم والإيمان
 ثم المناظرة حيث لا يحتمل أن يحتمل المناظرة كان بين حجة نعمهم ونظيرهم من نصيب الحجة من المناظرة فقيده ذلك أن قالوا على نعمهم
 أن أوصاف حجة نعمهم من كل وجه غير أن يشهد أن يكون محلي المناظرة الأماكن البيان الكامل والأفضل بين الحجة من وجه آخر
 على وجه من حيث أنه أرق في مقام الإسلام أو الإيمان أو الاعتقاد أو الإقناع وبالمجته فترت المناظرة بين الحجة من
 الوجه الآخر المتبادر إلى الأذهان أن أبا عبد الله لم يوجب أن يكون حجة نعمهم من وجه آخر فترت المناظرة من وجه آخر
 ثم عمل بعض أشياء لبيان الجواز أو إقناع الأئمة غرض من هذا الإسلام وما الإيمان وما الأحكام وأما من كذا كل حجة نعمهم
 ثم شهد حجة نعمهم قول صاحب ذلك أو البقرة لا يكون على وجه كذا يرى قول نعمهم لا يخرج عن حجة نعمهم الشريفة وإن خصهم
 على حدى من ربه في قوله ثم مقام رفيع ومقام أرفع من ذلك فقول نعمهم في حق من طلع على عين الشريفة للمظهر الجليل
 ثم في من أهل أحكام الشريفة المظهر قد الجواز أنه لا يصح في حجة الجليل بمنزلة قول من قال العلماء على بصيرة بقدر جميعنا
 ثم الجليلين وأما بلهم من ذلك لا يتعالم إلى نظر في كتاب الله هذا المقام يعرف كشفاً وفينا واحدة ساء كل قول في العلم
 على الشريفة ويعرف من أين أخذ صاحب من الكتاب السنن يعرف ساء كل قول إلى حجة نعمهم الأسم الذي يزوج حجة نعمهم
 أن سائر الأسماء الكلية وهذا حجة نعمهم العلماء بالله تعالى وبالحكام على التفتين ذلك قلت نعمهم من أن سائر الأئمة
 على حدى من ربه ثم خصهم برفعهم أنه يتفق أن سائر الأئمة المسلمين على حدى من ربه ثم نزلت نفسنا على بقول نعمهم
 اتصل به الجرح والفضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور فالجواب نعمهم والأمر من ذلك ولا يكمل اعتقاده إلا أن جازاً
 ليس هو العمل بقول كل حجة نعمهم على حدى من ربه بشرطه السابق في الميزان فإن قلت فهل يجوز على مثل هذا السلوك على ذلك
 بمعنى يصل إلى اليهود عين الشريفة الأولى في مقام الإيمان والأحكام والأيقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات
 عيناً تخصه كما أن لكل عبادة شرطاً في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكسفة وبديهيهم أحكم يعتقد
 أن كل حجة نعمهم مصلياً فالحجاب كما تقدمت الإشارة إليه فحرم محيى السلوك حتى يصل إلى ذلك لأن كل ماله
 يتوصل إلى الواجب إليه فهو واجب معلوم أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين
 على حدى من ربه ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون جازاً ولا يصح الجرح المحيى إلى الاعتقاد إلا بشروط العيان التي
 ينظر من منها كل قول الله تعالى أعلم الحكم لله رب العالمين

(فصل) - فإن قلت فبماذا أوجب من فزعني في صحة هذه الميزان من الجاد ليد وقا
 هذا أمر ما سمعنا به من أحد من علماء أوقد كانوا بالحل الأسنى من العلم قبل الدين عليها من الكتاب
 بالسنة وقواعد الأئمة فالجواب من أدلة هذه الميزان طلب الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى نبي أن أقبلا

والدين ولا تقروا منه أى بالأراء إلى لا يشهد لولاه قتها كتاب ولا مست وأما ما سئلت له الكتاب
والسنة فهو من جملة الذين لا من لفرقة ومن الذين على ذلك أىها قوله تعالى نزل القرآن
بكم السر لا يؤيدكم السر قوله تعالى ولا تجعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى والله
ما استطعتم وقوله تعالى لا تكلف الله شيئا والأوسر وأقوله تعالى إن الله بالناس
لرؤوف يعلم وأما الأحاديث في ذلك فكتبوه منها قوله صلى الله عليه وسلم
الدين سرور في سادته الدين أحد الأعلية ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيها استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسر أو لا يسر
وبسر أو لا يسر وأمرها قوله صلى الله عليه وسلم لخلاف أمي رحمة أى توسعة
وعلى أبنائهم في وقائع الأحوال المتعلقة بغير الشرع وليس المراد اختلافهم في الآراء
كالوحد وتوابعه وقال بعضهم المراد به امتلاهم في أمرهم واستمروا في الشك في
مكرهون لفظ الاختلاف ويقولون اعتادوا توسعة خوفا أن يفهمهم من العوام من
الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا يقولوا
العلماء في كذا أو قولوا قد وسم العلماء على الأمة يكنى ومن الذين ليل على حد
مرئى يملن أن أىها من قول الأئمة قول الإمامنا الشافعي وعلوه رضى الله عنه
أن أعمال المجتهدين أو القولين بحملها على حالين أو من الغناء أو حرمها
أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو أما أن يطعن فيما شددت فيه أم
فيه لكون إمامه قال بصدقه فقل له إن كلاما من هذين الأمرين جاء تارة بالشر
وأما مأكلا لا يجهل مثل ذلك فنادا أخذ إمامك بتحقيق أو تشديد فهو مسلم لم
أخذ بالمروية الأخرى ضرورة فيجب على كل قائل اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من
عن فعل العزيمة التي قال هو بها لا فتاه بالرخصة التي قال هو بعينه إخبارا دامنه لهذا
العالم لا يقتل الذلت الإمام الذي قال هو أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى به
وكل من أمعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضى الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة
وتشدد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة الشريعة فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يجوز
استباطه عنه أبدا وغاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للامة ليس يفتهموا كما عظم من
الذي هو كناية عن عدم التوطين بالمجمل إلى من طرق العلم الذي يسفر عنه إلى توفيق
من الحقن سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إمامنا ثابت عنه ولو أن حكامهم رفع
كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا إلى من يميزه لهم وقد قلنا اتفاقا أن
المجتهدين لو يثبتوا أمر أو يخفف فيه إلا أن الشارع ما رأى الشارع شدد فيه شدد وما
خفف فيه خفف مما لو لم يجدوا في ذلك كمالا من سوء أو قبح التشديد في فعل الأمر أمر
المتن وجميع المجتهدين على ذلك كما نرى ومن سئل عن هذا في بعض النسخ أن

رآه الأئمة في حال الشبهة على التمسك به وكما رأوا أن به حال شعاع الدين
 لا يذود ولا يظهر به تنقض فيه أبوقه على التحفيف فآذهم أمعاء الشارع على شرفه من تبعه وهم الحكماء
 العلماء فافهم فإن قلت أن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بغيره لا يقول بالبرخية أبدأ
 وإذا قال بالبرخية لا يقول بغيرها من البرخية أبدأ بل كان إمامه ملازمًا قولًا واحدًا بغيره في حق
 كل قوى وضعيف حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من يخرج عن فعل البرخية لم يفتنه بالبرخية
 أبدأ فالجواب لهذا الاعتقاد قاسم في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكأنه يشهد على
 إمامه بأنه كان مخالفًا للبرخية قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كما مر بيانه
 اتفاقًا وكفى بذلك قدرًا وحرمانًا في إمامه لأنه قد شهد عليه بالخروج عن جميع ما انضوت عليه الشريعة
 من التحفيف والتشديد بل الحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم هم
 كما كانوا يقفون بكل حال بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين نيلًا تاتين على جميع التشديد عنهم بأنهم كانوا يجمعون في الحكم الذي
 شلفوا أو يفتون به الناس في حق كل قوى وضعيف وغنى نوافقه على زعمه ولعله لا يجد في ذلك
 حرجًا عندهم متصل السند منهم إليه بقرينة حجة له أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة على
 العلم بالله تعالى العدم في فهم ذلك القدر لعبارة ذلك الأمر رضي الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 في جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر نقلاً بحكم المطابقة فيها
 من حيث الشريعة بحكمه لا يمكن أحداً منهم الخروج عنه أبداً وما اجتمعنا في ذكره ولمرتبة مرتبة
 بالفعل أن المجتهدين يرضون فيه إلى صئين قسم يخفف قسم يشدد بحسب ما يظن لهم من المدارك أو قوة
 العقل أو ما يعرف ذلك من سببها لا القوة لذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء
 إلا بشرطين يذكر اسم الله على أول صلاة الأبرقة أو كتاب أو صلاة بحذاء المسجد إلا في المسجد فإن
 سلم من المجتهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء لمن ذكرهم أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
 ركعتين وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل أم لا يسيل القول أن يحد قول الآخر جلة من غير
 أنه يطرأ احتمال أي معنى جارح في ذلك أبدأ أو أقرب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى
 في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فإن قلت
 يخشأ أن كان من كل شريعة محرم صلى الله عليه وسلم التي اختص بها التفجاءات على ما ذكر من التخفيف
 والتشديد الذي لا يثبت على الأئمة كل تلك المشتقة ويدل ذلك وهو كان صلى الله عليه وسلم
 سلم رحمة للعالمين في تجليل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالحجوا بغيرهم وهو كذلك فترجم
 أبو بكر إلى الله عليه وسلم أوفياء الله بأمرهم بالكتائب الفضايل والمرايب العلية وذلك بفعل الأمر
 فمن يتقون بها في درجات الجنة وروح الضعفاء يعلم أن لا يظفون مع أولئك أجورهم كما
 قال في حق من من أو سافر من أن الحق تعالى بالمال لا يكتفي أن يكون له مال يعمله صحيحاً مقيماً
 لا بد له من الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتين الميزان فقط كان فيها حرج شديد على
 إجماعه في قسم التشديد ولم يرضه الميزان في قسم التخفيف كان كل من قلنا ما في مشقة قال

هذا هو الحق
 لا بد من
 له قول
 بالشارع
 وس
 لم يكن
 عليه
 أو لا
 تومئ
 في حق
 شلفوا
 أو ما
 حرجاً
 أو قوة
 العقل
 أو ما
 يعرف
 ذلك
 من سببها
 لا القوة
 لذلك
 نحو حديث
 أنما الأعمال
 بالنيات
 أو حديث
 لا وضوء
 إلا بشرطين
 يذكر اسم
 الله على أول
 صلاة الأبرقة
 أو كتاب أو
 صلاة بحذاء
 المسجد إلا في
 المسجد فإن
 سلم من
 المجتهدين
 من قال لا صلاة
 أو لا وضوء
 لمن ذكرهم
 أصلاً ومنهم
 من قال لا صلاة
 كاملة ولا
 ركعتين وضوء
 كامل ولفظ
 الأحاديث
 المذكورة
 يشهد لكل
 أم لا يسيل
 القول أن
 يحد قول
 الآخر جلة
 من غير
 أنه يطرأ
 احتمال أي
 معنى جارح
 في ذلك
 أبدأ أو
 أقرب معنى
 في ذلك أن
 حكم الله
 تعالى في
 حق كل
 مجتهد ما
 ظهر له في
 المسائل
 الشرعية ولا
 يطالب بسوى
 ما يظهر له
 أبداً فإن
 قلت يخشأ
 أن كان من
 كل شريعة
 محرم صلى
 الله عليه
 وسلم التي
 اختص بها
 التفجاءات
 على ما ذكر
 من التخفيف
 والتشديد
 الذي لا يثبت
 على الأئمة
 كل تلك
 المشتقة
 ويدل ذلك
 وهو كان
 صلى الله
 عليه وسلم
 سلم رحمة
 للعالمين
 في تجليل
 أديانهم
 ودفع ما
 فيه مشقة
 عليهم
 فالحجوا
 بغيرهم
 وهو كذلك
 فترجم
 أبو بكر
 إلى الله
 عليه وسلم
 أوفياء الله
 بأمرهم
 بالكتائب
 الفضايل
 والمرايب
 العلية
 وذلك بفعل
 الأمر
 فمن يتقون
 بها في
 درجات
 الجنة وروح
 الضعفاء
 يعلم أن لا
 يظفون مع
 أولئك
 أجورهم
 كما قال في
 حق من من
 أو سافر من
 أن الحق
 تعالى بالمال
 لا يكتفي أن
 يكون له مال
 يعمله
 صحيحاً
 مقيماً لا بد
 له من
 الشريعة
 لو كانت
 جاءت على
 إحدى
 مرتبتين
 الميزان
 فقط كان
 فيها حرج
 شديد على
 إجماعه
 في قسم
 التشديد
 ولم يرضه
 الميزان في
 قسم
 التخفيف
 كان كل من
 قلنا ما في
 مشقة قال

فيما يشهد به الجمهور العرفي في مضيق الاحوال والاشرف وان كانت المسئلة تقسم على الامم بل في العلم والدين
 جاءت شريعة نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في كل حال بحكم الله تعالى لا يوجب فيها شيء من مشقة على شخص الا بدور في انوار
 في تصديقها من غير ان يكون قول في من فيه تلك المشقة من حرم يحقق عنه فان قلت خالفوا باننا انما نحن فيه
 من المقتضى الذي يصدق ان الشريعة تجلوت على مرتبة واحدة وهي ما عليها ما هو فقط لا يرى غير قول الله
 عجل الصواب في تلك النجوى انما يتقيد على الحق من فعل نفسه ذلك لاننا نراه يقلد غيرها ما في بعض الوفاة فنقول بل
 صار من حيث اعمالك فاسد حال تلك بقول غيره ومن ذهب الى صحيحها ثم من حيث باق على صحة حال عملها في
 وبعد لا يخلو جوابا سيدنا عيسى عليه السلام في جواب الحق ومفقت سيدنا عليا الخواص حسانه تعالى يقول الله
 لم يمس العمل بالشرقية كلها وهو مستقل بنسب السبل ابرار واولاد اصحابه الكهنة فهو من هؤلاء في ذلك المقام
 الاخذ بأحدية كثيرة حتى عمن غير امامه وهذا من ذلك المقتضى في البصيرة عن طريق حدة الميزان
 فهم الخيام لانه حتى الله تعالى عاذا لو كان امامه حتى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة انه ادرى بشأنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول حتى الله تعالى عنه اذا صح الحديث اى يوردى فهو من هؤلاء الله
 استوى هو كلام نبيهم فان الشريعة انما تتكلم احكامهم جميع الاحاديث ولذا تجد بعضها الى بعض حتى يقسم بان
 من ذهب الى احد من مرتبتين وكل من اتسم نظره ونظر في الشريعة وأعلم على قول علمائها في ما ازال الادوار وجعلها
 منسوجة من الزمات والافعال والآثار وسراها ومخبرها منها وكل من اخرج حديثا او اقرا او قول لا من اقوال
 عنها فهو قاصر لحمل وتقصر عليه ذلك وكان علمه كالنوب الذي نقص من قيامه او حجة سلكا او اكثر بحسب
 يتقيد له الحال فالشرقية الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة باقوالها المعتبرة العقل واستيعاب فهمها
 جميع احاديث الشريعة اذ احادها اقوال علمائها الى بعضها بعضها ويصدق يظهر لك كمال عظمتها الشريعة
 وعظمتها الميزان ثم انظر اليها بعد الفهم فخذها كلها لا تحرم عن مرتبتى تحقيقه وتشديد ابل
 شققنا بهذا المشهد والله الحليم من ستة ثلاث وثلاثين وتسعا انه فان
 صحت بعد موت امامي لم يأتها بها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بها فان امامك لو ظفر
 عنه لو كان امرا بها فان الامم كلها اسرى في يد الشريعة كما سياتى بيانه في فصل تكميل
 ومن فعل مثل ذلك في حاز الخرج بجلت يدين من قال لا عمل بحديث الا ان اخذ به امامي فانه خير كثير
 كثير من المقتضى من الامم المذاهب كلها الا على لهم العمل بحديث صحاح بعد امامهم تنقيد الوصية لانه
 فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بسلك الاحكام التي صحت بحسبهم لاخذوا بها وعلموا بها
 ذلك قولنا قالوا وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامم الشافعية ارسى يقول الامم تحمل بن حنبل اذا صح
 فترجم

حدث فاعلموا به لناخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فالتزم بعضنا الحديث ونحن أعلم بما انتهى
 فلما قلنا فاذ قلتم إن جميع هذا المجتهدين لا يخرج من غير ما عن الشرعية فليس الخطأ أو أورد في حديث إذا اجتهد
 المحقق وخطأ فله أجران أصاب فله أجران من أن يخطئ العلماء كلهم من غير الشرعية فالحجوان أن المراء بالخطأ هاهنا
 المجتهد في عدم مصادقة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشرعية لأنه إذا خرج عن الشرعية
 فلا أجر له لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى انتهى فلهذا ثبت انشراح للأخوضا حتى الآن معنى الحديث
 أن الحاكم إذا اجتهد ومصادق للدليل الورد في ذلك لعل انشراحه أنه أجران أجرت التمس وأجر مصادقه الدليل
 وأن لو صادف عين الدليل أن مصادق حكمه فله أجر واحد وهو أجر التمس فالمراء بالخطأ هاهنا الخطأ الإضافي
 لا الخطأ المطلق فافهم فان اعتقدنا أن سائر أئمة المسلمين على عهدى من رسم في جميع أو الحزم مأم الأئمة
 عين الشريعة وأقرب بعينها وأبعد بمسبب طول المسند وقصره وطولها على الأيمان بعضه جميع سائر الأئمة
 قبل نبيهم أم لا فافهم فهاهنا أئمة أئمة من أئمة الأئمة فلهذا ثبت أن الخطأ اعتقاد صحة قول جميع
 المجتهدين بالصحة وإن خالفوا كلهم ظاهر كلام أمه فأن الإنسان كلما بعين عن شعاع نور الشريعة يصفى
 مدركه ونوره وظن غيره أن كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لأن ذلك لا يثبت بضعيف العلماء كلام
 بعضا في سائر الأدوار إلى عصرنا هذا فاجتهد أهل كل دور يظعن في صحة قول بعض الأدوار التي مضت قبله وأين من
 يخرج بصحة قولها فإن جميع الأدوار التي مضت قبله حتى يصل إلى مشيود انتهائها بعين الشريعة الأولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن موسى وعيسى ذلك لأن بين المقلدين الآن وبين الذين لا أول من الصحابة هو خمسة عشر
 من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فلهذا الميزان دليل في جعلنا على المرتبتين من حضرة الوحي الأسمى قيل أن يقول
 بهما جبريل فليؤرخهم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن أحكام الدين الخمسة نزلت من أماكن مختلفة لا من محل واحد
 بظن بعضهم فنزل الوحي العظيم الأصلى المنزوب من النور والحكم من العرش المكنووه من الكرمى المبكر من
 الوحي حيثما لم ترتبة التشديد المنزوب من رتبة التحقيق وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المبكر فهو
 ردى جعل الله تعالى من جملة الوجهة على عباد الله ليس يخرجوا بعباده من جملة مستقاة التكليف والتجديد ولا يكونوا نائية
 أمر لا تنفى ذلك تشديد البشرى أن يكون تحت التجديد على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعضا عارفين قد فهم المبكر
 أيضا الخفيف تشديد النظر الأولى خلافا الأولى فيكون ذلك عنه على قمين كالعزمية والخصنة كما تقدم
 فانقلنا فما الحكم في تخصيص نزول الأحكام الخمسة من هذه الأماكن المتقدمة فالحجوا بالحكمة في ذلك أن كل عمل
 بما فيه فكون من العلم ألا على نظر إلى التكليف الواسعة فيدل أنها يجب ما يرى فيها ويكون من
 لمرش نظر إلى المخطوات فيدل أنها بما بالرحمة لأن العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر إلى

بعد ما انزل من العرش في مصابيح الاحوال الصغر وان كانت المستفظة على الامانة والحق والعدل
 حادبة شريفة بليسا على الله عليه وسلم في كل حال بحكم الاعلان لا يوجب بها شيء ويستفظة على تنحصر الا وروى في ما
 في تصدقها من اثاره في قوله في ذلك الموضع من جرحه في جرحه بان دلت على انوارها ما رعا في قوله
 من المقديين الذين يصدقون ان الشريعة خارجة على رتبة واحدة وهي سائلة امامه فقط ونرى غير ذلك من
 عمل النصارى في انوار النور انما انتم على الحق من عمل الله ذلك انما يقره انما في بعض الوقائع من قول
 صاوي من اهل الامانة انما على قولهم ومن هذا الوجه في حقها انهم من صاوي ما في حقها حال عملها
 وبعد في كل واحد من ما سبب في حيلته ان الله في حله الحق وهو في سبب في حيلته في حله الله تعالى يقول
 المؤمنون انما الشريعة كلها هو مستند من الله وان لو قال صاوي ادا في الحبيب فهو من حوله ان ذلك
 الواحد باحاديت كثره حتى على عرايا ما وهذا من دلت المقتضى في النسخة عن طريقه الميراث في
 فهم في كلام الله تعالى الله تعالى الله في حله الله تعالى الله في حله الله تعالى الله في حله الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول صلى الله عليه ادا في الحبيب في حله الله تعالى
 ان في حله كلام الله تعالى انما انما احكامها انهم جميع الاحاد والاداءات بعضها الى بعض حتى
 من هذا احد دو قراتين وكل من اتسم بظن ومحر في الشريعة فاطم على احوالها في سائر الادوار وحلها
 ومسوحة من الامانة والاداءات والا ما سواها وجميعها وكل من احرم حديثا او اقرا او فوله من احوالها
 عنها فهو قاصر لاصل ونقص عليه ذلك وكان عليه بالتوف الذي نقص من قامة او حجة سلكا او اكثر
 يقتضيه الحال والشريعة الكاملة متحققة هي جميع المدايات الصحيحة ما قولها التي عقل استصحبهم بها
 جميع احاديث الشريعة امارا واداءات على انوارها في بعضها بعضها في حله الله تعالى الله تعالى الله
 وعطية من الميراث في كل واحد من اهل الصم من حله الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله
 شققا يهون للشريعة من الله الحين من سبب ثلاث وترايين وسبب انما فان قلت ما انهم بالاحاد
 صحت من مور اما في لم ياحل بها في الحوار الذي سبب ذلك ان تغل بها فان اماما لو طهر
 عن لو كان امره بها فان الامنة كلهم اسرى في الشريعة كما سبب في بيانه في فصل
 ومن فعل مثل ذلك حار الحار في كل واحد من من قال لا عمل محنت الا ان احده ما في حله الله تعالى
 كثير من المقديين في الامانة المدايات في الاصل في حله الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله
 فيهم اسم لو حادوا وطهر اسلكا الاحاد التي حلت في حله الله تعالى الله تعالى الله تعالى الله
 وكل قول في احواله ودل على من طرق متحققة ان الامانة التي سبب في حله الله تعالى الله تعالى الله

حديث فاعلموا به لناخذ به ونترك كل قول اقتناه قبل ذلك وقاله غيرنا فانكم لحفظ الحديث ومن اعلم به انتبه
 فان قلت فاذا قلتم ان جميع هذا الحديث لا يخرج من غير ما عن الشريعة فابن الخطا او ارد في حديث اذا اجتهد
 المحاكم والخطا له الجوان صافيه اجوان من ان يستدل بالخطا كلهم من غير الشريعة الجوان بالخطا هنا هو
 المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة بالخطا الذي يخرج من غير الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
 فلا يجوز له القول بصحة كل عمل ليس عليه امرنا فهو راسخ قد ثبت الشارع له الاجور ضايق الا ان معنى الحديث
 ان الحكم اذا اجتهد بمصادقة نفس الدليل الوارد في ذلك الشارع فله اجوان التبع واجرم مصادفة الدليل
 وان لم يصادف في عين الدليل انما صادف حكمه فله اجور واحد وهو اجور التبع فالخطا هنا الخطا الاضافي
 لا الخطا المطلق فافهم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع اقوالهم وامم الاقضية
 عين الشريعة واقوت بعينها واما بعد مجتهد طول المسند بقصره وما يجب علينا الايمان ببعضه جميع شرع الانبياء
 قبل نسخها من اختلافها ومخالفة اشيائها من الظاهر شرعنا فكل ذلك يجب على المتقيد اعتقاد صحة من وجبت
 المجتهدين بالصحة وان خالف كلهم ظاهر كلام امك له فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي
 مدركه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لولئك بعد بضعيف العلماء كلام
 بعضنا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فبعضنا هل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله وابتدأ
 يخرج بعضهم في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود انصارها بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من هو محبوب عن ذلك فان بين المتكلمين الآن وبين الاول من الصحابة نحو خمسة عشر
 من العلماء فاعلم ذلك فان قلت وفي هذه الزمان دليل في جعلنا على المرتبتين من حضرة الوحي الاطهر قيل ان نزيل
 بناجرين الجواب نعم اجمع اهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين المحضة نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد
 فبعضهم فنزل الواجب العلم الاعلى المنزلة من النور والحرام من الغشوة والمكروه من الكسوى والمباح من
 الواجبية بالمرتبة التشديد المنزلة يشترطية التحقيق وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباح فهو
 رضى جعل الله تعالى من جملة الوجهة على عبادته ليس يحيا ببقائه من جملة مشقة التكليف والتجارب ولا يكونوا اجتهاد
 ولا معنى ان تقيد البشران يكون تحت التجريد على الامام مالا حلاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح
 هنا الى تحقيف تشديد النظر الاول الى خلاف الاول فيكون ذلك عنه على قمين كالغرنية والرحمة كما تقدم
 نعتت فالكلمة في تخصيص نزول الاحكام المحضة هذه الاماكن المتقدمة فالجواب الحكمة في ذلك ان كل عمل
 احبه ما فيه فيكون من العلم الا على نظر الى التكليف الواجبة فيمن احبها لم يحب ما يري فيها ويكون من
 رضى نظر الى المخطوات فيقبل احسانها بالبرجة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى

أهل جنهته أربعين الرحمة من حد ما يناسبه من ميسرهم وغيره رحمة أيجاد و يرحمة
 أو رحمة مهال يا لعقوبة يكون من كرمي نظر إلى الأعمال وأرد قال انكروا حجة يسر
 بالعنف والنجاة وروى كان يؤمر بدارك للكره ولا يؤخذ حجة فاعلمه وأما السند في السيرة
 الخامسة وأما سميت بنتي لأنها الأميرة لها شئ من أعمال بني آدم يقتضي أنها من
 يؤخذ من قلم إلى نور إلى عرش إلى كرمي في سيرة ترمي على بعد ذلك يظهر المكلفين فيلسر
 للأحكام على ما ورد المسيرة للاستقلال في بيتها وبين مظهر المحلة في ابن آدمي
 مستقرات الأحكام في العالم العلوي في مثل وسعت سكر علبا الخواص
 يقول البيهقي قسم النفس حرة خاص بالسيرة والمها انتهى نفوس عالم السعادة وإلى
 وجوه الزوم تنهي نفوس عالم الشقاء إلى الهدى فاعلم ذلك فإنه تقيس الحق لله رب العالمين
 (فصل) فان دعى أحدكم العلماء ذوق حقا للميزان والذين بها حل يصدق أنه
 في تصديقه فالجواب انما سألته عن منازعة أو قال من أحب العلم المستعمل والمندرسه فان
 كذا ورد ما إلى مرتبتين وعرف مستندتها من الكتاب والست كما صحهاها من تنها وان تو
 في نوحه شئ من ذلك تبين أنه لا ذوق له فيها وإنما هو عالم بها مسلمة حقا لا يقع عليه
 مرادنا بملكو كل قول مستأوه مثال ذلك قول بعض العلماء بتحريم رؤيته وجهه الأقر الجليل
 يقول مستأوه الاحتياط وديل هذا المختلط نحو قوله صلى الله عليه وسلم دعم ما يربك إلى المال
 قال بعضهم ومن يعمل بخرقه شحا ولا تقربوا ما اليتيم إلا بالقوى هي أحسن وعلم ان
 عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تغييرها العلم يؤدي إلى الضار باليتيم وما
 اسرار منازعة أو قال العلماء العالمين والائمة المجتهدين في مثل والله أعلم وقد تقدم
 تعالى ما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت للمذاهب كلها استصفاها ورأيت هذا
 الأربعة تجرى جدا ولها كمالا ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال حجارة
 أطول الأئمة جدا لا الإمام أبي حنيفة وبنييه الإمام الشافعي وبنييه الإمام أحمد ابن حنبل
 جدا ولا المذهب الإمام داود وقد افرق في القرن الخامس تأولت ذلك بطول زمن
 عذابهم وقصر فكما كان مذهب الإمام أبي حنيفة أول المذاهب المداونة تلك
 فذلك لت يكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم انما نظرت إلى مذهب المجته
 وما انقرع منها في سائر الأديان إلى عصرنا هذا فلا يخرج قول واحد آمن أقوالهم
 الشريعة فهو دوى لا يتأطوا كلها بعين الشريعة الأولى ومن أقرب شال لذلك فيمكن
 السكت في أرض مصر فان العين الأولى منها شال عين الشريعة المطهرة ولا نظر إلى
 منها إلى آخر الأديان التي هي شال أقوال الأئمة المجتهدين ومقتلهم إلى يوم القيامة
 بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وبما يحمل على مرتبة بما فوقها حتى تنسحب إلى الماد
 في مساعدة من أطلع الله شحا على عين الشريعة الأولى كما اطلعنا ورأى أن كل مجتهد مصيبك
 وأكثره سرور الله عليه جميع العالمين يوم القيامة وتخلص وإبداه وتيسر في وجهه وص

سعد ياخذ الى الشافعية ويراع غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا انا ويا ندامة من قهر
الموت ولم يصل الى يهود العين الاولى من الشريعة ويا ندامة من قال المصديب واحد الباقي
فان جميع من حفظهم يعيسون في وجهه لتخطئتهم وتجرعهم بالجهل وسوء الادب
منه السقيم فاسع يا ابي الاستغفار بالعلم على جلال الاخلاص والورع والعمل بكل
حتى تقوى لك الطريق بسعة وتشرق على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
عليها امامك وتشارك في الاعتراف منها انما كنت متبع الحال سلوكك مع حجابك
العين التي لم تكن لها تلك تكون متبعه في الاعتراف من العين التي اعترف بها شاذ
في ذلك المقام فاستصحب يهود العين الاولى وما تقرغ منها في سائر الادوار ثم رجع جميع
العلماء ولا ترد منها قول واحد اما الصحة دليل كل اهل العلم عندك من تخفيف او تشديد
في يهودك صحة استنباطهم وانصافها ليعين الشريعة وان تركت في آخر الادوار فرجع الامر
الى كونه الى ما تبقى الشريعة من تخفيف وتشديد لكل ما رجاى وقد كان الامام احمد
ترة التقليدي في البصرة كان بهجت العلماء على ان ياحن واحكام دينهم من عين
ولا يقنعوا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتهدين فالجمل لله الذي جعلنا من يوجب
مع علماء الشريعة ولا يرد من أقوالهم شيئا يهودنا انصاف أقوالهم كلها بغير الشريعة
باصح الحديث أصح في كالحج ما يقيم اهتمام انتهى وهذا الحديث وان كان يشعقل
محدثين فهو صحيح عند أهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين في مد رجعة الصحابة سكنوا
المجتهدين الا وسلكه مستقلة بغيره قال بقوله في حجة منهم فان قلت فلماذا شئ قد
كلام المجتهدين من غير الصحابة على كلام أحد الصحابة مع ان المجتهدين من فروعهم
بما أقدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد
في قولنا احاطوا بجميع أقوال الصحابة أو غلبهم فرجع الامر في ذلك الى ما تبقى
من تخفيف وتشديد لان ما عليه يهود الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك وسعت
في الاسلام ذكر بارحه الله تعالى يقول من اراد عين الشريعة كما لم يمتنى الجواب بعزفت
وما حل وسعته ايضا يقول يا كرام تبادروا الى الانتكار على قول المجتهد او تخطئ
اطنكم بادلة الشريعة كلها ومعرفة جميع لغات العرب التي احتوب عليها الشريعة
لم يعاينها وطررها فاذا احطت بها كما ذكرنا ولم يجمل واذا ذلك الامر الذي اكرم نوحه
مثل كبر الانتكار والمجهر في لكم بذلك فتدري الطلوع الى حرفة ان شريعتي
ثلثمائة وستين طريقة منها الامم انتهى والحمد لله

العالمين

ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة اللين ذوقا وتصيرا فقدرت اذ احب المجتهدين
بما يقرها اصحابها فسلكت كما طريق القوم والرباضة على يد شيخ صادق له ذوق
يعلمك الاخلاص الصادق في العلم والعمل ويؤيدك عندك جميع الدعوات النفسية

أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير ذوق وذلك لأنها أتت أهلها من طريق الكشف
لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلم الأمي طريق أفهامهم فأذا أتاهم علم غير طريق الفكر فهم يكرهه لأنهم نام من طريق
غيره لوقت عندهم انتهى من هذا تقرير ما نحن من أكله من الميزان من المجرى بن فخره معذور لا تخاف من العلم اللدني
التي أوتيتها الخضر عليه السلام يبين فأعلم ذلك والمجد لله رب العالمين

فصل

في بيان تقرير قول من قال أن كل مجتهد مصيب إلا للمصنف واحد لا يعينه وحمل قول على حالة وبيان ما يؤيد هذه
الميزان فأعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وهو صرح به الشيخ في الدين في الكلام على الحنف
من الفتوحات فقال لا ينبغي لأحد قط أن يخجل من مجتهد أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد ورد
المجتهدين نصاً شرعاً لله تعالى بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود والعقود هي ما بيننا وبينكم وما بيننا وبينكم
استخفافهم ما بيننا وبينهم عليه من كونهم ما بيننا وبينهم من حصار مجتهدين بعينه فكانه خطأ الشارع فيما ورد حكماً
استثنى في هذه الكلام ما يشعر بالحاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كما أنها
نصوص للشارع في جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضاً قول علماءنا واصل أن إن أجمع
رأى أن لا ريب حجت بالاجتهاد فلا تقبل ما لم يرد من غرر حجت منها غير القليلة يبين ولكن لما كانت كل مسألة
مستندة إلى الاجتهاد فلنا بالصحة ولو تركت حجة إلى القليلة من حجة ومما يؤيد ذلك أيضاً ما أجمع عليه أهل الكشف
من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي وكما أن النبي معصوم كذلك وأما ما محفوظ من
في نفس الأمر وإن خطأه أحد فقد لا يخطئ أحداً في حفظ العلم على دليل فان جميع الأنبياء وأول في منازل
رفعة لم يرد عنهم فيها إلا العلم المجتهدين فقام اجتهادهم مقام نبوتهم الشارع في وجوب العمل بقوله صلعم بأمرهم
الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى وورد ذلك إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلم الذين ينظرون منهم ومعلوم
أن الاستنباط من مقام المجتهدين رضي الله عنهم فهو تشريع عن أمر الشارع كما هو كل مجتهد مصيب بحيث تشريع
بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كما أن كل بني معصوم انتهى وسمعت بعض أهل الكشف يقول إننا نقدر الله تعالى
المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع بحيث لهم فيه التقدم الراسخ فلا يتقدم عليهم في الآخرة سوى أنهم
معلوم صلعم فيحشر علماء هذه الأمة حفاظاً لهذه الشريعة للطريق العارفين بعبادتها في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف
الأمم فما من بني أو رسول أو ولياً من علماء هذه الأمة أو أئمة أو أئمة أو أكثر وكل ما لم منهم لرد وقيل استخفافاً
في علم الأحكام والأحوال المقامات والمنازل التي تقام الدنيا بخروج أهلها من العلم السلام ومن هنا تعلم
أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التحقيق والتشديد فإياك أن تشرد أمام مذهبك
في أمر فأمم جميع الناس أو عيقت في أمر فأمم جميع الناس فان الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة

واحدة كما مر في الميزان و لذلك صرح لك القول بدين الله تعالى لم يكلف عبادة بما يشق ابدا
بل وما صلا الله عليه وسلم على من شق على الله بقوله اللهم من ولي أمر مني شيئا فرفق بهم فارفق
اللهم به ومن شق على امتي فاشقق اللهم عليه ولم يسلنا الله صلى الله عليه وسلم دعاء على من سهل
عليهم ابدا بل كان يقول لأصحابه أتوكوني - وتكفركم خوفا عليهم من كثرة تمول الاحكام اني ليشا لونه
غيا لم يخرجون من اجل بها فالعالم الدائم رفع المحرج دائره الاصل الذي يلتقي اليه امر الناس
في الحجة بخلاف الدائره المحرج فانه دائره مواضع يقول يقول التكييف فان تلك فاذن
من انهم الناس باليقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم و شق عليهم فالحجواب انه ليس
في ذلك حشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بالانزام الضعيف بالعزيمة
بل جوز له المحرج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فزجر مذهب هذا الا ما
الى مرتبة الشريعة فلا تصيب ولا مشقة على من التزم مذهبنا فان لم تقم المشيئة
هكذا فما قرب ولا كان حرم فلهذا اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان
يخالف قوله جنانه وذلك معدود من صفات النفاق وفي تقدم التي ما وضعت هذه الميزان
في هذه الطر من الا اعتبار المذاهب الاثمة مقلد لهم خلاف ائمة غنى بعض الحسنة من قولهم
ثامل في هذه الميزان وحدها فكلهم بتغطية جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر
بل بتغطيته فيلزم من ذلك غلط كل مجتهد في حقيقة الاخر انتهى كلام هذا الحاسن فالحجواب
اجمع الناس على توليهم ان مجتهد لا يتكلم على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما طهر له الله الخوف
وقد ارسل النبي بن سواد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام
مالك اما بعد فالت يا اخي امام هذا وعكر الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهي وما ذاك
الا كاطلاع كل مجتهد في عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل بل طيب ولو لا اطلاعه لكانت
من الواجب عليه وتكاد ويشتغل من خطئه غيره من ائمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
مقام الكشف كما يقع فيه كثير من يقل كلام ائمة من غير وفق فلا يفرق بين ما
قاله العالم امام بداهته ولو سطره ولا بين ما تالسا يوم غايته فثامل في هذا الفصل فانه ناطق
بصفة هذه الميزان ومن اذهب المجتهدين كلها بقول الشارح حكيم باستناده الى الاجتهاد
والحج لله رب العالمين

فصل لا يلزم من نقيض كامل من الاولياء والمجتهدين العمل بقوله وان اخرج ان ياتي بوي
بطلان ذلك القول الذي لم يزل به فيقول انه انما تولى العمل به فكونه ليس من أهله سؤله
كان ذلك في الغرضية ثم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استعمال ادسائر الملأه من عين
الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمبتدئة حتى قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه
كالحدوث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث الحكم والمأخذ الكامل من المقلدين تخلفه حكم
من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم يتبدل مثلا لثبوتها بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه

لما فيه العمل بشرح محمد وتول ما نسخ من شريعة عيسى وبنى العلماء بعد ذلك بقول
 من الرمان لم يظنوا لم يولوا هو اخص دليل على عدم صحة ما دل عليه تركوا اول ولعلوا
 بالماضي ويصير الاول عند هم كما بينهم حديث مرسوم مع ان علماء هم كذلك بقول واحد ول
 بذلك لقول دما واما انما الس حقا تاملوا قلت كما جعلنا ان تعدد ذلك في الترتيب القديم لا يجب
 الى ذلك لا ايهما كان ذلك ان الله تعالى اذ ان يتعدد ما داه ما حكاه ابن علي بن احمد بن محمد
 عند الحكم التي كانوا عليها اظهر لعلها منهم ووجه ترجيح اول غير كما في قول النسي كانوا يتجوزها
 فماد والى العمل بما تخرج منه وقسمه ليعلموا انهم في الترجيح على ذلك ما تراسم منذ
 حكاه الى انما من هذا حسب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من
 عروحل يجلد الناس اقصيه يحسن ما يقوموا احوالهم ومعه على ذلك سطا وجاهدا لانا ما
 ما للث وكما نرى فيما يسا لرون عند من الواقع كما ان وقتر ويقلون فيما لم يجر ادا وقتر
 ذلك فعلماء ذلك الرمان يفتونهم فيما ينبغي ودعا يكون في ما طر ذلك ايضا رحمه
 تالا فذلك الحق تعالى وما علم من اهل ذلك الرمان اللبس من العمل بذلك الحكم وفيه من
 انظار من يكفه ما احدث من جنسهم كقطع الوحي ووجه من تعلقا بوجه حيث كان يخطو
 في كل ما من الشرع احكاما ما يلقونها بالقول وميل النفس الى الجور في العمل بها مسته
 في الحكمة وقد يقال والله تعالى اعملوا ذلك اما كان من الله تعالى لتقر علماء هذا ان العمل
 ما وتعلم ما الذي هو وراهم من ظهورهم شرع كل واحد بيد كل رقة من الرمان من
 السيد كسيرة من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي طباخواص بغير الله تعالى
 يقول فما قول من اقول انما ذهب المستعملة والتدريسة وقد كان شرعنا في تقديم ما ياد الحق
 تعالى بقضائه ورجحه انما يحل لاهل الامامة نصيبا من العمل بمصون فسر اربع الامة ليحصل لهم
 بعض كمال الدنيا كان يحصل لاهل الامانة بمواظبتهم عليه من شرعنا كما سببا خصوصية لاهل الامانة
 من حيث ان شريعة بنوهم حاوية لجميع احكام الشريعة المتقدمة انتهى كلامه لا يلزم من
 ترك الكمال العمل بقول ان يكون ذلك لكونه يراه حادضا عن الشريعة لان ذلك القول
 للترك كالحكم عن كونه رخصة او عن غير وجه كما ذكر في من يرضى التحفيف والتشديد وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا اعتقادنا في جميع احكاما من العلماء اجمعهم فاسلموا
 لبعضهم بعضا كالعامة منهم بصره او الهم ومسلما منهم انصافا لها حين الشريعة لا سيما
 للظهور من غير اطلاع على صحتها وانصافا لها عند شريعتهم وقد تقدم ان بعض ائمة الحق هذين
 الى نمو عين الشريعة واذ وقال كل من هذا متعين كمن عند البراءة التي في الشريعة الى كمال الجواب والى
 عند العرب الدوسي واصل الهم واصل الشريعة انما هي صفة كرامة السعي بالمحيط الذي تقدم به
 لم تقيد به عند ذلك الشريعة عند العرب الدوسي صفة كتاب الدار والملاقط في المسائل
 المختلطة اقتصى فيها على المباحة لا رقة ولا اطلو اعه على مستندات الامة الى رقة ما كان
 ليسوع له ان يقتضى على ما فهم ما فهم وحمل امتثال هؤلاء على اتمام ما يوافقون على المباحة

مصيد بآدم مرتبة عظيمة واحدة كرامة عظيمة لا يتجاوزها كما انك لا تعلم انك من تنال عرش آل آدام في جوار الجنة
 كرامته قاله مجتهدو زمانه عن شيوخه الذين الاول التي اخترت منها امامه لا يراها أبدا بل يرم بالسوء على يد شيخ عار ويطرق
 القوم وبالعوائل التي تحقق الظالمين الوصول إلى ملكي السيرة والبلغ النهاية وشر من ذلك العلم كونه شاملا في
 العين وجوارها كما يشاء بيانه في الامثلة المستوفى المعقور فذا هي الامثلة المختار من الفصول قبله يقول
 كل مجتهد مصيد أقبل بلوغه الجزاء المقام فلا يجوز لك سعة من القيد بغيره بل انك لو هنته عن ذلك لم يملك
 لان من لا رتبة يقول المصيد انفس آدم ولعله من هي نا وحل وانا عطف لا يتقبل في قبحه عن ذلك يقول الحق
 ولعله غير مقيد وبجميع الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء
 امكن تحفيضا أو تقييدا والحق ان الشريعة جلست على مرتبتين بقرينة صفة أدلة يمكن للمرتبتين فاشيا في أحاديث
 لا خصوص كما يشاء بيانه في فصل الجهر بين الاجتهاد ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يتوالى البيهقي وغيره كالحافظ الذي يجمع
 أدلة الخراج في كتابه انظر من مبدع بجزء أدلة بكثرة الرواة وأصحها السنن هذا الدليل ان كان يحصى فأحاديثه جدا
 أصح منها وأكثر رواة وسأنا في ذلك لا على العجز عن تضعيف دليل الخالف وأدعاهته بالكلية ولو أن صاحب هذا القول
 من البيهقي وأضره اعظم على أهلنا عليهم من ان الشريعة المطهرة جاءت على مرتبتين متخفيف فلتدبر في الجرح إلى قوله
 أحاديثنا أصح وأكثر من كتابه رد كل حديثنا وقول خالفنا الآخر إلى أصل مرتبتي الشريعة كذلك القول ثم جرحي هذا الحديث
 مقلدي الأئمة صا قالوا قلت لأصح كذا وكذا لا لعدم اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو أنهم اطبعوا عليهم ما جعلوا
 في أقوالهم أصح وصححوا وأظهر من ظاهرها كما لو يقولون بصفة الإجماع كلها يوردونها إلى مرتبتي التخفيف في
 المستدبرية افتاة كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصته وعزيمته وكان ينبغي أحدهم على الاربعة فذا هو
 فان قال المناشقة فعلم انه الميزان في ان أصلها اذا استذكرى بلا عجز بل في وضوء قلنا نعم لك ذلك ولكن بشرط ان
 نكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح الحقة
 كما دلف يخرج فلما فرغ هذا من الموضوع من فرجه يفرقه حتى يتل هذا الصورة لتقليل الهم إلى حنيقة
 في الصلوة بهذه الطهارة التي تفرغ فيها من الفرج بشرط التحصيل لا الفعلية في وقتها فان المقاصد أكثر
 من الوسائل على جملة العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بصفة منك ولم يثبت عند من قال بذلك
 بصفة على اصطلاحا فخرج الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبتي الميزان تخفيف وقتين فليس لنفوس لم يثبت
 بأوسواس أن يصل إذا صرح خيرا وليس أجنبيته مثلا لا بعد مجتهد الطهارة فان قال لنا أحد من قلد
 الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بطلوبية الطهارة من من فرجه أبدا سواء كان من بعث
 عليه حين ينظر طهارة أم لا قلنا له ما قلنا عنه ذلك ليس من سهل منك البه في هذه المسئلة انه صرح بذلك

في كلام من قبله من الادوار الالهية المتصلة من الشارح صلى الله عليه وسلم فامتنع وذاك
حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة
التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنة بعد كل دور على من تحته فلو قدر ان اهل دور
نقدوا من توفيقه على الدوام الذي قبله لاقطعت مصلة بهم بالشارح ولم يمتدوا الايضاح شكل
ولا تفصيل الجمل وكامل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بشر بغيره ما اجتمع
في القرآن بقى القرآن على اجماله كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجتمع في التليقبت
المنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجمال سارت في العالم كله من العلماء
ما شرفت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشرع حواشي كالشرح
للشرح فان قلت فيما الدليل على قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في السنة
فلنا قوله تعالى رسولي صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى
مع عبارة الوحي الذي نزل عليه فلان علماء الامة كانوا يشتقون بالبيان وتفصيل الجمل
واستخراج الاحكام من القرآن كما ان النبي صلى الله عليه وسلم بالنبيل
للوحي من غير ان يامر ببيان وصحت شيخنا شيخ الاسلام زكوا به رحمه الله تعالى يقول لولا بيان
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجتمع في الكتاب والمنة لما قدر احد منا
على ذلك كما ان الشارح لولا بيان لنا بنبذة احكام الطهارة ما اهتم بنا كيفيتها من القرآن
ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونقل
وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وتكليفها بيان ايصتها وشرطها وبيان فرضها
من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت بحمل في القرآن لولا ان التليقبت لنا
ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكمه واسر ريعها انما عرفون انتهى وقال سبدي على الخواص
رحمه الله تعالى ومن هنا تعلموا ولدي ان السنة قاضية على ما تفهمه من احكام الكتاب
ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريفة
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تشارعتم في شئ فزموا الى الله
والرسول يعني الى الكتاب والسنة واسئلوا عما وافقهما او وافق احدهما عندكم انتهى وسمعت
سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى ايها يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عندك حمل بمنزلة قول واحد
منها لو عرض عليه قال وهذا يخرج عن مقام العوام ويستحق التليق بالعالمة وهو اول مرتبة
تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احد هم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع
احكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلواته وما يكون ذابا ككتاب من قرأ
القرآن كله من حيث احاطة عيانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله وجميع
الشرعية وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أي بحرف شاء من حروف الهجاء ثم
يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الجليل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

نؤمن في الشريعة من يتأيا ما سلكه ولولم لو كان من جهة الغير من العلماء وقتلوا قالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى
 يسئلوا في ما شئ منهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قصدهم ويسألوا المستسلمين في ذلك الايمان عن حينئذ لم عليه
 بالشرية حرجا حقيقة او لا على ما عليه عليه من على ما يقع القاتل ومعلوم ان قوله الانسان لظلمة شرية من اجل الظلم
 حجة حاشية عليهم التي هي الحق كالمبدأ من صلب الله فيهم ولم ينفوا من المقام في العلم فان العلماء على ما في قوله الرسل
 درجوا وكما يجب علينا الايمان والتفريق بين ما جاءت به الرسل ولولم لو كان من جهة الغير من العلماء وقتلوا قالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى
 الاثمة وان لم يفرهم شرهم ما يتدافعون السامع ما يتدافعون وقالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى الاثمة من اجل الايمان والتفريق بين ما جاءت به
 الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 صحر ما على ما في الشرية من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية
 انكرى واصالهم في قول القائلين في ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية
 لا يخرجهم عنهم اسوقهم قولوا ولا وربك لا يؤمنون حتى الاثمة من اجل الايمان والتفريق بين ما جاءت به الرسل ولولم لو كان من جهة الغير من العلماء وقتلوا قالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى
 المسير في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 مقصد في صلب الامر ما في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 التسليم بصف الايمان قالوا لا ربك لا يؤمنون حتى الاثمة من اجل الايمان والتفريق بين ما جاءت به الرسل ولولم لو كان من جهة الغير من العلماء وقتلوا قالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى
 يكون من اجل الايمان والتفريق بين ما جاءت به الرسل ولولم لو كان من جهة الغير من العلماء وقتلوا قالوا ولا وربك لا يؤمنون حتى الاثمة من اجل الايمان والتفريق بين ما جاءت به الرسل
 واجزاء ما سمي في قول القائلين في ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 الشرية معلوم اساسا حراما من غير حجة فيه ولا جلال فان قلت فقول يصح كذا لان الوصول الى المقام محله
 من الاثمة بالمعنيين في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 هذا ما يقتضيه ويرى الله تعالى في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 النظر الى المسألة ان ذلك من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 من ادعى ان ذلك من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 وتخصي في ابي يوسف في حبيصة كالماتى والريم من الشافعية اذ ليس قوة احد على الاثمة الاربعة ان تذكر
 الاحكام ويخرجها من الكتاب السنة فما انفكوا في ذلك فالتا له فاستخرج منها شيئا لم يبق له من
 الاثمة استخرجها فانه يخرجها فليست من ذلك من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم او اخفوا في الشرية وانما لم يفرهم شرهم من اجل ما جاء به الرسل في كلهم
 عجايبه ولا احكام في بعض الامور فاعلم ذلك الحمد لله رب العالمين

(فصل) في ما يؤيد من الميراث من احوال العلماء في كل عصر على من استعمل في ذلك من غير الايمان

يتبادر الى الازدهار من زعم الطعن في ذلك الامم الذي يخرج من جسد لا غير بل يلى تقويمهم ان لا المستقل على الهند
 الذي انتقل اليه المذاهب كما عدهم طريق الى الحق كما يتباين اذهان الامم المستوان شمل الله تعالى اهل من مثل
 طريقا به باوصلة السعادة فحجة وكان زعم ابن عبد البر وجه الله تعالى يقول لم يلقن احد من الائمة
 انه امر بحداد بالقرام جميعا لا يورى حجة خلافة المقتول انهم تقويمهم الناس على العمل بفنوى بعضهم
 بعضا لانهم كلهم على مدى من ربهم وكان يقول ايضا له لغنا في حيز صحيح ولا ضيعنا ان رسول الله
 الله عليه وسلم امر اهل من الائمة بالقرام من جميعا لا يورى رقة وما لك الا لان كل حجة من مصداق يستحقون
 انقرافي الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استأبى بكر وعمر رضي الله عنهما قدسهما فلهذا ذلك ان
 يستفتح غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكريم اجمعهم الله على ان من سلم فله ان يقلل من شمس العلماء غير
 حجة ومن لا يدوم هذين الاجماعين فبذلك الدليل النقي لا امم لان من ائمة المالكية يقول يجوز تعيين من
 اهل المذاهب التوافق كذلك يجوز الاستقال من مذهب يكن مثالا لا شرطا الا بان ^{مما} ^{يقتل}
 على وجه مخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا و. ثم كان هذا هو وجهه من بعض اهل العلم ان يقتل
 فيمن قلده الفقه بلوغ اخباره اثبتت ان لانه حوفي من دينه بمن يقلد في الاجتهاد من غير شرط ان
 وقال القرافي يجوز الاستقال من جميع المذاهب الى بها بعضا في ما لا يتفق فيه حكمه و ذلك في اربعة مواضع
 ان يخالف الاجماع او النص او القياس الجلي او الاعتدال في قائله جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ومن
 انه اشقل من من عدي اخر من غير تكريم عليه من مالك وعمره والشيخ من الغريز ابن عمر الخراعي كان من اكابر
 المالكية فلما قلا الامم الشافعية بغداد تبعوا قرا عليه كتبه ونشره عنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
 كان على مذهب المالكية فلما قدم الامم الشافعية الى مصر اشق الى مذهب صاري تحت الناس عاياتا يقول
 يا اخواني هذا ليس بمذهبنا هو شريعة كل وكان الامم الشافعية يقول له من ترجم الى من جليلك فلما قلا الامم
 الشافعية رجم كما قال الشافعية وكان يظن ان الامم تتخلفه على حدة وردها استخلف البويطي
 رجم ابن عبد الحكم وصحت فراسة الشافعية اصبحت له تلمذة ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا فلما قدم الشافعية
 بغداد ترك مذهب ابيه واتباعه منهم ابو ثور كان له من عتبة له بتم الشافعية ومنهم محمد بن نصر الترمذي واسم الشافعية
 بالعراق كان لا يحبها فلما حصر على تيقن انتقاله الى مذهب الشافعية فحققه على ربه وعزوه من محمد بن الشافعية
 ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا ونقته على حال المراتي ثم تحو حنفيا بعد ذلك ومنهم الطيب
 البغدادى الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن قارس صاحب كتاب المحل في اللغة
 كان شافعيًا ثم اتى والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم البغدادى الاصولي المشهور كان حنبليًا ثم انتقل

الى مذهب تشافعي ومهم الشيخ محمد بن حلف المستنصر كان حلياً بقرقرية
على الشيخ موقى الدين ودرس في مدرسته أن عمر بن محول تشافعياً وارتفع شأنه
ومهم الشيخ محمد بن النجاشي كان حلياً بقرقرية تشافعياً وارتفع شأنه
صلب الحليقة بنحو بايعه ولده الحوي كان محول تشافعياً شيعت وطيفه تدريس الحوي
بماطية شافعي طبعها ان لا يقول فيها الا تشافعي المذهب ولم يكن هناك أحد علم بقرقرية
والحوي ومهم الشيخ محمد بن الدين بن دقيق العدل كان بولاً ما كليا سوا ولد له بن محول الى مذهب
التشافعي ومهم الشيخ الاسلام محمد بن الحسين بن يوسف النيسابوري كان حلياً بقرقرية تشافعياً الى مذهب
الاسلام التشافعي ومهم الإمام أبو حنيفة كان في مذهب أهل الظاهر ثم عمل تشافعياً ثم في مذهب
الحلال السوطي رحمه الله تعالى قال صلوات الله عليه من الحليقة بنحو ولحقني أن يتفرق
الى مذهب التشافعي وبالعكس يكن بالكلية ثم اني مشقة واحدة ولا يمكن محالاً من مذهب
حجج وسال فلا يجوز ان يصح في كل فعله اعداء مذهب تشافعي في هذه المسئلة
وان صلي بطلب صلواته وقال بعضهم ليس لنا في أن محول من مذهب الى مذهب حلياً كال
أوتشافعي والمتهود وغيره كما شيان وقال بعضهم يجوز للتشافعي أن يتحول حلياً ولا عكس قاله
السوطي وحده دعوى لا زهان عنها وقد اذكر سابقاً ما وحكم لا سالكين في أسكن على من كل
ما كليا فهو عمل حلياً أو تشافعياً بنحو تعدد ذلك حلياً ثم رجع بعد ذلك الى مذهب حلياً واما
بظهر من الكلي على المستقل لأمامه السلف والشيخ زافعي بنحو ذلك وسواء الحوي وصار
أثروصه اذ ادوب للزاحب قول بنحو للعدل أن يتقل من مذهب الى مذهب أحزاب فلا لزوم
الاجتهاد في علمه إلا علمه وعلب على طه ان الساني أسلم فسيح أن يتحول بل يجب وان حلياً
في سبي ان يعود أيضاً كما لو قل في القسلة حد (أما وهذا) أما انتهى كلام الأروصه بنحو
أن علماء السلف ذاء وأدبه ليس بذلك ناس ما أقروا من اتقل من مذهب الى غيره ولو لم
علمهم بان المشيعتقتن للزاهب كلها وتعلمها لا مكرم اعلمه أسكن ثم لا يتحول أحد من المشيع
من أسكن إما أن تكون أولاً مطلعوا على غير التشيع ورواوا الصواب حلياً من أهل المذهب
كما أوسكتوا على ذلك اعلموا بالصحة كلام الأئمة وتسلموا بهم وان قال الحد من المالك السوام
بنحو ما فهم من يتقل من مذهب الى غيره فلا بد بل لنسب ما قبلت ان لا يأم من مذهب
جمال الدين الحلي رحمه الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى حاورا ذلك وقول الله
هذا أصعب من أن الله تعالى عن حلي بنحو محول للسان أن يتحول حلياً
ولا يجوز للمشي أن يتحول تشافعياً وما كليا واحسبنا وقال من تقدم أسا فلما اذكر من
فانك لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف من أحد من أئمة
المذاهب سلب غيره على التعيين والامس لال سقنهم من الى حقيقة رضى الله عنه لا
بينهم صحة ولو صح لوجب بقبول سلب كل حال ولم يجر بقبول غيره الله وهو حلال الزمان

وقد صرح في كتابه في المذهب
بأنه لا يجوز التحول من مذهب
إلى مذهب آخر

خلافاً للاجماع وخلافاً لرواه الإمام في كتاب المدخل عن ابن جبر عن رضى الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أوتيت من كتاب الله ما لم يكن في كتاب الله
 لا عند واحد في نوكه فان لم يكن في كتاب الله فتنة لي ماضية فان لم يكن في سنة
 لي فما قال اصحابي لان اصحابي كالبحر في السماء فأما اخذ تسميه فقد اختلفت
 واختلاف اصحابي في كونه رجة انتهى قال الجلال السيوطي انه يلزم من تخصيص
 غير الانشقاق فيذهب الامام الى حليقة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال يخرج
 الانشقاق من مذهب المتقدم بالروى الى مذهب المتأخر كالشافعي يقول مالكيا والحنفي
 يقول شافعياد ون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى وروى ثبت فتوى اخرى له مطولة قد بحث
 فيها على اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على حد من ردهم وان تفاوتوا في العلم والفضل
 ولا يجوز لاحد التفصيل الذي يؤدي الى قص في غير امامه جناسا على ما ورد في تخصيص الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفصيل المؤدى الى نقص جنى او احتقار
 لانما ان ادى ذلك الى خصام ووقفة في الاعتراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة
 في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم خاصهم من قال بخلاف قوله ولا
 عاداه ولا نسب الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف ائمتي رجة وكان الاختلاف
 على من قبلنا عزايبا وقال هذا كما انتهى ومعنى رجة أى توسعة على الامة بولويها
 احد من الائمة فخطا في نفس الامر لما كان اختلافهم رجة قال وقد استنطت من
 حديث اصحابي كالبحر في ما يرمى اقتدى بهم اقتدى بهم اتاذا اقتدىنا بأى امام كان اهتديت
 لانه صلى الله عليه وسلم حرمنا في الحديث يقول من شئت منهم من غير تعيين وما لك الا
 كونهم كلهم على حد من ردهم ولو كان المصعب من المجتهدين واحدا والباقي خطأ كانت
 الحدائق لا تحصل لمن قلنا الباقين وكان محمد حرم يقول في حديث اذا اختلفتم في الحكم فافعلوا
 امر وان اصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم تصادق الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي
 صاحبه عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى وقد دخل هارون الرشيد على الامام مالك
 رضى الله عنه فقال له دعني يا ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي اقرتها وانتشرها
 في بلاد الاسلام واجعل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجة من الله على
 هذه الامة فكل تتبع ما صح دليله عنه وكل على حد من ردهم وكل اريد بالله وما لا يملك يقول كثير ما تاورى
 هارون الرشيد ان يعاقب كتاب الخطا في الكعبة ويحمل الناس على ايقية قتلها لانه لا تغفل لان اصحاب
 يختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصدق لارادك الله وتيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظر
 ان كنت مالكيا الى قول امامك وكل مصدق وبمعت شيوخ الاسلام تركوا رجسا الله تعالى يقول لما حج
 المنصور قال الامام مالك اني عرفت على ان امر كبتك عنه التي وضعتها فانتسخت فماتت بها الف
 مصر من امصار المسلمين وامرهم ان يطأوا عمارتها ولا يقولوا ولا الى غيره فقال الامام مالك

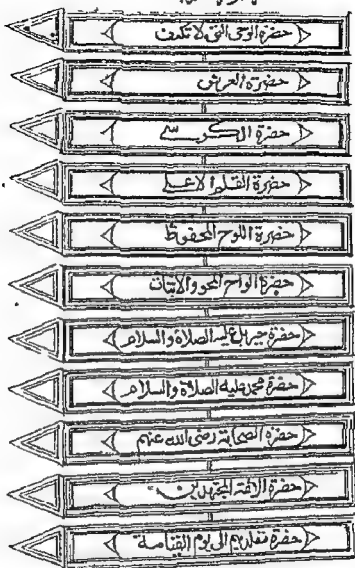
هذه الامة موافق للشرعية في غير الارواح لم ينظر لبعض المقلدة ذلك كان كل قول من قول العلماء هذه الشريعة موافق للشرعية
 بنى من تقدم وان من علم ما اتفق عليه العلماء كلهم فكانوا يعمل بها لم يشاءوا الا بقاءه وربما كان له من الامر كل وجه يتبع
 الانبياء كلهم اكرام الامة محول الى الله عليه وسلم وصحبت من عليها الخواص رحم الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى عليه
 علم ان سكوت العلماء على ما انتقل من مذهب الى آخره هو لعلم بان الشريعة تقدم كلهم وتسلمهم في كل قول من بحر
 قول امامه على غيره على انه لم يسلط الى مقام الكمال على قوله ذلك قد خولنا في ايضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح
 على كل من لم يصل الى الاشراف على العيين الاولى من الشريعة وبصر امام الحرمين وابن السمعا والعرالي والكنيا
 الطرسي وغيرهم وقالوا القلام منكم يجب عليكم التقييد بذهب ائمتكم انما في ولا عدل لكم عند الله تعالى العروة
 عنانتي ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك عند كل من سلك من التصيب بل كل مقلد من مقلدي الائمة عجلت
 اعتقاد ذلك في امامه ما دام لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى اما قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قرئت فحققت
 ان يكون مرادة الخلافة وعجلت ان يكون مرادة امامة الدين واذ النظر في الاحتمال سقط الاستدلال فدفنتش
 العلماء فوجب واغلب الائمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام مالك من بني اصبه والفضة من النخع وهم
 قوم من اهل البيت من قرئت وعجلت الحسن والامام احمد شيانين وهما من ربيعة لامن قرئت لامن مضر والنور
 من بني ثور بن عمرو بن اذوكلن لم يحولوا الا وادعى كل الموالى واهل اصبه والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان استعماله خورج شيء من قول المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد ما فهم
 على الحقيقة التي هي على مراتب الشريعة كما هو على ظاهر الشريعة على ما سئلوا انهم كانوا على الحقيقة ايضا
 خلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خرج شيء من اقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك
 فوجوه جاهل بقيام الائمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشرعية معا ومن في قدرة كل واحد منهم ان ينشئ
 الادلة الشرعية على مذهب من غيرهم بغيره بغيره مرتب في هذه الميزان فلا يحتاج احد بعد الى النظر في اقوال
 من ذهب لغيرك من رضى عنهم كانوا اهل ائمة بنو اهل كشف فكانوا يعرفون ان الامم ينصرف في علم الله تعالى على عدل
 هذا مذهب عن صوته لا على من ذهب احد فابق كل واحد من هذه على مسائل عرف من طريق كشفها انها تكون من
 جملة مذهب غيره فلولا الفخذ بها من باب الايضاح واتباع لما اطلعهم الله تعالى عليهم من طريق كشفهم
 انه مراد للتعالي لان باب الايضاح بالقرب الشرعية والرواية عن السنة كما اطلعهم الاولياء على قسمة الارزاق
 المحسوسة لكل انسان فانظر يا اخي في اقوال الائمة المذاهب بخلاف اهلهم ان خفف في مسئلة شد
 في مسئلة اخرى وبالعلم كما ميثاق بسط في اوجها قوالهم في ابواب الفقه ان شاء الله تعالى
 وصحبت سيد علي الخواص رحم الله تعالى يقول انما اين الائمة المذاهب من اهلهم بالمشي على قواعد الحقيقة

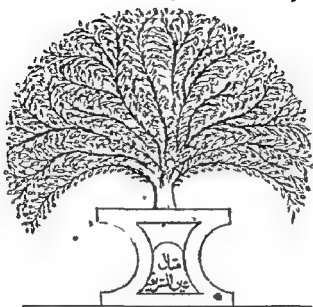
لا ينبغي لمقدان ينوقف في العمل بقول من أقوال أئمة الهدى يطالبهم بالدليل على ذلك لا بسوء أدب في حقهوم
 كيف ينبغي التوقف على العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخفى الشريعة
 أي فإن علم الكشف لا يزال الأمور على ما عليه في نفسها وهذا إذا حقت وجده لا يخفى الشريعة في شيء من ذلك
 بعينها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى إلا لو أقم لعصمة من الباطل الظن انهم في شيء من ذلك
 قريباً إن شاء الله تعالى وسمعت سيدي علياً الموصفي رحمه الله يقول مراراً كان أئمة الهدى رضي الله عنهم وأئمتهم
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأقوال وعملهم الأقوال ما حلا فتابعوا بعض المتصوفة حيث قال إن المجتهد
 لم يردوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا العلم فقال فقطحوا عن أئمتهم قال جميع ما علمه المجتهد من كلهم يعلم جل جلاله
 في الصراط إذا لم يكن من ذلك تحقيق في مقام ولا يعلم الحجة إلا بالبرهان قولنا هو الأول والأخر والظاهر الباطن
 هؤلاء المجتهدون لا يخفون أسرارهم في الظاهر فقطحوا علمهم بعلومهم في حقهم في الأزل لا الدلالة لا علم الحقيقة انتهى قلت
 وهذا كلام عجيب بالحوال الأئمة الذين هم أوتاد الأرض وقوام الدين والله أعلم وسمعت سيدي علياً الموصفي أيضاً
 يقول كل من نور الله تعالى قلبه من أهل المجتهدين وأتباعه كل من استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق
 السنن الظاهر بالعبادة ومن طريق أهل الأئمة صلى الله عليه وسلم جميع علومهم في تلك المسألة قال أئمة الهدى رضي الله عنهم
 مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم معنى يقول من أئمة الهدى من أقوال المجتهدين ومقلديهم الأول
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل ثم جبريل
 والسنن الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة من نقل علمهم إلى الحقيقة لم يجمع خطأ في قول من أقوال أئمة الهدى
 الخطأ في طريق الأئمة فما حفظ فما يقال من جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المفضل ينتهي سنة الأئمة
 الحق جبريل وعلا فذلك يقال في ما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لا يجمع بها غير علماء الظاهر
 والباطن قبل أن تنزل نور الشريعة فامتنع قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الأول وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة
 لا شك عندنا في ذلك انتهى وهذا سيدي أبي الكلام أئمة الشريعة ينوحي كلهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة
 من باب الضلالة إلى آداب الفقه استبانة ما فيها أن شاء الله تعالى ولا أعلم أحداً سبقني إلى التمام ذلك في كل
 ذلك بقوة لقول الطلبة من قلنا لا ينبغي لأحد أن يعلم ما علمهم على يقين وبيان إذا رأوا الحقيقة بآثارها
 الشريعة المستنبطة وعلمه انتهى وسمعت سيدي الشيخ الفضل الدين وقد جاء له فقيه في مسألة
 يقول والله ما ينبغي لأحد من أئمة الهدى في هذا العلم على قاعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح
 ومعلوم أن الشريعة لا تخالف الحقيقة أبداً وإنما تتخالف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم
 بشهادة شهود الزور والذين اعتقدوا كمالهم فقط قولاً كان شهوداً على التمام تختلف

المحققة عن شريعة فكل حقيقة شرعية ومكتوبة ايضاح ذلك ان الشارح امر باجراء احوال الناس على الظاهر
 ومنها ان من اتى بتقريب نظر في كلامهم وخبر هذه الاقضية والالتباسات حتى عنيق لا يتبين الوجه الغرض
 الاكثر وقوم الناس في المباح والضرر وزيادة ذلك على الطائفة والصلح فافهم وعلى هذا الذي قرناه يكون
 اجراء الحكم انما هو على الظاهر من الشرح المقرب بتقرير الشارح وتقليد الساجدة استعاضوا من المتكلمين بفعل التكرار
 فاحراز قد يكون في باطنه ونذيقا على خلافه الظاهر لنا وان كان راد الشارح بشرعية حقيقة انما هو وافي
 فمر الظاهر الباطن من شمله وراود على غير من فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقال بل المحقق
 انما هو الباطن من غير الدين فان فهمت يا آخى ما تورد لك ان الله لك الحكمين واليقين ان الحكم الحاكم بفعل ظاهر او باطن
 وبين من يقول انه يعبر بظاهر فقط الى الدين دون الآخرة وقد ينسب الى تعالى المنصب الشرع فينبغ حكم الحاكم
 فتارة ان يورد بظاهر او باطنا وسنة لبعض الأئمة فيساجر شهود ان يورد في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي حكم الحاكم في
 مسائلهم كما عيش شهادة العرفان بوضي الموضوع كل ذلك فضلا من وجهه بصادقه وسأنا على فضائهم عند اجتهادهم فضلا
 وفي الحديث ان قضاهما سفي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فترى الحكماء كلهم فيه بالشر لا بالبكر البصير في رضى
 الله عنه فاوصى الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في خلافه بالسوء ما دونه ولكن الله تعالى
 اجازتهما على بركة الله تعالى وذلك ان مقام الصديقية يقتضي ان لا يرى صاحب من الناس الا محاسنهم قياسا على
 باطنه هو فافهم وسعدت صلي على الخواص رحمه الله يقول لا يكمل ايمان العبد بان سائر أئمة المسلمين على حدى
 محرمهم الا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحجب الكيفية من غالب المقلدين فمن لا وهم سوء الاعتقاد
 في غير احكامهم او يسلمون له قوله وفي قلبهم سرخساة فإياكم ان تكلفوا أحدا من هؤلاء المجبولين بوزن الاعتقاد
 الشريف الا بعد السلوك وان سكنت يا آخى في قولى هذا فاعرض عليك قول المذاهب قبل الحكم احدا على
 بقول غير امامك فانه لا يطعن في ذلك كيف يفيلك ذلك انت تريد تعلم نوعا من جهة من يرد وسلم لا طائفة لا تلبس على
 انفسهم قلبه بل لا يظن تنازع قد بلغنا ان من وراء المنهج غنى عن الشافعية والحنيفية فيظنون في نهج مضى
 ليتقوا على الجبال اذ احاط بعضهم بحجج بعض المتيقن قد قرنا في فعل انفعال القليلين من موهب الحسن من محقق
 المتنازع في ذلك اعلم يا آخى ان الأئمة المجتهدين يسمعون ذلك الابدال الحكم وسعد في استنباط الأسماء الكونية في
 الكتاب السنة وان الاجتهاد مشتق من الجهد المبذولة في اتقان الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى يحيى حجة الحق
 عن هذه الامثلة بانهم لو لا استبطوا الاقامة الاحكام من الكتاب السنة ما قدر احد من غيرهم على ذلك كما قرنا
 قلت ضاد بل المجتهدين في زيادتهم الاحكام التي يستطيعونها على سراج الكتاب السنة وعلما كانوا وقوفوا على
 ما ورد صريحا فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا كحديث ما تركت شيئا يقر بكم الى الله الا وقد أمرتكم به

وهذه عبوزة الامثلة المحسوسة الموعودين كوحاقتال حضرة الوحي ودفنهم جميع الاحياء
منها او منها قلدا

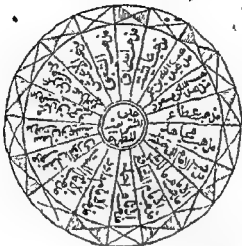


وانظر يا اخي في هذه المحضر ان واتوا لما يعجز بها بعضنا عن حضرة الوحي فانه لا يغفل كيفية انصافها
بما قلنا لك افرزنا هاهنا لم نجعل منها احد ولا متقبلا ما اخترنا كما فعلنا في جميع الدوائر وانما لم نجعل
للقرآن حضرة والمشرقيين الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة انتارة الى اننا
لا نتقبل من معاني القرآن الا ما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره بقوله تعالى من
يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث شريم شريم كنه فان عمر العباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول الله
الا لاخر فقال صلى الله عليه وسلم الا لاخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشرع من قبل
نفسه لم يشرع صلى الله عليه وسلم ان يستقني شيئا مما حرمه الله تعالى فاذم والله سبحانه وتعالى اعلم



فانصربا أخى لوالدين انتى فى أسفل الشجرة والى الفروع والأغصان انما تجلها كلها متفرعة من عين
الشريعة فالفروع النكاح مثال أو الائمة للزناصب والفروع الصغار مثال أو الالكابر المقلدين والأغصان
المستقيمة من جوانب المروءة مثال أو الالطيفة هؤلاء المقلدين والقطر الحى فى أعالي الأغصان الصغار مثال
للسائل المسحوق من أو الالعلماء فى كل دور من كدوا الزمان الى أن يخرجهم المهدى عليه السلام فيسقط فى عصره
المقدس العمل بنول من فله من المذاهب كما هو حال الكثرة ويأثم الحكم بشرية محمد صلى الله عليه وسلم
شعركم للطبيعة المحسوسة لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجد الاقوة على جميع أحواله كما أشار الله فى حديث
ذو النعلين بقوله لا يخطئ انى لا يخطئ انى انزل على نبي عليه السلام انقل الحكم الى أواخر وهو ان يوحى الى السبل على
شريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلوة والسلام فليخرج أحد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
لأن الالنبلاء والاس العلماء السابقين واللاحقين فكل الالنبلاء والاولياء تحت أو شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم وعلم متفرعة من عين شريعة ومجرة علم وامن قولن أو الائمة شريعة الا وهو متفرعة من هذه الشجرة
وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من قائل فى هذه الشجرة وكل من تأمل فى هذه الشجرة
واعن النظر فيها لم يجد قولا من غير متصل بما قبله بل الله أعلم وأحسن الله وحده

وهذا مثال آخر لاقبال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشرقية المطهرة فتأمل .



فانظروا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشرقية المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة ومثال هذا هو جميع المجتهدين المذنبين والمستهملين مثال الخطوط الشاغرة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن تأمل في ذلك عرف ما أوردناه بقولنا أنه ليس من ههنا وإلى الشرقية من مذاهب المرجوع إليها كلها إلى ههنا واحدة لهم ونظير ذلك ايضا شجرة الصبياد فان كل عين منها تنقل بالعين الأولى في سائر الادوار وحل أمثالها



فانظروا أخي إلى العين الأولى ما تفرع منها في سائر الادوار والى هو مثال عين الشرقية ومثال انفعال أقوال العلماء الشرقية كلها بعين الشرقية فانظر قول من أقوالهم يخرج من عين الشرقية أبدا كما ترى فكل عين تمسكت بها أو وصلت إلى العين الأولى ومن شئ هذا المستند تتساوى عنده جميع الأقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى

وهذا مثال صورة اقتبالها هي المحمدية واقواله صلى الله عليه وسلم في حق الكتاب والسنة من طرق
سنة الظاهر فتأمل

الامام الى حنفية عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله جل

الامام ما لث عن ناصر عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله جل

الامام السابعة عن مالك عن ناصر عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله جل

الامام احمد عن السابعة عن مالك عن ناصر عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله جل
انظر يا اخي احاطة البحر بام الكتاب ابتداء انتهائهم

قال وفق الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وابتاعهم خليفهم ليشفوا

اتباع الامام الى حنفية



اتباع الامام مالك

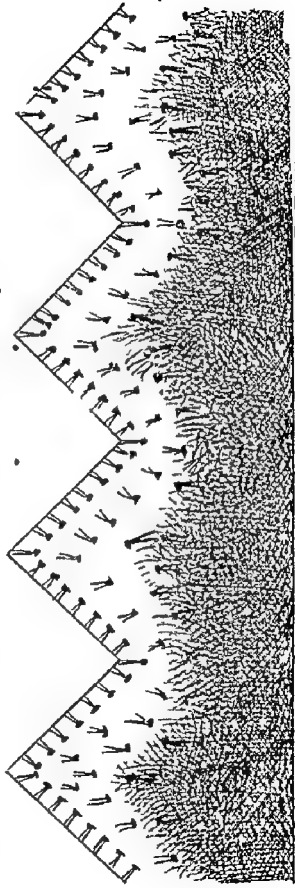
اتباع الامام الشافعي

في الميزان

قال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا وشا الالاس موقه

وهذا مثال موصف الائمة المجتدين بالاحتياط والتمسك على الصراط حتى يصلوا الى الجنة من مخرج قوم في النار

قال صراط من يخرج من الشريعة في دار الدنيا وشا الالاس موقه ومعلوم ان الصراط في كل امر واحد واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من معدن ومعدن فكل واحد علمه وعمله
ومن مضى الى اصل كنهه فان المشي على الصراط حقيقة انما هو هذا لا هذا فيجب في كل انسان ثم علمه من رايه الشريعة هذا رايه قال هذا استيقنا ازاها وقال سلم الله



وحدنا من طرف مناهج الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة ومن كل من على من يصيبه ما خلاص أو وصله أو ما لم يصله

طريق الإمام أبي حنيفة إلى باب الجنة

طريق الإمام مالك إلى باب الجنة

طريق الإمام شافعي إلى باب الجنة

طريق الإمام أحمد إلى باب الجنة

طريق أتباع الإمام داود إلى باب الجنة

طريق أتباع الإمام الليث إلى باب الجنة

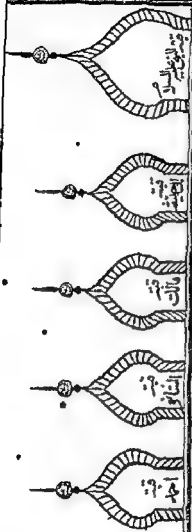
طريق أتباع الإمام إسحاق إلى باب الجنة

طريق أتباع الإمام إبراهيم إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتابنا الأحكام الشرعية من أئمة الفقهاء وصوفية أن أئمة الفقهاء وصوفية كانوا يتفقون في عقولهم و
 جوارحهم وأحرفهم عند صومهم وعندها سألوا فكريا عن الأئمة والفقهاء الذين رأوا في الأحكام الشرعية والاصول
 عنهم في موقف من الموقف ولما ماتت سيجاتية الإسلام شيعتهم من الذين ملتقوا به بعض الصالحين في المناسبات
 ما فعل الله به بل فقال ما أحسنه المنكر في القبول ليس إلا في تأملهم ما أقوال مثل هذا يعجز في سؤال في بابها
 به وبنو نهجها في اختياره هو إذا كان متابع الصوفية في القول بآلهتهم ومريد بهم في حبه لأهل البيت
 في قد بناه لأخوة نيكفأئمة للأهل الذين هم وواد الأرض في كل الدين ومنها مشارع على أمته رضي الله عنهم
 أجمعين خطب فضايا أئمة فريضا بتقدير كل إمام متقدمهم والحمد لله رب العالمين

وهذا مثل قباب الأئمة المجتهدين على وجه الحياة في الجنة الذي هو منظر من الشرعية المطهرة في الدنيا وأما ذكرنا
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا باتباع شريعته فكان من جملة
 نعيمهم في الجنة شهود ذلك الله صلى الله عليه وسلم فعلمه محمد بن أن شاء الله تعالى



أقول ما اقتضته على هذا الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا وكانوا أول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأمة إلى شريعته فكانت صلى الله عليه وسلم رعت إلى يوم القيامة ذلك جعلنا قبابهم
 بجانية فينبه صلى الله عليه وسلم لا يمارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رمت هذه القباب على أنما وصفتها
 على صواب ما رأينا في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله وبالعالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة

ولتشرع في دم الزاني فتقول والله الوفيق

فصل في بيان ما في الدم من الأئمة المختلين للعول في دين الله تعالى الراي لا سيما

الامام ابو حنيفة اعلم الذي اعاقب من اجل القبول على ما عول من الحكم بين الاحاديث والا فوالله
لا سيما طالع العلم على شدة ما في جميع الحكم من العول في دين الله ما لا يلقى ليقبل على العمل
بحكمه فوالله ان الله انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه
كلوا لا يخرج عن موافق غير ان عيبه ونسب من ذلك ان الله انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه انما يظلم نفسه
اصحى ائمه على العمل بظاهر الكتاب والسنن ويؤولون اذ انهم كلوا ما يحالف طاهر الكتاب والسنن
ما عولوا الكتاب انفسه وامر بواكلوا ما يحالف طاهر الكتاب والسنن ويؤولون اذ انهم كلوا ما يحالف طاهر الكتاب والسنن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يردن اهلهم في شريعة صلى الله عليه وسلم ستيلا لو رده ولم
لوصه وحواله ان يكتب فيهم من جملة الاثمة المصلين اذ اراد في الشريعة تشا عما ذكرنا
طلب صاحب القول الذي لا يرضاه الله ورسوله بالحوائض هذه ان يخرج عن تواضع الشريعة
الخاصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما يهدى له الشريعة بالصحة وموافقة الفواص
فهو معدوم من شريعة وان لم يصرح به الشارح وعادة النبي في باب الفصاء انفسه المكنون
اعلم ان الوحي المنوم هو كل ما لا يكون منهم فاصل ما لا يعلو ذلك يحل كل ما حله في دهر
الوحي اذ احل ذلك فاعلم ان الشريعة لم يفسد على ثلاثة اقسام الاول ما أتى به الوحي
من الاحاديث مثل حديث ثورم من الرضا عما يحرم من النسب مثل حديث لا ينكح المرأة على
سبها وراحتها مثل حديث لا يحرم في الرضاغة المصدة ولا المصان وصل حديث الذي يفسد
العالمه وما جرى مجرى ذلك من الاصول التماسه في الشريعة فانه كان قرآن من حيث انعقاد
الاحكام على عدم مخالفة المسم انما ما امر الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يفسد
على رايه هو على وجه الارصاد لانه يحرم للنسب الحرير على الوحال ومولده في حديث مكتوب
انه الا اذ حو حان قال لعنه العباس الا اذ حو حان رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
جميع ما يحرم ليرى ان صلى الله عليه وسلم الا اذ حو حان لعنه العباس في ذلك ومحو حديث
لولا ان اسس على معنى الحرب العشاء الى تلك الليل ومحو حديث لوقلت نعم لو حوت ولو قسطط
في حوائض من قال له في امره انما يحل ما يحل يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجب الحديث
دون كان صلى الله عليه وسلم يحلف على امره حسب طاقه ويهاهم عن كثرة السؤال ويقول
انكول ما نركبكم حوا من كثرة تعول الاحكام عن سؤال الجمع معي وعن القيام بها القتم
ان لم ما جعله الشارع فصيله لانه وتاديا لهم فان فعلوه حاروا والعصاة وان توفوه فلا
عليه وذلك كنهه صلى الله عليه وسلم عن كسب الحرام وتاديه بالفسخ على الحيين بل لا عن غسل
الوحل من كنهه النساء عن رباة الفوار وعن نسب الحرير ومعلوم ان البسة فاصبه على الكساف
ولا يمكن من حيث انها بيان لما احل في القرآن كما ان الاثمة المختلين هم الذين يبنوا لما في
السنن من الاحكام كما ان اتباع المختلين هم المتعول لما احل في كلام المختلين وهكذا الى

التيامة وسمعت حسين عيا الخواص حملا لله تعالى يقول لولا ان السنة ميئت لنا ما تمسك في القرآن
ما قل واحد من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبر ركعتين والظهور
والعصر العشاء أربعا ولا كون الغزاة ولا كان يعرف أحكام التوبة الا فتاخر لا عرف صفة اليكبر
ولا أذكاء الكوع والسجود والاعتزال ولا ما يقال في جلوس التتميلين ولا كان يعرف كيفية صلاة العبد
والكسوفين ولا عرفها من التمسك الصلاة بالجماعة والاستسقاء ولا كان يعرف أفضة الزكاة ولا أن كان الصيام
والجهر والبيع المنكاح والجهر والاضحية وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل لعمر بن حبيب لا تتحدث معنا الا
بالقرآن فقال لعمر انك لا تمحق هل في القرآن بيان من ركعتي الفريضة أو جهرا في كذا أو ثلثا فقال الرجل
الا فافهمه عمر ان ام وروى البهيقي أيضا في باب صلاة المسافر من سنة عن عمر بن عبد الله عن ابن عباس
الصلاة في السفر فيلزمه انما يخرج في كتاب الغزاة صلاة الكوف ولا يجد صلاة السفر فقال لا مثل ما بين اخي ان الله
أرسل النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا وانما نعلمها انما نرسل الله صلى الله عليه وسلم فيعلمه قصر الصلاة في السفر
سنة ستهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ام فاما ذلك فانه قيس

فصول في بيان ما ورد في ذم الراي من الشارح وعما جاء بالتابعين وما يروى بالتابعين لهما
اليوم الدين روي في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بتقوى سنة الخلفاء من بعدك حفظ
عليها بانواجر واياكم ومختراته الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم
يقول من عمل ليس عليه امرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود أو ثل كتاب الفرائض من صحيحه أنه قال قلنا
العلم قبل الظاهر أي الذين — تحكي في دين الله بالظن الراي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم
عن المتكلمين في دين الله بالراي روى الترمذي بالتحسين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هيروية أن أدت
ان لا توقف على الصراط صفة عين فلا تخدش في دين الله شيئا برأيك ام وكان عبد الله بن عباس وعليهما حد
وعصاهم وعنه هم يخافون من قول الراي في أقوالهم أشل الخوف حتى ان عبد الله بن عباس وعنه بن سبيد
كانا اذا وقع أحد في عزمنا أو سألها أن يحال له قاله ان الله تعالى قد جرم عراض المؤمنين فلا عملها
ولكن غفر الله للتيأخي قال بعض الحارثيين وهو من قبيق الورد وعجني التمر بقرع ابضاح ذلك الخبيثة
وكل قبيح يتم في العبد رجحان وجهه يتقوى بالله تعالى من حيث تعلق هذه ولا يدخل العبد فيه وجهه يتقوى بالعين
واخذ الله تعالى بالحكم اذا وقعت المشاحفة في الاخوة من العبادم وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه
كان يقول لا يقلدن رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظر في ذلك وكان
ممن يخطب رضي الله عنه اذا فتى الناس يقول من رأى عمر بن الخطاب أو بائنا من الله ان كان خطا فمن عمر أو روي
من بعده عطاء أنها كانا يقولان من أجل الأوامر ما نؤخذ من كلامه مرفوعا بغيره لا رسول الله صلى الله عليه وسلم

وان ابن قيس يقول ان ذهب الدين حتى يبرأ العلم جلا والحمد لله وان عبد الله بن مسعود يقول من شغل
 علم لا يعلمه فيقول الله تعالى فان الله تعالى قال الحمد لله صلى الله عليه وسلم قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين
 عن في الجواب ما ألتفتي فيه وكان يقول ان فتي الناس كل ما شئونه فيه فهو مجنون وكان مشرق اذا شغل
 عن مشكلة يقول السائل ارجو ففت فان قال العفتي منها حتى تكون وكان يجادل يقول لا صحابه لا تكتبو اعني كل
 ما اقيت به انما يكتبو الحديث ولعل كل شئ اقيتكم به اليوم ارجو عنه عزرا وكان الاعشى رضي الله عنه يقول عليكم
 على رفاة السنة وعلوها لا لاطفال فانهم مخطون على الناس فيهم اذ جاء وقتهم وكان ابو علم رحمه الله تعالى يقول
 اذا سئل الرجل في الحديث كان الناس عنه كالقرص كل ما يوبكون عيش يقول كل الحديث كل ان كان اهل الاسلام من اهل
 الايمان والحمد لله اهل الحديث في كلامه ما يشي اهل السنة من العقول وان لم يكونوا حفاظا وكان ابو سليمان
 بن الخطاب يقول عليكم بكون الجبال في الحديث واقول الائمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين
 يتكفروا او ما كانت قلوبهم اوتى بها او بعتهم او كرهوا رجوعا على الله تعالى الاسن قبل الجبال وعلو الجبال وكان عمر بن الخطاب
 يقول اذا رايتهم جماعة يتكلمون سرافيا بينهم باخرهم فاشهد ان ذلك ضلال وبعده وكان يقول كما بان
 في اهل السنة واصغرهم هم اهل السنة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الاعظم هم من كان
 اهل السنة والجماعة ولو لم يكن فاجله ذلك واما ما نقل عن الائمة الاربعة رضي الله عنهم اجمعين في ذم الراعي
 فهو قائلهم بتدبير من كل شئ بما لفظها الشرعية الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
 ما يضيفه اليه بعض المتعصبين ويا فضيحة يوم البقية الامام اذا وقع الوجه الوجه وكان في قلبه ولا يتبرأ
 ما ان يذكر احد من الائمة يسوءه وان المقام من المقام اذا الائمة كالجنوم في السماء وغيرهم كاهل الارض الذين
 لا يعرفون من الجنوم الا خيالها على جبالهم وقد وى الشيخ عبيد الله بن في الفتوحات المكية بسنن الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول اياكم والقول في دين الله تعالى اراى عليكم اراى عليكم باتباع السنة فمن
 عنها جهل فان قيل ان الجاهل قد صرحوا بالحكم في اشياء لم تشرع الشرع بتجربها ولا بوجوبها فتجربها او وجوب
 في الجواب انهم لو اخلصوا من قرائن الادلة تجريها او وجوبها ما قالوا به القرائن اصدق الادلة وقد يعلم ذلك
 ان الكشف ايضا فتنيد القرائن ام وكان الامام ابو حنيفة يقول القلبية مجوس هذه الامة وشيعة الجبال
 وكان يقول حرام على من لم يعرف ليل ان ينق بكلاي وكان اذا فتي يقول هذا لك ابي حنيفة وهو حسن
 اقدارنا عليه فمن جاء بالحسن منه فهو اولى بالصواب وكان يقول اياكم واره الرجل دخل عليه رجل من
 اهل الكوفة والحديث فقرأ عنه فقال الرجل دعوا من هذه الاحاديث فخرجوه الامام اسئل الجواب وقال لا اله الا الله
 من هذا القرآن ثم قال الرجل ما تقول في الحرف والفرق واين دليل من القرآن فاحتم السائل فقال لا اله الا الله فاحتم

بنت فيه قال ليس من محبة الانعام فلتظن يا اخي الى مناضلة الامم عن الله وزوجه من عرض له بقران الشرف في
احاديثه فكيف ينبغي لاحد ان يسبب العلم الى القول في دين الله بالاراء الذي لا يشهد له طائفة ولا يستوي له اهل
عنه يقول عليكم يا تار من سلف اياكم ورائي الحارث ان تحرفوا القول ان لا تخرجوا من تحت ائمتهم على طائفة
وكان يقول اياكم الذين عروا القبط وعلقتهم عليكم بالامر الاول والحق وقيل انك قد تكلمت يا نبال كناد
رو حيفة ان يقولوا قال الكتاب غير ان قالوا له حديث وقيل انك قد تكلمت يا نبال كناد
والجور والجور فقالوا هذه مقالات اهل سنة فعليكم بالانكروا وطريقه السلف اياكم وكل حديث فانه يثبت وقيل انك قد
قد تولد الناس العلم بالحديث واقلوا على سماعه فقال رضي الله عنه نفس لمعلم الحديث عمل به وكان يقول لم تولد
اناس في صالحم ما دام فيهم من يطالب بالحديث فاذا اطلبوا العلم بلا حيل فمروا وكان رضي الله عنه يقول قال
الله عز وجل عبيد انتم قللنا من اهل الحنابلة في الحديث وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول تولدنا
علم ان شرايغهم هو الله صلى الله عليه وسلم فثبت وكان يحجم العلماء في كل مسألة لم يجدوا حجة في الكتاب في
وبعل ما يتفق عليه بها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكما فلا يكتفي حتى يحجم عليه علماء عصره وان رضي
قال لا ييوسف اكتبه رضي الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السلف كيف يجوز نسبته الى الولا
الله ان يقيم في مثل ذلك عاقل كما استلبط في الاجابة عن ان شاع الله تعالى وقال صاحب الفتاوى المرمية
اتفق لاي حيفة من الاجتهاد لم يرتيق لغيره وقد وضعه من شبهة وري ولم يستند بوضع المسائل والمنازل
يلفتها على اصحابه مشددة في حق اثبت الاصول لكونه قد اورد له من ما عجز عنه اصحابه انهم لم يقدروا
اشهر كما لا دين بن الحارث عن اصحابه في حيفة كما ييوسف وعجز عن الحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة
بولا الا وهو اننا عني في حيفة ونعموا على اننا ما غلطت فلم يتحقق ان في الحق بحمد الله تعالى
ولا يذهب الا رضي الله عنه كيفما كان ما شئت غيره ففهم من حيلي حيفة وان سئل في قوله في طريق
الحارث لولا انك ففهم يقول انك في قوله ومن حيلي كمنه ففهم ان من كذا يقول احد من حيلي في حيفة
ففيما حن يقول في حيفة رضي الله عنه في الحارث لله رب العالمين

(فصل) فيما قل عن الامم ما لك من ذم الراي وما جاء عنه في الوقوف على ما جديته
النشيرة المطهرة كان رضي الله عنه يقول اياكم ورائي الميرجال الا ان اجتمعوا عليه وابتعدوا
ما انزل اليكم من ربكم وما جلد عن نبيكم وان لم يقه من المعنى فيسلموا لعلماكم
ولا يجادلوه فان الجدل في الدين من يقايا النفاق قال ابن ابي القاسم بل هو النفاق
كل لان الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال صاحب الفتاوى المرمية

وسلم من حيث ان الحق شرع في الله عليه سلم وان تقلة مقام الجادل في الدين ام وكان
يقول سلوا الجماعة ولا تجادلوهم فلو كنا كلنا نجاد لاجل احد من رجال اتينا لخصنا ان نقتل
في رد ما جاء به جبريل عليه السلام لربنا وفي الله اذا استبط حكم يقول لا يصحابه انظر و
فيه فانه دين وما من احد الا وما يؤخذ من كلامه وقرح ودفاه الا ما نصبه في الروضه يعني به رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابن خرم عنه انما احقره اذ قال قال لقن وددت الا ان اضر به على
كل سكة قلنا يا ربنا سوطا ولا اتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي زدت في شريفة او خالفت
فيه فاهم قال من هنا سمع وفي الله عنه رواية الحديث بالمتعة للعارف خوفا ان يزيد الراوي
في الحديث او يفتقر ام قلت وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشر في
وقال لي عليك بالاطلاع على احوال امام دار الهجرة والوقوف عند ما قاله شهد انباري ام فامتنعت
امر صلي الله عليه وسلم وطاعت الموطأ والمذنب الكبري ثم اختصرتها فيها المسائل
التي تميز بها عن بقية الائمة تعالى بانارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضي الله عنه
يفتح عن جمل الشرايع لا يكد يتقارعا وعلمت بذلك ان الوقوف على حل ما ورد في اولى من
الاشياء ولو استحسن فان الشارح قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم او في الوجود
والحمد لله رب العالمين

فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه عن ذم الراعي البصري من رمى الحرم
بسكبه الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بقبض اذ
يمر به لا يخطأ الى قول يعقوبه اذ اجمع عليه لان السنة فاضية على القرات والكمس في بيته
لما يجعل منه وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زبورا فقال وما انا فكم الرسول فخذوه وما
نهاكم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي يحكم ويفتر
التاس رايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهل ترون لنا عقيل من دار فقال اسحق بن رويان عوا الحسن والبر
انما لم يكونا بريانه وكلنا لث عطاء ومحمد فقال الشافعي لاسحاق لو كان غير
موضوع لهركت اذنه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول قال عطاء ومحمد الحسن
وهل لاحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة باي هو وامي وكان الامام احمد يقول يا ليت
الامام الشافعي عن القياس فقال عن الضر رايت وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لو لا اهل
الحاكم لم يخلت الزنادقة على المنابر وكان رضي الله عنه يقول الا حق بالاصول من افعال ذوي
العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فيقول لمرقة وما الاصول فقال لاكتساب
والسنة والقياس عليهما وكان يقول اذا قبل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
خفوا السنة ولكن الرجل لم يكرمه الا ان تواتر يعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره
لكذا اذا قبل عدة معان فاولاها ما واق الظاهر كان يقول اهل الحديث في كل زمان كالسابق
في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكأن رايت احدا من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا كذا الأحمد المحدث الذي أما كذا من يرد أهل الزمان لأعدائهم
وكان رضى الله عنه رسول من خلقه في كل أمة من أمة كان له من العلم ما لا يعلم الله أنه في علم الوحد
فقال قد سألت أبا الحسن الوحيد عن إمامنا عليه السلام وعنه عن رجل من أصحابه قال سألت أبا عبد الله
الله أنه أتته من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول دار أئمتنا الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عنه فاسأل عليه
بالود وقد روى في كذا الحديث عن الإمام الساجي كان يقول إمامنا عليه السلام في حديثه عن رجل من أصحابه
أو عن غيره من أئمتنا روى في رواية أخرى دار أئمتنا كذا في كذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما روى في
الله عليه وسلم وأما ما روى في كذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما روى في كذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان رضى الله عنه إذا أتته في حديثه يقول لو صح ذلك لقلت له وروى في حديثه عن رجل من أصحابه
بصلبها أن أبا الدائم وتقبل ترؤسها من أهل البيت وقال لغيره المحدث نقله كان محمد بن النعمان القاسم
سنة في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله وروى كان يقول إمامنا عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأتى في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله وروى كان يقول إمامنا عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
منه من حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله وروى كان يقول إمامنا عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وإن كره وأولاه في حاشي لا تسب إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يرضي عنه ولا يرضي عنه من بعده وأما ما روى في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من إمامنا عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تأدب من أئمتنا في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن الصالحين في علوم الحديث أن الساجي قال في رسالته القديمة عن أن أتى في الصحابة ما هم أهل البيت
رضي الله عنهم عتق في كل علم واجهاد وورع وعقل في كل أمر استدركه علمه وأراههم لنا أحمد وأول
من ربه أسد بالانصاف وروى في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نكارة بين حكايا السائل وقصا في ذلك فقال الساجي قد عالج هذا القول من هو خير من عطاء
أبي رباح رضى الله عنه وسأني في وصول الدعوة عن الإمام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم أن الساجي

تترك الفتوت لما زاد فيه وأدركت صلاة الصبح عنه وقال ليغافرت بحضرة الإمام وهو لا يقول له وإن الإمام الشافعي
 إنما فعل ذلك مع البابا لادب من الأئمة المجتهدين في حلهم في جميع أحوالهم على الجمال الحسنه وعلى أنهم ما قالوا قولوا
 ألا تكونهم اطلعوا على دليل من كلام الشافعي صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عن ابن أبي
 لقول أحمد بن حنبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال إن الشافعي فعل ذلك إلا بجهة واحدة
 فادى اجتهاده إلى أن لا يدبر مع الأئمة المجتهدين ولا يوفق على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من قبح الفقه في الدين
 نقول به إن الإمام الشافعي رضي الله عنه يترك الفتوت لمحض الادب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه قول الإمام الشافعي
 بسبب تبحرنا لما فيه من سعة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك شيء قال به شيء قال به غيره وحاشا
 الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك إنما نقول أن قول الإمام الشافعي رضي الله عنه الفتوت عند زيادة قدر الإمام
 أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان موافقة في اجتهادها حصلت في ذلك الوقت وبكون ذلك من جهة الكرامة
 بالجبلية المعروفة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يضر ذلك مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه مع الإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه وإنما ذلك لغير رعاية كمال المقامين على أنه قد قيل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في عظيم الإمام أبي حنيفة
 والادب مع ما فيه من كفاية تحمل في ذلك ما تزي بعض من شاء الله تعالى في هذا الكتاب من ادبوا في بعضهم لا يدبر
 حملنا تور الفتوت على الادب لمحض لأن الادب ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان للتدبر مع إخوانهم
 شادير رسول الله صلى الله عليه وسلم تأبى لشعره فليست تأمل شيئاً في فصل الاجوبة عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام
 مالك ما شاع عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف من الاسطوانة تجر ونهضها فضعها لتمام
 محبة وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفتنة عيال على الإمام أبي حنيفة فتأمل ما أخرج أبو داود في بعض
 بعضها واقترعهم في ذلك وأبوا والوالتصريح بما لا محبة جليل من غير دليل على طريق الأصول أو من غير تأمل
 ما ملئهم القيامة وتقدم قول الإمام البيهقي مالك في مسألة أرسلها لمن عمرها حكم الله تعالى فيه المسئلة عند آخر
 ن الإمام مالك في مسألة البيهقي للحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فإني أحيي ما هدوكم الله تعالى
 في هذه المسئلة تأمل عندكم فاعلموا ذلك وأرجو أن يحمد الله رب العالمين

فصل في فضل عن الإمام أحمد بن حنبل من ذمه الرأي وتقديره بالكتاب السنن واليه يفتي عنه النكاح إذا
 على عن مسألة يقول أو لا حل كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يردون له كلاماً
 لبقية المجتهدين خوفاً أن يفرق في رأي يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه إنما هو منطلق من صلب وروى
 الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين
 بحسب الفتوح رضي الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان إذا سئل عن

ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكله وكذا لك يلغاضه انه لعن
 ايام الخنة في مثل خلق القرآن فخرج بعد اليوم الثالث حتى اياه انهم الآن في طليح فها
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكلث في الفارحين اجتنى من الكفار اكثر من ثلاثة ارب
 وحاله في الجبل بالتمتة مبرور وكان يتنا كثيرا من راي الرجال ويقول لا ترى أحدا يستل في
 كتب الرأى غالبيا الا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل
 في بلد لا يجد فيها الا صاحب خيل لا يعرف صحبته من سقته وصاحب رأى من يخال من
 عن دينه فقال يخال صاحب الحديث ولا يخال صاحب الراى وكان كثيرا ما يقول ضيق
 الحديث أليسا من راي الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول
 في أمر نيك فان التقليد غير المعصوم من مور وفيه عيب فيسبر وكان يقول فيمن على من اعطى
 يستضيئ بها ان يصفها وعيشي معتدل على غيره مع قد رتب على القطار الادلة واستخرج ذلك من
 أعلم وبلغنا ان شخها استشاره في تقليد أحد من علماء عمره فقال قل في ورأيتك ما كان
 الاوزاعى والا تخفى ولا غيرهم وحل الاحكام من حيث أحول وام قلت وهو محمول على من لم
 على استنباط الاحكام من الكتاب التت والاقتداء بمرح العلماء بان التقليد واجب على
 العاقل فلا يضل في دينه والله أعلم وقد بان لنا في ما ناقناه عن الاعتناء بدينه وعلمهم
 ان جميع الامم المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كانوا مفرقون عن
 بالراى في دين الله وان هذا منهم كلها محرمه على الكتاب والمستخرج من الذهب والنجوهر و
 اقوالهم كلها ومذايعهم كالقرب المسجوع من الكتاب التت سدها والحننة منها وما بقى في
 في التقليد لاى من ذهب شئت من هذا منهم فانها كلها طرق الى الحق كما سبق بيانه او اذ
 قبل وانهم كلهم على هدى من ربهم والله ما ظن أحد في قول من اقوالهم ان الحق لله
 دليله امامي حيث دقة مداركهم عليه لا سيما الامام الاعظم اوسبقنا النجاشي في ثابت رضى
 الله عنه الذي جيم السلف والخلف على كثرة علمه وورعه جادته ودقته اركه واستنباطه
 كما سياتي ببطه في هذه الفضول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 بالراى الذي لا يشهد له ظلم تارك لامتة ومن نسيه الى ذلك التفتيته وبيئته الموقف الذي
 ليشيب جباله وود سمعت سيدنا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
 مع أئمة المذاهب كلهم وسمع فرغ بعض المتأففة يقول في هذا الحديث رد على أبي حنيفة
 قطع الله لسانك مثلث يقول هذا اللفظ اضلالا لا يركن تقولا لم يطلع الامام على هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا أرب
 انكشف من ابي ابراهيم قال وكان الامام ابو حنيفة ذا رأى ما لم يفضا به
 سائر ان نوب الق خرف فيه من كيا بر وصغار ومكروحات فلهذا جعل ماء الطها
 اذا نظره به المكلف له ثلاثة احوال أحدها انك بالنياسة المغلظة احتياطا لاحتمال
 ان يكون المكلف ارتكب كبريى الثاني انه كالنياسة المنهوسة طه لاحتمال ان

يكون المكلف الزكبي صغيرة الثالث انه ظاهر في نفسه حلو مطهر ليس بركه لاختلاف
ان يكون المكلف الزكبي مكرها أو خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لسواد
ارتكابها في الجملة وفيهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة اقوال في حال واحد والحال
انها في احوال كما ذكرنا بحسب حصر الذين بشرعيتهم في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يتجوز غالب
المكلفين ان يرتكبوا احداً منها الا نادراً انتهى وسياتي بسطه في الجمع بين اقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

در فضول في بعض الاجوبة عن الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
والفصل الاول في شهادة الائمة لمرقاة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله عقايد مكية بالكتاب
والسنن واعلم يا اخي اني لم أجبت عن الامام في هذه الفصول بالصلح والاحسان الظن فقط
كما يفعل بعضهم وانما اجبت عنه بعد التمعن والخص في القلب الادلة كما اوضحته ذلك في خطبتي
كتاب المنهج المبين في بيان ادلة من ذهب المجتهدين ومن ذهب لوليل اهل بيتك ويناوا اخرها انهم
كما قال بعض اهل الكوفة قد اخذوا الله تعالى بما ادى اليه وعباده ولم يزلوا يتبعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو حبس احدكم وضرب ان يخرج عن طريقه ما اجاب فرضى الله عنه
وعن اتباعه وعن كل من لم يزل مع سائر الائمة وكان سبيل على الخواص رحمه الله
تعالى يقولوا انهم المفضلون للامام مالت والامام الشافعي رضي الله عنه لم يضعف احد
منهم قولاً من اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا من ائمتهم لهم او بلغهم ذلك
نقل عن الامام مالت انه كان يقول لو ناطق في ابي حنيفة في ان يصف خلقه الاسطوارة ذهب
او فضة نعلم بيميننا كما قال وتقدم عن الامام الشافعي ان كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
على ابي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنوية لروعة مقامه لا يكون الامام الشافعي
لذلك الفتوى في الصبي لما صلى عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحبابه كما كان فيه
كفاية في لزوم ادب مقلد به معه كما مر انتهى وامامنا قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لعلك
ابن اسن رحمه الله تعالى ايدك ابي حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تستكن
فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وتبين ثبوت ذلك
عن الامام مالت فهو مؤول اي ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم يدرك على وجه الاقتضاء
والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفاء بلادكم بعلم ابي حنيفة واستغناء الناس عن سواه
في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن احد من العلماء في بلادهم صار عليه معطلا عن التعليم
فينبغي له الخروج الى بلاد اخرى يحتاج اليه لبيت علمه في اهلها هذا هو الاثر بقوم كلام
الامام مالت رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه ابو الائمة عن السجستاني والبخاري وبعضهم
ومن جملة على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بل يلى الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
مالت لا يقع في تقيص امام من الائمة بقدرته ما تقدم عنه من شهادته بقره بقوة المناظرة وقوة
الحجة والله اعلم وامامنا قلنا ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن ابي حنيفة

ذلك يقول لم يبلغ كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله وكان لك يلغنا عنه إنه لا يخفى
 أيام المحنة في مسألة خلق القرآن فخرج بعد اليوم الثالث قتيلا له انهم الآن في طلبة فتنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكلث في الخرافين اجتمع من الكفار اكثر من ثلاثة
 وحاله في الجمل بالمشقة مشهور وكان يتنكر كثيرا من رأى الرجال ويقول لا ترى أحد ينظر في
 كتب الرأى غالبا الا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد بن حنبل
 في بلد لا يبعد فيها الا صاحب جلد لا يعرف صحيحه من سقيم وصاحب كى فمن يسأل من
 عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الاوى وكان كثيرا ما يقول ضعيف
 الحديث أئينا من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول
 في أمر نكاح القليل غير المعصوم من مور وفيه عيب للبيهيم وكان يقول قيم على من استعمل
 يستغنى بها ان يصغر أو عشي معتدل على غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك المكون
 فاعلم وبلغنا ان شخصها استشاره في تقليد أحد من علماء عمره فقال لا تقلدني ولا تقلد ما يكون
 الاوراعى والا تخفى ولا غيرهم وحل الاحكام من حيث أخذوا ام قلت وهو يحمل على من سئل
 على استنباط الاحكام من الكتاب والسنن والاعتماد على التقليد واجب على
 انما في تقليد من في دينه والله اعلم قديان لا يخفى لما اقتناه عن الاعتناء بغيره وعلم
 ان جميع الامم المتخلفين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم متفرون عن الحق
 بالراى في دين الله وانهم جميعا كلهم محرومون على الكتاب والسنن كتحريم الذهب والجوهر
 أو قولهم كلها ومن اذهبهم كالنوب المسجوع من الكتاب والسنن سبناه ولحنه منها وما بقى
 في التقليد لاى من حسب سكت من هذا منهم فانها كلها طرق الى الحق كما سبق بيانها واخذنا
 قبل وانهم كلهم على هدى من ربهم والله ما طعن أحد في قول من أقوالهم انهم لم يروا
 دليله واسما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم ابو سفيان الثوري في ثبات رضى
 الله عنه الذي اجمع السلف والمكلف على كونه وورعه وعبادته ودقته مداركه واستنباطه
 كما ساقى بسطه في هذه الفضول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 بالراى الذى لا يثبت له ظاهر كتاب لا سنة ومن نسبته الى ذلك يمينه وبيته الموقف الذى
 يشيب فيه او يود وسعت سيدنا النواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب
 مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول في هذا الحديث رد على ابي حنيفة
 قطع الله لسانك مثلث يقول هذا للفظ اقل الادب يقول لم يطعم الامام على هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يطعم عليها الا ارف
 الكشت من اسنار الادب ليعاقل وكان الامام ابو حنيفة ذا رأى ما عاينها يعرف
 سائر النوب التى خرف فيه من كبار وصغار ومكروهات فلهذا جعل ماء الطهور
 اذا نظهر به المكلف له ثلاثة احوال أحدها انه كالنجاسة المخلطة احتياطاً لآخر
 ان يكون المكلف اتركب كين الشك انه كالنجاسة المتوسطة لاحتمال ان

يكون المكلف ارتكب معصية الثالثة اذ طاهر في نفسه غير مطهر بعد جبره لاحتمال
ان يكون المكلف ارتكب غيرها أو خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لمحو
ارتكابه في الجسد وفهم حيا عتقه من مقلبيه ان هذه الثلاثة أقوال في جناب واحد والاحتمال
انها في أحوال كما ذكرنا يجب صحتها لثبوت الشرع في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ولا ينبغي غلب
المكلفين أن يكتب أحدها إلا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

در فضول في بعض الأجوبة عن الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه

والفصل الاول في شهادة الأئمة لم يفرقة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله عقايد مبنية على
والشريعة اعلم يا أخي اني لم أجعل الإمام في هذه الفصول بالعدل والحصان الظن فقط
كما يغني بعضهم وانما اجتمعوا بعد التمسك والخص في كتب الأدلة كما أصبحت ذلك في حطيتي
كتاب النجس المبين في بيان أدلة تناهد المحدثين ومن ههنا اول البذل اهتديت وبنينا وأخرها انقل
كما قاله بعض أهل الكشف فباختاره الله تعالى اماماً له بينه وعباده ولم يزل يتبعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو حلت احدهم وضرباً ان يخرج عن طريقه سا جواب فرضى الله عنه
وعن اتباعه وعن كل من لم يزل مع سائر الأئمة وكان سبيل على الخواص رحمه الله
تعالى يقول لو ان بعض المحدثون للإمام مالت والإمام الشافعي رضي الله عنهما لم يضعف أحد
منهم قولاً من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سموهم ائمة لهم أو بلغهم ذلك
تقدم عن الإمام مالت أنه كان يقول لو نأظر في أبو حنيفة في أن تضعف هذه الاسطورة ذهب
أو فضله لقل بيجنأ وكما قال وتقدم عن الإمام الشافعي رضي الله عنه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من الثنوية روعة مقاصد الاكون الإمام الشافعي
تولت الفتون في الصبح لما صلى عند قبره مع ان الإمام الشافعي قائم باسجانه كما كان فيه
تقايه في لزوم ادب معتدل به معه كما لم ينته وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال ليلك
ابن أسن رحمه الله تعالى ذكر أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي ببلادكم ان تسكن
فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وتبقي يربون ذلك
عن الإمام مالت فهو موقوف على ان كان الإمام أبو حنيفة في بلادكم يكره على وجه الانقياد
والاتباع له فلا ينبغي له ان يسكنها الا لتقلد بلادكم بعلم أبي حنيفة واستغناء الناس سؤاله
في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلادهم صار عليه معطلا عن التعليم
فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه لبيك علماء في أهلها هذا هو الدقيق بضم كلام
الإمام مالت رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه البررة الأئمة عن الثناء والبغضاء لبعضهم
ومن حله على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بل ينزل الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الإمام
مالت لا يقع في تقيص امام من الأئمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادته بقوة المناظرة وقوة
الحجة الله أعلم وأما ما نقله ابو بكر الأيوبي عن بعضهم أنه سئل عن مله هب الإمام أبي حنيفة

قال يقول أي ولا حديث وشي من الإمام مالك فقال في ضعيفه وحديث صحيح وشي من أبي
 إمام الحديث ضعيفه ولا في ضعيفه وشي من الإمام الشافعي فقال أي صحيح حديث صحيح
 أن يسجد الأئمة بإجماع كل منصف منهم المقتضيه أو أن يسجدوا لغيره من خلق الله تعالى فليس
 له أن يقول تبعته من بعده أو قال أو قال أئمتنا كذا كذا لئلا يفتخر أحد بقرآن أو
 إلا بتابعه أو هو مستند إلى أئمة أو حديث أو أثر أو إلى معتق ذلك أو حديث ضعيف كثر من
 قدام صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتب الحديث وبالحجاء قد ثبت تعظيم الأئمة
 المحمدين لا ينقص عن الإمام مالك الإمام الشافعي ولا القائل في قولهم في حديثه عن أئمتنا محمد
 علي الخواري عليه السلام تعالى يقول من رأى أئمتنا على أئمتنا أن يطعنوا كل من يطعنهم فمقتضى اتباعهم
 منه علما واجب على جميع أتباعه أن يعيدوه وتقليد الإمامهم وإن يترجموه عن القول في دين الله بالقرآن
 وبالأئمة في تعظيمهم وتبجيلهم لأن كل مقلد قد يرجع على نفسه أن يقلد ما به في كل ما قاله سواء
 يفهمه من غير أن يطالبه ببلد من أمته ذلك وقد تقدم في فضل الانتقال من ملة إلى ملة
 على المقلد أن يفاضل بين الأئمة تفضيلا يؤدي إلى التمسك بأئمتهم من جميع المقربين في
 أو قال الإمام رضي الله عنه دونه في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد للإمام أن يغير عن أبي
 واحد تابعه أسوا من أبيه صلى الله عليه وآله وسلم في الدين الشرعي المطهرة التي يفرح بها قول كل عالم كما في قوله
 تواتر التعصبات ونظر أقوال المجتهدين وجد هامم النجوم في السماء وجد المقربين عليهم كمال في
 تلك النجوم على وجه المثل فلا يعرف حقيقة ما ولا مدركها فالله تعالى رزق جميع أئمتنا من المقلدين
 الأدب من جميع أئمة المذاهب وما وقع لي أن شخصاً دخل علي عن يسجد إلى العلم أنا
 الجيفة رضي الله عنه فظفرها وأخرج لي من كبر راسي قال لي انظر في هذا فظفر في فخري
 على الإمام الجيفة رضي الله عنه فقلت له مثلكم كلام الإمام حتى يرد عليه فقال أنا أخذت
 الشعر الزلفي فقلت له ان الشعر الزلفي بالنسبة للإمام أبي حنيفة كناية العلم أو كاحاد أو عبيد
 الأعظم أو كاحاد النجوم مع الشمس كعظم العلماء على الرعية الطعن على أئمتهم الأعظم الذين لا ينقص
 كالشمس كذلك عظم على المقلدين إلا غرض الطعن على أئمتهم في الدين لا يستحق أصح المصالح
 التأويل في تقدير وجود قول من أقوال الإمام أبي حنيفة من المعتبرين دليله قدالة القول من
 يتبين فيجيب العمل على مقلد فيظهر خلافه وكان بعض العالمين من تسليم الجامع المذهب فيكون
 زيد البيراني قال يوم أن بعض الأطفال قد استل على أبيه مثل سألة فخرج من الجامع الأخر فليتبج

فقال انما انا اكتب في علمي عرفان بقران المجتهد في هذا وضعه الى ان لم يلق قلبه قال لا تكبر عما منك توهبنا انما
انك فينا لنتقي فكان الناس من في انك لا يورثك ابنك الى نبي محمد الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من الشافعية
المتقدمين الى نيك على اصحاب الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ويقولون اول اسم سمعنا به كراما فانه يوفى
فلم يلبث ففارقني فوقع من سلم ريعا لانا نكسر ظم وركه فلم يزل على مقوحي مات على سوا حال وارسل الى
اعودة فابيت اديبهم اصحاب الامام رضي الله عنه من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك احفظ لسانك
مع الائمة واتباعهم فانهم على حق مستقيم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام ابو حنيفة الى انه يقدم القياس على رسول الله
عليه السلام في هذا الكلام صدر من معتصب على الامام متروك في دينه غير موزع في بقالة غادر عن
قوله تعالى ان السمع البصر انفوا دكل اولئك كان عنه مشكولا وعن قوله تعالى لا يظن قول الا لادله
رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لعاذر وعلم كل الناس في النار على وجوههم الا حصا من الثمن
وقد وى الامام ابو جعفر الشيرازي ما كتبه الى قريش من قري بنج بسند متصل الى الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
انه كان يقول كذب الله واثقوا علينا من يقولوا عنا انما تقدم القياس على المقول فيحتاج بعد النص الى
قياس كان رضي الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشريعة وذلك اننا ننظر ولا في دليل بل في
المسئلة من الكتاب والسنة وافضت الصحابة فان لم نجد دليلا استناحيين سكونا عنه على نطق بحاجتهم
العلمية في رواية اخرى عن الامام انا اخذت اول بابا لكتابي في الاستنباط فاضيت الصحابة وتوكل ما يتفقون
عليه فان اختلفوا فاختارنا على كبرناهم العطين المشتهين حتى يفيضوا في رواية اخرى انا فعل ولا يكتباب
الله ترضيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ما يذا ابو بكر وعمر ففهم وعلى رضي الله عنهم وفي رواية اخرى انه
يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا الراس العين ابو هو او ليس لنا في الفقه وما جاءنا عن الصحابة
وما جاء عن غيرهم ففهم جال ومن جال كان ابو مطيع البجلي يقول قل للامام ابو حنيفة رضي الله عنه اريد ان
رايا ورايا ابو بكر رايا اكننت تدبر رايا قال نعم فقلت له اريد ان لو ايت رايا ورايا عمر رايا اكننت تدبر
رايا رايا فقال نعم وكذلك اكننت تدبر رايا ورايا عثمان رايا فقال نعم رايا ورايا علي رايا فقال نعم رايا ورايا
بعضهم ففعل ذلك لضعف معرفتهم علم اطلاعهم على الدلائل والامثلة لذلك ففهم فعل الله وكان ابو مطيع يقول اكننت
عند الامام ابو حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري فقال لي جال في علمه وجعفر الصادق وغيرهم من القضاة
الامام ابو حنيفة قالوا قد بلغنا انك اكثر من القياس الذي افاضنا عليك فان اول من قال من القضاة هم الامام من يكون
الحجة الى الزوال عن عرض علمهم فذهبوا الى انهم انما يكتفون بالكتاب في الاستنباط ثم افاضت الصحابة بمقدار ما انفقوا عليه

اختلفوا فيه وحسبوا انفسهم تقاموا عليهم وقيلوا به وركبوا وقالوا انه انت سيد العلماء
 فاعترضنا فيما مضى من ان وقتنا انك بيننا علم وقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال ابو حنيفة
 وما وقع فيه سيقان انه قال فاجل ابو حنيفة حوى الاسلام عروة عروة فاياك يا احنى ان تفتق
 الحكماء على ظاهره ان سفل مثل ذلك عن سيقان يدل ان سمعت رجوعه عن ذلك واعترافه
 بان الامام ابو حنيفة سيد العلماء وطلبة التوفيق وان اولئك هذا الكلام فلا يخفى على الامور الى حرم
 ويكون المراد بانه حل على الاسلام اى مشكله مشكلة بعد مشكلة لا يبق في الاسلام
 شيئا من كل الغزاة فتمتد وبما كان كتبه كالحقيقة وجميع المنصور الى الامام الى
 حنيفة بلغى انك قد اتم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك يا امير المؤمنين انما
 عملنا ولا يكاتب الله ثم ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يا فتنة على بكر وعمر وخان على
 رضى الله عنهم ثم يا فتنة بقتية الصحابة ثم اقلس بعد ذلك اذا ضلوا وليس من الله من
 خلقه قرابة اسرى وعلل مراد الامام بحله ان قوله لا مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون احد
 بل الحق وانصب فغله على جميع الخلق والله اعلم بما رده وقد اظال الامام ابو حنيفة الشيرازي ما
 يحكم في توبة الامام ابي حنيفة من اتياس بغير ضرورة ورد على نسب الامام الى تقديم اقرار
 على امضى قال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الاقرار ثم ليس بعد ذلك
 فلا يقبل الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقتضت الصحابة فمضى
 لتكسب عن الامام فاعتدله واهم سعلك وبهرتك قال لا خصوصية للامام ابي حنيفة
 في القياس بشرطه بل هو من جميع العلماء فيسبون في مصابيح الاحوال ابا حنيفة والاشيا
 فاس من سب ولاسته ولا اجماع ولا اقتضت الصحابة وكذلك لم يكن مقتضىهم يقيمون في قسما
 في كل مشكلة لا يجدون فيها ناسا من غير تكليف فيا يبينهم بل جعلوا القياس احدى ادلة الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضى الله عنه يقول ان
 يجوز في المشكلة دليلا قسما لها على غير ما ائتمت حتى اعترف على الامام ابو حنيفة في عمله بالقياس
 لوزموا الاشراف على الامة كلهم لانهم يشاركونه في العمل بالقياس عند تقديم المنصوص
 والاجماع فظن من جميع ما قرأناه ان الامام لا يقبل بل امر وجود الشئ كما لو علم بعض
 المتخصصين عليه وانما يقبل عند قلة الشئ وان وقع لنا وحيد فالمسئلة التي قاص وبنا ليس
 كتابا او منه فلا يتقدم ذلك فيه لعدم الاحتذاء فذلك حال اتياس ولو انه استخضع لما احتاج
 الى قياس لم يتقدم وقومه رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يتقدم ذلك فيه
 ايضا فقال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة قوى من خبر
 الاحاد الصحيحة فكيف بخبر الاحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المستقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع اقبائه
 عن مشايخه وهكذا ادوا اعتقادنا واعتقاد كل من عرف في الامام ابي حنيفة رضى الله عنه ثم رتبة
 ما رويناه انفا عنه من دم الراى التبري منه ومن تقلد على الحسن على القياس انه لو عاش

حتى دونت احاديث الشريعة ويعمل بحفظ جميعها من البلاد والشعوب وظن بها لاخذ بها
 في كل قياس كان قاسه وكان القياس في من هية كما قل في مذهب غيره بالقياس
 اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مقرونة في عصر من التابعين وتابع التابعين في الدين
 والقوى والشعوب كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة فان الحفظ كما نوافد حوا
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفظ كما نوافد حوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من الدين والقوى ودونوا في اجابته احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فلو كان سلب كثرة القياس في مذهبنا قلته في مذهب غيره وسحق ان كان
 اصناف الامام الحنفية انما هي القياس على النص ظاهر من ذلك في كلام مقلديه الذين
 يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس يتركون الحديث الذي هو بعد موت الامام
 والامام بعد وروايتهم غير معدورين وقولهم ان امامنا لم يلقن بهذا الحديث لا يصرح
 لاحتمال انه لو نظرنا به او نظرنا به لكان لم يصير عنه وقد تقدم قول الائمة كلهم اخاصة
 فهو من هذا وليس له حد منه قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم انتهى وهذا
 الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مشقة جعلوها من بابها
 لذلك الامام وهو يقول فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لاهل
 اصحابه من كلامه فلهذا يصح الامام ذلك الامر الذي قد صوره من كلامه ولا يقول بل هو يروي
 عليه فعملهم من عزي الى الامام كل ما فهم من كلامه وهو جاهل بحقيقة المذهب على ان علم
 اقبية الامام الى حيفه رضي الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفرع للاحكام
 بحيث يفتي اقرا قهها او نفقهه كقياس غير الفارة من الميعة اذا وقعت في السمن
 على الفارة في غير السمن من سائر الماشات والحامات عليه وقياس الغائط على البول في الماء
 الراكد نحو ذلك فعلم مما قرناه ان كل من اعترض على شيء من اقوال الامام الى حيفه
 رضي الله عنه كالفرار ازاى فانما هو كخفاء مدارك الامام عليه قد تبعت انا الحمد لله تعالى
 المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقيت الملهة في تقديم
 النص على القياس ونقل الشيوخ الى الذين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عند مقدم
 على خبر الاحاد لانهما اصل نابل لك الحديث الابحس الظن بروايتهم وقد امرنا بالشارع بوضبط
 جوارحنا وان لا نرتك على الله احدا وان وقم اننا ركننا احدا فلا نقطع بتركه وانما نقول نظمة
 لنا او نحسبه كذا بخلاف القياس على الاطوال الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر الشافعي
 رحمه الله تعالى وقد تبعت المسائل التي وقع فيها بين الامام الى حيفه والامام الى
 عنى الله عنها فوجدتها قليلة جدا نحو عشرين مشقة انتهى ولعل ذلك بحسب اصحابه
 التي مضى عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذهب لبعضها في
 الاقبية في غير ذلك والباقي كل مستند الى الكتاب والسنة والافكار الصحيحة في ذلك
 الائمة كلهم وما اشرحه من صاحبه الا ببعض احاديث في ذلك الشريعة يسبحون

كما مر به في أسنود والعاقد على العمل ثا قول جميع الأئمة بامتناع صدور الأحكام
كما لا يخرج من حقهم حتى الميراث تحققت وتقدريد اللهم إلى أئمة البيت من كل من اعترض على
أقوال الأئمة وبكبريائهم في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين
مر فصل ٢٠ في تصحيح قول من ادعى أن أدلة من هذا الإمام في حصة صبيحة عالما أعلم بأشياء
أبو طالب محمد الله تعالى أدلة المذهب الروضة وغيره لا سيما أدلة من هذا الإمام في حصة
رضي الله عنه ما في حصة من بين أسنود وطالع عليه كتاب شرح أحاديث كبار الهداية
للإمام الرضا وعنه من كتب الشرح فرأيت أدلة رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين حصة
أو حصة صبيحة كبرت طرفه حتى لم يبق بالحسن أو الحسن في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق
وأذكر إلى شريه وقد ترجموا له الحديث في الحديث الصبيحة إذا كبرت طرق والحقوق بالصحيح
فاره وبالحسن أخرى وهذا النوع من صبيحة يوجد كثيرا في كتاب الحسن الأكرى للمصنف الذي
ألفها من الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم بأنه إذا لم يحل أحد تصحيح ما
صحا ليس له قبول ذلك الإمام أو قول أحد من معلمي له يصح برأي الكل بما يصح
من كذا كذا طريقا وتكتب في ذلك وسنول هذه النسخة في بعض ما اقتضت به وجوده
في بعض أدلة أقوال الإمام في حصة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة
بشأن كونه في ذلك ولا نؤمن الأعلى من ليعمل بحدوده فاه مرة جاء من طريق واحد وهذا
لا يحد أحد محله في أدلة أحد من أصحابي مما سجد أحد أسنود في صبيحة في شريه
طريق واحد ما إلى آخره على الإمام في حصة وسنول في النص كما سئل ذلك
سري وأما حصة حد السمع والشم من أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتا في السمع والشم
من في ما أدلة من أهل الحديث كما قل من ذلك ما في حصة فيه أدلة من المذهب المستعمل
والسنة منه بل على محنة طريق النعم وروفي على عين السريه التي يبين فيها أقوال حصة
المحدثين ومسلمهم وروفي من الله تعالى على عطاءه ما بين الأئمة إلى حصة الثلاثة من سريه
صحيحه عليه أحفظ أحفظ آخرهم الحافظ الدماغي وأنت لا روى حدتنا إلا عن
حازا لما نحن العادل والكتاب الذين هم من جرائروا ستمادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالأسود وعطاء وعكره وعطاء ومكيول والحسن المصري وأصلهم رضي الله عنهم
اجتمع في كل الرواة الذين يبين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول تقاب أعلام أئمة
لنفسهم كذا في كرامتهم بكتب وباهات يا حي عدالة من أرفطهم الإمام الوحيية رضي الله
عنه لأن ما نحن عنهم أحكام دمه من شريه ونورعه ونحزبه وتشفقة على الأمة الحسينية وقد علمنا
أنه مثل يومئذ الأسود وعطاء وعطاء أصل وقال الله ما نحن بأهل أن نكرم فكيف
لما فعل بهم على أنه ما من رواة الحديثين والمحدثين كلهم إلا وهو يعلو الحرم كما قيل
العدل لو اختلف الله ما عد الأصحابه ولكن السانعون عند بعضهم لعدم العظمة والمخاطبة
بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أشاء على الشريعة وقد مولا الحرم أو العدل على

مع قول كل الرواة لما وصف به الزكوة احتمالاً وانما قدم خبرهم التقدير على الجرح وقالوا
 الاصل المعدلة والجرح طارئ على الاصل فذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا ايضاً ان احسن
 الظن بجميع الرواة المسودين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يستقطب فيه فلا بد
 من الشخص عن حاله وقد خرج الشيخان لما في كثير من كلام الناس فيهم اشارة الى اننا لا نؤخذ
 الشريعة على غيرها اليقين الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير للائمة افضل من
 يخرجهم كما ان في تضعيقهم للاحاديد ايضاً رخصة للائمة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصده
 الحافظ ذلك فانهم لو لم يصحوا شيئاً من الاحاديث وصححوا كل ما كان العمل بها واجباً وجزئياً
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزي والحافظ الترمذي رحمهما الله تعالى ومن
 خرج لهم الشيخان مع كثر الناس فيهم جعفر بن سليمان الصيصي والحارث بن عبيد بن
 ابي الجهمي وخالد بن عكلم القسوي الطبري وسويد بن سعيد المدائني ويونس بن ابي اسحق
 البصري وابي اويس كني للشيخين شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم لانهم لا يرون
 عند الرواة نوع عليه وظهور شواهد وعلموا ان له اصلاً فلا يرون عنه ما انفرد به او خالف فيه
 الثقات وذلك كحديث ابي اويس اني رواه مسلم في صحيحه فروا بقول الله عز وجل تمت
 الصلاة يعني وبين عبدنا ضربان كحديثهم انه لم يفرق بينهما بل رواه غيره من الثقات كذلك
 الامام مالك وشعبة وابن عتبة وصفي الله عنهم وصار حديثه متابقة قال الحافظ الترمذي و
 الدماطي وهذه العللة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدلوا على الصحيحين كما في
 حديث الله الكافر فكثير ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه
 هذه العللة اذ ليس كل حديث اجتمع رواه في الصحيحين يكون صحيحاً اذ لا يلزم من كون رواه
 صحيحاً به في الصحيحين ان يكون كل حديث وحده له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح
 فقد شرط من شرط ذلك الحافظ كما قد مره فان احداً من اصحاب ذلك الصحيح لم يفرق هذه
 الشروط في الصحيحين عند انتهى هذا بيان لك انه ليس لنا في حديث كل من تكلموا الناس فيه
 مجرد الكلام فربما يكون قد توبع عليه وظهور شواهد وكان له اصل واعانت ثلث ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يفرقه شواهد ولوا تافتح باب التواتر لحديث كل راو تكلم بعض الناس
 فيه مجرد الكلام لذهب معظم الحكماء الشريعة كما مر واذا أدى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع الحديث ان احسان الظن برواية جميع ادلة المذاهب المختلفة لمذاهبيهم فان جميع ما رووه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة المستنبها التحفيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما يفهمه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة
 الماصين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بمرحان واسمهم ان قد روت على التواتر
 وتحسين الظن بحسن ذلك فافعل والا فاصرف وجهك عن اعيانهم فانك يا اخي لم تخلق
 مثل هذا وانما خلقت للاشتغال بما يعينك من امريك قال لا يزال الطالب عندي بسلامة حتى يجوز
 فيما جرى بين الائمة قسمة الحكاية وظلمة الوجه فإياك ثراياك ان تهتدي لما وقوفين ابي جيفة

وسنن الترمذي وابن مالك وابن أبي شيبة وأبو داود والشيخ أبو داود بن أحمد بن حنبل
 والبخاري والمصنف وغيرهم جازي زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصوفي
 في تلك ان غفلت ذلك حضرت عليك الحلال فان التوراة ما علم ولا فقه الصالح رجا لم يفتوا
 غيرهم فليس لنا الا التوراة عنهم والسكوت عما جرى بينهم كانتك على بين الصحابة رضي الله
 عنهم جميعا قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذ بلغك ان احدا من الائمة سئل
 اسكوت على احد من اقربائه فاما ذلك فوفا على احد ان يفهم من كلامه خلاص مراده لا سيما
 علم العقائد فان الكلام في ذلك اشهر وقد لفتى احمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحاق
 السراج وكان لمخارضا الفاسي ما منعه هو واصحابه فلبسوا العشرة زكرا في المنزق
 وكوا فبني احدهم فلما اصبحت قالوا لايت مثل هؤلاء النعم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه
 كلام هذا الرجل من هذا فلا اري لك يا اسمعيل صحة ما حوفا عليك ان تفهم عنهم غير ذلك
 انتهى كلام ابن السكيت فعمل ان كل دليل وزدنا قضا الدليل انما ليس هو بما تضمن حقيقة
 وانما هو محمول على ما ليس من وجوده مذاب او غير ذلك وكراهة او اصل الحديثين منسوخ لا بد
 من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع لمنوع كما مر من قال ان حديث من من ذلك فليقتض
 يناقض حديث من هو الا ينفقه منك فما حقق المنظر ان حديث النقص عيس الفرج خاص
 بالاراميين وحديث من هو الا ينفقه منك خاص بالعمامة كما سيأتي بسط في توجيه كلام
 الائمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذ قلتم بان ائمة مذهب الامام الى حنيفة رضي الله عنه ليس
 فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
 من الجرح فانكروا بكونهم قول بعض الحفاظ عن شيء من ائمة الامام الى حنيفة يانه ضعيف
 فانكروا بكونه على ما لعل ذلك جزءا على الرواية النازلة عن الامام في السنن من مودة رضي الله عنه
 اذ رواه ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام المتقدمة
 فهو صحيح لانه لو لا صح عنه ما استدل به ولا يفرح فيه وجوده كذا اب او منهم كذب متلا في نسخة
 النازل عن الامام وكفانا صحة الحديث استدلال بحديثه ثم يجب علينا العمل به ولو لم يرو
 غير فاما مل هذه الدقيقة التي يهتكم عليها فلعلك لا تتجها في كثر من احدهم من الحديثين وتبين
 ان يتبادر الى تضعيف شيء من أدلة مذهب الامام الى حنيفة الا بعد ان تنظر مسانيد المتقدمين
 تحت ذلك الحديث فيها ويحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الامام انه ضعيف اذلة
 مذهب اصحابه الذي ذكره بعده وفهمه من كلام الجرح هذا الحقيقة الذي ذهب اذ مذهب الامام
 حقيقة هو ما قاله ولم يوجهه الى ان ما لا فقه من كلامهم امر واكل التسهيل وهذا الجرح
 فيه كثير من طائفة العلما فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب اصحاب الامام انه مذهب لم
 ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد جاء مثل ذلك من قلنا نورد في الملقط وسؤ
 القرية قوة الوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عسر وكل قول الى ذلك على القين لينظر العلما
 فيه ويكونوا على ثقة في خروجه من الخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عزنا فافق نظر من

العلماء من جعل الله تعالى على كرامه القول ومنهم من لم يجعل عليه بشئ ولا ينطق فيه الناس وما أنا
 قد ابنت لك عن صحة أدلة من جعل الامام الاعظم الى حليفة رضى الله عنهما جميع ما استدلل
 به على حبه لمنه وعن حيا التابعين واللا يتصور في منتهى شخص منهم من يكذب أبدا
 وان قيل بضعف شئ من أدلة من حبه في ذلك الضعيف اعلم ان النظر للرواية النازلة عن سنده
 بغير موله وذلك لا يقدر فيما نحن به الامام عن كل من استصحب النظر في الرواية وهو صاعد الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك الحقول في أدلة من ذهب الى صحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
 ضعيف في تركه لوريات الامن طريق واحدة أبدا كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحد هو بحديث
 صحيح أو حسن أو ضعيف قل كثر طرق حتى ارفع له رتبة الحسن وذلك لئلا يختص بأحد
 الامام في حيفته بل يشار له وفيه جميع المذهب كلوا كما من اوضحه فانزلت يا أبا العصب
 على الامام أبي حليفة وأصحابه رضى الله عنهم جميعا وياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
 كان عليه من الورع والزهدي والاحتياط في الدين فتقول ان ادلتهم بضعفة بالتقليد فتخشى مع
 المخاسين وتتهم أدلته كما تتبعنا ما عرف ان مذهبه رضى الله عنه من أصحاب المذهب كصفتيه
 مذهب المجتهد بن رضى الله عنهم جميعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبك الشمس في الظلمة
 ليس دونها سحاب فاسأل طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العروة العمل حتى تقف على عين
 الشريعة التي قد ناذرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذهب العلماء واتباعهم
 تقر عن مذهبها وليس مذهبها لي بها من مذهب لا ترى من أقوال المذاهب قول واحد خارجا
 عن الشريعة فخر الله تعالى من لزمه الادب والاحكام كلهم وأتباعهم فان الله تعالى جعلهم
 ذروة للعبادة في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى خلو الخلق
 وعن قريب يبينهم عليهم في الآخرة من لزمه الادب عنهم وينظر ما يحصل له من الفرح والفرح
 حليها كمن وزيد وبنيد وبنيد فبعضه ما يحصل له من سائرهم الادب والاحكام لله رب العالمين
فصل في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام أبي حليفة أقل المذاهب احتياطاً في
 الدين اعلم يا أخي ان هذا قول متعصب على الامام رضى الله عنه وليس عن صاحبه ذوق في العلم
 فانما نحن الله نتبعه مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد
 أحجم السلف والمخلف على كثرة ورع الامام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
 يشاع عنه من الاقوال الاما كان على تامة حاله من انه ما من امام الا وقد شذ في شئ وترك
 التشديد في شئ آخر توسعه للامة كما يخرج ذلك من سيرة ناهبهم كلها مثل ما سألها فبقدر
 وجود قلته الاحتياط في شئ من مذهب الامام أبي حليفة رضى الله عنه فلا خصوصيته له في ذلك
 فامتنع يا أخي ما قلته لك في جميع ابواب الفقه من باب الطهارة الى آخرها لا بواب تعرف حديث
 قول لا سيما في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام لا شئ في قل احتياطه للناظر وان احتاط
 امام لوقوع الطلاق من الزنا بقل احتياطه لمن يزوجها بعدد وبالعكس فقد لا يكون
 الطلاق وقدر ذلك الخط الذي تاله كما علف وقتر على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان ما سأل

هذا المقصود من قلة احتياط من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقله احتياط وإنما هو ليس
وتشبه على الأمة بتعالما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم قلته كان يقول ليس وأولئك
يعني في كل شيء لم يصرح به شريفي والأفضل شيء صرح به الشارع ليس فيه يقين ولا شبهة
على أحد أبدا فخرج الأمر في مثل ذلك إلى مرتبة الميزان لتحقيقه وتشديد بتعالما ورد عن
الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرفا والداه وسيفان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف
بين العلماء ويقولون لا نقولوا بغير العلم وقولوا توسعة للعلم وقد قال تعالى إن أقبحت
الدين ولا تقربوا فيه استغيب على كل مقلد لا يستتر عن قول المجتهد خفف أو شد فأنه
ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين
وأبناهم وكان لا يجب عليه الاعتقاد لما زعم بال ذلك الإمام الذي خفف أو شد على هدى
من ربه في ذلك حتى يبين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي ينفرد بها كل قول
من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على أن الدارم رفع الحجر عن الأمة أولى
من الدارم رفع حجر عليهم لأن رفع الحجر هو الحال الذي ينتهي أمر الخلاف إليه في الجسدية
فبقيشون منها حيث شاءوا ولا يجبرون فيها على أحد كس الحال في الدنيا والحسد لله
درب العالمين

وفصل في بيان ذكر بعض من اختلف في الثناء على الإمام أبي حنيفة من بين الأمة على
الخصوص وبيان توسعة على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغيره للثروة والإمام
أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس
وأعلم الناس وأعدل الناس أكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالزوايا
في دين الله عز وجل وكان لا يضيغ مشقة في العلم حتى يجمع أصحابه عليه أو يعقد عليها فصحا
فاذا اتفق أصحاب كلهم على موافقتها للشريعة قال لأبي يوسف أو غيره ضيعها في الباب الفلاني
النتيجه قد عرفنا في الفصول السابقة فانظروا في شدة ورع هذا الإمام وخوفه من الله أن يزيد
في شرعي ما لم يقبله شرع نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة
الحري رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالما أورد ولا أهد ولا أعبد ولا أعلم
من الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك قال
دخلت الكوفة فسألت علماء ما وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الإمام
أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعدل الناس فقالوا
كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعلم الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الإمام
أبو حنيفة فبما سألتهم عن خلق من الأخلق بالحسنه إلا وقتا لو أكلهم لأنعلم أحدا تتقى بذلك غير
الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح أبا حنيفة ويثني عليه كثيرا ويقول على
رؤس الأشراف في الملأ العظيم من مثل الإمام أبي حنيفة في الورع كان إذا اشتد أحلامه شربا
وضط عنه على أخته لم يردك إلى يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي ضلته ويقول قد اخلطت

دراجات بل اعمى فخذها كلها وساحتها يا اخي دينا واهوى وهذا وروى لم يبلغنا وقوعه
 من غيره رضي الله عنه وروى ابو جعفر الشين ما رى ايها ان الامام ابا حنيفة وكل كيل فيهم
 ثياب من غزو كان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تتبع هذا الثوب حتى يبين عيبه فباعه وبنى
 ثمن يمين عيسى وخطبته على عيش بقية الثياب فلما اجابوه الكيل بينك بقية ثوبين الثياب
 كلها على الفقهاء والمساكين ولما خرج اهل الذمة قال وروينا عن شقيق البطي ان الامام ابا
 حنيفة رضي الله عنه كان يجلس في ظل جدار عريجه ويقول ان لي عندك قرضا وكل قرض
 جرت قضاؤه وروا جلوبى في ظل جداره استقام لي ظل جداره ومن دقيق وورعه رضي الله عنه
 ان ابا جعفر المنصور الخليفة لما سئل الامام ابا حنيفة سألته انتبه في الليل عن الدم الخارج من
 الفينا ولم اكن ممن يحبون امامه ما العيب التي فاقتر يا اخي الى سدة مراقبته لله عز وجل كان
 هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة بمقام الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء الحشا لكان من خبيث سنة ولم يكن
 يضع جنبه الى الارض في الليل ايد او فاما كان سافر لحظة بعد صلاة الظهر هوجا لس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقيموا على قيام الليل بالقيولة يعني اليوم بعد الظهر
 وروى الثقات عنه انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فشق الخليفة في بلاده على كل
 يكون سكان القاضي الذي مات فلم يجدوا احد يصلي لذلك غير الامام كثره عليه وورعه عنده
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتنش
 العلماء فزاروا احد اهل اقطاع لا وروى من الامام ابي حنيفة ويلي سفيان الثوري واصله بن ابيهم
 وشريك فقال الامام ابو حنيفة نا اخن كرميخنا اما ما فاضرب واخلى ولا الى واما سفيان
 فنهيه اما صلي بن اشم فقيمتي وتخلص واما شريك فبقر فكان الامر كما قال الامام فان
 سفيان ليس ثياب الفينا واخذ بيده وخرج الى بلادهم فلم يعرف احد حين حرجه واما
 شريك فتولي واما صلي فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخير والبراديين وايش طمخت
 اليوم فقال الخليفة امره بخره عنى هذا يقول قال الشين ما رى وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
 وصلة انهم هم اشر كل حجة ما توافوا قالوا وان يمكنه عمل الحيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل
 رضي الله عنهم اجمعين واما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكذلكه لمن تكلم
 اقواله وسياق غالبها في توحده اقول الامة ان شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضي الله عنه
 بصحة التطهارة من ماء الكميايات المسجونة بالسرجين وعظام الميتة فان
 في غير ذلك التوسعة على الامة عكس من قال بتم التطهارة من ذلك
 الماء ومنه ان كل النجس المحبوز بالنجاسة وان كان كل من المذنبين يرجع
 الى مرتبة النيران من تخفيف وتبديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفينا الذي
 خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلو لا هذا القول

رضي الله عنه
 في حرجه
 الى بلادهم
 لم يعرف
 احد حين
 حرجه
 واما
 شريك
 فتولي
 واما
 صلي
 فدخل
 على
 الخليفة
 وقال
 له
 كم
 عندك
 من
 الخير
 والبراديين
 وايش
 طمخت
 اليوم
 فقال
 الخليفة
 امره
 بخره
 عنى
 هذا
 يقول
 قال
 الشين
 ما
 رى
 وبلغنا
 عن
 الامام
 ابي
 حنيفة
 وسفيان
 وصلة
 انهم
 هم
 اشر
 كل
 حجة
 ما
 توافوا
 قالوا
 وان
 يمكنه
 عمل
 الحيلة
 ويخلص
 من
 هذه
 الورطة
 فلم
 يفعل
 رضي
 الله
 عنهم
 اجمعين
 واما
 توسعة
 الامام
 رضي
 الله
 عنه
 على
 الامة
 فكذلكه
 لمن
 تكلم
 اقواله
 وسياق
 غالبها
 في
 توحده
 اقول
 الامة
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 فمن
 ذلك
 قوله
 رضي
 الله
 عنه
 بصحة
 التطهارة
 من
 ماء
 الكميايات
 المسجونة
 بالسرجين
 وعظام
 الميتة
 فان
 في
 غير
 ذلك
 التوسعة
 على
 الامة
 عكس
 من
 قال
 بتم
 التطهارة
 من
 ذلك
 الماء
 ومنه
 ان
 كل
 النجس
 المحبوز
 بالنجاسة
 وان
 كان
 كل
 من
 المذنبين
 يرجع
 الى
 مرتبة
 النيران
 من
 تخفيف
 وتبديد
 ومن
 ذلك
 قوله
 رضي
 الله
 عنه
 بطهارة
 الفينا
 الذي
 خلط
 بالنجاسة
 وقوله
 ان
 النار
 تطهر
 ذلك
 فان
 ذلك
 في
 غاية
 التوسعة
 على
 الامة
 فلو
 لا
 هذا
 القول

مكان يجوز ان يستعمل الشيء من الايمان والابايق والتسقف والزيادة والقلل والكرن والفلوج
 والحواجز ورواد النجاسة الذي يدعى به وقد بقناك جميع ما ذكرنا من خلط السراجين ليس
 تمام كمال واما ذلك وشخصنا من صانعي النجاة والشقق ولا تعيل الناس للامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه في قوله بجل استعمال النجاة المذكور وتكدر في عين الناس وضاعت مصالحهم وقيل
 استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل او هو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار فهو
 ذلك بل خلون النجاة لان من سكن الجنة لا يذنبه الا المظنون من الناس الظاهر الباطن
 فكما كانت النار مطهرة من الذنوب للعنوية فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كما حرق
 الذي يحرق النجاة وان قلت فما تقولون فيما كان نجسا من اصل خلقة كعظام الخنزير
 ونحوه اخر انه اذا حرق عند من يقول بيمامة من اصل الخلقة انا وصفته فاجوابه مثل
 ذلك لا ينبغي اصابه الى الامام ابي حنيفة لانه نقى جميع الكفار فلا يضره احراقه بان
 كما ساقى بسطه في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان
 يشكر الله تعالى على ايمانه مثل الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليوسع على الناس بقا
 لتيسر له تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سلك الشريعة عنه ولم يتعرض فيه
 لامر ولا في فتوى عافية وتوسعة على الامم فليس لاحد ان يحرم عليهم ثم ان وقع من علمه بخبر
 في مثل ذلك كان على سبيل الاستنارة والتورع كما معنى النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عن
 الحرام مع قوله صلى الله عليه وسلم عليه السلام لاننا دون الرجال والامام ابي حنيفة على شريعة
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما سبوه للخلق واستنبط من الشريعة لاي الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه بكونه من اجل الاشعة واقلهم تدويرا للذهب
 واقرهم سند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل اكا بوا المتابعين من الامم
 رضي الله عنهم اجمعين وكيف يلق بامثالنا الاعتراض على اهل عظيم اجمع الناس على جلالته
 وعلمه وورعه واهله وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه من طول عمره
 ما هذا والله الاعلى في البصيرة لان جميع ما وسع به عليه من توسعة الشريعة بقدر عدم
 تقصير الشريعة بل في حق من باراجته اده ونور قلبه اده عظيم يوسع علينا بالجهادة مع شدة
 ورصة واحتياطه في دينه وشدة احتياجه الى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يحرض
 عليه من شدة احتياجه الى ما وسع به الامام عليه السلام لا وبقا افا علمه ذلك وتاقله فانه تيسر
 وياك ان نخوض مع الخاضعين في اعتراض الامم بغير علم فحق في الدين والآخره فان الامم
 رضي الله عنه كان تفضيل بالكتاب والمستقبين من الراي كما قلنا مناه ذلك في عدة مواضع
 الكتاب فمن فلتس مدعيه رضي الله عنه وجده من اكثر الملأحب احتياطا في الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جملة الجاهلين المتعصبين المنكرين على ائمة الهدى بغير علم السقيم والشيء
 الامام الاعظم من مثل ذلك ما شاهد به الامام عظيم متبع الى اعتراض المناصب كلها كما اجترأ في
 به بعض اهل الكشف الصحيح واما نحن ان ارادنا ان نزيد كما تقارب الزمان وفي عز يد

سعادتي أقواله وأقوال أتباعه وقد ذكرنا قول أماننا الشافعي رضي الله عنه التماس كلهم عباد
في الفتحة على إلى حقيقته رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وخلفه ليقول غيره من الأئمة قلم
يغل ما ذاك والله سدى لا يلوذ بكلام بعض المتعصبين في حق الإمام ولا يقولهم أن من
جلده أهل الرأي بكلام من يطعن في هذا الإمام عند الحنفية يشبه الحق بأننا نؤمن بأن هذا الذي
طعن في الإمام كان له قدم في معرفتنا زرع المجهدين وذمة استنباطهم لقدم الإمام أنا
في ذلك على غالب المجهدين في الحفاء مدمر رضي الله عنه وأعلموا أي أئمة ما لبسطت لك
الكلام على مناقبه ما أم إلى حقيقته أكثر من غيره الأربعة الممتدورين في ديتهم من بعض طلبته المذهب
الخاصة له فأنهم ربما وقعوا في التضعيف شيء من أقوال الصحاء مذكره عليهم بخلاف غيره من
الأئمة فإن وجه استنباطهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب الطلبة العلم الذي يهتم قلم
في الفهم ومعرفته المذات وأذبان لك بغري الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تحببه من كلام
الأئمة باستشرار صدره ولو لم تعرف مذكره فانه لا يخرج عن أحد من ثلثي الميزان ولا يخلو
تكون أنت من أهل مرتبة متناهيا وإياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المحيطة
رضي الله عنهم فأنهم ما وضعوا قولهم من أقوالهم إلا بعد المبالغة في الاحتياط لا ينهم ولا
ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فإن من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين
الرسول وأمره يأنه في الفصول قبله وإن تفاوت المقام فإن العلماء ورثة الرسول وعلى من
سلكوا في من أجهلهم وكل من استمع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف ضارعه أقوال الأئمة
ورأهم كلهم غث فون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول ما في يده
حتى كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله كبحر فليس عندي توقف في العمل
برخصته قال بها ما إذا حصل شرطها أبدا ومن لم يصل إلى هذا المقام من طريقي اكتشف
وجبه عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريقي الإيعان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
البيان العظيم بقله من ر في الخلف عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه
أبد أو يقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلام
كانوا أعلم منك وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لا بناعهم وأد اعبت أنك علم منهم
نسبك الناس إلى الجنون أو أنك مجنون وعنادا وقد أتى علماء سلفك تلك الأقوال التي نواها
أنت ضعيفة وذات الله تعالى بها حجة ما نوافلا يتضح في علمهم وورعهم حول مثلنا منهم خفا
مذكرهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة إلا ما يعينه ضرورة ووزنه عن
الأدلة ومواعيد الشريعة وحرره محرر الذي هم في الجور فإياك أن تقبض نفسك من العمل بفوك
من أقوالهم إذا لم تقرب منزعه فالتعالي بالنسبة إليهم والعالي ليس من مرتبة الاتحاد على
العلماء لا يجهل بل يعمل بأسمى جميع أقوال العلماء ولو موجهة أو رخصة بشرطها المعروف
بين العلماء وشاكل بعضها فلتش نفسك فرماد أيها التفت في الكبار من غل وحسد كبر
ومكر واستهزاء بالناس وعينة فهم وكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكبار فضلا

عن الصادق والمكرهات ومن يقيم في مثل ذلك فاني استواه الوبره وصلته فيه حتى يورثه
العمل يقول محمد بن ابي نجران حليله صلوات الله عليه الاصيل والوحيد جاهلته كيف يقيم فيه عز
ليل حره من الكتاب والسنه واجماع الامه وتوهم عياده من كلام ائمة الهدى فليست يا اخي
الاستدلال من وقوعك في هذه الكتاب كما لو كان ذلك تشكك من تقليد غير امامك او من امولك
لا مقال من من حيك الى غيره وباليه ذلك كما في مثل ذوق استقالته من من حجب الى مزج
ومثل ذلك يقول ما لم يقرق حليله او لم يقول ضعيف فاعتقادك يا اخي الصحة في كلامه
مدى لم يجب عليك مادمت لم تكتشف لك الحجاب ولم تقع على عين الشرايعه الاولى التي تنظم
اقول كل عالم كانه من بيانه في فصل الامثله المحسوسه وكل من نظر بعين الايمان وصحته
اعتقاد وجد جميع من احب الامه كانهما من الكتاب والسنه من اعدا لحمه بكنهها
الحمد لله رب العالمين

(فصل) وقال المتحققون ان العلماء موطن الاحكام حيث شئوا ابا اجبا بما حكموا اراشوا وسموا
على الله عليه وسلم فكان ان لشارع على الله عليه وسلم ان يجرى ما شاء لعوام ويحرمه متى شاء اخرين فكل من
العلماء ان يقولوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة او البيعة او غيرهم ان يدبوا ويحكموا ذلك في باب آخر
احد السعيل في البابين فقال ذلك قوله هو جواب النسل الى النفسا كون اولادنا معتقدا وعلم قوله
وجوابنا ان الفتاة يد او حوله فقط فمن ان دليله والرجل من معتقدا لا شك فمن اعترض
عليهم في ذلك فلنا ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقله المصنف في الخصائص
النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ايلاعه لائته وحرم عليهم ما
باحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذ العلماء آمنوا به صلى الله عليه وسلم على غير ما
لا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب الفقهاء بخلاف العلل الخلق
والعالمين

فصل في بيان بعض ما خلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان الشريفة
 فقد روي في بيانها في ذلك ان جلست الاحكام بواو واذا العلم قد تمكّن عن صاحبها
 بخلاف الذوق ولعل ذلك يقول من اين اطلع هناك هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون
 من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في رملوا اقطار الارض حتى قدروا في وجهها التي تفرق
 الخفيف وتثقلها فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظها وشرحها على مشايخ الاسلام من
 الشريعة فيها سألوا واتفقوا في في مطالعة هذه الكتب التي اذكروا ان شاء الله تعالى وكما ارجع
 الى ان لمّا قام حفظه من وشرحها ومطالعة لنفسه مع عروضة العلماء في المتكلمات سألوا
القسم الاول في ذكر الكتب التي حفظها عن ظهر قلب وعرضها على العلماء اقرضت ذلك
 كتاب المنهاج للزوي وكتاب الروض لابن القفراء ومختصر الرضفة للاب الفاضل على الغائب
 وكتاب جهم بنومع في اصول الفقه والدين وكتاب الفية ابن مالك في النحو وكتاب تلخيص المتفاح
 في المعاني والبيان وكتاب الفية العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المحققات **والقسم الثاني** ما شتمه على العلماء
 فقرأت بحمد الله شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مكررا قراءة بحث وبحث
 حسب طاقتي ومرتبة فقرات شرح المنهاج للشيخ جلال الدين الحلي في الاشياء الخمسة فيجيب ابن قاضي مجاوي
 من مطاوعة شرحه الموجودة في مصر عشر مرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه سيدنا ومولانا
 شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنعم له ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير و
 شرح التلخيص وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
 للمؤلف وشرحه للشيخ شمس الدين الحجوي وكتاب القوة للاذري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبيل من المنهاج وكتاب التوشيح لولد وشرح ابن الملقن على المنهاج والتنبه
 وشرح ابن قاضي شهاب الكبير والقبير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين ازملي فكتبت
 اكتب على كل درس منها زوايا شرح **والقسم الثالث** من ذروا مثل الحاد ورواها للمهازي
 شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعته هذه الكتب يقول لي لولا كتابك
 زوايا هذه الكتب لما كنت اطعن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب لما قرأت شرح الروض
 على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي من القراءة وتحرير
 جميع عباراته من أجوبها كلها حتى استطعت علما باصول الكتاب التي استعملتها في الشرح
 كالمهذب والحامد وشرح المهذب والقطعة والتكملة وشرح ابن القاضي شهاب والرواض
 الكبير البسيط والوسيط والجزء وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى العراقي غير ذلك وكتبت انبه الشيخ على كل عبارة قلها مع اسفلها شيء منها وطلعت
 على اثني عشرة مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروض والحال انها لم تكرر في الروض
 في غير اوابها ولمعها الشيخ شرحها وطلعت على مواضع كثيرة ذكرتها من ابحاث الزركشي و
 غيره في الحامد والحال انها من اقول الاصحاب فاصلحها في الشرح وقرأت شرح الفقيه
 ابن مالك كابن المصنف اذ نعي والبصير ابن ارقاسم والمكودي وابن عقيل والاشمولي
 مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسائي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح خالدا وكتاب
 المغني وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح الفقيه العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ
 شهاب الدين الرضوي شرحها للسخاوي على الشيخ أمين الدين الامام يجامع الغمري ثم اخضرت
 وقرأت شرح الجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث
 لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جميع النجاشي جلال الدين الحلي حاشيته
 لابن ابي شريف على الشيخ نور الدين المحلي وكتبت اقرأ الحاشية والشرح عليه على
 ظهر يدي اذ اسنيت اكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب من عت
 حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العنود وحواشيه على الشيخ عبد الحق السبائي
 وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة على العنسي باب القراءة وحواشيه وقرأت شرح
 الشاطبية للسخاوي ولابن القاضي وغيرها على الشيخ نور الدين البخاري وغيره وقرأت من

كتبت التفسير مولودا قسرا لا ماما يعوي على سبيل الاسلام اشيخ سها ب الدين التيسير
 السبلي وقرأت امكنة وحواشيه وتفسير المصاوي وحاشيته للتيسير خلال الدين السموطي
 على سبيل الاسلام ذكره مرة واحدة وكتب اصابه على ذلك تيسير ابن ربيعة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير التيسير على العبد بن ربيعة الثلاثة وتفسير
 النعنى وتفسير الجلال السموطي التيسير ماله من التيسير وغير ذلك وتاس ودرى الحاشية
 التي وصفتها شيخ الاسلام المذكور على تفسير المصاوي وقرأت شرح البخاري للتيسير تهاشيد
 القسطلاني على مؤلفه المذكور وكتب اصابه عليه تفسير اخر ان العتيقير لأجل ما في
 البخاري من الامات لا يعرف مقالات المفسرين فيها واطالع عليه ايها شرح البخاري
 للما عظام شرحه للكرمانى وشرحه للنعنى وشرحه لمرواوى وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للامام النووي وشرحه للقاسمي عاصم وانفق وقتا في شرحها التيسير تهاشيد
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحودى على شرح الترمذي لاني يكون تعريف المال كسبي
 وكذا لك قرأت عليه كتاب التيسير للقاسمي عاصم وكتاب المواهب اللدنية في المنهج الحديث وغيره
القسم الثالث في ما عدا التيسير وتنت اراهم الاثني عشر في مشكلة بعد قوله في
 على الاثني عشر جسيم انكفت المقدسة كلها طاعت شرح الروم من نحو خمس عشرة مرة وطالع
 كتاب الام للامام الشافعي رضى الله عنه ثلاث مرات وكتب اصابه عليه اسد مرات الاصل
 وتيسير امام عليه في ترجمهم وطاقليم وطالع لمحقصر المروى وشرحه الذي وصفه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذا اذ امره وطاعت مسد للامام الشافعي رضى الله عنه مرات والكواوى مرة
 وحنة وطاعت كتاب ابي حنيفة في الخلاف العالي وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل والمحلل
 له وكتاب ابي حنيفة المحلى للتيسير في الدين بن العربي وطالع اب الحواوى لما وردى وهو عشر مجلدات
 وكذلك الاجكام السلطانية له مرة واحدة وطالع مرقم ابن الحداد وكتاب الشامل لابن
 الصباغ وكتاب العدة لابي حنيفة الجوى وكان المحيط وانس وى له مرة واحدة وطاعت
 الرافعي الليثي الصغرى مرة واحدة وطالع شرح المهذب للنعوى والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمس مرات وطالع شرح مسلم للنووي خمس مرات وطاعت المهديات والمتعصيات
 عليها مرتين وطالع الحاد مرتين ونصف وطالع العوت للإدرعى والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالع كتاب العدة لابن الملقى والعمالة وشرح التيسير له مرة واحدة وطالع تيسير
 الجلال بن نحو ثلاثين مرة وشرح المشهور للجلال النحلى نحو عشر مرات وطاعت فتح اسارى على نحو
 مرة وشرح العبدى مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح الرواوى مرتين والتيسير للمراكشي
 ثلاث مرات وصاحب شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاسمي عاصم مرة وبلغاوى
 مرة وطاعت تفسير الهوى ثلاث مرات والحاد خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث
 مرات وتيسير ابن ربيعة مرة ومكى مرة واحدة وتيسير الجلال السموطي المأثور نحو ثلاث مرات
 وطاعت انكشاف حواشيه نحو حاشية الطيسى وحاشيته القصار اسل

وحاشية ابن الميولي عليه ثلاث مائة وعرفت جميع الموضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمعها في جزء وطالعت على الكتاب أيضا البحر إلى جان واعراب السمين واعراب
السفاقتي وطالعت تفسير البصاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مائة وطالعت
ابن النقيب المختص وهو مائة مجلد وطالعت تقاسير الواحدي الثلاثة وتقايسر عبد الغني
الثلاثة كلهم مائة وطالعت من كتب الحكيم ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسائل
والأجزاء كموطنه الأمام مالك ومنه الإمام أحمد ومسائله الأمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
النخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب المنذري وصحاح ابن خزيمة
وصحاح ابن جبان ومنه الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومنه عبد الله بن حميد
والعلاءيات ومنه الفخر وس الكبير وطالعت معاجم الطبراني الثلاثة وطالعت من
أصول كتاب ابن الأثير وحوامير الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب المسند الكبير
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما هو كتيب في السنة سمع للرازي من كتابه المسند الكبير
للبيهقي وكان له لم يزل في سائر أقطار الأرض حتى حل بيننا الأوقد وصنعه في كتابه انتهى وهو من
أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة صريح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الأسماء واللغات للمؤيد ثلاث مائة وطالعت من كتب أصول الفقه الدين نحو سبعين
مؤلفا واحظت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقدريه وأهل الشطط من
غلوات المقصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من تناوئ المتقدمين والمتأخرين لأصحاب
الهدى وأكثروا القفال وفتاوى المقاضي حين وفتاوى الماوردي وفتاوى القرطبي وفتاوى
ابن المحمد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السكك وفتاوى
البلقيني وكل من حاتين الأخيرين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وفتاوى
الشيخ شهاب الدين وغير ذلك فتاوى النجاشي والصغري وفتاوى ابن
الفرج وأما وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باستقراط المتأخرين
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبير والصغري وقواعد العلائي وقواعد
ابن السكك وقواعد الزركلي ثم اختصرتها على الأحكام وطالعت من كتب السير كثيرا
كبيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الثاني وهي جمع
كتاب في السيرة وطالعت كتاب المعجزات والمفاتيح للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب النصوص ما لا أحصى له إلا أن كانت في طلب الملك والمراعاة للمعارف المحاسبي
ورسائل المشير والاحياء للعزالي وعراف المعارف للمهرودي ورسالة النور لسيد أحمد
الزاهد وهي مجلدان وكتاب من منه ليل في علم الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوح
الملكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خرم كذا كذا مرة
وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم رقت الهمة إلى مطالعة تفتيح كتب الملل والنحل

الامور به تعالى المشارع والمخارج الى حد الفقهاء كما ان المراد بسماعه ليعتبر بجمع لقوله في حديث
 عبد الله بن مسعود ثمرة طيبة وما يطهى فاقههم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هل أكلت أم أكلها واحد بنحوه فانفقته ثم قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث أبيه في عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتبت اليك يا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل موته بشهر وأربعين يوماً ملتفتاً من الميتة بأهلها لا أعصمها لحديث الأول
 فيه التحفيف على من احتاجه الى مثل ذلك الجدل بقية ان الشاة كانت يلمونه وهي من الفقهاء
 كما في بعض طرق الحديث وكانوا يصدقوا بها عليها والحديث الثاني فهو على من يوجب التحريم
 ذلك من الأعتدال وأصحاب الروايات فخرج الحديثان الى مرتبة الميزان من تخفيف والتشديد
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبيه في ادفعوا الاظفار والدم والشعر فإنه ملية من
 حديث أبيه في أيضاً من قوله لا بأس بسلعة ميتة اذا دبره ولا بأس بتبرعها وهو فها وقرئوا اذا
 غسل بالماء ففي الحديث الأول بخاسته الشعر الذي على الجمل المدبوع وفي الحديث الثاني انه
 من جنس غيره من جنس اللحم وبقي الى المحسن وبخبره في حديث مسلم في باب شعر البهيمة والجوارح من قوله
 صلى الله عليه وسلم في جلد ذبائحهم وبأغظهم من فتمل الشعر الذي على الجمل فيحصل الحديث
 الأول على أهل الروايات الذين لا يمتثلون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين الى مثله
 من ذوي الحاجة نظراً لتقديم في ما بالميتة فخرج الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة
 الميزان في التحفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في من أكل دهاجاً في عظم
 العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في
 من السباع مع حديث أبيه في عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشتري
 لقائمة فلا دة من عصب وسوارين من ملح ومع حديث أبيه في أيضاً عن أنس كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمشي بالعاية في الحديث الأول ثم استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
 وما معه جاز استعماله في الأول على الذين يجدون غيرهم أو على استعماله في سرطونة ويحتمل
 الثاني على أهل الحاجة اليه واستعماله في الشق الحيا فخرج الامر الى مرتبة الميزان من تخفيف
 وتشديد ومن ذلك حديث المسود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من
 غزاة المشركين فأسقى أصحابه منها وحديث أبيه في عن جابر كان نضر وأمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فصيذب من كل أئمة المشركين واسقيتهم ونضرت بها فذكرها عليهما حديث
 أبيه في عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يني عن الشرب من
 أو الى المضاري وفي رواية للشيخين أن أبا ثعلبة قال قال رسول الله أناباً أرض أهل كتاب أم فاكل
 في أئمتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير أئمتهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
 فاعسلوها واكلوها ففي الشق الأول التحفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
 ثعلبة التشديد من وجه التحفيف من وجه التشديد في حق من وجد غير أئمتهم والتحفيف في
 حق من لم يجد غير أئمتهم كما تروى فخرج الامر الى مرتبة الميزان لكن في حديث أبيه أو يابن

ان لا يروى عنه حيث علم بحالته استقام فليست كل + ومن ذلك حديث انيربقي حرقا وادعوا
لبن امرئ بن كرم الله تعالى عليه حديث ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا يتم
صلاة احدكم حتى يسلم بوضوء كما امر الله تعالى انى ولترادى قوله كما امر الله تعالى انى فى انقراض
وليس فيها امر الله تعالى التمسك على الوضوء وفى الحديث الاول التمسك يد بمعنى الصحة والكم
وفى الثاني تخفيف فخرج الحديثان الى مرتبتي الذين ان كاسياتي بسطته فى الحكم بلين
اقوال المجتهدين + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث انيربقي من توفيرا
فيتمتع بعض ويتفق مع حديث مسلم من فوعا عشر من الفطرة وعلمنا المتصنعة و
والاستنقاء فالحديث الاول مشددا لما فيه من صيغة الامر والحديث الثانى تخفيف فخرج
الامر الى معنى الميزان + ومن ذلك حديث ابن عباس الذى رواه انيربقي ان ابن عباس
كان اذا توضأ تمضمض من ماء فترقق يده فخرج بها الماء واذينه ثم يقول اكلت اكل الله
الله صلى الله عليه وسلم توضأ مع حديثه ايها باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذى يأخذه لراسه وكان ابن قتيبة
توضأ حين أصبغ به فى الماء ليس بهما اذنيه فالحديث الاول يثبت تخفيف والحديث الثانى و
مغل ابن عمر عنه التمسك فى الميزان ومن ذلك حديث انيربقي عن التمسك فى
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو توضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
فأخذ ما قرب ما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوءه قال انه لم يعف عن ان يرد عليه
الافى كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الا على الطهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يركب راسه تعالى على كل احيانه فالحديث الاول مشددا والثانى تخفيف
فيصير الاول على كل حال فى الادب والثانى على من دونهم فى جميع الامور فاما الى مرتبة
الميزان + ومن ذلك حديث البخارى وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعلم
حديث انيربقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولد وهو جالس قال ابن جرير الكتاب يلقى
عنه لا قبل فاعلم بال عمر قاعا بعجتي مات فاذا اول فيه تخفيف فعلم صلى الله عليه وسلم لسان
الجوار والحديثان الاخران فيما استبين بالنظر كمال اهل كمال الادب والمجاهد وحال غيرهم
فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين من فوعا من استمع فليوتر وحديث
انيربقي اذا سجد سجدة فليست سجدة اخرى حديثه ايضا من استمع فليوتر من فعل فقد أحسن
ومن زاد فخرج فالحديثان الاولان جهة التمسك والحديث الثالث فيه تخفيف فخرجت
الاحاديث الى مرتبة الميزان ومن قول النورية فى الحديث الثالث على ما يكون من اوتر سجدة
فهو راجع الى موت التمسك وكذا تلك رواية انه صلى الله عليه وسلم ردا لروية وقال اننى سمع
تسليدا بالنسبة لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستيعاب والتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والمتابعين فيعصمهم منه فشر وبعضهم جوز تخفيف
ومن ذلك حديث انيربقي وغيره من فوعا العيشان وكما عاينه فن تام فليوتر مع حديث انيربقي عن

جلد يفيد اليان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخضعه من خلقه وهو جالس فيحرق رأسه
 فقال يا رسول الله وجب على وضوء قال لا حتى تضع جنيتك فالاول عام في تقض وضوء النائم
 وهو جالس متمكنا والثاني فيه علم تقض وضوء من قام جالسا وعليه الجمل الاول على حال
 الا كما برهن أهل الدين والورع يحل انشاء على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشد يد + ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولاستم النساء بغير الجماع
 بقوله لما عرفت قلت اولست مع حديث عابدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يقبل بعض ثيابه فيخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشر الى تقض الوضوء بالنسبة الثقيل
 والثاني صريح في عدم التقض للجمل المقض على حال من الامة اية وعدم ان تقض على من ملك اربة
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله الحكماء في نظيره من قبلة النهار وكل ذلك
 الحكم في الملبوس + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مر فوعاه
 اذ امس احدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من فرجه
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي ايما امرأة مستفرجا فليتوضأ مع محمد بن طلحة بن عدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن مس ذكره هل هو الاضيق منك فالحديث
 الاول بطرق مستند صحيح على حال الا كما بر وحديت طلق تخفف بمحلول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راجعا لابل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه يقول لا يالي مست
 ذكرى اما ذني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احبهم غطى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مر تواترا اذ قل أحدكم في صلاة
 أو قلنس أو رقيق فليتوضأ ثلثين على معنى من صلاة ما لم يتكلم فالاول تخفف والثلثون
 مشددة وكذلك القول في حديث الفقه في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان عبيد بن جعفر
 والبيهقي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من
 ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهائهم الحديث ويعيدهم من الصحابة ان يعيد الصلاة
 دون الوضوء هو راجع الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس
 صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 كان يتوضأ عن كل صلاة وكان أحدنا يكفينا الوضوء ما لم يحداث فالحديثان الاولان
 فيما تخفيف الحديث الثالث في التشديد بل ان يتبع صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المصغرة والانتفا
 في غسل الجنابة اعاد الصلاة مع قول الحسن لا يبين فالاول مشددة والثاني تخفف + ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وما شئت من ثاء احد
 من جنابة قالت فكان يبرأ قبلي في روايته تختلف آيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجل
 تعبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان تغسل المرأة بفضل ظهور الرجل او يغتسل الرجل

فصل في وجوب المراءاة والحديث الاول يعطى التحصيف والحديث الثاني يعطى التسديد فرفع الامر الى
 مرتبة اخرى وكذا في قول عبد الله بن مرس عن ابي الله عنه توصله المراءاة وبعتل من
 فصل غسل الرجل وضوءه ولا غلش وهو مرسوع الى التثنية والتحصيف + ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل الخاتمة قبل ان يام وتارة يتوضأ
 مام مع حديث النبي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يام وهو جالس
 ولا يغسل مام فيجعل فيه لا يغسل ملاء أصلاً ولا يحبل فيه لا يغسل ملاء للغسل والحديث الاول مشدود
 والثاني مخفف + ومن ذلك حديث النبي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في التيمم مع الرجل والنكس وفي رواية اخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما
 حين سألته عن التيمم بعد ان كان معك في الغراب انما كان يكفك هكذا بقرص
 يدي بالأرض فترفع منها ترص وتضع يدي على الأرض والكوع مع حديث النبي في أنها الله
 مس يد به الى المرتبة الثانية والحديث الاول مخفف الثاني مشدود وهو أولى اذ القاس ان يكون
 الدل من التيمم على صورته فرفع الامر الى التثنية والتحصيف + ومن ذلك حديث التيمم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يام جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 قد نساها فادركتهم الصلاة ففعلوا بغيره ففعلوا أو النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك
 انه لم يكن عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي في غيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهارة
 فكأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عليهم حين صلوا الحرمه اوف فكذلك عزمهم اذ اعدم الماء
 والبراء والحديث الاول مخفف في أمر الطهارة متدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدود
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرفع الامر الى مرتبة اخرى + ومن ذلك حديث النبي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمر المتيمم المتوضئ وكذا في ذلك على ابن عمر رضي الله
 عنهما ان عاصم بن عاصم من الصحابة وهو متيمم وانه قال بعد من حيز والنكس وعطاء والرهز في
 والاول وما بعده فتدبر والاربعون فيها التحصيف فرفع الامر الى مرتبة اخرى + ومن
 ذلك حديث ابي داود في الترسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسل في راي لمعة على منكبه
 لم يصبها الماء فأخذ حبله من شعر رأسه فغسلها على منكبه فغسل يده على ذلك المكان ونكس
 النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في يوم مع حبيب عطاء عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل وضوء ماء حديد
 والاول فيه تحصيف والثاني فيه تدبر ويجعل ان الماء الذي عمره صلى الله عليه وسلم من شعر
 كان من ماء العسله الثانية أو الثالثة فرفع الامر الى التثنية والاحتال الى واحدة + ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعاً اذ قالوا لعلك اناء أحمل كم فلاقه ثم يغسله سبع مرات احداهن
 بالتراب وبكت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يقولون الماس مع حبيب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تأ
 أو حساً أو سباعاً فالاول مشدود والثاني مخفف ففعل الاول على القادر على السمع ويجعل
 ابتداء على الجاهل بها + ومن ذلك حديث مالك وعبد بن مرفوعاً ان الحرة ليس بنكس وقول

ما يشه رضى الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهما مع قول أبي هريرة رضى الله
 عنه يغسل الأنا من المخرج يغسل من الخلية في رواية عنه إذا ولغ المخرج في الأنا غسل مرة
 أو مرتين بعد أن يخرق في الحديث الأول في التحقيف ومقابلته من قول أبي هريرة رضى الله عنه
 فيه التشديد إن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الأمر إلى من يقر
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما أكل لحمه فلا بأس بسوره وفي روايته أنه أيضاً
 لا بأس بول ما أكل لحمه من الأحاديث التي تعطي الجفاسة في سائر أحوال الحيوانات فلا ولا
 تحققت الأحاديث مقابلته مثلاً فخرج الأمر في ذلك إلى من يقر الميزان ومن ذلك حديث
 الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية للماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره وقال هو
 مخصوص بالإجماع إن ما تغير بالجفاسة فهو نجس قليل كان أو كثيراً فخرج الحديث قبل الإجماع
 والإجماع إلى من يقر الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعل لنا سبع الحنف ثلاثة أيام وللباهرين للمسافر يوماً وليلة للحقبة لجميع طرق مع حديث
 البيهقي رضى الله عنه عن عروة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استزدت
 لوالدي يعني المسعى على الحنف وفي روايته له وإيم الله لو مضى السائل في المسئلة لجعلها خمساً
 وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله أسبغ على الحنف قال نعم
 قلت يوماً قال ويومين قلت وفي رواية قال نعمي عن سبعة قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك
 وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعمي عن سبعة قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك
 حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تحقيف ويصح حمل الأول على
 حال الأماورد الثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل
 الطماص أو المعاصي فخرج الأمر إلى من يقر الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضى الله
 عنه إذا خرق الحنف فخرج منه الماء من مواضع الوضوء فلا نجس عليه ثم قول الثوري أسبغ على الحنف
 ما تعلق بالقدم وأن خرقاً قال إن كنت كانت حفات للمهاجرين والأضياف فخرقة مشقة فتؤخذ
 معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تحقيف ولم يجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم الأماورد في خبر الحرم الذي لم يجد السفاين ووجه الحنفين من أمر صلى الله عليه وسلم المخرج
 أنه يقطعها أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الحنف إذا لم تغط جميع القدم فليس
 هو نجس يجوز المسعى عليه فخرج الأمر في ذلك إلى من يقر الميزان ومن ذلك حديث الشيخين
 غسل الحنف واجب على كل مسلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم بالحنف فابغسله مع حديث
 البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة بها ونمت وتجرى عن الفريضة ومن اغتسل بالغسل
 أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التحقيف وحمل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذى
 إناسق الثاني على من ليس له راحته كراحته فخرج الأمر إلى من يقر الميزان قال بعضهم وأما من صلى
 الله عليه وسلم وجب الغسل بالمحتمل لأنه هو الذي يظهر من الصناديق الذي يؤذى الناس إذا
 يضعف جسده بارتباب المعاصي ومن شأن الغسل أن يؤيد القدر وينعش البدن فلذلك أمر

المحتمل ومن ذلك اليه في الحائض أصنعوا كل شيء إلا الجاء مع حديث عائشة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض إلا من وراء الثوب والأذان رواه البيهقي فالأول
 فيه التحقير والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الأول على من يملك تجربة والثاني على من لم
 يملك أرسد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن عمر عنك في المستحاضة أنها
 تعتزل من الظهور إلى الظهور وفي رواية عن ما يشترط في الله عنها تعتزل عن كل يوم خلا
 ولعل مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما موصفاً المستحاضة عند كل صلاة وكانت
 أم حبيبة بنت جحش تعتزل عند كل صلاة من قبل صحتها بالإمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيمر بن ضعف ومتن دو جيم الأمر إلى مرتبتي الميزان

در فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة

ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في أمته جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
 أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المدة
 الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث
 الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضاً وقت العشاء إلى النحر فلحد يث الأول فيمما للتشديد
 لا يمايه خروج الوقت بمضي الثلث الأول من الليل وفي الثاني التحقير لآخره إلى طلوع الفجر
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في لحديث أمته جبريل بالبي صلى الله عليه وسلم
 في صلاة العصر والصبح وتوليها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
 ما لم ينزل الشمس مع قوله في الصبح ما لم يظلم الشمس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا المكوف وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الله على كل أمانه ومع قول إبراهيم النخعي كما نوا لإروذ
 بإسناد أن يؤذن الرجل على غير ظهوره وفي رواية في موضوع الحديث الأول متشدد والمثلث وما معه
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من أذن فوقه يقيم وفي رواية أنما يقيم من أذن مع حديث أيضاً في قصته سلب
 مشرق عينة الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الوتر يا يمين في كيفية الأذان ويؤذن
 بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافترأت في الحديث الأول تشديد في الثاني
 تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وفيه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جرح بين الأذان والأقامة لكل صلاة ليلته المزدلفة مع حديث مسلم أيضاً
 أنه صلاه بأذان واحد وأقامتين ومع حديث إلى داود أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى المغرب والعشاء بأقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى وفي رواية
 ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحد يث
 الأول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحقير فرجع الأمر في ذلك
 إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء ولتقيم معرواية انها كانت الظهر بغير اقامة فالرواية الاولى مستقيمة
 والاخرى مخفية فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث اليه في مرفوعا وقيل انه
 من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السجود وغيرهما من الصلوات فانه يتيمها فقط مع ما صح
 من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمقرا فالحديث الاول والاخر مخفف والثاني
 مشدد فخرج الامر به الى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث الشيخان امر بلال ان يشفع اذا
 يؤذن الاقامة مع حديث اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحد وجهه حين علمه
 الاذان والاقامة الاذان والاقامة مثنى مثنى وبضمهم حمل قوله مثنى على قوله قل قامت الصلاة
 فقط فالاول منه خفيف في صفة الاقامة والثاني في شدة يده واما قول البعض انه كور فيه
 كثره في لفظ قد قامت الصلاة فقط فخرج الامر به ايضا الى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك
 الحديث وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالكبر
 وضع يده اليمنى على يمينه على صدره مع قول علي رضي الله عنه ان الست وضع الكف على الكف
 تحت السرقة فالاول مشد من حيث كون مواضعهما وها تحت الصدر امتنع من مواضعهما
 تحت السرقة بل ان اليد ثقيل وتزل ويحتل ان يكون على رضى الله عنه رأى أيدي
 الصحابة تحت السرقة حين ثقلت فطن انهم وضعوها تحت السرقة ابتداء والحال انهم وضعوها
 تحت الصدر اولاً ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين النبي صلى الله عليه وهو
 جلا دين رافع الزر في اذاعت الى الصلاة فكثرتم اقرا بما يتسرع من القرآن مع حديث اليه في
 وغيره عن أبي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نادى للصلاة الا بياحة الكتاب
 فنادى فالاول مخفف والثاني مشدد وما قرئتم فتن عليه لاصول الحديثين فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لاصلاة لمن لم يقرأ بآما القرآن فصاعدا مع
 رواية اقرأ بآما القرآن اي فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ، ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن رضى الله عنه قال هل ينسخت النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كما نواستفتحوا الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم
 الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها وفي رواية للشيخين عن انس ايضا في اسمع
 احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن عباس والشاء اي قلتم اسمع احدا منهم يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن انس انه
 قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشرافا بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وب
 بالرحمن وبعد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر روى ذلك ايضا عن
 وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول يجمع طرق - مخفف والحديث الثاني
 يجمع طرق - مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم واليه في ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يده حتى يمس منكسرة ثم يكبر وكان يغفل
 فالتكبير في الركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يده عند الركوع وعند ارفع من الركوع

المختصة ومن ذلك الحديث في المختص أصحوا كل شيء إلا الجاء مع حديث عائشة
 أن صلى الله عليه وسلم كان لا يستر لمختص إلا من وراء التوب أو لا يزال في أه اليه في الأول
 فيه التخصيص الثاني منه التثنية من أجل بعض العلماء الأول على ما يملك خبره والثاني على ما
 عرفت أنه من جملة الأمور التي يرتب الميزان ومن ذلك قول ابن عمر عبيد في المسحاح أنها
 تعقل من الظهور إلى الظهور في رواية عن عائشة رضي الله عنها تعقل عن كل يوم مضى
 ولين مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما موصفاً المسحاح عند كل صلاة وكان
 أمروا به حتى تعقل عند كل صلاة من قبل ههنا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيمن ين ضعف ومتدوج مع الأمور التي يرتب الميزان

در فضل في أمثلة مرتبتي الميزان من الخبر والأثر من كتاب الصلاة
 من ذلك حديث أبي هريرة عن أبي هريرة رضي الله عنهما في أمثلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المختص من عاب التفتي وأنه صلى الله عليه وسلم في الخبر
 الثاني حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الثالث الأول وقال أبو هريرة رضي الله عنه في الثالث
 الأول مع حديث ابن عباس أيضاً وفي العشاء إلى الفجر والحديث الأول فيه التثنية
 في أمثلة حروف الوفاء في الثالث الأول من الليل وفي الثاني التخصيص فتأخر إلى طلوع الفجر
 ورجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحداث أمثلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه في
 في صلاة العصر والصبح ووليها الوقت ما بين حديثي مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
 ما بين العصر والشمس مع قوله في الصبح ما بين نظم الشمس مع رجوع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤذن إلا موصي وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذبح لله على كل حيائه ومع قول إبراهيم النخعي ما لا يؤذن
 بأحد أن يؤذن الرجل على عروطه وفي رواية موصوفة الحديث الأول متدد والثاني وما معه
 ضعف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الثالث
 وسلم قال من أدب فهو قلم وفي رواية أخرى أن من أدب مع حديثاً نصاً في قصه سلب
 من عيه إلا أن أدب عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى أئمة يلقون في كيفية الأذان وتؤذن
 بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقترأ في الحديث الأول تسليماً في الثاني
 تحقير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم ومروان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جميع بين الأذان والأقامة لكل صلاة المثلثة مع حديث مسلم أنها
 أنه صلاة ما كان واحد وأقامت مع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم
 صلح المغرب والعشاء ما قامه واحدة لكل صلاة ولحماد في الأولى وفي رواية
 ولحماد في واحدة معهما قال أبي هريرة وهي أصح الروايات عن أبي هريرة قال حدثت
 الأول وما وافق فيه التثنية ومقابلته فيه التحقير فرجع الأمر في ذلك
 إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواياتها كانت تقضى بغير اقامه والقرواية الاولى متروكة
 والاخرى تخففت فرجع الامر الى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
 من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
 من الاحاديث في الاذان في السفر الجامعة والمفردة فالحدوث الاول والاخر تخففت والثاني
 مشددة فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين امر بلال ان يشتم الاذان
 ويؤثر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو رجليه حتى يسمع
 الاذان والاقامة الاذان والاقامة متثنى ومتثنى وبعضهم حمل قوله متثنى على قوله قل قانت الصلاة
 فقط فالاول ينه عن تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيستدل به واما قول البعض المذكور فانه
 يستدل به في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجع الامر فيه ايضا الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 الحديث وعنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالكبير
 ووضع يده اليمنى على يمينه على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنة وضع الكف على الكف
 تحت السرة فالاول مشددة من حيث كون مراعاتها وصاحبت الصدر اشتق من مراعاتها
 تحت السرة بدليل ان اليد تشغل وتنزل ويحتمل ان يكون على رضى الله عنه رأى أيدي
 الصحابة تحت السرة حين ثقلت قطن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
 تحت الصدر اولاً ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للشيء صلاته وهو
 حلال دين رافع الزر في اذا قامت الى الصلاة فكذلك اقرأ بما تيسر من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي لاصلاة الاقامة الكتاب
 فان نادى فالاول تخففت والثاني مشددة وما تيسر متفق عليه لاصلاة الحديثين فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لاصلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن فصاعد مع
 رواية اقرأ بآم القرآن اي فقط فالاول مشددة والثاني تخففت فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن انس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحجل لله رب العالمين لا يدعون بسم
 الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها وفي رواية للشيخين عن انس ايها الذي سمع
 احرا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنساء في قوله آمين احدا منهم لم يسمع
 بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن انس انه
 قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ان تقول بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وب
 يا الرحمن ويهد بالرحيم وبه قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله بن عمر روى ذلك ايضا عن
 وعن علي وابن الزبير رضى الله عنهم في الحديث الاول بجميع طرق - تخففت والحديث الثاني
 بجميع طرق - مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكون ناهضاً ومكسباً ثم يكبر وكان يفعل
 ذلك حين يكبر ثم يركع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الركوع وعند ارفعه من الركوع

حديثه أيضا مرفوعا لمحمد بن أبي بصير في الصلاة من مرة للشيطان قال اول ما يغفف والشيء
 مشدد وسيأتي ترجمته ما في المجموعين أقوال الأئمة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين بين
 ثلثه كما علمني السورة من القرآن النيات لله إلى آخره مع حديث عمر بن العاص أن حمران رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قصد الإمام آخر ركعة من صلاة فقرأت قل إن يشهد فقل عمت
 الصلاة وفي رواية فأحدثت قبل أن يسلم فقرأت صلاة فالدول مشدد والثاني غففت
 فيقول الثاني على حال أصحاب النضر رأت والدول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما يتكلم به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للشرع النيات لله إلى آخره مع حديث أبي بصير عن
 جابر وعن عمر في إحدى الروايتين عنه قال إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا السلام
 بسم الله وبالله النيات لله إلى آخره فالاول يغففت بترك التسمية والثاني مشدد
 بذكر ما فرجه الأمر إلى مرتبتي الميزان وقال البخاري حدثت بما يورث خطأ فعل ذلك فرجع الأمر إلى
 مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد في + ومن ذلك حديث أبي بصير وغيره السابق
 مرفوعا لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وأبي بصير مرفوعا
 من صلى خلف الإمام فأن قراءته الإمام ثم قراءته قلت وهذا محمول على حال الأماويين الذين يجتنبون
 بقاؤهم على حذو الإمام إذا سمعوا قراءة الإمام كما كان من يقرأ القرآن بعد قراءة إمامه كما يأتينا
 فيقول على حال من لم يحتم بقوله على حذو الإمام ثم قراءته إمامه وبالدول قال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر جماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث أبي بصير مرفوعا إلى أنكم تقرؤن
 وراء إمامكم قالوا أجل يا رسول الله قل لا تفعلوا الأيام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها
 وفي رواية لا تقرؤا شيئا إذا جهزتم الأيام القرآن انتهى وقاله طائفة كالأندلس أن على المأموم
 القراءة فيما ليس فيه الإمام دون ما يجزئ فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان + وسيأتي في توجيه
 الأقوال أن إباحة قراءة الله تعالى كان يكفي عن القراءة بل كرأسم الله تعالى في الصلوة ويقرأ
 قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلح أن ذلك محمول على من يحصل له جمعة القلب إذا ذكر اسم ربك +
 ومن ذلك حديث أبي بصير وعنه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر ليل عرسك
 فومر فتركه إلا في البصر فلم يزل يفتن فيه حتى تارق الدنيا وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قنت في الوثقة الاحتوة من البصر بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث أبي بصير
 عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلواته
 وعن أبي محمد قال صلحت خلف عبد الله بن عمر صلاة البصر فلم يقنت فقلت لا أراكم تقنت فقال
 ما أحفظ عن أحد من أصحابنا قال أول مشدد والثاني محقق عند من لا يقول بالنسخ فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا للشيخ عورة مع حديث الشيخين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حصر الأزارع عن نخذه قال أول مشدد والثاني يغففت وبصريح أن يكون

الاول تشريعا لاهل المروءات والثاني الاحكامه فخرج الاموية الى مرتبة الميزان + ومن
ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال
+ وكلكم ثوبان مع حديث مسلم وروى عاليا يصليان أحدهما في الثوب الواحد فالاول مخفف والثاني
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم سئل عن الرجل يحل في الصلاة شيئا فقال لا يصح حتى يسمع صوتا أو يحل رجلا
مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاة أو قلنس فليصبر فيه فليتوضأ ثم لين على
ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان والتسلسل
هو عليه التمسك بالحديث اذا استقاء أحدكم أو غلبه فهو ونظيره حديث من ذرعه التقي أو كان يستر
وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة + ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن جابرًا أذنك رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقامت عليه فقامت عليه صلى الله عليه وسلم بيده الى الان من يرد عليه
مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ويعبر على الاول على انك والى الثاني من الملوكة والامراء والثاني على غيرهم
من الاساقفة لا يتأذونهم رد السلام عليه + ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فوايقطع
صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل المرة والكلب الاسود مع
حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من
الليل لا مقترنة بينه وبين القبلة كما عترض الجنازة ومع حديث البخاري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة فوقه بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يخرجه ومع قوله
عنه لا ولي رضى الله عنه لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
من لا يقول بالشتم فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته فخرجاء الى المسجد اذا حجت فصل مع
الناس وان كنت قد صليت في بيتك وتطأه من الزنا حديث الامامة باعادة الصلاة في جماعة
مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
رواية الصلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلسوا
يصلي معهم ويحفل ان يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين أو لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين
ان يأتي من بعدكم فاعتقد أنها فرض عليكم وانما اعتقاد أنها فرض عليكم ثانيا
فكحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من شئ القنوت في الصبح او في الوتر يجلس للمسبح
قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
الصبح بالناس فلم يقنيت قال البيهقي ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه تراء القنوت ثم يجلس للمسبح
لاجله بدأ قال فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث
البيهقي عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع ركعتين في الصبح ثم يركع ركعتين

البهقي ايضا ان صلى الله عليه وسلم ولم يتشهد مع روايه ايضا انه صلى الله عليه وسلم شهد من قبل
 السجودتين فالاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وسألى توجيها لهما
 في الجمع بين قول الائمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك حديث البهقي مرفوعا لا صلاة
 لمن لا وضوء له ولا وبرة لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 وقال الأحمدي صلاة مع قوله أبي مسعود البدرى لو صلحت صلاة ولا صلى فيها على محمد وآله
 صلوات الله عليهم لكانت صلاة لا تقبل فان البيت الاول كما معه يشير الى الوجوب في الشريعة وهو لا ي
 مسعود يشير الى الصحة مع التقصير الاول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البهقي مرفوعا مقنن الصلاة الطهور وأجرها التكبير وأجرها التسليم أي
 قول المصنف السلام عليكم مع قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه المزمع بالتسليم المشدود هو قول
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحته صلاته فالحديث الاول
 على التقدير الاول مشدود والآخران مرفوعان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث الإمام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس
 صلاة المغرب فلا يقرأ شيئا حتى يطمأنئ منها فليسلم قبل له انك لا تقرأ شيئا فقال اني كنت
 اجزأ بها الى التمام فتممت انزلها متقلة حتى قدمت انشأ فبعثها وابتابها واحدا منها واحدا
 قال الضحى فاعاد عمر واعادوا مع رواية البهقي عن عمر رضي الله عنه انه قال حين تسلموا
 بانه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا احسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية البهقي عن علي رضي الله عنه ان رجلا قال له اني صليت فلما اوقا قال انممت الركوع
 والسجود قال نعم قال نعم صلاتك فالاول مشدود والآخران محققان فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وسألى توجيها ذلك في ذلك الجمع بين قول الائمة ان شاء الله تعالى وانما
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جميعا بين الاعادة والاعادة كانت باجتها ومنه
 ومن ذلك حديث الشيخين في باب امة الحبيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالقرآن
 ثم ذكر انه جئت فأنصرف فظهر ثم حاز وراسه لقطر ماء فغسل بهم أي ولم يأمهم بالاعادة
 للأحرام مع رواية البهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جئت فأنصرف
 وبر قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروى البهقي انه عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو
 جئت فأنصرف ولم يأمهم بالاعادة وذكره في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكن في
 الحديث الاصح فالحديث الاول محقق ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدود مع
 التوجه مع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم القوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول المسور بن عقرمة كما رواه البهقي ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا وهما
 في الصلوة القاءه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه يلجئ
 على ملصق قال اول مشدود والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

ومن ذلك حديث البيهقي مر فوجا اذا جاءوا احدكم المسجد فمقبل عليه ولينظر اليهم خيفة
وعند ذهابهم تعشفا في المسجد يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم بعضكم من بعض فليقلعوا عن
سنتهم من ثيابهم فليقلعوا ثيابهم في الحيطان القدر فقلعوا ثيابهم صلى الله عليه وسلم
انه صلى الله عليه وسلم يظفره بغيره وفي رواية له من اخرج الى صلاة صلى الله عليه وسلم فقلعوا ثيابهم
ايمنوا المسجد فقلعوا ثيابهم في الحيطان القدر فقلعوا ثيابهم صلى الله عليه وسلم
حدث البيهقي مر فوجا اذا جاءوا احدكم المسجد فمقبل عليه ولينظر اليهم خيفة
وعند ذهابهم تعشفا في المسجد يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم بعضكم من بعض فليقلعوا عن
سنتهم من ثيابهم فليقلعوا ثيابهم في الحيطان القدر فقلعوا ثيابهم صلى الله عليه وسلم
انه صلى الله عليه وسلم يظفره بغيره وفي رواية له من اخرج الى صلاة صلى الله عليه وسلم فقلعوا ثيابهم
ايمنوا المسجد فقلعوا ثيابهم في الحيطان القدر فقلعوا ثيابهم صلى الله عليه وسلم

ان يقوم الامام فوق ويسبق الناس خلفه ورواية لمروعة الا يصلي الامام على نبي صلى الله عليه وآله
 مع رواه البيهقي عن صلحهم مولى التومة قال كنت بحلى انا وابوهي ربة قوتى ظهر لي بعد صلى لله
 الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك
 تكبرا والثنائي على غير ذلك فخرج الامر الى موت بتي الميزان + ومن ذلك حديث
 البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع باربعين
 رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مروعة ليس على دون
 الحسين جميع حديث البيهقي عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالحجة واجبة على كل قرية مات لم يكن فيها الا بقعة وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة
 ولا تشريف الا في مصر جامع وغزو ذلك من الاثار فالاول وماءه مخفف من حيث علمه بالوجوب في
 الثاني وماءه مشدد من حيث الوجوب فيجمع الامر الى موت بتي الميزان + ومن ذلك حديث الترمذي
 والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوة في عبد الفطر والاضحى
 سبعين الاولى وخمس في الثانية سوى تكبيرة الصلوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحية والفطر اربعا تكبيرة على الجحانة وكان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه يقول اتكبر في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية فاما مكديف
 الاول مشدد والثاني مخفف في العيدين فخرج الامر الى موت بتي الميزان + ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات
 وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم
 صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة وكوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراءان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل
 ركعة وكوعان فالاول يجيب طرقة مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى موت بتي الميزان + ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
 غيرها من الايات كالظلمة او موت احد من رواه الامام الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه
 صلى لزلزلة ست ركعات في اربع مجربات وخمس ركعات ومجربتين في ركعة ومجربتين
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ايضا كما ثبت عنه انه خر ساجدا لما بلغه
 ان امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقتل له ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رايتهم آية فاسجدوا وادأ آية اعظم من هاب ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وكلت
 ذلك قبل طلوع الشمس فانظر رضي الله عنه مخفف واتصل وماءه مشدد ويصح حمل الشك
 على من تؤلف فيه الايات ويظهر عن الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار
 يخفف حوها والاول على من لم يكن عنه كل ذلك الخوف فخرج الامر الى موت بتي الميزان + ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مروعة بين الرجل وبين النار والكفن ترك الصلاة زاد في
 رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر ثم ما ورد في الاحاديث بعدم كفره ان كفر الذي يخرج به

عن الإمام قال لا وصلة ولا شقة في جرح الأرملة إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن في ثوب أحمر ولم يصب عليه
 ولم يغسلوا مع حديث أبي هريرة وعكرمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على ثوب أحمر
 كان الحديث الأول والثابت كان محققا والثاني كان الحديث الثاني هو الثابت كان من حديث
 كان الحديث الثاني من حديث الصلاة على أنها على جماعة ما رواه ابن أبي عمير وأبو بصير
 ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا إذا رميتم بالحجارة فتدوا حتى تقتلكم أو توضع زردية
 أي سمي وأني لم يكن أحدكم ولا شيعته ما روى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جنازة فقام لها فصل الحجازة يهودي فقال أليس تشاور في مراية النبي في القامت الملك
 ذلك المار حديث الأئمة بانتقام مع حديث التتابع ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يقوم للحجارة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها إذا أهاقان لم يمت أن جازية
 للأول فهو صحيفته والأول مشد فوجع الأرملة إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين مرة وروى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى على قاتل كلب أربعين مرة وغير ذلك من الأحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم كبر خمسين صلاة على بعض أصحابه يصلي على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فليكن
 عليه ستائر القتل إلى الناس قال أنه من أهل بدر وفي رواية للبخاري أن عليا صلى على أبي قتادة
 فذكر عليه سبعا وكان عدد من قال العلماء وأكثر أصحابه على أن التكبير أربعين مرة كان لم يمت تشيئا
 رواه علي الأديم قال لا وصلة ولا شقة في جرح الأرملة إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها
 أن يصلي فيها أو تقرب من موتا فأخذ كمرها وحمل في شق الخيل المزمع حتى تقرب مع حديث
 مسلم وغيره أيضا من أنه صلى الله عليه وسلم كبر أربعين مرة وأصحابه يذبحون ذبائحهم على ذلك يوم
 ما نفي عن عتبة أنه قيل له أن من بالليل فقال قد من أبو بكر بالليل قال لا وصلة ولا شقة في جرح الأرملة إلى مرتبة الميزان
 مشد من يمشي المشتقة في الليل فوجع الأرملة إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة خالته سلمة بنت أبي لهبة فقامت معها حتى أتى القبر
 بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة سلمة عن عيشة وسارة كالثلاثة ذات النثرين
 وسجود قال لا وصلة ولا شقة في جرح الأرملة إلى مرتبة الميزان ومن ذلك القول في حديث البخاري عن أبي أمامة
 بن سهل أنه كان إذا صلى على جنازة سلمة تسليما خفيفا مع حديث أبيه أن ابن عمر كان
 إذا صلى على جنازة لم يسمع من يلبس فيه فوجع الأرملة إلى مرتبة الميزان وتشد يد كفي
 الميزان ويصير حمل الحجر على الأقرباء من الناس وعدم الحجر على من أش
 فيه الحزن على ذلك الميت وعيشة المحقة والخوف فسلم
 يستظم الحجر كسما كان عليه السلف السالك حتى ربما كان
 أحدهم إذا صلى على جنازة لا يقرأ على الميت فيرجعون به في النفس ومن ذلك حديث

فوجع الأرملة إلى مرتبة الميزان قاله الشيخان في هجرته الحجازة والمقتضيات هو الدالة فقط

مسلم وغيره مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهق
 في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسع ما نسى الناس روى البيهقي أن أبا بصير
 وعمر بن الخطاب في المسجد مع عثمان التومة عن الهريزي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 على جنازة في المسجد فلا شيء له قالوا ما لم تكن الجنازة توصف في المسجد قرأت أم
 هريزي إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد الضرف ولم يصح خبرها قال الحديث الأول ولم يفت
 والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت استحرام الجنازة في سائر توحيه
 ذلك في الجهر بيني أو قول المذاهبا ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً قد أوجبت فلا يمكن
 بأكثريته قالوا وما أوجب عليه رسول الله قال إذا مات مع حديث البخاري عن أنس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نعى حفص بن غزاة وزياد بن عبيد الله بن قحطبه وبيانة ثقات مع خبر مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى رقية بنت أبي بكر وأبي بكر من حوله مع حديث البيهقي أن عمر
 انتهر ساءة يبيكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فليكن يا عمر فإن العابر
 بأكثريته أمخو والنفس مصابة العبد من قوب ومعه الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بالعلم العين ولا يحزن القلب لكن يعذب بجهل أئمة الناس أو توجع قلبه
 الأول مشدود بإباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بإباحة البكاء قبل الموت وبعد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت فبينما نحن أتبع
 الجنازة ولم نعلم حديثاً إلا بقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى لشوة جلوساً
 ينتظر الجنازة قال ألم تكن فيمن يحمل قلن لا قال قلن فيمن يبدل قلن لا قال فتنفسن
 فيمن يعسل قلن لا قال فاربعين ما ذوات غير أجود أو مع حديث أبيه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من غزوة لاهل ميت فقال لها والذى نفسي بيده لو بلغت
 معهم الكلداء لبعثت القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جليلات فنقول أم عطية ولم يغير
 علينا فيه تخفيف وقوله ما ذوات غير أجودات وما بعده فيه لتشديد في النبي فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان

ر فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم ، فمن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي
 عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يتوقع قولاً بهن الحين مثل قل في مال
 المملوك زكاة فقل في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد في الحساب في مائتين درهم
 فضة قالوا لم يخفف في الثاني مشدود ليصح حمل الأول على من كان عبد الإهل الشجر والنجل
 والثاني من حيث عموم الملوك على من كان عبد الإهل الكرم والسجاء من حيث أن الزكاة
 متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكلف مع أن الرقيق عبد لله كما أن سيده عبد لله وكما
 أن سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده لا يهجر فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث كعب بن مالك وأبو بصير وغيرهما في الصدقات عن
 معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال خذ الحب من

الحب والشاة من الغنم والعير من الإبل والقر من البقر من حديث أبي بصير عن طائفة قال قال
 سعد بن جبل أني كنت في بيت أبي بكر بن عبد الله بن عثمان وكان الصدقة في رواية وكان الجزية فأتته
 أمهون عليهم وجير إليهم بالمدية فالأول مثل التقسيم على أخذ الواجب من عين كل جنز
 ونقلته في بعض الأحاديث إلى بدل معين في الحيوانات والثاني تخفف لأخذ من الجبس
 من الجنس من المتقيين فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان أن لم يثبت ثم لا يحدى الروايتين
 ثم لا يحدى الرواية الجزية مكان الصدقة وروى أبي بصير عن أبي بصير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مر على قفة مست في إبل الصدقة فقبضها وقال قل الله صاحب هذه الصدقة فقال يا رسول
 الله اني أرى بجمع أبي بصير من حواشي الصدقة فقال نعم إذا وفي رواية أنه رأى في إبل الصدقة
 ناقة كومة فقال حيا فقال المصدق اني أخذت يا بل فسكت ففقه جوار أخذ الصدقة في
 الروايات ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فوسه صدقة وفي رواية أبي بصير وغيره من فروع ليس في الخيل الزينة ولا في
 الأركاء الفطرية الوقت مع حديث مسلم وغيره من فروع ما من مال في غيب ولا فوسه لا يؤدى
 حقيقا إلى أن قيل يا رسول الله والخيل قال الخيل ثلاثة حي رجل وزر ورجل أجور ورجل ستر
 فأما الذي في له ستر فرجل رطبا في سبل الله ثم لم يبق من الله في ظهورها ولا رجا وفي
 لا يبيح حق الله في ظهورها وبطونها في عرسها ويرجأ مع حديث أبي بصير من فروع في الخيل
 السائمة في كل من دينار ومرواية أبي بصير عن عمر بن الخطاب أنه ضرب على كل فرس دينارا
 دينارا فالأول ما هو مخفف بالعبء عنها وأما الثاني ومعه صدقة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث أبي بصير عن أبي بصير ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما جئتهما
 إلى النبي لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشيعر والحنة والزيدي والقر
 مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر ويخفف من عشر زيتونين
 بعصره فيما سقت السماء والأبنان وإن بعلا العشر وفيما سقى برش الماء الناضح بعشر العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب إلا أنه حجه خمسة أسواق فيعصر ويخفف عشر زينة فالأول مخفف في الشاة
 شهدة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث أبي بصير عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة أوقاق زق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله
 مخلا قال أهد العشر قال يا رسول الله الحمر جله فجله له مهر ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 إلى عمر بن عبد العزيز فقال قل لي في العسل صدقة قال ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسن فالأول مشد والتالي ومعه مخفف ان لم يثبت لنحوه ومن ذلك
 رواية أبي بصير عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بصير في الغنم وان صدقة ورواية عن علي بن أبي طالب في الخنصر
 يقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في خنصر من الخنصر وان صدقة والفواكه كلها صدقة
 أي في ماله صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والبيوت وكان عتقها أي يستقر في ماله
 العشر فم كل نبات فالأول مشد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان

ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الكسبي زكاة مبر رواة البيهقي
 عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مريم قتلته من شرك المسلمين أن
 يصدقن جدهن قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشدد
 فزجر الأهر إلى مرتبتي الميزان + ويصح حمل الأول على حلى المرأة الفقيرة عرفاً والثاني على أهل
 الثروة والعس + ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف
 مالا فعليه زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين
 في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يفسده
 من قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يدي وبه قاله عمر وعائشة وكوفة
 فالأول مشدد والثاني مخفف فزجر الأهر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث البخاري و
 غيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة ومضنان صاعاً من تمر
 أو صاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
 من قطأ أو صاعاً من زبيب حديث البيهقي وأبي داود وصحاحاً من دقيق فالأول
 مشدد من حيث تعيين آخره المكب والثاني مخفف كما ترى فزجر الأهر إلى مرتبتي الميزان +
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا طعمت المرأة
 من بيت زوجها بغير مفسدة فلها أجور ماله مثله وفي رواية والغازن مثل ذلك بما اكتسبه لها
 بما أتيقت لا ينقص بعضهم أجور بعض شيئاً مبر رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصلي
 من بيت زوجها قال لا إلا من توثقوا والأجر بينهما ولا يحل لها أن تصلي من مال زوجها إلا بأذن
 وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد فزجر الأهر إلى مرتبتي الميزان
 + ويصح حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراسخ بذلك وحمل الثاني على زوجة
 الخليل + ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألو الناس شيئاً من مال الناس أو ماله
 تكسراً فأنما يسأل جبراً فليستقل منه أو وليكفر مع حديث البيهقي وغيره عن العباسي روى
 الله عنه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول الله قال لا ولئن كنت
 سائلاً ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوس وفي رواية حموش في فجر
 صلحها يوم القيامة فمن ساءر بقي على وجهه ومن ساءر ترك إلا أن يسأل الرجل في أمر
 لا يجلب منه بد أو إذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما يعطى بأفضل من الأجر إذا كان
 محتاجاً فالأول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما ترى فزجر الأهر إلى مرتبتي
 الميزان +

افضل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج + فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من فداء قالوا لا فيقول أني صائم
 وفي رواية فيقول إذا صوم مبر رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضى الله عنه أنه كان إذا
 يدأله الصوم يوم أزال الشئ من صام ومع قول ابن مسعود وأحمد بن الحجاز ما لم يأكل أو يشرب

قالوا لم نسمع يا سفيان قبل الزوال وانما لي محقق يجعل الميت قبل الزوال بعد الزوال الى قريب
 الخروج دليل من اوجبت ثبوت البتة في صوم القنن قول صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قتل الفجر لا يصيام له فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث حذيفة التيمي
 عن عائشة انها سألت عن صوم اليوم الذي يثبث فيه نفاثات لان اصوم يوما من شعبان احب
 الي من ان افطر يوما من رمضان مع حديث التيمي عن ابي هريرة مرفوعا اذا مضى للمصنف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتقض شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية التيمي عن ابي هريرة قال قال رسول الله ان يجعل شهر رمضان يصوم يوم او يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما يأتى على صيامه مع قول ابي هريرة من صام يوما الذي يثبث فيه
 فقد عصى يا القاسم صلى الله عليه وسلم قالوا لم نحقق في الصيام من شعبان والثاني مشدود
 منه صيامه ومثالي فخرج من اهل السنة في الجمع بين قولهم فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حينا
 في رمضان من جماع غير احتلام فيذكر الفجر فيغتسل ويصوم مع قول ابي هريرة رضى الله عنه
 في رواية التيمي من صام حينا ففطر ذلك اليوم قال لم يثبت لنتن قول ابي هريرة فخرج الاموال
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث ابي اذودو التيمي مرفوعا من ذرعه النقي وهو صائم فليس
 عليه قضاء وان استغفر فليقتض مع رواية التيمي عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فافطروا مع رواية ايضا مرفوعا لا يفطر من قاء ولا من عجم قالوا يا ما بين محقق
 ومشدود ومفصل فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان كما ترى ومن ذلك حديث التيمي مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 في السفر في كل اثنين ومن رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول الله
 في رمضان فانا الصائم وما المفطر فلا يكون الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ثم روي ان
 من وجد قوة وصام فانه لك حسن وروى ان من وجد ضعفه فافطروا فان ذلك حسن وكان
 اسحق ابن مالك يقول للساكن ان افطرت فضعفه الله وان صمت فذكره ففطر قالوا لم نحقق والثاني
 مشدود ولو في اصل شفي حديث التفصيل فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث التيمي
 عن حسين بن الحارث الجذلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم ان تملك للرؤية فان لم تروه وشهد شاهد عدل لشككنا بشهادتهما قال قال صلى الله
 من هو اعلم بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وشهد هذا الامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يبيله الى
 رجل قال التيمي هو ابن عمر مع حديث التيمي في ان عمر بن الخطاب الدراء ابن عازب قلا
 شهادة رجل واحد في هذا شهر رمضان وعمر الناس بصيامه قالوا لم نحقق من حيث اشتراط الحكم
 في الشهر لم نحقق من حيث الصوم وانما بالعكس فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية التيمي
 بن عائشة وابن عباس لا يصوم احد عن احد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

واطعموهم ولا تؤخفوا بالتقوى والتأني من الطعام ونعم إن يكون الأمر بالعكس في حق
 أهل الرواية والمعنى فإن الطعام عندهم أعز من الصوم فخرج الأمر إلى مذهب الميراث ومن
 ذلك رواية أبي بصير عن عائشة رضي الله عنها عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أن ساء قضاءه مفرطاً وإن شاء متنا نعماً حدث النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة مرفوعاً من كان
 عليه صوم من رمضان فليسر به ولا يعطروا بذلك قال علي وابن عمر والأول ضعفه الثاني متفق
 رحمه الأمر إلى مذهب الميراث ومن ذلك رواية أبي بصير عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يكمل بالاعتكاف وهو صائم وكان يقول صلوا لي بالاعتكاف فانه يكمل
 المصريح يجب المسح مع حدث البخاري في تاريخه والنسائي عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أني عن حماد بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا يكمل بالاعتكاف وأنت صائم كتحمل لئلا
 لا يكمل بخلو المصريح سلب التعريف والأول ضعفه من حيث الاحتكام في الصوم والتأني مستند
 رحمه الأمر إلى مذهب الميراث ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتكم وهو صائم مع حدث أنه مرفوعاً عن أبي هريرة والخميس والأول ضعفه الثاني متفق
 أن لم يثبت في شيء وسأقي بوجه ذلك في التمهيد أوالأئمة المدايب رحمه الأمر إلى مذهب
 الميراث ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حينما فاكل من رطل قال ذلك كعب أضيى صائماً مرة عائشة رضي الله عنها قالت أكلت إحدى الساجس وقد
 أضيى صائماً فقال صلى الله عليه وسلم وضيى يوماً صائماً وإن ساء ما بالقصص في
 الأول ضعفه الثاني متفق لا يعمل الذنوب ولا الصواب وصلته وعليه رحمه الأمر إلى مذهب الميراث
 ومن ذلك رواية أبي بصير عن عائشة رضي الله عنها عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم مع حدث
 والتأني ضعفه رحمه الأمر إلى مذهب الميراث
 رخص في أمثلة مذهب الميراث من كتاب الحج إلى كبار المصنف من ذلك حديث مسلم وغيره في
 حلت الإسلام أن حارب على الصلاة والسلام باليمن ما الإسلام قال إن شهد أن لا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله وأن يعيد الصلاة وتوكل في الرخاء والفقر واليسر واليسر من الحساب
 ونحو الوضوء ونحو يوم رمضان الحديث فحلت الصلاة والنسائي عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى شيم كس لا تستطعم الحج والعمرة ولا الطعن قال الحج عن أبيه وكان عبد الله بن
 عوف يرضى أو أموا الحج والعمرة في أي أحسن الحج أي مع حديث أبي بصير مرفوعاً الحج حرام
 والعمرة بطوع وحده عن حارث بن عبد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بصير
 قال لا وإن نعتهم حرام وكان الشعبي يرضى أو أموا الحج والعمرة لله أي بوجه العمرة ويقول هي تطوع
 والأول مستند في العمرة والتأني ضعفه رحمه الأمر إلى مذهب الميراث ومن ذلك حديث مسلم
 عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم مع حدث
 ورواية أبي بصير عن عائشة رضي الله عنها كانت تلبس الثياب الموردة بالعصر المحفف وهي حرم من رطل

دودويه ثم ثلثه حلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرض قفالت يا رسول الله
الى ربك يا رب في هذا قال ليس به وقت لا قال يا رب في هذا قال لا وقت لا قال يا رب في هذا
سلي التفسير في حرم الامر لم يبق الميراث + ومن ذلك حديث مسلم في حرم امرها يا صاحب
تو قد كتب سبعة ما دام صبيح ما دام لم فعله حجة اخرى مع قول بعض الصحابة
ان كان باله من وقت الله لا لونه حجة اخرى هذا اسود فاول مستد وثنى عند حرم
الامر لم يبق الميراث

الفصل في حرم ميراثي الميراث من كسبهم الى حرمهم + من ذلك حديث مسلم + غيره
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حرم ميراثي
الله صلى الله عليه وسلم قال من اسرى يثا لوروه فهو بالخيار اذ اناه ان شاء احمده وان شاء
تولى وكذا اسرى من يقول ان كان عن واحد له وقد روى في الاول مستد من حيث تموز ثلث
بوه وانتاني ان صح الحديث منه ضعف حرم الامر الى ميراثي الميراث + ومن ذلك
حديث المتحضرين مروعا المتبايع كل واحد منهما بالخيار على من لمعه ما لم يضر في الاخير
الخيار وفي رواية لمسلم في التبرع قال ويكون سبها سبها على من لمعه ما لم يضر في الاخير
صفقة او حاز الاول لمعه لان من التبرع بعد العقد وقبل التفرق وان لم يضر في الاخير
مستد ان صح لانه يوجب على الميراث بعد التبرع حاز الامر لم يبق الميراث + ومن ذلك
حديث مسلم وعنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حرم ميراثي الميراث في سبعة اضعاف الاول مستد في عدم صحة
كل ما يورد والثاني ضعف ان صح ويكون حازها اسبح من علم حرم الامر الى ميراثي
الميراث + ومن ذلك رواية التبرع عن الامام الشافعي عن سعد بن ابي وقاص انه باع حائضه
فامانت مسترايه حلت له واحد التبرع من حديث التبرع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يا ايها الناس ان الله انتم ادم باحد ثم مال احميه ومن حازها التبرع عن حازها ان التبرع
صلى الله عليه وسلم قال ان بعضكم يملك من بعضكم حائضه فلا يملك ان لم يمسسها
ثم تأخذ ما لم يمسسها من حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع
الحولم في الاول مستد ان كان سعد بلغه فثنى عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني ضعف
حرم الامر لم يبق الميراث + ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبي عن سبيهم وشوط مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع حملا واستثنى عليه
صاحبه حملاته الى محله فلما قدم الرجل الى أهله اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقبل
حمله ثم انصرف معصا طريق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان مترطبا في البيع وبعدها
يدل على ان ذلك كان تقضيا وتكراما ومعروفا بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان حملا الحديث الاول على ان الشرط كان في طلب العمل كماله فحقا والا فحق مستد
حرم الامر لم يبق الميراث + ومن ذلك حديث التبرع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصل أراد أن يأخذ بقدر رحمة من الشفقة فقالوا ليس كذلك إيمان يأخذها جميعاً وإما أن
 يتوكلها جميعاً فالأول محقق والثاني مشدّد بالزامة إن يأخذ الكل أو يترك الكل فخرج
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريح القاضي أنهما كان
 يضمن الأجر ومضى فقصاراً أحترق بيته فقالا لهما قمتي وقد أحترق بيتي فقالا شريح أرايت
 لو أحترق بيتي هل كنت تتوكل له أجراً أي المال الذي عليه لك من جهة معاملته أو غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصح للناس
 إلا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء الله ما قالوا لا يضمنان ما نكحوا ولا يبيع
 فالأول مستلذذ والثاني محقق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة من اليمن في تخمير عوها إلى محل فقهرعت
 فألقت ما في بطنها فأفاق بعض الصحابة أنه لا ضمان على عمر قالوا له إنما أنت مؤدب ثم أضافه
 به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول محقق والثاني مشدّد بنصهما
 الأمر في المحل ودوام المعمل في التاديب فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وفصل أحدهم في ذلك بين
 أن يكون التاديب بقدر ما يمكن له الشر بقاء أو مع زيادة على ذلك فغير في الزائد الضمان ذو
 الأصل لأن ذلك هل ثابت في الشر بقاء لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعاً أحق
 ما أخذتم عليه أجر كذا والله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلاً من الرّاء
 فاهدي لي فوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تظوق
 طوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يجرية تغدوها بين كفيتك أو قال
 تعلفتها قالوا ولا تخفف والثاني مشدّد ويصح الأول على من به حضاضته والثاني على أصحاب
 الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تعليباً للعبادة على الأجر الديني ولما فيه من حزم
 المنة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مضى عن كسب السحار والقصاص الصائم مع روايته أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحجم وأعطى الحج أجراً ولو علم خبيثاً لم يعطه فالأول مشدّد والثاني محقق بمجمل النبي للتزكية
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قطع السد وقال من قطع سد من سدود الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
 وغيرهم أنهم كانوا يقطعون السد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
 البيهقي وغيره في الميت غسلوه بماء وسدر لو كان قطع السد منهمياً عنه لذلته لما رواه صلى الله
 وسلم يغسل الميت بماء فالأول مشدّد والثاني محقق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعاً الأصغر والأضخم مع حديث البيهقي أيضاً من سأل جاره أن يغزر
 خشيته في جداره فلا يمتعه فالأول محقق والثاني مشدّد على الجار على أن يغزره على أن يغزره
 من وضع خشب في جداره مع أنه مشترك في الدلالة على أن قواعد الشرقة تشترط أن يغزره على
 بآله فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قضائه علم رضي الله عنه

من لاسن فارادى مسئلة وانتاى محقق الصحاح فى التالى على ضعفاء الرجال والنسب ورواه
 عن ابن بكاس فى ذلك مرجع الامر الى مرتضى الميرزا + ومن ذلك حديث التميمي عن حنيفة
 كما نزل والقرآن يدل راد التيمم فمعه ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسهلها عنه
 ما رواه التيمم عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فى حجة الامر الى مرتضى الميرزا
 واستدل وكذا فى القول فى رواه التيمم المصطفى المكرمة والامة وهو انه صلى الله عليه
 وسلم يري عن الرجل عن الحرم الا انما بها على الامة وهو يري الى محقق واستدل + ومن ذلك
 حديث التيمم وعنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى فى رجل يروح امرأة فبات ولم يحل
 بها ولم يبرأ من الحيض فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 انه يري ان الامر انما فى الاول من الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 ومرتضى الميرزا + ومن ذلك حديث التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم مع علي بن ابي طالب
 على ما ذكره من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول ادخل الرجل امرأته فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 عليها فليس اليها راد + وحاشا ان كان معه حديث التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعه حديث التيمم عن النبي صلى الله عليه وسلم فاما فى الصلاة
 انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 + ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب قضى فى المرأة يتزوجها
 الرجل فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 وليس لها اكثر من ذلك اى لانه لم يثبت له مسها وقضى بذلك شيخكم حلف
 المروءة بالله انه لم يبرأ منها وقال له لك نصف الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 مرجع الامر الى مرتضى الميرزا + ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يري عن النبي صلى الله عليه وسلم فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 وسلم يروح بعض سائمة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 وانتاى محقق ان صح المرجع الامر الى مرتضى الميرزا + ومن ذلك ما رواه التيمم عن علي
 بن ابي طالب حاشا الاطلاق المعنوي وكان سعيد بن المسيب وسلمان بن يسار يقولان ادخل
 طلق السكران حاشا الاطلاق وان قتل مسلما قتل به مع رواه التيمم عن عثمان بن عفان انه قال
 ليس للسكران طلاق فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 ومن ذلك ما رواه البخاري وعنده ان عثمان بن عفان رضى الله عنه وثبت من طلقته فى مرض الموت
 طلاقا لم يبرأ من الحيض فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة فاما فى الصلاة
 مرجع الامر الى مرتضى الميرزا + ومن ذلك ما رواه الشافعي والنسب عن علي بن ابي طالب
 قال امرأة المعفود لا يزوج ما دام و قد تروى حاشا ان شاع طلق وان ساء
 اصلح مع ما رواه مالك والشافعي والنسب عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة

صديق زوجه لم تداين مديته فانما لم ينظر له ربع ستين ثم تنظر ربعه عشر وعشر ثم يحل وبع
 قضي عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشد والثاني مخفف فخرج الاموال الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما اُتزل من القرآن عشر بقرآن فمكرو
 يحرق من ثم نكحنى بمجنس محنونا يحرق من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
 وابن عمر انهم كانوا يقولون يحرق من الرضاة قليلة وكثيرة فالاول لمخفف والثاني مشد فخرج
 الاموال مرتبتي الميزان

١٠ ففصل في بيان اشد مرتبتي الميزان من كتاب المحاسن الى اخر ابواب الفقه ، فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم ولا كفرا وفي رواية بمشرك مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلما لم يباعد وقال انما اكرم من وفي بن شدان صح الحديث والا فاعرف الصواب
 في ذلك فالاول لمخفف والثاني مشد فخرج الاموال مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث
 البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جلد عبدا جلدناه ومن خصمنا خصمناه مع حديث
 ايضا مرفوعا لا يقدح لملك من ملك ولا ولد من ولد ولا نكح من نكح ولا يكره عمر يقولان لا يقتل المسلم
 بعينه ولكن يظهره بطل عليه يجرم به ان صح الحديث والا فاعرف الصواب والثاني مشد
 لمخفف فخرج الاموال مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث الشيخين ويعنيهما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قضى في اموات ضربت فطرحت جيلها بغرة عبد او امة مع حديث البيهقي مرفوعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجبين بغرة عبد او امة او فريس او بغل ومع حديث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جبين المرأة بما تشاء وفي رواية بما تشاء وعشرين سنة
 فالاول والثالث بر وايته مشد دان من حيث الحصر قد تكون الاشياء اعلى قيمة من غيرها
 والثاني ان صح لمخفف من حيث التجيز فخرج الاموال مرتبتي الميزان ، ومن ذلك ما رواه ابن عمر
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه انه عاين من قتل الساحر فالاول مشد والثاني مخفف وبغير
 قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو الله
 معي دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فخرج الاموال مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فقتلوه يعني في الحال مع حديث
 عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث مالك واثار
 والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب قالوا لا مشد والثاني مخفف
 فخرج الاموال مرتبتي الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل
 يؤخذ منه انه لا جد الا في قد قضي بين معمار واه البيهقي وغيره عن عمر انه كان
 يضرب الحد في التعريض فالاول لمخفف والثاني مشد فخرج الاموال مرتبتي
 الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريته الجليل
 قال هي مثلها والشمال قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله مع

والكمال مع الحديث سافني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصي في ناقة انراء بين زيب
 ابن علي اهل الاموال حفظها بالسيار وما افترت المواثيق بالليل وهو ضام على اهلها قلائد
 وبما يصنعون ذلك بالقيمة لا بقتل ولا بقتل قول المدعي في معار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم البنت على المدعي واليهام على المدعي عليه فالاول يفتني تصغير الغرامة والتسلي
 يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق اغامى في الانسان لا في اموال فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المجلس لا على
 المهراب ولا على الحائض قطعهم مع رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلم المحرم وميتة التي كانت تقدر
 على المتاع على الكس الناس لم يجدوا فالاول لم تحفف والثاني مستند ان المحرم وميتة قطعت
 بسبب الحماة اذ قد يكون بها قطع سبب السهر في وقت احوال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعنه مرفوعا انها كبر عن قليل ما اسكر كثيرة وفي رواية ما اسكر
 كثيرة فقلد حرام مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا اسروا ولا تسكروا فالاول مستند والثاني لم تحفف
 ان صح لان عليه المحرم غير عتس قال بذلك اعمام الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم في بئر الصديق لما ارسل ريد بن السبيان أمرا على العرة امر
 قال له سجد فوامر عوامهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى قد رهم وما زعموا اهرم حبسوا
 نفوسهم له وفي رواية فارتكهم وما حبسوا له أنفسهم مع رواه النبي صلى الله عليه وسلم أيضا على ان الصلابة
 فعلوا شيئا لم يطقن في السن لاستطيع قتلا لراجل واحد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يكره فالاول لم تحفف على الرهبات والثاني مستند دعاهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر انه كان يقول أيام التصحية يوم العيد ونوم
 ليلة مع ما قاله ابن عباس من التصحية ثلاثة أيام بعد يوم العيد مع ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم
 امر الشهر لمن اذ ان ياتي ذلك فالاول مستند ومما يلهي تحفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا نذبح عن الغلام شاة من كفتان وعن الحارث شاة لا يضره ذكر
 انا كن ام انا مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عن الحسن كبش او عن الحسين
 كبش او الاول مستند في عقيقة الغلام والثاني لم تحفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وعنه مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربع مع حمة لبني
 انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها ولا امرها فالاول لم تحفف والثاني فيه نوع تمييز
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم فيما ورد في الضبغ والتغلب والصفاء
 والكميل والحلا لا كله يرجع الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ان
 الضبغ لكل على ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بنظر اهرم
 يا يكون مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل الضبغ فالاول لم تحفف والثاني مستند
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخان أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نهي عن سب الجحام وفي رواية نهي عن شئ من الدم مع حديث الشيخان أيضا ان رسول

مثل د ان صح ربه فانه لا يباع ولا يوهب فخرج الامر الى الميزان : ومن ذلك حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سمنا أسهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عبيد سمر وأبي بكر فلما كان من عمرهما ناعنا ذلك فالتفتا فالاولة لم تحفظ والثاني مشد ووفقا
 على ذلك جهاد رواه الشيخ في كتابه كما أجمع منهم على نفيهم سبع أسهات الاولاد وقالوا انهم يعتقدون
 نوب السن والسنه تقار علم وليس ذلك نحو ما أراه الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي ظاهرها
 التناقض عن بعض العلماء مما استشهد به في المراسن من التخصيص والعشدين وبقيته الاحاديث مجمعة
 على الاخذ بهذين الاثنتين فليس فيها الا مريب واحده لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين
 فالحكم والجور لله والحق للعالمين وأعلموا اني ابي ما تركت الجهم بين آيات القرآن التي أخذ بها الاثنتان
 واحكاموا في معانيها حذرا عما اذا كانت كحقاء من راء الجهم بين بها بخلاف احاديث الشريعة
 وانها لم يأت مبدع لما تحصل في القرآن وأيضها فان ضم الكتب بن في القرآن الذي يؤخذ
 به العارفون نقوسهم لا يحد يعرف أحد من علماء الروان فضلا عن غيرهم وقد وضعنا في ذلك
 كتابا سمعنا بالجوهر المصنوع في علوم كتاب الله المكسور ذكرت فيه نحو ثلاثمائة علم وكنت
 عليه مشتملا الاسودم على حجة الايمان والاسلم لاهل الله عز وجل من جملة من كتب عليه الشيخ
 ناصر الدين النفاذ المائلي ويولد بعد طلوع على هذا الكتاب الغزير المنال العرب المتأثر بآية
 مستوحيا بالجوهر المعارف الروائية وعلمت انه مضمون للاعداد بصبى نطاق النطق عن وصفه
 وحل الفكر عن ذلك كنهه وكشفنا شي وأخفيت في طبعه مواضع اسماطه من الآداب
 غيره على علوم اهل الله تعالى أن نداع بن الميجو بين وقد أحله الشيخ سهاب الدين بن الشيخ
 سدا على عالم العصر فكنت عنده مناه وهو يظفر في علومه فيجرح عن محو موهبة استخرج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شيء ملك وضعه بفرق لاهل الله
 عز وجل يكون غالب الناس يسلم الى الجمل بالكتاب والسنه فقال لي ايا قول في نفسي شيء عالم
 صرح الشام والمجأ والروم والخم من عجز عن محو استخرج نظره علم واحد منه من الفرائد
 ولا فهم مما فيه ميثا ومع ذلك فلا أفرد على روح من كل وحل ان صوله كلام الذي فيه
 لست بمهولة مبطل ولا على اسره من استخرج حتى يحصل بدين من سورة الفاتحة ما في آلف
 علم وسيفه وأرعى العلم وسعائه وشعبه وشعب علمه وقال عنه علوم أهان علوم
 القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البهامة ثم الى البلاء ثم الى النقطة التي تحت البلاء وكان فضله
 عنه يقول لا يملك الرجل عندنا في مقام المعرفه بالهنا حتى يصير استخراج حميم أحكامه وحكيم مناهل
 الجهم بين منها من أي حرف شاء من حرف الجهم الغنى وتو من في ذلك قول الامام علي
 رضي الله عنه لو شئت لأؤخرت لكم ثمانين عبرا من علوم النقطة التي تحت البلاء في هذا
 كان سلب عدم جبي بن آيات القرآن التي اختلف المجهلون في معانيها من تحفظه ومتد
 تحفظت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن في آيات الامكار على العلماء بالله تعالى وأحكامه
 وأما ما وضعه هذه الميزان ان يجد الله تعالى الاساس الامكار على الاثنتان فاعلم ذلك وانما ذكر

الأحاديث الضعيفة عند بعض المتقدمين احتياطاً لهم ليحذروا بها فقد تكون صحيحة وفي نفس
 الأمر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به محمد بن أحمد بن حنبل
 أدياً مع أئمة المذاهب يعني الله عنهم على أن من تطرّعوا للأضافي علمهم بالقرائن أن ذلك الحديث
 الضعيف الذي أخذ به المتقدمين لو لا صحه عنه ما استدلوا به وكذا أنا صحت الحديث استدل به محمد بن
 المنصور ومن سمن النظر في هذه الميزان لم يجد ليلاً ولا نهاراً من أدلة المتقدمين وأما العلم
 عن إحدى مرتبتي الشريعة أدا ولكن من المرتبتين رجال في حال ما شربتم الأعمال فمن قولي
 منهم طوبى بالعل والتشديد ومن ضعف منهم غوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر أيضاً صحت
 في الفصول الأول ونحن لله رب العالمين انتهى الجمع بين الأحاديث ١٠ وانشأ في الجمع بين أقوال
 الأئمة المتقدمين وبيان كيفية تدبرها إلى مرتبتي الميزان من تحقيق وتشددين مصدرين على
 الإجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبيان تأصيل الشريعة
 بتوجيه أصل الحقيقة وعكسها غالباً وبيان أن الأئمة المتقدمين كانوا علماء بالحقيقة كما قلنا
 بالشرعية فأنهم كلهم ما بنوا أقوالهم من العلم الأعلى بالحقيقة والشرعية معاً لا يفرقون بين
 الكشف عنهم أئمة الحق أيضاً وأن كل من ذهب طلبته من الحق يتفقون به لا يبدعون عنه
 كما لا ينبغي أن هذا الأمر الذي التزمه في هذا الكتاب أعلم أهل العلم الله سبحانه
 التزم من أول أبواب الفقه إلى آخرها أي ما كان من بياننا في آخر الفصول السابقة وتقدم هناك
 أن الحقيقة لا تخالف الشريعة أبداً عندنا أهل الكشف لأن الشريعة الحقيقة هي الحكم بالأمور
 على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شريعة حقيقة ولا عكسها وإنما
 هاتان الزمان كما لا ريب أن نظرنا لتلخص حال وجود نور الشمس وإنما يظهر في العلم أيضاً إذا
 حكم الحكم بنية زور في نفس الأمر من الحكم صدق البينة لا غير فلو أن البينة كانت
 في باطن الأمر كظاهره لنقل الحكم باطناً وظاهراً أي في الدنيا والآخرة فعمل أن قول الأئمة
 إلى حقيقة أن حكم الحكم بنية ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على إذا حكم بنية ظاهراً
 أذن ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وأنه قد يتصل بنواب شرعية الشريعة يوم القيمة
 فيعرفون عن شهود زور وعن الحكم بذلك وعيشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا إذا دللوا
 في النظر في البينة وأما قول بعضهم أن حكم الحكم بنية في الدنيا والآخرة ولو علم أن البينة زور
 فقد تاباه توابع الشريعة وإن كان الله تعافى لا ما يريد إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق
 (كتاب الطهارة)

أجمع الأئمة الاربعة على وجوب انطهارة بالماء للمصلاة مع التمكن من استعماله فيها كما شرعاً
 كما أجعلوا على وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلى أن ماء الورد والخلاف لا يطهر عن
 الحدث وعلى أن المتغير بطلو الملك ظهور وعلى أن السوائل ما يوربه هذه مثل الإجماع في
 هذا الباب ١٠ وأما ما اختلفت الأئمة الاربعة وعبرهم فيه فكثير وعرف لك قول فقهاء الأمصار كما علم
 أناء البارك كلها عندها واجابها غيرته واحدة في الطهارة والمطهر مع ما حل أن قوماً مبالغوا

الوضوء على الوجهين قوماً وأما هذه لفظة وقوماً أجازوا التيمم مع وضوءه فالأول يخفف ما بعده
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الماء في قوله تتحا وجعلها من الماء كل شيء حي
 ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لا تغاش بين البدن من الضعف الحاصل بالمعاصي
 أو أكل الشوائب والوقوف في الغفلات فيقوم العبد بوجوب الطهارة إلى ما جاز به يدين حتى ينال وجهه
 بيد أنه كل أو يفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني أن صاحب لم يبلغه حديث هو الطهارة
 ماؤه المحل ميتة مع كون ماء البحر المالح عقيلاً لا ينبت شيئاً من الزرع ما لا ينبت الزرع لا روحانية
 فيه ظاهرة حتى يغش البدن ومع حديث ثبت البحر باروتاً مظهر غضبي فلا ينبغي للعبد
 أن يتيمم بما قارب محل الغضب ثم يقيم من يابس ربه في قوله في المعنى من مياه قوم لوط التي نزل
 الشارع عن الوضوء عنها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما روي وما في التراب من الروحانية
 إذ هو عكارة الماء كما سبق بسبب في باب التيمم أن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 أنه لا يقيم الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والأصح يجوز أن الطهارة بغير أنواع المياه غير
 المعتصرة من الأشجار ونحوها فالأول مشدّد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تتحا ويتزل عليك من السماء عليه
 ليطهر كرمه هو الماء المطلق ووجه الثاني أن تكون تلك المياه أصلها من الماء سواء في ذلك الماء
 والبقول والأزهار فإن أصلها من الماء الذي تنسب العروق من الأرض لكنه ضعيف الجوهرية
 فلا يكاد يغش الأعطاء ولا يحبسها بخلاف الماء المطلق ولذا لم يورد العلماء من
 القطع به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تقرأ النجاسة إلا بالماء مع قول الأئمة أبي حنيفة
 النجاسة تزيل بكل ما لم يغير الأدهان فالأول مشدّد والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة إنما شرعت
 لإزالة البدن أو التوفيق للبدن أصل والتوب بحكم التبيغ ومعلوم أن الماء ضعيف الرقعة
 لا يكما يحمي البدن ولا يزيل التوب فإن القوة التي كانت فيه قد نشتتها العروق وخرج بها
 الأعضاء والأوراق والأزهار والثمار ووجه الثاني أن تكون المائية المعتصرة من الأشجار مثلاً
 روحانية ما على كل حال أيضاً فالعكس النجاسة أخف من الحدث ببليل أو رد عن ما كنت
 رضى الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم جف بصفقت عليه ثم تركته يجف حتى تزل عليه
 وبليل صحت صلاته المستحب بالحجر ولو بقي هناك أذن النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث ولو بقي
 على البدن الخ كانه لم يصبرها الماء لم يقيم طهارة إلا بغيرها فافهم ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المستعمل في الطهارة مع الأصغر من هذه الأشياء ففي كراهية استعمال
 فالأول مخفف والثاني مشدّد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم صحة دليل فيه فلو
 أنه كان يرضى الأئمة بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد إلا أن في ذلك عن
 عمر رضى الله عنه ضعيف جداً فبقى الأمر فيه على الأباة ووجه الثاني أن الأخذ بالاحوط في الجملة
 ومن ذلك الماء المسخن بالثار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول المجاهد بكراهية ومعه قول أحمد بكراهية
 المسخن بالنجاسة فالأول مخفف والثاني مشدّد والثالث مفصل فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان

ووجه الأول منه وهو دفع من الشارعية فيه وهو حاشا إلى أن أساء مطهر حتى لا يعتد بالله فيها
 إلا حصاة لا ينبغي لعدوك تسميها بآثارها إلا أنه يحس بالحاجة قادم ومن ذلك الماء المستعمل
 في مرض الطهر من طهر غير مطهر إلى المهور من مله لا أم أي حصة وعلى الأصح من مد صب
 الإله السامع وأحمد بشرط وفي الرواية الأخرى عن أبي جعفر أنه يحس وهو قول أبي يوسف
 مع قول الأمام مالك هو مطهر الأول مع ذلك مع قول مالك مع حق رحمه الله إلى ما مر من
 المسألة ووجه من مع النظارة بالماء المستعمل في مرض الطهارة كون الحصة بأحرص
 منه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام إمامه أو كان صاحب كسوف ملائمة
 كل من كل في مقام الإيمان أن يتطهر به كما لا يباين أحد أن يصير بالصبا أو بالمطاط أو الصبا
 ونحو ما سمي ربه والعقوبات المستعصية مما لا ينفى عنه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم الغواصين إذا
 عمر الثوب كله أو في الدم عار الفرجين أو دحان النجاسة وكثر ما لا ينبغي عنه ووجه من قال
 بتم الطهارة بالماء المستعمل في مرض الطهارة كون الفلذ الذي حصل في الماء من حرور الخطايا
 أمرا غير محسوب لحال النفس ولا طالب كل عمل إلا ما تنزل من مع الصبابة من الماء من جودت له
 ومن جودت له فهو شحيح فالأول حاصل مما هل اكتشف من العلماء وانها تحس والتالي حاصل
 نواة المسلمين ووجه من قال أن المسجل المذکور يحس بوائده عاصه معلط أو معصم
 الآخر بالاحتياط للموصى به مثلا وأنه لو كسفت له لو أي ماء الصبابة التي تتكرر الطهارة بها للعلم
 بالماء الذي أتى فيه بغيره كلاب أو غيرها من الكمالات حتى صار من راحة من مرضه الله عن
 الإثم أي حقيقه ووجه من يرى أنه يجب من النجاسة إلى معلطه وشقيقه لأن المعاصي لا تحس
 عن كونها كذا أو صغائر أو متال عسالة النكاح أو متال عسالة الكلاب أو نولها أو ماله عسالة الصبابة
 متال عدة عسالة الكلاب من سائر الحيوانات المأثورة أو عسالة كوله فوجه كون العسالة المذكورة
 من النجاسة المعلطة بالاحتياط التحامل للموصى به مثلا لاحتمال أن يكون ذلك عسالة كسرة
 من الكسوة ووجه كون العسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة إحسان الظن له معصاة الإحسان
 وأنه لم يرد بغيره كسرة واما أن يكتفى به ووجه من قال أنه يجوز الطهارة به مع أنكر أنه إحسان الظن
 بذلك المتوصى أكثر من ذلك الاحتمال وأنه لم يرد بغيره كثيره وأما وقع في مكرورة
 حلال الأولى فقال الأولى منه العوض ومتال حلال الأولى مية الدراعيم أو الجلب
 ومثل ذلك لأن ثور في الماء معطر بطهر لها في العادة ومعصية سدى فلما انحصر في رحمه
 الله تعالى يقول أحرم يا أحمي أن تطهارة ما شرعت بالإصالة إلا بتزيل أو صب أو غسل مطاوعه
 وحسنا وبعدها صاغها واطاها والماء الذي حرت منه الخطايا باحسا ونشعا أو قسرا وإماما
 لا يرب الأضواء إلا بغيره أو تيمنا مع العلم تلك الخطايا التي حرت في الماء ولو كسفت للعب
 أو أي الماء الذي سطه من الناس في المظاهر في سائر الفدرة والفق حكاية منه لا تظلم
 باسمه له كما لا تظلم باسمه الماء الغلي الذي مات فيه كلب أو حرة أو واره أو عود ذلك كاسعا
 وإحسان على اختلاف تلك الخطايا التي حرت من كسرة أو صغائر ومكرورها

وخلاف الأولى فقلت له فان كان الامام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
 بجواز استعمال الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى
 الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أن عيان تلك الخطايا التي حُرِّت في الماء وبين غسل تلك الكبائر
 عن الصغائر والصفائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كما لا سوا المجسدة حساً
 على من سأل قال وقد بلغنا أنه دخل مطر جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتعارف
 منه فقال يا ولدي تب عن عقوق آل الدين فقال تب إلى الله عن ذلك ورأى غسلته
 شخص آخر فقال لبياً أي تب من الزنا فقال تب من ذلك ورأى غسلته شخص آخر فقال لبياً أي
 تب من شرب الخمر وسأع آلات اليهود فقال تب منها فما كنت أهله! لا مكر ولا محسوسه عنده
 على من سأل من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحجب عن هذا الكشف لما فيه
 من الإطلاء على سوات الناس فما جابه الله الخ ذلك فعلم أن الإدم حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تأييداً لما رواه قد خرج من الخطايا من كبائر وصراف ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
 يعبر بالقول بالنجاسة كل ماء خرج من المتطهرين من سواهم كما قد يتوهم بعض مقلديه تأييداً
 الوضوء والغواط وشرب الخمر وعقوق الوالد بن وأهل الرضا والديانة والسعاية ومخوذ ذلك
 من غسلته النظر إلى الرجعية والقبلة لها أو مواعيد تقا على الفاسقة ولو فرغ في القبلة أن
 غسل هذه المذنبات الأجددة من غسل النجاسة المأكولة كالاستنجاء باليمين من غير عذر
 وتفقير غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً ولكن ذلك الحكم في غسله خلاف الأولى متوسم الأكل
 بغير حاجة وتكبير النجاسة والتبسط بالمأكول والمشرب وبناء الدور ومخوذ ذلك لمحبو العقائد
 في حين من الإيمان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف وأهل
 الإيمان الكامل فما حكم الصنف في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شرب وتلك
 الذنوب التي حُرِّت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيجب أن يحرم الأعضاء لتلك الأعضاء
 كما فيها غسلها ثباتاً وصفاً من غير إسائة ظن من هي غسلته وذلك بأن يجعل ذلك الماء معاملة
 ماء من أتى الكبائر والصفائر من غير أن ينفذ وقوعه في ذلك وسمعة مرة أخرى يقول الأول
 كل مقلد أن يجتنب غسل الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلفة أخذ بالاحتياط وإن نزل عن هذه
 الرتبة جعلها نجاسة المتوسطة كقول البراهمة لا فقال ارتجافها نجاسة من الصفائر كما هو
 الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها نجاسة المحقة وجعلها على ذلك المتطهر أعنا
 أن تلك مكروهات دون الكبائر والصفائر وإن قول من ذلك مجتنبه في الاستعمال
 كما يجتنب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ومخوها ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لا فقال أن يكون
 المتطهر أن تلك خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحقة فمضاهما فوقها انتهى
 وسمعة مرة أخرى يقول كان الامام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسلته الكثير
 في الماء فيعظّمها بغيره أو كشفه بأنها نجاسة المغلفة وتارة يرى غسلته الصغيرة
 في الماء فيقول إنها نجاسة المتوسطة لأن الصفائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتبيلين النجاسة المخلطة والمخففة بها كالماء فليست ثم قال الثالثة ان صحة غسله
 واحدة كما توجه ببعض تقليده وانما ذلك في غسلات مثل ما انتهى فقلنا ان الامتناع لا ينفذ
 ما بين تخفيفه ومثله في الماء المستعمل لاحتياطه ولوراءه ما بين متوسطه وما بين تخفيفه كذا لا
 يؤيد ما ذكرناه من التيمم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من
 صفة هكذا يغتصم قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مرتبعت بها المير لم يجزها وقد قال صلى الله
 عليه وسلم اي لو قدر ان حبسوا طرحت في البحر المحيط الغربت طعمها ولو نساو ريحها او كلبها او نثر
 قافا كان مثل هذه الكلمة غير البحر المحيطة كل هذا التغير العظيم فكيف بالزوب العظام اذا خرت
 من جميع المتوضئين في مطهرة المسجدا مثلا فخرج الله تعالى مقلدي الامم الى حنيفته صلى الله
 عنه حيث منعوا الطهارة من مله المظاهر التي لم تستعمل في غيرها من حضائيا المتوضئين وامرهم
 اتباعهم بالوضوء من الانقاء والاراء والتبرك بالكثرة ومن الكفاية لنعطة التي لا يعود فيها
 ماء المنظهورين فان هذا الماء انشأ كحصول الطهارة لكفاية وكثرة حياته لا سيما اعضاءه فان
 التي كانت ان تحوت من كثرة الحافات فيها ان يغشها الماء الذي لم يستعمل في غيرها من المتوضئين
 ولو كثر اغراقهم الله ما فعل صحاب هذا الامم رضي الله عنه وعنهم فانه اولى بحال لانه
 ان كان ضاها منعت للجسد او متوضي وقوى استغنى وان لم يكن هناك ضعف لاجل الجسد
 حسنا ورضيعة - وكان سيد على الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافيا لا يتوضأ من مطهر
 المساجد في كثرة اوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا يغتسل جسدنا لثقله وتقديره جبالا الخطايا
 التي خزن فيها وقارة كان يتوضأ منها ويقول الذي اعطاه انكشف ان هؤلاء المتوضئين
 لم يقروا في ذنب فيترك باق ماء طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضا في المطاهر
 بل انك قالوا ان كانت قارة كان ينكشف في آخره في ذلك الماء من الذي توجب عليه على علمه وبيان وكان يعلم
 بين غسلات الذي توجب عليه غسله الحرام من المكرة من خلاص الاولى ودخلت معه مرة بعد
 المديرة الازهرية فاراد ان يتنجس من الغطس فتظوفيه ورجع فقلت له لم لا تطهره فقال
 رأيت فيه مسألة ذنب كبير غيرة في هذا الوقت وكنت ابا قد رأيت الشك في الذي دخل قبل
 الشجر وخبره فبعته واخبرته كخبر فقال اصدق الشجر قد دعيت في زمانه جاء الى الشجر والجلد
 امر شاهده من الشجر فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فيحكم من لم يقع منه ذنب
 قبل ذلك الوضوء والجواب الاول ان يتناول هذا متولاه ما هو ظاهر في نفسه عن مطهر لعينه
 لمضعف روحانيته بازائه المائمه الذي كان يمتنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في
 ماء طهارة الصبي فان قيل فلا يمتنع من الامم ابو حنيفة في ماء الطهارة
 من الحدث وخفف في ماء ازالة النجاسة وقال ايها التزال بكل ما تم مؤيد الجواب
 ان باب الحدث اصيق وباب النجاسة اوسع بدليل ما ورد في الفعل الذي
 يصيبه نجاسة من انه يطهره السحابة بالتراب اذا حله فيه ومشي به عليه
 وفي رواية يطهره ما بعل ينعف من الارض اذا زالت العين بل ان قلت فما وجهه قال

ان النار تظلم النجاسة اذا اخرجت بها فالجواب في طهارة العصاة من الموحدين
 بالنار انهم يخلون النجاسة بعد ذلك فكما انها تظهر العصاة من الذين نور المحنة كذلك تظهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وسعت سيلي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من شئت في ان
 مله الكمال الى مصنفه رضي الله عنه اولى بالابناء من مزهيب غيره في الاغتنام من المتطهرين من
 مياضة المساجد فليغسلوا من ماء الكمال والانهار والياها التي لم تستعمل في طهارة اغتاس اعصابه
 فانه يحس ما قد استخشت يدك اكثر من الماء الذي يتخلف في ايدي الناس من هنا يفرح لك
 يا اخي سر الامر بالطهارة بالماء ثانيا للتراب عند فقهه وطالع عن استعماله في ذلك انه انما شرع
 لنا الطهارة به لاجل اعضاءنا التي ماتت من المعاصي او العقول كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطعم بعضهم على من العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعدي لا يعقل معناه ام والحق ان علة معقولة مشروطة وهي لغاها البدن والاعضاء
 ومصاصها من ظهورها وموتها فافهم فان قلت فقول الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المنيمة بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب لم يثبت
 بغيره عليه في ذلك لعله لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انهم ارجوا ذلك في التراب
 المستعمل فليحفظ بهذا الموضوع من كتابي هذا فوكفك فلتعرف منافع المجهولين والمجرب لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يستلزم الطهارة بالماء المتغير كثيرا بظاهره كغسله وان يحرقه
 مع قول الامام الى حنيفة واصحابه يجوز الطهارة به ان لم يبلح او يغلب على اجزائه فالاول
 مستند في شأن الماء والثاني مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء او انفاستها من طهارة مكانه لم يظهر ووجه الثاني ان
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طعم الماء بطهر شيء من الطهارة او كثرة
 التغير جدا بحيث يغلب على اجزائه ويؤثر الاول حديث الماء طهور لا ينجس شيء الا ما غلب على
 طهره او لونه او ريحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يخرج الى محل المطلق على المعيد
 لان الماء في ذاته لا ينجس شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فبقيما بوزن ما من من دخل الثوب في التراب
 ولولا ذلك لمكانا شيتين ولكن لما كان يلزم من اغتسال الماء الطاهر ان تغتر معه شيئا من ذلك المخلوط
 استغنا عن استعماله ولما قلنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعنا ان اهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر
 كذلك توسعنا في الحقيقة لا اختلاف بين اهل الكشف وغيرهم من جهة العلة لعل الكشف يقولون عليه اسم
 اغترنا ذلك النجس من حيث ذاته وهو اهل الكشف يقول العلة في ذلك نجاسة فافهم ومن ذلك اتفاق
 الائمة على ان ينجس الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين ينجس الطهارة به فالاول مخفف
 والثاني مستند فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من محل شيء في الماء كما لا يضره لضعف روحانية
 ووجه الثاني وجوب التغير من حيث هو كالماء المثلج بطول المكث فانه قد رشح عروقنا ولا ينبغي التظاهر به

وتأخذه هو واجب وزاد الحق بن راهوية أن من تركه عامدا بطلت صلواته لأسباب ثلاثة
 ينزل به الجليس فالأول ضعف والثاني مشقة وسيل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك أي أمر الجبابرة أن فيه راحة تكون الأمر للوجوب ولكن
 تؤلف ذلك رحمة بالامة فكانه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لو أن أشق على أمتي وأوجب على
 من لا شقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه شقة وجب عليه ومن وجد فيه شقة لا يجب
 عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ملء كمال التقليم والإدب في مشاجرة
 الله عز وجل وهو خاص بالأجلاء من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقامه من قبل ربما شق عليهم تركه ووجها
 الأول مراعاة حال مقام النجوى بين عن مثل ذلك المشتهر من العوام المجاهلين بما يستحقه مقام
 حرم من تعالى ومشاجرته فان إيجاب السواك عليهم بما يشق عليهم كملهم المذكور فان كملهم
 لا يكاد يتقبل لقلبه تلك العظيمة التي يتقبل للعلماء والصالحين وهذا من باب توليهم حشا الأبرار
 سيئات المقربين فانهم من ذلك علم كراهة السواك للصالحين بعد الزوال عند بعضهم والله
 وأحمد في إحدى روايته لا يكره وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يكره فالأول ضعف
 والثاني مشقة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مع مراعاة ما تقدم مرعاة المسلم
 الصريح عن جليس حتى لا يتأذى أحد برأية فيه ومعلوم أن كل ما يؤذى الجليس ينبغي لتقدير
 إزالته على حصول الفضائل وأيضا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للتفكير إلى
 حين يجلس للأكل في ما أدته مشاهدته هذا هو للقاع لا مخرج بالنظافة وحسن الرأية كما
 ورد في حديث للصائم وزتان وإن كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الزيادة إلى التجمُّع
 في إطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحد أصبر على تأذى من الله
 ونحو حديث من تأذى وليا فقد آذنى واعقلنا أن المراد من نسيته نحوه هذه الصفات التي
 الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محال من أبواب الفقه فانهم ووجه
 الثاني التوقيف في الصوم وكون مثل تلك الرأية محمودة إلا في طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم ينزل الصلاة على بعض الشهداء وتوعيلها للبيان في الجهاد فيقول إذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد يدعوله بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي أن تركه فتركه داهية
 للجهاد ويؤول عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

(باب الخامسة)

اجمع الائمة على نجاسة الخمر إلا ما اختلف عن أدائه قال البخاري وقاسم بن عيسى وكذلك اتفقوا
 على أن الخمر إذا تمتلئت بنفسها طهرت وأجمعوا على أن ميتة الجراح والسك إظهاره وعلى
 أن الجنين إذا مات أو المثلث إذا غرس فيه في ماء قليل فالملء باق على طهارته وانفقوا على

ان الرطوبة التي يخرج من المعدة نجسة اذا ما حل في حقن الى حقيقتها اما ان كانت من مسالك
 الاطعام والاتفاق واما انما تخلطوا فيه فنقول ذلك قول الائمة الالهية ان النجس نجس مع قوا
 داود بيطهار قوامه فخره بما هو فالاول مشدد وبالم في الزوج والثاني محقق من جح
 عدم وجوب التطهير منه لانه لا يلزم من نجسها نجاسة عليها كما ليس الانضاب الا بال
 وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قولنا انما المشركون نجس من جميع الامور
 من تبتى الميزان وان كان الثاني صفة فاجل فاقم ومن ذلك قول الامام الشافعي
 واحد والى حقيقة نجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارة فالاول مشدد في نجاسة
 وفي الطهارة من ولو عنه سبعة النجاسة الا على حقيقتة فانه يقول القتل مرة ان زالك
 العين بها والا فلا بد من غسله حتى يغلب على اللون ازالتها ولو بغير من مرة وأكثر كسها
 النجاسة الاربعة وقال مالك حوطا هو ويغسل من ولو عنه سبعة الا ان يستعمل في ذلك لعين في
 وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اغصانه في الاثاء فانه كما لو لم يخلو خلافا لما
 فانه خص الغسل بمسح بالاولوخ فقط فخرج الامر الى المثل في الميزان ووجه من قال بنجاسة فيه
 وصفة مع عدم صحتها انها الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته ان الاصل في ارض
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانما صادرة عن تكوين الله تعالى القدر من الطاهر ومن الالهية
 قولنا بطهارة عينه بانراينا آثارها يصير سعة الحافي بدن أو دين احتياها وقد أجمع
 الكشف على ان الاكل والشرب من عبور الكلب يورث البقاوة في القلب حتى لا يصير القلب
 يحن الى وجع ولا يفعل شيء من النجرات وقد جوب ذلك شتم من أصحابنا المالكية فشره من
 ابن شرب منه كلب فسكت تستعاضه وهو موقوف على الطيب عن كل نجس حتى كما دان يملك والتم
 الذي يحصل من هذا كنجس اجتنابه ويجوز لطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
 أو الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرحمن على المشركين من حيث صفتهم التي هي اكثر فاذا
 اسلموا من هم طهور فلو كانت النجاسة عينه كان لا يطهر بالاسلام وسمعت لميدى مليا انما هو
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب كما ما في غيره الشارع من بعده أو كما
 ثمة واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان شوره يعميت القلب فيجب اجتنابه كما يجب
 الا على من حيث ضرر الحافي بالبدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو على بالاجتناب لا بضرر
 والدين قالوا لا في تسمية الكلب نجس في الله وطلعه من حيث عينه كما على الله تعالى المشركين
 ما لا زك من جسمه اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك لانه تعالى الاضواء لا زك ما لا يمكن
 يورث في القلب الذي عليه دار المعصية أو من صفاته من قول الواضع ان الذي دخل الجنة بالشارع صلح في
 سماعها بقرابة فقال ذلك الاثر الكلب فانه جرم من الملاءمة التي اذا البتة نجاسة الارض مع ان
 بالغسل من اثاره ولو عنه سبعة الا انما في القول بطهارة حية كالثعلب من كماله فذلك انما هو في

في المسئلة على بينا والرحمة بنا وكذا في القول بخاتمة صفة القول بظهور جسمه
 كعلم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما اطلاق الامم الشافعي ومن وقف
 به في استلزام الكلب ذاتا وصفة توسعا في ذلك لما لك ومن وافقه اطلاق المطهارة على الكلب ذاتا
 بوصفة توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها فكسبه كما مر وكان ينبغي افضل الدين
 رحمه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين بخسب الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب او استحبابه
 لا يقتضي كفايا على غالب الناس لانه ما اطلع عليه في ما علمنا الا بعض اهل الكشف
 فقط وقد ائتم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب يقتضي لا يقتضي بان ذلك يؤدي الى ان
 الشارح خاطب الاقرب اليهم من له معنى وذلك كما ان يقر صفة العتث الذي ينزه
 عنه من صفة التشايع وقد مر والله ان بيان للناس ما تروا لهم اى امر ايه بان يبلغهم ذلك
 ولا يكون الا بان يبلغهم اللفظ والمعنى بليغا فانما بحيث يتجلى لهم امره فلا يلتبس عليه شيء
 يقولون ان لم تغفل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا او قلت وولى هذا
 كما لو ازم بان مثل ذلك قد يكون جلاء استغناء لا يلبس بعض الناس بالمعنى المتصور في التقاسيم وهل
 يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يقعوا عليه أم يتخلفون عن الامتثال حتى يعلموا
 بعملة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل بالعلل ينبغي ان يكون اقوى في مقام الامكان واعظم
 رعايته اذا علم لانه ربما اقبل معظم الباعث للمكلف حينئذ على العمل بحكمة تلك العلة من
 يؤاخذ غيره لاختصاص امتثال الامر بالله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم
 سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يفيد القاتل بظهور الكلب على رد النص
 لو اورد في الغسل من ولو غلب على العمل به واما في عدم الاختلاف بين العلماء فاما ذلك لاختلاف
 في العلة او في التسميع وصدقه فاما الاختلاف في العلة والحد فذلك لا يفيد في الدين فان
 استعمل بظهور الكلب قاتل بالغسل منه كما ورد وما التسميع فحق ولو جعلنا الامر فيه للاستحباب
 فقل به من بعض به الاحتياط الى الوجوب عليه القاتلون بخاتمة فاعلم ذلك فانه نفيس و قد
 ائتمنا في ذلك متولفا و كما ما يورد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وما حصل في ذلك ان
 عمل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بخاتمة الكلب والغسل منه واما اختلافهم في
 اوجهه فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يفيد في الاحكام فغلبت الاصلية عند اهل الكشف
 بخاتمة صفة من حيث انها بحيث القاتل كالحجر والميسر الاضمار واللام ويضد عن ذلك الله
 عن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف اما بخاتمة عينه وصفته معا وعلته لا تقتل عنه من
 بظهورهما معا والغسل منه نفيس ولا ينبغي ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضي
 ثمانية و لا بد والاك ان كلام الشارح كما لعبت فلا بد من القول بخاتمة اما ذاتا واما صفة
 فان ذلك تون الامم الشافعي و اى حنفية بخاتمة لا يرد انه يغسل منه سبعا عند الشافعي
 برة عند الامم الى حنفية نظرا لما تقدم في الكلب مع قول الامم ما لك رحمه الله تعالى

نظيرها ربيها فالاول مستلزم والثاني ضعف فرحم الامر الى الميراث وقد ابقاها من
النووي طيارته من حيث الذل فعال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل انه يكفي في
قول الحنابلة وعنه ولا يفتقر الى قول وهو ان اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
وجوب العسل منه كالكلب حتى يرد في التستر الحقة بالكلب استي ووجه من الحكمة بالكلب
في وجوبه كونه احسن من الكلب فتناسله على الكلب واحسن ووجه من قوله
نظيرها عدم ورود نص في العسل من سم من كمال الكلب وانما يخرج من كونه ولا
يلحق بالكلب في النجاسة لعدم ثبوت النجاسة والنجس ولو تأمر بالسارعة بالعسل من ماء
احد من ثواب ما هم به ومن ذلك عدم وجوب العسل في غسل سائر النجاسات سدا في حجية
ومالك والشافعي واحمد في إحدى روايتيه مع ارواية الاخرى عنه انه يحل العسل في سائر
النجاسات غير الاذن وفي رواية عنه انه يحل العسل الا ما سوسه من وفي رواية اخرى تلازم
في رواية اخرى اسقاط العسل عما عدا الكلب والحديد فالاول ضعف ومما يملكه مستلزم
فرحم الامر الى الميراث فالاول خاص بغير الناس الذين لا يرثون النورع والافساح
والثاني خاص بالناس كالمعلم واعضا آخرين يظهر ما ورد في النقص من الصرح وسلام
النص به كما سيأتي في حقه في ماله ان شئنا الله تعالى ومن ذلك قول ازمك المستلزم
ان يخلو والمسلم كلها يظهر ان النجاسة الاحل الكلب والحديد وما تولد منهما أو من اجلهما
وهو خاص بالوايين من اهل وطوار الروايتين عن مالك مع قول الامام ابي حنيفة
ان الكلب كالبهيمة يظهر ان النجاسة الاحل للحديد ومن قول الرهبي انه يبيح يخلو والنجاسة كلها من
غير نجاسة فالاول مستلزم من حيث اشتراط اذنه وكنة المستنات والثاني فيه تحف فرحم
الامر الى الميراث ووجه الاول زيادة النجاسة عن استعمال ما سواه التستر محسأ أو بامام
تعالى ان نجاسة الحديد وهو ملاصق لشيء من شئ أو وجه الثاني ان قال بان جلد الحديد لا ينجس
فالدماغ الماخذه في النجاسة وكونه ينجس قتل مطلقا لخلو الكلب في فيه تفصيلا فكان
انفس حكمها من الحديد ومن هذا الوجه وجه الثالث ان قال بغير النجاسة يخلو والنجاسة من غير
دماغ حمل شاذية الدليل على الاستصحاب دون الوجوب فالاول خاص بالاناث ومن العلماء
وانثا ووجه من حود ووجه في النجاسة وانثا لخاص بالانثى والنجاسة وانثا لخاص بالانثى
ما هم به ومن ذلك قول الشافعي والحنابلة ان النجاسة لا تغسل شيئا مما لا يؤكل مع قول ابي حنيفة
ومالك انها تغسل الا في الحديد واداك في سدا ما سواه أو كلب طهر لده ولحمه لكن اكله حرام
عنه الى حنيفة ومكروه سدا مالك فالاول مستلزم والثاني ضعف فرحم الامر الى الميراث
ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه حلت ولا تؤخر فيه النجاسة طهارة ولا طهارة حكمه وحكمه
موته حنف أسسه والشافعي في من سواهم صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم النجاسة ووجهها
الثاني انه لا يلزم من طهارته حله ويحرم الشئ الظاهر لصورته في بدن أو عقل وحكمه ما لا يؤكل
وان لم يظهر من نص في النجاسة بل من شئ طهر لولم يكن الا انه يورث كماله

الملة حتى لا يكاد يسمع طوبى الامور فضيلة عن باطنها ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة بايعتو
 عن بغداد المدح من الدم في الشوب والبدن مع قول الشافعي في الجدي ان لا يغي عنه ومن
 قوله في القديم انه يعني عبادون الكفر فالاول والثالث مخفف والثاني مشد وخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي بمجاسة شعر الميتة غير
 الادنى وهو وفها ووبرها مع قول ابي حنيفة واحمد بطهارة الشعر والصفوف والوبر اذا
 اوسحقت فقال بطهارة الفرت والسق والعظم والريش اذا لا روح فيه مع قول مالك بطهارة
 الشعر والصفوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحم السمكة ولا يؤكل كالحب والجمار ومع قول الامام
 ان الشعر يحرق بحسب يظهر بالنسل فالاول مشد والثاني وما بعده مخفف فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سباق الآية فيما يؤكل لا يميز اذ على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراح ولولا غسل عند غير الامام على ان
 التحقيق في الشعر والريش نحوها ان لها في حال حياة الحيوان وحيا الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان او غيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم ومن ذلك
 قول الامام ابي حنيفة ومالك بنحو ان شعر الخنزير مع قول الشافعي بمنع ذلك وقول احمد براهته
 ومع قول النخعي باللبس الجلي فالاول مخفف والثاني مشد والثالث والرابع فيها
 دلالة تشديد ان لم يرد احمد بالكراهة المنع فيؤخذ بالاكابر من اهل الورع ويسألهم عن الاصاغر
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارة وجهه الثاني المساء على
 القول بمجاسته ووجه الثالث والرابع الاحتمال بالاحتياط فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه بطهارة الادنى اذا مات مع قول
 الامام ابي حنيفة والمروزي من قول الشافعي بانه نجس لكنه يطهر بالنسل فالاول مخفف والثاني
 مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شرف ذات الادنى روحا وجسمه
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا بربا
 الروح فيه كقوله سبحانه وهي من امر الله وامر الله طاهر ومقتس بالاجمع فكذلك ما جاء
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بمجاسته
 الادنى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا في الجواب بحتم ان هذا الحديث لم يبلغ
 او بلغه لم يصح عنده ومن ذلك قول الامام في طهارة سور البغل والجمار وانظر
 عن توقف ابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سوره
 نجس فالاول مخفف ومقابل مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون عمله مسد
 الطهارة لسور البغل والجمار لا يطهر مديها الاكابر العلية بالله مخفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيها لثاني فافهم ومن ذلك قول الشافعي بمجاسته البول والودث
 مطلقا مع قول الامام مالك واجل بطايرهما من مأكول اللحم ومع قول النخعي جميع زوال

بصار بها دلاول مسدود واساى تحذف جرح الامر الى مرتبة الميراث وقد ايسر في شرح
 اسودى حيارته من حيث مدليله على ان قوله في قوله من حيث الدليل انه يبنى في
 ولي سحر وعسله ودمه لا يورثان وبهذا ان اكثر العلماء وخالفوا لان الفصل سدر
 وخوف الفصل منه كما يحكي حتى يرد في استمر الحاة كالحياة حتى ووجه من الحققة بالكل
 في وجوه من كونه محسباً او كونه من اكله فقياسه على الكلب والحدود من در
 نظها انه سدر ووجه نص في الفصل منه سدر من ان الكلب وانما شرير كونه فلا
 ينجس بالكل في انما له من حرمة الله اميته والنجس ولو يامها السارعة باصل مما سدر
 احد من مزارع ادم ومن ذلك من وجوب العدة في غسل سائر اجسامه عند اى حية
 ومالك وايتيه واحمد في العدة وايته مع ارواة اخرى عنه انه يحل العدة في ما سدر
 بحاسات غير العدة وفي رواية عنه انه يحل غسل الزنا وسدر من ان رواية اخرى فلا
 في رواة اخرى اسعاط العدة بما عدا الكلب والحدود والاول محقق ومعاذ الله متسلد
 جرح الامر الى مرتبة الميراث فالاول خاص بعوارض الميراث كالأغصان والورع والارث
 الماتى على ما في الروايات من علمه واعا نحى بظاهر ما ورد في المقص من الشرح وسدر
 النص به على ما في نسخة في ما به ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الامام اسالك
 ان حلو وليس كالحية نظيره من ماء الاحل الكلب والحدود وما قول من اجده
 وهو من الروايات من احمد واطهر الروايتين عن مالك مع قول الامام انى حقيق
 ان الحلو كالحية نظيره بالعلم الاحل للحدود ومع قول الرمى انه ينجس مخلوقا من كلبا من
 غير دماغ فالاول مستند من حيث اسرأ الدم وكثرة المستنات والتالى فيه تحذف جرح
 الامر من مرمى الميراث ووجه الاول زيادته انما عن استمال ما به السرة كحاشا او ما به
 حاشا ان حاشا العدة وهو ملاصق لشيء محسوس من عروجه التالى القائل بان حلال الحدود لا يمس
 بالماء المساحة في السرة منه وكونه ينجس قبله مطلقا على الكلب فان فيه تفصيلا فكان
 لصف حكما من الحدود من هذا الوجه وحاشا القائل بخوار الاسعاع مخلوقا من كلبا من
 دماغ حاشا حاشا على الاستصحاب دون الوجوب فالاول خاص بالاجسام من العلماء
 راساى خاص من خود وهم في التوراة والتالى خاص بأهل البقرة راساى كابدل له بعض الامار
 ما هم ومن ذلك قول التامى وجمدان ان كاة لا تحمل شيئا مما لا يؤكل مع قول اى حشفه
 ومالك ايقاعى الا للحدود واداكى عند حاشا او كلب طهره لك ولعمدة لكن اكله حرام
 عند اى حشفه ومكره سدر مالك فالاول مشدد والتالى تحذف جرح الامر الى مرتبة الميراث
 ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه من ملائكة مؤثرية الدابة طهارة ولا طساى حكمه دمه حكمه
 موته حشفه فانه يعلل الى من سبى على الله له وسلم ويحرم عليهم الحاشات ووجه
 التالى انه لا يلزم من طهارته حله ويحرم الشئ لظاهره ورة في الدين او عقله وحكمه ما لا يؤكل
 وان من طهارته يمس في الدين كالحرف من سلة فليحرم ولو لم يكن الا انه يورس كالحرف

البلادة حتى لا يكاد يميزهم طواجر الأمور فضلاء عن بواظها ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بالعنف
 عن نفعنا والدم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديده انه لا يغيث عنه ومع
 قوله في القديم انه يغيث عما دون الثوب فالاول والثالث مخففان والثاني مشدد فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي بمخاسنه شعر الميتة غير
 الادنى وهو فيها أدنى مما هو قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والنبوت والوبر إذا
 أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسق والعظم والريش إذا لا روح فيه مع قولك بطهارة
 الشعر والنبوت والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كما لا ينعى ولا يؤكل كما لا ينعى ولا يؤكل
 ان الشعر نحوه نجس يظهر الغسل فالاول مشدد والثاني مخفف وما بعده مخفف فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سباق الآية فيما يؤكل لا يميزا زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فاستعمل في غير الاكل كاللبس الاقتراض ولو لا غسل عند جبر الاوزاعى على أن
 التحقيق في الشعر والريش نحوها أن لها في حال حياة الحيوان وجه الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان لا يتركها لا يتركها إذا قطعت فافهم + ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة ومالك بن النضر في شعر الخنزير مع قول الشافعي بمنه ذلك وقول أحمد بركاها
 ومع قول النضر في البليغ نجس فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما
 راحة شديد ان لم يرد أحمد بالركاها من حيث يؤخذ به الامامون من أهل الورع ويسلم به الاصاغر
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارة وجهه الثاني البناء على
 القول بمخاسنه وجه الثالث والرابع الا حث بالاحيناط فخرج الامر الى مرتبة الميزان +
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الادنى اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمزحج من قول الشافعي بانه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني
 مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شرف ذات الادنى روحا وجسمًا
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهر الا بسرايات
 الروح فيه كونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجزاء فكان اما جوارحه
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل ليقب قال الامام أبو حنيفة رضى الله عنه بمخاسنه
 الادنى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فالحجج على ان هذا الحديث لم يبلغ
 أو بلغه ولم يسمع عنده + ومن ذلك قول الامام الاوثمان بطهارة شعر البغل والحمار وانظر
 عن توقف أبي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوداعى ان لا يؤكل لحمة سورة
 نجس فالاول مخفف ومقابل مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون عمله مسنم
 الطهارة بسور البغل والحمار لا يطعم فيها الا كابر العلماء بالله فمخفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل ترجيح الثاني فافهم + ومن ذلك قول الشافعي بمخاسنه البطل والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطايرتهما من ما كوى اللحم ومع قول النضر جميعه وال

الحيوانات الطاهرة طاهر ومع قول الامام الحبيب رضى الله عنه ان الطاهر لما كحل الطهر كالحلم والعصير
 طاهر وما عاره يحسن فالاول مثل دو معايل مخفف ولو بالسطر لم يخل حتى التعصيل فرجع الامر
 الى موتى الميزان، ووجه الاول كون اليها من شأنها ان تاكل مع الغفلة عن الله تعالى
 فلا تكاد تدرك ربها وما يدرك اسم الله عليه وفي قدر شرعها هو مغرور في الشريعة وهو خاص
 باباها العلماء والصالحين الذين يتدلسون بحماطة الغافلين عن الله تعالى لهم عليهم من شدة الظلمة
 والتفليس بخلاف الاصاغر الذين تقلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأقون بفصلات اجل الغفلة
 لعدم تفديس ذواتهم وبذلك حصل توجيها ثانى وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص
 وموتى العوام والعلماء شغلوا اي الشريعة ومن ذلك قول الامام الى حيفته ومالك بن الحنفية
 المني من الاكابر مع قول الشافعي واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا ان كل حيوان طاهر واما
 حكم الشريعة عنه فيجب عليه عند مالك وطحا وبابا وعند ابي حنيفة يغسل رطبا ويغسله
 بابا كما ورد فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى موتى الميزان ووجه الاول
 كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا يجلد الشفيعين يد كونه يدين الله ابا بل
 نعم جسد هذه الغفلة بتعموم اللذة ومعلوم ان اللذة الغشائية تمت كل عمل مرق عليه من هذا
 امر بالشافعي والغسل من مخرج المني لكل البدن الغاشلين الذي الذي قد تروضعف من شدة
 الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل ان شاء الله تعالى وكل ما يحجب الله تعالى فهو
 رخص عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ام الى حيفته ومالك خاص بالاكابر من العلماء
 والصالحين وكلام الامام الشافعي واجم خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
 وسلم تارة ونزك اخرى تشرى بالاكابر والاصاغر فاقوم، ومن ذلك قول الامام الى حيفته
 في البراء التي يتوضأ منها اذا خرجت منها قارة مينة انها كانت مستنقحة اعاد صلاة ثلاثه ايام
 وان لم تكن مستنقحة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واحمد ان كان الملاء يسير اعاد على الصلاة
 ما يغلب على طهانه توضأ بعد وقته وان كان كثيرا ولم تغير لويحي شيئا ولا تغير عاد من وقت
 التغير وقال مالك ان كان معين ولم تغير حملا وصاغة فلا إعادة وان كان غير معين فنية ولو اتا
 فالاول ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة
 والتفليس، ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا استنبت طهر وحسن اجتهد وتطهر بما بين
 طهارته من الادنى مع قول الامام الى حيفته انه لا يحسن الاجتهاد الا اذا كان عده انما الطاهر
 اكثر ومع قول احمد انه لا يجزى بل يري الجميع ومخلطها ويقيم فالاول مخفف والثاني
 وما بعدك مشدود فرجع الامر الى موتى الميزان وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام
 والثاني وما بعدك خاص بالاكابر لشدته وتوهم واعفاهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم
 + (باب اسباب السحت) +
 اجتمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلان وهو البول والغائط وانفقوا على بان

من صريح كره أو دبره ممنوع من اعتدائه غير أنه لا ينقض والتقضى على أن يوم المصطفى والمصطفى
بشرط تنقضى الوضوء وعلى أن التقوى فيه في الصلاة بطلها دون الوضوء خلافاً لما لا يثبت
سياقاً وعلى أن أكل الطعام المبطوخ بالمار أو كل الجوز لا ينقض الوضوء وعلى أن من يتقن
الطهارة ومثلاً في الجوز فهو باق على طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك وكذلك النفق
على أنه لا يجوز للمحرم من المصحف ولا حمله إلا ما حكى عن داود وغيره من الجواز ههنا وجبته
من مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض
المخارج النادر كاللورد والكعباءة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
وهو الأصح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالنفق بالثلاثة فالأول لمحضف والثاني فيه
تشديد فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوب الأول إلى الدرد وحلة الحياة والحياة من الأكل
ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام وإنما هي حقيقة أغاها من شاء من الطعام من ليقض
بالحياة أغاها من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لأن أغاها كما سياق بسطحه
في أوائل خاتمة الكتاب إن شاء الله تعالى ووجه من قال بيقض الريح الخارج من القبل أنه ربه
حتى أنه ربما يقع تلصق في عمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المني
ناقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وإن أوجب الغسل
فالأول أشد والثاني مخفف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوب الأول أن ذلك خروج المني
شديدة لا تعداد المنة نشأته ومن لازم ذلك شدة توقله واليقظة عن الله تعالى في التقض
من حرج البول الفاظ من حيث الذلة لا من حيث عينه ووجوب الثاني كون ذلك خاصاً
بأكل والأولياء الذين يدلون العقل عن الله تعالى أحد ما تحت منه التوبة والطهارة فالأول
بالأول والثاني خاص بالعرفاء علم ذلك تأمل فيه تعرف أنه قال ذلك في القول بعدم نقص
الطهارة بالمني لا كونه منشأً لا أدى لا يعرفان من خرج من المني ممنوع من الصلاة ومحوها
أشهر من المحدثات لا صحتها فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
من الفرج مطلقاً على وجه كان مع قول الشافعي والقول الأصح من مذهب أحمد بانقراض
الوضوء ببطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلبس الذكوة نظراً للكف أيضاً ومع قول مالك
أن منه بشهوة انتقض والأول فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرج
الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابله خاص بالأكراد ذلك لأن الأئمة
حقيقته هو كل ما تولد من الأكل وإما التنقض بالفرج فافهم وجبته الفرج الخارج من القبل ورواية
صلى الله عليه وسلم كان يفرس ويله لجوارقها لجوارقها وإخراجها مائة في التزوي وليقتدى به
خواص أمته دون عوامهم كما أشار إليه جل يشهد هو لا يصفه منك وقال الأكراد من من
فرجه فليتوضأ كما وأضحا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فافهم
وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إنا قال صلى الله عليه وسلم لطلق ابن عدي
جبل سأل عن من الفرج هل هو لا يصفه منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل

الكشف من ان اتانقض حجة انما هو محتمل متولدا من الطعامة والشراب وخرج من الفرج كالمس
 ذات الفرج وكل طلق بن عدى هذا راى الى القول فنقض الشك على غيره بخلاف الكبار
 من العلماء والصالحين ومنهم من يذهب الى انهم لا ينفقون من المال كله متقاربا في التورع وقلة
 عن من يجازي الخاير بخلاف الغلاء والحق والتواضع ونحوهم فان متقدم لا يقتضى هذا اشتد
 العظم فخرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديثه هو الايضحة
 قلت كمنسوخ قلنا السادح الحجة لا يقولون بشيء بل هو منسوخ عنهم فلا بد له
 من وجه يحمل عليه وقد حمل على اتحاد العوام ووفاء العلماء والصالحين فيبقى محل متدين
 من الحقيقة ان يتوهم من من الفرج خروجا من خلاف الامة ولا ينبغي له ان يمس فرجه
 ويصل الى شغل يد ضارة فان قال قائل انك قلنا ان عند المتقن عسر الفرج انما هو فيكون
 لغاؤه للخارج لا لثباته فلهذا لم يتجوزا الموضوع عسر نفس الخارج فلو لم يتجوزا لثباته لثباته لثباته
 او وضوء من من الخارج لانه لا لثباته في مسه بخلاف قوله فانما عسر يحد لثباته ووجه يخرج
 اتحاد شر البين فلهذا كان فيه الموضوع كما لا يخفى من الخارج الملوف فان فيه واما وجه
 مقتضى الضارة بلس الذي يظهر الكفة او باليد الى التي تخرج منها الرمية لكون اليد تعلق على
 ذلك في حديث اذا ففزع احدكم ريد الى فرجه وليس به بأس وقول لا يجاب بليتوضوء وصحة
 مرة اخرى يقول ليس اتانقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى التفوقه عند من يقول
 بانها مقتضى الطهارة اذا وقعت في الصلاة لا نكولا شبع ما يقتضيه فان الجواب لا يجاد به ففزع
 عن الحقيقة فتخرج مما سجد الدبر فقال ابو حنيفة ما لك لا تقتضى الموضوع قال لا يخفى
 في ارجح قوله واما مقتضى هذا رواية من من فرجه ففزع القبلى والى فرجه الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ثمة قول الشافعي واما مقتضى طهارة من من فرجه ففزع قبلى وجوابه ان كان المحسوس
 او كبريا كان او ميتا مع قول مالك انه لا يقتضى من فرجه الصغير ومع قول ابي حنيفة
 انه لا يقتضى مطلقا فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق مقتضى الطهارة عسر
 الانسان فرجه نفسه فليس فيه من فرجه غيره بجاء عند النكح في ذلك فاحتض طهارة البعد
 من نفسه كذلك يقتضيه من غيره بخلاف الاحتضاد ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام ابي
 حنيفة والشافعي واما جمل بعين مقتضى طهارة المحسوس مع قوله ان مقتضاها ان ارادوا بحقيقة
 مستند وان الاول خاص بالاهل والعرف والاشقي خاص بالابواب من التورع والى الكشف
 على انه ليس ان مقتضى الاول ففزع عسر او فيه راحة من سوء ادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
 الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العقد في مقتضى الاول ووجه الثاني مشاهدة ربه عز وجل
 ولا يكاد يحضره الله عز وجل في حال خروج المحدث او وقوعه عيبا وذلك اى علم المحض
 حدث عسر الا بريتضرون منه اجلاء لم ينهم الذي عات بادبلا عن شره وكونه في حضرة
 ربه واقفم وحل من باب قولهم حشاك الله وادسيك المبرق و ومن ذلك قول الامامة
 الثلاثة بعين مقتضى الطهارة بلس الامر بالجمل مع قول الامام مالك يا يجاب الموضوع بلس

وحكى ذلك ايضا عن الامام احمد وغيره فالاول مخفف والثاني متلد ووجه الاول عدم
 ورود شيء من الشارع في ذلك ولو كان ذلك لاقضوا لورده لناحل ولو في حديث واحد لم يلحق الثاني
 كون الاحكام دائمة مع العلل غالباً فالحكم كالحكم في النقض بلبس المرأة الشهوة للامس
 او الملووس ولهما عادة احتياط الامام مالك للامة وقال بنقل النعمان الذي يشترى تقبيل مثلاً لانه
 رضى الله عنه عن ابيهم الشارع على شرطه من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من
 شخص او مسنق عرفاً فالحكم به ان يلحق بما يشاكله في الشرية فالنقض بالامر خاص
 بأناذل الشارع عدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشترى الا ما أباحه الله تعالى
 لهم فان اتهموا بما روى عن مس الامر فهو كمال في التزوي - وقد يقال ان عدم النقض بلبس
 خاص برعاي الناس والقول بالنقض خاص بما روى العلماء والصحابة من شاكلته لمقامه في البتة
 عن بعض ما روي ان به الله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لبس المرأة من غير
 حائل ينعقد بطلان الا ان كانت المرأة محرماً للامس من قول مالك و احمد ان كان ذلك
 بشهوة نفس والا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك ينعقد بشرط انتشار الذنوب
 بل ذلك فيمنع نقض اللبس الانتشار مع قول محمد بن الحسن انه لا ينعقد ولا انتشار ذكره ومع
 قول طائفة ان لبس تجزية لا ينعقد وان لبس زوجته وانتهى لم ينعقد فالاول مشدد
 ومقابل له مخفف على التفصيل المذكور فيه فخرج الامر الى ما بقي الميزان فالاول مخفف خاص
 بالامور التي يقيم ان فعل الشهوة اذا مضى مقام وجودها ومقابل له التزم وجود الشهوة
 بشرطها المذكور ومن العلماء المتشد والمتوسط والمخفف واما الملووس فلهذا هو ما لا يخفى
 من قول الشافعي وحمدي الرديني عن احمد انه كاللانس في النقض فخرج الامر الى ما بقي الميزان
 في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بالنقض لفساد الاجبة النظر للنقض بالانقض من حيث
 هي كما أنها حدثت ووجه من قال انما لا ينعقد الا بغيره رضى الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يجلدت وضوءاً وهذا خاص
 بمن ملكه آتية وكان الشرح محمد بن ابراهيم بن العربي رضى الله عنه يقول وجه من منع النقض بلبس
 المرأة بالنظر الى كمالها من حيث البصر انقاصها بها المشار اليه بقوله تعالى وان تطاهر اعليه فان
 الله هو مولاه وجريل وصلى المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهرا وهو سر لا يعلم عليه
 الا من اطلع الله تعالى على محله صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حقه وعاشته تحت
 جعل الله تعالى نفسه واولي الغرم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سر لا يجوز لكشفه
 للحيين + وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلبس
 النساء خاص باحد الناس ممن لم يطهر الله تعالى على حال النساء من حيث انهن محل انتباه
 العالم والانتباه بيت الكمال نظيره قوله تعالى ان الخير المقدر افضل من القاهر واما عدم
 النقض بلبس في خاص بآهل الكمال الذين يخرجون مراتب الوجود وكشفنا وبقينا لا الذين
 يشهدون النقض في النساء ويرون ان كورة اكمل من الانوثة انتهى + وسمعت ايضا يقول

ولم يكن من حال المرأة وتوبها الا كونها تستند على حالها كما يرمون الى ما الى صورة السجود
على حاله او قاع حجاب في ذلك كما يتبين من قولها استنى وسمحته ايضا يقول الاول في القول
ينقض الجارية والمباشر والهبة لان العلة في التقصيص بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
بمفهوم وصفت في الاثني فوق الموصح على القول بان ينقض حتى ياتي له من غير جرح
عن النقيض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في مقته فرعون بقوله تعالى ذر انساءهم وسيجي
نساءهم عن الاطفال فانه كان لا يجر الاثني القريبة العهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
على المرأة الكبيرة في قوله تعالى او لاسم النساء من غير قيد بالبالغة فكذا نكح اطلقته على الفتنة
ساعة ولادتها على حالها وهو من حيث اودحه الله فمن الاثني من دار مع حصول الشهوة
ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم يحصل شهوة واما وجه من قال المراد ليس النساء في الازالة
جاءهم كما ليس باليد فيكون اللبس احرافا لا ينبغي الانشاد بلذته عن ربه ليا جرح
الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يفتيح عن مراقبته وشهوته بالكلية وذلك
حدث عند الاكابر من ازدواجا باقفاق وما كاسب اللذة لتسري في بدن الجماع كذا لا يتصور
يحمل دون آخر امور المكلف بتجميع البدن في الغسل ينشئ بالماء متعاش بدن له لسان تلك
اللذة فيه فانها غير حسنة كماله اذ المتنى وان كان فوا من الدم فيه فروع اقوى من اصله وان
انبلد الغائط والدم اقل منه في طهارا مواد انطه فيهما ان شهوة ما يغنيه عنه عن شهوة الجماع
لا فزارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد بالمتى آية ثلثة استتم الجماع
قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمتوهن فان المراد بالنس هنا الجماع وقد يكون من قال
بن ذلك انما قال به كونه نظر في لغة العرب فرأى ان اللبس والنس واحد لكن ذالك ينبغي ان
يكون مضافا بجمع الناس خلاف الاكابر فان مقامهم ان يتزوها عن نس النساء ولو بلا
شهوة حتى عن نس الشعر الظفر اليس كما يتزوهون عن الصلوة اذا اكلوا اللحم الخبز والابوا
طهارة بتاعدها الكون في محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونوا لحما اذا لم
كل من سائر الحيوان في ذلك احد فافهم ذلك فانه نقيض ومن ذلك قول الامام ان
حينئذ رضى الله عنه ان من نام في صلاة على حاله من احواله المصلين لا ينقض صلاته وان
يطال نومه فانه ان وقع استقص من قولنا اليك ينقض في حال الركوع والسجود وان طال
دون القيام والوقوف ومع قول الشافعي انما انام فمكنا مقعدا لم ينقض ولو طال النذر
والاستقص من قول احمد في صحيح الرواية عنه انه ان طال نوم القاعد والقاعد والراعي
والساجد يقلبوا وضوءه والا فلا قالوا لا تخفف ومقابل مقصود من وجه الامر الى مرتبة المثل
عروحا الاول ان الثالث في الصلاة قريب من المستيقظ المتعلق قلبه بحضرة الله تعالى
وقلة استغرق قلبه في امور الدنيا وكن تلك القول في نوم المكلن مقعدا لعدم استغراق
قلبه في النوم بخلاف نوم غير المكلن مقعدا من الارض ولذلك قال في شرح الطحاوي
من اراد خفت نومه فليضهم تحت رأسه حتى كماله ويتم على شدة الايمن فاني نومه يكون

خفيفا جدا وأما وجه من قال من العلماء ان الصوم ينقض لو لم يكن مقفله اضعفه عنه ذلك فهو
 لكونه أي الصوم أمرا بوزن الرخصة الى اليقظة ووجه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث الصوم
 آخر الموت فكان القول ينقض الطهارة بغير الاحتياط ، وسمعت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجب من نقض الطهارة بخرج الدم الحرام وبالغفقه وسوم المخز
 مقفول أو عيب الأبط الذي يترصان أو عيب الأرض أو الأجل أو النكاح أو الضيق أو الغفقه أو الغفقه
 ذلك مما وردت فيه الأخبار والآثار وتوالت الأكل والشرب والجن بالاحتياط ولا تحالفا لاقتم
 إلا والقلب غافل عن رواقته الله عز وجل فلو صحت مراقتنا الجبل لرب لثمة نفسه من كل
 قدر صبي أو معنوى تعظما لحضرة ربه فلما كانت هذه الأمور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى
 نقض بعض العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض متولدة من الأكل وليس لنا نقض من غير
 الأكل أبدا فان من لا يأكل لا ينجس ولا ينجس في الصلاة ولا ينجس في الصلاة ولا ينجس في الصلاة
 ولا يخرج من أبطه صنان ولا يحصل له رطل ولا يجزم ولا يصح ربه بمعصيتهما فضلا عن
 والشرب بل هو كما ملكته وأما من قال ينقض من استباح فقل أنه محل الخطأ والله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالطهر من مس فرا من موضع السخط والغفلة فيقول ما تقدم من الأمور
 من أن كل محرمة محرمة وما ورد أن ظهورها ما دوى الشياطين لا من حيث ذات اللحم وما ورد أن
 عن الموضوع من المياه الغضوب عليها كميها قوم لوط وما ورد من النبي عن المجلس على جلود الخنازير
 والسباع من حيث انحارورت الفتاوى في القلب كما يتبين في باب اللباس كذلك لو اد
 الأكل والشرب ما اشترت المس النساء ولا جازع ولا يخرج من ماضي ولا من أحد لا ولا شيء عليه
 تكلنا بغيره ولا ينجس ولا نحن أحد من الكفار صليبا بعيدة فان هذه الأمور لا تقم إلا بالاحتياط
 بالأكل وأصل ذلك أكلنا السيرة آدم من الشجرة فاحتاطا لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه لثمة من
 بعده من حجابهم بالأكل عن الله تعالى أمر وباللثة بالغسل والوضوء من كل ما ولد من الأكل
 لملائمة الحجاب الغفلة عنه عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل منها
 لا متناع صحت حال الحاجة العبد لربه في صلاته حال الأكل فقتلته لثة الأكل عن شهودكم إلى الأكل
 الحاجة ربه لا تتلصق بغيره لذاتين معاني أن واحد ومراعاة الأدب معه كما سياتي في سبط ذلك في
 الحاشية ان شاء الله تعالى ومن ذلك الموضوع مما مست التادكا لطبيعته والغبه فائق الارتفاع على
 لنقض به وقال ابن عمر أبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول محقق والثاني
 شدد وجهه ثانيا أن النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا يباين
 كل مما مسته أن يقف بين يدي الله تعالى الأبعد المظهر من طهارة كماله ووجه الإلحاق هذا
 لوجه على غالب الناس فلن ذلك كان الوضوء منه خاصا بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك المحل
 دها عن فلا يؤمرن بالوضوء منه وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سعة على الألة فرجع الأمر الى مولى النبي لم يزلنا فاقم ، ومن ذلك قول الأئمة الذين ينقض
 طهارة في الحديث انه يعمل باليقين الآن كما هو من هذا الأمر ما لا يكذبني على الحديث

وموصفاً وقال الحسن ان كان شك في الحدث حال الصلاة بقي على يقينه في صلاته وان كان خاف
 الصلاة أخذ بحقيقة الشك وهو الحدث قالوا ولما عرفت والثاني مشد فخرج الامر الى ما بقي الميزان
 فالأول بالاكابر الاحتمال بين دون الشك ولو في اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى في الميزان
 يقولون الظن الان عجز واعني اليقين بطل في من الطرق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة يخرج من المصنف على الحدث مع قول داود وغيره بالاكواز وكذلك قول الأئمة الأربعة
 يجوز للحدث حمل على خلاف أو علاقة إلا عند الشافعي كما يجوز عند حماد في أمته وتفسيره وذاته
 وقلب ووجهه قالوا ولما عرفت وقول داود وعنه ضعف والأول في مسألة الحمل بخلافه
 ضعف ومقاله مشد فخرج الامر في المسائل الى ما بقي الميزان ووجه الأول في مسئلة
 في التعظيم وعلا بظاهر قوله تعالى لا يسه الاطرحون ووجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو
 حالا في الكتابة التي في الورق وإنما هو محلي في الجبال النجوم على وجه الماء وكه صورة الواصف
 المرسومة في المرآة فلا يسه من الرأى ولا يسه غيره وهذا أصل لا يحملها الحياة ووجه الا في حسن
 الحقيقة بعلاقة عدم من الضعف لانه انما هي العلاقة فهو صورة مصورة من قلب ورق المصنف
 بعد ذلك صورة مصورة العظم على كل حال ووجه الثاني في الحقيقة في التعظيم ولانه نفس حامل الحقيقة
 بالعلاقة ملك من المزاخر ولا يخفى أن الورق يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والاهل
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واجب في أشهر الروايات عند يخرج استقباله
 النقلة واستند بآراء في الصلاة وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلاة وفي البيهقي
 مع قوله أو يجوز الاستقبال والاستدبار فيه جميعاً قالوا ولما عرفت في مسألة ضعف فخرج الامر
 الى ما بقي الميزان ووجه الأول أن من جعل جهته وتوفي بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة
 بوله وغاظه فقد أساء الأدب فذلك فائزاً في ما بين الجبهتين بقوله شرعوا وغروا وداؤظها
 بالاكابر الذين بالغوا في تعظيم جلاله غروا وجل ووجه الثاني في حق ذلك على غاظه
 فهو خاص بالاهل غروا فلا يكاد أحد منهم يخط ما يخط الاكابر من التعظيم لكل مقام رجال
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واجب ان الاستقبال واجب لكن عند مالك
 وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استقبال صحته صلاة وقيل في حقيقته هو سنة وحسب روايته
 عن مالك قالوا ولما عرفت في مسألة ضعف فخرج الامر الى ما بقي الميزان ووجه الأول في المسئلة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني في كثرة تكبير خروج النجاسة من حدين المخلون
 فحقت فيها بالان استنجاء من هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 اذا كانت مقدار درهم البطلان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة
 ومن ذلك قول الشافعي واجب بوجوب الاستنجاء بثلاثة أشجار وان حصل الانقاء يد وفيما مع قول
 مالك وأبي حنيفة يجوز الحج الواحد اذا حصل به الانقاء قالوا ولما عرفت والثاني في مسألة فخرج
 الامر الى ما بقي الميزان ووجه الأول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل النجاسة
 على الغالب الا اذا حصل الانقاء بمسحة واحدة فاعلم ذلك في المسئلة والثانية لعدم شيء

هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوقية شرعاً عجيبة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة اجحاً والاكتفى في العادة قدم الشارع ان الله يجانس على راحة ما هو أدب في العرف مع ان المقام الوترية لا يجاد يخط على قلب المستغنى لعل الغفلة على العدل حال الاستيلاء فاقهوه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستيلاء بطهر ولا روضهم قولاً في حنيقة وما لك ان ينجى بهما لكن مع اكبر اهتبهما فالاول مشدد والثاني مخفف وجه الاول مني الشارع عن الاستيلاء بهما والهنى يقتضي الفساد ووجه الثاني ان الهنى عن الاستيلاء بهما منى تغزبه فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالأصاغر لأن علة كون العظم طعاماً لجن يخفى على كثير من الناس وأما علة الروث فلان المراد بالبحر التفتيت والله اعلم

• (رأب الموضوع) •

أنتقل الآن إلى الدواويب بقية غير لفظ أجزاء الوضوء خلافاً وعنه على أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب
غير واجب كما هو على أن غسل اليدين الكثرة في الوضوء مستحب على المرفقين بحدوث في الدين
في الوضوء خلافاً للزوائد لا يجوز مسح الأذنين عوضاً عن مسح الرأس على أن وضوءه فلهذا
يصلح بوضوءه ما شاء ما لم يتقصد خلافاً للحنفية في قوله لا يصح بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات قال عيسى بن
عمر لا يصح بوضوء واحد غير ليفة واحدة وينتقل أثناء واجتر بالآية بأنها التي بين أملا إذا اتممت إلى الصلوة
فأغسلوا اليدين هذا وجعل من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول كافوا العلماء
أنه لا تصح طهارة الأبيته فتجب اليدين في الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر قول الإمام أبي حنيفة
لا يقتصر الوضوء والغسل إلى اليدين بحد فيقتصر ما يدنيه من اليدين فالأول مثله والثاني فيه
تخفيف فرجه الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه دليل القول حديث إنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني
أنه لا راجع في وروع الإسلام كلها في نية الإسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني
فقال لا يحتاج شيء من وروع الإسلام إلى نية لعل أن اختار صلحهم الذي خول فيه أي في الإسلام
ووجه استثناء الإمام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضيعت الروحانية فلا يكاد ينعش البدن
من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فلذلك احتج إلى تقويتها بالنية كما سيأتي
بيان في بابها إن شاء الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي للروحانية فيجوز لكل محل نزول عليه ولو
بلا قصد قاصد وسمعت سيدي علي الخراساني رحمه الله يقول حقيقة النية عزمها المكلف على
العقل مع المقارنة قالوا ومن قال أنه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر
لأنك لو قلت للمعصية وهو يتطهر ماذا تصنع فقال لك انظر وأما من لا يصح فليس هو
بمكلف أصلاً قال لعل شهرة من نقل عن الإمام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف
اصطلاحه فإن الفرض عنده ما صور القرآن بالأمر به أو ما استحب به من السنة المتواترة
والإجماع وغير الفرض ما جحد في السنة العبر المتواترة الأيوبية لقارنه ينقسم إلى ما هو واجب إلى

ما هو منه وبكاله من الاستيقاظ وقت الظفار فانه ثبت بالاستيفاء في الشاهد اوجوبها
 ما هو منه وبكاله من ان في الامام ابي حنيفة فرضت الميتة في وجوبها وتطير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكراهية الوضوء بالثبوت لا من اوجوب
 الميت ومنه الصلوة فاقم واعرف مصطلح الميتة قبل الاعتراض عن علمهم فانهم اهل بدرهم الله
 تعالى في اوجوبها وبين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت ثابتة ترجع الى
 القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخييرهم
 الدعاء للايمان بلفظ الصلوة دون الرحمة وان كانت الصلوة من الله رخصت عن الايمان عن
 الايمان فيقال في الاولى رحمه الله اوردني عنه واما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ التخيير
 للايمان كما هو مقرر في كتب الفقه فيروا وسمعتهم في الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من
 اكثر الائمة اديبا مع الله تعالى ولذلك لم يجعل الميتة فرضا وسعى الوتر واجبا كونهما اثنا
 عشر رابا لكتاب فقص بذكر الميتة ما فرضه الله وتخييرا ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس المختلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله مثل ما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين حيزه الله تعالى ان يوجب ما شاء اولا يوجب ما كان
 في ذلك ثم قال فاللازم بكل مستين ان لا يعمل عملا الايمية سواء كان ذلك من الوسائل ام من
 المقاصد من حيث انما هو ما يشاء ولو لم يقبل اما ما يوجبها فانها تستعمل في كل حال وعرض
 بها الى الوجوب بجهاد المجتهدين فان قلت فاما وحسن اوجوبه في دفع الضرر الاكبر مع الاكبر
 اذا اجتمع الحدان على المكلف فالكوابر في وجهه ان الاصل في كل حدث افرادة بنية فقله
 ليكون الشايع يروي ان اذ راجع الاصغر في الاكبر لم يكن تخفى على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما يرد على هذا اهل العلم في النية منطوقا ومفهوما في كتاب الاحكام عن الائمة
 فواجبه ومن ذلك قول الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قوله ما لك انه يكره النطق
 بها فالاول كالمشروع والثاني كالحق فخرج الامر الى من يتقن الميزان ذو وجه الاول ما وافقه
 غالب الناس من عدم وصولهم في الهيبة والتعظيم الى من يمنعهم من النطق او ثقلا عليهم اذا
 قيلوا على فعل ما يوجب وجه الثاني من عادة حال الامور الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديه الا ان ابراهيم بن ابي القاسم لم يصح لنا في ذلك
 بالنطق بها وسمعت سيدي عليا المتواضع رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
 ولا اقدر على النطق بنية الصلوة من حيث ان الطهارة مقتضية طرق الصلوة فهي بعيدة من
 مقام استلجاة الله تعالى عادة ووفق بين الوسائل للمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وميثاق في بيان
 حكمه الجبرني اولى المغرب الغشاء ان من خصائص الحق حل وعلا ان العمل بحداد هيبة
 وتعظما كما اطلال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار
 مستحيا في غير الركنين الاولين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وادى الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء

سقيمة ثم قول داوداً سجداً واحداً واجبة لا يصح الرضوء الا بها سواء في ذلك المني والسهموم قول
اصحاب ان فيها اجزائة طهارة والا فلا فالاول مخفف والثاني مشد ولا اولي محمول على حال
أهل القرب من شرب منصرف الله عز وجل والثاني على غيرهم فذلك كان ذكر الله تعالى مستحباً
لا واجباً وممعت سبيل عليا الخواص رحمة الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى
عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
ولا تأكلوا مما الهذذ كما اسم الله عليه يعني ولو أنه فخر فنجها الدم القاسل الذي يضرب البدن في أكمله
فما جعل وبينة المشرقة رجسا الا هو لم يذكر اسم الله عليه بالاختلاف في باع أهل الكتاب فان المشرقة
اباحتها انتهى اي فان الآية وان كانت تولد فتن ذبح على اسم الاصنام فظاهرها يشهد لما قاله
الشيخ كما يشهد له ايضاً حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه فان ظاهره عند بعضهم نفى الغفر
وان حمله بعضهم على الكمال كما مر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان غسل اليدين قبل الطهارة
مستحب مع قول أحد ان ذلك واجب لكن مستوفى لليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
بالوجوب مطلقاً بعيد الابطامة فان أدخل يده في الماء قبل غسلها لم يغسل للمواظاة عند الحسن
المصري فالاول مخفف والثاني مشد فخرجهم الامر الى ما يتبقى الميزان + ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الرضوء مع قول الامام أحمد في اشهر الروايتين
بوجوبهما في الحدث الاكبر والا صغر فالاول مخفف والثاني مشد أما الظاهر جديت غفصنا
واستنشقوا عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يفيض فصارف واما ان أصلاً مستحب
ونهمض به الى الوجوب لجهاد الجهنن فخرجهم الامر الى ما يتبقى الميزان ووجوب الاستحباب
في الغم والهمض باطناً من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الاعلى الظاهر من
البدن فالترخص لهما المأخوذ على سبيل الاستحباب ووجوب الوجوب كون الغم محسوساً
للسان والطعام فكلهم وقع اللسان في الأمر وكما نزل منه الى الجوف حراماً وشبهات وقيل صرح
بحد يشبهان اللسان أكثر الأعضاء فخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وهل يكب الناس على
نار على وجوههم الا حصائد السهم فيجب على هذا القول على العمل اذا تطهروا ان يغسل قدمه
سراً اجباً بالماء مع التحلل ممن وقع هو في عرض من سائر الناس والاكتفاء من الاستغفار كما هو
رد في كتب الشريعة واما وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل ميلت الشيطان كما
دو عمل ظهور الكبرياء والانفة عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر الا ان
اروى نفسه دون المسكينين بجميع كما بسطنا القولام عليه اول عهود المشايخ فراجع وكان
دعي الشيخ الواهب الدسوقي يقول كلمة الجنة أش في الجنة من غروب الرب ومن كل العرا
ن يقول لا يثنى لقارئ القرآن ان يقرأه الا بلسان طاهر من الغيبة والنية وأكل الحرام
شبهات فراجع أهل الله تعالى ان من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد تنجس بجناسة منع
دخل حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها قالوا واما ما اوردنا من ان لا يقوم أحد منهم بغير
في الصلاة الاعلى طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الناس فوجب قائلوا ما لم ينكروا بالقيام ثم يقرأ

فتران من ربي مع حق في قاذورة ولا شك في كبره وسعته على كل الخواص رحمته الله
 يقول فاستر رسول الله صلى الله عليه وسلم المصنعة والاستشاق وقد غاب عن شغل الوجه باذن من ربه
 عز وجل لا يقل الناس شتمه تكويها الى ايمان من توجه الابداع لعل النضر الى باطنها فلا يقال
 كان ينبغي ان يحضرها اشهره الله عز وجل من شغل الوجه لان الشارح معصوم من ان يوقم
 في سوء الادب وقد عد من الله في نفسه ما ياذن من ربه عز وجل في اخوهم الا الذين كذبوا باذن
 من ربهم انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الياض الذي بين شعرا لاذن والظاهر
 الوجه مع قولك وتلي يوسف انليس من الوجه فلا يجب عليه مع الوجه ايضا في الاول شي وشي
 شغف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول المواجبة به في حضرة الله
 عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوم المواجبة به فان الشرع قد سمع العرف في ذلك
 عند انقائه به والا فكل جزء من بدن العبد صاعدا وابطا ظاهر الحق تحت اسم الله
 فرض الحق الى الدنيا لاسر النفس لجميع البين عن كل صلاة يتوختف الله ذلك بالوضوء ويحرم
 منهم به في الصلاة مع الاستغناء عما كان القلب محل المتفرق تحت من العبد امر به
 انيس بانسوة فورامسارعة التطهر من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فيقع
 ومن ذلك قول الائمة الاربعين انهم قد بينوا في وجوب غسل الميديين مع قول الامام في الاول
 والامام في فرجهم الله تعالى انما كان خلان فالاول مشدوشا في شغف فرجهم الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول انهما محل الارتفاق وتكمل الحركات بهما في فعل الحركات
 ووجه الثاني كونهما لجمع شئين ابرة الذراع والراس العظمين فلم يقصدا لئلا راعين
 شغف فيه ومن ذلك قول الامام مالك في احد في ظهور الروايات عنه بوجوب مسح جميع
 الاراس في الوضوء مع ابي حنيفة واشافى بوجوب البعض فقط مع اصلا قيسا في قاذورة
 تاشافى يقول يجب ما يخلق عليه اسم المسح و ابو حنيفة يقول البعض هو ريع الاراس ويكون
 في ذلك ثلاثة من اربعة حتى لو مسح راسه بضعين لا يكتفى وقوله تاشافى لا يتبين المسح باليد
 والاول مشدوشا في بعض تشديد واشافى به شغف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاحد بالاحياء فبمسح جميع محل الرياسة التوشع المتوخى يخرج عن الكبر الذي في غيرنا
 ويمكن من خول حضرة الله تعالى في الصلاة فان من كان عنه متقال ذرة من كبر لا يمكن
 من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهى الحضرة الخليفة وكذلك القول في حضرة الخليفة
 ووجه من يقول بجميع البعض فقط ان اصل لا يمكن الخروج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد
 ان يامر عزه او ينهاه وذلك رياسته ووجه من يقول بوجوب مسح ريع الاراس فقط الوحشة
 بالعوام فان غلبهم يغلب عليه الرياسة والكبر المحجوب عن مقام عبودية فلا يحادري نفسه تحت
 حكمه شررا الاقربا لنيل ذلك سوخر اوجهه بقله تلاته ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العامة لا يخرج عن مسح قول احمد يانه يخرج عن بشرط ان
 يكون تحت الخلع منها شيء رواية واحدة وان كانت من رة لاذر آية طاعني التمام لم يخرج المسح

بعنه في مسحة المزة على قناعها المستبرحت حلقها رواية وهل فشرط ان يكون لبس العاقبة
 على ظهر رواتين فالاول مشرد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرابسة حقيقة
 في لبس الرأس لا يفتا عليها من عامة أو قدسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والاراس بدل عنه لاحتمال ان يكون
 اسمه مشتقا من الرياسة وهمزة من المعافاة في الاشتاءة اليه بالمسح بل ان يكون خللا
 في اكل أو بلاحاحل ومن هذا حقت الأئمة الثلاثة باستحقاق مسحة مرة واحدة فقط وشرود
 الشافعي بأستحياب مسحة ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهروا
 عليهم كبر واثنا خاص بالأصغار الذين يظهرون عليهم الكبر فيسحقون انهم ثلاث مرات مبالغة
 في ازانة الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذين من الرأس يستحب مسحها
 مع عدم قول الشافعي انها عضوان مستقلان عيانا بما وجد بين مسحة الرأس وقال الزهري
 هذا من الوجه فيفسلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشيعي وجماعة ما قبل منهما
 فمن الوجه فيفسل معه وما أدر منها من الرأس فيمسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي
 مشرد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الكاذبين لا يتصل بهم فيها عيبان حقيقة وانما ظاهريان
 الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فذلك خفت فيها بالمسح كون الكلام الحرام يمسح عليها
 ويسمى مسحا ووجه الثاني كونها كاتاسيا بوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يجمعان
 ذلك ويوصلانه الى القلب فبما أن من سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
 فذلك وجب غسلها انزاله لذلك لوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
 في البطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام الحسيني والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين
 عنهما انهما مسحان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما مسحان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
 عن أحمد ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسحة صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي
 حنيفة واحمد وبعض الشافعية ان مسحة فالاول مخفف مقابل مشرد ووجه الاول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الذي يسمي العنق أما من الغسل مسحا واجب من
 لزوم الغسل والحكم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف الغسل علمنا بالجزئية ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لايسا للنفخ مع
 الحرج عن الحمل والاوازي والتوري ابن جبرين جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم
 يغتسل بالغسل وبين المسح فالاول مشرد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واثنا مخفف ومعظم القرائن في قراءة البحر فخرج الامام الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول مؤاخاة العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين للجسم كله ومحمد بن
 له بالقوة على المشي فاذا ضعف بالمخالفة أو العقلة سرى ذلك في اجزائه كما يسرى منها القوة الى
 غيره فاما اذا غسل فاما كمرق الشجرة التي تشرب الماء وتمت الاغصان بالارواق والنار فتعني
 فيها الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكون منها الغصن بخلاف ما حمله من الاعضاء

فالتفت صاحب هذا القول بحسب ما مع قول ثابان الغسل أفضل لا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرهن الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك ، ومن ذلك قول بعضهم بكذا احتسب الغسل عن
 الثلاث في غسلات الوضوء وسماهم قول بعضهم بعدم الكفاية لثبوت الاقتضار على مرة وغر
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأولى مشدداً والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من توفى
 الميزان ويعبر محل الأول على حال العوام الذين يتقون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على
 كبار العلماء الذين لا يتقون في معصية فان هؤلاء الحياة أبداً انهم يكتفون بالغسل والمسح مرة
 واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الأمر بالعكس فيمكن المعاني المنة الواحدة ، والثاني كذا هو
 الذي يليق بالرحمة بخلاف الكبار وإلى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى توبوا لله توباً تاماً
 هذا وضوءه ووضوء الأبناء من قبل انتهى وذلك لأنهم كبار المخضلة الهيبة فيطالبون بمرتين
 وجاة كل عضو بخلاف المعتاد فاعلم ذلك ، ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك في
 أصل يحد إليه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد بوجوبه فالأول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الأول فهم أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من الغفران أن
 المقصود غسل هذه الأجزاء ومسح بعضها وكحل طهارتها قبل غسلها يتوقف على الطهارة مرة
 تغسل بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه وتأخر عنه كالوضوء فكسوا وقد كان الإمام
 علي بن أبي طالب يقول لا بآبى أعظم الوضوء بعد الترتيب بوجوبه فاصدق
 بالإمام ومقتضى به إلى الوجوب اجتهاد الأئمة القائلين به ووجه الثاني أن الوضوء المتأخر عن
 الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاف أن يكون داخل في عموم
 قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردأي غير مقبول لكن لما استدلوا بالإجماع
 كان مقبولاً من مخيف أن الشارع قد وضع المجتهد وأما المردن لم يحد في مقتضى أصل المسح
 أو الأذنين على الإقراران حكمه فحكم المني من اليدين والرجلين إنما هو تكون اليدين
 أقوى من اليدين عادة وأسرع إلى المعصية من اليسار فقلت ذلك في الشارع إلى تقديمها مرة
 لطهارتها كما كانت أسرع لنقل الخالقات ولا يمكن السندان والأذنان فانه لا يتصور فيها
 ما ذكرته في اليدين فقلت كما كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم ، ومن ذلك قول الإمام
 أبي حنيفة بأن الموالاة ستة وحرأصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر
 الروايتين أنها خمسة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من توفى الميزان ووجه
 الأول أن الأصل في إبدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلة عنها ومن
 كان كذلك فاعضأوه حذراً لثبوتها خفاف كل عضو قبل غسل ما بعله سواء أقلت
 أحوا أو تلبس به لا وجه من تأجيل وجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف أيا منهم مرة أو ثلثاً
 والغفلات أو أكل للشهوات وإذا لم يكن موالاة حفت الأجزاء كلها قبل القيام إلى الصلاة
 نداءً إذا حفت فكانها لم تغسل ثم تكسب الماء اغتاشاً والجمعة تقف يمين يديها فحظها في كل عضو
 لا يقال على مناجاة هكذا حكمه في الإبدان أما إبدان العلماء العاملين وغيرهم فيصالحون فلا يجزئهم

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشقين هو الثلاثة التي يغيب معها العبد عن مشاهد
 حرة ر - عادة مع ثبوت البديل فيه ووجه الثاني في عدم كمال اللذة اذ لا يمكن الا بالانزال
 فالاول خاص بالاكابر الذين يبالغون في التزهد والثاني خاص بالاصغار الذين لا يقدرون على
 المشق عن عيشه الا كما يريدون ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجد الغسل على الاكابر الا بالانزال لان كمالهم من غير انزال لا يؤثر فيهم فيبته عن ربه مما هم
 عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واكرمك ملك لربه كما كان صلى الله عليه وسلم عمت ربه بقصد
 تقبل ثأله وحرصا فزاد ووجه تسميته في تزيين الى المصوبة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم تزلزله الله مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنته للذة مخبرج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كما هو في الجماع مع الاتوال وبلا انزال فلا يغيره ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
 لو خرج منه مني جده لغسل من ثيما به فان كان بعد البول فغسل والا وجب الغسل مع قوله
 الشافعي وجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
 مشدد بالحكمة والثالث مخفف بالحكمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاحد الشقين في الاول
 وقول الشافعي خاص بالاكابر والثاني مع قول مالك خاص بالاصغار كالعوام فصار مرجح أحد
 من الأئمة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يرتب
 مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لو يند في الاول مشدد ومقابلته مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانضواء
 المني من راس الذكرا مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا أحس بمتقال المني من القوس
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكابر
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الحائض اذا سلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستقبال ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطلق الحياة
 على من أسلم بقوله ومن كان ميتا فأحييناه ومن صاوحى حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على وجه الاستقبال وزيادة التزهد ويؤكد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا
 ينظرهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المبالغة في الحياة فالاسلام أحصى اليأس والمهلك
 الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب امران اليد على
 اليد في غسل الحيابة مع قول الأئمة الثلاثة بانه ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في اغتاش البدن من الضعف الحاصل من مران لذة خمرج المني
 والجماع ووجه الثاني الاستقلاء على الماء على سطح البدن فانه يحصى بالطبخ كل ما غرط من
 البدن فالأول يقبل الاستعداد بالجماع أو بخروج المني الاستحمام واللاق بمن غاب باللذة
 عن إحساس الوجود الله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل
 من فحول ماء الحينة والجماع مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوءه

المرأة اذا امرت بشايعها ووافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الصوم من ضمن الرجل للمرأة
 فالاول المختص والثاني تشديد في فروع الامر الى تقي الميزان ووجوب الاول ثبوت ما لا دولة فيه ووجوب
 الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة التقذرة عادة ولذلك قيل تجد ذلك بما لا يمكن تبليها
 فبمسحها على انها لم تكن بتطبيق حال تطهرها ليس على بدنها فقد يتجلف ما اذا كان يتسلسلها
 حال غسلها فانها يعمل على طهارة او امتناع فعلم ان الاتفاق بالامكان الثاني واللات
 بالعوام الاول ونظيره لك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا اجبت فصرحت كفاها غسل واحد
 قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن تلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب
 الغسل من الولادة بلا بل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المبالغة في التنزه عن خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني ان الغسل المثل
 ما شرع الا للقدرا الحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قد زفر لم يجز الغسل مما بها ايها شدة
 الوجه حال الطلق وان ذلك يعني اللذة المضطربة للبدن بالحيطة لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تبصير كل شعرة من شعرة الى الله حاضرة معه وذلك ربما يقوم مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فخرج الامر الى تقي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحسن في
 احدي الروايتين بتجريم قراءة القرآن على الحبس والمخاض ولوايتهما واستثنى من قول الامام ابي
 حنيفة يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة آية او آيتين ومع قول داود يجوز
 الجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد الثالث مخفف
 بالحيطة فخرج الامر الى تقي الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الجنب
 ولا النكاح شيئا من القرآن فترك شيئا فشمخ بعض الآية كحرمه تأييده لك بما قاله اهل
 الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو اى الكرم من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسب ان يبرز من محل موصوف بالقدرة مع ان حواسه قليلة وكبيرة وايضا فان القرآن
 مشتق من الفرد وهو الحزم لكونه يحيم القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ
 شيئا من القرآن الا بحضور مع الله الاعلى اكمل حال في الطهارة كجلد الجنب والمقتل
 فعلم ان الجنب وفرد ان يقرأ القرآن من الاحكام والادكار لانهم اقبل على الله تعالى
 وعليهم يحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعنده هذا الاما يتجلف المحي بين فافهم
 وما من جهة الفاظ القرآن في التحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له جهتان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القاهر بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المصحف والمنطوق به في
 اللسان والمحمول في القلوب فكلام داود يتمشى على احد الوجهين ولا يخفى اورد وطالب في
 التعظيم من كل مكلف ان لم يكن القرآن حالا في الشا واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا ينفك
 والله سبحانه وتعالى اعلم

باب التيمم

اجمع الائمة على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استنساخ الجائر واجبا

على جود التيمم المحرث وعلى ان المستحل اذا كان متوجهاً وحشي العطش فله ان
يغسله للنشر به ويتمم وعلى ان المحرث اذا تمم ثم وجب الماء قبل ان يغسل في الصلوة بطل تيممه
ولو لم يستعمل الماء وعلى انه اذا اثنى الماء بغير قناعة من الصلوة التي تسقط بالتيمم لا يثبت
اعادتها وان كان الوقت بما يقاوم على ان التيمم لا يرفع المحرث خلافاً لما ودع على ان من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وان يتمم ولا خلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي واجل ان المصعبين في الآية هو التراب
فلا يجوز التيمم بحجر اخرج من الارض ولو لم يجز لآراب عليه وروى لا صار فيه وزاد ما لا يقال
انه يجوز التيمم بما ينقل بالارض كالبنات قال اول مشهور وان الثاني لمحقق فخرج
الامر الى موثق الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب
هو ما يحصل من عمارة للماء الذي جعل الله تعالى كل شيء قربةً إلى الماء بخلاف
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخلص للماء ولا للروحية فكان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسعت سبيل عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
انما ينقل الشافعي وغيره بصفة التيمم بالحجر وجود التراب بعد الحجر عن طبع الماء وضيق
الروحانية فلا يكاد يجبي العوض المحسوس به ولو لم يبق لا سيما انفسها ما لنا انفسنا ماتت من
المعاصي الغفلات وكل الشهوات وسعت مرة اخرى يقول انهم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لا سيما انفسها من كثر من التوجه في الخطايا
من امثالنا فليعلم ان وجود استعمال التراب خاص بالا صاعق وجود استعمال الحجر خاص
بالا كما بوالذين لا يعصون ربهم لكن ان يتموا بالتراب اذ ادوار روحانية انتفاشا وسعت مرة
اخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر وجود التراب كونه راي ان أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلاً قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال لرسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتقى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها أصله
من الماء فالطين ما ابد منه والحجر ما عوج منه حين خلق الله اعياناً لذلك كان الحجر ينظر ماء
اذا وقول عليه في النار فلا ان أصله من الماء ما عوج ماء لكن لا ينبغي للتوجه التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة من حيثة بالنظر للتراب قد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم عليه سلم اذا امرتكم باقر فاقوا منما استطعتم فمن فقد التراب كان التيمم بالحجر عيب
يبطل به وجهه لتبنيها بالماء سبحانه بالتراب وقد قال تعالى فاسجدوا لوجهكم وأبدلكم من نظام
الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفسها جميع من الشيء المنصوب عليه
في اليد وان لا يكتفي انفسها روحانية من ذلك وان كانت شيئاً
لطيفاً ونظير ما نحن فيه قول علماءنا في باب الحجر ان من لا شعر يده است
ليستحجب امره بالموسى عليه تيممها بالحقائق فكذلك الامر هنا فمن فقد التراب
المعروف ضرب على الحجر تيممها بالنظر الى التراب ومن ذلك قولنا والشافعي بوجوب

طلب الماء قبل التيمم وإن شق طرق صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول الرافعي في حقيقته وأصحها
في الرواية الأخرى علم اشتراط الطلح لصحة التيمم فالأول مثله والثاني تخفف ووجه
الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولأنه لا يقال فلان لم يجدوا الماء لأن طلبه فلم يجدوا ووجه
الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند أراد تكبر الطهارة فشمم الفقد مع
السكوت وعدم الطلب من الجريان ونحوه فخرج إلى متى الميزان ومن ذلك قول الرافعي في حقيقته
والشافعي في الجديان مع اليد بالتراب إلى المرافق كما غسل في الوضوء مع قول مالك
وأحمد أن المسح إلى المرافق مسح فقط وليس إلى الكوعين جائز ومع قول الرافعي أن المسح يكون
إلى الإبط فالأول والثالث مثله والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البذل
أن يكون على صورة المبدل لما يمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف
التراب عن روحانية الماء فلذلك لم يصح هذا القول لضعف المسح إلى الإبطين ووجه
الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة إلى الرافعيين تارة وكلاهما خاص بالأخبار
الذين نقلوا معاصي أبيهم بحجالات من يكسر معاصي أبيه فان الضعيف يتشبه بالكفيل
إلى الرافعيين إلى الإبطين فلذلك كان المسح مطلوباً بالرجلين المحلين فخرج الأمر إلى متى
الميزان وأسالت مسيلى عليها نحو من رخص الله تعالى عن محال من الماء في الوضوء ولو لم يكن
التيمم فقال الإمامون المتأخرين بوجوبه في الوضوء فتأولوا بأوله إلى إباحة الماء في الوضوء
مطهره الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فخرج
بجدة إلى مسحة التراب كفي بوضعه التراب على وجهه فلا وإن كانا وسمعت مسيلى عليها
لنحو من رخص الله تعالى قول أنما جاوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
لأن الماء لقوة روحانية يستمر استعاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها انحلال
التراب فان روحانته ضعفت لا تغش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشتراط العلماء
في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يحتاج إلى طهارة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
آمَنُوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى المرافق بالماء على
حسب وسوء لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يتطهر الصلاة
الأصل دخول وقتها ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
الصلاة انتهى أن كانت تسقط بالتيمم مصفى فيها ولم يتطهر وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأصل
قطعه بالتيمم مع قول الإمام مالك أنه يمضي فيها ولا ينقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أحمد في حقيقته
يبطل تيممه في إرمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً فمن لا عشة
المغلب لمراجعة أمر الطهارة ومنهم المغلب لمراجعة أمر الصلاة فخرج الأمر إلى متى الميزان
ووجه من قال يمضي في الصلاة أنه استعظام حصرة الله تعالى أن يقار بها العبد
حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال ينقطعها ويتوضأ استعظام خيرة
الله تعالى أن يقف العبد فيها بطهارة حقيقة لا تنقض أعضاءه ولا يحصل بها الكبرياء في

الله عز وجل : وسمعت سدي عن الحواصن رحمهم الله تعالى يقول وجه من قال ان من
 وحل الماء في اسبلة الصلاة لا ينظم اليها استحياؤه ان يعارض حصة الله تعالى لفصلته الوضوء
 ان ما حياه الله تعالى امره وان الصلاة من المعاصي ولا يعظم الوسائل مع استعانة غيرها
 بوسيلة اخرى ووجه من قال ينظم الصلاة اذا لم يسم التواتر وتوضأ بربطتي صلاة اخرى من علة
 عظم الله تعالى على من فاسد منه ان يفتقر بين يديه سجد بطلان صعبه لا يعتد
 وحايته انما هو ان ذكره من سأل الله تعالى مع حياه الدين فصل من امثال الحال
 من ما حياه من موت الدين او صعبه او منوره وفي الحديث لا يصح الله تعالى دعاء من لم
 ما حل وفي رواية من قبله ولا تنكح ان يحكم صعبه الاعضاء كما عاقل او الاضحية او اسلم
 من حيب صعب توجهه الى الله تعالى اسي ومن ذلك قول الرماح مالك والساعي واصدانه لا
 سور الحكم بين فرحين بنعم واحد سواء في ذلك النجاة والعائت وبه قال جماعة من اهل
 الصحابة والسابع وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلح به من الحدت الى الحذر
 او وحده الماء وبه قال الثوري والعمري والاوول من والثاني ضعف حرم الامر الى مرتبة
 الميراث : ووجه من قال لا يصح بالتيمم بين فرحين التوفى على حد ما نقل عن الشارع صلى
 الله عليه وسلم ولم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه حرم التيمم واحد بين فرحين انما
 فعل التيمم في الحكم بين فرحين لا وضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل من يصح
 لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايضا مع ما في التيمم ان يكون الاصل
 منه وجوب الطهارة لكل من يصح من حايته انما هو من وجبة الماء لاسما ان يجر
 اول الوضوء وتجر للصلاة الى آخر الوقت وان اعضاءه تصعب بالكلية حتى تكافه لم يسطر
 وجه من قال يحرم باليتم ما شاء من التيمم وهو كونه بدل عن الطهارة بالماء فله ان يفعل
 له ما فعله بالوضوء والعسل بماله ان يتيتم من دخول الوضوء كما قال به اوجسته على اصل قوله
 الحديث وان لم يكن المال في ربه في كل الامور فان اعضاء التيمم باصبعه عن اعضاء الوضوء
 ووجوب حايته التيمم عن وجوبه الماء : ذكره بعض الفقهاء ان التيمم عبادة مستقلة
 وليس هو بدل عن الوضوء واحسن امر بالله تعالى عند المرض او عند الماء سفرا او حيا او قال
 مالك والسابع : انما لا يثبت التيمم من دخول الوقت واجمعنا على انه اذا نسي الماء قبل الفراغ
 من الصلوة بالتيمم اعادة عليه وان كان الوضوء ناقيا كما مر في اول الباب ومن ذلك قول
 رحمه ومحمد بن الحسن انه لا يثبت للتيمم من ثوبه يفتق حيش من ثوبه الا ثمة على حوار ذلك
 فالاول مستند والثاني ضعف ووجه الاصل ان التيمم بالامام ان يكون بكل انسان
 طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عبادة واقرب الجيرة بينهم من حيث الخطاب
 ووجه انما يكون التيمم طهارة على كل حال فحيثما حارت صلواته بها مشر دا جارت بها صلاة
 اماما : ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على ان لا يجوز التيمم لصلوة الصلوة والحارة في
 التيمم وان حلفوا انها قول في حصة حوارد ذلك فالاول مشن في الطهارة لمخفف في امر

الصلاة والثاني بالعكس لكل منهما وجب فرجهم أمر المرفق الميزان + ومن ذلك قول الامام
 الشافعي من نقذ رجلي الملقى في الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعد اعنأ وفي يده
 ولو استيق منه خرج الوقت انه يقيم ويصلي ثم اذا وجد الماء افاضه ثم قال ان يصلي بالقيم
 ولا يبعد ومن قول أبي حنيفة انه يصير المان يقبل على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجهم الأمر المرفق الميزان + ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقترن رعيها في الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط في الأمر الادب مع الله تعالى فاستقيم من الله تعالى ان يفقد بين يدي
 في تلك الصلاة بطهارة صنيعة لا يحجب اعضاها الحجاب التي بها يجرد كماله لا يقال على ما
 ربه وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب المقيم الماء بها بين ثمانية ذراعا
 اربعا ذراعا انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به + ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأحد في إحدى الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفيه يقيم عن باقي الاضواء مع قول باقي الثمانية لا يجب عليه استعماله
 بل يتزك ويقيم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا ما ترك ما فمأقوا ما استطعت والثاني
 مخفف بعدم استعمال الماء القليل من التيمم ووجه ان الطهارة المعصية يربطها فلوها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصلى هذا القول يقول في قوله تعالى فمأقوا ما استطعت
 لتلك الطهارة فتمسوا ومقابلته يقول قد استطعت طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكبيلها
 بالتيمم فرجهم الأمر المرفق الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعض
 من اعضائه مجروحا وكسر وفرج وانفوسه جريح وخاف من نزعه التلف انه يمسح على الجرح
 ويقيم مع قول أبي حنيفة ومالك ان كان بعض جرحه صحيحا وبعضه مجروحا ولكن الأكثر هو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويسحق مسح بالماء كون الصحيح هو الاقل فيتم سقط
 العضو الصحيح وقال الشافعي الصحيح ويقيم عن الجرح من غير مسح للجرح فالاول مشدد والثاني
 مخفف بالتقصيل فرجهم الأمر المرفق الميزان + ووجه الاول الاخذ بالاحتياط بزيادة
 وجوب مسح بجميع ما اخذ من الصحيح غالبه بالاستمسك ووجه الثاني انه اذا كان الأكثر
 الجرح أو القرح فالحكم لكان شدة الألم حينئذ ادر في طهارة العضو من غسله بالماء فالأمر
 لأمر من كفارات الخطايا المحصنة للنفوس ليرى الله تعالى في القرآن انه يقيم فقط ولم يذكر
 الطهارة لتبعث في العبادة او احدا بالماء والتراب معا + ومن ذلك قول الامام الشافعي من
 لم يقدر على الماء يقيم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام في حنيفة وهو احد الروايتين
 عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس او يجل الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويبعد وهو الرواية
 الاخرى عن أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر
 الصلاة فرجهم الأمر المرفق الميزان + ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 فيجب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عدل زائد مع قول المحققين

ان هذا المكلف الواسع بحيث لم يبق له شيء من الاحتياط الصلاة
 لحمة الوقت فربما. ومن ذلك قول الامام الى حنيفة وأحمد ان من لم يأت المصلي في ركعة
 حتى يتم صلاته وجده انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي وجوب إعادة ركعة ومع قول مالك
 باستحبابها فالاولون محققون الثاني فيه تشديد ووجه الاول انه أدى وظيفة الوقت بوقوله
 بين يدي الله سبحانه صحيح في الركعة ووجه الثاني الاحتياط بالوقوف بين يدي الله
 بطهارة كاملة فخرج الامر الى مرتبة الخيزان. ومن ذلك قول الامام الى حنيفة ان فاق
 الطهورين لا يصلي حتى يعل الماء والتراب مع قول الشافعي في الرجل القولين انه يصلي بغير
 ذلك واحد صحيحا وهو يحدى ارويته عن مالك وأحمد والرواية الاخرى عن مالك لا يصلي
 بحسب حاله ولا يحدى واخرى عن أحمد يصلي باليدين فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 ويخفف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة ويخفف من جهة الطهارة
 فخرج الامر الى مرتبة الخيزان. ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة
 وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعظام حصة الحق تعالى ان يقف
 بين يديه بالتكامل الذي هو في حرم الماء فهو يمكن تطهير يديه وتجاوزه عن ذلك ثم نادى
 يا عبد الملك قد أتتكم الملك في حضور الوكيل بين يديه فان جميع المتطهرين بين يديه مثل
 هذا الشخص في عم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنائه ليركوا المحضوات التي هي
 الملك واما ذلك من شدة التعظيم لحضرة واما وجوه منة الصلوة في وقت فمطلوب الله
 تعالى لم يكف الا بما قد راعاه والقائمة الشرعية ان ليسوا بالاستقلال بالمسور وقد قد راعاه على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا أمرتكم بأمر فإياه ما استطعتم
 جميعا اشتراط الوقت للصلاة أيضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 فان ظاهرا الا اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى وبه قال بعض المالكية وثوبن ما ورد
 في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضها الا بعد ما وجب من يوم وجب الاعادة على ما قد انفق
 فلان ذلك على ما اذا لم يقم بعد منة واحدة في عمره فخطأ العالم على ان يتأخر ما راعاه
 لعدم وجود حصة في ذلك معلوم ان اشتراط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعليه ان يكمل
 انما سببه المشتقة بل يسل توليهم بعدم الاعادة في العذر والتأخير اذ وقع وجب وقد ورد في السنة
 يؤيد وجوب الاعادة للصلاة النافذة وهو رجل أو وليه كسب العبد عليه يوم القيلة من عمله
 الصلاة وانما ان كملت بعض ذمة ساكنه وان نقصت فقتل ساكنه وسمعت سبيل
 عساكر من وجده يتأخر في نوحه بعد بل انكسر كما لا في تحصيل المكمل به ما سأل العالم
 ان ياعزده بالاعادة ولكن لما علموا من العباد انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الرخصة فخرجوا
 ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاقوا الله حتى تقاتلوا هم من اهل بيت الله
 فانفرد به ما استطاعه قال لان من تقاتل النفس بالنفس ليس الى الزمان فلا تكاد يتدل
 وسعها في مرضاة ربها كما لا يخفى انقوا الله حتى تقاتلوا فانهم مقامهم بصل العبد اليه بما عناه لولا

ان الله تعالى واه فعل ما فيه يحط الله تعالى ان ينفي ذلك استنى ويصح حمل قوله تعالى
 فانقوا الله ما استطعتم على قوله فانقوا الله حتى تقفان بان يحل ما استطعتم على بدل الوسم
 بحيث لا يقبل الزيادة عليه الجوراء ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان مستطوعا وعلى
 بدنه بخاسة ولم يجد ما يؤتيها به الله يتيمم بها كل ثوب ويصلح لا يعيد مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يتيمم مع البخاسة ومع قول الى حيفته انه لا يصلح حتى يجد ما يؤتيها به مع قول الشافعي انه
 يصلح ويعيد فالاول تخفيف في امر البخاسة والثاني مشقة فيها فوجع الاموال مربي الميزان
 ومن ذلك قول الامام الى حيفته في المشهور عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع قولنا انك وأحمد بن حنبل في ضرب
 واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصابه كسرة الوجه ويطون الراحين للثقب
 فالاول يشهد مؤيد بالحديث والثاني تخفيف فوجع الاموال مربي الميزان وتوجعها كالأيد كـ
 الامسا في لغة لغوية فمن نفس يا اخي باكل الحلال والافلاص في الاعمال وانت تفسر
 لتعلم اسرار الشريعة والله اعلم

في باب مسح الحفنين

اجمع الائمة على ان المسح على الحفنين في السفر جائز ولم ينعهم احد من المسلمين جوازه الا الحنابلة
 والتقوا على جوازه في الحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح على الحف اجزأه وان اقتصر على مسح
 لم يجز ثم وعلى ان مسح الحفنين مرة واحدة في كل مرة من نوع الحفنين وجب عليه نزع الآخر
 وعلى اني ابتداء المسح من الحف ثوب بعد اللبس لمن وقت المسح الا ما حكي عن أحمد ان ذلك
 من وقت المسح والمخافة ان المندور والنوى هذا وجعلته من مسائل الاجماع والاشفاق
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة وللحاضر
 مقدار ثلاثة ايام بلياليها مع قولنا ان وجه الله تعالى ان لا توقيت في هذه المسألة ولا المقيمت بل
 ما بل الله ما لم يزعس ويصحب جابته فالاول مشقة والثاني توقيت في هذه المسألة وفيه فوجع الاموال
 الى مربي الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر فلا يوجب له ولا يوجب
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كثيرة الحيا لليسم ومدة كل الحيفض وانما كانت مدة
 الحضر اقل من مدة السفر لان العصبية الامراض تعالى في الحضر اكثر وقوعاته في السفر عادة
 فلولا ذلك المدة في الحضر على يوم وليلة وفي السفر على ثلاثة ايام لربما ضعفت رحمة الله
 أكثر ان ضعف ليد مدة تعامها بالما حتى الحقة الحيفض بالوجه والاشفاق لا احسان
 لها فصار من حاجتها الى حاجتها الى الحيفض في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجرة
 ونقص الشهود للرجل وعلا وصحبت سيدى علماء الخواص رحم الله تعالى يقول وضع
 الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يقول للرجل لشارع كذا دون كذا اذا لم
 يظهر له حكمة ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم واللييلة والثلاثة
 ايام بلياليها خاص بالاصغار الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعد من

التوقيت خلت بالامار الذين لا يجادون يقعون في مخالفة واحدة لهم في اليوم والليل
 او ثلاثة ايام لان ابدان الاماير قوية الروعانية لتوالي الطاعات فلا يصح ان يجعلهم بعض
 غسل القوة حياتها وروحانيتها فخرج الامر في ذلك انها الى مربي الخفيف والمشيقة
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان السنة في مس الخف ان يمسح حلاه واسفله معلوم قول
 الامام احمد ان السنة مسح على فقط فالاول مشد وانما يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الامام مالك انه لا يخفى في مس الخف الا الاستيعاب محل المصحف لكن لو اخل
 بمس ما يجازي القدم اعادة الصلاة استحبابا لم قول المحل انه لا يجب الاستيعاب المحل
 وانما يخفى مس الاكثر مع قول ابي حنيفة انه لا يخفى الا مقدار ثلاثة اصابع فاكفى ومع
 قول الشافعي لا يخفى ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشد والثاني دونه في التشديد
 دون الثاني في التشديد والرايع محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة
 الاستيعاب خطوطا للاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والخفيف في اسقاط مس
 ما بين الخطوط ووجه الثاني ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح اكثر الاصابع الخمسة او كلها
 ووجه الثالث ان مس الخف باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مس الخف وذلك لان
 ما قارب الشيء اعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فتصل ما يتعلق عليه
 الاسم ومن ذلك اتفاق الائمة على ان ابتداء مدة المسح من الحدث الواقع بعد البس لا
 من وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي
 انه هو الواجب دليلا ومع قول الحسن المبري انه من وقت البس فالاول فيه تشديد من حيث
 تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشد من حيث مخالفة سنة
 بتقصيرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
 الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث ان البس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظهور
 المسح اذا اظهره فليس رخصة فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لامن الطهارة ولامن الحدث
 ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
 ان ما ياتي بعد طهارة حتى يجرد لا يعلم قوله بالتوقيت في المسح وانه يحس ما يديه ولكل وجه +
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو مسح الخف في الخضر ثوبا فقام مسح مقيم مع قول ابي حنيفة
 ان لا يركب في مسح المقيم بقدر المسافر فالاول مشد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان والاول من حيث قليل الطهارة كالعوام والثاني من حيث كثير الطاعات كالعلماء ومن شأن
 العلماء والاول من حيث قليل المسافر بخلاف قليل الطهارة فان بدنه يحتاج الى الماء يعد
 الحنة من قدامه في جوفه من الماء ومن ذلك قول الشافعي في ربح قوله والامام احمد بان اذا كان في
 مس قوله ما لمع انه يمسح باليد عليه المصالح يتقاض ومع قول داود يجوز المسح على الخف المحرق بكل حال
 ومع قوله انه لا يجوز المسح عليها دمي

الاذاعي يجوز المسح على الخف على باقي الرجل مع قول أبي حنيفة ان كان الجرح مقملاً
 ثلاثة أصابع في الخف ولو مقترقة لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول الشافعي محل
 مشهور وقول أبي حنيفة مدونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والاذاعي
 مخفف وقواد أو دمخف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووافقته الحقيقة الشريفة
 في ذلك ومن ذلك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على الجرح موقين مع قول أبي حنيفة
 وأحمد بالجواز وهو رتبة عن مالك والقول الآخر للتأني فالأول مثله والثاني مخفف
 ووافقته الشريعة الحقيقة في التحقيق والتشديد بالجواز خاص بالحكمة وصلح
 الجواز خاص بنفسه لا بخبر من ذلك قول الأئمة الثلاثة بعزم جواز المسح على الجرح
 إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما إذا كانا صفيقين لا يشف الربا
 منهما فالأول مشدد والثاني مقبول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجها
 الجواز إطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكنت
 الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه مجملهما على ما بين فن وجد غيرهما لا يجرى
 ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليهما
 نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه سواء طالته الزرع أو قصرت مع قول مالك وأحمد أنه
 إن طال الفصل استأنفق ومع قول الحسن داود لا يجز غسل قدميه ولا استئناق الطهارة
 وجه على ما هو حتى يجرد من جذا مستأنفا فالأولية مخففة والثانية فيه تشديد والثالث مخفف
 بالمكانة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالغسل والاستئناق خاص بمن يتم في المصلحة وتردد ذلك
 خاص بمن لا يقم فيها العلماء والمصلحين فان أبدانهم حيث لا تتأخر إلى حياتها بالماء بعد النزع
 جذاً فإبدان من يعصى فافهم والله تعالى أعلم

(باب الحيض)

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض وقت حيضها وعلى أنه لا يجب عليها
 قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع
 حيضها وعلى أن وطئها حائش في الفرج على حرام وعلى أنه إذا انقطع دمها لا قل الحيض لم يجز طؤها
 حتى تقتسل وقال ابن المنذر إن ذلك كالإجماع وعلى أن الصلوة تحرم على الحائض كالحيض
 وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق
 وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن أول سن الحيض في الأنثى
 تسعين وهو القول الأصح عند أبي حنيفة أيضاً مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة إن أول
 سن البلوغ من خمس عشرة سنة فالأول مشهور والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 فالأول خاص بمن يلاذه حارة غالباً والثاني خاص بمن يلاذه باردة كذلك ومن ذلك
 أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمر إقطاع الحيض مدة معينة وإما الرجوع فيه إلى عادة المرأة
 فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في محل قوليهما أن أصله سلون

وفي الرواية الأخرى ان لذة في الروعيات الى خمسة خمسين ومع قول المحمل في رواية ان آله
 خمسة مطلقا في العرييات وغيرهن وفي الرواية الأخرى ستون وفي الرواية الثالثة عشر
 ان كثر عرييات فتنتون او عجيات تحسبون فالاول صحفة والثاني مشد فخرج الامر الى
 مرتين ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
 لرجل ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني صحف في امر الصلاة والتميز
 مشد فيها ويعلم ان يكون الامر بالعكس لان من احتياط للصلاة قل احتياط للطهارة
 وبالعكس فخرج الامر الى مرتين الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان اقل
 ظهورين الحيضين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك لا أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشد والثاني
 فيه تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فخرج الامر الى مرتين الميزان ولا يخفى ان
 الاحتياط للصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها الكثر
 الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي يخرج الاستبراء ما بين السرة والركبة من
 الحائض مع قول احمد وعبد بن الحسن بعض اكارب المالكية وبعض اكارب الشافعية يجوز الاستبراء
 فيما دون الفرج فالاول مشد وهو محمول على من لم يملك آربه والثاني صحف وهو محمول على
 يملك آربه يعني الاول تحريم المحرم لا تحريم العين تحريم الفرج ولان الشافعية والعامة
 في تحريم الاول وانفقوا على تحريم الثاني وتظن ذلك مما قالوه في قبله الصائم فخرج على من
 لا يملك آربه ويجوز لمن يملك آربه ثوب الا اذا ظهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا
 ما بين السرة والركبة يطلق عليه قران يوم من حال الحيثي ثوبت ان يقع فيه فخرج الامر الى مرتين
 الميزان ومع ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح ثوبته احمد في اصل الرواية
 ان من وطئ عاملا في نزع الحائض لا عزم عليه او غلب عليه الاستغفار والتوبة مع قول احمد
 يستحب له التصدق بدينار او طئ في اقبال الدم وبصفه في ادبارها ومع قول الشافعي في
 الفكيح انه يلزم الغرامة وفي قدرها قولنا المشهور دينار كقول احمد الثاني عتق رقبة بوجها
 وفي الرواية الأخرى عن احمد بن دينار ونصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادبارها فالاول
 صحف والثاني فيه تشديد عتق الرقبة غاية النقش مد هنا فخرج الامر الى مرتين الميزان فالاول
 محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال
 اكابر الاعضاء من الامراء ونحوهم فخرج من ذلك قول اكثر العلماء انه محرم وطء على قطع
 دمها حتى تقتل ولو كان الاقطار اكثر الحيض مع قول أبي حنيفة انه ان اقطع دمه لا يقتل
 الحيض جاز وطء ما قبل الفصل ان اقطع لانه اكثر الحيض لم يجر وطؤها حتى تقتل او عصف
 وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها ما زوطها فالاول مشد والثاني فيه
 تشديد والثالث صحف جاز ووجد من قال يحرم الوطء على اقطع دمها حتى تقتل غسلها

للسن كل مواليعة في التطهيف والتطهير بعساها ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بالشار
 الفرج نظير ما ورد في حديث قاله لا يدري أين بانت يده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم المحتاج في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تعمير اليدين بالماء لا يؤذي الفرج
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسل ما الذي في داخل الفرج وغسلته فيتحمل قول الامتعة
 يخرج الوطء حتى تغتسل على من لم تغتسل غلته كاسترخاء اللحم ونحوه قول الادريسي وداود على
 من استنق غلته كالشباب فرج الامر الى متى الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان
 المحتضن اذا انقطع وهما لم يتحد ساء انما يتجمد ويحل وطؤها مع قول مالك وابي حنيفة في المناء
 عنه انه لا يحل وطؤها حتى تغتسل واما الصلاة فقيمة ونظير فالاولي خفف والثاني مشد
 فرج الامر الى متى الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك ومن ذلك اتفاق الامتعة على ان المحتضن كالحب في الصلاة واما في الغفلة فقال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد انها لا تقرا القرآن مع قول مالك في احادي روايته انها تقرا القرآن
 وفي الرواية الاخرى انها تقرا آيات السيرة والاول ينقل الاكثر من أصحابه هو زهد اود فالاول
 والثالث مخفف واحدي الروايتين عن مالك مشددة فرج الامر الى متى الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على ان كل ما يجوز للضرورة بقدرها ومن ذلك قول ابو حنيفة وعنده
 ان الحمل لا يخص مع قول مالك والشافعي في أرجح قوله انها تحيض فالاول مشد في كونه
 الصلاة وان الحمل اذا رأت الدم تغسل والثاني تخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تغسل
 فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منها وجه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا وسيد خروج الدم من الحمل ضعيف الولد فانه تغسل
 به الحبل فاقا ضعف الولد فاض الدم وخروج ثم ان الضعيف لا يكون غالبا الا في الاشتقاق
 من الشهور فان الولد يغوى في الفرد ولدت مكان من ولد لسيدة اشهر يعيش من ولد لقائمة
 اشهر لا يعيش والله اعلم ومن ذلك قول الامتعة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تغسل تصوم
 قول احمد يخرج وطئا في الفرج الا ان خاف حليلها العنت فيجوز في اصح الروايتين فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى متى الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت
 ايضا فان دم المستحاضة لا يحل من بعض اوصاف دم الحيض فينبغي بعض اذى لذكر المجامع
 فاحم ومن ذلك قول الشافعي ان زمن القليبين اقل الحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تنقض الحائض
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة منته الرأفة لكل منها وجه من حيث علمها بالاحتياط
 للصلاة وللطهارة ووجه الثاني الاحتمال بظاهر حديث اذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا دبر
 فاعسلي غلتك الدم وصلتي الشهوة اذ كنت لا تقطعين اقل الحيض والقطعة بعد اكثره والغلة في
 تحريم الصلاة فقطير الدم فاذا انقطع ولم يتقاطر فلما ان تغتسل وتغسل كما يفعل عند القطع بعد

أحسن المحيصة تمامه - ومن دلت على ذلك في حديثه عن محمد بن أسباط عن يونس بن مولى مالك
 وشاذ بن بكر بن متين وما رواه قال النسائي عن سعد بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وإتاني فيه عجيب وقول النبي صلى الله عليه وآله من حضر الصلاة في غير محلها لم يسمع الله له ولا حسبه
 إلا أنه لا يسمع له ولا يحسبه إذا بقعه دم النساء من بلوغ العائنة حاروطها أي بشرطه من غير كراهة
 قول أحمد بن حنبل له وطوعها في ذلك تطوع لا بعد أربعين وما بناه لا دل عليه - والثاني مسند
 وصححه حماد بن زيد في كل شيء من ألعاب العرب والثاني سئل من لا يحيا ولا يمسي وقد ترك الصلاة
 بعض مسائل فسي ما شئني لا يريد كرم مسائل المحيصة على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبة
 لمن واليه كذا الخبر بالصواب

(في صلاة الصلوة)

أحسن الملبس على ابن الصلوة المكمومة في اليوم والليله خمس عن مسم ستره ركعة فربها الله
 تعالى على كل مسلم بالمر عاقل وعلى كل مسلمة بالعة ساقلة حالته من حيض أو نفاس وعلى كل
 كل من وجب عليه من المكلفين تركها أحدا أو جوبيا كره وعلى ابن الصلوة من الثمر ومن
 التي لا يصح فيها اليأسه فسحق الإمام وانقوا على أن الزاد أن والأدأ قد صلوا أن المحسن للصلوة
 مسرمان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل ما على تركه فوكلوا لأنه من سائر ما لا يملك ولا يعلى
 يعطيه وعلى أن التوبة مكرمة في أدان الصلوة حادثة وأجمعوا على أن السدق العبد يبي
 وأنكسوفين والاستسقاء لا يردون قوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد إلا بأدان المسلم الوالي
 وأنه لا يعتد بأدان المرأة للرجاء سئل أن أدان الصبي المميز مع كبره وقد أدان المحدث بركة
 حادثة صرحوا بقوله سئل أن أدان الطهر أدان أنت النفس وأدنا لا يقبل قبل الزوال وأجمعوا
 سئل الوقت صلاة الصلوة طوع شفعوا بقوله على أن سائر الطهر عن وقتها في صلاة الحرام وصل
 إذا كان نصيبها في مسجد الجماعة حراما وحده من مسائل الإجماع والاعتناق - وأما ما قلنا
 فيه من أنه لا يملك قول الأئمة الثلاثة أن من الصلاة لا يسهط من المكلف ما دام عقله تائسا ولو
 ما حرم الصلاة على فله مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عيان الموت وعجز عن القيام أو كسبه يسهط
 عما لم يصح والاول مشدد وثالث معتفف وسلك عمل الناس سلفا وحلما فلم يبلغوا أن أحسن منهم
 أمر المحقق بالصلوة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المسند أن من حصره الموت مبارق جمعه
 تسع الله تعالى أعظم من إشغاله عما أمر بالصلوة لأن الأفعال والأقوال التي أمر بالسفر
 بها في الصلاة إنما أمر بها وسيله إلى المحذور مع الله تعالى فيها والمختص بها هي سيرة إلى
 المحذور ويمكن بها إظهار حليته حاكم الرولى المحذور وهذا أسرار لا تستط
 في كتاب ما عزم - ومن ذلك قول الإمام مالك والامام شافعي أن من عجز عنه عمر من
 أو سبب ما سبب سقط عنه فمبلغ ما كان عليه في حال إجماع من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل
 القصر إلا إذا كان الأعلم يوما وليلة فمادونه فإن زاد على يوم وليلة لم يجب القصر
 مع قول أحمد أن الأئمة لا عزم وجوب القصر بحال فالاول معتفف والثاني معتفل

والثالث مشد وجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو وجه المعنى عليه عن التكليف
 حال انما وجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المتتبع في قضاء ما كان يوما وليست
 بخلاف ما زاد فانه ليشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
 نستبين الشارح فالامر بالانصاة ووجهه عن ان يأتى الصلوة يوم القامت مملانة فانه
 من هذا الوجه فاللائق بالاكثر من العلماء والمالكين وجود القضاء لان التكليف
 في علم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشيعي يؤخذ عن احساسه كيشرا فبلغ ذلك الجليل فقال
 هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال له النبي الذي يخرج عليه بيان نه في
 النشر عينا انتهى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلوة كسلا لا يحجب
 بوجوبها قتل حد الاكفر ابا السيف ثم يخرج عليه بعد قتله احكام المسلمين من الصلوة
 عليه والدين والارث والصوم من هب الشافعي فتدبره صلاة فقط بشرط اخر اجها عن وقت
 الصلوة ويستتاب بثلث القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام الى حين فانه لا يجب ان يجل
 يصلي وقتا واحدا في احدى ايامه واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والحق
 عند جمهور اصحابه انه يقتل لفكره كله ثم لا يخرج عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
 ويكون ماله في الاول منه لتدبر من جهة القتل والثاني مخفف من حيث المكسب وعدم
 القتل والثالث مشد وجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لا تكفر احد من
 اهل القبلة بذنب غير تكفير الجهم عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا
 يحب بقاء العالم اكثر من ازالة مع غناه عن المعاصي العظيم وقد قال الله تعالى ان يحسنوا
 فاجزها وورد ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شيء بناه
 بينهم فقال يارب اني كما بيت شيئا من بيتك يهدمنا وحى الله تعالى اليه ان يني لا يقوم على
 يدي من سفك الدماء فقال يارب ليس في ذلك في سبيلات فقال يني لكن اليسوا صباوى انتهى
 وفي الحديث لا يخطى الامام في العفو اكل الله من ان يغفل في العقوبة انتهى فانه لا يبيح
 لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الا بامر صريح من الشارع وكما وجه الثالث وهو غلبة العفة
 على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصل
 الاسلام والمسلمين فتدبره لعل لا يجرى رحمة الله تعالى وانه قد غلبت الاسلام فلهذا لا يسلط على
 الامام تركه اكل الله من عفو الله تعالى فانه من ذلك قول الامام ابي حنيفة ان كان في اهل القبلة امر
 بالسلام مع قول الشافعي انه لا يحكم بالسلام الا ان صلى في دار الحرب ومضى فيها بالشهادتين
 ومع قول مالك انه لا يحكم بالسلام الا اذا صلى في الامن محتارا قال واذا صلى في السفر
 وهو يقاتل على نفسه لم يحكم بالسلام مطلقا سواء صلى في جماعة أو منفرد في مسجد أو غيره
 في دار الاسلام وعينها قالوا ولحققت جريا على قواعد الشارع من التخييف على الضعفاء
 وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيل على صلواتين فقط من الحقن فبايعه
 وقال شخص صوت يسمع الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعمية وهو امن

لا تمكروا بالسلام الا ان العزيم في اسلامه ويحكمه قول الامام مالك فخرج الامر الى
مرتبة الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حيفته ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة
سنتان للصلوات الخمس كجمعة قول الامام احمد بن حنبل فخرج كفاية على اهل الامصار
ومع قول اودادها واجلن لكن فخرج الصلاة مع قولهم ومع قول الاذاعي ان شئ
الاذان وصلى على في الوقت ومع قول اعطاء من شئ الاقامة اعادة الصلاة فالاولا تحفت
والثاني والثالث بينهما تشديد في الرابع مشد في الاذان والخامس مشد في
الاقامة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ، ووجه الاول ان المسلمين لا يجلبون الى تشديد
تشديد في جماعتهم الى الصلاة بل اجتمع كل واحد منهم متوفقة على فعل كل صلاة بدخول
وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستبصار فقط وجوب
الثاني ظاهرا وموانه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصوت
او الاصوات لاهل القرية فلا يشترط ان يسمعوا بالمشاهل بالصلاة في اذنه وتها وتنادي الناس الى
ان يكاد الوقت يخرج وان ينها فانه ورد اذا اذن في قرية من اهلها ذلك اليوم من نزول القرية
وما كان كذلك فالشديد فيه مطلوب لذلك تشديد ما وجد الله تعالى بالوجود تشديد
غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان والاقامة من حيث ان كل منهما فتح باب التفتي
للقوف بين يدي الله تعالى وجدا الخشوع وكما لا يجوز لان الصلاة بدو ما يخرج مودة
على صلواتها كما ورد فالاذان امر ما يستعد الكفون في فعل الجماعة مثلا ولذلك كان
الكبير لا يحضر من المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح واما الاقامة
فهي ثاني مرتبة للمبني على الجهور وقول الله اكبر ثالث مرتبة فيكون اوله ثم الاقامة ومن
ذلك قول الامام الثلاثة ان لا يسن للسلام الاقامة مع قول الشافعي انما السن في حيزها والاول
تحفت والثاني مشد ووجه الاول ان السلام ما جعل بالصلوة لاقامة شعاع الدين انما
ذلك للوجار ووجه الثاني عدم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وتكون
شعاره فخرج الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حيفته انه يؤذن للنساء
ويقول من قول مالك والشافعي في الجريد انه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى والثانية
ليأتي وهو رواية عن ابي حنيفة فالاول مشد في امر الاذان والاقامة لغيرها الناس لتوفيق
بين يدي الله عز وجل والثاني تحفت ووجه ان الاقامة تكفي في تحفي الناس لان الاذان
كان للجهور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا فباقي الاقامة بين يدي الله تعالى
ووجه الثالث زيادة التبيين بالاذان للاولى ولتلايقوت الناس بسماع الاذان ليجابهم
للمؤذن فخرج الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك قول الامام الى حيفته ان الاقامة مشد
مثنى كالاذان مع قول مالك انما كلها فرادي وكذلك سنن الشافعي واحمد الا قول قد
قامت الصلاة فهو مثنى فالاول مشد والثاني تحفت والثالث تحفت فخرج الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان اكثر ما بعده يجزئ بالاسلام واليمان وان لم يخرج المكلف بالغفلة

عنه كما كان الصبي انه يقولون اجلسوا بنا نؤمن من ساعة أي تنزل أو في العلم فترادوا بما نوهوا
خاص عن غلب على قلبه الاستغناء بما موردا لينا فاذا لم يحضر قلبه في المزمع الاول حضر في المرة +
الثانية نظروا ما يستأ في تسليمه اذ كان الركوع والسمي ان شاء الله تعالى وعلو من ذلك ان افراد
الاقامة خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضر من كبراء الحق تعالى ويحصل لهم
محدد بعامة واسلامهم بالمرة الواحدة قائم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الترجيع
في الشهادة ثلثين سنة مع قول أي حيفه انه لا يثبت فالاول مشدود والثاني مخفف فالاول خاص
بأكابر العلماء والصالحين الحاضرين فلو بهم مع الله تعالى فاذا ذن أحدهم ابتداء بالبحر لا يحتاج
الى جليل بحضور الترجيع بخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مستأن في أو دنة الدنيا
فرجع الأمر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبي اذا نكح
أحد من قبل الفجر مع قول أحسن ان ذلك مكروه وكل في ستره من خاصية فالاول موافق للوارد
في أن الصبي والثاني الخوف من الاتساع على الناس في رمضان بالأدب في ما سمع
أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فأكل وجامع مثلاً فاختاط الإمام أحمد للصوم الكثرة
من الأذان فنعيم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الأذان
للصبي مرتين الا يكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الا ولما أشد اليه قوله صلى الله عليه
وسلم ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تستمعوا اذان ابن أم مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل منة فيقاس على ذلك عجز أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الأول ويميزون بينه
وبين صوت الثاني الا كان مكروهاً كما قال أحمد بن حنبل في هذا المسئلة الى مرتبة
الميزان + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان ثلاثة بان التتويك اذان الصبي لكي يعلين سنة
مع قوله العشرة وقال الفقيه يستحب جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشدود والثاني مخفف
والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدود فرجع الأمر الى مرتبة
الميزان ووجر الأول في المسئلة الاولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف بها عن الأذان
المتفق عليه في ذلك من طريق اجتهاد الإمام أو اطلاعه على دليل في ذلك ووجر الأول في
المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير الصلاة عن سلافة في جماعة سنة
حق اصحاب الاعمال الشاقة في النهار ووجر الثالث ان كل صلاة يحكم ان يكون امراً بما أو عاق
على النوم فينبه المؤذن بذلك على فصل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا النوم
الجسم أو نوم القلب وهو ما حكم هو الغالب على أهل العقلة + ومن ذلك اعتداد الأئمة
الثلاثة بان الحنبلي مع قول أحمد في رواية انه لا يعتد بأدائه محال وهي التثارة فالاول
مخفف والثاني مشدود وكذلك القول في أحد الأقوة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد
وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز وكن ذلك القول في لمن المؤذن في اذنه يصيح كذا
عند الثلاثة وقال بعض اصحاب أحمد لا يصح فالاول من الاقوال الحقيقة الثانية مشدود ووجه

في صفة الأذان من اللغات والشرع في غير الصبح وقال ابن عمر بن الخطاب

الكون منها كونه ذكر الأوقات ووجه الثاني منها كونه داعيا إلى حضرة الله تعالى ولا يليق بنا أن نقف
 فيها أن يكون جنبا بحال ووجه الأول من المسئلة الثانية كون الأذان من شعار الإسلام
 وذلك واجب على الأمة ولا يجوز إغفال الرفع على شيء من الواجبات ووجه الثاني من شعار
 كونه عملا ترجع مهملة على المسلمين ومحتاج إلى تعبد في مراعات الأوقات فيما أخذ
 الأجرة عليه وقد رزق الأمة الراشدون المؤذنين وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان
 مرة مرة فما حصة فكان الصلابة يرون إن ذلك كان بسبب ذاته ووجه الأول في مسئلة
 اللحن كون ذلك لا يخل بالمعنى الذي شرع له الأذان وهو الإعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 منها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قول صلى الله عليه وسلم
 كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد أي غير صحيح ومن ذلك قول مالك وأشافعي إن الظهور
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا إلى أن يصبح ظل كل شيء مثله هو آخر وقتها للفتاوى
 مع قول الإمام أبي حنيفة إن الظهور لا يتعلق بالوجوب بها إلا آخر وقتها وإن الصلاة فأدلتهم
 وانتهى بأسرهم على خلاف ذلك فالأول مشد من حيث يتعلق بالوجوب بالوقت وأشافعي
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الأول لخل في الشاهد للصلاة من زوال الشمس
 أهم ما فيها ووجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاقت الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالأول خاص بالأخبار الذين لا تغفلهم بخارة ولا يبيع عن ذكر الله وأشافعي خاص بمن له
 اشتغال بضرورة كمن عليه دين أو لمصالحه في طلبه فصار التسبب يوفى ذلك الدين
 فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
 الاستواء مع قول مالك إن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أبو حنيفة
 أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالأول مثله
 من حيث توجه الخطاب للكلف بالفعل أم لا وقت وأشافعي قد يدين ما من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور
 ذلك الوقت والثالث مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الأهمية بأسر
 الصلاة أو وقتها وهو خاص بمن لا ملاقاة له في دينه من العباد والزهاد والأول خاص بمن هو
 دون ذلك في الأهمية ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره إلى أن يشاهد غيباد
 الشمس للمسيح لها فان الظاهر لا يثبت أول الوقت ويثبت في الحقة بعد ذلك بإسناد النجاشي
 على العبادة كما يثبت في الكلام على حكمه القراءة في السرية والجهورية في باب هذه الصلاة
 إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك وأشافعي في الجدي أن وقت المغرب عزوب
 الشمس لا يؤخر عنه في الاحتياط عند مالك وفي الجواز عند أشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد
 لها وقتين أحدهما كقول مالك وأشافعي في الجدي وأشافعي أن وقتها إلى أن يغيب الشفق وهم
 يقولون القدم للشفق هو الحكم التي تكون بعد الغروب فالأول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا شغاله بالعبادة وغيره

واما التي تلخص بين لا يثبت ذلك لكن صلاة اول الوقت زيادة في الفضل لايمان كان من أهل الصمغوت
 الاول بين يدي الله عز وجل وكان ذلك القول في وقت العشاء فانه يدل على اذا غاب الشفق عند
 مالك والشافعي وأحمد ويسمى الى الفجر في قول ابن العشاء لا يؤمنون ثلث الليل وفي قول اخواننا
 لا يؤمنون نصفه فالاول محقق وثالث مشكوك فيه فتشبهل فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر من على تحمل الثقل والثاني والثالث مطلقا
 بالاجسام من الاولياء والعلماء لنقل التحمل الا لحي فيه فان الوكيل الا لحي لا يوجب الا اذا
 دخل الثلث الاخذ غاليا وفي بعض الاوقات ينصب من اول النصف الثاني واذا وقع الفصل
 خفت اشقل الذي كان للمصلي بعده في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كسفت الله تعالى
 حجابها حتى صار كاللازمة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤله هل من مبتلى فاعافه
 الى آخر ما ورد فلو لاحظنا لفظه لا اطع الحق تعالى عباده بهذا السؤال فافهم ومن
 ذلك قول الامير المكي انه انما في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت التغليب دون الاسفار
 مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو الجهم بين التغليب والاسفار فان فاته ذلك فالاصح ان يركع
 من التغليب الا في المرددة فان التغليب اولى وفي رواية اخرى لاحد ان الاعتبار بحال المصلين
 فان شق عليهم التغليب كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان التغليب افضل فالاول مشهور
 والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف لما فيه من التسهيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحسب
 الاول خوف فتور الخلة والتوجه الحاصل للمصلين من تحلى بهم في الثلث الاخر من الليل وهو
 خاص بالضعفاء ووجه اثبات وجود امتداد الخلة والغرم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح
 وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلاة تفرحوا بمؤمن لما علم ذلك فانه نفيس ومن ذلك
 الاتفاق على ان تأخير الظهر عن اول الوقت في سنة الحرام فضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة
 مطلقا الا عند غالب اصحابنا في اثنى فانه شرط في ذلك البدل الحرام فعلا في المسجد بشرط ان
 يقصر من بعد فالاول محقق والثاني في تشديد وجه الاول فتور عن المصل في الحرم
 كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذا ذكره هو اللطافي ان ينقضي في كل حال يسوع خلقة
 فيه ووجه اثبات المباداة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الاول تقطعا كجواب الحق تعالى
 فان تأخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص وذلك احتق الخليل ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام بافئاس الجبر عنها في رواية بالقدوم حين امر الله بالاختنان فقلوا له هل
 لا صبرت حتى يجزأ موسى فقال تأخير امر الله شديد ومن ذلك قول الامير أبي حنيفة اجماع
 ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مشهور والثاني محقق
 لفظه الا لحي في وقت الصبح لا يطبق الا كما هو الاولياء بخلاف التحمل وقت صلاة الصبح لفضل التحمل في العصر
 بين الجهر والسر وشقة التحمل في الصبح فانه في تحملي اللطيف والاحتقان غاليا كما يعرف ذلك
 ارباب الغلوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى ان يزيل الغلبة الاخذ في زيادة التحم والتمسك
 اكثر من غيرهما وكان سبب في الخواص صلاة الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

العصر من ذلك لا يذکر الا ما احتوی قاس بما ذکرناه بقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

باب صفة الصلاة *

يجمع الامة رضي الله عنهم على ان الصلاة لا تصح الا مع العلم من قول الوقت وعلى ان ينص
او كذا احتج به ونحو ان الية فرض وكذا تلك تكية الاحكام والقيام مع القدرة والركوع
وكبره والجلوس في السجدة والقيام في السجدة والركوع في السجدة والقيام في السجدة والركوع في السجدة
السجدة عن ايمن ولا يجزئ في صحة الصلاة واجمعوا على ثبوت طهارة النحر في ثوب المصلي
وبعد من وجبه وكذلك اجمعوا على ان الطهارة عن النجاسة شرط في صحة الصلاة فلو غسل
جنب بقوم فصلاته باطلا بخلاف سوا ذلك من ما لا يجنبه وقت دخوله في الصلاة او نسيان
اجمعوا على ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في ثوب الخوف في الحرب
وفي النقل لسافر او طرأ على الرخصة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه
وفي كبره الاحرام ان كان المصلي محضرا للكبيرة وجب له ان كان توبيا مريضا فاليقين
وان كان غايبا فالجهد والكد والتعب لاجل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح خلافها
في ربوبي الميراث واما ما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال ابو حنيفة والسائغ واجامه
انه شرط في صحة الصلاة واختلف اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائط مع
القدرة والذكور حتى لو فعل وصلى مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال
بعضهم هو شرط ويجب نفسا لانه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة
عالم غصبي سقط عنه الفرض والختار عن سائغ ابي لهبة لا يصح الصلاة مع كشف العورة
بجاءه فلا ورشده مع ما اختار صاحبنا واصحابه مالك ومقابلة فيه تشديد من وجه وتحقيق
من وجه ما فيه من التسهيل فخرج الامر الى مرتضى الميراث ووجاه الاول ان كشف العورة في الصلاة
بين يدي الله تعالى سوادا لا يصح لصاحبه فلو خضر الصلاة ابدان ومن لم يدخل محضرة فادب
نكاهه بغيره بها فلا صلاة له فهو من ترك لمص من اعضائه فلا غسل له او كمن صلى
وعلى يده نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني انه لا يجب عن الله شيء في نفس الامور فلا فرق
عن صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب لا يبين صلاة العريان وانما اشتد العورة في
الصلاة ككل لا يستر في غيرها وان عصى بركته وهذا من المواضع التي تتر الشريعة فيها العرف قد
قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والذات بالثياب الساترة للعرضة وسعة
سدى عليها الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى يتأهب
زينة يقول لاهل تلك المحبرة على وجه الخند بالنعمة انظر الى ما انعم الله تعالى على من
الثياب الشفيفة مع ان لا تستحق مثل ذلك وانظر الى انك تتعالى في دخول بيتك ومناجاة
به بحلله مع كونه لا يستحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف يتأهب دنس فحرقته فان حال

يستعمل برائحة من كوزان النعثة انتهى وسمعت أيضا يقولوا ما مكره الله يستتر في الصلوة كالخوارق
 أم حق أبا احتياط فقد تكون العلة في ذلك الا نثبت لادعاء الاصل وعدم الميل اليه فان
 هذه العلة تنقضي باذا كانت الامة جملة ترجح على الحرم في الحسن والوضوء واما ما وجد من قال
 انها تستتر كالرجل فهو جاز على عمل طائفة من السلف القهال الذين جعلوا العلة في وجوب الستر
 للنساء ميل النفس الى النظر اليهن غلبا لا مالا يشتهر به من عادة البعض افراد من الناس والباقي
 بنظر طبعه من انتهى وسمعت يقولوا ايضا انما كانت الحرم تكشف وجهها وكفها في الصلوة تنجس
 لباب زيادة التعظيم لله تعالى عند العار فلا ليقولوا كلهم ان هذه في حضرة الله وحفظ
 يجوز لاحد ان يطعم بصره اليه لوجوه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو البصر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة
 التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظ الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الى حرمها محرم واللبوة
 أبدا أديا مع الله التي هي في حصره ومن استقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظرنا حتى لقينا
 من الله تعالى من هنا أمر العلماء بوضه النقاب المبتغى على وجهها حال احرامها بستر خوفا على
 العوارض من المقت اذا نظر الى وجه من هي في حضرة الله تعالى غير اذن منه وسمعت أيضا يقول ان
 المعارف اذا نظر الى الشيء استغنى أمر الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويتعلمها من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فاقول فيه فانه نفس ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير بخلاف ما يسيء قول مالك والشافعي
 بوجوب مقارنتها للتكبير وانما لا يخفى قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية ربما قارنت
 النية ابتداء التكبير فانعقدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يمكن المقارنة العرفية على الاختلاف
 بحيث لا يدل فاقلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مساجدهم بذلك رخصة على الافة فالاول فيحفظ
 والثاني مثلد وما بعده فيه تخفيف فجميع الامور الى مرتبة الميزان ووجوب الاول عدم وجود دليل
 عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا
 يسمي الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل كانت النية تقدم أو تتأخر أو تقارن ووجوب النية
 ان التكبير من اول الركبان الصلاة الظاهرة ولا يكون الوكن الا بعد وجود بناء في شخص المصلح
 افعال الصلاة واخوالها في هذه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي في التحفظ على الاول
 وايضا ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية نية يسر له عليه استحضار الكون في النية فمقتضى
 واحدة للطائفة الادوار مجزأة من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتقبل الاوامر
 الا بتيسر شيء لكتافة حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا ينبغي
 غلبت روحانية على جسمانية نية هو المصلح حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا يلزم الصلاة الا
 منها بخلاف ما كان بالعكس فانه مصل صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه يقيس مع ذلك
 اتقاي الإثمة على أن تكبير الاحرام فمنها ما لا تقم الا بلفظ مع ما حكى عن الوهري ان الصلاة

تعتقد بحجج اليقين من غير لفظ بانكبر فالاول مشد وان الثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ودرجة الاول ان تكبر الى جمل وعلا وان كان مرجع الى القلب فهو مطلوب الاظهر اقامته
لشأن كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس في تكبرهم عن محل عظمتهم فجلت لهم
ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمتهم جللت قلوبنا وهذا خاص بالاكابر من الاولياء والعلماء
فما في الايام اعزاه ربنا بجللت لهم عظمت الله تعالى فخرجهم عن كل استعظام وشد من المنطق
وايضاً فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد اظهارها الا في ما هو واجب وما في عالم الشهادة
من ذلك مشهود لجميع اهل العقيدة فلا يحتاج الى إقامة شعاعه في القيام شهود الكبرياء في قلوب
الكل فخرجهم فان قال قائل الحكمة في قول المصطفى الله اكبر هم قولهم كل شيء خطر بآل فادركهم
بجمل في ذلك فالحجج بان الحكمة في ذلك كون المصطفى يستغفر به عظمة الله عز وجل انه تعالى
اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات المظالم لكن من رحمته الله تعالى بالعباد وكونه
امرهم ان يخاطبوا ما ينبغي لهم يقولهم اياك نعبد وياك نستعين بالحق في جمل تعالى في
عين ما ينبغي لقلب عبده فخرجهم فاعلم ان ملازم العبد ان يخاطبها من رعاها عن كل ما ينبغي بالحق
كما علة الاكابر من الاولياء ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة اذ لا يتعين لفظ الله اكبر بل يتغلب
الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله واهم زد عليه
انقلبت الصلاة مع قول الشافعي انما لا تتعقد بذلك وتتغلب بقوله الله اكبر ومع قول مالك
واحمد انما لا تتغلب الا بقوله الله اكبر فقط فالاول محقق والثاني فيه تحقير في شأنه
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك في جمل
والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبريها لم تتعقد الصلاة وقال ابو حنيفة تتعقد
فالاول مشد والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
عالم بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقيد بما يصح عن
الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
باسم الله برفع اليدين في تكبيرات الركوع ورفعهم قول ابي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول
مشد والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان وكذلك نقول في حد رفعه فان ابلحقة
يجعله الى ان يمازى اذنيه ومالك والشافعي واحمد في أشهره رايته الى حد ومنه في الاول
مشد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة كالتيقيد
عند الفقهاء على الملائكة عند مفارقة حضرة فالمصطفى كالقادم على الملك في حال ركوعه كالقوة
الحضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول
يا رب ما اذبرت عن حضرة تلك عن ملل واما ذلك امتنا لا امر لك وكذلك القول في الرفع
من السجدة الاولى واما ما من مشد وعينه الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود
فلا الهوى الى كونه غاية الخطوع لله عز وجل وفيه غاية التعظيم لله عز وجل فاعني عن
رفع اليدين ووجه الثاني ان حقيقة القول ما هو تكبير الاحرام فقط فخرجت كبري حضر

قليم الله الى اخره لانه من غير مفارقة تلك المحصورة فلا يحتاج الى دفعه وهذا خاص بالاسما بر
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حصر الله الخاصة بعد كبيرة الاحرام قافهم وحله
 الاول في حله ورفع الراس على كبرياء العبد في يومه بديه بالكبرياء تارة الى ان كبرياء الحق تعالى
 فوق ما يتغلفه العبد من كبرياء الحق جل علاه كما هو الامر عليه في نفسه ووجه اثبات اختلاف الناس
 في الحقيقة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها فحق كل واحد ما رآه وكل حاله منها غطي المقصود
 من الحقيقة + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من غفر عن القعود في الصلاة صلى منبطح
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجليه حتى يكون
 ايماءه في الركوع والسجدة الى القبلة فان لم يستطع ان يرمي برأسه في الركوع والسجود
 او ما يطر من قول الى حقيقته انه اذا غفر عن اليماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فالاول
 مشدد بقوله المتأخر في نحو حديث اذا امرتكم يا من فاتوا منكم ما استطعتم وان شأني منهف
 ووجهه ان استعاز الصلاة فلا يظهر الا بالقيام والقعود واما اليماء بالطرف فلا يقوم به شعرا كما
 التحضر لم يلقا عن احد من السلف انه امر المحضر الجاهل عن اليماء بالرأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزيم العبد من ربه عز وجل + ومن ذلك قول الائمة بوجوب القيام في الغريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يفتش للفرج أو دو وان الراس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بأمر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكابر الذين انشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن حضور فلو بهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب المشهور الذي هو شرط وصحة الصلاة عند وهو خاص بالامام من فاذا صلى مع احد
 جالس اذن على المشورة والمخبر مكان الفقه اكمل في حقله من حضور قلبه مع الله اذا قام شامل
 + ومن ذلك اتفاق الائمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام وما قام مقامه مع قول
 مالك في أشهر وايته انه يرسل يديه ارسالا مع قول الاوزاعي انه يجزى فالاول مشدد والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التخييف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي نبيه وهو خاص بالاكابر من العلماء والاولياء بخلاف الاصحاف فان الاولى لهم ان يركعوا
 كما قال يده مالت رجلا لله واضمار ذلك من وضع اليمنى على اليسار يستلزم مراعاة الى حرف
 الذي من اليد فيخرج بذلك حال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف الرخايشما يجذبه شرهات في عمل وضع يمينه فقال ابو حنيفة محنت السرة وقال الشافعي
 والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن احمد روايتان اشهرهما تحت حيك حنيفة واشارها المحرر
 ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه يحتاج
 لرفعهما لنقل اليدين وتدليهما اذا طال الوقوف فخرج الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استحباب وضع يمينه تحت اشهرها بالاكابر الذين يقدر على مراعاة شيئين
 معا في ان واحد دون الاصحاف ومكنت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول وجبر قول من

قال بعد استجاب وصم اليدين تحت الصدر وورود ذلك من فعل الشارع كونه مراعاة لصلوات
 بدوامها تحت الصدر يشغلها غلبتها على مراعاة كمال الاقبال على ساجدة الله عز وجل فكان
 ارسالها او جعلها تحت المصحة مع كمال الاقبال على السجدة والمصحة مع الله أولى من
 هيئته من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة إذا
 القعدة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فادس اليديه بحشيه أو وليده صرح الشافعي في الامم
 فقال وان ارسالها ولو بيعت بما فلا بأس من عرف من نفسه القدره على الجمع بين الشيئين
 في أن واحد كان وضع يديه تحت صدره أو وليده لك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله
 عنهم انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يستحب عاء الأختار بعد التكبير قبل القراءة
 قول مالك استجابته بل يكبر ويفتح القراءة فالاول مشهور والثاني مخففت فخرج الاموال
 مرتبتي الميزان ووجه الاول كون الاستفتاس كما لا يستد أن في الدخول على الملوك ووجه الثاني
 تدرية الحق تعالى عن التخن حتى يشأ ذن عليه وصاحب القول الاول يقول ان الشرع تبع في
 ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من لوهو التخن فاقم ومن ذلك قول
 حنيفه بالتقود أو ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي أنه يتقود اول كل ركعة ومع قول
 مالك أنه لا يتقود في الفريضة ومع قول البخاري وابن سيرين ان محل التقود انما هو بعد القراءة
 مخففت والثاني مشهور والثالث فيه تخفيف كذلك الرابع خرج الاموال مرتبتي الميزان ووجه
 الاول حمل المصل على الكمال حتى انه من شدة غرضه ليطرد اليه عن حضرة الصلاة فاذا استأنا
 منه أو لا قد ذهب لم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصل على حال اقبال
 الناس من ملأ قوة الغم في طرده ليس فلذلك كان يواوده المرة بعد المرة فلما حار
 اليه بعد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث حمل المصل على شدة الغم في التفرغ
 الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر محرق اليه كما جرت العادة في التفرغ
 فان الحرة فيها فاضته والمكلف فيها يغير بين الفعل والترك فلذلك كان اليه مخيف بها
 ليسوسن له بالاججاب بنفسه ورؤيته ياربك على من لم يفعل كلفه فخرج المصحة ووجه
 الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراع منه وذلك لان اليه يحضر قراءة القرآن
 لانه مشتق من القرء الذي هو الحكم فاذا حضر سجدة كرتا مخاضاها رعى الى طرده بالاستعاذة
 وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يخرجنا
 الى استعاذة وان كان القرآن فزنا فافهم فاعلم ان الاستعاذة في أول الركعة الاولى فقط
 خاص بالاكثر لان اذا استأذ من الشيطان مرة واحدة فممنه فلا يعود يقرض حتى يخرج
 من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالصاع الصاع العزم الذين لا يقدر احد
 على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة شلوا
 بالاستعاذة في كل ركعة لاجل ودة الشيطان للمرة بعد المرة وان قراءته في كل ركعة في الصلاة
 ويجوز بين القراءة الاخرى لكانها القراءة الأولى وتجدد بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستغذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
 في الامر بالاستغادة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لك حجة
 والجواب ان الحكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً للحقايق الالهية له الالهية كلها وابليس
 يحضر ان الاسماء فلوانه تعالى امر العبد بالاستغادة بالاسم الرجيم او المستقيم مثلاً لا بالاسم
 ابليس فوسوس لمن حضره الاسم الواسع والمجد مثلاً فلان لك من الله تعالى على ابليس جميع
 طوق الاسماء الالهية التي يدخل بها ابليس القلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر
 ابليس في تلك الحضرة فينبغي ان يحضره الله عنه بالجواب انما هو ان الحكمة تعالى على ابليس العين
 في تلك الحضرة الشفقة عليه من وسوسة التي يحرجها من حضرته شهوة الحق
 تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان امونا بل كرهنا للعين في حضرته للظهور من باب دفع الاشياء
 بالادخاف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغادة من ابليس هو معصوم فماذا
 انما هو معصوم من العمل بوسوسة لا عن حضرة كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
 من رسول ولا نبي الا انما نبي في امينة الا ان في ذلك فكل بنى معصوم من علم بوسوسة
 لا من وسوسة ويصح ان يكون ذلك من باب النشر بعامة ايضا سواء كانوا اكاروا وجاهلوا
 عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستغادة دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطاً
 للناس فرض الله تعالى الائمة ما كان اشققهم على دين هذه الائمة اي ان ابليس وسوسة
 عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الائمة ان المصلي يستعيد مرة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزيمته من الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه لولان
 ذلك المصلي فان لذلك الامام ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لا مرة بالاستغادة منه في كل مرة لانه
 اكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الائمة انه يستعيد في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فاقم وقائل في هذا العمل فانك لا تجد تجد في كتابه به حصل الجمع بين افعاله
 الائمة واستدعى الطالب معرفته عن تصحيحه قول غير مذهب الله اعلم ومن ذلك قول الشيخ
 واحمد بن محمد القرطبي في كل ركعة من الصلوات الحسن مع قول ابى حنيفة انما لا يجزى في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في احكام روايته بان ان تلك القراءة في ركعة واحدة من الصلوة
 سبع للنبوة واجزاء صلواته الا الصبح فانه ترك القراءة في احدى ركعتيه استأنف الصلاة
 فالاول شدة والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تعديل فخرج الامر الى مرتبة المراتب ووجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بهل البرقة في صلاة فقام نقراً في كل ركعة لتخفيف قلبه
 على الله تعالى الذي هو صفة الكلام اذا قرأ مستيق من القول الذي هو اجمع كما امر ولا بد
 قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك نشر بعامة لانه رأس من يختم بقلبه على الله عز وجل
 بقراءة وغيره ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاحتياط الى اخر صلواته فلا
 يحتاج الى قراءة شخوة ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلوة ان كانت رابعة او ثالثة
 فكان الباقي كالسنة فيجب ليجود الله تعالى واعلم ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة رحمه الله

بعد وجوب القراءة على المسلم سواء جهل أو لم يقرأ في السنة له القراءة خلف الإمام بحال وإن كان
 قال ما لك وأجبت أنه دعوتك القراءة على الناس بحال بل كونه مالك ما لم تكن من سائر أئمة الجهاد
 الإمام سواء سمع قراءة الإمام أو لم يسمع واستحب حمل القراءة فيما لحقت فيها الإمام مع قول الشافعي
 بخلافه في المأثور من قراءة يقرأه الإمام خرواً أو ليخرج في الجهرية في إخراج التوليد وقال لا يصح وأحسن
 وصالحه قراءة قسه والادل لمختلف الشافعي والرازي في كل منهما تخفيفاً وأما الثالث فتشدد
 فيه الإمامان من تلقى الميزان ، ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
 من كان له إمام حرفة الإمام في قراءة انتهى وقتك من مواد الشارح من القراءة جهراً لم يسمع على
 غنى مدرسه ذلك حاصل بسماء قراءة الإمام حاشيت اللفظ ومعنى في حق الإمام من
 حيث السرايا في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب حمل القراءة فيما لحقت به
 الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فيخرج القراءة السرية فانه
 لا يصح السمع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه من كونه قراءة
 خلف الإمام فهو من حيث انتفاءه فيمنع إمامه ما قلب كل عليه الأصغر والأدنى لا يباين
 من يظنون له ولو لم يسمع على قراءة كما فرغ ما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو الإذن
 بالأحوط من حيث أنه لا يجزئ قلبه صلى الله تعالى على وجه الحال الإقرار به هو وهو خاص
 بالأصغر من أهل الفرق وأما وجه من قال إن القراءة سنة فهو يفتي على أن الأمر بالقراءة
 للذوق وصاحب هذا القول يقول في موضحه لا صلاة إلا بالقراءة الكتاب أي كماله
 نظير لا صلاة لحال المسجد الذي المسجد ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في شهر
 الروايات حذوه أنه متعين القراءة بالقراءة في كل صلاة وأنه لا يجزئ القراءة بغيره فأم قول
 أبي حنيفة أنه متعين القراءة بها الأول من ذلك خلاص بالإجماع فتشددت خاص بالأصغر
 ويصح أن يكون الأمر بالقصر أيضاً من حيث أن الإكابر يفتون بالقلبي عليه الله بأي شيء قريب
 من القرآن بخلاف الأصغر إذا قرأ في اللغة الجهم يقال قرأ المله في الحوض إذا أجمعه
 وأيضاً ذلك أن من قال ببيان القاطنة وأنه لا يجزئ قراءة غير حادثة أو مع ظاهر الشافعي
 التي قد تعلق من التواتر مع ما يشهد ذلك بعمل السلف والخلف وإنما قلنا إنها خاصة بالإكابر كما
 جازت لجميع الحكماء القرآن فمن قرأ أحداً من أهل الكثرة فجاءه قرأ بجميع القرآن من حيث
 الثواب وفيهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبه وعينه
 حديث مسلم أن رجلاً يقول لله عز وجل فتمت الصلاة يني ويدين عدي بنسبته وتوذي ما
 يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى في عدي إلى آخره فانه تعالى من الصلاة
 بالقراءة وجوبها جز ومما رواه ما وجه من قال لا يجزئ أن يقرأ في أي شيء قرأه المأمون من
 القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو رجع إلى صفات الحق تعالى ولا تقاض في صفات
 الحق تعالى بل كلها مساوية فلا يقال أحدهم أفضل من غيره ولا يملكه من حيث الصفات
 القائمة بالذات وأما التي تعلق في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والذل

أجمع النعم على أنه لافاضل في الاسماء الملية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جسيم قلب العبد على
 الله تعالى صحت له الصلاة ولو اسما من اسماء كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى ودعوا سمع ربه
 فيجيب فان قيل قد ورد تفخيل بعض الآيات والسور على بعض ضاوجه ذلك فالجواب
 وجهه ان التفخيس في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لآل القرآن والمقرء الذي هو قد يسمى
 مقابرا ما إذا كان الشارح قد قرأ في الركعة والجميع المسمى بالقرآن فان توفنا ذلك المسمى فليس
 قراءة القرآن فيه بل رد المعنى عن قراءة القرآن في الركعة وذلك من حيث ان القرآن ثابت
 عن الحق تعالى في تلاوة كل واحد من المؤمنين الذي هو محل هذه القراءة لا الذل الذي هو محل
 الركعة كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فكل من جيم ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
 تعال القدر على استخراج احكام القرآن كله من الفاعلة من كتابه لا بداء يتعين علم القراءة
 وان ان في كل ركعة ومن لا فلا ولا حديث الوارد في قراءتها بالتحديد من محمل على انما كان محلا
 من القول كما في نظائره من محو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحمار للمجد الا في المنجاء
 بأنه مثل حديث الصلاة الا بقائمة الكتاب على حد سواء كما هو وقد سمعت سيدي
 طيا النواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن
 الطاهرة في كل ركعة فلو اذ ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاعلة فلو مواقراتها ولم يكن
 الا صاعر بذلك ليجزهم عن مثل ذلك الكلام الاثني اثلاثة خاص بالابرار والبراء وكلام الامام
 أبي سفيان خاص بالعوام ووجه كون ثمان الفاعلة في صلاة العوام تنقضا علم تكليفهم بقوم
 معاني جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاعلة قد تكون تشديدا على النواص أيضا من حيث
 تكليفهم بجميع القرآن الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاعلة والاعا لغيرها المتفرقة
 ام ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسملة ليست من الفاعلة فلا يجزى مع قول الشافعي
 واحمد انها من الفاعلة فيكون ذلك القول في الجرح فان من هذا التفتي الجرح بها ومنه يجب أبي حنيفة
 الاسلام بها وكون ذلك أحمر قالوا لك يستحب تركها والا فتمت له الجرح لله رب العالمين وقال ابن
 أبي ليلى يتخير قال الشافعي الجرح بابدته فزج الامس في المسائلين التي يرتب الميراث ووجه
 الاول في المسألة الاولى والثانية الامتناع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاعلة تارة ويتركها تارة أخرى فانه ذكر في حديثه من احاديث المسائلين وفي ذلك نسخ
 للاكابر والاصا عن أهل الكشف الجرح في وقت حيا به حين دخل في الصلاة وكان
 مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسب ذكر اسم الذي هو شعار أهل الجحيم من لم يكشف
 حيا به فلما نسب ذكر اسم الشريك في ذكره صاحب الاسم كما ورد في بعض الجواهر الربانية
 اذا لم يقرأ في التزم اسمي فاعلم ان من هذا (ان من تارة) بقلبه لا يؤمر بذلك ومن هنا بعض
 بعضهم ذلك في شعره فقال

بذكر الله تردد الذنوب + وتطمس البصائر والعلوب

وذكر الله افضل كل شيء + ونجس الذنوب ليس لها عيب

ويؤيد ذلك أيضا قول السبيل رحمه الله حين قال لا يصح تسخير القرآن الا بالعلم والاحتياط
 أي لان القرآن لا يكون الا في حال الخبايا عن شهود ذلك وكذا معنى السبيل الاحتياط التمسك بالحق
 هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذكرا لمنسانة الكفار عتساحلته تعالى ومناجاة بالقلب حشر
 الحق تعالى حشره تحت وخر من لشدة ما يطوق أهلها من الجنة والجنة قال تعالى وحشيت
 الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا سمعت اخي اذ قيل الدين رحمه الله يقول ان كرامات
 مشروعة على كل امرئ والا صاعرا ولا حجابا عظيمة لا يتفكر لاحد الا بالبيان فلا بد من حجة
 يدق فقط انتهى وهو كلام تبيين لا يوجد في كتاب سمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله
 يقول ذكر الله تعالى نوحين ذكر لسان وذكر صورة كما ان ترك ذلك كذلك على نوحين
 من حيث العقل وقول من حيث الشعور واللامسة قالوا ومن الذي يكون مفصولا والثاني متصل
 والاول من التركيب ملاموم والثاني مجود وهو الذي حملنا عليه قول السبيل انفا وسمعت
 سيدنا عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بزر الصبر
 في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشريعا للضعفاء واستعاذة واوقايتهم والافهم
 صلى الله عليه وسلم حاضر مع رب على الامم لان الحضر واخر الحضر وامام الحضر وسمعت
 سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الامة بطلب الحق بالقول والاعمال
 الا ذلك اذ اوقوا بين يديه في الصلاة ما حرج احد منهم ان ينطق بكلمة نعم المنة على
 تلك الحضر ولكن ربما يحل له الحق ثم في بعض الاوقات باله فوق طاقة فخرج من الجاهل
 او بالتبكي فيكون ذلك من باب قول علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انما السني لمن في فادهم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القول بالافتقار والافتقار والافتقار والافتقار والافتقار
 ومخوذة لك سمع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا تشتغل العبد عن كمال الاقبال على
 مناجاة الحق تعالى فالاول مستند والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حملوا القرآن باصواتكم اى حملوا آصواتكم بالفاظ القرآن
 والافان القرآن من حيث هو قرآن لا يصح من احد تحميسه لانه قديم وصفه من صفات الحق تعالى
 وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة للقرآن المتلو ومع ذلك فلا علة ذلك في الصلاة من
 بالامر بالذين لا يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مناجاة ذلك لخاص بالاصابع التي
 يشتغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو ما اكثر الناس سلفا وخلقا والله علم من ذلك قوله
 ابي حنيفة وما لك فيمن لا يحسن القامحة ولا يعرف من القرآن انه يقوم بقدرها مع قوله تعالى
 انه يسبح بقدرها فالاول لتحقيق الثاني مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الوقوف على حالها ورد قلتم نرد لنا ان من لم يحسن القامحة ولا يعرف من القرآن انه يسبح
 الله بدل ذلك وقد قال بعضهم ان الابتداء اولى من الانتهاء ولو استحسن وقد يكون في قوله
 القرآن خصيصته لا توجب في غيره من الادراك كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرع
 الذي هو الجرم فيجمع القلب على الله واما وجه الثاني في القياس فيجاءه ظاهر قوله تعالى

وذكر لهم ربه فصل في ذكر الكرامة تعالى جمع قلبه على الله تعالى عالياً فكأن يلحق بالقرآن من
 حيث حصل جمعة القلبية على حضرة الله تعالى وأما وجه تحقيقه في الامام الشافعي الذكر
 بقوله المصباح ان الله والمجد لله والاملا لله والله اكبر فلما ورد سر قوله انه يحب
 الكلام الى الله عز وجل فاقدم ومن ذلك قول الامام في حقيقته انه ان شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفارسية بالعربية لم يجز
 غيرها وان كان لا يحسنها فقرأ بالعربية اخبرته مع قول يقيته انه ان شاء المصلي قرأ
 بالعربية مطلقاً فالاول لحققت والثاني مفصل الثالث مشدّد وجه الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان لم يصح وجوه عن ان الله تعالى على جميع اللغات ولم يرد لنا من عن القراءة
 بالفارسية فصار الامر الى اجتهاد المجتهد بن فان قال قائل ان القولية بغير العربية تخرج القرآن
 عن الاعجاز قلنا الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالمتكلم المعنى فانه يترك ان القرآن بالفارسية
 لا ينفرد احد من الخلق على البطون عتبه وجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارح وعن
 اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذا لك الشارح صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على ما بلغنا اولى وقد يكون الامام او حقيقته رأى في ذلك شيئاً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته اعظم من ان يخبرني على شيء لا يرى فيه دليلاً وبحث
 بعض الكفّير يقول جميع اللغات كلها واجدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته لكل واحد
 بما فيه بلغته وثوبه قوله عز وجل ان الله جواد المتحفي بعض الاذكار الواردة في السنة المتقى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب له لغته الشارح فليس لاحد ان يفتحه وقد اجمع العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسمع القرآن بلغته اخرى خلاف ما انزل وما تولى تعالى
 للذين للناس ما نزل اليهم ثلثاً في ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغته اخرى لم يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض اصحاب أبي حنيفة انه صح رجوعه الى قول صلبيه والله اعلم
 ومن ذلك قول الامام في حقيقته لو قرأ في صلاته من المصنف بطلت صلاته مع قول الشافعي
 واحمد في احدي روايتان صلاته صحيحة ومع قول مالك واحمد في الرواية الاولى الى ذلك
 جائز في النافذة دون الفريضة فالاول مشدّد والثاني لحققت والثالث مفصل فخرج الامام
 من ثلثي الميزان ووجه الاول استعمال المصلي بالنظر الى الكتابين عن كمال مساجات الله تعالى
 خاص بالاصغر ووجه الثاني كون ذلك لا يتصل عن الله تعالى وهو خاص بالاصغر والله
 يشق لهم عن كمال الصلاة ولكن سلم العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافذة لحققت فيها بديل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في تركها ما يتصل
 الله فيها ومن ذلك قول الامام في حقيقته انه لا يصح بالتأمين سوا الامام والمأموم
 مع قول احمد الشافعي في ارجح القولين انه يجزئ الامام والمأموم ومع قول مالك يجزئ
 المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول لحققت والثاني مشدّد والثالث فيه
 مشدّد فخرج الامام من ثلثي الميزان ووجه الاول كون امين ليست من الفاتحة ووجه الثاني

بعض العوام الخائفين الفاشقة اذا اجتريأ فحان علم الجري اولى عند صاحب الحق
القول المتيقن الا ان يكون المأمورون كلهم عالمين بانها ليست من الفاشقة ثم كان السجدة
يعلمونها فلا يلبس بالحكم تجاورها قوى الخضوع على المصلح حين التماسين فالتسبيح بالتسبيح من قبله
ووجه الثاني ان الحكم يامرين فيه اظهار الخضوع والحكماء الى قول الله عز وجل بالحق اني اراكم
المستقيمين ووجه الثالث ان المأمور اخذ خشوعا من الامام عادة لان الامام يقول على الامام
اولا فترتفع على المأمورين معبرين في القول الخشوع قد رما يترق بين المأمورين فذلك الخشوع
على الامام في احدى الروايتين الاولتين وشهد عليه في الاخرى جلاله على القوة والكمال والقيمة
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة وهو الرابع من قول السامعي في القول الاخر انما نحن لمحمد مسمي في ذلك فالاول
غير الركعتين الاولتين مع قول السامعي في القول الاخر انما نحن لمحمد مسمي في ذلك فالاول
محقق والثاني مشد فوجه الامر ان يتحقق الميزان ووجه الاول كون قال السامعي تترحق
من حصة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة فاما بعد فاما بعد فاما بعد
انفس من الخضوع لا موعظتها وتكبيرها وحوالها فتباروا فقام بين يدي الله تعالى جسا بجلاله
فلا يقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاشقة في صحيح مسلم ووجه خاص بالركعتين
الذين لا يرد لكون يتطويل الامام في القراءة الاحضوا وحشوعا وكان صلى الله عليه وسلم يحث
فما بعد الركعتين الاولتين تار قله عاة حال الاصغر ويطول اخرى مراعاة حال الاكابر
لتسبيل الامامة ومن هنا يعتدرك ما نحن متحقق للمناط في قول من قال يتطويل السجدة في الركعة
تطويل الركوع والسجود مطلقا وعسك فان ذلك في حق متفحصين فمن كان متفحصا عن حكم
التسبيح الوافق في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل لئلا تترحق روحه من الركوع
والسجود فلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التجليات الواقعة في السجود فركع له
الائمة في تقييدهم المنكور فان من قال من ابتاعهم طول القيام افضل مطلقا هو في حق
الاصغر ومن قال كرهة الركوع والسجود افضل حرفي في الركعة وكذلك وايضا هو ذلك من
القيام محل الجلب بالنسبة للركوع والركوع محل الجلب بالنسبة للسجود فان الجلب لما طال في زمانها
وبعد بجلاله حال القيام لاسر له بركة تعظم وحيث من الخضوع الخشوع فحتم له ذلك فمن الله
بالركوع فلما ركع محلي له من عظمت الله تعالى امران ايدى على ما كان عليه حال مناجاة في القيام
فرحم الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التماهي الى محل محلي عظمت الله التي تتجلى
في السجود ولولا ذلك الركوع لربما اذاجسه ولو لم يتطم السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمت اخرى
اعظم فكان في الركوع امره الله برفع راسه حتى يجلس بين السجدين وياخذ له راحة
وقوة على محل عظمته تجلي السجدة الثانية وذلك لان من خصا بقى تجليات الحق ان تجلي
في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا اولئك من السجود
جلسته الامر برفع راسه بعد الركوع من السجود وجهه بالمصلي الحقيقي ولأنه انوره بالقيام عقبه فله من
السجدة الثانية من غير جلوس استراحة كلفه ما لا يطيق هل احكم من نصلي الصلاة الحقيقية

واما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئا مما قلناه ويكفيه فعل ذلك على وجه التماسي بالشارع
صلى الله عليه وسلم وصعدت سبل عبد القادر الشطوطي رحمه الله تعالى يقولون من رحمه الله تعالى
بالعبادة شجرة بين اطلال القناتم في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين اطلال الركوع والسجود
وبين تخفيف القيام من ثم هذا على اطلال الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو كما مور بطول
القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب
في الركوع والسجود فهو كما مور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه
وكبول له وقت بدو نفسه والاخر ان المسلمين فيه اغتنما لذلك فقد يكون ذلك امر اجتهاد
قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي مرة هيبته الله عز وجل فصرنا سأل الله
المحباب وكنت كلما اذن كرائي واقف بين يديه اركع اوسا حيا من بعضي بن وبكم بجزوب
الارض اخصي على النار وكنت اعر المحباب من راحة الله تعالى في العدم طافني لوفعه عني امر وسمعت
اجي افضل الدين رحمه الله تعالى يقول المحباب العبد عن شهوة الحق تعالى له
بالعجزين وعذاب على العارفين فالعجز في حال المحباب العارفين يعذب به انتهى وسمعت بسكريد
الحواص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى يبعد المؤمن خطورا لا يكون على قلبه حال ركوعه
وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارض رسول الله صلى
الله عليه وسلم وما كل من يصلي المكث فيها او يقدر على تحمل التحمل الذي يهد اركان العبد
في تلك الحضرة فاذا اراد الله تعالى رحمه بالعبد في تلك الحضرة احضر في قلبه شيئا مما يكون
ثما في الاكوان من الاشياء المحببة عن شهوة تلك العظمة وولاد تلك الخطور لربها ذاب عظمته
ولحمه ونقطعت مغاسله او اجعل بالكلية كما وقع لبعض تلامذه سبل عبد القادر السبل في
الله عنه انه سجد فصار يضحى حتى صار قطرة ماء على وجه الارض فاخذها سبل في عهد القلعة
لقطنه ودفعها في الارض وقال سبحان الله بصر الى اصله بالحق عليه انتهى ويؤيد هذا الذي
قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسرار من انه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله المحمدا
برأه من هيبته الله عز وجل وصار يقابل كمال السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي
يميله ولا يطفئه فسمي في ذلك الوقت صوتا يشبه صوتي الي كبري الله عنه يا محمد وقف
ان ربك يصلي معك انما لا يشغلني عن شأن فاستأمن صلى الله عليه وسلم بذلك الصواب
وزال عنه ذلك الاستيغاث الذي يكن مجر في نفسه ولم يعد ذلك معني قوله تعالى هو الذي
يصلي عليك ويلا لكته وصار يتكلم في ذلك المكان في سماع ذلك الصواب بقوة وتأييد ربه الله
صلى الله عليه وسلم مع ما من الناس من لا يتجليات الحق جل علاه فانه ابن الحضرة واما
الحضرة واخوها واشكال الناس من خوفه بطلته الله عز وجل وصعدت سبل عبد القادر الشطوطي
رحمهم الله تعالى يقول لا يصير الا من باله تعالى احد لا يتقوا المحامسة بينه سبحانه وبين عباده واما
ثامن العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كما كانت يورث اعماله وتقرباته الحق له فان من
خصائص حضرة القريب الهيبه والاطراق والعظيم وعلم الادلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب سر ادلا على الله فلا علم له بمخبر المقرب على من يحسب ان سبعين الف حجاب
انتهى وسمعت سيدي عليا الرضوي رحمه الله تعالى يقول طول السيام في الصلاة على النبي
شده من ضرب به بالتفلسف في انقياد من راحة الجوارح الكبير عظم فورة الحضور له بها
فانما ابلغت ان احدا من اركان ابطال القيام فو تشبه لغزوه الصعق فخرته بهم الا
فانعتادنا ان انكار الصعابة والتعاب والائمة الجاهلين كان مقامهم اكثر من مقام اني الا
بقين وكما و اسم قد رتب على تقويل الودع والسجود يوم اهدم بلك القرآن او نصفه او ثلثه
ارباعه او كله في قيام وكذا واحدة انتهى سمعت سيدي الشيخ احمد السبكي رحمه الله تعالى
يقول من ادلى الله تعالى من رحمه الله بالجواب ولو انه كشف لمن عظمت تعالما استطاع
ان يقنع بين يدي سيدنا فهو صاكر في امور الدنيا واذا استحضرت عظمة الله تعالى صارا لمحمد باليسر
لنوع في تغيير الناس من امروا حين وردت صلحا في امور الدنيا ولا يرونه على ركة قتلت له فاذا
صحا من ذلك الحال او لم يجيب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها يقال نعم ذلك واجب انتهى في الجواب
ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجده في كتاب العمل على تحصيل مقام المحمدي وركب في صلاته
على يد شيخ صادق وانك ان تحرر من الدنيا ولم تقبل صلاة واحدة كما لو كنا ونحن في مهوراتك
عند سماعت باعوا الحارثين والمحمد بن عبد المطلب ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصل
اذا اجر في ما ليس فيه الاسرار او امر في ما ليس فيه الجبر لم يطل صلاته الا فيما حكى عن بعض
اصحاب مالك انه اذا تعبد ذلك بطلت صلاته فالاول تخفيف والثاني مشقة فخرج الامر الى قول
الميزان ووجه الاول عدم ورود حلا يصح به بالنهي عنه ووجه الثاني عدم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تعبد ذلك فانه في الغنة
للتجارة والخالفه انقطاع وصلة القارئ المذكور ومعنى الصلاة وكان له لم يصح فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمفرد فيما يجهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا
يحب مع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر أو سمر نفسه وان شاء استمر عليه وللشافعي
اسر الاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فخرج الامر الى قول الميزان ووجه
حمل المفرد على المغنوة على تحمل تلك العظمة التي تحل له حال قوله كما عليه العمل فلذلك
جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر بجهر بالقراءة من شدة الجهد ووجه الثالث
عدم ورود امر بجهر أو اسرار فكان الامر واجبا على قدره المصل واختياره فان تأمل
ضاحا الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين
الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لتقل الخلل بما قد سناه وحقته على القلوب وت
تلك الصلاة أو الركعة أو الركعتين فان تجل النهار تقل من تجل الليل فلو كلف الله تعالى
العبد بالجهر في الظهر والعصر فلا كان ذلك كالصليق بما لا يطاق عادة لتقل الخلل فيه فان
قالوا ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعدين في النهار ومع ذلك كما قال الله عليه وسلم
فما اذا كان اماما ونفزا للمأموم على الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلى الله عليه وسلم في الصبح

لان وقت برزخي لوجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر الى البحر بالقراءة فيه
 واما وجه النهار فلا يشترط الامساك على المفطرات فيه للمصلي من طلوع الفجر وايضا
 فانها اول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد التؤم الذي هو آخرها الموعود فكاد
 يعت وخلق مختلفا يدا فكانت قوة شديدة لم يزل فيها الطها يقبل كحرف وانها تكم والاهنوع
 ارتجاب للعاصي والفتلات واكل الشهوات فلذلك لم يزل في الصبح لقد رزق عليه وغلبت روح
 على جسمه فبنته كالملائكة وسمعت سيد عبد القادر الد شطوطي رحمه الله تعالى يقول لولا
 ان الله تعالى احب الصلوات والحرف عن حال شهوده في السجدة لما استطاع احد منهم ان
 يعمل حوثة وغفلت مصلح النافع لذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سبعة عشر
 صلاة على عمل الحرف فسمع علم الحجاب في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسيوق في الجحيم والعبد في فناء البحر فبما القادر على ذلك باستئناسه بكثرة الحوثة
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فتقوى على ذلك الحجاب بشهوده الخلق على التجلي الواقع
 لقلبه في الجحيم والعبد في الحق تعالى امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه
 ثابت للشارع في الامامة على العالم واسطة في اسماء المامويين كلامهم وكبره وتكبره
 او لغزو ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها لا ليرد المسبوق لانه محد من الامم فان
 قلت فلم كانت الركعتان الاخرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب سبعة من
 ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رخصة لضعفاء الامة
 من شان تجلي الحق تعالى القلوب المحجوبين انه يخفف على قلوبهم او لا وثقل عليهم اخرا وذلك
 لان عظمة الله تعالى تكشف قلوبهم شيئا بعد شيئا فيكون التجلي في ثاني ركعة اقل من التجلي
 في اول ركعة وهكذا ولوان الحق تعالى كلفهم بالحرف في ثالثة المغرب في الاخرتين من العشاء
 لربما عجزوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يظفرونها فان قبل هذا الحكم فمن قدر
 على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخرتين من العشاء فالجواب حكمه انما
 السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالمناظر لثقل التجلي وخفته والبرق بمجال غالب
 الخلق لا بافرا من الناس وقد يجعل التجلي الثقيل المصلي في اثنائه ركعة سبعة ومختلفين
 الادب ان يسر ابتاعا للسنة واطهار الضعيف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي الهينة كلما
 اطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى على ما يقع للصبي اذا اطال الوقوف بين يدي ملوحي
 الدين من خفة الهيئة ما قرره مسيل على الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر
 على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه تكبر في قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيء كلما اكتشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان راجعان الى شهود العبد في تجلي
 من حضرة الله تعالى وعبر عنها نظير شهود الصبي لانه في السراج فكما قرينه عظم ظلاله
 ونور السراج في شهوده وكما بعد عنه صغرته سمعت سيد محمدا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

بمقام القرب إلى لقول عباده لا تضيق على حال من أكاروا وأصغر في الفرائض والسواقل
 انتهى وسمي تعالى للأصغر والأكابر بما لا يطيقان معه الجهر فلهذا لم يرحم الله الاعمى
 بشئ منهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ولأنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك على
 أطاؤه لاسيما في حق من اكتشف حجابهم من أهل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
 وعظمت وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المعرب الفسلف وفي المحجة والعبد بنوعه الجهر
 يخفى في الليل وأما المحجة والعيان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الحجارة عادة فلم
 تكشف لهم عظمت الله تعالى كل ذلك الاكتشاف الذي يقع للعارف إذا صلى منفردا وكذلك
 مثالي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيةها في البطن مولفوى المصلين على الوتوفى
 يدي ملك الملوك الاستئناسهم ببعضهم بعضها في تلك المحضة التي تدل لها أعناق الملوك
 وولاء الحكمة لا قدر المنقصر أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلته الجماعة
 بالآلة وشفقة عليهم لئلا يوردوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهاب عن شيء منها فإن قيل فلم قلتم
 باستحباب الأسرار في كسوف الشمس والأكابر مع قدرتهم على تحمل شدة النهار فالجواب أنما
 الأكابر بالأسرار منها كما لا يصح لما فيها من التوقيف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
 عباده حال فيها قد زاد على تحمل النهار وأيضها فإن الأكابر ما يورثوا بالشرع لهم
 في البكاء والخوف والخشية من الله تعالى قال لم يقع لهم ذلك في قلوبهم ففعلوا فيه ليتعلموا
 معنى ذلك عليه كل قول صد الله بن عمر فإن لم تكنوا فبنتا كوا أي في حق العارفين الذين
 لهم مراتب لا مطلقا فقد غلبت أن عدم تكليف الأكابر الجهر في صلاة كسوف الشمس انقضاء
 لعظم ما يتجلى لقلوبهم زيادة على تحمل النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وإن
 كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى عباده كذلك لأنه ليلى وتجلي الليل خفيف
 بالليل يتجلى النهار والضعف آتية عن آتية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس
 أهل الكشف ولا عكس أيضا فليجمل الحق تعالى بالملطف في الليل بل ليل قوله في الضيف
 من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من تائب فأؤوب عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
 متبلى فأعافيه ما قال مثل ذلك لعباده الأعداء أن قواهم على خطيئة النصرة إليه سرا وعبرا
 وقد سمعت سيدا عابدا قادرا الشطوطي رحم الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة
 في هذه الدار فمر حجة بالطف والمكان ولو أنه تعالى بالجلال البصر لما أطاق أحد حمله
 انتهى فإن قلت فما وجه طلب الجهر من الأمام في صلاة الاستسقاء مع أن علم نواظر الأمام
 السيل مثلا مما يخوف الله تعالى عباده فالجواب أن سبب طلب الجهر للقراءة فيها إظهار التذلل
 والمحضرة لله تعالى وأيضا فإن الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا حرج عليه
 بطلب حاجته ولا يغفل ما هنا العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح وليستغث إذا صرته جالسا
 سبي عليا الخواص رحم الله تعالى يقول ولا اشتغال يلوب غالب الناس أمور معانهم لا
 من خشية الله تعالى العظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فإن قلت فما وجه طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما لم يطلب الجهر
 من الامم والمفتر في صلاة الجنازة كما لا مومن لما عندهم من تسليمة تكمن على الميت والتوجه
 لاهله وذكر الموت وأحوال القبور وما بعده ولذا كانت السنة في المتى مع الجنازة السكون
 رخصة بالمتين معها لتكون الشارة كلهم بقراءة أو ذكر جهر المتيقن عليهم ذلك فحاشاه من
 تكليف أمة بما شق عليهم ولغايتنا اهل العلم والافتاء في عدم الاكتفاء على الذكور امام الجنازة وتوقع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واستغفروا لهم بحكايته اهل البيت
 ربا ضحكنا عنهم وهو مع الجنازة قائما أو واقعا في ذلك افروا الناس على الذكور ورواوا
 في ذلك العمل بخلاف الفهم وسعت أضيافهم الذين ربح الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المتى مع الجنازة السكون لان الله تعالى في الحاضر في باله حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن ينطق فكان أمرهم بالسكون من رحمة الله تعالى بهم وإن الله بالناس لرؤوف رحيم
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما فروه لك فانه تقيس لا تجده في كتاب الله ومن ذلك اتفاق الأئمة
 على ان التكبير للركوع مشروع مع ما لم يكن مع سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انما قال لا يكسر
 الاصل الاقتسام فقط فالاول مشد والتاني مخفف فخرج الامر الى موثقي الميزان ووجوب
 الاول ان التكبير مطلوب على كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة
 قريب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلح قدم على حضرة جديدة له كماله اول
 الصلاة وهذا خاص بالاصابع من الناس والا كما يروون ان يترقون في مقامات القرب في كل
 خطوة كما ان قول سعيد بن عمر في حق الامم الذين لا يترقون في مواضع القرب كما ذكرنا في مشهري
 والذين اتهموا بالجد عملوا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لا حرج لهم من كبر
 اول افتتاح الصلاة هو الذي ينتهي مشهريهم اليه آخر الصلاة فكذلك رجال مشهري
 والله اعلم ومن ذلك قول الامم الى حينئذ ان طماننت في الركوع والسجود سنة
 لا طمينة مع قول الأئمة الثلاثة بوجوب طمينة فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى موثقي
 الميزان ووجوب الاول غير غالب الناس عن تحمل ما تحمل القلوب في الركوع والسجود فلو
 أن أحدهم طمان في غير آخر وقتها الا كما لو حمل ثقل ثقال الى عظمة الله تعالى
 على قلوبهم فالاول رأي حال الصنفاء والثاني رأي حال الاقرباء وكل من ارجاله ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم في الركوع والسجود سنة مع قول احمد انه واجب فيها مرة
 واحدة وكذلك القول في التسليم والانداء بين السجودتين الا ان تركه عنه ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى موثقي الميزان ووجوب الاول ان عظم
 الله تعالى قد تحملت المصلح حال ركوعه حال سجوده فحمل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى
 المصلح بالفعل بالاككان والاعتقاد باليمان عن التسليم بالنساء وايضا فانهم قالوا التسليم من غير
 معصوم مخبر اي لانه يقتضي توهم حقوق نقص في جانب الحق حتى طلب تزجيده عنه وهذا
 خاص بالاككان والثاني خاص بالاصابع الذين يطرقون توهم حقوق نقص حتى يجتأجوا الى

عرفه وتزهد الحق تعاضه وان لم يكن ذلك مستقوا عندهم ومثل هؤلاء الذين في حرم
 الوجوب دواعي توهي بخلاف الاكابر يقولون انهم سبحانه الله على سبيل التلاوة لا
 الله لا دواعي التوهي الا صاعرو قد يكون في الاكابر ايضا خفاء ضعيف يتوهمه الاصاغر فذلك
 كان التسليم في حق هذا سبحانه لا واجبا لاستهلاك ذلك الخزع في تزويده الله تعالى وانه من
 الخزع سوى الاشباه عليهم الصلوة والسلام فان قيل ما الحكمة في قولنا انهم سبحانه في العظم
 والساحد سبحانه في الاعلى سؤله كان من الخواص الا انه من غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
 ان في الركوع سنة تذكروا عن اكم تخرج عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقدم بترابه من
 بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره اي ان العظمة لله وحده وليس لي بها نصيب
 بخلاف الساجد يقول سبحانه اني الاعلى لانه تزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العار
 يتجلى فيه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الامم على
 البس على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مرة ما حكي عن ابن مسعود انه سجد
 مائة مرة ومعه ما حكي عن الثوري انه يسجد خمسا اذا كان اماما ما يمكن للمؤمن من قوله فان
 تداثا فالاول في المسئلة الاولى مشروء والثاني مخفف فيها فالاول في المسئلة الثانية مخفف
 والثاني مشدود ووجه المشتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول الامم الثلاثة
 بوجوب الرقم من الركوع والاعتدال من قولنا في حقيقة بغير وجوبه وانه مجزئ ان يتخطى من
 الركوع الى السجود مع انكراؤه فالاول مشدود خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر
 الامر الى ترتيب الجزان وايضا من ذلك ان البعد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
 بالنسبة لما قبله من القيام والركوع قائم فاشد الرجوع الى محل البعد والحجاب لو كان
 عن محل قبل البعد ولو أنه قد اعلى على توالي محل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرقع
 عن محل القرب فأكبر حتى ان بعض الامم راعى حال الضعفاء فانبطل الصلاة او لم يبطئ
 في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق مثل طول
 المكث في مصراع القرب فحرم الشارح بامر الرجوع الى محل البعد الذي كان قبله فحرم حتى
 يأخذ تعليم راقه يقدر على محله قبل السجود والركوع وسمعت سيد عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا للثقلين عن
 الضعفاء من مستطاع قبل المحل في الركوع والسجود حتى ان بعض الامم بالغ في الوجه الاكابر
 الذين يقدرون على توالي تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طيلة الحال لراحتهم
 فيه كما ان بعضهم بالغ في الوجه كذلك الاكابر وامرهم بعدم الطولية في الاعتدال لما في
 الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رغبته وتلك واجبرهم من حصر الحق تعالى كما ان بعض الامم
 من الحجاب بعد ان ذاقوا رغبته وتلك واجبرهم من حصر الحق تعالى كما ان بعض الامم
 توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال ليعود الى الوارد فيه ثم بين مخفف ومشدد
 ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسمعت سيدي عبد القادر القادر
 رحمه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال من طول الاعتدال ما قدر الاصاغر اذا

حضر امر الله ان ينزل احد هم الى السجود من غير اعتدال فكان نظو له رحمة بهم ليستريحوا من
ثقل العظمة التي تجلست لهم حال الركوع والسجود فلولا الوفاء بعد الركوع لما قدر احد منهم على تحمل
ثقل العظمة التي تجلست له في السجود الاول والثاني انتهى وسمعت سيدى عليا المصطفى
رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال يغلب على الاصابع وعذاب على الاكابر فكما
ان المرء يضر من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضر من طول الاعتدال
فلذلك كان المرء يحن الى رفع راسه من الركوع والسجود والعارف يحن الى نزول راسه الى
في الاعتدال رداله الى الخراب وهو اشتد العذاب على العارفين حتى كان الشبلى رحمه الله تعالى
يقول اللهم بما عذب بطنى فلا تعذبني بسبب الحجاب عن شهواتك وسمعت اخي افضل الى
رحمه الله تعالى يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
والاعتدال بين خاص بالاكابر فان الاصاغر اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاستراخه
والاكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك توترت اقل امم من طول القيام
عادة وان كان ذلك لا يتقيد بالاحسان بالتعب كما اذا غاب بركة المشاهدة لرب عن نفسه كان
الشد عنه تكون كحبة بارق لا تحس فيها تعب فافهم وسمعت اخي يقول ينبغي للمصلي اذا كان
وحده ان لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويخرج عن القيام فتهلك الثمر بالركوع
وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ركه وان شاء طول القراءه ولكن موصو
الركوع ان لا يفعل الاعتدال على السجود التي لا يتيق الصبر القيام معها فنادام يطيفه فلا ينبغي
له الركوع فقلت له هنا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلست لقلبه فما حكمه من كان غافلا عن
ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حق فضل
وهو رحمه عكس من كان حاضرا امر ربه من الاصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه
كالادمان لتجلى ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضر ربه
كما ورد وما استحضر السجود عظمة الله تعالى فاعتن ان كان قد لم يستطع حمل الركوع وربما
استحضر بعض الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع او السجود فكانت روحه تزهر منه فبادر
الى ان الركوع من الركوع او السجود لبرقة من غير بطة فمثل هذا يعارض في عدم التمام
الطمأنينة وهو في السجود اكثر من الركوع ومن اراد الوصول الى ذوق هذا فليجهد حواسه
في السجود وينبغي ان يكون كانه في ذهنه بحيث يمشي كل شيء الا الله تعالى فانه يكاد يشق وقد
مناصله ولولا جلوسه للاستراخه لما استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
يطول الاعتدال اثاره ويخففه اخرى فشرعوا الصلوات فامته وقواهم وفي الحديث كان
الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد شق ويخففه تارة حتى كان
جالسا على الوضوء في الحجرة المحمية بالنار وكذلك ورد في جلسته الاستراخه انه كان يسرع
بها تارة ويتأخر بها اخرى بحسب ثقل ذلك التحمل الواقع في السجود فشرعوا لا قويا والمفتاء
بن ائمة ثمان قلت يقول الاولى القوي على تحمل العظمة الحاصلة له في السجود

يقول جلست للاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلون اناسيا بالشارع صلى الله عليه وسلم فيكون
 الاول من الجلوس للاستراحة فذلك يكون بجلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل العظمة
 الحاصلة للصعب في السجود ولا يقال ان شتمك لعبت في الصلاة بغض حاجتنا انتهى + فان
 قلت فماتوا في حديث الصلاة لمن لم يقيم صليبه في الصلاة فالحجواب ان غناه لإزالة
 كونه لا طاقته له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصغار كما مر لو انه طول ذلك
 نزعت روحه ونحوه وتعلق فخرجت روحه من الحضرة ولا خرجت من الحضرة فلا ضرورة
 له أصلا أو صلاته خارج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحسرة والضيق صر
 وقوفه كما ذكره على الصلاة بلا إيمان ولا إنية فصلاة باطلا لا تؤاخذ بها ولا سقوط فان خرج
 علينا بحديث المثنى صلاته قلنا هذا ايماننا في ما قرناه لا متاقل قرنا ان طول الاعتدال خارج
 بالإيمان وقوله كان السعي صلاته وهو خلاف دين رافع الذنوب من الإثم أعز كما أشار إليه قوله
 معنى صلاته ولم يكن من أكابر الصحابة لأن أكابر الصحابة لا يسعي أحدهم بالمسعى صلاته
 فكان أمره صلى الله عليه وسلم كل سعي صلاته بالطائفة ولما فعل مثل فعله وحجته خوفا عليه
 أن ينسب إلى الكبر في علمه بتحويل الاعتدال قلته من روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
 أو يقع في النفاق بإظهار القوة في التقية بالأكابر فكأنه صلى الله عليه وسلم قال له أفعل
 ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكابر أو أفعل ذلك من باب التكامل لا من باب
 الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم إلا على مشاهد صحيحة
 فشرعوا للأئمة ونفعوا للشارع صلى الله عليه وسلم وأن أصل الركن من الركوع والسعي متفق
 عليه بين الأئمة وإنما اختلفوا في المبالغة في الركوع وعدم المبالغة فالأكابر يفرقون على الأول
 التخييلات في الركوع والسعي والأصغار لا يفرقون على ذلك الا بعد المبالغة في الركوع منها
 وقد قدمنا ان من وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الجحاح إلا بمكثته ولعلنا نعرف
 العبد من محل توالي تخيلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده + فان قيل فما الحكمة
 في تشييع السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف + فالحجواب بحكمته فقل التحبلى
 الواقع في السجود دون الركوع فذلك امر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد
 اعتدال تفليس له رجة ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق أخوانه
 وهذا الامر في حق الأكابر والأصغار على حد سواء فلو قدر ان أحدا من الأكابر أخطأه الله
 تعالى قوة بنفاهل عليه الصلاة والسلام فلا بد ان يحسب ان يتعسف بينهما أو اربعا هلك
 وأما تكرر الركوع في صلاة الكسوف فلما لم ينقل التعليل وشهود الآيات فكانت العظمة
 المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
 والحكمة في ذلك عميق طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة للمكلف في غير ركوع
 اذ ان كان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد العبد الى حاله خضوعه في غير
 وقت الآيات اذ الآيات انما كانت عظمة لشدة عقلة العبد وبشرود قلبه عن حضرة

المتعظيم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لأن السجدة الأولى كانت استئثالا للاموال على نبيها بالسيح والناية تشكرا لله تعالى على إقداره
 لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيره في مجلد مختصر سمينا
 الفتحة المبين في أسرار أحكام الدين والحج لله رب العالمين ، ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة أن الامام لا يزيد على قوله سمع الله لمن حجه شيئا ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد
 مع قولك بالزيادة في حق المنقرض في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالحج بين الذين
 استحبوا بالامام والمأموم والمنقرض فالاول محقق والثاني مشدود فخرج الامام إلى مرتبة الميزان
 ووجبه الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون بولاد عائلتهم وحملهم الا
 فاذا قال سمع الله لمن حجه فكانه يخرجهم عن الله تعالى بأنه قبل حجههم فأمروا أن يقولوا
 بالحجهم ربنا وذلك التحمد على قبول حجهنا ويؤيده الحديث اذا قال الامام سمع الله لمن حجه
 فقولوا ربنا ذلك الحج ووجبه الثاني علم الوفاة مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تسليم قول حجههم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله لمن حجه آمين
 طريق الكشف والشهود والقبول وأما من جهة الايمان وحسن الظن بالله عز وجل وهن الحاصل
 بالابواب الذين ارتفع سبحانه والاول خاص بالاصغر المحيي بين عن الله تعالى امامهم وسمعت
 سيدى عليا الخواص رضى الله تعالى عنهم يقول وجب مناسبة قول المصلى سمع الله لمن حجه عند
 الوقوف من الركوع كون الركوع اول مرتبة بالقرب فلهذا كان اتفاقا في القراءة كان بعيدا عن
 حضرة عليه السلام في كل حال عبيده الذي هو معظم اركان ذكر القيام فالمخضع في
 الركوع قريب من حضرة الشيخ فسمع وعلم قول الحق تعالى يحمد عبدا فخرجهم بذلك في
 لهم انتهى فعلم ان الامام لهم متقبلون بالتبعية للامام الا في أفعال الصلاة اظهروا جميع
 وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم ، ومن ذلك قول الامام أجب
 حجة الفرض من أعضاء السجود المسبقة بالحجته والانف مع قول الشافعي بوجود الحجية قولا
 واحدا وله في باقي الأعضاء قولان اظهرها الوجوب هو المشهور من مذهب أحمد وأما الانف
 فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه هو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن الهيثم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أكل بياض في وقت السجود وان خرج
 الوقت لم يعد فالاول محقق من وجبه الثاني كذلك محقق من وجبه الثالث مشدود
 فخرج الامام إلى مرتبة الميزان ، ووجه الاول ان المراه من العبد اظهر الخضوع بالواضع حتى
 يمس الارض بوجهه الذي هو اشراف أعضائه سواء كان ذلك باليدين والانف بل ربما كان
 الانف عند بعضهم أولى بالوضوء من حيث انه مأخوذ من الأضمة واكثر بقاء فاذا وضع في الارض
 فكانه خرج عن أكبر باء التي منه بين يدي الله تعالى اذ الخضوع الهيئتهم دغولها على من
 فيه أدنى ذرة من كبر فاتها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم ووجه قول الشافعي في وجوبه ان وضوء الحجته واجب جزما

دول الاف ان الجبهة في معظم اعطاء السجود كقول الحق عز وجل والركوع والنزوع من السجود
 الاثني فليس هو بغيره ولا الحزم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
 فافق مالك بالوجوب غيره من الشافعي بلحج بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من
 الاعضاء السبعة ان تحمل الكتفون ولا يصح الا بجميعها وان ذلك قال الشافعي فمروا ان السجود
 سبعة اعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بالاحكام والى ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 وأحمد في احدى روايته انه يجزئ السجود على ثوب عمامة مع قول الشافعي واهل في الرواية
 الاخرى انه لا يجزئ ذلك فالاول لم يثبت والثاني مشهور فوجه الامر الى موثقي الميزان
 ووجه الاول وجود صورة المحذور بالراس والوجه ووجه الثاني الاختلاف الاحتمال من انه
 لا يجزئ السجود في معظم الاعضاء مما لكل بخلاف الدين والركعتين والنزوعين بحسب السجود
 عليها بالمال لان المحذور يقال لفرق في اظهاره بين ان يكون بلا مال او بمال بخلاف
 الجبهة فمن وضعها على مال من ملبوس صحتها ذن يكبر بالوضع ما بين يدي ربه وصحتها
 الكبر لا يدخل حصر الله تعالى واذا لم يدخل حصر الله تعالى فلا تصح صلاة فلان لم يثبت
 حين سجد صبر ما فعله من قبل السجود ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في
 أصل القولين انه لا يجب كسفت اليدين مع قول مالك والشافعي في أصل القولين انه يجب
 فالاول لم يثبت والثاني مشهور فوجه الامر الى موثقي الميزان ووجه الاوامر اقله في المسئلة
 قبلها من علم الفرق في المحذور الظاهر باليد بين ان يكون بمال او بلا مال ووجه الثاني
 القياس على الجبهة عند من اوجب كسفتها ومن ذلك قول مالك والشافعي واهل وجوب
 الجلبوس بين السجدين مع قول الامام ابي حنيفة انه منته فالاول يصح على حال الصفة الذين
 لا يقدر من على تحمل ثوب السجود على قلوبهم فوجه الشافعي ما رويهم بالجلوس بين
 السجدين ثوبا واحد والهم راخ من ثوب السجود والثاني يجوز على حال الاثار الذين يقدر من
 على تحمل ذلك فكان ثوبه في حصر غير اوجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة
 الاحتياط بين السجدين لوجبا لم يكن الا ما عرفت في ثوب السجود ما لا يطيقونه اذا تحملت لهم
 عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلبوس عليهم وجوب حصة وشقة يحمل ان لا يعمل بهم
 الله تعالى على تركه ويحمل ان يعمل بهم عليه كالحج الى الاصلي وذلك لان العمل اذا تكلف شغل
 خرجت روحه من حصر الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة ومكان سبب التعميم فهو
 حرام فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلوسه الا ستره بل يقوم من السجود
 وينهض معتبرا على يديه مع قول الشافعي احتشانه ومع قول ابي حنيفة انه لا يعتدل بيده على
 الارض في الاول وشدة في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
 مخفف في حق الكبار وفي حق من تحملت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقون قياما الا صاعدا
 ووجه من قال يعتدل بيده على الارض حال النهوض اظهار الضعف والكتيبة بين يديه ربه
 ووجه من قال لا يضعها على الارض اظهار الحمة والقوة تعظيما لاوامر الله عز وجل بغير العبد

من سنة الكل : ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب التشهد الأول مع قول أحمد
 بوجوبه فالأول في حق الأكا بوقدر يتم على تحمل ما وقع لهم من تحليات الغضة في سجود الوكعة
 الثانية فكان الجولس في حقهم مستحباً لأنه محل آخر على كل حال أما شرعت التحية فيه لأنه
 سبباً لقبال المحيد يد على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجدة من القرب الممطر فتحاً منه
 بوقر راسه خبر مع انه لم يخرج فهو في حق الأصاغر الكمال من الأكا بوجوب خلاف التشهد الآخر
 اتفق الأئمة على وجوبه لتقل التحلي فيه على الأكا وبالأصاغر لأن من حضرات تحليات الحق
 تعالى ان يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسببه مراراً وأما وجه من قال بوجوب
 التشهد الأول والجولس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الاعتدال ان يستحلي لهم في
 سجودهم من الغضة لا يطيقونه فيكون إيجاب الجولس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم ومن
 ذلك قول الأئمة الثاني ان السنة في الجولس للتشهد الأول لا فتراش للتشهد الثاني التورك
 مع قول البيهقي بأن الافتراش سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيها معا فالأول
 مقصود فيه التحقير والثاني تخفيف والثالث مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان : ووجه
 الأول الابتاع ووجه الثاني الافتراش هو جلسته العبد بين يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
 إلى ان السير إلى حضرة الله تعالى لم يقطع حتى يتورك وكل ذلك وجه من يقول بالافتراش في
 التشهدين وأما وجه التورك في الآخر فهو خاص بمن يشهد انقطع سير في الصلاة وقد حرموا
 الافتراش فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث ان التورك
 يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فكل واحد وجه : ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخيرت مع قول الشافعي
 وأحمد في أشهر الروايتين أنهما من فيه تبطل الصلاة بتركها فالأول تخفيف والثاني مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان : ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو لله تعالى
 تعالى وحده والمناجاة له بكلامه يكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة لعظم
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي شرعها لنا ونعبدنا بها كما كان من الأدب ان لا نشأه
 من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه كما حضرنا معه تعالى قلنا لا إيفاد في المحضرة الألهية ابداناً استحب
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصاغر ووجوبها خاص بالأكا وبالأصاغر
 ذلك ان الأصاغر عباداً يستحلي الحق تعالى لقلوبهم قد خسرنا بين جملة وجلا له واصطلموا عين
 شهود ما سواه فلو أجروا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتحق ذلك عليهم
 الأكا بالذين اقدروهم الله تعالى على تحمل تحلياته في قلوبهم وقد رزقوا على شهود الخلق مع شهود
 الحق تعالى فانه يحرم عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
 فما إلا ما غرضنا لعلنا نرضى الله تعالى عما أئتم الله تعالى بعبادها من السماء وقال
 لها أبوها قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسكني من فضله فقالت والله لا أقوم
 إليه ولا أجد إلا الله تعالى انتهى فكانت مصطلمة عن الخلق لما استحلي لها من عظيم نعمة

والله تعالى عليه بأبداءتها من التاء ولو أنها كانت في مقام إيهابها لمسحت لو أللها وقامت على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خشرت فظلمه فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاحتناء الا كرامة
 لنفسه محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الأجوقة عن العلماء ان قول القاضي ميرا في
 كتاب الشفاء وشد الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 ليس هو قل حافي مقام الامم الثاني في انهم اشارة الى كماله صلى الله عليه وسلم في المقام وان كان قد
 على تهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغلهم وود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهم ما لو امكن الحال كان الالمام بالحقيقة وما كان
 بالاعتناء للامة فلم يوجبا ذلك عليهم لاحوال ان يقيم لهم اصطلاح عن تهود الخلق جارحونهم
 للتشديد فيستحق عليهم تكليفهم بمشاهدة غير تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشيئا
 ليس هو قد قبل لك ضعف قوله كما ينسار الى الذين واغما موده انه شذ عن مراعاة حال الاعتناء
 كما عليه المحرور وراعى حال الاكابر قبلما اوجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جرح اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
 كله موصوع للتعظيم للائبياء فكيف يقبل بالقاضي عياض انه يؤيد بقوله وتيد الشافعي الشذوذ
 الذي هو الضعف من ابن من العبد وسعت سبدي عليا الخواص رحمة الله تعالى يقول
 امر المشاعر المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشديد لينسب الغافل
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على تهود دينهم في تلك الحضرة فانه لا ينافي حضرة الله
 تعالى ابدأ في طوبى به بالسلام مشافهة انتهى وقد لفظنا الكلام عليه في الباب الخامس من
 كتاب طهارة الجسم وهو اذ من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فارجو ان شئت والله اعلم
 ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الامتثال لامة
 بكن من اركان الصلاة فالاول والخففة الثاني مشدد ووجبا الاول ان السلام اما هو خروج
 من الصلاة ليعمل تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئتها الصلاة ووجه ثانيا ان الخلل منها
 بالسلام واجبة كهيئة الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتناحيها التكبير تحليلا للتسلية
 فخرج به للاستسلام مسطرا للصلاة احدث الخلل فهو واجب كتحليل العيد من أعمال الحج والادب
 خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دافعون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقاوتهم
 فخان السلام من الصلاة في حقهم مستحالا واجبا للمعصاة بيطرهم من الخروج من حضرة
 الله تعالى اذا تخلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلاتهم من فظنون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون سلا ونهارا فافهم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقييد الشهادتين في التشديد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف والاول
 ان ذكر الشهادتين من الايمان والاعمال موقفة التقديم على سائر العبادات التي من جملتها
 سؤال الله تعالى ان يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر في رسول

الله صلى الله عليه وسلم يحث على ذلك الشهادة بين على الصلاة عليه والتسليم من حيث إن
 الجنات والشهادة بين لمعلقتان بوجه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به الصلاة
 لم يقارنهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صلى وسلم على محمد فاقدم ووجوبه قال لا يجب
 تقديم الشهادة بين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ذلك من جهة الشارع لما
 جعلها في التشريع العام وقالوا إن الله تعالى أمرنا بها وأمرنا أن نكون في أوامر الشريعة
 الأولى والآخرة وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قولهم في الصلاة لا يخلو أن
 يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عليك إذ نحن صليين عليك في الصلاة فإن قولهم في الصلاة لا يخلو أن
 يكون من جهة الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة العامة في أول الصلاة لأن شكوا وسائط عادة
 لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فاركعتا وكنتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه هو المعلم لنا كيف نصلي فاقدم ومن ذلك
 قول الأئمة ما لك واشتاق من الواجب من التسليم هو التسليم الأول فقط على الأئمة والمفردة
 وذات الشافعي وعلى المأموم أيها قول السجدة والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة إن
 الأولى سنة والثانية ومع قول مالك إن الثانية لا تسن إلا للمأموم ولا للمفردة وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات تدين عن عيته وماله والثالثة تلقا وجهه
 يرد بها على أمانته فالأولى فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث محقق كالقول في التسليمين
 الثانية للأئمة والمفردة وحده القول الأول لا يخلو من الصلاة بحصول بالتسليم الأول
 فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التخلل إلا بالتسليمين محدثين وتخليها التسليمين فعمل الأولى
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قد عنت بالشهر
 فكن السلام كالاستئذان للحزب خضرة الملك ومثل ذلك يلقي في الاستئذان كهيئة
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك بيان
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجودها وقال الشافعي في أدحج قوله باستحبابها فالأولى
 مشدد في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأئمة والثالث تخفيف في الأدب وهو خاص بالأئمة
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فاذ قال ويؤى
 الأئمة بالسلام التخلل وأما المأموم فيؤى بالأولى التخلل وبالثانية الرد على الأئمة وقال
 أبو حنيفة يؤى السلام على الحقيقة وعلى من على عيته ويسأله وقال الشافعي يؤى المفردة السلام
 على من عن عيته ويسأله من ماله والشحن ويؤى الأئمة بالأولى الخروج من الصلاة
 والسلام على المستقلين ويؤى المأموم الودعية وقال أحمد يؤى الخروج من الصلاة ولا يقسم إليه
 شيئا آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه الأول أحمل لأن وجهه توحيد الفصل
 في الأمور وهو بان الشريعة في العبادة أذقل من السلام من صل الصلاة فاقدم وسبغت
 سيد عليا الخواص رحمة الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حصة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم
 عن الاشراف من حصة الملوك الى مومنينهم وهو دون تلك الحصة في الشرف استئذانهم لعلهم
 اخوانهم في تلك الحصة واعطاهم الادب من الملوك صفة الشرف في ذلك العرف وان كان
 الحق تعالى لا يفتقر في جهة مخصوصة ضد العارفين قلنا لك كان الاستئذان واجباً في حق
 الاكابر مستحباً في حق الاكابر الذين يتيقرون ان الوجود كله حصة الحق جل وعلى فهم لا
 يرون مفارقة من حصة والا يرون خروجاً وايضا قلوا ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع
 في حديث واحد لم يبلغنا النص صحيح بذلك في حديث ولا اثر انا قاسمه العلماء على اورد
 السلام على القوم اذا راوا الا ان اقيم من قبلهم يقولون لا يستأذون في باق من الاخرة او من غير
 حديث اما الامام بالنيات اذا خرج عمل لكن لا ينبغي ما فيه فاقم وما سكت الشارع عن
 الامور من باقى الا انه من رد العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالملك فان اشراف
 لان منصب الشارع يجعل ان يساويه احد في التبرير واطال في ذلك ثم قال وتأمل ان ذلك
 جليل من قبلك من غير استئذان انك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف اذا استأذنت
 فانك تجد في قلبك منه انساو والمطعمه حصة تستحق ان يبارقها بغير اذن منك وما كان اكرام
 الحق في حق الله تعالى اولى بما وردنا بغيره توجه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من
 الصلاة الى صوب الجنة فان لم تكن الجنة في اي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف من
 بجهة فان الاكابر في الوجود كله حصة الله تعالى لا توجه لجهة على جهة اخرى الا نص من الشارع
 وانما قدم العلماء طوبى قصص الصل في حاشية على الذين لان النيات من جهة يستحب المحذور فيه
 واذا كان ما جنة في جهة اخرى في غير تلك النيات من جهة تلك الجنة في تلك السنة وهل ا
 نظروا ما قالوه في استحباب ان يرفع المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وعائط
 فاكل وشرب نحو ذلك انتهى ومعه مائة اخرى يقولون يحرم المصلي في الاشراف الى اي جهة شاء
 خاصا بالاكابر واكرامه بالاشراف عن الذين مع هذا المشرع خاصا بالاكابر والذين في الشبان
 تخصيص حصة الصلوة لهم فلا يشغل احد منهم عنها الا ما هو مفصول فيكون جهة الابرار
 تزيد على ذلك المفصول من فان الشارح اذا خرج بقية على بقية في الفصل قلنا
 في ذلك وسنجد المكون عقلا وشريلا لكونه اعلم ما بالامور بقرينة ما ورد من الامر بتدبير
 الرجل الحق اذا دخل بيتا المسجل ويسلم ثم يسير الى اخره فاستمعنا منهم ومن هنا يتقدم لك ايضا
 توجه من قال من العلماء انه ينبغي للمصلي ان يتنقل من موضع الفرض اذا تنقل
 وسكت انه ما قال ذلك الا من باب العدل بين الفقهاء فانها تتعارف بما فعل على ظهورها
 من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتعارف على اخوتها اذا مور عليها اذا كبر
 ونقول ان من يريد ان يفي في النهار مثل وجه الترجيح في قولنا ان يتنقل من موضع فريضة او اكل
 فليجاء الله ثم في الفرائض ثم من صغر ما جأته في التناول بل في القول في الحديث القائل ما تقر به المقر
 محمل اكله استخف تعليم فليبعث الفقهاء في الفصل ما فعل فيها من فاضل ومنقول فوجع الاما

فهذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان تحققت وتشديد فتأمل ماذا ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب قد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوا مرا في عن غالب الافهام والحمد لله رب العالمين

باب شروط الصلاة *

أجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وان شرطاً في صحة الصلاة وعلى ان السقم من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والخضوض البذر والمكحول واجبة وعلى ان الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا بعد كسرة القتال والتخلف في الحرب والتفتل على الواحد في السفر الطويل وكما المرض لا يحل من وجه القبلة وكما لم يوط على خيبة وكما انزلق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وقدم بقبته ما أجمعوا عليه من الشرط او الباب قبله فراجعوا واما مسائل الخلاف فمن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي وهو احادي الروايتين عن مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين ستره وركبته الروايتين الاخرتين عن مالك وأحمد انها القبلة واللب فقط فالاول أولى وهو خاص بما رواه الناس من العلماء والامراء والثاني محقق خاص بأراد الناس كالمواثيق واحاد الفرائض والثالثين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذ فرج امر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قوله ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاول محقق خاص بأراد الناس من الاصاغر والثاني مستند خاص بما رواه الناس على وزن المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في احاديث روايتهم ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها سم قوله ابي حنيفة انها كلها عورة كذا كانت الا وجهها وكفيها وقديمتها ومع الرواية الاخرى عن أحمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في السرد الثاني تخفيف والثالث مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الابتاع ووجه الثاني التوسعة عليها بالتحريم القديمين من وجوب الستور ووجه الثالث ان الوجه هو محل الاعظم للفتنة والستر في وجوب كشف الوجه بغيلة مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع نوقم نظراً لناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المثل كوروث كواللغار فين بالله عز وجل وانه ما أثر المرأة من ذلك الا ليقدم المحبة على من يرضى الحياء منه والادب من الناس فيفتت من ينظر الى عورة في حضرته فتصير آفة تنظر بقلبه الى مشاهد حلال وجال له وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظراً لله تعالى اليه فان صاحب الادب او ابى يمتق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها لئلا يفتت بمراقبته من محبة في حضرته فالحرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كواللبوة في حجرها والله المثل الا على فتنها هو السقم كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام كحج أو عمره كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سترها وركبته كما لو حلت الرجل هو احد الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان عورتها القبلة واللب فقط مع قوله ابي حنيفة ان عورتها العورة الرجل وتزيد عليه

الخاسنة خارج الصلاة بهذا الحديث قالوا فاذوجب اجتنابها في غير الصلاة أولى وجعل
 العلة هي التضييق بالدم وما يؤيد قولنا ان هذا حديث لا يقرأ الجنب ولا المتأخر شيئاً
 من القرآن فانه جميع المتأخر من الجنب والتجانب أو مقدر على البدن وكذلك المتأخر في
 يؤيدها اجتماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مر من الطهارة عن الجنين ما سيجيء
 بعضهم في مقدر الدبر هم من الدم دون مقدر الدبر من البدن اذ لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك
 أيضاً ما ورد في النص من الشارع بعدم قبول الصلاة مع الجنين كما ورد في الحديث نقول
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احتل حتى يتوضأ فاحتمل ومن ذلك قولنا ان
 والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عال بذلك ولا امامه صلاته صحيحة مع قولنا ان
 حنفية ان صلاته باطلة فالاول محقق والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الله تعالى ان يؤخذ العبد الارباع ووجه الثاني الاحتياط والسعي في برائة
 الذمة من غير كبير مشقة ومن ذلك قولنا ان الشافعي في الجنب وان كان من سبغ
 الحديث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في الإهتيم ان يبنى على صلاته بعد الطهارة
 ومع قول الثوري ان كان حدثه رعا فاقبل ما يبنى على صلاته وان كان رجا فوضعا أعاد
 فالاول مشد والثاني محقق الثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الاحتياط والاحتياط لا ينافي الحديث لسبق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث
 حتى يتوضأ فمثل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في انشائها ووجه الثاني في
 الفرق بين الواجب قبلها والواقع في انشائها ويقول واقع قبل الحدث فهو صحيح فكل حكم ذلك حكم الصلاة
 فلا يبطل أحدها بالحديث في الأخرى ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة يكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا يكفي غلبة الظن وانما يشترط العلم بدخول فالاول
 محقق والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظن قريب من العلم
 فيكون ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وان يتعين العلم بالأذن فان الظن قد يحيطي فالاول خاص بالأصل
 والثاني خاص بالزجر كابر أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا نفي غلب
 الوقت فوق للصلاة ضا كان الا أن ذاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا صني
 بالاجتهاد الى حجة ثريان الخطأ أنه لا إعادة عليهم قولنا الشافعي في رخص قوله انه يقتضي ان يخرج
 أو يعيد ان كان الوقت باقيا فالاول محقق والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر اهل الاحتياط لئلا يمتنع وقد ينسب الى تقصير في
 تطهير ما يظلم عليه حتى يحجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهةها ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على انه لا يبطل صلاة من تكلم باسماء وأجاء لا بالتحريم وسبق لسانه ولم يطل مع
 قول أبي حنيفة انما يبطل بالكلام باسماء الا بالسلام وما ان طال الكلام فالاصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كما علم الامام فيه انه اذا لم يتبين الا بالكلام فلا يبطل

وقالوا لا يؤمنون ان كان فيه مصلحة كما شاهدنا ان محمد بن يوسف لا يفتل بالواضع المشقة
 الاول فيمنع من ثمانية الاول من المشقة الثانية مشددا والثاني فيه تخفيف وتثنية
 فمنع من ثمانية من المشقة الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشقة الاول اعتمد
 بالشبان والكملة سبق اللسان كما في نظيره ووجه الثاني ما عدم قبول العذر من
 حيث ان الصلاة فيها افعال كركعة الصلاة واما الجملة فانها غير مئة ربه كذا التفسير يتلو
 قوله ان اجب عليه من امر دينه فذلك ليعرف ربه واما وجه المطلق فيما اذا حال الكلام فصار
 واما ما وجه حكمه ما لك فهو يكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه حكمه الا اذا حال الحكم
 المؤمن ووجهه بحقيقة دفع كل ما يحصل به الضرر لا قواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
 وعلى مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بل ذلك في الحديث كل من صلى صلاة اتمى
 وذلك لا وجه له في ذلك تحت امر الحق تعالى فلا يخرج بذلك عن الصلاة وتوهم فأنه
 ومن ذلك اتفاق الامة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا على بطلانها كذلك بالشرع
 أحمد في سائفة فالاول في الاكل مشددا والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب مشددا
 اللذة لمصلحة الانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب بين
 مناجاة الله تعالى والوفاء وكيفية ربه فلا يتقدم فاما تعارض عند المصلي ذلك مع العلماء
 الاكل والشرب في الصلاة واثمة بان باكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له
 التقاط يعبره في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أميد نفسه ان
 شاء فخرج منها وان شاء دام فيها حتى يكمل منها أو أيضا فان الله أوجب على الاكل وعدم
 الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيمضي الفريضة وتولى على قلوبهم برد الرضى وبردت نار نفوسهم
 فلم يخافوا الى ما يطعن تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تخرج من مشقة
 العطش فذلك سحر العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فأنهم
 وقد كان سعيد بن جبلة يشرب في النافلة وكان طائوس يقول لا يسب بشرب الماء في النافلة
 ومن ذلك قول الشافعي ان من ثابته شيء في صلاته سحر ان كان ذكرا وصفتي ان كان امرأة
 مع قول مالك انه ما يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشددا فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من
 لا يخاف من صوتها ذلك مع جملة على انه لم يفتل الحديث فيها والمقصود من ذلك كله التثنية
 فاذ حصل بالتسبيح من المرأة كان اولي لا تذكرة الله على كل حال بخلاف التصديق بافهم
 ومن ذلك قول الامة انما اذا قدم التسبيح تجزأ وإذا لا يطل الصلاة مع قول المصنف
 بأن لا يطل الا ان يتقدم بتسبيح الامام أو دفع لما تدين يديه فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وهو خاص بالاصحاب عن ذلك
 لا يتقدم في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موقوفة
 الا متغافل بالله وحده قد كونه عاينه ولو قلبه يبطلها وهذا خاص

بالكلية، ومن ذلك البكاء من حيث الله تعالى بطلان عندهم غير بطلان عند قوم آخر
 وهو الأول أن كان الواجب على العبد أن يسأل النطق بالرباطة حتى يصير يكي بقلبه وكون
 عينيه وليسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه كجاء وجه الثاني كون البكاء من خشية
 الله يحجب القلب على الله فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان، ومن ذلك قول الأئمة إلا أن يعصية
 الله يستحب رد السلام بالإشارة من المصلي إذا سلم عليه أهل مع قول التوري وعطاءه أن يرد
 بعد فرائضه وقال ابن المسيب الحسن يرد لفظاً في الأول مشدح في رد السلام بالإشارة في الصلاة
 والثاني تخفيف فيه والثالث مشدح في الود في الصلاة لفظاً ووجه الأول وجهه هو المقصود
 من السلام بالإشارة وهو الأمان من شره ووجه الثاني ما رواه الأقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلفه من أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث هو حصول ضرر إذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يؤذي على المتقلب كالجملة من الولاية فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان،
 فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن لا تبطل الصلاة بمن يؤذي بين يدي المصلي ولو كان جاهلاً بها
 أو حماراً أو كلباً الأسود من قول الحسن بنقطم الصلاة الكلب الأسود وفي قلبه من الحمار الذي
 ومن قال بالبطلان عند مروان وذكر ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان، ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام أن أمره لا يقطم الصلاة
 من ريشه وهو خاص بالأكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء ولا تشغل
 قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يحجب وتشغل عن مشاهدة ما يحكي له من المصلي وقلب
 من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالأصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالكلية والمرأة
 والكلب الأسود كون الشيطان لا يفرقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشميطات
 لا يفرقهم من الأئمة إلا ويصعب منه طيف يقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صفة شهوده وإنما لم يقم مثل ذلك فهو الأكابر بتمكيدهم في مشاهدتهم بالله فلا ينظرون
 من جميع المخلوقات إلا إلى المسامحة بهم وذلك من أن الله لا يخاف عنه فافهم، ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يهمل والى جانب امرأة من قول أبي حنيفة يبطل الصلاة
 بذلك قالوا وتخفف خاص بالأكابر الذين لا تشغلهم عن الله شغل، والثاني مشدح خاص
 بالإصاغر فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان، وانتهت الأول شهود الأكابر وجه الكمال الباطن في المرأة
 الذي منه يجعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصلى المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهراً
 معينا المحمدي صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة من استدعت المرأة أيضاً أعظم ملوك
 الدنيا حيثما السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم جأشاً من كان تحتها القبر
 النساء ومنه قدرة المرأة على إغواء نفسها من عبادة الوقاع عن الرجل مع أن شهواتها أعظم
 من شهوة الرجال يسعين شهواتهم وغير ذلك من الأسرار وسمعت سيدي علياً الخواص رضي الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا علياً إلى آخر الآية علم أن محمداً صلى الله عليه وسلم
 أكمل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك أتته الحق تعالى هذا الانتصار العظيم

ونواه كان عندنا من الدعوى والقوة في نفسه مكان وكله الى نفسه بعض الاول
 من امره واما اكثر من ذلك فيقال اسمي واما واحد فقول الى حبيبته فهو لاجل طهر در بعض الاول
 انه تعالى وهو حاص بالاصغر والاركان العمل به ايضا للحرمان الذي فيه لم يتبين بعض المراءاة
 وعمل اليها بالتمهيد من جهة الله الاثمة وانما ادق مداركهم اتى حبيب على بعض المسلمين فاهم
 ومن ذلك اساق الاثمة على امر لا يكونه من الحجة والعقرب في الصلاة مع قول الحق سبحانه
 ذلك في الاول فحسب حاص بالاصغر الذي يتجاوز عن الله في حصر الله وكلام الحق سبحانه
 ما كان يراى من تكريمه الله في حصر الله تعظيما ليعرهم عن شهود امرهم بذلك
 ومتى ذلك اسرعوت والعملة مصر على فعل ما ذكر حتى يعرهم من الصلاة فكل من فعله يتبدل
 ومن ذلك قول الامام في حقه والتماضي بفتح الصلاة في المواضع المهي عن الصلاة في بابه
 كذا هو ومنه دل ما لك الذي المعنوه المنسوبة بان كاس عمر بن موسى كرهت واحراتهم قول
 الحق سبحانه تطل على الاطلاق فالاول شحف والتالى من تشديد والسات متدة في حقهم الى
 من يبي الخسران ووجرا الاول ان مكان الصلاة خارج عن احوال الصلاة فهو كالحج والحرمان
 من صبي وشي سكا نرا وجر او مسرا وعرض لك علمه الله تعالى رجا ووجر قول الحق سبحانه
 حشر الله تعالى ان سلحة الصدق في مثل المعصوم والمحرمة والحكام والمرأة وقارعا الطولي واعطاء
 الاول فان الله تعالى راعى طهين حصرته عن مثل ذلك وتبقى ان يحاط به العلية وامر بالمس
 الساب الطاهرة الطسار الى تحت احلال الحصرته ولذلك صلت الاما من الا وبياء كسكس
 القادر الحلي وسكن على بن وما والشيخ فخر الحنفي والشيخ مدين والشيخ الى الحسن النكوي
 رولد سدي فخر على المصريات انفسه المحرم بالعود والسن والحد والحق هو رقطما الحزم
 رهم وكس جمهور العلماء والصالحين على محنتهم للصلاة على الارض والحصر عود ذلك
 لا ربه من حوا من اساعهم ان يعرفهم على ذلك مع حلالهم معاصيهم فيحتمل بالحق والكن
 عن رهم فيكتب احد هؤلاء الاستاس من الاثمة المسلمين وشكل حال سدي عند القادرون
 سجد على انه كان لهم حال محزون من ردهم ان سجد على ذلك واما وجه كراهة الصلاة فوق
 طهر الكعبة فلا بد من الامتاحة فاهم ذلك واما ذلك والمساورة الى الاحكام على من يرضى ليعرهم
 في مثل جامع الارها والحرمان وغيرهما الصلي عليها فان الله عزاد احلهم للرب والمجا
 وعبر فلوهم من التواش ورجال احلهم للذل والاكسار وشكل لهم بالهيئة لمحي هوهم حتى
 صاروا لا يرفعون لهم راسا وعلاصهم مثل رقابهم على اساقهم ونظرهم دائما الى صدورهم فاهم
 ذلك والحج لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من باب معنى السهمي +

أجمع الاثمة كلهم على ان يحرموا السهمي في الصلاة متروكا وان سها في صلاة من حصر ذلك
 يسجدوا التهود وانفس الاثمة الاثمة على ان اب الما يوم اداسها حلف الامام لا يسجد السهمي وعلى
 انه اداسها الامام لحق الما يوم سجد هذه مسائل الاجماع واما ما حلف الاثمة من حصره

قول الامام احمد الكوفي من الحنفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يحنث في التقصير
 وليس في الزيادة ومعه قول ابي حنيفة في رواية الشافعي انه صنون على الاطلاق فالاول
 مشدد خاص بما كان الا اولى والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف فيصير الامر الى ما يلقى بيننا
 ووجه الاول تعظيم حصة الحق وحل دعاء عن التوبة فيما عدا امر به سواء كان ذلك من جهة
 الاستئصال بالاكوان او من جهة ما يتجلى لمن عظيم الهيبة والجلال امل من جهة الاستئصال
 بالاكوان فظاهر اما من جهة ما يتجلى به وعظيمة فلتقديره في الرياضة والمجاهدة عن
 الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يحجب
 مشاهدته ربه عما يفعل ولا فكسه كما كان عليه الامناء عليهم الصلاة والسلام ولذا كانت
 قال صلى الله عليه وسلم انما انا نسي لست بى تافهة وصل الى مقام لا يقدر له فيه سهو ولا نسيك
 ومعه على ذلك الا كما بين الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول انى
 دخل في الصلاة فاجهر بحديثي او تبتدأ فاني في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
 الضعف والتقصير فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فعلم ان سراجا يفعل من صلاته تعظيم
 ما يتجلى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحتة فمن سهايا اشتغاله بالاكوان
 تاقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قرنتاه فافهم فان ذلك تقيس لعلك لم تسمع من حق
 واما وجه قول مالك فهو ظاهر في التقصير من التحلل الواجب لتقصير صلاته كاملة في ذلك الوقت
 واما في الزيادة فموقعها كما ملة فكان السجدة السابعة واجب ووجه قول ابي حنيفة والتأخير
 ان السهو في جماعة المؤمنين معذور فكيف الاستغفار او السجدة ثمان للسهو ان شاء الله تعالى
 ابن عباس جماعة يسجلون عقوب كل من رخصته للسهو وان لم يقم منهم حمل في تركه شيء من السنن
 الظاهرة ويقفون صلاة امثالنا لاننا من التحلل بقدر الحكم الترمذي في كتابه نوادر الاصول
 ونظير ذلك قول عطاء انه لا نافلة لماتلنا وانما هي جوار التحلل فان النوافل لا تكون الا لمن كانت
 فرائضه كالايلاء انتى وانفق على انه اذا ترك سجد السهو وسهو الحر ينطل صلاته الا في رواية
 عن احمد + ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو قبل السلام
 وهو الاربع من قول الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان
 عن زيادة فعليه وان اجتمع على المصلحة سهران اهل ما نقص والاخر زيادة فهو ضعف عنه
 قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاة سهاها او تركه
 في عدة الركعات فليق على عايب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على الشافعي
 يجعل سجوده قبل السلام لكون نيته لم تنزل للحزب وجب كما يقم للمسلم بعد سلامه والثاني فيه
 تخفيف وكان لك ما بعد فرجه الاموالى وتلقى الميزان ووجه الاول وما افقت الابتاع مع عدم
 ادخال نافلة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكان لئلا يحن فكل سجد
 السهو بعد السلام اتيه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجواب + ومن ذلك قول مالك في الشافعي
 وابي حنيفة في المنفرد ان من شك في عدد الركعات اخل بالاقول وبني على اليقين وعن

مشاهدته وليس احقهم الا في تهود الزور ولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شقوا وادبرهم
 على فعله لما قدموا على يعرف ذلك أهل الحاجة لله فان قال قائل ان انفسهم تشفعنا الحق تعالى
 فالجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير المشاهد مع الحق واما المشاهد لا يقدر في الرتبة لا يحق
 لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من يخوى ثلاثة الا هورا بعبهم وكشف القناع
 عن وجهه المستسمة لا يذو الا مشافهة فوجع الله الا وراعي في غرضه على مثل هذا الشرع
 ذلك قول الامام الشافعي واحمدان من اجزم بما قلناه بان ترك ركعة مثلاً لا وجع الى توفهم وان
 يجب عليه العمل بينين بنفسه مع قولنا في حقيقته واحد في احدى الروايات عشرة انه يرجع الى قولهم
 فالاول لمحقق والثاني مشدود فوجع الامر الى موتى الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط
 لنفسه فانه أعلم بما فعلة من غيره فلا يخرج عن عمدة التكليف الا بذلك ووجه الثاني
 ان شهادة الغير محفوظ لان المقصود بالبيت على صاحبها ولا هلك الامر في الايجني قاضيهم
 ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لغيره من الاقنوت والفتن الاول والاصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم مع قولنا في حقيقة انه يسجد لترك تكبيرات العبد ولترك الجهر في موضع
 الاسراء وعكسه ان كان اماما ما ية قال مالك لكن يختلف فعل السجود عندة فان كان
 جهر في موضع الاسراء يسجد بعد السلام وان كان اسر في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
 احمدان يسجد لمثل ذلك شخص وان ترك فلا بأس فالاول لمحقق والثاني مشدود فوجع الامر
 الى موتى الميزان ووجه الاول ان اقنوت والفتن الاول يشربان الاركان فاستحقا جهرهما
 بالسجود تدان كالكامل حقيقة الصلاة ووجه الثاني ان تسبيحات العبد وتكبيراته صارت تشعلا
 ذلك الجمع العظيم قد ذكرنا فاذن بكبرياء الحق تعالى حتى يجوع عن تهودهم فبهوا اكثر
 وليس الزينة ومشاهدة اللهو واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع السجود
 وعكسه فان السارع ما شيا الا في الصلوات فن اسر موضع الجهر وعكسه نقص كمال
 صلواته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صلاة الصلاة عند الكلام على صفة الجهر الاسرار
 ووجه قولنا في النظر الى احوال غالب الناس في بعضهم صلواتهم فلا تقادس صلواتهم من
 النقص ولو بالغوا في الاجترار عن ذلك فذلك كان السجود اجعا الى اختلال المصلحة فان وجد
 في نفسه غمزا وهمة يسجد والا فلا ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود اذ تكرر
 يسجدان مع قولنا وراعي انه اذا كان السجودين كالزادة والتقصان يسجد لكل واحد
 يسجدتين ومع قولنا ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سجدتين مطلقا فالاول لمحقق خاص
 العوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدود خاص بالاكابر لثبات
 في كمال الاحتياط فوجع الامر الى موتى الميزان ومن ذلك قولنا مالك والشافعي
 احمد في احدى رواياته ان المأمور يسجد لله واذا سها امامه ولم يسجد امامه للسجود في
 حقيقة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه فالاول مشدود والثاني لمحقق فوجع الامر الى موتى
 ميزان ووجه الاول الاحتياط وشدة الارتباط وتخصيل الجاهل للنقص مع

انقضاء القدوة ووجه الثاني مبنى على قوله تعالى ولا تزدادوا وزرا أخرى يوعى ضعفه لا تزياد
قالوا لخاص بالأكابر الذين يرون امامهم كالجزء منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جسيم الجسد الحي والسمع الثاني خاص بالاهاغرة الذين
يشهدون امامهم كالجوارح لا يرد عنهم والله اعلم

باب سجود التلاوة

اجمع الأمة على انه يشترط السجود في التلاوة شرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال لما سئل
تومي رأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سبح وحكي للذي خلعت وهو ربه وانخلت
الاغصنة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
عند التلاوة للقاري والمستقيم فالاول مشقة والثاني محقق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان من شأن بني آدم التكبر هو حرام يجب التواضع في كل شيء والخروج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والمقصود له فمن لم يسجد عند تلاوة سورة تعان لا يسجد والله الذي يخرج
الحجب في السموات والارض واسماها فقد شبه حال من امتنع من السجود ظاهر افوج
السجود ليخرج من صفة التكبر ايضاح ذلك ان التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على إيجاد اسماء اسماء الجن والطيور
غيرها من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على إيجاد اسماء الكبرياء والعظمة فلذلك
خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ لا يصح أن يكونوا كالكبرياء طعنا بخلاف الجن
والانس فانهم خرجوا من كبريائهم لا يصح أن يكونوا كالكبرياء طعنا بخلاف الجن
وان لم يوافقوا في خروجهم عن الطبع ومن هنا وجبت عليهم الرياضة والجمادى لخروجهم عن الكبرياء
وجبة الرياضة ويقفوا على أصل عبوديتهم وصعقت مسيلى عليا الخوص وجه الله يقول وجوب
السجود خاص بالاهاغرة الذين لم يكتفوا في مقام التواضع واستحياء خاص بالأكابر الذين
الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من الكبرياء وانما خرجهم عن كبريائهم بغيره قد استخففت الخسفة
عفو الله عن وجوب سجود قلوب الجن كلهم فشرط لهم بالذل والاكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرج الله الامام أبو حنيفة ما كان ادق نظره وحقاء مواضع استبناطاته ووجه الله تعالى
الائمة في تخفيفهم عن العامة يعلم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سبيل العقوبة
من الكبرياء فلا يجاد أحدهم يخرج عنه بل يعاند في تصد السجود على من لم يسجد شدة فوجع في
الكبرياء أيضا زيادة على الكبرياء الأصلي فكبر في فعل الذل والاكسار فاقم + ومن ذلك قول الامامة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يأتى السجود في حقه مع قول الامام أبي حنيفة سماه سؤلا
فالاول محقق وهو خاص بالعوام والثاني يشترطه وهو خاص بالأكابر وعله الوجهين لا يترك
الامتياز لا عليها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
ان التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا يجد الظاهر منها
قول أبي حنيفة انه اذا فرغ من سجود الاول محقق والثاني مشدود فرجهم الأمر إلى موثقي الحديث ان

ووجه الاول ان المستقيم اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يرد له الاشتغال بغيرها ولو كان الامام من شأنه ارتباط المأمورين مع مكان يسوع المأمور بالسجود
 لقراءة غير نفسه فكان ازيما ما نأبى الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا الحكم
 في غير الامام ووجه قولنا الى حنفية انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر من معاملة شغل بعد
 المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصير بعد
 الرباطة الى حصوله الى مقام التحميج لا يشغل بمناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبهمهم غير يشهد ان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه الصلح عدم اوهو موجود
 هو بقرا كلام ربه على ربه فمثل هذا السجود في المشهد الثاني دون الاول ولم يترك هذا المقام ذائقا
 الى وقتي هذا والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي واحمدان في الحج يسجدتين مع قولنا
 حنفية ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشهد والثاني محقق فراجع
 الامر الى مرتقى الميزان ووجه الاول العمل بظهور القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا الركعتين
 واسجدوا فقله واسجدوا السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجوب
 قولنا الى حنفية لان قيل المراد بقوله تعالى ركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العاقل
 واما السجدة الاولى في الحج فافا وافق ابو حنيفة في ما يثبت الثمة لما في آياته من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وايضا ح ذلك ان مواخذة العبد في عدم حضور المواثب الهيكلية العظيمة
 اشده من مواخذة غيره المواثب المذكورة فانه تعالى اخبر ان كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والحيوانات والاشجار والارباب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على من اكثر من الناس العذاب لما شغلته السجود لله هو
 هو ودته في الدرجة وكان الاولى به وعرض ان يكون او اسجد وهذا ما يشهد للامام الى حنفية
 في قوله بوجوب السجود فافهم فاذا قال قائل فمن اي باب قدم من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه ابداءا فافهم التكبر على جنسه من الخلق فالجواب عنه وقم علم
 السجود من المحاب عن صفات العبودية ولذا كان تارك السجود كافرا وقائلا لا يناء الله
 واوليائه لانهم ينعمون الى ايضا في صفة فافهم واكثر من ذلك لا يقال قد سئل الشيخ
 ابو بصير عن جديته اذا أحب الله عبد نادى معاد من السماء ان الله تعالى يجيئنا فاجوبه
 فيجيبه أهل السماء ويوصله الى القول في الارض انتهى الجواب فاذا وقع النداء بذلك قايين كان
 قتلة الاولياء والاولياء من هذا النوع فقال قد سمعوا ذلك ولكن جيبوا في وقت معاد انهم
 الاولياء والاولياء بمحكم العقبتين فلذا كانت أطاع الاولياء والاولياء بعض قومهم وعصام البعض
 الآخر كما قال تعالى وكلت جعلنا لكل نبي عدة فمن اخرجهم من اي ومثله الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها وكن لك فتقضى تعالى على قوم بعدم السجود الذي هو
 كناية عن البطالة لامره فيناسي به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم اخرجهم فافهم ومن ذلك

قول الى حبيفة ومالك واحمد في احدى روايته ان سجدة من عزائم السجود ليست بسجدة
 حكرهم قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى منه وهو المتيقن انما سجدة شكر تستحب في
 غير الصلاة فالاول مشدود والثاني مخفف فجمع الاموال مرتين الميزان ووجه الاول ان الله
 تعالى ما ذكرها الا قريضا لنا بالسيح وصدقتا وقتا ومعا من الامم لاسيما ان كان احدنا
 وقم في معصيته ولم يلبث منها اذ تاب ولم يظن انما قبلت قاتنه يوم السجود في الصلاة اكثر من
 خارجها لا يحضره يغلبها الصلوة والرضى عن العبد وهذا خاص بالاخص عن كمال
 سجدة شكر يجعلها خاصة بالاكار الذين لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن عليه على ظنهم قول
 توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لانها الاجل امر لا تعلق به بالصلاة التي هي
 ولم يلقها ان صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة فخاف ان يصح هذا القول من دخولهم اذا
 سجدها في الصلاة في عموم قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في
 الصحيح فكل من المزمع به فافهم ومن ذلك اتفاق الامة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث
 سجود في النعم والانتقام والعلق مع قول مالك في المشهور عنه انه لا يسجد في المفصل
 ووافق الامة في بقية السجود وهي احد عشرة سجدة ما عدا السجدة الاجترة من الحج
 ووجه الاول الاتباع كذلك الثاني وهو قول الحسن لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل
 من عند تحول الى المدينة فكل لم يوقف على هذا ما به مع ان من اثبت السجود في المفصل
 مشدود ومن نفي السجود فيه مخفف فجمع الاموال مرتين الميزان وسمعت سيدي عليا المحمدي
 رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من تحول الى المدينة لاستقرار
 نفوس غايه الى تحصيل تحولوا الى المدينة في حال الايمان والايقاد بخلافه حين كانوا في
 مكة كان منهم طوائف منهم بغايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثير الزيل
 ما في نفوس المؤمنين منهم من علم قريبا انتهى ومن ذلك قول الامة الثلاثة بان الركوع
 لا يقع مقام السجود للثلاثة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام ابي حنيفة انه يقوم
 مقامه اسمها يا فالاول مشدود والثاني مخفف فجمع الاموال مرتين الميزان ووجه
 الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
 لا تقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الاكابر يترقبون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود
 فلذلك كان يقوم مقام السجود فجمع الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله
 عنهم الامة ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يركع للامام قراءة السجدة في الصلاة
 مع قول ابي حنيفة يركع قراءة آيتها فيما يسرف فيه بالقراءة دون ما يسجد به وبه قال احمد
 حفي انه قال لو اسجدوا لاول مخفف والثاني مشدود فجمع الاموال مرتين الميزان
 ووجه الاول عدم وروده عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالاكار
 الذين يقتدر من على التزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام نا
 المأموم قد يكونان لم يقتدرا على التزول الى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطاب طول القيام حتى يقترن بالأذن بالسمع وذلك بوجودها القوة على تحمل الجمل الواقعة
 في السجود فلذلك كره الإمام قراءة آية السجدة لأنه وجب على نفسه على من هو مؤثر به السجود
 ولو لم يكن قراءة آية السجدة مكان خوطب بالسمع للتراوة مع هذه المشتقة فافهم ذلك
 قول الشافعي أنه إذا سجد الإمام للتراوة فلم يتابعه للمأموم بطلت صلاته كما لو ترك الفوت
 مع غيره إنما لا يطل لأن ذلك سنة في الصلاة فالأول مشدّد والثاني مخفف فوجب الأمر
 إلى موافقة الميزان ووجه الأول أن ذلك لاختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القدوة وإذا
 انقطعت القدوة بطل حكم الصلاة بحضرة الله وإذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني أن لما
 لا يجب الإيفاء من صلابة الصلاة كالإفاد كان لكل وجه ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأما
 أن يسجد للتراوة يتفق على السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يكبر للسجود
 والرفع ولا يعلم فالأول مشدّد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه
 الأول كونه كان في حصة يقبض فيها عن الخلق عادة فكان فراغ من السجود كما تقدم على
 قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان السجود ليؤازر عن الخلق
 وسمعت شيخنا علياً الخواص رحمه الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الصلاة حتى لا يغيب
 عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهداً للسلام بالخلق وذلك من
 أموره ميقان وما زاد عليه من يحمل لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام لا يكمل إلا على
 موجود أو الموجد لا يختص لم يغيب فافهم وهذا أمر لا يتطرق في كتاب فوجّه الله الإمام بالحنيفة
 حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشتهل الذي ذكرناه من عدم وجود من سلم عليه
 بعد الغيبة كقولنا حضرة جبر لا يصح فيها عينية + ومن ذلك قول الأئمة أنه لو قرأ آية السجدة
 وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظوره مع قول بعض الشافعية أنه يتطهر بآتي
 بالسجود وإن كان قد قرأ آية السجدة أو آتي بسجود فالأول مخفف والثاني مشدّد
 ووجه الأول أنه لا يحتاج بالسجود إلا من كان متطهراً ووجه الثاني توجه الغوم عليه في قراءته
 القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجهاً عليه بالسجود في الأصل فلذلك أمر بتدبير
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قرأ آية السجدة في مجلس فكافه سجدة واحدة عن الجميع مع قول
 نبيه الأئمة أنه لا يلحق السجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكره السجود على من تكرار
 القراءة فالأول مخفف والثاني مشدّد ووجه القولين ظاهر والله أعلم

باب سجدة الشكر

قد استخبر الشافعي عند بحثه في النعمة أو المنفعة فليجد لله شكراً على ذلك وبعده قال الحسن
 أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل يقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك
 خارجاً عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك
 فالأول مشدّد والثاني مخفف ووجه الأول أن النبي لم يزل يأمركم على العبد كما أن النعمة
 لم تزل من فوعة عنه فلا يحصى العبد شأناً على الله تعالى كمن ثمر نعمه ونعمه كبرى يتجدد وتتفرغ

فكان الشك في هذا أجل ورحم الله الخلق العبد يسبح في الشكر لله عليه نعم الامام محمد
 له وابن عمه وذلك مورد ثقة الشكر فلو كان كرهه فكان تاركه يقول لا احصى ثمنه
 على الله لو سجدت ليس اعتناش الوجود ودمت على ذلك ابد لا بد لي من تقديركون ذلك حلقا
 فكيف واذا واثقاني حلق له حل وعلا فذلك كان تولد السبح اظهر في الاعتراف بالنعم
 والعجز عن مقابلتها السبح في عوده ما هم ومن ذلك قول الرافضة الشائكة انه ليس يجب للمسلم
 اد امر بآية وجران يسأل أو لية صلب أن يستعجل من قول الرافضة بكونه قد كثر في العجز
 فالأول ضعف والثاني معتد به من الامور التي لم يبق الجريان ورحم الاول اظهر العبد
 انافه والاحكام الى الرجة وركب العقوبة لاسما في محل العجز الذي هو الصلوة وهذا
 خاص بالامكان الذي يقدرون على البطون من تحملهم تحملات الحق تعالى لقلوبهم والثاني
 بالاصح الذي هو اجسامهم حيث الله تعالى امر وان السوال بما قدر واثقنا ان كان في مكان من قوة
 الله تعالى عن عدم تكليف هذا الامر بالصلوة في قرايتهم لما فيها من شدة الهينة وال
 العظمة بحرف الواقع لحظنا الجواب بها وخفة الهينة فانه الله اعلم

باب صلاة الفجر

يقول الرافضة لا رجة على ان اسوال الرافضة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذا في بعض اصناف من تصالوا
 من الفرائض هذا ما اتفقوا عليه واما ما اختلفوا فيه فمست قول مالك والشافعي ان
 الرواية مع اسوال الفجر مع قول احمد ان ركعتي الفجر ومع قول الرافضة في حقيقة ان الوسا
 واصل بالاول والثاني ضعف شغل الوتر أو الفجر باقعة مؤكدة والثالث مستند في جعل الوتر
 واحدا مع الامور التي لم يبق الميزان ووجلا الاول قوله صلى الله عليه وسلم في حلفت من
 الصلوات الخمس للراعي حتى قال له هل على عسرها قال لا الا ان تقطوع فطاهروا في غيب
 ما دام على حسن صلوات الا ان يجب ما من كدر ووجبات في كثرة التاكيد من التار
 في صلاة الوتر ودون تاكيد في صلاة الفجر ما كدر فيه الشارع فهو باوجود انه يكون
 حرة فوق الحلة ودون العجز وفي ذلك من الادب من الله تعالى ما لا يخفى على عارفة
 الله الامام ابلحقيقة حيث عاين بين لعط الفرجين والواجب وبين معناه فيجعل ما بينهما
 تعالى اعلى مما هو عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا يطق عن المحوى اذ نام الله
 تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامام ابلحقيقة على مثل ذلك لا يلهي
 الله علمه وسلم يجب رفع رمة لتربع ربة على تسريه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولو نظر
 الى خلل من جعل الفرجين والواجب مترادفين وقال الخلف لخطي والحق انما عدل الامام الى
 حقيقة مساواة والخطف معنوي كما هو خطي الا ان يكون ذلك البشر الذي اوجبه صلى الله
 عليه وسلم عند الله تعالى رمة ما فرضه الله فانتا لا تعلم من الله الا ما اتا به الشارع عنه
 واثابة ما قلناه ان المكلف يقول ذلك الواجب هو معنى به كالفرجين وتطايها قلناه ما لم يحس

الصلاة عليهم الصلاة والسلام بالعلم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضی
 الصلاة من الله في اللغة الرحمة الحقيقية لتسامحهم على شأن الأولياء وكثيراً ما سئلوا عن أشياء
 على سنن واحده يوجب بعضهم الجهر بها بالجملة كالحذان فان الشارع ذكره مع قص الأطفال
 الأبطاء وغير ذلك من خصال الفطرة كما لا يستجمل فالتزم خصال الفطرة وقال المالكية بوجوبه
 فان من السنة غنهم ما يؤخذ أو من لها ما عودهم غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامم ما لك فظن انه يقول بوجوبه أخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درر يقول
 الاستتار سنة عند مالك فلو صلى من غير استتار صححت صلاته وما لك لم يقل بذلك
 أو جرح من حيث انه بمناسة يجبك التماثل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
 أن يصلي قبل العصر أربعاً وبعد ما أربعاً مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الأمر إلى العبد
 فقال في هذا إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها
 بجعلها أربعاً جعل التي بعد ما أيضاً بعاد الأول في سنة الظهر والعصر شدد والشا
 حنفية في سنة العشاء بالعكس فزجر الأمر إلى متى الميزان ووجه الأول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الأمان في الساقطة قبل الدخول في الظهر والعصر ذلك لاكتشاف جهل الله
 الله تعالى للصلوات الظهر وقرب القلوب من ربها في وقت العصمة نه مأخوذ من العصر الذي
 هو الضم كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتقدم
 بمناجاة ربه فيها أو ما الأديع التي جعلها أبو حنيفة بوجوبها في كل يوم كمال الحصى فيها كالحجاب
 الحجاب فافهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل النهاران
 من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز على الأئمة الثلاثة معك فالا في حنيفة فانه سمى السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً وخمسة بسلامة ولم ي
 فصل ولما باله نهار فيسلم من كل أربع فالأول مشدد والثاني في حنيفة ووجه الأول مراعاة
 حال غالب الناس من عودهم على الوقوف بين يدي الله تعالى فقلت التخلي فكان تسليم من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأكارب والأصابع ووجه من قاله يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الأصابع الذين لا يقفرون على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل لواله نهاراً كثر من يقفرون
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الأكارب الذين يقفرون على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى فقلت التخلي كثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار فقلت الوقوف
 بين يدي الله في النهار على الأكارب وحاسمهم به عكس ما عليه الأصابع الذين لا يحسبون
 بزيادة نقل التخلي ولا تفهمانه فزجر الله الامام بأبي حنيفة ما كان أكثر مراعاة لمقامات
 الأكارب والأصابع ورحم الله ببقية الأئمة ما كان أكثر متفقتهم على الأئمة + ومن ذلك قول
 الشافعي وأحمد قل الوتر ركعة وأكثره إحدى عشرة وأدنى اكتمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يزد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها استغفر من فصل ولا حول لما قبلها من التسليم ولكن قل ركعتان +

فالاول فيه تشديد والتثاني فيه تخفيف والتالث توب من فريضة الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون المصلحة صلاة او ترك زيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لمرحلة الحضرة وبطريق آخر رخصة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكذا هم عليه يوم القيامة قرأناهم متى كان استعداده توبيا وحصل
 الحضرة مع الله تعالى اول ركعة او ثلث ركعة كالتقوى بين تلك ومن لم يحصل له الحضرة فلا زيادة
 حتى يحضر ذلك باحدى عشرة ركعة او ثلاث عشرة ركعة ولكن كما قال مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتوالي الليل كما ان المعز في نزل النهار ومن القول ان
 ان المشية بما على من المشية فلا يبقى الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى تبرا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له الا قال
 فيه نقل وانما يقال فيه عمل به وخير وسمعة ما راى يقول لا يكون النقل للامن كملت فوالله
 وذلك خاص بالايناء لعصمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون الاسم نقل النبي ووجه
 بقوله فيها وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان شاء الله
 فقد وجد الله تعالى والتقى عنه الشراد ودخل طريق الاستعانة وذلك بغض ما يكون الى اليليس
 قلنا لك اموهان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشركية وسوسه قه وخصا بالركعة
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الركعة سورة الاخلاص فقط علم الخوف من وسوسة الشيطان
 في تلك الركعة وهو خاص بالايمان انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من قرأ
 ثم يجلس لا يعيد الوتر من قول أحمد انه يشفع بركعة ثم يعيد فالاول محقق بعدم اعادة الوتر
 والتاني مشد في جميع الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا دو توتر في ليلة وهو خاص بالايمان والدين لا يسبيل لا يلبس على توحيدهم ووجه الثاني
 لبعض الصحابة وهو خاص بالايمان والدين لا يلبس على كثرة التوحيد ولا لا يلبس عليهم بسبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من اد توتر قبل ان ينام فقد في ما عليه فاذا لم يصلي بعد الترتيم فله ان يقرأ
 بالشفع مما يقول الشارع لا وتوتر في ليلة أي من ختم آخر صلاة بالليل بالشفع فهو محتمل
 في ذلك وسننتي ومن فهم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فافهم ومن ذلك قول مالك المشهور
 والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من تراويحهم قوله
 الى حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة ووجه الجماعة من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن حران وأبي الوليد السباوري فالاول محقق والثاني مشد في جميع الامور الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي ان من فاجتد الامم أبو حنيفة وأحمد والشافعية
 ومن الحكم في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والوتر كما تشهد له بالقرينة والاحاديث
 والواحد بينه وبان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك المحنة ولا يخص المفسر فيها
 بالدعاء فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان

عن ابن كزعة وأما في الجملة ففضل من قولها الت في إحدى الروايات عنه الخامسة وثلاثون
 ركنة إن فعلها في البيت أحبط وبذلك قال أبو يوسف فقال من قدر على أن يصل التواضع
 في بيته كل حين من الأمان فالأجرب أن يصل في بيته فالأول يستفيد من حيث الأمر بها
 في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العجز فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وهو ظاهر
 بالقبضاء أن الجماعة فيها راحة لهم لعدم توبة أصحابهم على الوقوف وحده بنى الله تعالى
 في عشرين ركنة فكان التواضع لهم فعلها في جماعة نحو ما أن تزهق نفث من هنة الله عز وجل
 ويخرج من حضرة لعدم من يتأسى بغير ذلك الوقت فيجلاو إذا أصلا ما في الجملة ووجه الثاني
 مراعاة حال الأبداء الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى أفرادا مع خوفهم على أنفسهم
 أيضا من الوقوع في الرياء بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه إن شاء الله تعالى
 في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 أنه يجوز قضاؤها في الأوقات المهيأة عنها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول
 والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه أصلا لها سبب فكان ذلك
 كأذن الملك في الدخول في حضرة بعد أن كان منه الناس من الدخول إليه ووجه الثاني إن المحن
 تغالي من من الصلاة في هذه الأوقات مناعا ما ولم يستثن صلاة تشمل المقضية كما تشمل
 المؤداة وبيها حذر ذلك في هذه الأوقات وأوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
 الملوك في وقت عظيم وذلك لأن وقت الاستواء لا يوجد حيث لا يظهر أي اختلاف بقول الزوا
 فان الشخص أن لم يكن ساجدا ظلله نائب منابه واما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم
 الجمعة لما ورد من قولنا أن يجتمع لغير كل يوم وقت الاستواء الأيوم الجمعة وأما ما
 عن الغضب لا محلي ووجه استثناء يوم مكة من المنع عن الصلاة فيه في الأوقات المذكورة
 كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من أهل البيت أو حذام الذين ينبغي
 من القربى لخدمته وفي وقت من الأوقات وجه الهي إن الصلاة من بعد صلاة الظهر
 وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس فظلم وتوقع قدره كونه عباد الشمس شاموا للعبادة
 للشمس في ذلك الوقت فنهانا الشرع عن موافقة في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
 حروبا من مشاركتهم في صورة العبادة وإن كان القصد مختلفا من صلى الصلوة والصلوة في أول
 وقت كان المنع في حقهم في محرم أي غير وسائل لا محرم مقاصد كما تقدم في محرم الزمان
 من الحائض بما بين السرقة والركبة وإن كان الحريم بالأصالة إنما هو للاستمتاع بالفرح
 فقط وقد بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجل يصفى بعد العصر بأوله فغلا
 بالدره فقال جليلة إنما عينا عن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمر أكل
 الناس يعرفون ذلك انتهى فقول أسبب العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة
 العصر الصبح لئلا يتسلسل الأمر إلى موافقة الكفار في السجود للشمس فاضهم ومن
 ذلك قول الشافعي في أرحم قوليته وإسجد في أحد روايته أنه ليس لمن قاته شيء من السجود

الروايات ان يتقنيه ولو في اوقات تكرارها كما غرض من قول أبي حنيفة انما يتقنى مع ان يقضى
 اذا قالت ومعه في انك انما لا تقضى وهو ما قول العديد من الشافعي فالاول مشتد والثاني
 فيه بعض تشديد والثالث مخفف فخرج الامر الى موقفي الميزان ووجه الاول ان يقضى
 على الفرائض اذا كانت معاً وان لها وقتاً معيناً وهي جارية بل لا يحصل في امرائهم من السفر
 عن قضاها كما لم يقدر احسن الادب من ربه حيث لم يزل اليه شيئاً فاقضها كمنظيره في
 الاضيحة والكفارة وغيرها وان كان لكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان نواته
 التي كانت مع فريضة اخرى الا اذا عذر فترفع الفريضة الا ومعها الجارية تقضى وقد كان على
 ابن ابي طالب رضي الله عنه يقول على بابا الوكعتين بعد المغرب فانما يرفعان مع الفريضة
 فيعاس بذلك غيرهما وقد ذكرنا من آداب ما ولد الدنيا ان لا يكون في خادهم تقصير في
 اعضائها او رخص او حرمان فيجب في كل بقعة بهرجم على ناقص وما كان اداءهم ملوك الدنيا
 فهو آداب مع ملوك الملوك من باب اولي وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك ابلهوا فافهم
 ووجه قول مالك الشافعي في العديد ان الروايات لا تقضى حران كل وقت له فيجب من الحران اذا
 فات وقت واحد من ذهب فارغاً فلا شيء يريد انفسد ان يبين في الوقت المستقل من تلك
 العبادة ويملاؤها الوقت الماضي مع انه كله في الصحيفة فمن اراد جعل العبادة المستقلة
 الماضية فكانت نقل الكتابة من أسفل الصحيفة الى اولها وهذا خاص بنظر الاساكيس
 والثاني خاص بنظر الاصاغر فخرج الله الامنة المجتهدين ما كان اكثر اداءهم مع الله وحلفه
 ومع بعضهم بعضاً فكل ما لم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمشاعر العبادة علواً وسفلاً
 من خواص ومجيبين ومن ذلك قول الشافعي وحمد انه ليس لمن دخل المسجد وقد
 اقيمت الصلاة ان يصلح تحتية المسجد ولا يغيرها مع قول أبي حنيفة وما لك ان اذ كان
 الوقت الثاني من الضحية استغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالاول مشتد في اموال الحجة والثاني فيه تشديد فخرج الامر الى موقفي الميزان
 ووجه الاول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مواخذة الله تعالى
 للعبد اذا اخل بالادب فيها اكثر من موافقته له اذا اخل يا داب في النافلة فقصر هذا العبد
 بفعل الحجة الادمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى غفر
 لعبد ممن صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين او غفرهم معه ورجاء استحكام
 الهيبة في عبس فلم يقدر ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفهم
 الجماعة على ان لا يمتنعوا بالادب الله ولم على حضرة الله عز وجل وتقويتهم الحضور معه في تلك
 الفريضة باصطلاح من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه ليس بعين ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت مني الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاؤها الصلاة فيه ولا النفل الا سجدة السلاوة مع قول الشافعي وعنده ان كل

لما سبقتهم يجوز قولها فيه كما تجب وكفى الطواف والمدة وسبح من الصلاة والركعتين
 عقب الوضوء فالاول اشد في عن صحت الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فوجه
 الامر اني مررتي الميزان ونقدت وجه من الشافعي في الباب وانفقوا على كراهته تسفل بعد فعل
 العصر والصبح حتى تقرب الشمس وتظلم وقال ابو حنيفة فصل الصبح عند طلوع الشمس
 لم يصح واذا سارع فيها فظلمت الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والثاني واحد كراهته تسفل بعد ركعتي شتا ليخرج من قول ما لك بعد كراهته ذلك
 فالاول شاذ في فكرهه والثاني لحققت فوجه الامر اني مررتي الميزان ووجه الاول
 الاتباع فلم يلق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل بعد صلاة سنة الحج
 شتا انما كان يتخذ معه اصحابه فان لم يجز احد يتخذ معه صطحه على حبه ورفع
 راسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة فتران ذلك خاص بقوام الليل الذي ادم كوام
 الغلج اللحي حتى كادت مقاصدهم تسفل من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الصبح كالماء
 نزل واللعب الذي اصابهم فيجل مرأ على حال الاكارو ويحل قول ابي حنيفة على حال الاصابه
 الذين لم ينجفوا ذلك التحلي الا على مع اللفظة او ناسوا عنه ويصير حمله ايضا على اكاروا كاسبوا
 الذين حضروا ذلك التحلي الا على واقد رحمة الله تعالى على تحمله فليهم ايضا التسفل بعد ركعتي
 عليه السلام فافهم ومن ذلك قول مالك والثاني في باستثناء التسفل بمكة من العمرة
 قول ابي حنيفة واحد كراهته ذلك فالاول تخفيف والثاني مشد فوجه الامر الى من يكتفي
 الميزان ووجه الاول ان التسفل بمكة كتحرام الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه
 ساعة شأوا من ميل او نفاخ بخلاف الفوائد على الملك من الا ناول ليس لهم الوقوف بين يديه
 الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكبر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
 التحرام ولو كان ماذوهم في الوقوف بين يدي الملك اي وقت شأوا ولو هم الاذن
 باذن من اولى لان الحق تعالى لا يقيدين عليه فلان يرجع عن ذلك الاذن بيليل وقوع
 الشرح في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم

باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وتلزم يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منه فموتوا
 وانفقوا على وجوب الجماعة في حق الامامة على ان اقل الجماعة امام وامام قائم عن يمينه وان
 لم يبق عن يمينه بطلت صلاته عند اهل كاسياتي وعلى انه اذا سلم الامام وفي المأمومين مسكون
 فخذوا من يمينه بطلت الصلاة في الجماعة لم يجر بخلافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك كاسياتي
 وكن لك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقمت الجماعة وقد قام الى الثالثة قايس له
 ان يقطعها او يدخل في الجماعة وكن لك اتفقوا على انه اذا انقضت الصلوة ولم يكن بينهم طريق
 او ظهر صواب الائمة وكذا لك اتفقوا على جواز اقل او المتفضل بالمتفرق وكن لك اتفقوا على ان
 امامه الاعلى غير كراهته الا عند ابن سيرين كاسياتي وكن لك اتفقوا على عدم صحة امامه المرأة

بالرجل في الناحية وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز ولكن لك ان تقوا على كراهة ارتداء
 المأموم على ما به يقر حجة خذ ما وجدته من مسائل الجماعة والافتقار وأما ما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قولنا ان حجة ان الجماعة في النواحي غير الحجة فرض كفاية وهو الصحيح
 الشافعي مع قولنا ان الجماعة ليست في صحة الصلاة عندنا ولكن ان صلى منفردا عن الجماعة
 انحر وصحة صلاته فالاولا فيه تشديد والتالي تخفيف والتالت مشقة فرجع الامر الى
 الميزان ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعار الدين في دوله العظمى
 والباطن بالثبوت والعلو والابدان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والادنى الجماعة
 الدين وذهاب المقاصد والتساعده وعلت كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الإيمان وأيضا فإن
 صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالاصحاب ليسقوا وبشهود كثرة الجماعة وزوجه بعضهم
 على الوقوف بين يدي رب الزمان في حضرة تكاد أعضاء الابدان والملائكة ان تفصل من ان
 ان المنفعة في تلك الحصة وحده وتجلت له حنة الله تعالى ما قدر على ان يقف حتى
 صلاته من شدة اشتغال الأعضاء حتى حشم فكان من رحمة الله تعالى به انه امره ان يصح
 الجماعة يصح لما تسمى وتغويه العزم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان صلى
 الصلاة العادى لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطيب قلبه وكوعه ويوحى ويواعى معاني
 ما يقرب من القرآن والادكار ومثل هذا محور عما فاته لمراعاة الافعال والاوقال في الظاهر
 فانهم ووجه من قال انها مستلحا فبقا بالسنة التي فعلوا النبي صلى الله عليه وسلم وليوجه ان
 لا يجزى ان يلتزم بالواجب كما في صلاة الجمعة يحكم اجزائه وحكنا الحكم في جميع ما فعله الله
 ولم يبين لنا ترتيبه حل هو واجب ومستحب فمن كان مقلدا لآلهم فتوهمت حكمه في قبول
 وجوب أو نفيه من ليدن مقلدا فيكفيه الساس رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك
 قيا به ينظم النظر عن ثوبه فرضا أو مستلحا كجها وسعنا الشارح أو بوسع ما صنع
 وعلى ذلك الجماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال ان فرض عين اخذ بظاهر الآية
 تعالى بها في وقت شدة الكرب فلو انما لم تكن واجبة على الايمان لسانه تعالى
 الناس بها في وقت تظاير الروس قد أمر الله تعالى العباد بما في شدة القتال امرنا ما لم
 أحد في التلطف عنها الا انهم لم يبقوا المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومنجاة من قد
 صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لا هؤلاء الذين جرسوا للجل
 للصلى المحذور مع الله تعالى كان أحرم بليغته خوفا من ان يقال العذر ضرورة من حيث الخوف
 فيه بخلاف من غير الله فانه يوق ولا ينقطع قادم ومنه لك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة
 افضل مع قولنا ان افضل الصلاة مع الواحد كشخصا ما أكثر فالاولا تخفيف خاص بالضعفاء
 الذين لا يقدر من على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنين والثاني مشقة خاص بالاقوياء
 الذين يقدر من على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما لا على الجزع

البشري بخلاف غيرهم والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن محمد بن الحسن أقامة الجماعة
 في بيتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهم فالأول
 لمحقق والثاني مشدّد فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أن الجماعة اشتدّت
 بالأصالة إلا لتأليف قلوب المؤمنين بعضهم على بعض لأجل ضرورة الدين وأقامة شعائره
 فإن القلوب إذا تآلفت رعاها راضت بعضها ببعض في إزالة المنكر بعضها في ذلك العرف
 الذي يطلب إزالة نفسه فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يصدن لمثل ذلك وللأول
 نقول بالشارع جماعة النساء في عصرهم على قسامين الجماعة في بيتهم وفي السجل خلف الرجال
 وإن لم يكن فيه ضرورة في الدين كالجهاد وإزالة المنكرات فبقية أشراط القلوب المؤتمنة
 المستقيمة وذلك يؤيد إلى ضرورة الدين في إزالة الباطن بين يدي الله عز وجل إذ التحليل بالحجة
 عام للذكور والإناث فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة
 في غير الجمعة أعلمه مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن كان
 خلفه نساء فإن كانوا رجالاً فلا يتجوز استئني الجماعة بعرفة والعينين فقال الأئمة من نية
 الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد بن محمد الإمامة شرط فالأول لمحقق والثاني
 فيه تحقيق فيقتضي بدلياً وجملياً والثالث مشدّد فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضا فإن صورة الارتباط قد حصلت
 بربطهم أفعالهم على أفعال ذلك كما في إقامة الشعائر ووجه الثاني الأول من قول أبي حنيفة
 ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فالتأخر إلى توجع
 نية الإمامة من بيتهم يفتقر إلى ربطة به وبذلك علم نتيجة ما إذا كانوا رجالاً ووجه استئني الجماعة
 والعبدية والجمعة بعرفة مشدّد أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجموع في هذه الصلوات
 فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أحمد الأهل بالاحتياط
 لم يربطوا الإمامة بغيره وعكس هذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالأقوياء الذين تشمل
 ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى أن بعضهم لا يلبس على الكمال لو غلط المبلغ
 في الأفعال كان كبد للركوع ولم لو كره الإمام ومثل هذا في الرابطة الحقيقية التي كان عليها
 السلف الصالح فعلم أن من ادعى صحة الارتباط بالباطن بإمامة وبنية المبلغ في الغلط هو من أهل
 البليس على نفسه فتأمل ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصحّ تأويلهما أحمد أنه لو نوى
 المنقرض الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة
 فالأول لمحقق والثاني مشدّد فوجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه طلب ارتباط
 عدلية الجماعة فواضحاً وشاركتهم في إقامة شعائر حسنة ووجه الثاني أن نية الإمامة
 في انتهاء الصلاة كما استتقوا بالخلق عن الحق بمجالاتها في أول الصلاة تسويح العبد بالبدن
 في الارتباط بإمامة وهذا خاص بالأصغر كما أن الأول خاص بالأقوياء وأصحّ في مقام الجمع فلم
 يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهوداً عما كانوا عليه من الانفراد وفي ذلك

من ربه مع الله تعالى على عرفانه ما كل أحد يهمل على خطا الحق تعالى من أول الصلاة
 أي أحواله وأمنته وهو معروفا منهم + ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن ما أوردكم
 إمامكم من جهته الإمامة أو أول صلاة في التهنيت أو أول صلاة في الصلاة مع أول
 السابعة أو أول صلاة بعد وجوبها في باقي الصلوات ومع قول مالك في نهجهم
 آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول منه تخفيف والمألى منه تسعين وتتميم
 خفيف من جهة الإمامة على المراءى + ووجه الأول من الاختلاف على الإمامة طاعة الإمام
 الأعمال فلا يصح الصلاة بدو عاتك فاعته وحده أتم من فاعته مع الإمام من حيث الإمامة
 مع الله تعالى ووجه الثاني الآخر بالاحتياط هو أن الإمام فيما هو منه لئلا يختلف على ما كان
 نه تاييها في عمله الأصلي فذلك كما نواهي الإمام في التهنيت والتسليم ولا تسبيل
 من عاء الافتتاح لأن موافقة الإمام في هذا الموضع مهم ووجه الثالث أكتفاء المستوي بمصر
 مع الإمام من التهنيت والصوت وغير ذلك وهو خاص بالإمامة الذين يعمل عليهم ما حاه
 في الصلوات والصلوات من جهة الإمام التساوي في قول على حال الأكاكولهم قد را على
 الحق من صلاة واحد منهم فاهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والتابعي أن من دخل
 فوجد إماما في الصلاة كره له أن ينافي جماعة أخرى إلا أن يكون المصحف
 على من إمام من قول أحمد أنه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول منه تخفيف
 وإسالي تخفيف من جهة الإمام على المراءى + ووجه الأول خوف تشتيت القلب من
 الإمام الأول أو حصول استويين لمن جهة الإفادات عليه فيصير مهمل بالأساس بعد ذلك
 وهو ممكن ونسري تكديرك في فلوب إماما مولى له ووجه فور أحمد أن إقامة الجماعة تارة
 زيادة الأخر وانوار الجماعة التامة أن كانوا صلوا مع الإمام الأول أو حصول فصله الإمام
 أن لم يكنوا صلوا ورمكان في الجماعة التامة من يسمي أن نصفه بنى يدي الله وهو
 في الصلاة أو لا يسطم الووف وحله أصلا من صلاة الجنب فاهم + ومن ذلك قول السجدة
 أن من صلى مع الجماعة أو دخلت جماعة فله أن يصليها معهم وبين ذلك وإمامك الذي
 المغرب وأن صلى جماعة بعد ركعة أخرى فأنما من ذلك السابعة أنه يجزها وهو قول
 أحمد إلا في الصبي والعصر مع قول مالك في رواية الأخرى أن من صلى جماعة لا بعد ومن صلى
 صفر أعاد في الجماعة المغرب وقال الأوزاعي إلا الصبي والمغرب قال أبو حنيفة لا بعد إلا
 والستاء وقال الحسن بعد إلا الصبي والعصر فالأول فيه كس يد في مشكلة من صلى صفر دا
 ومن صلى جماعة والتألت منه تخفيف وكذلك ما عرفت من جهة الإمام المراءى + ووجه الإمام
 الإمامة ورمكان في الصلاة الأولى بعض فحار في الصلاة التامة فاما أسدى ما لا يعرفه
 على الناس لصي وقت ولم أجمه العساء بعد العاد لرعاة وأما أسكى أحمد الصبي والعصر لم
 الستاء عن الصلاة بعد فقلها إلى أن تحرك الشمس أو نطق الشمس مع ما في الإعادة من
 أشبه العمل من حيث حوا الترتيب وإن كان لها حكم العرف من جهة خوف العاصم فيها

مع القدرة ومخرج من غير ما يعرف من رفع العلم للصلاة المعادة وحجته وجهه الى اقبلته ووجهه
الى الفرضية لا وجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من التمسك عن الصلاة عقب الصبح
وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء اذ لا يبعد
كون وقت الظهر قريبا من الحجاب فلا يكاد يجد فيه ثباتا للصلاة على الحال فكان
اعادته جارية لما فيه من التقصير واما العشاء فانه يعقب بعد النهار في أمر الحرف والمباشر
عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا ومن ذلك استحب الشارع لامة تاجر ما الى ان يعنى تلك الليل
الاول كما اشار اليه حديث لولان ان شق على العتيق العشاء الى تلك الليل ووجه قوله
الحسين هو الوجه في قول أحمد والله اعلم + ومن ذلك قول الامام الشافعي في الحديث ان فرض
اذا أعاد هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في الفهم ان فرضه الثانية ومع قول أبي
حنيفة وأحمد الاوزاعي والشعبي انها جميعا فرضه فالاول محقق والثاني مشدق والتا
فيه تدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بقولهما ووجه الثاني
الاخذ بالحيثاوطية ليكرها عساه يقع في الاول من التقصير ووجه الثالث رد العلم فيه على
الله تعالى اذ يامر الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبدالله بن عمر وقال
حين سئل عن ذلك الى الله بمجلس الله تعالى منها ما شاء + ومن ذلك قول المشافعي
وأحمد ان الامام اذا صلى بياخل وهو اتم او في الشهد الآخر ليس عليه انتظاره مع قوله
أبي حنيفة وما لك بكونه ذلك وهو قول المشافعي فالاول مشدق باستحباب الانتظار والثاني
محقق في ترك ذلك أصلًا فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في ذلك عوارض
المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الركعتين أو جلوسه بين ركعتيه مع
الجلوسين ووجه الثاني المخرج من التشريك بين مواضع الخلق ومواضع الخلق وان كان
مثل ذلك مفقودا لم يسمع من علي الخواص رحمه الله تعالى بقوله انما استحب الامام الشافعي في حال
انتظار الداخل اذا أحسن به الامام في الركوع أو الشهد لاحسانها الظن بالامام وان مثله لا يستغل
انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث الخاف من نصيب الامام الاعظم ولو ان
هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحبوا ذلك فافهم وسمعه رضي الله
يقول كلام المشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين
وعين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى
الحق والخلق معا فلو أن أكرهه خاصة بالأصاغر أما الكبار فلا يضرهم ذلك قطعا
فافهم + ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الوجه من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى التمام
ومفارقة امامه من غير ان يركع لم ينظر مع قوله أبي حنيفة وما لك الخاسن فالاول محقق
الثاني مشدق فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامام انما هو
ادب بل صحة صلاته فإدى فيما عدا الجملة والصلاة المعادة ووجه الثاني انه لا يجوز له ان يركع
رابط بينهما تمام الصلاة خلفه فكأنه قطع الصلاة بالائتية وذلك مطلق ومتصلا بالامام في الصلاة

يحل عن جواز الخروج من طاعة وموافقة بما لا يأم الا اعظم بل الامامة في الصلاة هي منبهة
 بالامالة فمن قارب اياها خشي وما ذمته بما حلت كمن قارب ابتلع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وخروج عن شعرايا ان اوهمت للقارعة القدح في بن الامام فانهم ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي بصفة قلدة المأموم بالامام وبينهما منرا وطريق مع قول ابي حنيفة
 لا يقره فالاول محقق والثاني مشدود وجلا وان المراد معرفة المأموم بالثقلات الامام
 وهو حاصل وجه الثاني ان شرط الارتباط ان يحول بين الامام والمأموم حائل ولو منبه
 فكما انقطع صورة الارتباط بينهما من حيث الجسم كذلك انقطع من حيث القلوب كما انقطع
 اليه خبر ولا تختلفوا عليه تختلف قلوبكم فان صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
 واختلاف الصدور وعلم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول الامام
 والشافعي واحسان من صلى في بيت الصلاة الامام في المسجد وهذا حائل بغير رواية الصحيح
 لم يصح مع قول ابي حنيفة في المشرك عنه انه يصح في الاول مشدود والثاني محقق فخرج الامام
 مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل الشعار المقصود من صلاة الجماعة في ذلك الظاهر للخلق
 وجه الثاني في ذلك حمل الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فكل
 وجه وقد رتب من صلى خلف امام بيت المقدس او مكة وهو يعظم لا يشبه الجماعة الا في
 ولكن قلنا هذا قضية امتثال امر الشارع بالاجتماع فحسان واحد عرفا وكان يسكن
 الخواص وجه الله تعالى بامكانه وبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الامام فربما يقول
 اتباع السنة ولي وكذلك ان يفعل سيد ابراهيم المبتولى كما اخبر في ذلك الشيخ
 الاسلام كبري بارحه الله تعالى انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان لا يصلي
 الا خلف المقرض بالمتفعل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا فخرج قول
 الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدود والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ظاهر قول صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليكم الامام فختلف قلوبكم فانه شمل
 الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حال سواء
 وجه الثاني كون اختلاف افعال القلوب لا يظهره في لغة الامام عند الناس فالأصل في
 الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من يرى ان
 والظاهر معا ائمن من براعي أحدهما مع جواز كل منهما على الفزادة فانهم ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة بغير حجة امامة الصبي المميز في الجملة مع قول الشافعي بحوان الاقتدار
 كغيره وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي بالاختلاف فالاول مشدود والثاني محقق
 ووجه الاول ان منبه الامامة في الجملة وغيرهما من منبه الامام الاعظم وقد تنفقوا على ان
 من شرطه ان يكون بالغاً ووجه الثاني ان المراد عدم اخلا لا بواجبات الصلاة وأدائها ذلك
 حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنة ويخرج عن الصلاة مع الحول والجنس أيضا
 فانه لا ينبغي عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام الواحد المحفوظ من الذنوب فانهم ومن ذلك قول

الأئمة الثلاثة إن أمته العبد في غير الحجّة صحيحة من غير كراهة مع قول الخليفة بكره
 إمامته العبد قالوا ولتحقق والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 سكوت الشارع على إمامته العبد بأصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم لا أقبل حجرا على عجل
 عبد على جرائل القوي وربما يكون ذلك العبد الذي لله من الحرم أكثر ذلوا أكثر من يدين ركن
 مقدما عند الله على الجواز الذي عند كثرة غيرة نفس ووجه الثاني كون الإمامة في الأصل من
 منصب الإمام الأعظم ومعلوم أنه يشترط أن يكون حرا فكل ذلك المنقول في نأشئه وإن كان البدل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة البدل من كل وجه فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي
 إن البصير والاعمى في الإمامة سواء مع قول ابن ساربن وأبي حنيفة إن البصير أولى واختاره
 أبو إسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع أنها صحيحة فيما لا يتناقض فالأول محقق
 والثاني مشد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود شيء في ذلك مع أن المال
 على لور القلب عند الله تعالى لا على لور العين الظاهر ووجه الثاني أن الإمامة من منصب
 الإمام الأعظم فكلما لا يكون الإمام الأعظم أصح فكذلك نأشئه ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة بكرامة إمامة من لا يعرف أموه مع قول جعفر بن محمد الكراهة فالأول مشد والثاني محقق
 ووجه الأول طلبة الأئمة اتصال السن بالامام إلى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمون إياه مقطوع النسب الوصلة بجزء خطاب الله عز وجل لأن ولد أو نال لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدلالة للمؤمنين لتقصده وتكون
 تولد من عصيته كما أشار إليه قوله تعالى في الزنا أنه كان فاحشة ومقتضاها سبيلها أيضا
 روى عن بعضهم أنه قال إن الله تعالى راعى السن الباطن كما راعى السن الظاهر بل أثر ووجه
 الثاني عدم ورود شيء في ذلك ويقول صاحب قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لمؤلاه
 علينا وإن كان ناقصا أديامع الله الذي ولاه ونقصه راجع لنفسه لا يفتقها لنا فافهم من
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته بصحة إمامة أفاست مع كراهة مع قول
 مالك وأحمد في أشهر روايته أنها لا تصح إلا لسنه بلاء تأويل يعين من صلى خلفه الصلاة وإن
 يتأويل أعاد ما دام في الوقت فالأول محقق والثاني مشد بالشرط الذي ذكره فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول صلاة الصحابة خلف الحجج قال ابن عمر كفى به فاسقا وقد أحصوا من
 قتلهم من الصحابة والتابعين فبلغوا مائة ألف وعشرين ألفا وأما صحبة الأئمة المذكورون صلاة
 المأمومين خلفه لأنه يجتدل أنه يتوب عقوب كل ذنب توبة صحيحة وإنما كرهوها خلفه لاختلال
 أصرارهم وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف فاستق أذا في بقا الصلاة على الحال لأنه
 ما من تكلم لله وقراءة وركوع وسجود وتبشير واستبصار من حين يجزم بها إلى أن يعلم منها
 فلا توصف بفسق فيخرج منها وأما جهات كراهة من استصحاب الذين فسقوا الذي
 فعلة خارج الصلاة إلى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب كراهة المأمومين للإمام
 يقدح في الشرع بعد رفع صلاة من أمر قوما هم له كارهون وقال الجعلا أعتكم خيياركم

فانهم ومنهم من ياتيكم وينزلونكم امسى ووجه من قال نعم بحكم امامته عدم اتصال السيد
لما سئل عن محبرة الله عز وجل من جهة الارض والماضي اذا لم يبق له وجه اخر من جهة
الخاصة ام لا حتى يظهر من دونه كل ما كان القلوب الماطة فصولا عن الطاهرة وكل
كالبحر المحسوس عند الله تعالى على كل سوانة فكما ان من صلى في هذه محاسنه لا يعنى بها
اوله ولا طهاره ولا يصح لانه هكذا فكذلك من لم يمس بالاولى وسبق بها ما هم + ومن ذلك
انفاق الائمة الثلاثة على عدم حوار امامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال ثم قولهم نحن نحوار
ذلك فكذلك شرط ان يكون مسخرة فالاول مسدد والثاني ضعف فخرج الامر الى من يرى المرأة
ووجه الاول من التاخر عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم المي في امليتها في التراويح
من حيث ان الجماعة فيها لا بد من اربعة عشر رجلا ان كانت حرة بحسب اختلاف امامها في مثل العبد
والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرع فيه كالحج فلا يصح امامتها فيه لجماعة اهل
ولم يصيب الشارع ان يتاخر عن الصيام بالرجال ويقتصر على النساء وان ذلك يؤدى الى
الاعتماد في تاجهم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الامة التي يحس القاعة اوليها
الاقرأ ثم قولهم ان الاقرأ الذي يحس القرآن كله دون احكام الصلاة اوليها والاولى مثل وثا
في مورد الفقه وان الفقيه والثاني عكس فخرج الامر الى من يرى الميراث ووجه الاول ان مبدء
المصلحة احكام الصلاة فطاول من الاقرأ الذي لا يعرف التوحيات ووجه الثاني عكس
لزيادة ذكره محل الوحي لا سيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل الاسلام من وقوع الامام في السهو او فيما يحل للصحة ويصح حمل قول الامام في حق
الاقرأ الذي يعرف الفقه كما كان عليه التسليم الصلوة فلا يكون صلاحا لنفسه الا ان يتاخر ومن
ذلك قولهم ان حكمة لا يصح صلاة العارضي خلف لامي لظلال صلاههم او ان لا يظلال
صلاة العارضي وحده ومن قول التام في صحة صلاة الا في بلاد خروا مصلان صلاة العارضي
الاخر من القولين فالاول مسدد والثاني فيه تنبيه وكذلك البالت فخرج الامر الى من يرى
الميراث قالوا والاي هو الذي لا يقيم القاعة ووجه الاول بعض الاقوال عن منصب الامامة
فهو كالمراة اذا صليت بالرجل وان من يصح صلاته دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الا في
نفسه صحه لانه صلى بحسب قدره من الفصاحة بخلاف العارضي ما كان له ان يصلي خلفه
ما يصح اكنه ولذلك نوح اخرج قولنا بالسببي رجلا لا يتأخر ويصح حمل الاول على حاله اهل
الورع والاحد بالاحصاط والثاني والبالت الى من كان دوهم في الاحصاط فتأمل ومن
قول التام في واجد يصح صلاته من صلى خلفه في عمر الجمعة ثم يركب له جنة اما في الجمعة
فلا يصح الاستراط ان يتم بعد من قول ان حكمة تقبل صلاته من صلى خلفه المحدث لكل
حال ومع قولنا البالت ان كان الامام باسلم حديثه في صحة صلاته من خلفه وان كان عالما
بالاول والبالت فيهما استدلالا الى مسدد فخرج الامر في ذلك الى من يرى الميراث ووجه الاول

العمل بطريق القصد في طهارة امامه عن المحرمات الا في المحلة لاستمرار طهارة العمل ومعه هلاهم
 صوابا والمحدث لم يفرق صلواته ولذلك سئل في الجملة حلف امامها دون غيرها ووجهه
 العمل بصلواته لا بصلوات غيره ووجهه الثاني الاول من قول مالك كتوجه الاول
 فاهم + ومن ذلك قول الساجي رحمه الله في الصلاة النائم حلف في القامع لعنه مع قول أبي حنيفة
 واحمل اهلهم يهلون حلفه فعودا وهو قول مالك في احل في رواية قاله الاول بحلف احد بالاحياء
 والثاني مستند في العود احد بالاحياء فرجع الامر الى من يبي الميراث + ووجه الاول ان الله
 تعالى كلف كل من الامام والمأموم ان يسل وسعه ودين يدل كل منهما وسعه ووجهه الثاني
 العمل بمحدث واحد اصيل يعني الامام فاعاد اهلهم فعودا فجمعوا وهذا الحكم ما وان كان مشوا
 عند جماعة علم يتنبه سبحانه عند صلواته هذا القول في حلف العبد في سبب الحلف على
 الامام في الاعمال الظاهرة مطلقا فاهم + ومن ذلك قول الساجي واحمل انه يجوز للمراثم
 والساحدين ان يأتوا بالموتى في عمارتهم والتحكيم مع قول مالك والى حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول بحلف واسبق مسلم فرجع الامر الى من يبي الميراث + ووجه الاول كون الساجي
 لم يكلف كل واحد من العلمين الا بصلواته ودين فعل بكل واحد اسطاعة ووجه الثاني
 ان الموتى لا يصلح ان يكون اماما لان الامعاء لا يمسى الله اكبر الناس ورعا الناس المحرمات
 على المأمومين الصادقين فعودتهم وصلواته المتابعة ومن سأل الامام ان يكسب الناس الفضل
 لانه يفتقهم اياها ومن سألها وان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فاهم + ووجه الثالث
 الامام مالك والساجي واحمل انه لا يمسى للامام ان يقوم للصلوة لان ذلك من التوكل من الاقامة
 يقوم حشدا ليعمل الصلوة فاهم قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى يهلوا على الصلاة وسعه
 ان يصفه فادان فادان فادان الصلاة كمال الامم + احرى ما دأب الامام في القراءة
 فالاول بحلف والثاني مشهور فرجع الامر الى من يبي الميراث + ووجه الاول ان يبي الميراث
 في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يجعل الامام لفظ الاقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حتى على الصلاة ادن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فيهم السريع ومنهم البطي
 من كان سريعا للوقوف بين يدي الله تعالى كان أقرب من الله تعالى في المحلة وأسرع في
 النهوض على الصلوة فاهم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الواحد يعف عن يمين الامام
 فان وقف عن يمينه ولم يكن أحد على يمين الامام لم يسل صلواته مع قول احمد انها تنقل ومع
 قول سعيد بن المسيب يعف المأموم عن يمين الامام ومع قول الشعبي يعف حلفه الى ان يركع
 فان يبايع آخره والا وقف عن يمينه اذ اركع فالاول بحلف لعدم بطلان الصلاة والثاني
 مسلم والثالث بحلف والرايع مفصل فرجع الامر الى من يبي الميراث + ووجه الاول ان الامام
 وكون اليه اشرف ووجهه الثاني ان من يحلفه الستة ودين مرجع الاحاديث ودخل كل من خالفها
 ووجه الثالث كون الساجي القائل الذي هو قبط المأموم في الاصلاء والى ذلك كان من يحلف

على سائر أقطابها على قدميها من يمينه وأدامان القطب ورته الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقد شئنا أن نذكر له على ذلك أيضاً ووجه الرابع أن موقف
المامور حقيقة أنه لم يخلقه أي يدين كما هو مبين في الأفعال الواردة من ذلك اتفاقاً إلى ما
أن الرجلين يصنعان خلف الإمام إذا جاء معاً مع قول ابن مسعود أن الإمام يقف بينة فالأول
دليله الانتفاء والثاني أن فيه عدلاً لشيء ووجه الأول أن الانتفاء حقيقة ووجه الثاني أن
الصفين يكونان ثلاثة فالأول من ذلك قول الساجي أنه إذا حضر رجال وصيان وضاعت
وناء يقف خلف الإمام الرجال ثم يصطاف للحمامة أو التسليم قولاً لك وبعضهم أيضاً الثاني
أنه يقف بين كل رجلين حتى تسلموا الصلاة منها فالأول مخففه الثاني مشدّد ووجه الأول
أن البالغين أو ولي بالتقدم والعبي من حسن الرجال على كل حال والحديث بجعل الأندلسين
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعلق أفعال الصلاة بما يكون عن يمينه ويجب أن يكون
شماله قائمه أو سهل في التعليم ممن هو أمامه فقط فخرج الأمر إلى مرتبة المنزل ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وضعت امرأة في صف الرجال لم يطل صلاة واحداً منهم مع قول
حقيقة سطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها صلاة من خلفها دون صلاة على الأول
مخفف وهو خاص بالرجال والذين لا يطيعون عن الله شيء من شهادات الدنيا من نساء وغيرهن
والثاني مشدّد وهو خاص بالإصهار الذين يميلون إلى الشهوات فيحكم الطبع فخرج الأمر إلى
مرتبة المساواة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من صلى منفرد خلف الصف فحكم صلاته
مع الكواحة عند بعضهم مع قول أحمد بسطلان صلاة أن ركع مع الإمام وهو وحده ومع قول
الشيخ لا صلاح لمن صلى خلف الصف وحده فالأول مخفف والثاني فيه تشديد الثالث
مشدّد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من دار التوجه على الأماماء بالأفعال أو
الموقف أو كره ذلك لخرجه عن صورة التقييم الطاهرة التي شرع لأجلها الجماعة حيث
أما دليله لاجتماع الصلوات كما أشار إليه حديث تنويه الصفوف في قول الأماماء على أن
يختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الواقي خلف الصف حكمه حكم من يوطئ صلاته بأمامه
وفعل معه كما إذا ذلك يعطو ارتباطاً صلاته خلف الإمام بخلاف ما إذا لم يركع في حكمه سجدة
لنقص الزمن ومن هذا الوجه كراهية المخني ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لثاني في أن
قوله سطلان صلاته من تقدم على أمامه في الموقف مع قول مالك يصح صلاة فالأول مشدّد
في الوقوف والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة صفها الإمام
في الظاهر من حيث أن الواقي أمام أمامه فيه من سوء الأدب لا يخفى والبر هو تفضيل الإمام
عن من وراءه فإنه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض
كالنائب عنه في تسليم أمره ويحبه لا يعرفكم أن الحق تعالى لا ينجيز في حجة فكل ذلك
بأنه من حيث المعنى وكما أن الله تعالى شاء الله وهو في غير حجة فكل ذلك القول
في الثاني يجب أن تكون أفعالنا متعاقبة ولولم يكن في حجة القبلة ويؤيد الإمام

ما كان في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابن بكوان طائفة
من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما معوقا ثم انى بـ
عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا اعظم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف
على امامه لكن لما اقلق اليه احتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط
الاحتجاج به عند الثمثة الثلاثة فافهم وهذا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا ينظر في كتابي
ذلك قول الامام مالك ان من صلى في صلاة الصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صححت
صلاته الا في الجملة فانه لا يسمع الا في الجماع او رجاها المتقدمة به مع قول الامام الى حنفية نعم صلاة
من ذكر حلقه في الجملة وغيره ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون
المشاهدة ودون التحلل في الصفوف وهو قول الحنفي والحسن البصري وبن قال الشافعي والاول
فيه شذوذ والثاني مخفف فرفع الاموالى يتلقى الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع بالجماع
الناس في الجملة مثله الاتفاق ليعتاضوا وعلى القيام بالجماد وشعائر الدين فاحاذ الامام ما
ان تخلف قلوبهم بخلاف موقفهم فشد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سوا صفو فكم
ولا تخلفوا فمختلف فلو يكبر فكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا حلفت
القلوب وقم التقاطع والذبح والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله افعاله
ولو امر معروف وبهنا عن مكر ومن ثمة يلجرب وأحفظ عن الامام مالك انه سئل عن
الصلاة في البيت المنصلي بالمسجد هل يلجئ رجا حتى تقع الصلاة فيه مطلقا فقال ان اختلف
ذلك البيت الى استثنى ان في الدخول فلا تقع الصلاة فيه والا صححت انتهى ووجه هذا ان كل
مكان اختار الدخول اليه الى استثنى ان فهو يبيت الناس اُسب فان بويت الله لا تخار
اد من الخلق ووجه الثاني وما بعده من اصل المسئلة الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط
لحين كان المأموم يعرف انتقال الامام صحته صلاة وكانه مغم في موضع واحد ومن هنا تنبع
صلاة من صلى عصر خلف من يصلي بالحرم المكي أو ببيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وطار
يعرف انتقاله لان اصحاب هذا المقام قلوبهم متلفذة ولو كان بينهم وبين امامهم بعض المشركين
لزوال الحسد والبغضاء من قلوبهم ولا يجتاجون الى قرب الدجاء بل رجا كانت اجسامهم مع
العدل اقرب من النفاق فكم الذي يباينك فكم قال تعالى سبحانه جميعا قلوبهم سكتة
والله اعلم

باب صلاة المسافر *

اتفق الاثمة كلهم على جواز الفجر في السفر وعلى انه اذا كان السفر اكثر من مسلة ثلاثة ايام
فالفجر افضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وما ما يجملوا فيه فمن ذلك قول الامام
ابي حنيفة ان الفجر عزيمة محترقة الاثمة الثلاثة انه رحمة في السفر الجائز ومع قول اوداه
لا يجوز الا في سفر واجبه ايها انه يختص بالخوف والاول مخفف والتالي مستثنى وانما
فيه تشديد وكذلك الزاير فوجه الاموالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان بعض الناس

ألفت نفوسهم من القصر فشد الامام أوحيفة عليهم فيه كما قالوا في مسيح الخف انه اذا فرغت
من النفس وجعلهم على العصا الشاذية في الباطن ووجه الثاني التخييف على العباد فان
السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في ضيقة فمن وجد قوة في نفسه كان ابرأ من القتل لم يجر
مشقة كانت رخصة الشاذية لم يقبل ومولد الشاذية من العباد ان ياتي احدهم الى العباد
بانتهاج صدره وروبوته ذلك من جملة فضل الله عليه الذي اوحى له ان يفت بين يديهم
تجمل باحبه الابناء والملائكة ومن كان يحسن في نفسه حصل وصيته فمن طيل الوقوف بين يدي
فالقصر له افضل ثلثا يصير اتفاقا ملكوه فيمقتله الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله ان يخذل
شيء من خلقه فلا سراج ومن يرد ان يضل جعل صدره صيقا حرجا كما عاينهم في المسألة
فالاول خاص بالاخص والى الثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي يقصر
والصحة فيه كان واجبا من حيث انه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال جيلته وادى
رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
ماتان واجبا من السفر كذا لك تحميمه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر
بحال مع قول الامام ابي حنيفة يجوز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف
نرجع الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قالوا
في السفر على اكل الميتة من اضطر في محضته غير محتاجة لا ثم وقال من اضطر غير ملزم
ومن كان باعيا او مستقيا حاد داله فهو عدول له لا يستحق لزوم الرحمة عليه ولا التخييف عنه
بل حقيقة الوجود كله ومن عتقه الوجود كله فاللائق به اكتفاء الحكمة وزيادة الكوثر والنجاة
حتى يزيل السيل ويصني عليه وجهات ان يوصي ربه بصلااته فانه من ضيق قصر اذ
من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة وكعين وهو عقيب
عليه مثل عليه من دخول النار فكلها وقت بين يدي به ينظر اليه نظر الغضب ذلك ان
عقوبة له باطنا ومن حيا يعلم توجيه قوله ابي حنيفة بان المعاصي يقصر عنها عليه من حصول
زيادة الوقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو عقيب ان عليه فحين القصر في حقه ربه وقال
بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصل لا لقص الناس مقامها وهو المعاصي فانه لا تقص
منه فكان عدم جواز القصر له من باب وبلوناهم بالمستلزمات لعلهم يوجعون من منه
من العلماء جواز القصر له فماده ان يتبدل لك على قيم فعله فينتوب ثوبه ترضى وتلك الك من جواز
القصر له مراده ان يقصر جواز توسعة الله تعالى عليه من عصيانه له وعلما فظلم احسانه اليه
يستحي من الله فيرجع فرفق الله عن الأئمة الثلاثة ان الامام خبا اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
ذلك مسيرة ثلاثة ايام مع قوله ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو لو لم يرضى المالكية فالاول مخفف
والثاني مشدد ووجه الاول ان الامام هو الاصل والقصر عارض فان رجع الانسان الى الاصل

فلا يخرج عليه وجه الثاني الأشنع للشارع وهو أن صاحب هذه الرخصة فإن الإتمام بحيث
 رخصته الشارع وما حضره إلا مع علمه بمسألة العباد فالمرخص مقيم والمتم رجا يطلق عليه
 مبتدع فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بيان بلده من قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بيان بلده ولا يجاوز
 عن عينته ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر صلى ما ناس من مكة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وغيره أحل من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهارا لم يقصر
 حتى يدخل الليل وإن خرج ليلا لم يقصر حتى يصل النهار فالأول محقق والثاني فيه تشكيك الثالث
 محقق جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك والواهب مثل فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمفارقة البيان ولون جانب واحدة وجه الرواية الثانية لا يسع
 في السفر حقيقة الإجازة العبد من جميع الجهات ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسعي
 مسافرا إلا بمفارقة الحي إلى بيت بلده غالباً وذلك بجوارحه ولو رجع والمساكن وهي في الغالب
 لا يغفل عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا غرم على السفر أنه جعل حصول
 بيت السفر مسبباً للقصر قد حصلت البيعة ووجه مجاهد أن التشقة التي هي سبب الرخصة لا يحس
 بها المسافر مادة الأبعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حجرة الله تعالى التي منتهى قصد المسافر كان مأموراً بالتقصيف لبطوئ المدة ويجالس ربه
 في تلك الحجرة وتأمل السرايا بمفصلة الطمان على ظن أنه ساء كعبه وصال الله عنده وهذا است
 لا يشعر به الكلي من عرف الحق جلاله في جميع مراتب الشكرات فان الحق تعالى قد أوصانا بتأدية
 حقوق الحجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالاصالة وكيف يأمرنا
 بالظن الجليل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا ما طنتنا به من شهوده صلواته سبلت وفضلنا
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بمقيم في بلده من صلاة لزمه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة حلة وكثرة فإن لم يدرك حلة ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حق أنه لو اقتدى من يصلي الجمعة ولو هو الظهر قصر الزم الإتمام لأن صلاة الجمعة
 في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال أصحاب
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مستد في لزوم الإتمام لمن أتم خلف مسافر في جزء من صلاة ما
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث محقق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 بتظيم منصب الإمام أن يخالف أهل ما النقص من متابعه وبينهم هو ووجه الثاني أنه لا يسعي
 تابوا إلا أن فعل أمير ركعة إذا الباقي كان تكلياً وطأ ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه أو
 ربطها من الله تعالى ونسب ما ربطه مع الخلق إذ هو الإله الكامل لا سيما إن كان يشاء في ينظر إلى
 الصلاة من حيث أنها تقطع عليه مسافة الوصول إلى مقصده التي هو عبارة عن خروج حضر
 الحق تعالى الخاصة بحالات كما رأيها من الله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن

الملاحم اذا سافر في سفينة فيها أهله وماله له القصر ثم قول احمد انه لا يقصر قال احمد وكن ذلك
 المكاري الذي يسافر دائما وخالفه فيه الأئمة الثلاثة ايضا فقالوا ان له النقص بالنقص
 الفطر فالاول لمحقق والثاني في المشكك مثل فرج الامراء وبتقي الميزان ووجه الاول ان
 مسافر عن وطنه الاصلح عن أهله واصحابه اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فحاشا لها
 ساحتها في رتبة فحين له الفطر والقصر ووجه الثاني المشكك يقول من كان أهله وماله في
 سفينة فحاشا له حاضرا ملبا فلا يخصص يخص السفر ومدا الامر على ان السفر مشكك من اثار
 فكل من كسفت له عن حقيقة الله كان له القصر وطليا سره دخولها اذا الصلاة معلومة عند
 العارفين من جملة اسر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا بانهاء الصلاة والله علم
 ومن ذلك قول الأئمة الاربعة وعندهم من جماهير العلماء انه لا يكون لمن يقصر التقليل في السفر
 زيادة على الرواية وكره ذلك عبد الله بن عمر وأبو بكر على من رآه يفعلوه وقال لوط بن الشاذلي
 في ذلك ما أباح لنا القصر في السفر فالاول فيه رد الامر الى همة المسافر وعزمه واتساق فيه شدة
 الرحمة به ويسمى في شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع أو بالموثوقين من انهم
 فرجهم الامراء الى بيتي الميزان ووجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي الاجل
 منه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما يلحقا ووجه الثاني ان التسويع عادة على المسافر
 واستعمال البالي عن مواقفه الله تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شظية
 ثم لا ينبغي على جميع قبله كما يفعل له في الحضر غالبا فكان حكمه حكم من لم ياذن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يديه فلا يعان على ما فعل الابن الشارع ماضن المعونة الا لمن كان تحت امره وادان
 غالب الناس الى كساد حظه من الله في فرائضه من أولها الى آخرها فكيف بما زاد فاقه وابع
 الجهور فان الابتداء للجهور بالصلاة والتابعين أو على من يخالفهم اذا حصل التقليل المحذور
 حاشا لقتول ابن عمر أو في فعل قول الجهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الاكابر والله اعلم
 ومن ذلك قول مالك والسافعي انه لو نوى المسافر اقامة أربعة ايام غير يوم في السفر والرجوع
 صار مقامه قول أبي حنيفة انه لا يصلي ميقنا الا ان لوى اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ثم
 ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة
 ثم قال الاول مشددا وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة لمحقق وابن عباس قوله فيه تخفف فوجه
 الامر الى بيتي الميزان ووجه الاول الاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو من الرخصة
 الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فيجعل لهم الأئمة مدة القصر ومن سعة ذلك لكل
 بطون زمن الرخصة فتتقصرون ما هم بعلم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين تؤدون الصلاة
 مع اكتمال الاوقات فقامتهم فلهم الزيادة على أربعة أيام لا يكل ذرة من صلواتهم لوجه على فعله
 من أعمال الاصلح ويصح أن يعلى الاول بتعلييل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
 يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصحرون على الجهر الطويل بخلاف الاصلح
 وهذا أسرار مدحوا أهل السنة لا يستطرون في كتاب ويجوز أن يعرف بتعلييل قول أبي حنيفة ان

لو قام بصلاته ان رجل اذا حصل له حاجة يتوجه لكل وقت من اياته ينصرف الى ان يقول ان شاء الله
 انه يقصر ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه قيل اربعة والله اعلم ومن ذلك قول الامام
 الاربعة ان من فاتته صلاة في الحضر فساو وازاد فقلدها في السفر انه يصليها تامه قال ابن
 المنذر ولا يعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني ان له ان يصليها مفصلا لا
 مشددا والثاني مخفف فجمع الاموال الى مزني الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من
 فاتته صلاة في السفر فقلده قصرها في الحضر مع قول الشافعي واحمد انه يجب عليه الاثم
 فالاول مخفف والثاني مشددا ووجه الاول ان فائتة السجرات فالت لم تكن الا ركعتين
 فاذا اتم من السفر قضاها على صفتها حين فأتت ووجه الثاني رد الالعذر للسمع نحو ان القصر
 وهو العذر قياسا على فائتة الحضر قبل خوفه فانه لا يجوز له قصرها في السفر لا لخاصية فائتة
 كانت اربعا فيتم الى الفضلة الاداء فقول الشافعي واحمد خاص بالركا بواحد الدين والاضمة
 والاول خاص بالارباع لانهم هم اهل الوضوء ومن ذلك قول الامام الاثر انه يجوز له
 بين الصلوتين بعد السفر بحال الا في عرفة ومزدلفة فالاول مخفف وهو خاص بالاضمة
 الثاني مشددا وموضع خاص بالركا بفرجهم الاموال موقفي الميزان ووجه الاول الاتباع لليل الى
 زيادة الادلال على فصل الله تعالى من العمل في دخوله حضرته الى وقت شاء الا في وقت
 اكواهم ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كما هو قول العبد من حضرة الله فلا يقف بين
 يديه الا بادن خاص في كل صلاة دول الاذن العام اذا لحق تعالى لا يقف عليه قبل الصلاة
 للعبد انه يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التمس في بعض الحكم
 القريظة فلعنهم والله تعالى اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد جواز الجهر بالمطهر
 بين الظهر والعصر تقديما وتليزا مع قول الشافعي انه يجوز الجهر بينهما قبلها في وقت الاول
 انما ومع قول مالك واحمد انه يجوز الجهر بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر
 سواء في المطر ثم ضعفوا دليل الشوب فالاول مشددا والثاني مخفف والثالث يسهل
 فوجه الاموال موقفي الميزان ووجه الاول عدم المشقة غالبا في المشي في المطر في النهار
 ووجه الثاني الاختلاف بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فيخرج عن المشي فيسهل
 الجماعة فلذلك جاز تقديما لا يجوز لو من ذلك عرف جهر قول مالك واحمد ثم ان الوضوء
 تخفف عن يصلي جماعة بكل بعيد يتأدى بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد ويصلي في البيت
 او عشي الى محل الجماعة في حق او كان محل الجماعة عترة على باب ارضه فالاصح من ذلك الشافعي و
 احمد عدم الجواز وحكي ان الشافعي يقضي في الاملا على الجواز ومن ذلك قول الشافعي
 انه لا يجوز الجهر بالوصل من غير مطر مع قول مالك واحمد يجوز ذلك ولو اراد في حقيقته كراهة
 في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجهر عنه الا في عرفة ومزدلفة كما هو فالاول مشددا والثاني
 مخفف وجه ظاهره ومن ذلك قول الشافعي يعين جواز الجهر للمؤمن والخوف مع قول احمد
 جوازه واختاره جماعة من متأخري صحاب الشافعي وقال النووي انه قوي صحيح

وهذا يخرج من غير خوف ولا امر من فحوله ابن سيرين لما حجة ما لم يفتقد ذلك عادة وكذلك اخبار
ابن المنذر وبجاءه جواز الجهم في المحض من غير خوف ولا امر من ذلك لا مضر ما لم يفتقد دينا معقول
الشافعي مشددا ونزل أحمد مختلف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فخرج الامر الى موثقة
الميزان ووجه الاول عدم ورود نص بخوارة ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف
اعظم مشقة من المطر والرحل غالبا ولم يعرف دليل لقول ابن سيرين وابن المنذر رخصة لا
منها عدم التصريح بجواز ذلك مطلقا وتأمل يا اخي قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم جهم بالمدينة من غير خوف ولا امر فقال اراه بعد المطر ولم يخرج من شيء من جهة
نفسه بخذه في غاية الادب فايالك يا اخي ان تنقل ما ذكر عن ابن سيرين او عن ابن المنذر وادع
بيان ضعفه وبيان ان الفتوى المذكرة انها حرة في الصلاة التي ورد النسخ بجواز جمعها
بجواز ما لا يجوز الجهم فيه اجماع الجميع الصحيح مع المشكوك والمضرب مع العصر نحو ذلك
(باب صلاة الخوف)

اجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موث رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى من
المزني انه قال في مسنونه والا ما حكى عن ابي يوسف من قوله انها كانت تحتضنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم واجمعوا على انها في المحض اربع ركعات وفي السفل للقاصر ركعتان واقفوا
على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتكدها واقفا بخلاف في
التزجيم واقفوا على انه لا يجوز للرجل لبس الحراب ولا الخيلوس عليه ولا الاستناد اليه ما حكى
عن ابي حنيفة من تخصيص التزجيم بالنبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وما اما اختلف
فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للمخوف المحذور في المستقبل من قول
ابي حنيفة بجوازها فالاول مشددا والثاني مخفف فخرج الامر الى من تبقى الشريعة ووجه
قول ابي حنيفة اطلاق المخوف في الابواب والاضمار فتعمل الخوف الحاضر والمخوف المتصور
ويصح حمل قول ابي حنيفة على ابن ابي شيبة عليه الوع من اهل الجبيل دون الشجران
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها تصلى بجماعة وفردى مع قول ابي حنيفة انها لا
بجماعة فالاول فيه مخفف على الامة من جهة تجزئهم في فعلها بجماعة وفردى والثاني مختلف
على الامة بالتشديد في تولد فعلها بجماعة ومشدد عليهم لو انهم اختاروا فعلها بجماعة فخرج
الامر الى المرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها بجماعة ووجه الثاني
التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بقول الامم فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فاذ لم
يكن مرتبطا بامم كان القتال اهن عليه للحجج عن مراعاة شيئين معاني وقت واحد وهذا
الامم والعدو ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في المحض يصل كل فرقة
وكثرت مع قول مالك بانها لا تفعل في المحض فالاول مختلف والثاني مشد فخرج الامر الى
مرتبة الميزان وقد اجازها في المحض اصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجوب الخوف فان
نشأه لو يصح بقتله بالسفوف ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا ألهم القتال واشتد

الخوف يملكون كيف يمكن ولا يخرجون الصلاة الى ان ينتهوا سواء كانوا مشاة او ركبا فاستقبلوا
 القبلة او غير مستقبلين يؤمّون بالتوجه واليمين برؤوسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون
 حتى ينتهوا قالوا لمشتد والثاني محقق فخرج الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول الا بتأخر
 ووجه الثاني انهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا انهم كانوا لا يتكلموا برسول الله صلى الله عليه
 وسلم او ينادون فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم استثنى ذلك الغرض وصار ما خذ الصلاة
 مع الكف عن الافعال المشتغلة عن الله تعالى وولي من عرف مقدرا الحضور مع الله تعالى على
 الكشف والشهود فان الجهاد يبنى على قوة من الجباب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع
 الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متدبرا قوله تعالى يا ايها
 النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة وليكنوا
 فيكم غلظة قد يتضح له ما أشرفنا اليه وتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثة لا غير
 فتقول الى حنيفة خاص بالاصاغة وقول حنيفة الامة خاص بالاكابر فافهم ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه
 لا يجب فالاول خاص بالاصاغر الذين لا يمانون من أحد وهم يدين بالله لوقته يقيمهم بالله
 يقيمهم من عدوهم فتبقى الامة مستقيمة واجب ووجه الاستحباب ان حمل السلاح
 لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الداء فخرج الاموال مرتبتي الميزان ومن
 ذلك اتفاق الامة على انهم يقضون اذا صلوا السواد ظلوه عن دأبهم بان خلاف ما ظنوه مع
 القولين للشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط
 وانه لا عبادة بالنظر اليين خطاه ووجه الثاني حصول العذر بما في الصلاة لكن لا ينبغي استحباب
 الاعادة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي والي يوسف ومن يجوز ليس الحربي في
 الحرب مع قول ابي حنيفة وأحمد بكراهته فالاول محقق والثاني مشد فخرج الاموال
 مرتبتي الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي حرم ليس الحربي لاجلها وهو اخطار التحيت بالشا
 اذا لا ينسب لابس في الحرب الى تحيت واقام على الضرورة مع مساعدة الشارح في الجلاء
 الحرب بفرقة جواز التمتع فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شهامة السجدة في الحرب يذهب
 صوابهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كغليظ الجلود اللينة مثلا ومن ذلك
 اتفاق الامة على تحريم الاستناد الى الحربي كما للابس مع قول ابي حنيفة فيفاحكي عنه ان التحريم
 خاص باللبس فالاول مشد والثاني محقق فخرج الاموال مرتبتي الميزان ووجه
 الاول الاحتياط بالاحتياط لان لفظ الاستئصال الوارد في الحديث دليل الجلب على الاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمل لله رب العالمين

(باب صلاة الجمعة)

اتفق الامة على ان صلاة الجمعة واجبة على الصالحين وغلطوا من قال هي فرض كفاية
 وعلى انها يجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والمختلج انها يجب على المسافر

اذ اسم البناء والفتحة على ان المسافر اذا مولى صلاة فيها حجة غير بلن فعل الجموع والظهور كقول
 الله تعالى انها لا تجب على الاعمي الذي لا يحل فائدا فان وجد قائما وجبت عليه الاقامة على
 حقيقته وانفقوا على ان القيام في المحظيين مشروعا وانما اختلفوا في الوجوب كما سألنا وعلى
 انهم اذا قامتم صلاة الجمعة صلوا فظهروا فيها ما وجدته من مسائل الاتفاق وانما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الامامان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في دار
 عن احمد في العبد حصة وقاله او دحجبت فالا والحق في الثاني مشدود فوجع الاموال
 مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكمة ما بين يدي الله تعالى في عظم
 موكمة ما كان الا يتق بها انما ملون لانهم اخفوا من اللذات في دولتها وظهرت لها
 ووجهها على المسافر فثبتت حصة في الغالب لا لا يقدر على الخشوع والمضجورين من غير
 عز وجل في ذلك الحكم العظيم ووجه الثاني في الكل اذ في العبد من فاضله الاخذ بالاحتياط
 فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كما لم يحرر على من سواها فيجاء اسم ان يكملها عبدا لله
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتخفيف فيشدد ولو وقع استثناء الشارع العبد
 وجوب تكليفه بما مر فاما ذلك سقفة من الله ووجهه من ليل ان لم يصل الجمعة حصة
 منه منها لا بعد شرعي وما يوجب قوله او يكون المشقة في صلاة الجمعة حصة على العبد
 لا كما لا يفعل الاكل اسبوعا لاسيما ان امره يسهل بذلك فافهم ومن ذلك قول الله تعالى
 يوجب الجمعة على الاعمي البصير عن مكان الجمعة اذا وجد قائما امره قول الله تعالى
 تجب على الاعمي ولو وجد قائما فالا اول مشدود والثاني مخفف فوجع الاموال مرتبتي
 ووجه الاول رواه المشقة التي حقت عن الاعمي المضجورين اكلنا ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى ليس على الاعمي حرج فكم حقت عنه في الجهاد فكذلك العقول في الجمعة ومن ذلك
 الاثمة الثلاثة ان الجمعة عتبت على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المشرقة
 فيه الجمعة مع قوله اني حليفه بانها لا تجب عليه ان سمع النداء فالا اول مشدود اخذ بالاخذ
 والثاني مخفف اخذ بالخصنة فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى
 ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة فاسمعوا للذي تذكرون الله فانهم كل من سمع النداء
 بالحضور الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في
 بلدهم فالاول خاص بالاكام ومن أهل الدين والوعر والاحتياط والثاني خاص بالاصغر ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم تكن له ايتان مكان الجمعة بل
 قال الشافعي باستيفار الجماعة فيها مع قوله اني حليفه بكراهة الجماعة في الظهر المذكورة فالا
 فيه تحقيق من جهة علم مشروعية الجماعة فيها وقوله الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقوله اني حليفه فيه تشديد في الترتيب فوجع الاموال مرتبتي الميزان ووجه الاول
 وعلوم ورود امرها بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث ان
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكسوف والان من شأن المؤمن الحر وتشتد

على فوات خطئه من الله تعالى في ذلك الحجم العظيم لانه مصيبة وتلحق المصائب اذا اعظم الحزن
تكون الواحدة لهم أو لي بل قلنا أو لربهم عليهم فلا ينقض غون طر لئلا في الاقضاء والاداء
مراعاة في الاقوال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم الجمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بصلاة العيد عن اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضر افانها تسقط عنهم غيرهم
تواتر الجمعة والاقرار في سر قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على اهل البلد والقرى معاً ومع قول أحمد
لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر مع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معاً في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد الا العصر فلا
فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مثله والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جداً فخرج الامر
الى موثقي الميزان ووجه الاول في اهل البلد ان الجمعة والعيد لا يتأخران وظاهر الشريعة
مطابقاً لكل منهما ذلك اليوم نذياً في العيد ووجوباً في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد والتقى به ذلك اليوم ولو حضره وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وتوالت العيدين مع انه يطلق على الجمعة ايضاً فقط العيد كما ثبت في الاحاديث
ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع انما خفف عن اهل القرى بغير وجوب الجمعة عليهم اذ المصطفى
الى مكان الجمعة فاما ان حضره فافترق لهم عذر في الترك اللهم الا ان ينصرفوا حلهم بطول الخط
فلا حرج عليهم في الاضطراف كما يشهد له قواعل الشريعة ووجه قول أحمد ان المقصود بالجمعة هو
استكمال القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مما هم قد استكملوا العيد من واخر
الليل الى صغرة النهار وهم متيقنون من اشغالهم وشبهات نفوسهم بالمباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا تراهم عليهم بالتقيد تأتيا للصلاة بالجمعة وسام السجدة فكان الظهور تخفيف عليهم لاسمها ويوم العيد
يوم كل شرب وبالكاء ورد ووجه قول عطاء اخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اتقى يوم الجمعة بالعيد لانه قد قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومثلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن لم يفته الجمعة التسفر قبل الزوال مع قول الشافعي أحمد
جواز ذلك الا ان يكون سفرهما فالاول مخفف والثاني مثله فخرج الامر الى موثقي الميزان
وجه الاول ان الزوم لا يتعلق بالمكثف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سبباً
للقوت بالجمعة غالباً ولذلك قالوا يحرم السفر قبل الزوال الا ان تمكن بالجمعة في طريقة لو كان
يتضرر بتخلطه عن الرقعة ثم قيل ادق من هذا الايدراك المشاهدة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستحياب التقليل قبل الجمعة وبعد ما كان الظهور مع قول مالك ومن واقفه ان ذلك لا ينبغي
فالاول مثله والثاني مخفف فخرج الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول ان فعل التاخرة قبل
الجمعة كالادمان لكامل الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصغار الذين لهم هو
السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظمتها الله تعالى بها ان كلام مالك في حق من تجلبت لهم
عظمة الله تعالى حال ايمانهم من يومهم فما دخل على الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم
يحتاجوا الى ايمان بالثابتة ولعل ذلك هو الشر فيهم التسفل قبل صلاة العيد ايضاً فاعلم ذلك

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم السبع بعد الاذان الذي يدل على الخطيئة يوم الجمعة
 لكنه صحيح من قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدّد فخرج الامام
 مرتضى الميزان ووجه الاول ان السبع مشدّد على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالامكان
 الذين لا يشتغلون بل ذلك عن الله تعالى لقوة استقراءهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
 خوف الاستغفار بل ذلك عن الله تعالى وهو خاص بالامكان الذي يلهيهم السبع عن ذكر الله
 وعن موافقته وقد لم الله تعالى الامكان بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 فوصفهم بالرجولة لقيامهم في الاستقامة علم الاستغفار بما عن ذكر الله فادهم ومن ذلك
 قول الشافعي واحمد بجواز الكلام حال الخطيئة لمن لا يسمعها ولكن يجب الانصات مع قول
 أبي حنيفة يحرم الكلام على من يسمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب
 امر بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدّد في الكلام والثالث كذلك فخرج الامام الى مرتضى
 الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال
 لا يشغله عنه شغل ولا يذكره مذكروا وهو خاص بالامكان ووجه الثاني الاحتياط
 بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يستغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتهم سماع ما ينطق
 به الخطيب على لسانه تعالى فيفوت المعنى الذي لاحد شرعت الخطبة وهو جمع بين القلب
 على الله تعالى بل ذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها
 فانه معنى الجمعة وكانت حاله كالصورية فقط وسبب ان صلاة الجمعة واسميت بذلك
 الالجبقة القلب فيها على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانياً وذلك
 قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القيام ان يجرى الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطبة
 ان ما جاز الكلام للخطيب خاصته بما فيه مصالحة للصلاة لكنه وجه الدليلين عن تمخطي
 الوقاب وان خاطب انسانا يبينه جاز ذلك الانسان ان يحبسهما فدل عثمان مع عمر رضي
 عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليه الكلام بل يكره فقط والمشهور عن احمد ان يجرى في
 المستقيم دون الخطيب فالاول مشدّد وكلام واحد فيه تشديد وكلام الشافعي في الحد يدل فيه
 تخفيف فخرج الامام الى مرتضى الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
 وانصتوا قال المفسرون انما تركت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زوج من خطيب
 الوقاب مثلاً من جملة الامور بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجل الخطبة ووجه قول
 احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التجبر عليه لانه تابع عن التنازع
 فلا بد من حل تحت عموم الخطاب على احد القولين ووجه كلام الشافعي
 في تجديد حمل الامر بالانصات على الذب في ذكره الكلام لاسيما
 في حق من يسمع الكلام عن الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما عليه اهل حضرة الجهم او جمع الجهم + ومن ذلك قول الشافعي لا يصح الجمعة
 الا في ابيته يستقرها من شغلهم الجمعة من بلادة او قرأته من قول بعضهم لا تكلم الجمعة

في قوله استمعوا وانصتوا

الا في قوة اقبلت بوجها ولها مسجد وثوق ومع قول الحنفية ان الجماعة لا تضم الا في مصر
 جامع لهم سلطان قالوا اول من شرع حيث اشترط الائمة والثاني من جهة افعال الاول
 والشوق والثالث اشترى من اشترى فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكان
 الثاني فلم يبلغنا ان القضاة اقاموا الجماعة الا في بلداء وقوية دول البونية والسفر اعتقادنا
 ان الامام ما كانوا ايا حنفية ما شرط المسجد والسوق والدور والسلطان الابدل وجده في
 ذلك قالوا اول قوته جمعت بعد الروعة من قري البحر في قرية شبي جواتا وكان لها مسجد في سوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من احاكم عندهم امرهم مبدل لا يستطرحهم امر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشرط لما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصفة فلو صلى المسلم في غير
 ابيه ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجماعة وسكن عن اشراط كونه
 الائمة انتهى ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تضم مع قول ابي حنيفة انها تضم اذا
 كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العبد في الايام الثلاثة وتخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن حمل استيطانهم باقامة الجماعة فيه
 فاذا اقاموا الجماعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد وجه ثانيا
 حنفية ان ما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو ارآه الزاوي من بعد سلك في
 كون ذلك المسجد يغلق سيد المسلمين ام لا لم يرقم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجماعة
 اقامتها بعد اذن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول ابي حنيفة انها لا تستعد الا باذنه
 قالوا اول تخفيف والثاني مشد وجه الاول احوالها مجرى بقية الصلوات التي امر بها النبي
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الائمة في الجماعة خاص بالامام الاعظم في الاصل كما
 لها من رتبة خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومن هنا سمع العلماء تغلغل
 في بلد غير حاجته كما في بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان الجماعة لا تنعقد
 الا بارتعاب مع قول ابي حنيفة انها متعقد بارتعاب مع قول مالك انها تضم بما دون الاربعين غير انها
 لا تجب على الثلاثة والاربعة مع قول الاوزاعي والي يوسف انها تنعقد بثلاثة ومع قول ابي
 ثور ان الجماعة كصلوات الصلوات متى كان هناك امام وحظبه ضخم متى كان حال الخطنة رجلا
 وحال الصلاة رجلا متى كان خطبته واحد منها تسيم وان صلى كان واحد منها يقرأ
 به فلا وامش في عدد اهل الجماعة وما بع فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت باربعين ووجه ما بع في قول الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين زمانا لو كان يجتمع صلى الله عليه وسلم باربعين وسلم باربعين
 رجلا هو اقل حال ولو انه وجد دون الاربعين لم يسم بهم وقتا ما
 يتعار الجماعة حين فرضها الله تعالى لمصالح اسم الجماعة ولذلك اختار ذلك
 كما في ابن حجر وغيرهم انها تضم بكل جماعة قام بهم شعار الجماعة في بلدهم وتختلف
 اخلاف كثيرة المقيمين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير وكفى اقامتها فيه في مكان بلد كبير

لا يدخل في الجماعة الا في مصر
 لا يدخل في الجماعة الا في مصر
 لا يدخل في الجماعة الا في مصر

لا يمكن الاقامتها في مكان مستلزم كإليه قال الشافعي سمعت مسكاً علياً الخواص رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها من قلة العدد على التوفيق بين رايه وحده فشرح الله الجماعة لثقل العمل بها ووجبت حتى يقدر على إتمام الصلاة من شهوة عظيمة الله التي تحل في قلة قد جعله لاختلاف العلماء في العلم الذي تمام به الجمعة على اختلاف مقاييد الأساس في القوة والمضعف فمن توى منهم كناه الصلاة من مادون الأربعين إلى الثلاثة بواحد مع الإسام كما قال به أبو حنيفة وأمر الواحد كما قال به غلوة ومن ضعف عنهم لا يكفيه إلا الصلوة مع الأربعين والحسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة أنه لو اجتمع أربعون مسافرين أو عشرين أو قاموا الجمعة لم ينعهم من قوله أبي حنيفة إنما قصر إذا كانوا بموضع الجمعة فالأول مشدّد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع فلم يلحقنا عن الشارع أنها وجهها على مسافر ولا يصلح لأمر المسافرين والصلوة بأقامتها وأما أصل وجوب اتباعهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلما انقضى شرط في صحتها ثبت الشارع ولو في حديث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تتم الصلاة الصلوة في الجمعة إلا أنهم منعوا إقامته في القرية ففي الجمعة أولى وقال الشافعي قصر جماعة الصلوة في الجمعة العدة بغير فالأول مشدّد والثاني مخفف فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن الإقامة في الجمعة من نصب الإمام الأعظم بالإصالة وهو لا يكون إلا بالعلماء ووجه الثاني أن الثالث لا يشترط أن يكون كالأصل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على أن الوضوء حقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكيلف عليه حقيقة فلا فرق بين روح الصبي الشيخ فكل صلاة صحيحة من الصبي صحيحة إمامته بها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى ومن ذلك قول الأئمة وما لك إذا حرم الإمام بالعدّة المعترضة ثم انقضوا عنه قال كان قد فعل ركعة وسمي بها حجة أنها بحجة وقال أبو يوسف في غير أن انقضوا بها ثم حرمهم أمها حجة وقال الشافعي في أحسن قول وأما أنها تبطل ويحبها ظهور فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدّد فوجه الأول موثقي الميزان ووجه الأول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لا تنقضاء العدّة المعترضة عند فائده ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح فعل الجمعة إلا في الظاهر مع قول أحد الأصحّة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومما خرج الوقت أمها أظهر عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بمجرد خروج الوقت ويبتدئ الطهور وقال مالك في أحسن قول ما لم تغرب الشمس (إن كان لا يفرغ إلا بعد غروبها) فالأول مشدّد بالشرط فعلا بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تجليلها قبل الزوال قول أبي حنيفة ويقاؤله حتى يخرج الوقت مشدّد في البطالان الرابع مخفف فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول الاتباع ولأن في ذلك تحقيقاً وعلى الناس من حيث خفة التحلي الإلهي بعد الزوال بخلاف قبله فإنه لا يقبل لا يطبقه إلا أهل الأولياء ولذلك لم يعمل الشارع بعد الصبح صلاة إلا الصلوة ويهربان أن يقدر على أمثالنا على المواظبة على فعلها لنقل التحلي كما قرب أن الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

واحمل من من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التجلي لمبا طاله
 وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل محل لا يحس بثقله حينئذ تخففا فافهمه من
 ذلك قوله الشافعي رحمه الله ان الميسوق اذا ادرك من الامام ركعة ادر ركعة واحدة
 دون ركعة صلى ظهر الرباع مع قول أبي حنيفة ان الميسوق يترك الركعة ما يقدّر أدركه من صلاة الامام
 ومع قولنا ومن ان الركعة لا تدرك الا بادر الركعتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف والثالث مشدد فوجز الاموالى مرتبى الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم افعال
 الصلوة والركعة الثانية كما تكرر لهما ووجه الثاني انه أدرك الركعة مع الامام في الركعة ووجه
 الثالث الاحتياط فذكر ان الخطيئين يدل عن الركعتين فيضمان الى الركعة التي قال بها الامام
 على ان الخطيئين قبل الصلوة شرط في صحة اعتقاد الركعة مع قول الحسن البصري ما استنفذوا
 مشدداً والثاني تخفيف فوجز الاموالى مرتبى الميزان ووجه الاول الاحتياط فلم يسلطنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الركعة بغير خطيئين يتقل ما فيها وذلك من
 ادل دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورودها بوجوبها ولو انهما امانا واجبتان
 لوردت في وجوبها ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشافعي اذا فعل فعلا
 وسكت عن التصريح بوجوبه احدث به فالادب ان يتأسى به في ذلك الفعل بقطع النظر عن حجم
 القول بغيره وبذلك فان ترجيحنا لاجل الامر من شخصه منه قد لا يكون مراد للشارع واما
 اوجبوا اقامة الركعة على الركعة من غير تحليل فضل عرفا بجلالها على الخلق
 الراشدون وتخوفنا من ذوات المعصية التي شرعت الركعة فانها انما شرعت بمقتضى الطريق
 بتحصيل جميعته القلب مع الله تعالى جميعته خاصة نائدة على جميعته الكاملة في غيرها من الصلوات
 الخمس فافهم المصلي ذلك التعريف والتذكير والترغيب الذي ذكره الخطيب في الوكوف
 بين يدي الله تعالى بجميعته قلبه بخلاف ما اذا تمحل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى
 وقتئذ ذلك الوعظ ففائدة معنى الركعة وانما لم يكتب الشارح بخطبة واحدة في الركعة والجليل
 ونحوها مبالغة في تحصيل جميعته القلب بتكرار الوعظ تأييدا فان بعض الناس ربما ينهل عن
 سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة ومن هناك ما كان سبيل على الخواص رحمه الله بقوله ينبغي
 حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال احوال
 الناس اذا اكابر لبطارة قلوبهم ليقتدوا في حصول جميعته قلوبهم على الله باذني تلبية بخلاف
 غيرهم وكذلك القول في خطبة العيد والكنوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم يشرع
 الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس بخلاف الخطبة والقلب في الله تعالى
 كما لم يشرع في جواب انما لم يشرع ذلك تخفيفا على الامامة ولان الصلوات
 الخمس تربية من بعضها لبعضها في الزمان بخلاف ما يأتي في الاستسقاء في
 المستمرة فان القلب ربما كان مشتتا في اوديته الدنيا فاحتاج الى تمهيد
 طريق لمجتمعه فافهم ذلك قول الشافعي وما لك في ارجح روايته انه لا بد من

الإيمان في خطبة الجومة بما ينبغي خطبة في العادة مستندة على حجة أن كان حسن الله تعالى والصلوة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وتوابعها آتية مفهومة والرد على المشركين
 والمؤمنات مع قول إلى حقيقة ومالك في أصح الروايات أنه لو سمع أو سمع لغيره ولو قال الحمد
 ونزل كفاه ذلك ولم يكتف إلى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف وشيخنا فقال لا يدين من كلام أبي حنيفة
 في العادة ولا يجوز الخطبة إلا بلفظ مؤلف له بالغال والأشبه وما بعده لمحقق فزجج الأمر
 من تبنى الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يلحقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الخطبة
 ألا ونقر من المحسن أن كان المذكورة ووجه ما بعد حصول تنكر الناس الوعظ بين كراه الله وأ
 تحمله وتحليله وتبجيح وفي القرآن العظيم وذكر اسم ربه فضلى فإذا كان ذكر اسم الله يمكن
 عن قراءة القرآن في الصلاة في خطبة الجومة أولى ولذا قال أهل اللغة كل كرم يشتمل على
 امر عظيم فسمى خطبة واسم الله امر حليل عظيم لا تقان ومن ذلك قول مالك وأصحابنا
 بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأصحابه بوجوبه فالأول مشدود والثاني
 مخفف فزجج الأمر إلى تبنى الميزان ووجه الأول أن منصب الدنيا إلى الله تعالى يقتضي
 اظهار الغرم وشدة الاهتمام بما قد قال في الخطبة جالسا في ذلك فكان القول بالوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعينا كمن يقول الله يدل عن الركعتين ووجه الثاني أن الزيادة
 بها ليست الوعظ إلى أسماء الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لا سيما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كحسن البصري فأعجز ذلك ومن ذلك قول الشافعي بوجوب
 الجلوس بين الخطبتين مع قول عمر بن الخطاب بوجوبه فالأول مشدود ودليله الاتباع والثاني مخفف
 ودليله القيام على جلسته الاستراحة في الصلاة فزجج الأمر إلى تبنى الميزان ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في إرجع قوله يشرط الطهارة فيه فالأول مخفف والثاني مشدود فزجج الأمر إلى
 من تبنى الميزان ووجه الأول أن غاية أمر الخطبتين أن يكونا قرأنا فصرا وذلك جائز مع الاحتياط
 بالإحاطة ووجه الثاني الإحاطة بالاحتياط مع الاتباع فلا تشاركوا في اشتراط الطهارة في
 الركعتين لأن الركعتين عند الشارع كما قال في بعضهم قدموا ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وإن كان أوجه عن أن الجمعة صلاة كاملة على جيلها وليست الخطبتان بدلائل
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشترط الطهارة لأجل كونهما بدلائل الركعتين وهو
 محتمل ما يدل الركعتين جرمالاً لأنه لو ورد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 بسحب الخطبتين في أصح الميزان ليس عن الحاضرين مع قول أبي حنيفة ومالك أن ذلك ممكن
 ووجه الأول الاتباع ولأنه قد عارضه في تصحيد عن الحاضرين في صلاة باره فيهم فنسبهم إليه
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضوع ووجه الثاني أن الشارع لما شرع لزمان من وقوع ركعة
 منه لمن يسلم عليه منصب الخطيب يعطى الامان بزمانه بل بعضهم يبين أن يسلم عليه في صلاة
 فالسلام عليهم من غير شيء يسلمهم إلى سوء النطق وسوء ظنونهم في حقهم فذلك قال ابن تيمونة

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يملكون إذا صعدوا أحدهم المنبر فاجاب أن سلام
 الاستاء والناس لم يملوا على البشارة للحاجين أي أنهم في أمان من أن تمأوا ما وعظناكم به
 على تسان الشارع وليس للملأ أنهم في أمان من أن تؤذوا بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان من
 يا رسول الله أن تمألف شريك لأن الأمان في الأصل لا يكون إلا على الأعلل للادنى ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرحم روابيته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب
 إلا بعد من يجوز ذلك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرحم قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني مشد
 والثالث تخفيف فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإتيان فلم يبلغنا أن أحد أصغر
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاء أو استأين الأمن خطب منه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم وروده عن ذلك وإن كان الأول أن لا يصلي
 بالناس إلا من خطب فهم ومن ذلك قول الأئمة أنه يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في
 ذكرهم الجمعة وسبهم والغاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالأول
 مشد والثاني تخفيف ووجه الأول الإتيان ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القوان
 دون شيء كما أنه يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود قساوى فنبه القرآن كله إلى الله تعالى
 المسووع والأول يقال ولو كان نبه القرآن إلى الله تعالى واحدة فحق فممنون أم من الشارع في
 تخصيص قراءة بعض المسووع في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جهم الفقهاء
 بسبب الغسل للجمعة مع قوله أوكد وأحسن بعد مائة فالأول مشد والثاني تخفيف ولعل
 لأول الإتيان وتعظيم حضرة الله تعالى عن الفة والمعنوى والكسبي وطولك لا يقع نظر الحق
 نالي الأعلى يدل ظاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يصح حجاب عن النظر إلى بؤر ولا فاجو من
 يث قد يله لعياده ووجه الثاني طلب خوارقة الله تعالى بالذل والاكسار وشهود العبد
 لآفة جسده ليظهرها الله تعالى بالنظر إليه ولو أنه نظف جسده لوجاز رأى نظافة نفسه ^{القدر}
 فبعد عن شهود الذل وطلب المعفرة فكان ابتلاء لدن جسده من ذكر الطلب المعفرة وشهود
 ذل والاكسار بين يدي ربه ليوجه لكل مجتهد مشد ومن ذلك تخصيص الأئمة الأربعة
 لمؤدية الغسل بمن يحضر الجمعة مع قوله أي قرأه مستحب لكل أحد حضر الجمعة ولو لم يحضر
 وجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أي الجمعة فليغتسل فخص الأمر بالغسل بمن يحضر
 لآلة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل
 مرة في كل سبعة أيام انتهى وذلك لعدم قول الأئمة إلا في يوم الجمعة على جميع المسلمين
 حضر الجمعة ومن لم يحضر فليس على أحد منهم ربه على طهارة وجبة جسده وانتفاضة
 بابه الخلفاء أو أرباب التجارة المتقاربات وأكل الشبهات ولا فرق في تخصيص الغسل بمن يحضر
 لقائل بوجوب الغسل لا بين القائل بسببته لكن ينبغي حمل الوجوب على من يتأذى

الناس بالحق بدينه وبشايه كالنصارى وحمل الاستحباب على دين الطائر والناس وخنوخ
 ومن ذلك قول الأئمة السلام الله لو اغتسل الحنيف بيته غسل الجنابة والجمعة معا بغير
 قول ما كنت الله لا يجوز من واحد منها فالاول محقق والثاني مشدود فخرج الاموالى موتى
 الميزان فالاولى خالص بالايجاب والذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصى كفى في
 حقه لا يحتاج الى تكرار الفصل بالماء لاجلها وانما فيها وانشاء في خاص بالايمان فخرج
 كذا وقوعه في المعاصى فاحتاجوا الى تكرار الفصل ليقى ابدانهم فخرجهم الله الائمة وخرج
 ادق نظرهم في استخراج الاحكام الثلاثة بالايجاب والايمان ومن ذلك قول
 حذيفة واحمد والشافعي في ارجح قوليه ان من زوجه عن السيوف وامكنه ان يبيع
 انسان فقل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله السيوف حتى يزول الزحام ان شاء الله
 فخره مع قول ما لك بكرة السيوف حتى يظهر لبيد على الارض فالاول محقق والثاني
 مشدود فخرج الاموالى موتى الميزان ووجه الاول العمل بمحديث اذا امرتك امر فامروا
 لما استطعتم ولم يستطع هذا المرحوم ان يقتل امرأ الشارعة في اتباعه للامام في القول
 كذلك فالامور بالسجود ثابتة على الشارع على الامور وما لا ينتظر حتى تزول الزحمة
 غيره والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني ان السيوف اعظم فقال الفعلة في المشقة
 والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب او ما فرش عليها من حصير
 او حصى ونحو ذلك واما السيوف على ظهر آدمي فربما فخره الكبر ولو صدره ولو كان في
 اصده من التراب ايضا فافهم فان الساجدين على ظهر انسان كان يستعمل صاذا ذلك التقية
 وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والاكسار لله رب العالمين ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا حدث في الصلاة حيا بالاحتياط وهو الحي الذي
 من صله الشافعي مع قوله في التيمم بغير الجواز فالاول محقق والثاني مشدود فخرج الاموالى
 الى موتى الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول حكم التيمم
 الاقل في المحنة كلها او بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين التيمم بغير الجواز
 انما امر في الجملة وفارقوا الامام بعد وفروحي لهم حصول الجملة الاجرة اليه حيث عجزوا
 ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الا اذا كثروا
 وعسر عليهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقدم اولى ليس للامام
 حصة في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف ان كان للبلد جاسان حاز فيه اقامتين وان كان
 له جانب واحد لا يجوز عبارة الامام محمد واذا اعظم البلد وكثرا فيه كعبه اذ جاز فيه جمعة
 وان لم يكن لهم حاجة الى اكثر من جمعة لم يخرج وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد
 ان يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تحقيق وقوله داود محقق فخرج الاموالى
 موتى الميزان ووجه الاول ان امة الجمعة من منصب الامام الا عظم مكان الصلاة لا يجوز

من جهة الاخلاق وتبنيهم للبقاء والاشارة على ذلك مكان كل من جم يقوم في مسجد آخر خلاف
 المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوذ الناس به ويقولون ان فلانا يشارع في الامامة فلان يقول
 من ذلك فلان كثيرة فسل الائمة هذا الباب لالحديث يرضى به الامام الاعظم كقبتن مسجد هـ عن
 جماعة من اهل البيت فنهنا سبب قول الائمة انه لا يجوز التقدم في الصلاة الواحد الا اذا عسر
 فخرجت عنهم في مكان واحد فبطلان الجمعة الثالثة ليس لذات الصلاة وانما ذلك مخوف الفتنة
 لم يرد كقبتن الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله فيهموا الجماعة في مساجد كروا اذا كان يوم
 الجمعة فاجتمعوا اليكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
 من تقدم الجماعة جاز التقدم على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك لم يرد اذا يقولون ان الجماعة
 يوم كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتقدم في سائر الامصار من غير مخالفة في التفتيش عن
 تأسيس ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان القدر مهيأ لعمل لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في خلاف
 له واحد فلهذا الفتنة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التقدم في سائر
 الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمعة في مكان واحد فان قلت فما وجه اعادة بعض
 المشايخ الجمعة ظهرا بعد اسلام من الجمعة مع ان الله تعالى يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر
 وانما فرض الجمعة فلا يقضي الظهر الا بعد العجز عن تحصيل شرط الجمعة مثلا في الجبال ووجه
 ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الائمة التقدم بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة
 او خوف تورع التقدم بغير حاجة بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فصار العبد
 الذين يقولون على قول الاموات والابواب يغتصبون ويصلون بان الجمعة من غير كبير
 الائمة تقتضي ان جواز التقدم بشرط بالتحاشي في مكان صلاة ظهر في غاية الاحتياط
 وان كان الجمعة صحيحة على ما ذهبوا ففهم ومن ذلك قول ابي حنيفة
 وما لك ان الجمعة اذا قامت وصلوها طهرا تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد يجوز
 صلواتها جماعة قالوا لم يخفف والثاني مشد في جميع الامور الى موتبقي الميراث ووجه الثاني
 القاعدة ان ليس بواجب لا ينقطع بالمعسور وقد يقتصر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر والجمع
 من فعلها جماعة على الاصل في مشرعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب
 الجماعة في الجمعة مشروط بصلواتها جمعة فلما قامت خفت في بدلتها بصلوات فرادى والله اعلم

(باب صلاة العيدين)

تفق الائمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولهما وعلى مشروعية
 ضم اليدين مع التكبيرات كلها الارواقة عن مالك ولكن ذلك اتفقوا على ان التكبير منه في
 قبا الحرم وغيره خلف الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قوله ابي حنيفة في احدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة
 وقول مالك والشافعي انها منة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية قالوا
 مشد والثاني محقق والثالث فيه تشديد فجميع الامور الى موتبقي الميراث ووجه الاول

عدم التضرع من الشارح بحكم هاتين الصلاتين لحاظ الامم او حنفية وجعلهما
 فرض عين شرعتهما ليس فيها كبرية مشقة لكونها يفتقران في السنة مرة واحدة فلا فوق بينهما
 الجمعة في القنطرة فانهما ركعتان خطبتين فعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعته ووجه
 الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس من العمل بحديث الذي يشرع لحداد النازلة في يومها اكن
 واعبر من الجمعة من حيث ان الله فيها ينال من حضر صلاتها مع الجماعة ومن لم يحضر غدا
 الجمعة فان للمرجع خاص من يحضر الا ان تختلف عنها بقدر ووجه قول احمد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها جماعة وافر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكيف كانت
 بفرص الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تكافؤا كما لا شك فيه لمن لم يحضر فحصل له
 الفضل بعد من شفع فيههم ولكن قال العلماء انه افضل من فرض عين لكونه استغنى
 عن صلاة عن غيره فله نعم ومن ذلك قول الحق حنيفة واحمد ان من شرا اظم صلاة العبد
 العز والاسيطان واذن الامم في احاديث الروايتين عن احمد في الجمعة زاد ابو حنيفة
 وان تقام في مصر قوله لك الشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وانما ان صلاتها فرائض كن
 شاء من الرجال النساء فالاول مشقة والثاني تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ما تقدم آتاه من كونها يشرعان صلاة الجمعة في الخطيتين والركعتين وعظم موطنها
 بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني انما اشتهر ظهور كلام الشارح من حيث انه جعل الامم الفصل
 ايام اكل وشرب وذكر الله وفي رواية وبما لا يجاء في الحنفية الشارح في يومها في فضلها
 دون يوم الجمعة كان حضورها مستحباً لا واجباً وايضا لما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فقام
 الامم لمخ يكون على الدين وايمان في ذلك اليوم من العصاة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم يا محباب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في اكلهم وشربهم وعبر ذلك بخلاف العبد لم يدان القيامة تقوم فيه ومن كسبه في حوز
 العبد من فرادي زيادة التوسعة على العبد نعم وجوبه بطريقه بام لا يتحمل الا بعد تحريمه
 ومن ذلك قول الحق حنيفة انه يستحب ان يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى
 خمسا في الثانية مع قول مالك واحمد انه يكبر في الاولى وخمسا في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سبعا في الاولى خمسا في الثانية ثم قال الشافعي واحمد انه يستحب الذكر بين كل
 تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك انه يوالي بين التكبيرات متقانا فلا يحذف في عدة تكبير
 فالثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات متخففة ومن قال يوالي
 التكبيرات متشددة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه التفات في عدة التكبيرات ظاهر
 لان صلواتهم ما وصل اليه عن الشارح او الصحابة واما وجه من قال يوالي التكبيرات فلا
 هو المبادىء التي اقرها من كلام الشارح وهو خاص بالامم والذين يفتقران على عمل توالي التكبيرات
 الحق تعالى بهتة توالي التكبير على قلوبهم واما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
 فهو لكون الاشتغال بآواع الذكر من التكبير في تخفيف على غالب الناس فان غالبهم

لا يتبدرون على تحمل نوال تحليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذهب الى معن
 النبي والتجديد والتوحيد مع الكبرياء المعنوية على تحمل تحليات العظمة والكبرياء
 فافهم ومعت سيدى عليها الخواص رحم الله يقول اغاشر العلماء الجماعة في الحق فمروا
 العبدين لان تحمل الحق تعالى في صلاة الحق اشرف من تحليته في صلاة العبدين فذلك
 الجماعة في الحق فمروا عيني وفي العبدين سنة والصلح ذلك ان الجماعة لو شرعت فلو
 لما ابتدوا ابن المصليين من شدة الهيبة والعظمة التي تحلب لقلوبهم فكان في مشرع عظمة
 مع الجماعة زخمهم لاستئناسهم ببعضهم من البشر فان قال قائل ان الحق البشري الذي في كل
 عبد موجود فلم لا القيمة بالاستئناس بمجابه قلنا الحق المذكور لا يحصل به استئناس يقدر
 معه العبد على تحمل التحلي المذكور مع غيره حول عن افعال الصلاة واقوالها فلما يحصل به
 المعنى المذكور جعلناه كالدم وشرعنا الجماعة انما رجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة
 الجماعة ان مشرعية الجماعة وبها حجة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرون
 في العبد اكثر من جماعة الحق فاجاب انما كان جماعة العبد اكثر لجماعهم بشهود كثيرهم
 عن شهود تلك العظمة التي تحملت لهم بكل سرهم يوم العبد لو انشؤ ذلك اكثر مما
 ينسطه يوم العبد فكان عدم تحمل التحلي عليهم مع كثرة شهودهم في يوم العيد
 ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يفهم للتكبير على القراءة في الركعتين وهو احد الروايتين
 عن احمد بن قول أبي حنيفة واحمد في الرواية الاخرى انه يقرأ بين الفرائض فيكفي الاول
 قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول صغيف والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو
 خاص بالا صلي ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا اقوى على المعهود من التكبير
 واجوز على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الامام لو يزداد
 تعظيما للحق تعظيما لا صلاة كل صفة كان تقدم التلاوة اعوز لهم على تحمل تحليته برباءة
 الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم اولاً ثم يليق الله تعالى
 عليهم المحاب بحجمهم لتلاين وبوامن مشاهدة كبرائه وعظمته كما هو معروف بين
 العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية ومن ذلك قولنا في حيفه وما لك من فاته
 صلاة العبد مع الامام لا يقضيه امره قول الحق والشافعي في أحد قوليه بما يقتضي فمضى الاول
 تخفيف الثاني فيه تخفيف من جهة كونه اقراى تشديد من جهة القضاء فزعم الامراء ان مقتضى
 الجزان ووجه الاول ان ما فاته من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاحها
 جماعة نال فمضى فيه مشقة على الامام والمأمومين مع عدم ورود نقص في قضائها بالتحصيل ايضا
 فان صلاحها فمضى على فاته العبد من الامانة التي تحصل له لو كان صلي مع الامام
 قابلية يري ان يحضر مع ربه في الصلاة متفرقا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاة
 فمضى على فاته من الاجر والثواب ليعزم على الحزم على حضوره مع الامام في الاعباد
 المستقبلة فمضى ومن ذلك قول الشافعي انه يقضي ركعتين كصلاة الامام مع قول

احمد انه يقضيها أربعاً قبل الصلاة الظهر وهذا الرواية هي اختارة عند محققي أصحابنا في الرواية الأولى
 عنه انه يخبر بدين قضائها في العترة وأربعاً قالوا لا يتحقق ولما في مشيّد وجه الأول كما ذكرنا في
 للإدعاء في ذلك على الأصل فيه وجه الثاني فيما بين صلاة العيد على صلاة الجمعة في الصلاة
 في ما يدل عن الركعتين فلما قامت الصلاة والحظيقتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً
 فإن صلاهما ركعتين فقط صححت ولكن قاله الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أنما
 إذا فعل الإمام ركعتين لمّا هل هو واجب ومنه وبين من الأدب فعلت ركعتين وجه الثاني في
 صلى الله عليه وسلم بقظم القطر عن الحرم لوجوبه أو من بر صلاة العيد من ذلك قال من
 ذلك قول الأئمة إن فعلها بالصحة يظهر البطلان قبل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية
 فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدّد والخروج إلى المسجد فيه تحقيق بالفضل
 لعدم حصر المقوس في المسجد وهو خاص بالأصغر والثاني في محقق وهو خاص بالأكثر وهو ذلك
 لأن الأصغر لا يقدر على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا بمشقة لا تدبره زينة وأكل
 وتعاطى شروبات ألبها الشارع فيه فكان صلاتهم للعين في الضيق أرفق بهم وأما الأكثر
 فأنهم يرون مكثهم بين يدي الله في بيتاً واسعاً لما بين السماء والأرض وقد قالوا في
 الجماعات المجابية إن ما فاقهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز التفتل قبل
 صلاة العيد وما بعدها فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قولنا
 أنه إذا فعلها في المصلي فلا يتفتل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعنه في المسجد وإن كان
 ومع قول الشافعي بأنه يتفتل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فإنه إذا أظهر للناس أنه
 يصلي قبلها ومع قول الجليل لا يتفتل قبل صلاة العيد ولا بعد ما مطلقاً فالأول مشدّد والثاني
 فتشديد من حيث أمير روايتين والثالث فيه تخفيف والآخر تخفيف بالترك فوجه الأمر إلى
 موثقين أميران وجه الأول عدم ورود بعض عن الشارع في جواز التفتل قبلها وعلى القول
 أمراً للشارع في عدمه وغيره قبول الإمام استثنى من الأمور التي تشهد في الشريعة بعض خروجه
 عن عمومها كما هو أيضاً ذلك أن استأجر هو الدليل الثاني في جميع أمورنا كل شيء لم يثبت عنه فعله
 فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى قد لا أحد في التفتل
 قبل صلاة العيد لأجر لا يدل ذلك أن كان هو فعله ولم يبلغنا أنه يتفتل قبل صلاة العيد بما
 أبو حنيفة التفتل بعد صلاة العيد تكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي العلة العظيمة
 الإلهية التي تقتضي التفتل قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه يحصل للصلاة الأدلة
 المحظية فتدبر على أن يتفتل بعد ما أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تتجاف في قضاء الأذن ريان
 يتفتل بعد الصلاة وقيل المحظية وجه قولنا التفتل لا يتفتل في الصلاة قبلها ولا بعد التفتل
 على غالب الناس فإن الإمام ما يصل بهم في الصلاة المداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من
 الحصر بصلاتهم في المسجد فلو أمروا بالتفتل في الصلاة لكانت الصلاة التي قصد الإمام و
 صلاتهم كما في المسجد من حيث الحصر والقبول في نفوسهم فيقتضون بين يدي ذلك

في الصلاة كالسالي اذ كان المرحبان قائم ووجه قول الشافعي انه لا يكره التسفل قبلها لغير
الامام امرى ولين شاء من الركعات التي لم يتعمد فيها صلاة الله تعالى والوقوف يليه ولا
يسامون من ذلك ولا تطالبهم بقوسهم ياتيه والاكل الشرعيوم العيل بحال في الامم قال الشافعي
ما مورون باتباعه فاذا تسفل تغفلوا وفيهم الذين يغفلون عن مراقبته حطوط نفوسهم فلو
الامام سبب الحصول الحرج والضيقة عليهم في الصلاة فيقف احدهم في الصلاة فهو وحده
عنما حصة ولما راي الامام احمد الى هذه الضيقة قال لا يتفعل الامام ولا غيره قبل صلاة الجماعة
ولا بعد ما تحضروا على الضعفاء من الناس ما هم ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه
يستحب ان ينادي لها الصلاة جماعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب ان
من اخذ صلاة العبد معاوية فالاول لم يحقق في القاط المذاهب والثاني مشقة فيها ووجه
الاول الاتباع والتشبه على فعلها في جماعة لا يتساهل الناس في فعلها فرادى اذ الجماعة
فيها هو المقصود الأعظم ولو كون كل عبد يفعل في الجماعة واحدة ووجه قول ابن الزبير
ومعاوية القياس على الفراش بجماعة المشروعية ولعل ابن الزبير لم يبلغ في ذلك شيئا
والامم ورود البعض لا يحتاج الى قياس ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة
في الاولى واقرئت في الثانية وقراءة سبعمائة ركعة على الاول والثاني في الثالثة
مع قول مالك احمد انه يقرأ منها سبعمائة ركعة فقط ومع قول أبي حنيفة انه لم يستحب تخصيص
القراءة فيها بسورة فالاول مشقة والثاني تحقيق الثالث اخف فجمع الامم امرتني لغير
في الاول خاص بالاكثر والثاني خاص بنسبته والثالث بالاصغر ووجه الاول ان القاء
في يوم الضل والجمعة ترك الحرف في الضم والاشتغال بأحوال النفوس فربما فني العبد
أمر المعاد وأهوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة المعينة كالملازمة بعد تلك الأهوال
يطول عليه من الغفلة يعمق الله تعاود الدار الآخرة فيموت قلبه ويضعف ان كان
المعامل من شرط ان يحرم بين الفرج والحزن معاني يوم العبد فان قلت ان مثل سورة او النحر
كثرت اكثر في ذكر الأهوال من قراءة سبعمائة ركعة ان الشافعي الاطفي في هذه الدار فالتعليم ان
يكون بمنزلة الجبال رجمة بالحلق ولوانه تعالى مجلي الخلق بصفة الجلال المصير لمات كثير من
الناس فلذلك كان اللاتق بصلاة العبد من قراءة سورة سبعمائة ركعة من السجود وصفات
والصلاة كذلك القول في سورة ق واقربت هي ثم يخبر بصفتها الجلال التي تأمل فاقدم وأما
وجه قول أبي حنيفة فهو خوف اللقوة في الرجعة عن شئ من القرآن فتفسير نفس العبد بأكبره
قراءة غير السورة التي علمت للقراءة الكاملة ولو أتى بالسورة المعينة لا يوجب عن غيرها وإنما
دعا رغب عن غيرها فسد الامام ابو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فوجه الله تعالى عليه
ملكان ادق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله تعاليتها الأمة ومن ذلك
قول الشافعي في أرجح القولين انه يومئذ يوم الاثنين من ربيع ن بعد نزول بؤنة الهلال
تضربت موسعا مع قول مالك انها لا تقضى وهو منهي احد فان لم يكن جبر الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عشر الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يومئذ
والثالث قال اول فيه تشديد من حيث الامر بالقضاء والثاني ضعف لعدم الامر به الثالث
متوسط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب المبادأة الى تدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حينئذ
تفوسم الى تناول شربوا بها ذلك اليوم بعد ان استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشرب
احد بؤيته الحلال الى الزوال ووجه الثالث ظاهر لان التكبير يعرض عن صلاة العید بعد يوم ان
وتذهب بجملة صلاة العید فاذا امر بقبضتها بعد اليوم الثالث وقف وقيل شاركا كذا ليس في
صلاة ومن ذلك اتفاق الامة على ان التكبير في عيد الفطر مسنون وكذا في عيد الفطر
الا عند أبي حنيفة مع قوله او دونه ووجه وقال الشافعي انما يفعل ذلك الحواكين قال ابن حبر
الصحيح ان تكبير المظفر للشمس يوم الفطر لقوله تعالى وتكلموا العزة وتكبروا الله على كل كفر فالاول
مشدد والثالث اشد والثاني والاول محقق فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ١ ووجه الاول
والثالث الاتباع والخذ بالاحيياط فان الامر للوجوب بالاصل الشرعي يصرفه خلاف
وجه قول أبي حنيفة والشافعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقضى استسار
الهيئة والتعظيم فيورث العبوسة والحنين ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد
خاص بالا صلوات الذين لا يقدرون على التكبير ينشروا العطية والشر والاول خاص بالرجال
ومن ذلك قول مالك انه يكبر يوم عيد الفطر ومن ليلة وانهاؤه عند الذي يخرج من المسجد
المصلي وفي قوله الى نعيم الامم به صلاة العید هو الوجه من قول الشافعي والثالث الى
ان يخرج منها وما ابتدأه فحين يولى الحلال وهي احدى الروايتين عن احمد لما انتهأه
ففيه روايتان له احدهما اذ خرج الامم والثانية اذ فرغ من الخطبتين فالاول من قول
مالك محقق في وقت التكبير الثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه
تشديد من حيث استناد وقته الى خروج الامم من الصلاة وقول احمد في احدى الروايتين
كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الاخرى اشد من حيث انه يفتي بفراغ الخطبتين ويخرج
قوله الثالث الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له واظهار التعظيم في النهاية ولي لا نهى لطلوع
شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعودهم لا يتشربون فيه
لمعاشهم ولا يعيشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر ومن ذلك قول
أبي حنيفة واحمد انه يشفع التكبير في اوله واخوه فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر
الله اكبر والله الحمد قول مالك في رواية لان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين ومع قول الشافعي انه
يكبر ثلاثا مستقفا في اوله وثلاثا في اخوه واتصار اصحها انه يكبر ثلاثا في اوله ويكبر اثنين في اخره
وجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل احد على قوله هو ما بلغه عن الشارع ووجه اخره
ذلك قول أبي حنيفة واحمد ان ابتداء التكبير في عيد يوم الفطر من صلاة الفجر يوم غرة الف
يكبر لصلاة العید من يوم الفطر قول مالك والشافعي في اظهر القولين انه يكبر من ظهر الفطر الى صلاة

الصبح من ايام التشرقي وهو رابع يوم الفرج سئل كان محلا او محرا عتق بها والعمل عن
 صاحب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحاجر من صبح يوم عزق الى ان يصل على عمه
 ايام التشرقي قالوا لمحققه ما بعد مشد فخرج الامر الى يرتقي الميزان ووجه الله
 التحفيف على الناس هو خاص بالا صاعوا الذين لا يقرون على استعارة شروعة عظيمة
 تعالى وهيئة الى عصر ايام التشرقي بل توهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب
 من ذلك الشهود ومقابل خاص بالاكار الذين يقرون على استعارة ذلك فلا يشغلهم
 ظهور وعظمت كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة ايام التشرقي بخلاف الايام
 وايضا قد علم ان العبد لا يسمي حقيقة عن اليوم مكر الله تعالى ان استعارة عظيمة في قوله
 وما يكبره باللسان والقلب قل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار التكبير بقوله
 الى حقيقة واحمل في الجملة في حق الاصاغر فاجم من ذلك قول الى حقيقة واحمل في
 احدي روايته ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول مالك
 والشافعي واحمل في روايته الاخرى انه يكبر لما خلفه التوافل فانفقوا على انه لا يكبر عقيبها
 الا في القول الواجب للشافعي قالوا لمحققه الثاني مشد في المسلمين ووجه الاول في
 المسئلة الاولى ان من صلى منفردا يستل عليه هيئة الله تعالى قيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه
 التعلق بالتكبير بل لا يكلف به فان الهيئة قد عنت فلا يطالبها شعا رطاه هذا خاص
 بالا صاعوا والثاني خاص بالاكار الذين يقرون على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم
 والهيئة في قلوبهم فخرج الامر الى يرتقي الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب
 التوافل التي نصلي تراوي فان الهيئة ربما عنت صاحبها بخلاف اذا كان في جماعة من شأن فان
 البشر يشاسن ببعضه بعضا عادة فيحب لبسها والخلق عن خروج كمال عظمتهم الله تعالى فيثقل
 عليه رفع صوته بالتكبير الله تعالى اعلم

(باب صلاة الكسوفين)

اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس ستة ركعات زاد الشافعي واحدا في جماعة هذا واجم
 من مسائل الاتفاق في هذا الباب واماما المختلفون فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمل
 التشرقي صلاة الكسوفين ان تقضى ركعتين في كل ركعة قياما له وقراءة ثان ودعوان وسجودان
 مع قوله الى حقيقة انها تقضى ركعتين كصلاة الصبح قالوا لمشد والثاني لمحقق فخرج الامر
 الى يرتقي الميزان ووجه الاول مطلوبة زيادة الخضوع لله تعالى تكرره هذه الاركان لتشرقي
 الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فرعا اشتدت الهيئة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال
 الخضوع لله تعالى والخضوع له في كل ركعة وسجودا تكونها فيعلن في محل القرب
 وايضا قلنا ورد من تشبهه التبعي الاخرى في الركعة بها فكان الكسوف لها في الدنيا اعظم
 فتنة من فتنة الدجال فان الحق تعالى لا يصح في حجاب عظمتهم نقص لولا ان الحق تعالى
 اعلن على العارفين معرفته من موآيت التكرار والاكالوا افتتوا في دينهم وهذا امر لطيف

الاصناف لا يسطر في كتابين ثم ما ذكرناه وأما ما إليه عرفان تكرير الكبر والاعتدال
 والنجية كما إلى أول ذلك النص الخاص بل في كل أول ركن ومن ذلك عرفان تكرير
 عن الشارع من فعلها يتكرر هذين الركنين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات ووقت
 زيادة الجته والتعظيم في قلوب الصغابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفف تلك الجته والعظمة عند غائب الناصر لم يزدوا عن حال الجته
 والحضور فكلام الأئمة خاص بالركاب والموسطين وكلام إلى حنفية خاص بالصاعين
 في كل زمان فإهم الحضور ويجعل على الجته والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فالحال
 أن يتكرر متى من هذا المكان كيفية صيغته + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه متى تكرر
 مع قول أحمد أنه يحرم بها فالأول لمخفف خاص بالصاعين الذين غلبت عليهم هيئة الله
 فلم يقدروا على الجهر والثاني في شأن خاص بالركاب الذين يقدرون على النطق مع شدة الجته
 قال تعالى لا تكلم الله قسما إلا وسعها فإهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشقة
 عن ابنه لا تحتجب كسوف القمر ولا كسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي أنه متى
 خطبتان كالحجزة فالأول لمخفف وهو خاص بالركاب الذين قام الخوف بقلوبهم من رؤية
 الكسوف والكسوف فيسبحون إلى السماء خطبة ولا وعظ ولا يتخوف + والثاني مشد في
 استحباب الخطبة وهو خاص بالصاعين يعني عن المعنى الذي في الكسوف فلم يزدوا
 خوف من غير ذلك فذلك لاختصاص الخطبة مع تكرر الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ووقت كبر
 برأه واليوم القيمة فيتأهبوا لمجال الأعمال الصالحة وتترك المعاصي ولما كان الناس يوم الحاخاخ
 وخراخاخ في كل عصر أي الشارع والأئمة صنفوا الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
 في حاتين أصلايين وخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة ليست التي لم يتم توفيق الكسوف
 ويؤدوا خوفهم كان حصل له بخلاف فاعلم ذلك + ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في التوبة
 عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة صلاة فلا يقبل قيم ويجعل مكانها استسجاء مع قول
 الشافعي ومالك في إحدى روايته أنها تنقضي في كل الأوقات فالأول لمخفف يعلم الوقت
 بين يدي الله تعالى في وقت تقدم ثمانية أشهر عن التوفيق بين يديه فيه والثاني مشد وهو
 خاص بالركاب من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام إلا أن لهم بالوقوف بين يدي
 في ذلك الوقت أو علم إلا أن فهم الأمر إلى مرتبة اللزآن ويصبر توجيه الأول بأنه خاص
 بالركاب الذين يعلمون الحق تعالى لا يقيد عليه في سقى بليقته إلى قلوبهم تجوز أن الحق تعالى
 قد يوجه عن إلا أن في ذلك الأمر حيان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فإن الأدب المبادرة إلى فعل ما أمر به من غير توقف فإهم
 خلت قول الحنفية ومالك بعد استحباب الجماعة في صلاة الخسوف يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأحمد أنها استحباب جماعة ككسوف الشمس فالأول لمخفف والثاني
 مشد فخرج الأمر إلى مرتبة اللزآن + وجه الأول أن الحق تعالى لا يقبل في خسوف الليل

ونعظم المحبة فيه على القلوب بحقيقة عدم بطلان ارتباطهم بامام واعون اتصاله وهو خاص
بالاصحاح ووجه الثاني ان الاكابر لم ينفقوا على رعاة ائمة آل امامهم من قبل تلك العظمة
والجليلة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض استمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حق
أولي يجوزوا افضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة أيتها في حقهم أو ولي يجوزوا الاصل في نقل علمهم
النطق بغير من نقله أو كانوا الثوري وغيره من الحسن بقولانهم مع الامام ان صلواتها على
صلواتها معه ولا صلواتها بعده ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان غير الكسوف من الايات
لا يسئل له صلواته كالاولاد والصلوات في الظلمة في الميامين قولهم ان يصل لكل آية في
الجماعة ومع قول الشافعي انه يصل في رواية عليه السلام قد صلى الامام على رضى الله عنه في ذلك
في زاد الخفيف والثاني مشدود ووجه الاول عدم ورود رضى في ذلك ووجه الثاني انما
على الكسوف يجامعهم ما يخوف الله تعالى عباده ويذكرهم باحوال يوم القيمة
والله اعلم

• (حجالة الاستسقاء) •

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا انقهروا بالمطر في المستنقعات يسألوا الله
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وامامنا اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامامة الثلاثة
وأبي يوسف وعمر بن الحسن ان صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسئل
لها صلاة بل يخرج الامام ويخوف الناس على الناس حالنا فلا بأس فالاول مشدود والثاني خفيف
ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون المحاجة والضرعة قد عمت الناس كلها فصار
كل واحد منصرفا الى الله تعالى سائلا ان التصرف ربه بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استسقاء في
التوجه من يملوه مع عدم بلوغ رضى في ذلك الى قائد وهو حق من تقوى بعضهم باستمداد
من بعض ومن ذلك قول الشافعي في أحد من صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك انها كغيرها من الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
جمهوره فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وجهها طاهره ومن ذلك قول مالك في
الشافعي في أحد في أشهر روايته باستسقاء خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول
أبي حنيفة في أحد في الرواية الثانية للصلاة عليه انه لا يجزئ لها وانما هو عام واستسقاء والاول
فيه تشديد والرواية الاولى لاجد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة في الرواية الثانية
خفيف فرجه الامور الى موتى الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو خاص بالاصحاح من
أهل الحجاز بلانهم هم الذين يحتاجون الى الخطبة وعظمت لتلطفت بواطنهم ولوقح حجابهم في دعاء
الله تعالى بقلوب صافية لا حياء تبحر في الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة الاستسقاء
وهو قول أبي حنيفة في الرواية الثانية فان خطبها طرب لرايا بر من العلماء فانما ذلك لئلا
جاء كان عندهم أو يقصد الاصل في الامور مع الاكابر فاقدم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
انه يستحب تحويل الرعاء في الخطبة الثانية للامام والامام من قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشترع للامم دون المأمومين قالوا من واثقوا في الله تعالى
فيه تشديد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والتعاؤل هو خاص بالامم
الذين لم يوطعهم الله تعالى على قدر علمهم من قول الملق في تلك الفتاوى ووجه الثاني
ان الكتاب لا يحتاج الى التعاؤل لاجل ان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على
ما قدره وقسم لهم من زوال الماء او غيره فان تحول الماء الى غيره وتبعوه على ذلك فاعلوا
لسعة الاطلاق فقد رجع الحق تعالى على اطلعه الا كما عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان
الامم يحجبون بالتعاؤل وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التعاؤل فمن هو المحجب من
المأمومين قافم والله تعالى اعلم

كتاب الجنائز

يجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل
من له مال او غيره لاحد ماله على تأكله في المرحى وعلى انه اذا اتفق الموت لغير الميت لميت
واتفق الائمة الاربعة على انه يحرم الميت من رأسه ما ذكرك على الدين وقال طائفة من ان
كان ماله كثيرا فمن رأس المال والا فمن ثلثه وانفقوا على ان غسل الميت فخرجت كفاية عليه
ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر يغسل ولا يصلى عليه وعلى
انه اذا استعمل في كل يوم حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جابر انه لا يصلى على الميت
يلغو واجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يحق بل يتولد على حاله وعلى ان المشرى الذي مات
في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان القضاء تغسل ويصلى عليه وانفقوا على ان الوصي من الجنين
ما يتصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون مديا ليس في الجنينة ما في الجنين
تكتفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان دخلا في مؤنة الميت لم يمت عليه
على ان المحرم لا يطيبه لا يلبس الخيط ولا يجمعه رأسه الا في رواية للحنيفة ان اخراة سئلوا
فيقتل به ما فعل يجمع الموتى وانفقوا على ان الصلاة على الجنابة في المسح جازية وانما اختلفوا
في الكواحة وعلماها وانفق الائمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسرا العورة في صلاة الجنائز
وعلى ان تكبيرات الجنابة أربعة وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامم على
يعني الاعظم وانفقوا على ان حمل الميت برد الام وانفقوا على انه لا ينجس قبر الميت ليدفن
عنه اخر الا اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله ويصير ميمما فيحيى ويقتلن وكان عمر بن عبد
العزيز يقول اذا مضى على الميت زمان يسلي في مثله ويصير ميمما فيحيى ويقتلن وكان عمر بن عبد
وانفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب اللين والقصبة في القبر
كالحضائر والخشب وانفقوا على ان السنة للحمد ان المشق ليس بسنة وانفقوا على ان
الاستغفار الميت والدعاء له الصلوة والعق والحج عنه يتقوه وانفقوا على ان من دفن بغير
صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم تراخيه الدفن ليلا والله اعلم فبقا ما وجدته من غير
الاجماع واتفاق الائمة الاربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك الشافعي في الجنائز

روايتها ان الادمي لا ينجس بالموت مع قول ابي حنيفة انه ينجس بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي واحمد في روايتها الاخرين فالاول لمخفف والثاني مشدد فخرجهم الامم الى
مرا تقي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضيت التكميم انه لا يحكم
بنياسهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا ينجس عيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو
الذي كان مطهر الجسد الادمي فلما خرج منه صار يجتمع على الاصل في الميتة وحياتها لا وليا
الروح ما خرجت منه حقيقة وانما ضعف ثقل بدنها لتعلقها بعالمها العلوي فقط ينزل ميتا
فكره تكبر وعن ابها في القبر او نعيمها او احسان الميت بل ذلك وهذا اسرار يعرفها اهل الله
لا تسطر في كتاب فان الكتاب يقيم في يد اهل وجهه هلة ومن ذلك قول ابي حنيفة وما كان
الافضل ان يغسل الميت عجم اعن القبيص كن مستورا النورة مع قول الشافعي واحمد ان افضل
ان يغسل في قبيص الاولي عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاولي ان يكون تحت
فالاول لمخفف من حيث علم الباس القبيص والثاني مشدد في الباس فخرجهم الامم الى
الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان مال الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ما توافر لهم بشر
غيرهم من الدنيا فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار وايضا فلقنفسه الوجه الثالثة من اثار
كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبيص الاتمام للصحة
في تقسيمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيص فالاول خاص بالا صاع والثاني خاص
بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه بلاه
من السماء ثم بما مات مصرعا على ذئب فكان السقف يحول عنه شيئا من البلاء النازل عليهم
باب توقف السبيل المسبب فخرجهم ومن ذلك قول الامم ان غسل الميت بالماء البارد اولى
الانضرة كبره شديد ومنه مع قول ابي حنيفة ان الماء المسخن اولى بكل حال فالاول لمخفف
والثاني مشدد من حيث شيخين الماء فخرجهم الامم الى الميزان ووجه الاول التقاؤل
بالنعيم بقربة نية نية صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجازة ببار ووجه الثاني التقاؤل برضى الميت
بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لوقوع هذا ما ظهر في من الحكمة في هذا الوقت ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول
لمخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كما لظاؤه
الوصي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاسلة يموت عند ابي حنيفة ومالك وعلى الراية من هن هاتين واحمد
والرواية الاخرى عنها ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويعملها وقال الاوزاعي تلفن
من غير غسل ولا تيمم ووجه من قال انما التيمم ان السلافة مقدمة على الميتة فخلاص العبد
من مسهل من لا تحمل له مقدم على حليه النفاقة لميل ذلك الميت لاسيما عن من يرى مخالفة
الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل
والمعقول ووجه من قال يلفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت والله اعلم

عزيم بظنه له دليل في ترجيح أمر يقفه . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للعلم بتقيل
 قربة الصائم فمعرفة ما لا يحد ذلك لا يجوز فالاول محقق والثاني مشدود وجه الاول
 ان قوله بحق القرابة العينية في المحنة وان كان الغسل لا ينطه الكافر ووجه الثاني وجوب
 اذكار المسلم بتقيل قربة الكافر اذا لم يزل في محنة اولادهم حقيقة فحين في غسله له اضرار
 ميل وموالاة اليه في المحنة وله ضرورة فالاولا خاص بالاكابر الذين لا يحتاج عليهم الميل الى قربة
 الكافر ولا الحزن على ذنوبه والثاني خاص بالصغار وقد غسل على ابن ابي طالب واليد
 ياذق النبي صلى الله عليه وسلم . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسحب للغاسل في يديه
 الميت ما لم يمت يستولك اسنانه ويدخل أصبعيه في مخبريه ويغسلهما مرة قول أبي حنيفة
 ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يسحب ضمير شعر من المرأة ثلاث خضعات
 ثم تلتقي خلفها اذا غسلت مع قول أبي حنيفة ان السعير يترك على حاله من غير قهر فانه قالوا ما يبر
 مشدود ومحقق وجه قول الأئمة في المشدود الاول انه يؤمن أليته كالحكي الى أخوه من الغسل في
 الاكبر والاول لا يقول ان اخلها وهو الاخرط كما عرف في باب الغسل من الجنابة والسؤال
 وتطيق المخترق بابعاد ذلك في الترخيل وعدم كون ذلك القول في سريح الجنبه أو غير ذلك
 ووجه من قال ان شعر المرأة ينفث ثلاث خضعات والغسل على الغسل وقولهم أنه كونه تلتقي
 خلفها فليس يسر الشعر وجه ما يقتضيه وصول الرحمة الى بئرته وجهها اذا شعرت الامور التي
 تزال وتعارف الجسم في الجمل بخلاف بئرته الجمل وسما قالوا بكونه التلثم في الصلاة لئلا
 يحكم الشام الوجه عن الوجه التي تواجبه للصبي ووجه من قال ان ارضاء الشعور غير ضرورية شعور أهل
 النساء هو اظهر في الحزن والسلام على ما فات تلك لينة من الطمأنينة ونقصها من الصلوات
 أيام الحيض وغيرها لينظر الله تعالى بها فخرج ما ظهر من حكمته ذلك والله اعلم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحمل اذا مات وفي بطنها جنين حتى يبطئ
 قول مالك في إحدى روايته وأجل انه لا يثيق فالاول مشدود من حيث حرمة الجنين والثاني
 محقق من جهة علم الشئ مشدود من جهة حرمة الميت فخرج الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ان السقط اذا ولد بعد اربعة أشهر وجب ما يدل على الحياة من عظام
 وحركة ورضاع وغسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
 حركة يصح بها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في الجمل انه لا يصلى عليه
 الا ان ظهرت امارات الحياة وقام أحد يعض ويصلى عليه وأما الغسل فقد اتفق الاربعة على
 انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر . ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في اصح قوليه انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك
 وجوبها فالاول محقق والثاني مشدود فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
 الثاني ان الغسل ناسي عن الميت في هذه الطهارة ولو قاتنا الغلبة فيها النظافة فحين

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم اغلوا الاعمال بالنيات فلا يكون عمل مسلم الا بنية
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واصحابه الشافعي اذا خرج من الميت شيئا بعد غسله وجب ازالته
 فقط اسم قول احمد انه يجب إعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول مخفف والثاني
 مشد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التطييف وهو قول الشافعي
 ايضا لكن ذلك اخر عهد به بالبناء والاقتناء الا ان تعامل معاملة الحي فيمكن ان عليه الوضوء
 فقط ووجه الاول معاملة الميت بالموتة لعدم تحليفه بالانما يتحاشى لزوال التحليف ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه يكره تنقبض الميت وحلق عاتقه وحلق شاربه بل شد ومالك
 فقال يغرم من قبله وقال الشافعي في الجرد واجل انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم
 الخمار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحقون شواربهم فالاول مشد
 والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
 الشافعي في الاملاء واجل انه يجوز تقليم اظفاره مع قول ابى حنيفة ومالك والشافعي
 في التقليم انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد ووجه الاول ان ذلك من جملة الطاقة المأل
 بها الصلوات في الدنيا مع كونه لا يؤثم الميت ووجه الثاني ان في ذلك نظرا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بما يوجب تركه مقدما على فعله ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
 في أحلى روايته انه يصل على الشهيد والشافعي انه لا يصل عليه لا يستغنى عنه عن شافعي
 فالاول مشد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه لا يستغنى أحده
 عن زيادة الاحرام بصل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصر
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا ودليل الثاني تسجيم الناس على الجهاد بترك الصلاة
 على الشهيد ويقول أحدهم كيف لا أحل حتى اقتل شهيدا ويقتل الله تعالى ذنوبي ومشتغ عن امر
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يصل على الشهداء تارة وترك الله لصلاتهم أخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فلورا عن الجهاد أو جذا عنه بترك الصلاة
 على الشهيد لم ينجبها لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقل اما صلى عليهم فوالد ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من رفته دابة وهو في قتال
 المشركين أو قودى عن نفسه أو أصابه سلاحه فمات في المعركة انه يغسل ويصل عليه قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصل عليه فالاول مشد بخم حصول الشهادة والثاني مخفف في
 حصولها فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا
 بالباشرة أو بالسبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
 فعل الحمار فمن حيث انها قتلت بها في المعركة بعد ان بايع الله تعالى على القتل في سبيل الله
 طويقا وان لا يصره عن ذلك صادف ولا يردده عنه السيوف والمناقب وهنا أمر لا يردفها
 أهل الله لا تستطر في كتاب ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يستحب أن يكون في كل غسل
 شيء من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب أن يكون في واحدة من الغسل شيئا

حجة لقولنا لا مشدود والثاني محقق فجميع الامور التي مرتب الميزان ووجها استعمال المسدود
 ظاهر من حيث الاستعانة به على ازالة الوسخ وما الحكمة البالغة فلا تدرك الا مشقة لمن
 يعرف معنى بنى الشارع عن قطع شجره ، ومن ذلك قولنا لك والشافعي وأحمد ان المسح
 ان يكون زمن في ثلاثة ثواب يمين وهي نقاش كل عام قولنا في حقيقته ان المسح انزل
 وما المرأة في المسح تكتفي بما في حنته أو اربع يمين ومثرو ونقاشت ومقنعة والخامسة
 تشد تحتها عن الشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة من هو الا فضل اذا انقصر على ثلاثة أو اربع
 فيكون الخرافة فوق السبعين تحت الشافعي وقال مالك ليس لكفن حد دائما ولو لم يستقر
 وجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة وما توجه بها من حيث الحكمة البالغة فلا بد من
 الانشائية ، ومن ذلك قولنا الشافعي وأحمد كراهة تكفين المرأة في المعصر والمعر والحر
 مع قولنا في حقيقته ان ذلك غير مكروه قال ابو حنيفة والثاني محقق ووجه الاول ان ليس
 ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الرقة التي اعتد الى الاستماع وفي ذلك
 هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع بالمرأة من غير يمين بالكرامة فتشبه
 حاتم وموتها وما حدث من نيل الحر في الدنيا لم يلبس في الاخرة فهو مؤثر فجميع الامور
 مرتب الميزان ، ومن ذلك قولنا في حقيقته ومالك وأحمد ان المرأة ان كان لها مال فانكش
 في مالها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في يديك
 المال كما لو اعرس الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
 بماله بل يجب الشافعي ان يحل الكفن اصل التركة فان لم يكن ثمنه من غيره فثمنه من
 قريب ميسر وزجر وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذا
 الاقوال ظاهر من كون في كتب الفقهاء ، ومن ذلك قولنا لا ائمة ان الصلاة على الميت فمؤثر
 مع قولنا اصبح من اصحابك ائمة فالاول مشدود والثاني محقق فجميع الامور
 الميزان ولا يصح في ذلك عن الشارع ويصح دخوله قولنا اصبح في قولنا لا ائمة لان الثاني
 اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكاتب ومنها واجب وغير واجب في افعالهم
 المتأخرين يفهم ائمة فرض الكفاية ستة قياسا فلا يكون بين الائمة واصبح حد
 والله اعلم ، ومن ذلك قولنا الشافعي انما افكوه في شيء من الاوقات المهيئة من
 قولنا في حقيقته وأحمد انما افكوه بها ومع قولنا انما افكوه عند طلوع الشمس وعند غروبها
 فالاول محقق والثاني مشدود والثالث فيه محقق ووجه الاول انفاقتا في الميت
 المعقورة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة فاق حبيب صارف عن شهودها
 ذلك المصلح تاصل بالصلاة ما يعمر عباد الشمس على الايمان ذلك يحظر على قلبه لو ان
 وجه قولنا في حقيقته اطلاق الشارع الذي عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة الجنازة
 وعند الحوط ووجه قولنا مالك في طلوع الشمس وغروبها وجهنا في قولنا في حقيقته
 عدم قوله بالكرامة في وقت الاستواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قولنا

بالحقنة لا ينعفون من الوقوف بل يبدى الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من
 العمل في سجود مكة من أوقات النهي وايضا ح ذلك ان جميع الاوقات التي اذن الحق نوحا
 قد اده ان ينفق ابن يديه فيها أوقات رحمة وحق فان الصلاة الساجدة تحت اقام مظلوما
 وقد اذن العبد لم يجد الله تعالى في تلك الاوقات كان ظله قابضا عنه في السجود بخلاف وقت
 الاستئذان لا يرى فيه ساجد الله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهذا سر ربيعها أهل الله تعالى
 يستطرو في كتاب فرج الله الأئمة ما كان أدق وجوه استباطاتهم آيين ومن ذلك قول
 شافعي وأحمد بن زيد وأما الصلاة على الميت في المصلى مع قوله إلى حنيفة ومالك بكونه ذلك
 الأول والخلف والثاني مشدود فوجع الاموالى مرتبى الميزان ووجه الأول ان المسجل حصرة الله
 الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم ان الشفاعته في عمل في خضرة فهو بالحق تعالى أقدر
 من قول من حضرة الحجاب وجه الثاني ان مقام الشفاعته مع المحبب أقوى في التوجه الى الله تعالى
 وبعض عن مقام الادلال لما طرق صاحب الحجاب من الهيئة غالبا بخلاف من رفع حجاب من
 الأوليك فانه ربما كان لا يرى للعبد منباجة بشفاعته فيه لكون تلك الحضرة تستقطب شدة أفعال
 العبد اليه الشهود صلحها بانه تعالى هو الخالق لا يعمل عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً
 يستحق الشفاعته فيه لاجله وايضا فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من قوصص الاغبي
 بنفسه وذلك موجبه لعدم قبول شفاعته في الميت فننصلي في المسجل فقد نغرض للاغبي بنفسه
 فاساء على الميت وعلى نفسه فافهم ومن ذلك قول الأئمة بكونه الذي الميت والماء عليه بخلاف
 الاعلام بموته فانه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو ممن وب البه يصل العلم
 بموته الى جماعة المسلمين مع قول أحمد انه مكروه وفي رواية لابن حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف
 المشرك فالأول والخلف والثاني مشدود ووجه القولين ظاهر وحاصله ان الذي اذبح وحده للميت
 فلا بأس به وان لم يجز فهو مكروه كراهة تنزيه أو شتر فيجبس اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالى أحق بالامامة على الميت من الولى مع قول الشافعي
 في الجديد ان الواجب ان الوالى أولى من الوالى قال ابو حنيفة والأولى المولى اذا لم يخلف الوالى ان لم يخلف
 مام الحى قالوا مشدود والثاني مخفف فوجع الاموالى مرتبى الميزان ووجه الأول خوف
 لغته اذا راد الامام الصلاة ومنع ووجه الثاني ان المقصود الاعظم من الصلاة على الميت التمسك
 والشفاعة فيه ولا تلت ان الوالى في هذا الزمان استحق على الميت من عالم لاه هذا الزمان
 اجاب صاحب هذا الثاني بان الولاة انما كان الناس يقدونهم في صلاة الجنازة على الوالى
 لخاص بكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من انفسهم
 قد ذهب هذا الامر من الولاة كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى
 لما درك الناس وهم يرون ان الاحق بالامامة على جنازتهم من رضوه لفرأيتهم وسمعت
 لى عليا السواص رحمه الله تعالى يقول لعل من قال ان الوالى أولى بالامامة على الميت
 ان الحق تعالى اذا كبر ليعيل من عياله في الدنيا ليسميتق أن يرد شفاعته

بالجماعة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف بين مصر وسائر القباط في طلوعه مع
 قوته قول موسى وحامهم بنو لا اله الا انت فان في ذلك اشارة الى الاربعة فروع وحق
 وان كان طلوع النيل بنو الله في ذلك يدخله الاستدراج فيقيد تأنيص لما قلناه فانهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يحصى ربي على غيره لو يكن أولى من الولي مع قوله
 انه يقدم على كل ذي قاله ولحقته الثاني مثل دفعهم الامور الى ربي الميزان وروى
 الا ان الولي أشفق من الايجبي ولو كان من أعظم الاصلقاء لان ارتباط النسب
 أقوى والشفقة والحنو قائم لذلك بل ليل الارث ووجوب الدين على العاقلة ووجوب التأني في
 الصديق قد يكون أشفق عليه من غيره كما بين في الاول بانه شفاعته في جود من لا يكاد يوجد
 فيها ما يوجد في الشفاعته في الايجبي من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكون
 يتم ذنوبه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرة تباخلافه في روية ذنوب غيره فان الله لا يوجب
 قبضت في رأي العين كلما قبلت الشفاعته فيها اكثر وسعت سبل على الخواص رحمه الله
 يقول لا تعدوا في الصلاة في ميكمم الا المحدث من العلماء والصالحين الذين هم
 مراتب الناس كما لا تقتضوا بيا كرو وتقدم من لا يصدق في الناس الا الخير فانه لا يوجب
 ذنبا فيشتم له عند الله تعالى فيه انتهى ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
 والاخر اولى من الجسد والابن اولى من الزوج وان كان أباه مع قوله في حقيقته انه لا ولا يكره
 للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم
 على الاب ان الابن أشد توجها الى تحقيق مصلحته من أبيه اليها بالاستمداة منها في الزجر
 وفي المال وفيها فانه أدبروا عرض عنه من حين التي نطقه في رحم أمه ووجه كون الآخر
 اولى من الجسد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غيره واسطة بخلاف الجسد وعلى
 ان الحنو والشفقة يضعفان بالعبد ووجه كون الابن اولى من الزوج ظاهر لان الزوج
 له وجهه يتوجه قلبه الى تزويج غيره فيفسد موصفا عنها بالقلب ولو كان الزوجان عليهما
 فكانت شفاعته فيهما حائلا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيحه قول أبي حنيفة من ان الزوجة
 للزوج في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجسد
 مع قول الشيعي ومحمد بن جرير الطبري انها تجوز بغير طهارة قاله اول مثل والثاني
 فوجه الامور الى ربي الميزان ووجه الاول ان الصلاة على الجسد وقت قال صلى الله عليه
 لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة
 طهور فتمت صلاة الجنابة وما في معناها كسجدة في المداوة والشكر ووجه قول الشيعي
 انها تنافي عن الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحق فتمت كما قال في العلومات
 القرآن لغير الجيز وغيره ويصح حمل من قال باسقاط الطهارة على حال الا صغر السن أو
 ضعف من المعاصي وقلوبهم في حكاية عن الله تعالى حكاية اسقاط الطهارة بالماء وما يقرب
 متعشلا بلانهم وقلوبهم حتى يدخل أحد منهم حرق الله تعالى ويتضرع في غيره بخلاف الاكتاب

صالحين والعلماء العالمين الذين ابداهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصابع لعل يستعمل
 كالماء مثلاً فانهم لا يتناولون الى طهارة تنعش ابدانهم ويحى قلوبهم حتى يشبعوا في غيرهم
 ربح تعليل حال الكمال ويجعل الاصابع يسمع الاصابع يسمع اشتراط الطهارة لما حياه الله تعالى
 دون الزمان فان قلت لم وقع خلافه اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة فادون غيرهما من الزمان
 فضلاً عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لاداء الركوع والسجود فيها اللذان هما محل
 للتقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقع يشتمل على صلاة الجنازة في محل
 الجسد من حضرة الله تعالى انما اضاه بالركوع والسجود وما شرفت الطهارة بالاصالة لا تعظم الحق
 القرب قائم ومن ذلك قول الشافعي واليوسف ومحمد بن الحسن ان السجدة ان تقف
 الامام عندهم من الرجل وبمعونة المرأة مع قول ابي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وبمعونة المرأة ووجه الاول ان الاس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين اشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت يسيل علياً انما صار
 الله تعالى يقول من خصص الوقت بجماعة المرأة طلبة التزويج فيها الطهارة فقل فيم الثالث
 كشف سوءاتها الباطنة فيتنزل بكل فصل يوفى عند غزيرتها صورة في جميع عجزها فكانت براها
 نظير النبي ومن ذلك قول الامامة الابن بان تكبريات الصلاة على الجنازة اربع مع قول محمد بن سنان
 ابن ثلاث ومع قول جديفة بن الياس انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجنازة تسعاً وسبعاً وخمسة واربعاً فكبروا ما كبروا ما كبروا فان زاد على الاربعة لم يقبل
 صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة لم يتابعه في الزيادة
 وقال احمد يتابعه الى سبع فالاول لمحقق والثاني اخف والثالث فيه تشديد
 والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فوجه الامر الى ما يتبع الميزان ووجه
 الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس وسبع القياس على تكبير صلاة الصلوات
 ووجه من قال انهن تسع يتقيدم التاء على السين ان ذلك على الافلاك العلوية كما يقول
 كبر من جيم ما يكبر به اهل هذه الافلاك كلها وحلته ذلك شدة منافاة صفة الموت
 بصفات الباري جل جلاله فكان زيادة التكبير لزيادة بعل صفة ذلك الميت عن صفات الحي
 بآدم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذ وامسك الالف
 لتكبره الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول لمحقق وهو خاص
 لكانوا الذين يرفعون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة يداول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى
 زعموا من الصلاة والثاني مشد وهو خاص بالاصابع الذين لا يرفعون عظمة الله تعالى
 لك المعرفة ولا يكاد احد منهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرجهم روحه من حضرة
 له تعالى بعل المرأة ثم يدخل فهو يرفع يده عند كل دخول لانه قد وسم يد على حضرة الله
 فدخل فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحداً في قراءة الفاتحة بين التكبيرة الاولى في من

مر قول الى حليفته وما لك انه لا يفرق بيننا شي من القرآن فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه
الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن مشتق من الفرع وهو الجمع فهو يفرق نقاؤا
يجمع وجه ذلك الميت على حفرة ويدا الحضور الخاص على وجه الاكرام والتعظيم بمشاهدته
ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه لم يبق له يحصل له روح الحبيبة حفرة ربه فلا يفرق
قوله قرآن ليجمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغف احد عنه لاجل ولا ميتا فافهم ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسلم من صلاة الجنان لتسليمين مع اجل هو المشهور عند ذلك
انه يسلم واحدة عن عبيته فقط فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول النفاذ ليحصل
الامان للميت من الجهتين ووجه الثاني التماس اول يحصل الامان من جهة جملة فقط وذلك
اشارة الى انه ليس لنا معرفة الا بظاهره فقط دون سره فتركه فكيف الا بغيره وهو سره فتركه
اعطاه الامان من جهة الجملة بها وبسليم الله تعالى عبده وهو خاص باهل الادب فانهم
لا يحجرون على الله تعالى بخلاف الاما غوف لكل امام مشهد فافهم ومن ذلك قول الناس
ان فاته بعض الصلاة مع الامام فبقيت الصلاة ولا ينظر بكثرة الامام مع قول الى حليفته
واحد انه ينظر بكثرة الامام ليكون معه واحد في رايته ما لك قال الاول مخفف والثاني
مشدد ووجه تفضل في وجه الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت
بالفراصة او الدعاء او الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين
الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي ايضا القياس على امر المؤمنين
بموافقة امام في صلاة الجماعة في أي جزء اذ ركعة موحدة ان لم يحمله وجه من يقول انه ينظر بكثرة
الامام كونها شاملة والامام هو الشافع حقيقة والما مون كما يؤمنون على دعائه فكان من
الادب امتنأ بركته لان كل ما مؤمن محبوب في دائرة امامه لا يعرف من امور الحق تعالى
الا ما جلده على يد امامه كما بعث ذلك اصحاب الكشف ومن ذلك قول احمد ان من فاته
الصلاة على الميت وقبل اذ قال الاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نظر
في كان كالدعاء لمن مات من اخواننا قبل عودنا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر من كان من اهل فرصها وقت الموت وشروط اوجه حقيقة
في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يعلى عليه وبحمل من هذه الاقوال وجه من
ه ذلك قول الشافعي واحمد بجملة الصلاة على العائب مع قول الى حليفته وما لك بعدم صحة الصلاة
مخفف والثاني مشدد فوجه الامور الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على انه
مات غائب عن اهل الكوفة بل جميع من في الوجود حاضر فو ووجه
السبب للاسباب وروية البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر
حديث بيت الاربعة فرأيت مشارقتها ومغاربها وكل مقام كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون لخاص امته ما لم يرد نفي بخلافه وهذا

الاصح من قول الشافعي في الصلاة على القبر ان يكون من اهل فرصها وقت الموت وشروط اوجه حقيقة في صحة الصلاة على القبر ان يكون قد دفن قبل ان يعلى عليه وبحمل من هذه الاقوال وجه من ه ذلك قول الشافعي واحمد بجملة الصلاة على العائب مع قول الى حليفته وما لك بعدم صحة الصلاة

ينونها أهل الله تعالى لا مستطير في كتابه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره الدفن ليلا
 مع قول الحسن البصري بكرهه قالوا ولحقف خاص بالأصاغر والثاني مشددا خاص
 بأركابهم من أهل الأدب فإن الليل بمنزلة الرضاء الملك الشريفة وبين الناس من الميتة
 ادخاله حضرة سر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحي تعالى
 له حجاب لكن الشرع قد تبع الرف في أماكن كثيرة كنعجحة الصلاة عابيا مع وجود ما يستر
 به عزه وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجب شيئا فافهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف
 بالكنيسة ليلا وإن كان النض ورد لا يمتنعوا أحدًا طاف صلى آية سابعة شاء من ليل أو نهار
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم ومن ذلك قول المشافعي وأحمد إذا وجع عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه إلا أن وجد أكثر الميتة قالوا ولحقف والثاني
 مشددا ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تعلقها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسيم ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للأغلب الذي يظن
 عليه أنه إن كان لو وجدنا إنسانا مقطوعا الرجلين مثلا أو وجدها كذا الدورية والجملة فإن
 كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في الفكا
 ويحصل لجميعها المنعقدة والوجه والمسألة وتكفي السبب أو دفع الدرع ومن الأقوال
 أبي حنيفة وأصحابه أن الإمام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه وقتل
 في جوفه أن الإمام لا يصلى عليه ومع قول أحمد لا يصلى الإمام على العاقل ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلى على من قتل في رجم أو فضا وكذا عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعي لا يصلى عليه وغل فتادة أنه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلى
 على النفساء قالوا ولحقف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشددا ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أي ولو قتل نفسه وقتل في الزنا
 أو الفصاحم وكان غالا في الغيبة ونساء وكان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تظهر
 لا تظهر من عليه حق آدم بل المحقوق باقية عليه إلى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهبه الشافعي أن الجنائز المستهانة
 لا يغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ولا يصلى عليه ومع قول أحمد أنه يغسل
 ولا يصلى عليه قالوا ولحقف بترك الغسل والصلاة والثاني مشددا والثالث يفرق بين
 وجه الأول التبريم للناس للفتاوي بيان أن الشهادة تظهر الشهيد خسا معنى ووجه الثاني
 أن أصل الاستغفار عن زيادة فضل ربه عليه بالنسبة بالمعقمة والوجه ولا عن تطهير جثته
 بل بزيادة الله تعالى درجات والماء انما شاء ووجه قول أحمد أن الجنائز نوع آخر بخلاف الموت
 فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد سيما عند ربه يورث كما صرح به القرآن بالغسل بزيادة وضوء
 وجباة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في رجم قوله إن المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد

واما ان قالوا لا يشهد والثاني مخفف والثالث قد تخفف فجميع الاموال مرتبتي الميزان : ووجه
 الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال : والتمادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء
 الدين حقيقة : ووجه قولنا في حقيقة انه قتال لمضرة دين الله تعالى على كل حال : وان قولنا الامر
 عن نكرة أصل الدين في بلاد حجة يجامع ان كلا من المجتولين بالتمتع لله تعالى نكرة لا يثبت
 ومن ذلك قول الائمة ان الله ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
 قولنا في حقيقة لا فالاول يشهد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الشهادة
 والغسل فجميع الاموال مرتبتي الميزان : ووجه الاول انه مسلم على كل حال : ووجه الثاني
 انه كما لم يارب الدين الله تعالى فلا يصلى عليه قل ولا تمتنع الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتبين
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظالما في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قولنا في حقيقة
 انه ان قتل بمقدية لم يغسل ان قتل بمقتل غسل صلى عليه فالاول يشهد والثاني قد تخفف
 ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة : ووجه
 الثاني في قولنا في حقيقة ان من قتل بمقدية لا يغسل ان المكذبة تخرج من الدين بغير
 مع الحث الواقع في روجه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فان الحث في الدين
 لم يخرج فيقتل الى الغسل والصلاة عليه من ذلك قول الشافعي وغيره ان المتي لم يمت
 ا قتل من قولنا ان الراي يكون وردها والماتى حيث يشاء وكرهه الخفى الجملتين
 يدل على العمودين وقال الشافعي هو افضل من التبريع ودليل ذلك كله ما لم يمت كل واحد عن
 الشارع واصحابه : ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من مات بالبحر لم يكن يقو به ما حل
 جعل يلى لو حيا : والى في البحر ان كان في السهل مسلما وان كان ميتة لم يغسل : والى في
 البحر لم يجعل بقرارة مع قولنا انه ثقيل ويرى في البحر بكل حال اذا تعدد دفن : ووجه
 ثالثه في قولنا في حقيقة فجميع الاموال مرتبتي الميزان : ووجه الاول الاحتياط في كل
 قولا في الجدة احدى في السهل من المسلمين فيدفعه في الارض لانه هو الذي كسبه الذي يترأى
 به المذمة ويكون المسكين الذي يمدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين يقتلهم موته في
 الدين بخلاف ما لو كان في السهل تاراه فانه ثقيل لينزل قرار البحر لانه ترك حرمته الكفار
 الثاني ان المقصود الاعظم من الدين الوفاء بحق الميت والوام جبهه بعد الموت بتبعية عن
 وعلم بأذى الناس والحكمة وتقرهم للوقوع في سبه اذا شتموا بغير وجه : ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عنقه رجل القادح ليل الميت سلا الفقرة
 الى حقيقة ان الجنازة توضع على حافة القبور كما في القبلة ثم يترك على القبور معترضا
 فالاول مخفف على من ينزل الميت القوم سهل عليه في قوله والثاني مشد في قوله ان
 تكون الجنازة المعترضة اكثر علما من جعلها عند رجل القادح فجميع الاموال مرتبتي الميزان
 بدليل القولين ما لم يمت كل واحد من الدليل : ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الميت
 للقبور اولى لان السطيط قد صار من شعار الروافض مع قولنا الثاني في ارجح القولين ان

التسيطيم أولى فالاول مشدج بالتسليم من حيث انه على زايين على التسيطيم والثاني مخفف
 لموجه الاول المتقاؤل بعلو الدرجات مثل الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ
 يتعلم من ذلك الميت قيسطيه وقوا على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من وضع درجة أو اخذها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعد كراهة المشي بالغالين
 القبور مع قول احمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشدج فوجه الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالحق عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قول
 صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين المقابر يقول انهم نعلك انتهى فانه يحتمل أن يكون
 أمره بخلعهما آخر ما للوقى من حيث أن الميت يدرك لمحقا الناس له اذا مشوا على قبورهم بالغل
 وان لم يلحق جسمه بذلك لم يروى من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت
 حيث ان الحق ربما تصرف رجله بحجارة الارض مثلا ويحتمل أن يكون الامر بخلع النعلين
 كان النهي كما قاله السالكون في العجائب كما يقتضيه سياق الحديث من انها كما ناستين أي ليس
 في حلقها شيء فاستغروا الله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعزية ستة قبل الدفن لا بعدة
 الى حلقها فوردى مع قول الشافعي واحدا عما تسن قبله بعده الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني
 مشدج من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلثة ايام فوجه الامر الى موقوف
 على ان وجه الاول ان شدة الحزن اغناك عن قبل الدفن فيعزى دينه عالمه تخفيف الحزن
 في الوجه الثاني استمرار الحزن غالبا بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شخصا شغلا
 بامر مهم وقدم فيه فلم ينفر عن التعزية الا آخر الثلاثة ايام فلو امتد وقت التعزية بعد الدفن
 لوجب ما قدم بين المعزى اسم فاعل المعزى عداوة اذ الموتى ترك المعزاة بعد الدفن ويصح كلامه الى
 حنيفة على حاله لا يبرأ الذين لا يخبرون على قوافل أهل قفا كل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حاله غالب الناس من الحزن على الميت ومن ذلك قول مالك والشافعي واجل بكراهة
 الجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدج والثاني مخفف ووجه
 الاول انه تنق على المقربين بجلوسهم المشي اليه اذا سمعوا انه جلوس للتعزية ووجه الثاني
 انه مخفف على المعززين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما جازعوا فلم يحلوه فحتاج
 احدهم الى الحج آخر بعد ذلك لا سيما من وراعه شغل مهم دائم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان القبر لا ينبغي ولا يخلص مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدج والثاني مخفف
 ووجه الاول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبرين يدي الله عز وجل من غير حال فو
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالاوصاف ووجه الثاني الاحتياط والتقاؤل
 بموقف الامور على مسياتها من اعقل أو كل فهو خاص بالاوصاف وقد قال العارفون
 ان سكنى الدار المبردة أولى من الدار الحارة من حيث ان السكان في الدار المبردة قد يكون
 الغالب عليه التوكل على الله خصوصا بخلاف السكان في الدار الحارة فالحكمة البناء فانه قد يصيب
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها اعلى الله تعالى فاقدم ومن ذلك قول الائمة

ثم باستجباب القراءة للقرآن عند التوسيع قول أبي حنيفة تبرأهما فالأول محقق والثاني
 لا يثبت إلا من القول عند التوسيع لا يقال الروحة على الميت ووجه الثاني إن في
 نظيره ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في حصول ثواب
 بران الميت وعدم وصوله منه ما هو وكل منها وجه مذهبي هل الشئ للإنسان أن يجعل ثوابه
 لغيره ونبهنا قال أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت فهو مشقة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا شأفون حكمهم حكم العسكر إذا دفع
 بياب الملك المستغفر فمن أذيت الوقت على القبر بعد الدفن هو المقتضى
 إلا عظم لأسباب عن سؤال مسكر وكبير وجنب يذلل من رويته
 فلا يقال إن الصلاة مكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فافهم والله تعالى أعلم بالصواب

والله مرجع والمآب

آمين

تم

حججنا الأول من المنزلة الكبرى لقطب العارفين وإمام الواصفين سيدي عبد
 نفعا الله به آمين في غاية ربيع الأول هو من شهر سنة ست وثمانين بعد الف
 من هجرة رسول التقلين على صاحبها أفضل الصلوات في الملوك
 بغيره الخ الثاني أول كتاب الزوادة

فهرست النجاشي الثاني من كتاب الميزان

صحيحة	صحيحة
باب احتلال المتبايعين وهدايا المبيع	كتاب الزكاة
باب السلم والقرض	باب زكاة الجوان
كتاب الرهن	باب زكاة الثابت
كتاب القنصل والنجاشي	باب زكاة الذهب والفضة
كتاب الصلح	باب زكاة التجارة
كتاب الحوالة	باب زكاة المعدن
كتاب نهبان	باب زكاة الفطر
كتاب التركة	باب الصدقات
كتاب شهادة كاتبة	باب جعل الجعة
كتاب الزور	باب حصة وأصل أصبأمر
كتاب الودعة	باب حد قاتل الزمان لا اعتكاف
كتاب العارية	باب قول الزعمي لا يملك الحج
كتاب الغصب	باب حصة الزمان لا يملك الموافقة
كتاب الشفعة	باب النكاح
كتاب الفراض	باب ما يجب بخطبة الاحرام
كتاب المساقاة	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الاجازة	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب ائمة الموات	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الوقف	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الهبة	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب القطة	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب اللفظ	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الجعالة	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الفراض	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب الوصايا	باب ما يجب من خطبة الاحرام
كتاب النكاح	باب ما يجب من خطبة الاحرام
باب ما يحرم من النكاح	باب ما يجب من خطبة الاحرام
باب النكاح في النكاح والرد بالعيب	باب ما يجب من خطبة الاحرام

صحيحة

- ١٣١ كتاب الصداق
 ١٣٣ باب القسم والنسب وعشرة النساء
 ١٣٤ كتاب الحكم
 ١٣٥ كتاب الطلاق
 ١٣٩ كتاب الرجعة
 ١٤١ كتاب الأيلاء
 ١٤٢ كتاب الظهار
 ١٤٣ كتاب اللعان
 ١٤٥ كتاب الأمان
 ١٤٦ كتاب العرد والاستبراء
 ١٥٥ كتاب الوضائع
 ١٥٦ كتاب المقتات
 ١٥٨ كتاب الحضانة
 ١٥٩ كتاب الجنايات
 ١٦٢ كتاب اليد
 ١٦٤ باب مقسامه
 ١٦٨ باب لفارة القتل
 ١٦٩ كتاب حكم الشجر الساحرات
 ١٧١ كتاب الحمل ودا السبق المرتبة على الحي
 ١٧٢ باب الردة

صحيحة

- ١٤٣ باب حكم الميقات
 ١٤٣ باب الزنا
 ١٤٨ باب حد القذف
 ١٥٢ باب السرقة
 ١٥٩ باب قطاع الطريق
 ١٦٢ باب حد شرب المسكر
 ١٦٤ باب التغدير
 ١٦٦ باب الصبا لذهن الولاء وإلها
 ١٦٨ كتاب السير
 ٢٠٠ كتاب قسم النفي والغيبة
 ٢٠٨ باب الخيرية
 ٢١١ كتاب الاقتصار
 ٢١٨ باب القسمة
 ٢١٩ كتاب الدعاوى والبيانات
 ٢٢٠ كتاب الشهادات
 ٢٢٨ كتاب النكاح
 ٢٣٠ كتاب المتبرك
 ٢٣١ كتاب الكناية
 ٢٣٢ كتاب المحامات الأولاد
 ٢٣٣ خاتمة الكتاب في بيان بدلة صالح
 تتعلق بأسرار أحكام الشريعة

الحرة المانی من کتاب المبران

عبارت العبد الی

والقطب الرانی

سیدی عبد

الوہار الشری

بسم الله

علوہ

والمسلمین اہل حجاز البی الاہل امین

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

اجمع العلماء على ان الزكاة احدى اركان الاسلام وعلى ان وجوبها في اربعة اصناف المواشي وجنس
الاشجار وعمود التجارة والمكيل والمدن من الثمر والزرع بمصنفات مقصورة وتجمع على وجوب الزكاة
على حرام السلم البالي العاقب يجمعون على ان يحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكى عن ابن مسعود
وابن عباس من قولهما بوجوبها من حين الملك يتم اذ حال الحول وجبت وكان ابن مسعود
اذا اخذ عطاءه زكاة في الحال وتجمعون على ان اخراج الزكاة لا يصح الا بنية وقال الا وراعي لا يقتصر
اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة بخلاف اخذات منه
قد روي عن زرارة عن ابي ابي اليسر في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه
ان يلقى شيئا من السنابل للمساكين وكذلك اذا جرد النخل يجب عليه ان يلقى شيئا للفقراء من الثمار
هذه ارجل تنهض من الاجازة والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة يجب على
المكاتب العتق في زرعه لا فيما سواه مع قول مالك والثوري لا يجب عليه زكاة ومع قول ابو حنيفة
يجب عليه ترك زكاة مطلقا لا في زرعه تسديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
في وجوب اخراج العتق من زرعه كالتقوية له وان كان هرق الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني
مقتضى تركه التمتع فصرق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه

بصرف ذلك في ثبات رقبته من روق العبد الى الروق المحال الذي هو روق الله العلي العظيم فانه
 هو المالك الحقيقي وذلك عمره على مقام الخي تعالى ان يشاركه احد من العبد في معنى الملك
 ووجه الثالث السند بد العظيم عليه لما هو عليه من ذكر ولو كان من اهل التواضع لله لوصي ان
 يكون عبد العبد لله تعالى تواضعا لله عز وجل فذلك اوجب الله عليه الزكاة زيادة على ما كان عليه
 على طاعته وانه هو من ذلك قول الاثنية عليه انه لا يسقط عن المرتد ما ربح عليه
 من الزكاة حال اسلامه مع قول ان حصة انما يسقط بالاول مسند والساني ضعف صرحه الامر
 الى مرتضى الميراث ووجه الاول نقله امامه حال التزاه الاحكام السريعة قل حروجه من اصل
 الدين فكما حط الاصل كذلك حطت من روقه وان عاد الى الاسلام متى على كل شيء معتصاه نعم
 دخول ما ربح عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان يستموا يعضر لهم
 ما ومن سلف فكان روقه عليه من باب العلق ووجه الثاني انما اطهره للروس والمال اوجبها
 الله تعالى في مال عبده المؤمن محبة لله وسعة عليه وعلى ماله ان يدخلها حسب فكان الملائق
 حال الميراث عدم اعانها عليه اعراسا من السارع عنه وعصا عليه فانه اسوة حاله من الكافر
 الاصل لرفعه الاسلام وايضا ان الزكاة باقعة الاصل ومن ذلك قول الاثنية السنية ان الزكاة
 تنسب في مال الصبي والمحسوب ويخرجها الولي من مالها ووجه الثالث انما اطهره للروس والمال اوجبها
 في حبيفة ربي الله عنه لا ذكره في مالها ويحب العسر في رعيها ومع قول الاثنية ما عجز
 والمؤمن في وجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى سلم الصبي ويعين المحسوب والاول والثالث
 مسند والساني منه تحقيق ووجه الامر الى مرتضى الميراث ووجه الاول والثالث الاحد بالاحتياط
 والعسل بقاعدة ان كل من ربح عليه شيء يخرج من ميسارته حارسا لاسبابه فيه باذنه
 او اذن الحاكم ووجه الساني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمحسوب لعدم التكليف وكان تاحيه
 اخر احرار بعد الامراعي والروالي المدعو والافاقاة اولى لخرجها بطب نفس بخلاف العسر والبرق
 سماحة العروس به حاله ومن ذلك قول الساني واحمد انه لو ملك نصا انتم باعه في
 اناء الحول وادله ولو تعير حصة اسطخ الحول مع قول ان حبيفة انه لا يقطع بالمادلة والذهب
 والفضة ويقطع بالناسية ومع قول مالك انه ان يادله بحصة لم يعظم والا فوايان فالاول محقق
 من جهة عدم ربح الزكاة والساني فيه تسديد من روجه وتحقيق من وجهه والثالث مفصل
 فوجه الاصل الى مرتضى الميراث ووجه الاول ان من يادله او باعه لم يصدق عليه انه حال
 حتى يصار الحول ولا ذكره ووجه قول ان حبيفة ان من يادله يذهب او فضة فكان له لم يادله
 لانه لقد باص على كل حال بخلاف الناسية ووجه قول مالك يعرف بما قربها فتأمل ومن ذلك
 قول ان حبيفة والساني انه ان تلف بعض المصاب او اتلفه صل بهام الحول انقطع الحول مع
 قول مالك واحمد انه ان قصد ما تلوه العرا من الزكاة لم يعظم الحول ويحب اخر احرار بعد
 تركه اخر الحول فالاول محقق من عدم ربح الزكاة عليه والساني فيه تسديد في احيد
 سعي التفصيل فوجه الامر الى مرتضى الميراث ومن ذلك قول الساني في الجرد لراحم واحمد

في احدي روايتيه ان المال المفترق والخصم والخصم اذا كان من الماض مع قول أبي حنيفة
وصاحبه والشافعي في الزمير به يستأنف الخول من سويده ولا زكوة فيما مضى وهو احد
الروايتين من اجل ومع قوله الله ان عليه ذكوة حول يحد الاول مشد والثاني
مخفف والثالث فيه مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان وكل من ذهب وجهه ومن ذلك
قول الشافعي في ظهور الروايات ان الدين المسعور القصاب والبعض لا ينعم وحب تركه
مع قوله في حنيفة وهو قوله لقد يو شافعي ان يسع فالاول مشد والثاني مخفف فرجم الامر
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكوة تجب
في من المال لا في الدمة مع قوله في حنيفة انما يتعلق بالدين كالتعلق الجنانية بالرقبة
ولا يزول منك عن شيء من المال الا ما دفع الى السفن وهو احد الروايتين عن احمد في الاول
الظاهر ومع قوله انما يتعلق بالدمة ويكون جزء من المال مرتبة بما رآه ان يزوي الزكوة
من غيرها فالاول مشد من حيث وجوبه في غير المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقه
بالدين وتشديد من حيث تعلقه بالدين مما سبب عليها يوم القيمة وكذلك الثالثة تشديد
من جهة كون جزءه مرتبة حتى يزويها فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة والمالك والشافعي انما لا يحسن تقديم النية على الاخراج مع قول
احد انه يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت برهان يسير جاز ان طال لم يخرج كالطهارة
والصلوة والنية في سائر ما عداها من النية مقابلة لا اداء العزل بل هو الواجب
فالاول مشد وذلك لتساوي الثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
قوله صلى الله عليه وسلم انما الايمان النية فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي
في جزء منه ولو كثرت تلك الجزع ودين لك عرب توجيه الرواية من أبي حنيفة ووجه جواز تقديمها
بزمان يسير ان عاقبة النية اعطى حكمه وايضا حكمه ان النية هي الاخلاص فسق ذارقت
النية العمل لم يحصل خلاص فلا تقبل منه الزكوة ومن ذلك قول مالك والشافعي
ان من وجبت عليه زكوة وقد مر على اخراجها لم يخرج له تأخيرها فان اخرضها لا تسقط
عنه بتلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول احمد ان
الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الزمان واذا تلف المال بعد الخول استقرت الزكوة في ذمته سواء
أمكنه اداها ام لا فالاول مشد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول فرجم الامر
الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول الامام الشافعي ان من وجبت
عليه زكوة ومات قبل اداها اخذت من تركته مع قوله في حنيفة انما تسقط بالموت فالاول
مشد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المسارعة الى اداها فدية الميت
بمال اخر له زكوة التي قربت في ذمته ووجه الثاني تقديم الوثقة من ذلك المال على الفقراء ولا
يشاء اخراجها عنهم من بيت برافته لكنهم بالصق بالميت واستثم تهرق بخلاف الفقراء ويجمع
الاول على حال الميت المتورع اذا كان وراثته كذلك وحمل الثاني على ان كان بالصل من

ذلك والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفقار من الزكاة كان رهباً من ماله شيئاً أو باعته ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مسيئاً أصاب من قول مالك وأحمد لا سقطت فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حمل على تغييرية الفاسد بعده لا لشيء من الزكاة العينية ووجه الثاني حمل على استصحابها بما حادثة لله عز وجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تبجيل الزكاة بجائز قبل الحول إذا وجد المصائب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلوة وتعام الحول كدخل الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال الحول إنما جعل ترسعة لصاحب المال فاذا اختار إخراجها قبل كمال الحول فلا يمتنع بخلاف تقديم الصلوة عن وقتها لا يجوز لا شراط الوقت في صحته كما هو مقرر في كتب الفقهاء ولكنها لا يتعدى الفقراء فتعجب بخلاف الزكاة والله أعلم

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك حراً مسلماً وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس فيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخرها صرحت به الأحاديث الصحيحة وجب إخراجها وجب بدلاؤها في شئ منها بين العلماء وأجمعوا على أن الجناني والغراب والذكور والأناث في ذلك سواء واتفقوا على أنه لا شيء قيمادون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كما في الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثين وفيها تبعية فإذا بلغت أربعين ففيها مأسنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعين وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وأحدى وثلاثين شياه إلى الأربعين ففيها أربع شياه شاة يستقر في كل مائة شاة والصان والغرس سواء واتفقوا على أن الخيل إذا كانت عدة للخدمة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصاباً وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عند خمس من الأبل فأخرج واحدة منها تجزئها مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئها وإذا بلغت مائة أو خمساً وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تكرر مع قول الشافعي وأحمد أنه مخير بين شاة واحدة منها وقال أبو حنيفة تكرر بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على حد ما ردوا على من يخرج غيرها من الحيوان أو القيمة ولو كان المحبون أن يخرج أصل قيمة ما قاله الشارح نظيره ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلوة على العدد الراوي أخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والله أعلم

الملك لا يملك أصلاً إلا بحسنه ولا يحسنه ركوة إذا كل من حسنه ووجبه ذلك طاهر بهم ما سقى ثم قال
 قول الساجدة واحدة من له دين لا يرم على غيره على ذلك لا يحسنه عليه إلا جرحه أو أحد من الذين مع قول الساجدة
 أو يقول الخليل لا يلهيه إلا ما كان عليه كل سنة وإن لم يقصه به قول مالك لا ركوة عليه أنه إن أقام سنين
 حتى يقصه بركه سنة واحدة وإن كان ثلث قرص أو خمس مسيح وقال جماعة لا ركوة في الدين حتى يقصه وبركه
 ويستأنف به القول منهم عائشة وإن عمر وعكرمة والشافعي في العدم وانويوسف والأول والثالث رواد فقهاء
 محمد والثاني مشدود من جرح الأثر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن الدين كالمال الضامن فلا يركى بعدد ما سقى
 يصل إليه أم لا فقد يقال بنية ووجبه ولو كان على مقل على كان يبرئ عليه لغير واحد منهم والله وهذا خاص لا عام
 الدين في بقية منهم صنفه لا في قول الساجدة وأنه خاص بقول الأعمام والفقهاء الذي رحن الحق تعالى أن لا يقطع
 من تخاربه على ذلك أصابا مصاعفة وكذلك قول مالك خاص بالأصغر فإنه ركسته سنة واحدة إذا صامه
 وأنه لم يكن في حصته وتصرفه حقيقة بل أن يقصه لعدم وصله إلى التصرف فيه بالمعنى السراء مثلا فكأنه
 كان مودعه ومعه وهذا ملحق بعائشة وعمرها في إخراج كل المأخوذ من القصر كما تقدم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 أو مالك والشافعي إخراجها في أظهر وأبينة أنه يكره للأصغر أن يسرى صدقته وأنه أن استبرأها جرحهم قول مالك
 وأبو أحمد سطلاب السيرة الأول محمد في سراء الصدقة وصحة سرائها والثاني مسدود وهو وجه نكرهه
 في القول الأول الغرض من صوة الزوج في الصدقة بعد أن أخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وعمرهم من بقية الأ
 النماسة وهذا خاص بمقام الأصغر كما أن من انظر التبرع خاص بمقام الأكار ووجه الأمر إلى مرتبة الميراث
 ومن الشك في الأثرة الثلاثة أنه إذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكاة قد سركته لم يحمله معاصفة غير الزكاة
 وأما ما ذكره المذهب من الزكاة قد تدرية تم بغيره للدين المصع فيه فلا معقول مالك أنه يحول المقاصصة وأما
 مسدود والثاني محمد فوجه الأمر إلى مرتبة الميراث والأول خاص بالأصغر الذي يحيا من حقوقهم ومراعاتهم إلى
 لحكام وحلهم من المديون لم يدرهم الدين والثاني خاص بالأكار الذي لا يحيا معهم ذلك وهذا بطر قول مالك
 نصية السيرة بالمعاطاة من غير شرط بل على السيرة كما باقي فانه خاص بالأكار يحاد قول الساجدة أنه لا يجوز إلا لفظ
 لأنه خاص بالأصغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون بهم يكرهون ويحلفون وعدا إلى أعلى أسهل
 أو أتابعهم ولولا اللفظ ما حو لستأداة بالسمة فادهم ومن ذلك قول الساجدة في أصغر القولين وإحدى لا يجوز الزكاة
 في الخلق المملوك المصغر من الدهن لفظة أو كان مما ليس يعايرهم قول الساجدة في القول الآخر لا يجوز فيه
 الزكاة والأول محمد والثاني مشدود من جرح الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الساجدة ومالك في
 السيرة بنية أنه لو كان لم يرض على اللجوء للنساء ولا ركوة فيه مع قول بعض أصحاب مالك بالوجوب قال

أرجح من اثمة لثنية ما سئل قوله أنه لا يحوز الحق والحق للأجادة والأول محقق والآخر
مستند بوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القول به ما هو في ذلك قول الأئمة أنه لا يحوز
مزية السقوط بالذهب والفضة مع قول بعض اصحابنا في حبيقة ثبوت ذلك وما دخل المسألة
دار مجرى الحسن وحسنه في كل ما هو به بالذهب والأول مستند والثاني محقق بوجه الأمر
إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أنه أصح ما لا يفعل ذلك باحتياط بلعل ما فعله محمد بن
الحسن كان كذلك ووجه الثاني أنه يريد لأجدة لا سيما إذا كان موقوفاً على الأهل والأولاد
والعسان والله تعالى اعلم

باب ركة للحدادة

أجمعوا على أن الركة واحدة في عروض النجاسة ومن داود أنها تحب في عروض الغيبة وكذا لثنية
حمولاً إلى الزوجه في عروض النجاسة ورفع العسر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع وأما
ما احتلوه به من ذلك قول الأئمة السنة أنه لا يسرى عهد النجاسة وحسنه عليه بطريقه ذكوة
الحدادة عند تمام الحول مع قول أبي حبيقة أن ذكوة العسر يسقط بالأول مستند والثاني محقق
بوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن الركة رحت في العدم من حوض محالين فلا
مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثالث أن العدم محسوب من مال النجاسة فلا يحسم على مال
العدم كما أن نكران إخراجها الثالث من شرط ولا يجمع ومن ذلك قول أبي حبيقة
والساقى وأحمد أنه العروض للحدادة إذا كانت مريحة للقاء وترتض بها النجاسة والآخر
سقوط عند كل حول وتركها إلى ما فيها مع قول الأئمة لا يقوهر بأكل حول ولا تركها ولو امتنع
سبب حتى يبيع بأندرها ووجهه فتركها لسه واحدة إلا أن يعود حول ما يشري أو يبيع
فيحمل لخصه شهر من السنة فيقوم به ما عساه ويركبه مع المانص أن كان له فالأول
مستند والثاني محقق بوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأمر من طاهر لعدم ورود نص بكيفية
الإحرام ومن ذلك قول أبي حبيقة والثاني في أحد أقواله أنه إذا أسرى عروضا للحدادة بما دون
النصاب اعتبر النصارى طرق الحول مع قول مالك والمسائي يعتبر كمال النصاب في جميع
الحول بالأول أنه محقق من حيث بعض الحسابات لئلا يعدم وجوب الركة وتشد يد على
المستحقين من حيث عدم إخراج الركة والثاني مستند على المستحقين أيضاً لعدم إخراج الركة
الأهم تمام النصاب في جميع الحول وتوقف على صاحب المال لعدم وجوب الركة عليه إذا نقص
النصاب في إنشاء الحول بوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول الأعداد بوقتي الاعتقاد
والجواب فلا يبعد إجماع الحكم بوجه الثاني منى على ما عاده إطلاق التصرف وعدم انحصار
الأمر بتمام المهر أو تسعة سبب الماس وليس في ذلك نص في تفسير أحد الأمرين ومن ذلك قول مالك
وأحمد أن ذكوة النجاسة متعلق بالقيمة مع قول الثاني في أحد أقواله أنها سبب بالمال
متعلق بالشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول الدمة ووجه كل من الأقوال طاهر والله اعلم

اتفقوا على انه لا يندثر في الحول في ركوة العبد الا في قول للتابعي واصحابنا انه يعتبر الحول
 في الركوب وانفقوا على انه يعتبر الصاب في المعدب الا ان احسنته وانه قال لا يعتبر الصاب بل يحس
 في قلبه وكسره المحسن وانفقوا على ان الصاب لا يعتبر في الركوب الا عند التاخي وانه جعله شرطاً
 للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتقان واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك
 والساجي في المشهورين ان قدر الواجب في المعدب ربع العشر مع قول في حقيقته وان كان الواجب
 الخمس فالاول محقق والماني مسدد فوجع الامر الى مرتبة المعدب ومن ذلك قول
 مالك والساجي ان ركوة المعدب تختص بالذهب والفضة ولو استخرج من معدن غيرها
 من الخواهر لم يجز فيه شيء مع قول في حقيقته ان حق المعدب يتعلق بكل شيء حرم من الارض
 مما سطع بالشارع كالحديد والوصاص لا بالدرود وشعره ومع قول احمد سعل بالسطع وعبره
 كالنخل فالاول محقق والماني في مسنده والماني مسدد فوجع الامر الى مرتبة المعدب ووجه
 الاول صفاء جوهر البقرين وكسره وواجبهما انهما معدنان مصريان ووجه الثاني اطلاق
 المعدب على كل سطع ووجه الثالث مطلق الاستعمال ولكل من الاقوال وجهه وقد مر مصر ذلك
 وارجع الى راي الامام فله ان يصح على صحاح المعدب ما رواه احسن ليت المال حوايا بل كثر
 ما ان اصحاب المعدب مطلقا للسلطنة وسعقوا على السائر فحصل بذلك العساد والخير لله رب
 العالمين والله تعالى اعلم

باب ركوة العطر

ركوة العطر واحدة متفاق الاثنية الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مسحة وانفقوا على
 ان كل من لوصه ركوة العطر لرمته ركوة اولاده الصغار وما ملكه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها
 عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تحب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد
 المسيب انها لا تحب الا على من صام وصلى وانفقوا على انه يجزئ تحصيل العطرة قبل العبد
 من ووجه اتفاق الاثنية الاربعة على وجوب ركوة العطر كوجوبها طهارة للصائم من الزيت و
 غيره مما وقع في الصوم فطهارة الصفة الصمدية التي يخلط الصائم باسمها ووجه قول الاصم
 وغيره انها مسحة كون العبد لا تسلم له عبادة من النقص سواء كان كافراً ولا صاعداً ولا
 الايمان صلهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة وتصح بتبديل الوجوب بتبديل المستحب
 فتكون واجبة في حق من يقع الحلال في عبادتهم ومسحبه في حق الانبياء ومن رزقهم في المقام
 ما لهم ووجه من قال انها تحب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي
 وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه حوايد
 فتحصل الركوة المذكورة قبل العبد من ووجه ثقت ذلك من رسوم
 العيد وما قام به الشئ اعطى حكمه فكان بيوم العيد كالتيكين
 من ميقات الصلاة للوقت والهم وانفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد
 الوجوب بل تصد ما حتى تؤد منه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

من كان له لذة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قوله في الحديث الثاني واليه من ان ذلك العطر من راج
 سائر ان اناء من هو الا يطبخ عسكه مع قوله في حقيقته لها وجهه وليس به من كان الفرض المذكور عند من
 نواحي لا يمشد والثاني فيه تحفيه من حم لا مر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعليم السنة المبررة كتعليم
 القرآن من حيث ان ما امرت به في مرتبة امره القرآن في وجوب العمل بوجه الثاني الفرق بين ما امر به النبي
 في كتابه وبين ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الاضطرار من الامام الى حبيبه قد نفس
 صلى الله عليه وسلم يوجه على ذلك من جهة ضرورة الحق تعالى جل جلاله وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير
 محض لا يبادى في الدعاء لهم بلطف الصلوة وركعت في اللذة هي الرحمة تخفيف الشاهم وتقريرا بين لفظ امرهم
 على الاولياء والترحم على الانشاء عليهم الصلوة والسلام لانهم من ذلك قول ذلك والتأني واحدا لما يجب على
 المسلمين في العدا للشر في دنياه لاحيانا كل من التبرك بغيره من حصص اصحابه لا مسم قول الثاني
 انما لا يعمد على التبرك بغيره من الاولين عن احمد مستدلة بذلك تخفف من
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول واحد من من الاحاطة بوجه الثاني الاحاطة الكاملة بوجه الثاني
 اضطرار العبد في الحديث الى من ملكه ولحد فقط وان كان المعنى يشمل التبرك بغيره من ذلك قول في حقيقته
 انه يلزم السيد كونه قسدا انكافيه مع قوله لا لمة الثلاثة لا اعتنا به لان عبده المسلم الاول مشد
 والثاني تخفف ووجه الاول الخلاق العبد في بعض الاحاديث يشمل الكافر ووجه الثاني ان الزكوة طيرة وتطهر
 ليس من اهل التطهير من صرح بالشرع في الاطراف على اصحاب هذا القول النطق على المقيدين هذا الصرح من
 حيث لا ينفك مع السلام والاول احاط من حيث صلاة الذمة وعليها ماحل الكمال من العلفين فيقبلون
 في محله والمقيدين في محله من راس التبريم مع شارح ومن ذلك قول الكثرة الثلاثة انه يجب على فرد
 وطرفه وحده كما يجب عليه بغيره بامر قوله في حقيقته ان لا يجب على الزوج طرفة زوجته الاول مستد
 الزوجة والثاني بعد عدة مشد على الزوجة من حم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من كمال التبرك
 للزوجة ولا يلزم بحاسن الاطلاق بل كونه جسد واحد في نفسه هو من الرجل انظر الى باطن ووجه
 الثاني ان المباح حسب جده تركه انما على المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم اني ابيها وان يكون الاول من ثوب اخوها
 عنها كما اذ لها على عاتقه على عصر طرفة في بعض جماعها او يشبه نفسه بغيرها وانهم ومن ذلك قول
 الى حقيقته ان من اعتصم بعبصه رقيق مثلا لا غطره عليه ولا يخلو به ونفسه مع قول الثاني واحد
 انه يلزم من غطره بجميته بامر قوله ما ذكر في الحديث من على السيد ان نصف الاستى على العبد مع قول
 الى ثوبه على كل واحد من اصحابه الاول تخفف والثاني في نفسه بغيره من قول ما ذكر في الحديث مشد

الأمر إلى من يرى الميراث ووجه الأول ظاهر لأن الميراث لم يملكه كله والركوة موصوفة بأن يكون عن غيره
 لأهل عصاة ووجه الثاني مراعاة العدل وهو توكيل الميراثين بركن العبد فقد عرفت أنه والعبد لأهل
 يخرج عن عصاة ووجه الثالث الإحد بالاحتياط فخرج الأمر إلى من يرى الميراث ومن ذلك قول مالك ^{الشافعي}
 وأحمد لا يسترد في ركنة العطر أن يكون المخرج ذلك تصانصا من العصاة وهو ما سادهم بل قالوا كل من جعل عن
 وحدث من تارعه بعقبة يوم العيد ليلته حتى يدرى ركنة العطر حسب عليه مع قول أبي حنيفة إنها لا تنحل
 على من لا تصانصا كاملا فاصلا عن مسكه وسدده ورسه وسلاحه ولا يزال مستردا إلى محققه فخرج الأمر إلى
 الميراث ووجه الأول كقول القدر المخرج في ركنة العطر أن لا يسترد طين بمالك صاحبها صاعدا ولا ينزل العسر
 في العصاة متذبران للمعوس بها مخالفة ووجه الثاني الحاق ركنة العطر بأركانها من ركنة المقدس عشا في
 اعتبارها كالمصداق ولكن إن أخرجها من ملك دون المصداق فلا بأس من ذلك قول أبي حنيفة إنها لا تنحل
 بخلاف يوم من سواها لم يقل بغيرها حتى يعرف الشمس ليلة العبد مع قول مالك والثاني أبي حنيفة يعرف الشمس
 ليلة العيد على الزمان من قبلها ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على أنه لا يحل بأحد من يوم العيد
 مع قول أبي سيرين والخلف فيه محلي تأخيرها عن يوم العيد قال أحمد وأرجو أن لا تكون به بأس بالأول مستل
 والثاني محقق فخرج الأمر إلى الميراث ووجه الأول أناس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس في وجه الثاني
 كونه لم يرد في ذلك نص وجوب تخصيص اليوم عند التقاط ذلك أو أحدهما عنهم عن الظن وفي هذا اليوم
 فهو محلي لغيره على الاستصحاب من ذلك قوله الإمامة الثلاثة أنه يجوز لأحد من خمسة أصناف من غير السعد
 والتم والوسيلة لقطا إذا كان من تأمر في أبي حنيفة أنها لا تحرى في لقطا أصلا نفسه وغيره بقتله وقال الشافعي
 كل ما أحس به العشر ووصل إلى الأحرار ركنة العطر منه كاللذرة واللذرة والدجى وشبهه كاللذرة والدجى
 والثاني فيه سئل ما يوجب الأمر إلى من يرى الميراث ومن ذلك قول مالك والثاني الساقى أنه لا تحرى دقق ولا سويق من قبل
 أبي حنيفة أنها لا يحل أن أصلا نفسها ووجه قال الإمام طي من ثمانية الساقية ووجه أبو حنيفة آخره بقتله
 عن الفطره فالأول مسند على المخرج وعلى الفقهاء والثاني فيه شفعه مالك محقق فخرج الأمر إلى من يرى الميراث
 ووجه الأول لاقتصار على الزاد في ذلك ووجه الثاني أن الدقيق والسويق أسهل على الفقراء من الخبز وذلك أن
 يوم العيد يوم سرور ولا أعساء فيه وروى عن العبد لا يستعماهم عن بهيمة ما لا يظن ذلك اليوم بعد أنهم ولا
 يجوز لهم أن يتعدي غصيل قناتهم للنقص لهم عن كمال السرور على الفقراء ما بهم أو لأحد من الخبز يسأل إلى عروته نسبه
 عما فيه عارفة ذلك فيفرضهم الشر في يوم العيد لا يزال يقول ما علم الشارع من العبد قسم الثمن من الأعيان والفقراء من
 العقر بشرط التبرع على الأعيان الشر آخر قيا بالعدل ولكن أخرج لأعيان الفقراء الطعام التي لا يكون له ذلك أقرب

الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء واما من جرد اخراج القمية فوجهه ان الفقراء يصيرون بالخيار بين
 ان يشتري احد منهم جوارطا او طعاما مهيأ لتكامل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء و
 الفقراء فانه يوم اكل وشراب وبعال فذكر الله عز وجل فالطعام يترامى اجسام الناس وذكر الله
 يستلوا واحدهم فيحصل بذلك السرور الكافي لاداءه ولا اجسام وقد فتى ذلك مرة في لجنة الجمعية
 فصرنا ناكل وندكر فحصل لنا سرور لا يبادله سرور من مشاك فليجرب لكن يبعد جلاء قلبه من
 الرغبات والادناس هذا ما ظهر لنا في هذا الوقت من حكمة اخراج الحمد والديق ونحوه
 وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول الطالب من الاغنياء يوم العيد زيادة السرور
 والاكرام للفقراء والمساكين ولعلنا ارجع الشارح على ذلك اخراج الزكوة عن الصبي الذي لم يبلغ
 الطاعة على الصغر توسعة على المساكين والافاضة اليهم يكون معلقا بين السماء والارض
 حتى يفر الصبي بالاخراج استحي والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخراج التمر
 افضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابي حنيفة ان افضل ذلك
 اكثر ثمننا فالاول مخفف يحمل على حال من كان التمر عندهم اكثر واغنى من البر والثاني يحمل على من
 كان البر عندهم اكثر واغنى من التمر وجه الثالث مراعاة اكثر قيمة فانه مؤذن بان الله
 طعاما اذ غلاما ثمنه وارزقه شدة اللذة وكثرة النفع فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة ان الواجب صاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس السابقة
 مع قول ابي حنيفة انه يجزئ من البر نصف صاع فالاول كالشديد والثاني كالمخفف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارح وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف
 الصاع من الحنطة يعدل صاعين من الشعير للمواظبة رافى ذلك شيخان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما قالوا به اقدم اكثر الناس بعد عن الرأي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل
 الاجتهاد قال يحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد فرجه الامر الى ما تبقى الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي وجهه ان اصحابه ان مصر الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكوة مع قول
 الاصححى يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون الزكي هو المخرج فان دفعها الى
 الامام لوفه تعديم الاصناف لكثر ما في يده فلا يبعد عليه التعميم مع قول مالك وابي حنيفة
 واحمد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد
 واختاره ابن منذر وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكنى ذلك ما بعد فرجه الامر الى ما تبقى الميزان ووجهه الا قول ظاهر المعنى ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
 الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجه الامر الى ما تبقى الميزان ووجهه الاول ان من قدم
 فقد عجل للفقراء الفضل فلا يمنع منه وشك الشارح عن تعيين وقت الوجوب كما سكت
 عن بيان وقت انبائه فجاء تعجيل الزكوة قبل يوم العيد ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني

الأخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطاً في صحة الإخراج كأوقات الصلوات
الخمس إذ لهم مجبوع والمحمد لله رب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الأئمة الأربعة على أن لا يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت أو جمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب ثم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر
وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وجمعوا على أن الغارمين هم المديونون وعلى أن ابن السليل هو
المسافر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع ولا تعاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورين
في الآية أنها الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف
الثمانية أن قسم الإمام وهذا كعامل ولا فالقمة على سبعة فإن فقد بعض الأصناف قُسمت
الصدقات على الموجودين منهم ولكن لا يستقر على الملك الأصناف أن أعصر المستحقين في البلد
دونيهم المال ولا يجزأ إعطاء ثلاثة فلو عدم الأصناف في البلد جبال القبل أو بعضهم مرد على
الباقين فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن
المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحرى ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن حكم المؤلفات ولو بهم منسوخ وهو أحرى الروايتين عن أحمد وأشهر من مذهبه
مالك أنه لم يبيح المؤلفات قلوبهم سبهم لغناء المسلمين عنهم والرواية الأخرى أنه إذا حُجِمَ إليهم
في بلد أو نُفِز استأنف الإمام لوجود العلة بهم قول الشافعي في أظهر الأقوال أنهم يعطون سبهم بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن سبهم غير منسوخ وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول
والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فجمع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول وما رافقته حمل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار
عدم الكراه فلا يجزأ أن يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني إطلاق المؤلفات قلوبهم فلم يقيد ذلك ببعضهم
صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من أسلم في أي عصر كان لأنه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد
يلحق بقلب من ولد في الإسلام فافهم وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يلتفت إليه
المسلمون بالبر فقال في ناقصة على إسلامي فاني معبد واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا إلى
فذلك التي كتبت له شخصاً من المال يكتبه عنده بالقرت لصراح بالردة ومن ذلك قول مالك والشافعي
أن ما يأخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما أنه عن عمله فالأول
فيه تخفيف على الأصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهير له من أخذ أو سأل
الناس في أخذ نصيبه إجرة لأصدة فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ولا من ذمى القربي ولا كافراً مع قول أحمد أنه يجزئ
فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أن العامل أجبر فلا
يشترط فيه الكمال بالحرية والإسلام قال وإنما منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدهما العباس

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الا ما لم يهيم على سبيل المنظر والاجتهاد وسر
 اجمل في تحريم النقل ان يكون الى بلد يقصر فيه الصلوة مع عدم وجود المسكين في البلد المنقول
 منه وقال ابو حنيفة بذكره نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرية محتاجة او قرية هم مس الحاجة من
 اهل بلدة فلا يكرهه فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين وتخفيفهم من اهل بلدة اذا خرج
 زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طرب عليهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر
 ذكره الا على سبيل الفرض لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم يشهد للفقيرين لان قوله فتد على فقرائهم يشمل
 فقرا بلد المزك وفقراء غير هذا اذهم من فقرائهم بل اشك ومن ذلك قول الامامة لا يفت
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تجوز الزك في ارباب شريعة دفعها الى اهل الذممة
 ومع تجوز دفعها الى حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمى فالاول متشدد ومقابل له
 تخفف ورجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرب فلا يليق بذلك الا اهل
 الذممة هو محل يعني الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الراهنة وان احقق حسن
 الخاتمة وثم لتأييد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم
 واهل الذممة ليسوا من فقرائهم حيث اختلف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
 الزكاة وسخ للمسلمين فيجب دفعها الى الكفار لما سببهم الى الرسوخ ومن هنا كره بعض المتأخرين
 الاكل من مال الجحش وقال اما اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالربا والمعادلات الفاسدة
 وقال لم يكن السلف الصالح يأكلون منها وانما كانوا يصرون بها في خلف الدواب نفقة المخدوم
 اتفرغوا عنها على وجه الذمب والكراهة لا على الوجوب والتعريض انتهى وعلى ما قرأناه في من ذهب
 الى حنيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقرائهم في ادم او فقرا بلد المزك من مسلم وكافر وقد
 يكون من جواز دفعها الى الكافر لما قال بذلك بلجتهاد فانهم ومن ذلك قوله ايخفف
 رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك تصابا من ائ مال كان مع
 قول مالك في المشهور ان الغني من هؤلاء اربعين درهما وقال القاضي عبيد الوهاب لم يجد ذلك
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والذممة التي لا غنى له عنها او قال يعطى من له
 اربعون درهما وقال العالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا وذهب المتأفقي ان الاعتبار
 بالكمالية فله ان ياخذ مع عدمها وان كان له اربعون درهما واكثر وليس له ان ياخذ مع
 وجودها ولو قل ما علمنا مقرر في كتب مذهبه وقال احمد الغني هو من يملك خمسين درهما
 او قيمتها ذهباً في رواية اخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة او حرفة
 عقار او صناعة او غير ذلك فالاول يخفف على اغنياء والثاني فيه يذهب بل عليهم والثالث مفصل
 والرابع اشدد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
 ابواب الزكاة اذ الغني فيها طاهر هو من تلك التصاب سواء الموصلي والمكسبي او النقي اذ لو لم يكن

غنياً إنك كان كالتقير لا تفر من الزكاة ووجه الثاني أن لا يربح من ربحه يصير الإنسان
 ذاماً لا كثيراً لا اعتبار الشرع لها في مواضع كقول من صلى عليه أربعون شخصاً لا يترك باله
 شيئاً آخر له فمن ذلك من حد الكثرة في الشفعة ولا يربح من المراد بالنسبة أولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجواراة لا يربح من ربحه من كل جانب ووجه الثالث أن الكفاية
 هي للمزد من النفي فكل من كان له شيء يكفي عن سؤال الناس فهو مخفي ووجه الرابع أن الخمسين
 درهم هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكن من هذا القول وجه لا أن كل شيء لم ينص الشارع
 فيه على ما معين فالعندنا فيه بحسب نظرهم وعداؤكم وذكر الأربعة والخمسين جرى على
 الغالب من أحوال السلف فلا يركب أحد منهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا المقدار
 ولا فقد لا يكفي صاحب العيال لأن المائة درهم في طرقت تجارتها أو نفقته فافهم ومن
 ذلك قول أبي حنيفة وما لك أنه يجوز دفع الزكاة إلى من يقدح على الكسب لصحته وقوله من قول
 الشافعي رحمه الله أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن من لا يملك له فهو في الفقر أقرب من أن كان قادراً على الكسب ويؤيد قوله تعالى يا أيها
 الناس انتم الفقراء إلى الله أي في فضلته فلا يستغني أحد عن حاجته إلى الله تعالى وإنما خلقت
 الفقر في الآية بفضل الله لا بآلته حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته وإنما
 يستغني بآلته لأنه فأنه هذا هو الذي يربح الله تعالى فإن العبد إذا جاع وسأل الله في إنزاله
 ضرره لله على الرخيف فدفعه النقي عن الجوع إلا بالرخيف حاصل ذلك أن الله تعالى على الوجه
 بعضه بعضاً وسخره لبعضه بعضاً وربطه ببعضه بعضاً وإن كان الكلي عنه وبأمره وتكوينه فأفهم
 ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يملك له أخذ أو سائر الناس تزييراً له عنها وهذا خاص
 باباً كما أراحنا الله وأول خاص بالأصاغر من قلت مرأته ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه
 في إحدى روايته أن كذا نكاته إلى رجل ثم حمله أنه غني أجراه ذلك مع قول مالك والثاني
 في ظاهر قوله أنه لا يجرى وهو قول أحمد في الزانية الأخرى فالأول مخفف والثاني مشدد
 فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفاية هي للفقير الظن بأنه فقير ووجه الثاني
 أنه لا يكفي إلا العلم والخبرة بالظن البين خطاه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز دفع الزكاة
 للوالدين وإن علوا ولا للولدين وإن سفلاً مع قول مالك يجوز دفعها إلى الجد والجدة وبني
 البنين لسقوط نفقتهم عنه فالأول مشدد والثاني مخفف فوجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول تشريف الوالدين والولدين عن دفع أو سائر الناس إليهم قياساً على بني جاشم وبني
 السلب فإن الزكاة إنما حرمت عليهم تشريفاً لهم وتقديراً لذواتهم وأرواحهم ولا قولاً بحجواً إلى
 ذلك صرفاً إليهم منها كما انتفى به الإمام السبكي جماعة قال بعضهم محل جواز إعطاء لهم عند الحاجة
 ما إذا لم يستغنوا بغير الزكاة من حبة وهدية ونحوها لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة أنها لا تحل لجد ولا لوال ولا لجد لكن يؤيد ما انتفى به السبكي مفر من حديث أن لكم في
 خمس الخمس ما يكفيكم وأيضا فإن نفقة الوالدين والولدين وجبة على الأغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستغنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنفعة عليهم من اولادهم عاليا
 كما اشار اليه حديث انت وذاك لا يملك ووجه الثاني ان من كان ساقط النفقة لبعده وحجبه
 بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من الزكاة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة واحمد
 في احدي روايته انه لا يخرج من دفع زكوة الى من ينفق من الاخوة والاعمام وبنينهم مع قول
 احمد في اظهر روايته ان ذلك لا يخرج من الاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى ما تبقى
 للميزان ووجه الاول عدم ناكذ الامر بالاتفاق عليهم كالأصول والفروع فربما اخل قريتهم الفتي بالاحسان
 اليهم فيكونون كالأجانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترخيص الماشرك في الاتفاق على القرابة
 لا يخرج القريب الى الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على جالين فمن اشناه قريته
 عن سؤال الناس باتفاقه عليه فلا يحل له اخذ الزكاة ومن لم ينفق قريته عن سؤال
 الناس بغير اتفاقهم عليه حل له اخذ الزكاة ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لا يخرج
 للرجل دفع زكوة الى عبد من قول ابي حنيفة انه يحل دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيرا
 بالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكف بها عن الزكاة
 ووجه الثاني ان نفقة السيد تدل على كفايته كما هو الغالب على التجار وغيرهم من التجلاء مع زيادة
 الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن كلهم من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة العجماء
 بعوض منها الناضر ويطعم منها العبد والاماء ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظهر
 روايته انه لا يخرج للزوجة النسب ودفع زكوة لها زوجها مع قول الماشافي يجوز ذلك وقال ذلك
 ان كان يستعين بها اخذه من زكوةها على نفقتها لم يخرج وان كان يستعين به في غير نفقتها كادارة
 الفقراء من غيرها او نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفضل فارجع الامر الى
 ما تبقى للميزان ومن ذلك قول مالك واحمد في اظهر روايته انه لا يخرج دفع الزكاة الى بني عبد
 المطلب مع قول ابي حنيفة بثبوت دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
 في موالى بني هاشم حرهم بالزوجة واحمد وهو الاصح من ذهبه الك والمشافعي هو يرجع الى
 ما تبقى للميزان ووجه الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قيامهم
 عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لغيره اقربا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصل في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريم موالى التثنية المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 مولى القوم منكم اى ذلك لم يلحق بهم ووجه الثاني ان المولى ليس لهم وصلة في غير نسبتهم كوصلة
 ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما محل غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فان صنعوا منه
 جاز لهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفيهم من نزع الهدايا او صدقات النفل على تروى سمعت
 سبيدي عليا الخ اص رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب
 تحريم تعظيم ونشره لم يخرج عن اخذ اوساخ الناس لانهم عليهم لولا اخذها انتهي و
 في ذلك نظر فقد يكون منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من اخذها تحريم كليله
 فيما تضمن به والله تعالى اعلم

الشافعي ان المبرور الذي لا يرجع موعده وتشمير الكبر لا صوم عليه وانما تجب عليه الفدية فقط
 مع قول مالك انه لا صوم عليها ولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند ابن خزيمة واحد
 نصف صاع عن كل يوم من برأوتر وعند الشافعي من كل يوم فادول فيه تشديد في المسلمين
 والثاني تخفيف فيه افرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر فمن ذلك قول الاغمة الثلاثة
 وهو احدي التريتين سن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مظلم الهلال غير اذ قد
 في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في ظاهر الروايات عند صحابته عليه السلام لا يجب عليه الصوم
 وتعين عليه ان يقويه من بعض ذلك فالاول تخفيف في ترك الصوم والثاني تشديد في فعله فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قاعدة الرحمة لا تكون الا بدليل واضح او بينة او مشهور
 ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل التكشف الذين
 ينسرون الهلال من تحت ذلك الغيم والقتر كما يشهد ذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان او الجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا لتقسم سيدي
 على الخراس ووجهه كانا يكشنان ما تحت الغمام والفتور ينظران الشياطين وهم يصفده
 ويمنون في الابار والبحار فيصوبون صائعين وغالبهم مصر مقفرون ومعلوم ان الشياطين
 لا تصد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخلوا
 وهم كهم مصفون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان المعاصي التي يقع فيها في رمضان
 ما اقم ومن ذلك قول ابن خزيمة انه لا يقبض حلال رمضان اذا كانت السماء مصحوة الا بشهادة
 جمع كاشد يقيم العلم بشهرهم وما في الغيم فيثبت بدول واحد جلا كان او امرأة حرا كان او عبدا
 غير قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدل ومن قول الشافعي واحد في ظاهر روايتهما انه يثبت
 بعد واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث شفه تخفيف فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت معصية قد يغني الهلال على جم كثير من الناس
 بخلاف الغيم ينفذ على غالب الناس فيكسني واحد كما قال به الشافعي واحمد في ظاهر قولهما
 ووجه الثاني ان مالك مزيلة التثبت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الزاوية
 عكس قول الشافعي واحمد في الرابع من روايتهما فخرج ابو حنيفة ومالك واثان صوم رمضان
 على ثبات الصلوة قطعا في الشهر وعكس فان يكسني في دخول وقت الصلوة عنده ايا اخباره
 واحد ومن شرط رمضان انه يسجد مجاري الشيطان من احد ايامه ان لم يحرقه بغيبة
 وشعره او نوره فانه يفرق السلام بملأه الصلوة له بولم ياتها انها اجتهت في تركه بشي بها الشيطان
 كما ادر في نفسه ان الصائم لا يقبض الا بصير المعاصي عليه سبيل من العام الى العام فاقام ومن
 ذلك قول الاغمة الثلاثة انه لا يراه في الظاهر وحده صام ثم ان رأى حلال فتوال افضل سراع قول
 الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم بوجهه وحده فالاول تخفيف على الصائم مشدد
 في الثبوت والثاني عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط العدول
 والعدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم بوجهه حروان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني ان الحس قد يغلط تبعاً للمعنى الحاكم عليه كصاحب الزمان الصفر لم يجد طعم
العسل قرآن وقد صحح وحكمه باطل فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لا يصوم يوم
الشك مع قول احمد انه ان كانت السماء مصيبة كره او عقيمة رجب فالاول مشدد في الاحتياط
خوف ان يدخل في رمضان وليس منه والثاني مخفف بدوم مشروعية الصوم فيه لرجع الامر
الى مرتبة الميزان لكن قول احمد الاول بالعمل من حيث الصوم فقد يكن من رمضان فيفسر
الامر ويقتصر التردد في النية للضرورة ولا يضربنا صوم يوم ثرائد ومن ذلك قول الامامة
الثالثة ان الهلال اذا روى بالنهاية فهو ليلة المستقبل مع قول احمد ان التردد قبل الزوال لليلة
الماضية او بعد الزوال فورايات فالاول مخفف لعدم القضاء لليوم الماضي والثاني مفصل في
وجوب قضاءه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ذلك القول في روايتي احمد وثبت
بعد الزوال ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لا بد من التعيين في النية مع قول ابى حنيفة
انه لا يشترط التعيين بل ان نوى صوماً مطلقاً او نفلاً جاز فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التعيين من جهة الاخلاص المأخوذ به ووجه
الثاني ان المقصود وجوب الصوم في رمضان الذي هو ضد القطر فيه فيخرج المكلف عن العهد
بدلك ومن ذلك قول الامامة الثالثة ان وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى
طلوع الفجر الثاني مع قول ابى حنيفة انه لا يجب التعيين اي التبييت بل تجوز النية من الليل
فان لم ينزلها اجزائه النية الى الزوال وكذلك القول في تلك المدة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط والقياس على سائر
الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات الاما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
بوجود النية في اثناء الصوم اذ الم يحض ذكر الله اذ كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
النية هنا قبيل الفجر مستحبة لدرجة تحصيل الكمال للصحة فانهم ومن ذلك قول الامامة
الثالثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك انه يكفي نية واحدة من
اول ليلة من الشهر ان يصوم جميعه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول القياس على الصلوة وغيره فان كل صلوة عبادة على حدة فانكنت للقل في صوم
كل يوم لاسيما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكن فيها اكل وشرب وجاع وغير ذلك مما يبطل
الصوم ووجه الثاني انه على واحد من اول الشهر الى آخره فالاول مخفف خاص بضعفاء الغنى
والثاني خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى يقدر بهم من اول الشهر الى آخره
بنية واحدة فاذا اتى احد منهم في اول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
تحلل الليل فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة ان صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع قول
مالك انه لا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على الامامة
في امر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالقرض يجامع ان كلامنا ما موبه شعراً

وقال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت البية من الليل ولا صام له فمسل المقل لا طلاقه
لفظ الصام ويعني ان يكون الاول خاصا بالاصغر والثاني خاصا بالاكبر وانهم قد من ذلك
قول الاشعة الاربع ان صوم الحب صحيح مع قول اني هو ربه وسالم من عبد الله انه يبطل صومه
كما مر اول البنية انه عسك ويقضي ومع قول عروة والخمس انه ان احل العسل بعد ذلك بطل
صومه ومع قول الشعبي ان كان في الفرس يقضي فالاول محقق والثاني مشدد والمال معضل
فوجه الامر الى مرقى الميراث ووجه الاول بغير السامع من اصم حاصل صوم وعدم امره
بالفصاحة ووجه الثاني ان الصوم يسهل الصفة الصالحة في الاسم ولا يسعى ان يكون صاحبا
الا مطهر من صفات الشياطين التي حصره السلطان ما لم يشغل فكيف سفل صلوة من
حرج من حصر الله الخاصة فكذلك يبطل صومه من حرج من حصر الله تعالى الى حصر الشياطين
ومن هيايعه وتوجه العقل المفضل فاما وجه قول الشعبي بغير ان الفرس لا يحب الحرج
منه بخلاف العقل بل ذلك سدده بالقصاء لعدم تأديبه على وجه الكمال فالاول
خاص بالاصغر والثاني خاص بالاكبر وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الامراء
بابطال الصوم بالعيه والكذب مع قول الاشعة بصحة الصوم مع العقول الاول خاص بالاكبر
والثاني خاص بالاصغر ومن عاب الناس اليوم بكذا احدثهم مسلم له يوم واحد من عسك
او كذب ومن هياي حل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ النفس من العيه واسماها من
عمره ومن ذلك قول اني حصة واكثر المال كية والتاسعة ان الصوم لا يبطل بسنة الحرج
منه مع قول احمد بطلانه بالاول محقق خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالاكبر ووجه
الآخر من مرقى الميراث ومن ذلك قول الامام مالك والسافعي انه ينظر بالقياس ما مداه
قول الامام في حصة انه لا ينظر بالقياس الا اذا كان ملء فيه ومع قول احمد في انه يراه
لا ينظر الا بالقياس فما احسن ومع قول الحسن انه ينظر اذا درعه القيم فالاول وما قرينه منه
وبينه تسديد وقول الحسن مشدد فوجه الامر الى مرقى الميراث ووجه الاول قرب الدليل
بالفطر من فاداه ولم يفرق بين ان يكون ذلك قلنا او كثيرا ووجه الثاني وما دونه ان القيم
ليس مفطر الدابة وانما هو كربة بحج العدة من الطعام فضعف الحسم برمانى الى الاوطار
حرف المرض الذي يلزم الفطر لذلك سطر احمد والوحيدة القيم الكبر من ملء الغم باكثر
ما من مثل لقمة او نحوها لا يحصل به ضعف في الحسد يؤدى الاوطار وهذه هي العلة الشاهرة
في الاوطار بالقياس في الفطر بالحنان من حيث ان كلا من العمى والحجامة يصف
الحسد الذي ادماها في الحكة واهل السريعة يورس الاوطار فيها حفظ للرزق عن الدابة
او الضرر لسد الذك لا نطاق تادة ووجه قول الحسن طاهر لانه يتولى عالم من الاكل
والسرم الذي لم ياد له السارعه وهو الرائد عن حاجته ما له لو اكل لحاجته لو لم يبق
بالله ذلك وكان القيم بالفطر اولى احراز احتياط مقصود للتأخير الذي درهما القيم
وبلان الاساس او احدث معدته من الاكل فيضيد الذخيرة نظال الاطر ويرجع على لصوم

فيكون حكمه كالمكره ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء مابين من قالوا في الاحتياط وما بين متوسط
 فيه فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين اسنانه طعام نجسي به ريقه لم يفسد
 ان يخرج عن تمييزه وحجه وان كان ابتلعه بطل صومه مع قول ابي حنيفة انه لا يبطل صومه وقد
 بعضهم بالحصة وبعضهم بالسببه الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان يخرج عن تمييزه
 ويجوز مشدد في الفطر بأبشاعه ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه
 الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثرب الشهوة للعاصي او الغفلات ومثل الحصة
 او السببه لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة
 لا ينضبط على حال سد الباب فانهم اثناء الرسل على الشريعة بعد موتهم في كل زمان وليس
 لاحد من العارفين تقاطع نحو سببه فيما بينه وبين الله اذ با مع العلم انكم سببا في بيان
 مسئلة الافطار اذ حال الميل في احليله اذ اذنه ويسمى مثل ذلك يخرجهم اكبر السما خذ من
 نحو حديث كالداعي يري حيل الحيوان يشك ان يقيم فيه ونفسه ما فعلوا بضيق الله عنهم ونظير ذلك
 تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالا صالة انما هو لاجتماع لما فيه من
 الدمار المضرب بالنكاح كما جرب فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحقنة نقط الا في رواية
 عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والامعاء مقطر عند الشافعي ولم اجد
 لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقول الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان ادخال الدواء من الذر او الاحليل مثلا لا يورث في البدن قوة تضاد
 حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة تضعف البدن باخراجها ما في المعدة فلا تقطر
 واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها نقط اي يورث امرها الى فطر المحقق لعدم وجود
 شيء تشتغل فيه القوة الخاصة فتصير تدخر في الامعاء الى ان يحصل الاضطرار فيبطل الفطر
 واما قول بعضهم بالافطار لما بلغ الصائم حجر الاحتمال منه شيء او ادخل الميل في اذنه او الخيط
 في حلقه ثم اخرجهم فهو سيد للباب لانه ليس مطعوا لا لغة ولا شهوا ولا عرفا ولا يولد منه
 قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة
 المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك اذ با مع العلماء الذين افوا بالفطر فقد تكلم العلماء في
 الافطار على اخرى غير اثار الشهوة فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحمامة لا تقطر
 الصائم مع قول احمد انها تقطر المحاجر والحجور فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع
 منه انما هو استعمال ما يوقى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل احمد مؤول بان المراد
 تسببا في الفطر اما الحجور فظاهر واما الحمامة فرجاله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم
 يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قبل الدم فالتقطير ليس هو لعين الحمامة راسما هو
 لما يورث اليه امرها ترجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة على انه لو اكل بشاكا
 في طلوع الفجر ثم بان انه ظلم بطل صومه مع قول عطاء وراشد واسحق انه لا قضاء عليه
 وحكي عن مالك انه يقضي في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفضل فرجع

الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول تقصيره بالأقدم على الأقل من غير علم أو طر بمقاء الليل
 ووجه الثاني أنه لا يصح من الأكل إلا مع شرب طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للعرض
 محذور العمل بخلاف الفجر منه وأتركه بالكلية عند بعض الأئمة فإياهم ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والثاني أنه لا يكره الأكل للصائم مع قول مالك وأحمد مكرهته بل لو وجد طعام
 الأكل في الحلق أو طرعهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يعطوا بالأكل والأول محقق والثاني
 منه تشدد والثالث مستند فوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول القول بالثلاثة طاهر
 ومن ذلك قول الأئمة لمسته أن لعق الطعام والصوم في كفارة الكفاية في غير موضع
 حامداً على الترتيب مع قول مالك أن لا طعام أولى بها على التغيير فالأول مستند والثاني محقق
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول بالعق والصوم استد من لا طعام فإياهم في الكفارة
 ووجه الثاني أن لا طعام أكثر بعدا لمفقره والمساكين محذور والعق والصوم لا سيما أيام العزلة ومن
 ذلك قول الثوري وأحمد في الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة وبالكاف على كل منهما ككفارة
 فأن وطئ في يوم من رمضان كفارة وإن عبد مالك والثاني يقال أبو حنيفة إذا تم
 يكفر عن الأول لومه كفارة واحدة وإن وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب ما لو طء الثاني كفارة
 وبال أحمد يلزمه كفارة ثانية وإن كف عن الأول والأول مستند على الزوج مع وجه الروحة
 والثاني مستند إليه بالاستزكيا في التروء والتدبر للمساكين بحكمة الصورة ويقاس على ذلك ما
 بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتعقيب فوجه الأمر إلى مرتبة الميراث
 قالوا وحكمة الكفارة أنها تقسم من وقوع العقوبة على من جنى حيازة متعلق بالله وحده أو متعلق
 بالله وبالخلق فقصير للكفارة كالطهارة عليه تتم من وصول العقوبة إليه من باب تعليق الإنسان
 على مساسه بها ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن الكفارة لا تختل إلا في أداء رمضان
 مع قول عطاء وقسادة أنها تختل في قصائمه والأول محقق والثاني مستند فوجه الأمر إلى
 مرتبة الميراث ووجه الأول ظهور رتبة تلك حرمة رمضان بين الناس علاوة في القضاء فإن
 الأمته لا يكاد يطهر له غير ذلك كالأداء والقضاء وحل الله تعالى بإياهم ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو طهر الفجر وهو يحيا مع ورع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك أنه
 يبطل بالأول محقق والثاني مستند فوجه الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول طاهر ووجه
 الثاني مصاحبة الله والتروء في حال النزع فكان ذلك من فعلة الجماعة كما هو الحال على
 الناس نكاحه في حال النزع متاد في الجماعة يؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخنازير
 من الغصص ماله أن يخرج حال حره ويخرج أن يكون الأول خاصاً بالآثار الذي يملكها
 شهريته والمساكين خاصاً بالأصغر الذين تملكهم شهريته إياهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثاني في أحد في أحري رابته في القبلة لا يخرج على الصائم إلا أن حركت شهوته مع قول مالك
 بما يخرج شهوته بكل حال والأول محقق خاص بالآثار والثاني مستند خاص بالأصغر
 سيد طهارة عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قس وأمدى لم يعط مع قول

احرازه يظهر ذلك لو نظر شهوة فانزل لم يقطر عند الثالثة وقال مالك يقطر فالاول في
المسئلةين مخفف والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان درجة الاول في الاول
عدم انزال المني ووجه الثاني فيها ان الذي فيه لذة تقارب المني درجة الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة الصوم ولو كان تلك المظنة تشبه
لذة المباشرة ما خرج المني منها فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان للمساقر الفطر بالا كل
الشرب والجماع مع قول احمد انه لا يجوز الفطر بالجماع ومق ما جامع المساقر عنده فعليه الكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان درجة الاول اطلاق الشارع
الفطر للمساقر فمثل الاقطار بكل مظهر ووجه الثاني ان ما جرد الحاجة بتقديرها وقد احتاج
المساقر الى ما يقدره من الاكل والشرب فجزه الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيء
القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تضره الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوله واحمد انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان درجة الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بين لك درجة الاول التخليط عليه بانها كحرفة رمضان وقد امن الشارع العلماء على شرايعته
من بعده واهرم بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اكل
او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان درجة الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل
او شرب ناسيا فاما ما يطعمه الله وسقاه ووجه الثاني نسبتة في النسيان الى قلة التعليل
وان كانت الشريعة رفعت الاثم عنه كظواهره من اكل طعام الغني ناسيا وغو ذلك مع ان الامر لا
يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اشارة الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الاول
على حالة العاصية والثاني على حال النقص فرحم الله الامم ما كان ادق نظره وساحم الله
بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيم على الامة ومن ذلك قول الاثمة الامر بعبادة
ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يومه مكانة من
بعبادة انه لا يحصل الا بصوم ثلثي عشره ما مع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهره ومع
قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم الفريهر ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وابعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول سكون الشارع عن الزام المظهر بشئ عزائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التخليط على ذلك المظهر بغيره فلو قبل كل مجتهد على ذلك الفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
وجهه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الابد
لانه في غير وقتة الشرعي الاصل وقد قدما نظير ذلك في الصلوة واستدلنا عليه بقوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بمحمد بين

في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فانهم ومن ذلك قول ابى
 حنيفة والثاقيفي ان من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل
 ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني
 مشدد والثالث مفصل فزعم الامر الى حريقتي الميزان وتوجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم
 من اكل او شرب ناسيا وهو صائم فادما اطعم الله وسقاه انتقي ومن اطعم الله وسقاه فلا يبطل
 صومه لان الشارح اذا فني عن شيء من الاكل ثم صبه في جوفه المكلف من غير قصد المكلف
 فلا يدخل في جملة ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن
 كالسوخ في حق هذا الناسي لا تمتنع قصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيات
 وتوجه قوله ذلك بالطلان نسبت الى قلة التحفظ كما امر ايضا حقه قريبا وتوجه قول احمد ان الجماع
 للصائم بعيد وقصه من المكلفين للقلية المتخلف من الجماع على غالب الناس ولا يقيم من
 الصائم الامم مقدرات تذكره به كضعف الدارعية المتولدة من الجوع فلا يكره وتنتشر منه الجارية
 الا بمسقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا لكثرة تكرره وتوقع ذلك بخلاف الجماع فانهم ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك والثاقيفي في ارجح قوليه عند الرافي انه لو اكره الصائم حتى اكل او شرب
 او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومهما مع الاصح عند الشافعي ومن
 المطلان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول
 مخفف وبناء على قاعدة الاكره والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكره في ذلك الصدد ولغلق الجموع
 في الثالث بشدة منافاته للصوم وهذا السر في حكمة الجماع يعرفها اهل الله لا تسطر في كتاب
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انما سبق ماء للعضضة او الاستنشاق الى جوف الصائم من
 غير مسالفة بطل صومه مع قول الثاقيفي في ارجح قوليه وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول
 مشدد والثاني مخفف فزعم الامر الى حريقتي الميزان وتوجه الثاني ان سبق ماء للعضضة
 او الاستنشاق متولد من ما دون فيه وتوجه الاول ترك الاحتياط للصوم في شروط بها اذا
 لم يخف سبق ماء للعضضة او الاستنشاق فان خافه وتضعض واستنشق ونزل الماء جوفه بطل
 صومه ومن ذلك قول مالك والثاقيفي واحدا من اخر قضاء رمضان مع امكان القضاء حتى
 دخل رمضان اخره مع القضاء لكل يومه مع قول ابى حنيفة انه يجوز له التأخير بأكفارة
 عليه واختاره المزني وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الاول مشدد
 والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فزعم الامر الى حريقتي الميزان
 وتوجه الاول القول الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب صيام ستة ايام من
 شوال مع قول مالك لا يستحب صيامها وقال في اللوطايم يراحم من اشياخه يصومها واخاف
 ان يبطل انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ماورد فيه انما كصيام الدهر
 والثاني مخفف لعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاع على الحديث
 فيحتمل انه لم يعم عندنا فتروا العمل به من باب الاجتهاد فادري اجتاده الى ان ترك تلك السنة

أولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد قرصيتها ولو على طول السنين
فظهر ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصيام فوالله لست بعين سمن من قبلكم شبرا لبشر
وذكرنا جابر بن زرع والوايز سلم الله اليه ورد النصارى قال فمن فاقهم ومن فلك قول إلى خيفة
وما لك انه لا شئ بعد فروض الاعيان افضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي ان الصلوة
افضل اعمال البدن مع قول احمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من
هذه الاقوال شواهد من الكتب اربع السنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون طليقا لا تشديدا
والتحقيق درجة القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو كان العلم ما علمنا مراتب الاعمال
ولا فضل شئ على شئ ووجه كون الجهاد افضل على كل من بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة
الكفر ويهدى طريق الوصول الى الله باحكام الدين واظهار شعائره ووجه كون الصلوة افضل
اعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى وبجاسته وان الله تعالى جيم فيها سائر عبادات العالم
العلوي والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان
من شرع في صوم نظوع او صلوة نظوع فله قطعهما ولا قضاء عليه ولكن يستحب له انما هما
مع قول أبي حنيفة وما لك برحوب الاتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم قطعا على اخيه
فخلف عليه فطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مراتب
الميزان ووجه الاول ما ورد ان المتطوع امر بنفسه فان شاء صام وان شاء افطر فحيثما خير
الشاعر العبد في الافطار ودعه فلا يلزم الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حجة الحق جل وعلم
عن نقص ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرهما
اي على المصلين التحس قال لا الا ان تطوع اي تدخل في صلوة التطوع اي فتكون عليك بالدخول
والم تدخل فيها فليس هي عليك فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر من باب حسنات
الابرار سيئات المقرين فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك ان لا يكره افراد الجمعة
يصوم مع قول الشافعي واحمد والي يوسف بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مراتب الميزان ووجه الاول ان الصوم يرفع استعداد العبد للعبادة والوقوف عند
دين يدي الله عز وجل في صلوة الجمعة وفي جميع يومها وليعلم ان الآية لانها كيوم عرفة عند
اهل الكشف وذلك خاص بالا صلوات الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم انهم في
حضره بهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه انما اللطيف من العبد
الافطار فيه وهو خاص بالاكابر الذين يفهمون اسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على
الله تعالى بذلك قوت اللذات فقط فيصير الجمع بينا زرع الروح ويطلب قوة الجسماني ولا يسكن الا
باكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السر كما اشار اليه حديث الصائم فرجتان فرحة عند
فطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة فقص سره فلكل مقام رجال
هنا اسرار دين وقها اهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قوم الاثنية الثلاثة انه لا يكره
صائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال والتخار عن متاخرى حتى آتاه

الكرامة فالأول محقق والثاني مشكوك فوجع الأمر إلى مرتضى الميراب ووجه الأول أن ترك
السواك مع الخمر بعد شراعة الفم ويتلوه القلم وهو صفة الإسناد أسودها صغير ثم
فيه قصير بحليته وسقدير كرامة السواك فالرابعة الصبر الثامن مقدم على اكتساب الفصائل الثمانية
على صلاحها ووجه الثاني أن الرابطة الكريمة تولدت من عبادة علي بن موسى أمرائيا واحاس
الأول بأن الصوم صفة صمدية ولا ينبغي لصاحبها أن يفعل غير الظاهر الحسية والعنصرية
ولذلك سئل في العسة والقيمة وأوقعا من الصائم زيادة على التبرير والقهر المحاصل
للمعطر وهو معنى قوههم ويستحب أن يصول الصائم لسأله عن العسة والاهم والله تعالى
بأسباب الاعتكاف

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشروط بانه قربية إلى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي
العشر الاخر من رمضان فصل ليلة العتق وتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف الإناثية واحسدوا
على أن حرهم المعتكف لئلا يدمه كقصه الحاجة وعسل الحاجة حائر وسلي الله الاعتكف
بعد المسجد الجامع وحضرت الجمعة وحصل عليه الحرم لها وسلي الله إذا ما من المعتكف
في الفرج عند نطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن الصبر والرهري يبرمه كفارة
يبيع وكذلك اجمعوا على أن الصمت إلى الليل مكروه وقيل الثاني ولو لم يصمت في اعتكافه عليه
لا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استحباب الصلوة والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا
على أنه ليس للمعتكف أن يتجوز أن يكتسب بالصعة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ليلة القدر ما في شهر رمضان
خاصة مع قول أن حبيبة امها في جميع السنة فالأول مسدد والثاني محقق فوجع الأمر إلى
مرتضى الميراب ووجه ١٢٤ ما ورد من تخصيصها بالاحاديث الصحيحة شهر رمضان
في حديث واحد ما في غيره ووجه الثاني أن المراد ليلة القدر الحسن كذا في رمضان كذا في
لوقه حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم أنه رافعا معروفا مقادير الشريعة
كلها تلك الليلة من طوبى الايام ولا يحتاج إلى مطالعة كتب الشيعة وسوء مستند حليا
الخواص من جهة الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العمل تقريبا من الله تعالى
قال وهو مدغم من وان امها في كل السنة واحسن في حق التبرير اصل الدين انه رافعا في شهر ربيع
الأول في مرجح وقال معنى قوله تعالى ان انزل في ليلة القدر اي ليلة القرب وكل ليلة حصل
فيها قربة هي قدر انتهى وهو يؤيد قول من احتجوا من العلماء امها بان ذلك في جميع ليالي السنة يحصل
لعمل نيل الليالي في الشرف وان على الحق تعالى ذلك كما ينبغي ذلك اهل الكشف وروى الامام
سعيد بن عبد الله الاردي عن ابيه في الامام والذكر من جهة الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يبدل رعايا ذلك وتعالى كل ليلة وانقضى من الليل الثلث إلى سماء الدنيا فيقول هل
من سائل ما عطيه سؤله هل من مستل ما انا فيه إلى اخر ما ورد في الحديث
قال فاذا كان ليلة الجمعة رل رعايا فيها إلى السماء الدنيا من عرب الشمس إلى حرم مكة

صلوة الصبح انتهى فربها ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس
 كذلك انها هي ليلة تدبر اخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من البشر الاخير ليلة الجمعة
 قدر والحال بانها مثلها لا عينها فظن الرائي انها هي فعلى هذا فكل اقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل
 ابن حطيرة في تفسيره عن الامام ابي حنيفة انه كان يقول انها سرفت قال وهو مردود انتهى والمحقق
 ان مراد الامام ان ليلة القدر التي انزل فيها القرآن بعينها سرفت والا فمثل الامام ابي حنيفة
 لا يخفى عليه حكمه فانها من اهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة
 فانهم ومن ذلك قول مالك والثايني انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد والحجامة
 اولى وافضل مع قول ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة
 وقال احمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف
 الا في المسجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ولكن الثالث والرابع مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله
 الخاصة بالمسجد فانه يختص بشيئ الله فان كانت الجماعة والجمعة تقام فيه كان اسهل
 في جمعية القلب لاسيما للمساجد الثلاثة وتمتعت عليها الخواص يقول يحمّل ان يكون اشتراط
 المساجد الثلاثة او المسجد الذي تقام فيه الجمعة والجماعة خاصا باعتكاف الا صاغر الذين
 يحتاجون الى نشرة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الا كابر
 فانهم ومن ذلك قول الثايني في الجرد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل
 المهيأ للصلوة مع قول ابي حنيفة والثايني في القديان الا فضل اعتكافها في مسجد بيتها بل
 يكره اعتكافها في غير ذلك فلهذا فيه تشديد والثايني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الاتباع قلتم يبلغنا ان الشارح ولا احدا من عياله اعتكف في خير المسجدين ووجه
 الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها استلزاما لقيامها في حديث فضل صلواتهن في قعود
 يوقن على صلواتهن في المسجد بحاجتهم مطلوبة جمع القلب في الصلوة والاعتكاف جميعا فانهم وتمتعت
 سيدي عليها الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منعت اعتكاف المرأة في بيتها
 وبين من اجازة لان الجواز خاص باماء الشياطين اللاقي يحصل بخروجهن محظور والمنع خاص
 باماء الله الصالحات اللاقي لا يحصل بخروجهن للمسجد محظور كراعية وسقاية قال صلى الله
 عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله فان اماء الشيطان من حيث الاعمال الرتيبة ينس
 من ياب نفس عبد الدينار والدرهم ونظيره ايضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اى عباده
 الاختصاص ومن ذلك قول ابي حنيفة وهالك اذا اذن الزجر لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه
 فليس له منعها من اتهامة مع قول الثايني واحدا من له ذلك فالاول مشدد وعلى الزجر خاص
 بالاكابر والثاني مخفف عليه خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة
 قيام النظم لحضرة الله التي دخلت زوجته فيها وقتها حظه هو ووجه الثاني تقديم حفظ نفسه لشدة
 فقره وضعف حاله وعمله باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اتيهم الى حضرة

عنه بعدة على حد سواء وما رحم الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الا المصلحة لتقريبه
 الكراهية تعالى فانهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك وحمل انه لا يجوز الاعتكاف الا بعد
 مع قول الشافعي انه يصح بغير صورة والاول مشدد وهو خاص بالاصغر لضيقهم عن مجموع
 في اعتكافهم اذا اضطروا وتساووا الشرهات والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يتدبرون
 جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال اطارهم وذلك لانهم لا يأتون الا بقدر الضرورة ولا يتردد
 بينهم اطاره بحب اقلواهم عن سبب وحدة دهرهم فانهم ومن ذلك قول مالك واحمد في احدي
 روايتيه ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الساجي واحمد في الرواية الاخرى انه ليس بواجب
 مقدر ويجوز اعتكاف بعض يوم والاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول وهو خاص بالاصغر ان استعماله بحضور القلب جمعه من اودية النيات لا يبر
 بدون يوم في الغالب يكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب باليوم كله وهذا
 الثاني وهو خاص بالأكابر ان المعتكف على الاكابر حبل القلب ولا يحتاج الى طول زمن في
 قلوبهم بل يجوز ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك
 فان حقيقة العكوف بالقلب على يوم وحصة الرب يحكم الاستحباب من غير تحمله
 حجام كما هو مقام سهل بر عبد الله النسي في رحمه الله فكان يقول ان في
 الله والسامس يطيب ان اكلهم انتهى بالاول داعي حال الاصغر والثاني مراسي حالي الاكابر
 فانهم ومن ذلك قول الامام الزاوية الاحمد في روايته ان من نذر اعتكاف يومين لم يبر
 متوليا وان احل يومه قضى ما تركه وقال يلزمه الاستساق وان نذر اعتكاف سبعمائة
 حائله ان ياتي به متابعا ومتفرقا عند الساجي واحمد وقال ابو حنيفة وذلك يلزمه
 وشوحي الروايتين عن احمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول احمد بامسح
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 طهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الامام الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يومين دون ليلة
 صح مع قول مالك انه لا يصح الا مع اصابة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع ما صح في حنيفة والساجي في احكام القلب انه يلزمه
 اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها
 وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان والتخفيف خاص بالأكابر والشد
 خاص بالاصغر الذين قلوبهم مشتتة في اودية الدنيا ومن ذلك قول
 ومالك اذا اعتكف بغير الجماع وخرج الجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الساجي في
 القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظن الق
 حصول شهوة استصحب المعتكف انه يلبس الله عز وجل من حين خرج من معتكفه
 دخل الحامع وهو خاص بالأكابر ووجه الثاني الظن به ان هذا الشهر يقطع بغيره
 احبنا المعتكف عن نفسه بذلك فانهم ومن ذلك قول الساجي واحمد ان المعتكف اذا

خروجه لعارض في قرينة كعبادة مريض وتشييع جنازة جازله الخبز ولا يبطل اعتكافه مع
 قول أبي حنيفة والله ان له يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالكابر والثاني مشدد وهو
 خاص بالأصغر كما مر توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني في أصح قوليه
 وأما إن المعتكف لو باشر فيادون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل مع قوله والله والثاني في القول
 الآخر أنه يبطل اعتكافه إن أنزل هكذا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 والاول خاص بالأصغر كما مرهم بالوطء بغير أنزال بخلاف الكابر ويحتمل أن يكون إلا مصدر
 بالعكس فيسأله الكابر بالأنزال فكيف يمكن أن يركبهم بخلاف الأصغر بمحض أحدهم عن حضرة
 ربه بغير دلالة الجاهل وإن لم ينزل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره للمعتكف الطبيب
 ولا لبس ذبيح الثياب مع قول أحمد بركاها ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلوة فلا يكره له التعلق بالطبيب وليس بنفس من الثياب
 ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالصلاة لا ينبغي له الترفه وكل من المرتبتين من رجال
 فقوم بين يديه أعزاء لعز الطاعة كما مر للجالس وقوم بين يديه أذلاء أما التعلق بالطبيب على
 قلوبهم وأما الوقوع في مخالفة الزمان في مخالفة فكن جهل ولا نبيا والعلامة والأدلية على الدل بين
 يدك الله كلما حضرك في صلاة أو اعتكاف أو غيرها ذاتا وصفة أي في نقولهم وشبابهم فافهم
 ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا ينبغي للمعتكف قراءة القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول أبي حنيفة
 والثاني في ذلك مشددا وجهه ما قاله مالك وأحمد أن قراءة القرآن والحديث والعلم لها يقع
 فيه من الجور والاشكال ورفق الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المقصود أمر الاعتكاف
 وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولأن ذلك اجمعوا على استعجاب متلاوة
 القرآن والذكر والصلوة لعدم تعلل ذلك بالغير فإن قال قائل إن قراءة القرآن والحديث والفقهاء
 تفرق القلب عن الله تعالى بنهاه الله في معانيها فأجابه أن هب بالقارئ إلى الجنة وما فيها
 فيشاهد ما بقلبه وأية تد هب به إلى النار وما فيها فيشاهد ما بقلبه وأية تد هب به إلى الجنة وما فيها
 أو العدة أو المورث وتكون ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن يفكر عن هذه الأمور فالجواب أن هذا
 المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه غالب الناس فهو خاص بالأصغر فلا يؤثر في مقامهم نهاب
 فكبرهم إلى معاني ما يقرؤونه ويدركونه بخلاف الكابر فإنهم يتفرقون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى
 فيؤثر ذلك في مقامهم وأما في الخلاص لا يسلوك مقام الكابر والكابر وهم الذين تد هب
 أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفرقون بذلك عن صاحب الكلام وتسمعت
 سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول ماسمى القرآن بالقرآن لا لكونه مشتقا من القرء الذي
 هو الجهم فقوم بجمعهم بتلاوته على غيره من الأحكام والمعاني ولا اعتبارات والتوبيخات والقراء
 الزاجر والآداب وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم يجمعهم بتلاوته
 على الحق مع شهود هذه الأمور كلها فلا يحبون الحق عن الأحكام ولا بالأحكام عن
 الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احل كان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
 مستطيع في العمر مرة واحدة واقفوا على من انزه الحج فلم يحج روات قبل التمكن من ادائه
 سقط عنه الفرض واجمعوا على انه لا يجب على الصبي ثم وان حجه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
 الحج واقفوا على استحباب الحج لمن لم يجد زادا لمراحلته ولكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يكتب
 بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت
 وعلى انه لا يجب ادخال الحج على العمرة بعد الطواف وانفق الامر بعبادة على وجوب الدم على المتمتع
 ان لم يكن من حاصر المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طارس وداود لادم على القارن
 هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وانما الاحتلف فيه فمن ذلك قول ابى خنيفة
 وهالك ان العمرة سنة لا فريضة مع قول احمد السامي في امرجه قوله انها فريضة كما يحكي به
 لمخفف والثاني مشدده مرجعه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان اعمال العمرة داخلية
 في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقلة متعلق بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واقموا
 الحج والعمرة لله اي اشتوا بهما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين
 فقال العمرة واجبة في غيراتهما الحج مرة واحدة في العمر مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج كالنكاح
 الصغير مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث
 انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتامل ومن ذلك قول الامام الشافعي انه يجب فعل العمرة
 في كل سنة مطلقا من غير حصر يعني في العدد ولا كراهة مع قول مالك وبكره ان يقتصر في
 السنة مرتين فالاول لمخفف من حيث عدم الحصر خاص بالاكابر والثاني مستند خاص بالصغار
 ويصح بسننه بالعكس يكون الاول في حق الاصغار والثاني في حق الاكابر من مقام الادب
 الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخل حضرة الله الخاصة الا في مثل كل سنة مرة
 او شهر مرة واحدة بخلاف الاصغار فان احدهم ربما دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من
 ادبارها فكانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوبا وديهايات ان يحصل من فلك التكرير مرة واحدة
 واحدة من شمر الاكابر فكل من الاشياء اخذ بحكم فنه من راعى حال الاصغار ومنهم راعى حال
 الاكابر ومراعاة حال الاصغار ادلى لانه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة
 ملاك الاعتقاد في سنة مرتين عددا طلعه على دليل في التكرار وخوفه على المعتمر من الاخل
 بحجة البيت اذا مره مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لان التعظيم للبيت محدود
 في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما سجد او في كل شهر كما قال به بعض اصحاب مالك
 رحمه الله فهو نظير حداث البيت في كل خمسة اعوام في حق الحاجر كما ورد فيهم
 ومن ذلك قول الامام انه تستحب المباشرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب حان
 عند الشافعي لانه يجب عنده على التراخي وقال الامام الشافعي بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذا وجد
 فالاول لمخفف والثاني مستند مرجعه الامر الى مرتبتي الميزان لكن الاول خاص بالا صغار

اصحاب الصلوة والوقوف الذي يوقف والمال في حاص الاكثار الذي لا حلا له لهم ومحبهم من بركة
 مستغني احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر بتحليل يملكه الصلاة
 والسلام بالاخص ان يدرج احسن الناس المعاصرة بالقدم فقالوا له ما حمل الله هذا صرح
 حتى يؤخر المروى فقال ان تأخير امر الله تعالى شديد انتهى ومن ذلك قول السائق واحمدان
 من مات بعد الامكن لا يسقط عنه الحج بل يحكم عنه من راس اليه سواء وصى به او لم يوص
 به كالدين مع قول الى حصة والمالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان
 يوصى بغيره من ثلثه فالاول مسدد والثاني محقق رحم الامر الى مرتضى الميراث ووجه
 القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق الخواص والمال في حق احوال الناس ومن ذلك
 قول الى حصة واحمدان في حق الميت من وريته اهل به مع قول فالك من حيا وصى به
 ومع الزجر من مدها الثاني انه من الثقات فالاول والثاني متدد والثالث محقق وهو الملائي
 مقام حالك الناس ان الحرم من وريته اهل قتل ولما امر السلطان فاشاي اكرم من قلعة للتل مصر
 رحمه الله بعد ذلك من الوارد ومن ذلك قول الاثمة الملتة نصحة سم الصبي باذن وليه
 او كان يعقل وميراث من الامير يحرم عنه ولله مع قول الى حصة انه لا يصح اكرام الصبي بالحج
 فالاول محقق نصحة الحج من الصبي وقيل له الاحاديث الصحيحة والمال في مسدد بها رحمه يعظم
 امر الحج وكثرة المشقة في تادئة المسالك وفي اسانه من البلاد البعيدة عالما وكونه لا يصح في
 كمال التقدير الملائي بالحج تعالى وبخصه ادها عظم موافك الحق تعالى ولا يكون اكرا من كامل
 في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل التمسك ثم حج ولدا له
 وحج في العمر مرة واحدة فاقوم ومن ذلك قول الاثمة الملتة تكرهه حج من يحتاج الى مسئلة
 الناس في طريق الحج مع قول فالك انه ان كان له عاوة بالسؤال وحسب عليه الحج فالاول مشدد
 والمال في محقق من رحم الامر الى مرتضى الميراث وقول فالك في حابة التحقيق فان فيه جميعا بين القولين
 عملها على العاليين فيكره الحج في حق اهل المروءات كالعلماء والصالحين وعمرهم من ارباب المراتب
 ولا يكره في حق امراء الناس والمتحدرين عن الدسا من الفقهاء فان مثل اتي فائدة في اشتراط
 وجود الراد والراجله دفعه الطريق مع حواذ دفعه النفقة والراد نوعي ذلك
 فيه اوسرقة لص او من الراحلة والحب فائدة ذلك ان من حصل الراد والراجله وعدسا من
 تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الاذات ولو مات من حواذ وقع كان طالما لله تعالى بخلاف
 من حج الى بلاد وكما حلة ثم مات من حواذ وقع او قضا فانه يكون عاصا وما حصل السامر الكفاية
 والمعونة الا ان كان تحت امره ولو مات فانه اوسرقت نفقته في كماله الله عز وجل ولا بد ان
 يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه والعبد يحصل الراد والراجله ويعتقد بعد ذلك
 على الله تعالى الذي هو حالي القوة في الراحلة والسمع بالنعقة والراد لا يسل غير هذا من الناس
 باعقل وتوكل فعلم انه لا ينبغي لعقير ان يحج على التمسك اعتمدا على ما يفتي الله تعالى به عليه
 في طريق من عر راد ولا راحلة وقول ان الله عز وجل لا يصيب في ذلك مخالفة لا مرد

الشارح وقد قال تعالى وتزدادون خيرا الزاد النقي والتحق بنا وفي الباب فامر بالزاد الجيد في
 الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك خلافا لخالصا الوجه الكرم فان
 قوله تعالى واتقوا اي في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان معدودا من
 الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال فالجواب لعل ذلك
 وقع من هؤلاء قبل كما هم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد
 ولا ماء الا بعد رايضته نفسه في الحصر او اقبيا صارا حدهم يطوي الاربعين بين ما واكثر
 لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز
 ولولا ان احدهم راض نفسه وترى منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا
 زاد ولو امره الناس بذلك لسفه عليهم وانكره عليهم وقد حج اخي افضل الدين من مصر الى مكة
 باربعة اشقة فاكل في كل ربيع مرغيفا فاما ان كان يحكم على الناس بحكم واحد وتقتصر باب
 الاعتراض على الفقراء لا بعد شدة التخص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه يصح حج من استخرج الخدعة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجه فالاول تخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدعة للناس قد جمع بين
 حق الصعالي وبين حق عبادته وذلك خاص بالاكرام الذين لا يقصدون باعمالهم الدنياوية
 والاخرية الا وجه الله تعالى ولا يغفلهم احد العقين عن الاخر مع ان الخدعة عاليا لا تكون
 الا في وقت يكون فيه ناسا من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة
 فمن اين جاءت الكراهة فظاهر اما وجه الثاني فهو محمول على حال الا صغار الذين تكون لهم
 مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الاثمة من راعى حال الاكابر
 ومنهم من راعى حال الا صغار من الثمان والحالة فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان لو
 غضب ثبته فحليها او لا في به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه لا يصح
 حجه ولا يجزيه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان الحرمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالا صغار ووجه الثاني ان
 عاصي يعاقب والدعوى بحضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان ثاب ولا تقم توبته حتى يرد ذلك
 الحق الى اهله ومن لا تقم توبته لا يصح له دخول حجرة الله ولو دخل مكة فتحكمه حكم دخول
 ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حجرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه لا يحج الحجة على مروجبت عليه اجرة خفانة في الطريق مع قول مالك انه يجب
 عليه الحج ان كانت بيرة ومن العدد فالاول تخفف والثاني عقص فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الثاني ظاهرا يصح حمل الاول على حال من يقدم دينه على اخره والثاني على عكسه
 ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يجب السفر في البصر للحج
 اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني تخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر

لا تؤمن بالله وقد تشرب بحج عظيمة في تلك السنة فيعزق كل من في السفينة وليس يلد أحد
 ويؤثرون بما يقم في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتفرق في تلك المرة بخلاف البر
 فانه اذا عجز في الطريق يجر من يحمله غالباً من الحجاء او عرب البوادي ويصيح حمل الاول على من ذرقة
 اللصغرة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 العاجز عن الحج بنفسه لمرض او من مائة لا يرجي بهما او هدره ووجد
 احدة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القدر
 في ذمته مع قول احمد انه لا يجب عليه الحج واستنا يجب الحج على من كان مستطيعاً
 بنفسه خاصة فالاول مشدّد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الا صاع من باب فوطم لعل ابراهيم
 اوارى من راسه وحيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لحصة فحسب به ووجه
 الثاني انه لا يستفي المحبين رسالة سلام ولا رسول لاسيما والمقصود الا عظم من الحج فقد ريس
 الذوات الواردة على تلك الحضرات وقد ايسر النائب لا يفي عن تقديس من استأجره
 بل يجب على الكابران ينهب احدهم تلك الحضرة ولومات في الطريق لقلبه تعالى ومن يخرج
 من بيته مما اجر الى الله ورسوله ثم يذبحه الموت فقد فرج حرجه على الله فافهم وقد اشد
 فوالله ما يشفي الغليل رسالة ولا يشتكي شكوى المحب رسول
 ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا في حيفه انه لو استاجر من يحج عنه صدق الحج
 المحج عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقم عن العاجز والمجروح عنه ثواب النفقة والاول
 مخفف عن المحج عنه والثاني فيه تشديد فوجه الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين
 قريب من التوجيهين فيما قبلها فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعشى انما وجد من يقوده
 لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستيب
 من يحج عنه فالاول مشدّد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجهيهما فيما قبلهما فالاصغر
 يستلزم ولا كابر يحجون بانفسهم طلبا لمقتدرين ذواتهم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 والثاني في اصح القولين انه لا تجوز الاستئابة عن الميت في سائر الطرق بخلاف سائر الفروض
 فان لا يجوز الاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في العقل الاخر انه يجوز الاستئابة
 في سائر الطرق عن الميت فالاول مشدّد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان حج الفرض لا خصة في تركه فمن عجز عن مباشرته بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
 المقصود لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر للشافعي انه قرينة على كل حال
 فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بخلاف القرينة وان تفاوت الوجوب والندب ومن ذلك قول الشافعي
 احمد في اشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج عن غيره
 عليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه
 عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة وماله انه يجوز مع الكراهة بهما فالاول فيه

تسديد الرواية فتسجد عن محمد مشددة والمثلث محمد فرجع الأمر إلى مرتضى الميراب وتوجه
 لا يزال لا يمر بالحق ولا يصرف إلى فرض العدا يخرج عما كلفه به ودافع ما كلفه به حاشا له
 المخرج عن غيره. ووجه رواية محمدان أحرازها بالحق عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو حازم عن
 قواعد الشريعة وكفى على مخالف الشريعة وهو مردود مطلقا لعدم صحته أصلا وأما نقصه
 كالصورة اتحاد وجهه المالك حمل الشيء الواردة في ذلك على الكراهة دون التبرير لانه
 من باب الأضرار بالقرب الشرعية وقد سمع بعضهم الكراهة إذا كان إتيان العدا أحاد بالقرب
 تيماما حتى لا يحوط لا رخصة عن الطاعة فادهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن
 يصح بالحق من سبه فرض الحج وإن لم يزل بالنقل انصرف إلى الفرض مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز
 تسبوا بالحق من عليه حج الفرض ويعقد أحرازها مما قصدته وقال القاضي عبد الوهاب
 المالكي عندى لا يجوز ذلك لأن الحج حادى على الفور فهو مصيب كما يصيب وقت
 بصورة ما لا ور مستددة والثاني محمد فرجع الأمر إلى مرتضى الميراب وتوجيهه القليل معلوم
 مسق في بطاينه قريبا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره الحج بأحد هذه الكيفيات الثلاث
 المسبوبة على الإطلاق وهو لا وارد والقسم والقرآن مع قول أبي حنيفة بكرهات القرآن والقسم على الألف
 محمد والثاني أنه تسديد وجهه لا يدل شئت كل من الكيفيات الثلاث عن التسامع على
 التسمية وسلم فعلا ونقرب من عرشه ففى شئ ذلك وجهه الثاني أن القسم والقرآن
 للمقيم مكة لا حاجة إليه لما عده من الراحة وعدم التعب بخلاف الألفى وأحمد وأما على
 الشريعة فلمهم أن يستأجروا ويسعوا في كل شئ لا تزدده قواعد الشريعة فادهم ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أن الأفراد فصل من القرآن والقسم مع قول أحمد والثاني في أحد قوليه أن القسم
 فصل من الأفراد فالأول مستدحى خاص بالأفراد والثاني محمد خاص بالأصاغر وهو حاله
 الناس السرم لصعوبة أدائهم وإيمانهم عن تحمل المشقة أيام الأفراد مع انشراح القلب ولا عانة للمقيم
 على تحصيل الحج للمؤد وأما حجة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت شخصا
 من أحزابنا أحرم بالحج على وجه الأفراد فودع رأسه ووجهه وصار عثرة في الحج ثم يدهم
 وكان ذلك في أيام الشتاء فيجعل قول من قال الأفراد فصل على ما إذا لم تحصل له تلك المشقة
 الشديدة ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الكراهة يجوز إذا حال الحج على العثرة قبل الطواف والوقوف
 مع قول أحمد والثاني في أحد قوليه أن ذلك لا يجوز بخلافه إذا حاله عليه بعد الطواف
 بأنه يجوز بالاتفاق كما في أول الباب لانه قد اتفق بالمقصود والأول محمد والثاني مشددة
 فرجع الأمر إلى مرتضى الميراب ووجه الأول أن العدا قد ربطت به مع الله تعالى على يده
 العبرة فلا يصح له تغييرها بالعصاة الحرم ولو كانت أفضل منها كما لا يجوز أن يدخل في مرض
 أنطش رتم يجعله عصا ولا في صلوة على شئ يجعلها مرضا ووجه الثاني المسألة في مش
 ذلك مع أن الحج فيه عمل العمرة ورملة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج إلى لا سد
 رشتا السرايعر بها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه يجوز

القارئ وم كرم التمتع وهو صلاة مع قول طائوس داود انه ليس له دم ومع قول بعض الاشعة
 ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد ورجع الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول حصول الارتفاق بالقرآن كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن اخرهم ومن حيث
 ان كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود ما في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث
 شدة التغلب على القارئ مع سهول البدنة عليه وهو خاص بالاكار وقد سجد سجدات التوري
 ما شيا حافيا من البصرة فلقاه فضيل بن عياض من معجده حاشية فقال له هذا عندك
 فعلا وادابة فقال يا فضيل ما يرضي العبد الا ان ياتي مراكبا مستعلا والله لو سجدت على البحر
 وعدم التخفيف به مع استحقاقه خسة الارض به الا ان ياتي مراكبا مستعلا والله لو سجدت على البحر
 لكان قليلا فغضبا عن اسبابي لمصالحته تعالى حافيا لاجل اوقى روية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء
 بصالح سيده ان ياتي الى حضرة ركبته انتهى فمن ذلك قول الشافعي في روية ان حاضري
 المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة الفصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان
 دون الميقات من الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذو طوى فالاول خاص باهل التعظيم التام
 لله تعالى وشروطهم في حضرة الخاصة ما داموا على دون مسافة الفصر من الحرم والثاني خاص
 باكابر الاكار فان بعض الواقعية اكثر من مسافة الفصر والثالث خاص بالا صاعين الدين
 لا يقوم فلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بفنائها وقد سقط الحق بعالي الدم عن حاضري
 المسجد الحرام لكونهم في حضرة كرامه مجلس السلطان لا يكلفني بما يكلف به غيرهم من الخارجين
 عن حضرة وهذا اسرار دين وقرأ اهل الله تعالى لا تسطروني كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي ان دم التمتع يجب بالاحرام بالحج مع قوله مالك انه لا يجب حتى يرمي جوف العقبة
 واما وقت جواز الحج فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الا بعد الهدي قبل يوم النحر وقال الشافعي
 ان وقته بعد الفراغ من العبرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني منها مخفف والثالث
 من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان المراد
 تقديمه فرجع الامر الى مرتبة الميزان في المسلمين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك
 والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدي الا بعد الاحرام بالحج مع قول ابي حنيفة
 واحمد في احادي الروايتين ان لغصومها اذا حرمها بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وقوله تعالى ثلثة ايام في الحج يشهد للقولين فان العبرة سحر اصغر ومن
 ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله انه لا يجوز صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق مع
 قول مالك والشافعي في القدوم واحد في روايته انه يجوز صومها في ايام التشريق فالاول مشدد
 في علم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف
 ان يصوم عند من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصح بالاذن له بالصوم في الحديث ايام
 منى ايام اكل وشرب وبعال وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحسد لها سرور الا بالانفطاد
 فامد الحق تعالى للحج حصول السرور لاهلهم يشهد كونهم في حضرة ولا جسامهم باكلهم

وشر بهم فيها كذا الذي انتهى وينبغي هذا المعنى الذي ذكرناه حديثاً للصائم فرحان فرحة عند
 افطاره وفرحة عند لقاء ربه وفرحة لاجسادها لانظار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى اي
 يكشف المجاهد عن قلب العبد في حياته او بعد مماته وايضا من ذلك انه اذا كشف مجاهداً عن حبه افر
 اليه من جبل الورد فلا يعلم قدر ميرزا العبد ولا قدر فرجه في تلك المحضرة الا الله عز وجل وامر
 قول الله ومن وافق مائة يوم صوم ثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالاصاغر الذين
 هم في حجاب عن حضرة شهود ورواحهم للحق جل جلالته فيهم فداء الاموات وخلاء الجسم فحصل
 لهم الضعف العظيم عن عمل الساعات مع ما في ذلك من المساعدة لبرائة الزمة بما الزمهم الحق تعالى
 به من الصوم في الحج فكلوا من شهيد بما يغني عن بعض مقامه فاعلم ذلك ومن ذلك قول
 الامام الثلاثة انه لا يقوت صوم الثلاثة ايام يقوت يوم عرفة مع قول ابن خزيمة انه لا يقوت
 صوماً ويستقر الحديث في دمه وعلى الراحم من بعده الثاني انه يصوم باعده الله ولا يجب تأخير
 صوماً وقال ان اخر الصوم بعد روزه وكذا ان اخر الحديث من سنة الى سنة يلزمه دم لو اذ
 وجد الحديث وهو في صوم ما بعد الثلاثة يستحب له الانتقال الى الحديث وقال ابو حنيفة يلزمه
 فذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في السلسلة الثانية والثالثة فرجم الامر الحديث
 الحديث ان توجه الاول في السلسلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اخر كان في وقد قال تعالى فصيام ثلثة
 ايام في الحج ووجهه ابعده ظاهر فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الثاني في اخر قوله
 واحمدان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي بحجوا من
 صوماً قبل الرجوع ثم في وقت جزاء ذلك وجهان لعدم اذ اخرجه من مكة وهو قول مالك والثاني ان
 من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابن خزيمة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القول والثاني فيه تشديد
 ووجه الاول ان قوله تعالى اول اجمع اي شرعي الرجوع من سفر الحج وتوجه الثاني ان المراد اذ افر
 من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه ومن ذلك قوله الله والثاني ان للثمة اذ افر من الحج
 فمرة صار حلاً لا سواداً الى الحديث اولم يفته مع قول ابن خزيمة واحمدان ان كان ساقاً لذي
 له يجر له التحلل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيجوز له بالحج ويدخله على المعصرة فيصير قنناً ثم يحلل
 منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين في شهر

باب المواقيت

انقل الائمة الاربعة على ان لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت
 تكون لا اهلها ولعن من قبلها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث النحوية وعلى ان
 من بلغ ميقاتاً لم يحزله وعلى ان يجازيه بغير احرام يلزمه العودة الى الميقات ليحرم
 وحكي عن النضر والحسن البصري انهما قالوا لا احرام من الميقات مستحب
 لا واجب ثم اذا الزمه العبد وكان الموضع محظواً او ساق الوقت لزمه دم تجاوزته
 الميقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبيرة انه قال لا يتعد احرامه هذا وجب
 من مسائل الاتفاق ووجه قول النضر والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقيت ولم يبين كون الاحرام منها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب توسعة على الامنة
واحتمل الوجوب اخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبلة انه على مخالف السنة فكان مردودا
اما اختلافوا فيه فمن ذلك قول الامنة الثلثة ان وقت احرام الحج يستمر الى متى الحججة مع قول
الشافعي انه يستمر الى عشر ليال من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تخصيص الشارع على تعيين عتق ذي الحجة في انتهاء الاحرام
بالحج فحيثما جاز تأخير الاحرام الى مجزئ يوم العيد جاز في اخر الشهر وادار به الشيء اعطى حكمه وفيه
من التوسعة على الامنة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والصناعة والتأبون ومن بعدهم من الامنة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد مجزئ يوم
التحريم ابدأ فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء اصابوا على الشريعة
وعلى الامنة بعد فانهم ومن ذلك قول الامنة الثلثة انه لو احرم بالحج في غصا اشهره كسره
له ذلك وانفقد حجه مع قول اصحاب الشافعي انه ينعقد عمره لا يجزئ مع قول مالك انه لا ينعقد
فالاول مخفف على الحرم المذكور بالاعتقاد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم
انقضاء حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانه تصريح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات
ليحتمل ان ذلك مستحبا واجبا ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطاً في صحة
الاعتقاد بالحج فاذا لم يصح الحج انقعد عمره اذ هي حج اصغر وكان حكمه حكم من احرم بصلوة الفرض
قبل دخوله الوقت ظاناً دخوله ثم بان انه لم يدخل فانما تنقلب لفلا لئلا تحصل صورة انتهالك
حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث الاخذ بظاهر داود بالظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة
ان الافضل ان يحرم من ديرة اهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو
الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص
بالاصاغر كما امر به في الباب قبله ومن ذلك قول الامنة الثلثة ان من دخل مكة بغير احرام
لم يلزمه القضاء مع قول ابى حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بما مر
فكان الامر على التحديد فمن نطق بالاحرام فلا باس ومن لم ينطق فلا اثم كتبت المسجد بجبا مع
ان كلا من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام
فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تذكرا لما فاتته لسوء ادبه وهذا خاص بالاكابر والمطالبين
بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والغلمان فانهم

باب الاحرام ومخاطباته

اتفق الاثنية الاربعة على كراهة الطبيب في الثياب للمرجع من الحج والخط للرجل وسستر
راسه فان احرامه فيه ولا فرق في شعره ليس بالخط عليه في سائر بقية بين القيصين السراويل و
القلنسوة والقباء والخف وكل محيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المشوح كالعمامة وكذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج والتزويج وقتل المصيد واستعمال
الطيب وإزالة الشعر والطفرود من رأسه ولحيته بسائر الأدوات والمرأة في ذلك كله كالحر
الأنثى تلبس الخيط وتستتر رأسها ولا بد من كشف وجهها لأن أحرامها فيه واجمعوا على أنه لا يجوز للحر
أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يוכל فيه واتفقوا على أنه إن قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
وجبت عليه الغدية هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق فأما ما اختلفوا فيه فذكره
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الطيب للأحرام مع قول مالك أن ذلك لا يجزئ إلا إن كان طيبا
لا يبق له رائحة فإن تطيب بها بقي رائحته بعد الأحرام وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإتيان ووجه الثاني سد باب التزويج حجة لأن الحر
إذا تطيب للأحرام فكانه تطيب بعد الأحرام وإن لم يبق له رائحة لا يطلق الشارع النهي عن الطيب
مع أنه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فإن قال قائل
فلماذا شئ حرم الطيب على الحر مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلوة والطيب مستحب في الجمعة
فالجواب أنها حرمة ذلك لحديث الحر ما شعث أغبر ولأن المطلوب من الحر ما أظهره الله في المسكنة
وامتداد النجس من الجن تعالى وطلب الصفح والغفوة خوفا من معالجة العقوبة
كما روي عن السيد آدم عليه الصلوة والسلام لما حج من بلاد الهند فاشيا قال يا رب الله عليم
في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستنفاد بقوله وبنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نَعْفُ ولنَا وَتَرْحَمْنَا
تكون من الخسائر وتسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحياء
من ربه والنجس منه حتى يود العبد في تلك الحضرة أن لو ابتلعت الأرض حجج عن شهر يركب فيه بين يدي
الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله المؤمن
من عذاب الله في حضرة الرضا كوقت صلوة الجمعة فإن تجلى الحق تعالى فيها صمد وجه بالجمال
دون الجمال فإن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم ويظن أنه تعالى رضى
عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحرم عقيب ركعتي الأحرام مع قول الأئمة الثلاثة
في أصح القولين أنه يحرم إذا التبعث به من أجله وإن كان ماشيا فيجوز إذا توجه للطريقة
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الإتيان والتزويج ولكن الأول أولى للأكابر
والثاني أولى للأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينعقد أحرامه بالنية
فإن لم يكن بالنية لم ينعقد مع قول داود أنه ينعقد بمجرد التلبية رغم قول أبي حنيفة لا ينعقد
بالنية والتلبية معا وروي الهدي مع النية فالأول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد
فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإتيان في نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية
وقوله لبنيك اللهم لبنيك معناه الإجابة أي تأييد رب قد أجبتك إجابة فالأولى حين كنائس
الأصلاص والثانية حين تجيئ الآن ففي أي الإجابة منطوية في الأحرام لأنه ما أخره حتى إجاب
وجه الثاني أن في التلبية أظهر الإجابة بخلاف النية فإنها من أعمال القلوب وإن كان
الناطق بالمتن مستقيا ووجه الثالث الخرج من خلاف العلماء فإذا نوى ولي أو نوى لرساق

الهدى فقد تحقق الاعتقاد فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك يوجب التلبية مع قول
 الشافعي واحدا منها سنة فان الماخيفة قال انها واجبة اذ لم يسبق الهدى فان ساقه ونى لا حول
 صايرهما وان لم يلب وما ذلك فقال يوجبها مطلقا وارجب دعائى فيها فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التلبية شعاعا للجم ككبيرة الاحرام في
 الصلوة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد النية فانها قوى لا بعد ان اجابته الحق
 تعالى ووجه قول ابى حنيفة بالوجوب اذ لم يسبق الهدى نقوبة النية فان من ساق الهدى
 مع النية فقد تاكلت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت
 شعاعا في الجم كالا بواض في الصلوة فكما يجزئ ترك الميعض ذلك يسجد في السهو كذلك يجزئ
 ترك التلبية بالدم فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند مجزئ العقبة
 مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفه فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف بها ووجه
 الاول انه شرع في التحلل برمي حرمه العقبة والادبار عن افعال الجم ومعلوم ان التلبية انما تناسب
 الاقبال على العمل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الجم الوقوف بعرفة كما اورد في حديث الشيخ
 عرفة فانهم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان للجم من ان يستظل بمالا يماس مراه من
 محل وغير مع قول مالك واحمد ان ذلك لا يجزئ له وعليه الفدية عندهما فالاول
 مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك
 تغذية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغذية بما يصح التزوه وحجب الشمس والبرد عن الرأس
 والجم من غزاه ان يكون استتار غير المظلة المذكورة تسم الغبار ويصح حمل الاول على حال
 احاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح الترجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من لم
 يعلم رضى الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة في حق من احس برضى الله عنه فمن شهد كثره
 معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللائق به التثقيب والاعذار ومن شهد رضى الله
 عنه كان له التلطيل المذكور فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجزئ عليه الفدية اذا
 لبس القباء في كنفه ولم يخل يديه في كفيه مع قول ابى حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه
 الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له يحصل به كمال التزوه فحفف في
 الفدية فيه ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد
 الاثر مع قول ابى حنيفة ومالك انه يجزئ عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان سائر العود امر لازم اشدد من لزوم ترك لبس الخيط فكان لبس السراويل
 اضر الاثر فيه وايضا فان شهود عدم التكبيل خاص بالاكابر وما كل احد يشهد كونه
 بسيط في تلك الحضرة فلهذا شهد القداء بها على الفداء فكان الامر كخطاب البصقة لموصوفها
 ووجه الثاني الاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس الخيط ووقع في
 شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه من

ترك الترقى الى مقام شهيد البساط وهذا السر لم يعرفه اهل الله لا تسطر في كتاب من ذلك
قول الائمة الثالثة ان من لم يجد نعلين جائله لبس الخفين اذا قطعهما اسفل من الكعبين
ولا فدية عليه الا عند ابي حنيفة فالاول تخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجه الامر
الى مرتبة الميزان وترجيح القولين في هذه المسئلة يعرف من ترجيحه ما قبلها ومن ذلك قول
الشافعي راحمته لا يجره على الرجل متروجه مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجره فالاول تخفف
والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في التخي من ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلثام
وغيره ترفه والحرم اشعث اغبر وايضا فان الرحمة فلو اجه العبد هناك فاذا متروجه وقعت
الرحمة على السائر الذي يخلفه دون بشرة الوجه التي لا تقام في العبد كما امر ايضا في الكلام على
كراهة التلثم في الصلوة ومن ذلك قول الائمة الثالثة بتحريم استعمال الطيب في الثوب
والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التبخر
بالعود والتدوش جميعا رباحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجه الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفنا ووجه
الثاني ان الثوب ليس ملافا للشخص كملامعة جلده بل يحتمل ثابة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمسلم اكل الطعام المطيب انه لا فدية في اكله وان ظهر مريجه مع قول
الشافعي راحمته لا فرق في استعمال الطيب بين البدن والنياب والطعام فالاول تخفف
والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان الخاء ليس بطيب مع قول
ابي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يكره راحة الخناء ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يجب الطيب ويجب
الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيحس راحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الرية
التي لا تناسب الجرم ومن ذلك قول الائمة تكلمهم بخريم الاوصان بالادمان المصيبة كدحر
الورد واليا ممين رانه يجب فيه الفدية واذا غير الطيبة كالشرب فاختلوا فيه فقال الشافعي
لا يجرم الا في الراس والحية وقيل ابو حنيفة هو طيب يجرم استعماله في جميع البدن وذلك لان
الحيه حشيش من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجلين ويد من به الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والخمس فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع تخفف فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
كثيرا في الراس والحية دون سائر اجسامهم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الفرق في سائر
البدن شعره وبشره والحرم اشعث اغبر والدهن يذهب غيرة وشعث دأسه ووجه قول مالك
ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كغيره ووجه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل
تسقيت كثيرا او بلبس الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيبدن بدنة وبطنه ليزلق
طبيعته التي يتأذى بحبسها في حق من كان يأكل الزايف كالفراش ولعل الشارح اعلم
ما ذكرناه باستعمال الطيب من الاحكام لانه ربما طال من الامم فخرج الشيعية عن

ففسره وخلفه ومن ذلك قول الآية الثالثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول أبي حنيفة
أنه ينعقد فالأول مشدد ودليله إطلاق النكاح على العقد ولو جاز أن وجه الثاني أن حقيقة النكاح
أنما تكون بالدخل بها فما قبل الدخول من مقدرات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأما الأول
بأن العقد ذهلي للوقوع في الجماع فيجوز كما يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمأخوذ
قد يحمل القولان على جالين فمن خالف الوقت كالشباب الذي به غلبة حرم عقده ومن لم يخف
كالشيخ الذي ردت نادرته لم يحرم فأعلم ذلك ومن ذلك قول الآية الثالثة يجوز للمحرم حرام
زوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فزعم الأمر أن مرتبة
الميزان وجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها و
وجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم يراجعها لتزوجت الغير من غير إحداث طلاق آخر
فعدم الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للبينيّة فإنهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لك أنه كان مملوكا مع قول مالك
وإبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد
خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكان لك الثالث فزعم الأمر أن مرتبة الميزان ووجه
الأول أنه لما خلق في تلك المحضرة الخاصة ضعف الحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب
عدم فعل من هو في حضرة لجلالته تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك المحضرة بدليل
صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من دلالة الخطأ عن الأمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وإن حرمت الأمانة على قتله مع
قول أبي حنيفة يجب على كل من أجزأه كامل حتى لو كان أجزأه عشرين فدلهم شخص على الصيد محرما
كان أو لا يجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لا دلالة لا تلحق بالبشارة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله نظائر
في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم أظفر الحاجم والمجحر فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي
أنه يحرم على المحرم كل ما صيد له مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجب
عليه جزاءه وأخرو قال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فزعم الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أن قول ظاهر ومن ذلك قول الآية الثالثة أن الصيد إذا كان
غير باكل ولا مولى من مأكول لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم بالاحتياط
قتل كل دجسني ويجب بقتله الجزاء إلا الدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لأنه لا يصاد
على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يعل عليه ولا يحرم ذراعه أو ناقية
فانهم ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على المحرم إذا قطب أو ذبح ناسيا أو جاهلا
بالعقوبة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه العقوبة فالأول مخفف والثاني

مشدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامه العن ربه بالنسيان والمجمل رجل الشان
 عدم عنده في ذلك لقلة تحفظه فاقوم ومن ذلك قول الائمة الرابعة ان من ليس قبيصا ناسيا
 ينزع عنه من قبل الله مع قول بعض الشافعية انه يشق شق الاول مخفف والثاني مشد فارجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الرفق بذلك المحرم فقد يكون تقديره لا يجب غير ذلك القول
 وقد فعل ما كلف بنزع من راسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج ما في الله عنه
 ولو تلف بذلك فله كله فضلا عن شق الثوب فان الدنيا كلها لا ترون عند الله جناح بعوضة
 وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الاصغار ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه لو حق
 راسه او خيره او قام ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
 الفدية فالاول مخفف والثاني مشد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من
 ترجيه من قليب واحد من ناسيا او جاهلا كما تقدم فربما ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه
 لو جاع ناسيا او جاهلا لم يمتد الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
 ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
 ظاهر ليدركه بالجليل بالنسيان في الجملة ووجه الاول كونه قسما له وقلة تحفظه ويعود في ذلك
 من المحرم فان الاحرام حبيبة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما في الله من الاحرام
 قليل فبقية في العسر فكانت الحبيبة فيها عظم من الحبيبة فيما يكثر وقوعه ومن ذلك قول الائمة
 انه يجوز المحرم حتى شعر الحلال وقلم ظفره ولا تنسى عليه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك
 وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 انه ليس فلذلك ترفعه له اي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارح النهي للمحرم ان ياكل شعرا
 او يقلم ظفره فشمئ ذلك اخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر المحاسن والمجهر وقد يكون
 للنفسي عن ذلك عدة اخرى خير الترفعه لم يفرز ما نحن نللك الزمة الامام ابو حنيفة بالغلبة
 احتياطه ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطم
 مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتزومه الفدية فالاول مخفف والثاني مشد وكل منهما
 وجه وبعين حال الاول على حال العام والثاني على حال الخاص الاخذين لا نضام بالا احتياط
 والآخر من كل شئ فيه ترفعه ما ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه اذا حصل على يده
 وسبح جاز له ان يمسح مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تسديد
 ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الائمة الرابعة انه يكره للمحرم الاحتياط بالانشد مع قول
 سعيد بن المسيب بالنسيان من ذلك فالاول مخفف والثاني مشد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول كونه اي لا يشهد بزيادة فله وله يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فعل يتناقض
 حال المحرم ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه ليس على المحرم شئ بالفصد والحجامة مع قول
 مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 انه من باب التلذذ من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم وسرعة تنقص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض وكان ذلك ثمرة ثلث هذه العافية او تحببكم لاكم عقب الصدق والمحا
وكانت الصدقة كعارف لذلك والله اعلم

باب ما يحسب من خطيئة الاثم

اتفق الاثمة على ان كفارة الخلق على التغيير بدخول ماء او طعام ستة مساكين كل مسكين نصف
صاع او صاع ثلثة ايام ولكنك اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الجماع والعشرة قبل التخلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المصطفى في باسده والقضاء على الفوم من حيث كان احرم في هذا واتفقوا
على ان عقول الاحرام لا يرتفع بالوطء في الفالس وقال داود يرتفع وان قال قائل ولا شيء لهم تأمروا
المحرمة اذا فسد جماعها لمع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت مستعدا له وطئ في ليلة عرفة فالحرام
قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز حرقة ولعل ذلك بسببه التعليل عليه لا عذر وانفقوا على
ان الجماع المكنته تمن قيمتها وقال داود لا حرام فيها ولكنك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا اخر وجب عليه حرمان وقال داود لا شيء عليه في الثاني وانفقوا على تحريم قطع
شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم بعد الداء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم
قطع شجر حرم المدينة وقتل صده هذا ما وجدته من مسائل الانصار واما ما احتلوا به فليس
ذلك قول الامام ابي حنيفة واما في احدى روايته ان الفدية لا يجب الا في حلق مرمع الرأس
مع قول مالك انه لا يجب الا بخلق ما تفصل به اماطة الاذى عن الرأس ومع قول الساقبي
انها يجب بخلق ثلاث شعرات وهو احدى الروايتين عن احمد بالاول فيه فتدليد والتالي يجهل
التخفيف والتشديد وبالسالك في حاية الاحياط مرمع الامر الى مرمعي الميزان ووجه الاول هو
العباس على مسحة في الوضوء ووجه الثاني هو انزل القلادى عن يثا اوديع او ثلثة ارمع ساع وسكو
ذلك وما زاد على ذلك محرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واما ان الحرم اذا حلق
ففسد عماره بالذلة ونصفه ما انتهى لرمه كفارة ان يحولوا والطيب واللباس في اعتباره القوم
او التسام مع قول ابي حنيفة ان جميع الخطيئة غير قتل الصيد ان كان في مجلس واحد
وعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجالس وجبت لكل مجلس كفارة
الا ان تكراره لمعني تكرر من دون ذلك فلا تلك في الصيد امانى غيرك وكقول النساء في
وجع الامر الى مرمعي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في الخلق ووجه قول ابي حنيفة
انصر ان الذين الى ان الفدية لا يجب الا تكمال الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان ذلك في
مجلس او مجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واما ان من وطئ في الجماع والعشرة
قبل التخلل الاول فسد نسكه ووجب عليه المصطفى في باسده والقضاء على
الفوم مع قول ابي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقت فسد حجه ولمعه شاة وان كان بعد
الوقت لم يفسد حجه ولمعه بدنة وظاهر مدحيب والله اعلم في التام في الاول فيه تسديد
بالبدنة وقول ابي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فمرم الامر الى مرمعي الميزان ووجه العلين طار
تقدم الامشكال في ذلك وحول اول الما ب ومن ذلك قول ابي حنيفة والساقبي انه ليس

لهما أي الواطئ بالموطئة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وإمامه لا يجوز ذلك فالأول
 مخفف خاص بين ضعفت ثبوتها والثاني مشدد خاص بين ثبوتها ثبوتها فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولم يفرغ من الأول لزومه بشاة أو أن يتكرر
 ذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يتجوز مرة
 واحدة ومع قول أحمد أنه أنكر عن الأول لزومه بالثاني بدنه فالأول فيه تخفيف بشرطه
 والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني
 كالتمتة للأول ولأنه خفيف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولأنه
 أوجب الشافعي فيها كفارة واحدة ووجه قول أحمد ظاهر مقصود ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا قبل بشرة أو وطئ فيما دون الفرج فاقول لم يقصد جمعه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي
 منع قول مالك أنه يقصد جمعه ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقبيل والوطء فيما دون الفرج لم يصح الشارع بأن
 حكمه حكم الوطء في الفرج فذلك لم يقصد به الجماع وأما وجوب البدنة فلتدبر جرح المعنى وقد حصل
 ووجه الثاني لما قلنا ذلك بالوطء في الفرج سد للباب والحصول معنى الوطء بالانزال فاقوم من
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء المدي من فكة أو الحصرم جائز مع قول مالك أنه
 لا بد من مسوق المدي من الخمر فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أن شراء المدي وتفرقه على مساكين الحرام من غير مسوق
 بفهم الثاني يصح له ما يكونه محصلا للمقصود ووجه الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله هذا بآلهم
 الكعبة فإنه يقتضي تحريمه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا
 شترك جماعة في قتل الصيد فزعم جزء واحد مع قوله أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد جزءا كإصبع
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول القياس على إذا قتل جماعة أناسا وأصغر على الذئبة
 فإنه لا يلزمهم لأدوية واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقتلون به جماعة أنه قتل لم يلزمهم
 نافع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك أن
 الحمامة المكية تضمن بقيمتها ومع قول داود أنه لا جزاء في الحمام كما هو دليل الباب فالأول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر وأما قول داود قلدم
 بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القارن ما يجب على
 المفرد في تركه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
 الواحد جزاء ما كان أفسد حرمة لذة القضاء وأرادوا الكفارة ودم القارن ودم المفرد ودم
 أحد فالأول في مسألة القارن تخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسألة قتل الصيد كذا للثالث
 مشدد وكذلك قول القول فيمن أفسد حرمة هو مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني
 ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه في قول راجح نكاحه أن الحلال إذا وجد حبيلا لم يكن
 الحرام كان له زوجه والتصرف فيه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني

مشهد الاذنين في الحقيقة عند أبي حنيفة في احكام الصيد والحرم بين ان يكون من نفس
الحرم او دخله من ظهير وهذا الثاني خاص بالكاثير من اهل الادب والاؤل خاص بالاصغر
فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من
الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيها بقطعه
ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما انبثه الاذى فلا جزاء عليه وان قطع ما انبثه الله تعالى بلا واسطة
الاذى فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي
لاحد ان يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكن نه يضاف الى الله تعالى بهادى الراى فلان لك شدة
الاثمة في احرامه بخلافه يداخلته يد الحوادث فانه يصير يضاهى اليهم بهادى الراى فانهم
وقن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قطع الخيش لمفك الدواب وللداء مع قول أبي حنيفة
انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
استثناء الشارح الاخر لما قال عمه العباس الا ذكرنا رسول الله فقال الا الاخر فيقاس
عليه الخيش من حيث انه مستحل فان قطع او ليس له مرتبة الشجران قطع فانهم ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي في الجدي ان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكن لك يحرم
قتل صيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحمد والشافعي في القدي انه يضمن بان يدخل سلب
القاتل والمقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبعاً لما ورد في كل منهما والله اعلم

باب صفة الحج والعبادة

اتفق الاثمة الاربعة على ان من دخل مكة نهر بالحجارة ان شاء دخل نهر وان شاء دخل ليلاً
وقال النخعي واستحق دخوله ليلاً افضل وعلى ان الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها
يحبس مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك
ابوبكر الصيرفي من اثمة الشافعية ووافقه الاثمة الاربعة جاهل الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم
عرفة يوم الجمعة لم يصلا الجمعة ولكن على ان في منى وانما يصلي الظهر ركعتين ووافقهم
على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلي الجمعة بعرفة قال القاضى عبد الوهاب وقال
ابو يوسف ما كان عن هذه المسئلة بمحضرة الرشيد فقال مالك يشباننا بالمدينة يعلمون ان لا حومة
بعرفة وعلى هذا عمل اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان المبيت بمنى دفعة
شك ليس يمكن تركه عن الشيعي والنخعي انهما ركن واجمعوا على استحباب الجمع بين المغرب
والعشاء في وقت العشاء بمنى دفعة واتفقوا على حرم الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع
الشمس وعلى انه اذا كان يرى نطقاً فمواظق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان
ينفره وعلى ان طواف الاثمة ركن وعلى ان رمى الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال
كل جمره بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمى جمرة العقبة من اركان الحج لا يتحلل
احد من الحجج الا بالاتيان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه
قول النخعي واستحق ان دخول مكة ليلاً افضل كون الدار محل يرى نفسه كالجرم الذي غضب

سيد السلاطين والوزراء معولا لغيره عليه والباس كلهم واقول ينظرون الى ما يصمم به
 السلطان ولا يتكلمون وحول هذا لا استمره وآما وجه قول ابن حريز وهو الاخذ بالاحتياط
 اذا المطلوب المداة بالصغار من المروءة في النسي والعلماء جعلوا ذلك مطلوبا في اول مرة من السمع
 وابن حريز جعل ذلك مطلوبا في كل مرة من السمع فليس معنى السمع في ذلك خروجا من الخلاوة
 ووجه قول ابن يوسف انهم يصلون الجمعة بغيره وهي ان ذلك يوم عند بعض منه الذنوب فكأن
 المناسب صلوة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الظهارة من الذنوب نعمهم لهم بذلك عددان
 فاد اصل الجمعة فليس لهم بغيره عن التسارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود امر
 بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة احوط على الناس وقد قال اهل الكوفة ان الاصل عدم التحريم
 فانه امر الذي سمي له امر الناس في الجمعة فذلك كان رافع الحرج دائرا مع الاصل والذات مع
 الحرج دائر مع خلاص الاصل انتهى ووجه كونه المنبئ من دلالة تركها انما هو التسارع عليه
 وطه هو رسا الحجة وكذلك القول في رضى حصر العفة وان طه هو السعاس به أكثر من سرفي
 بقية الحجة فافهم وآما ما اختلف لائمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول السافعي ان من قصد
 دخول مكة لا يسلك سبيل ان يخرج من مكة او عرفة مع قول ابن حنبل انه لا يجوز لمن هو وراة
 الميعاد ان يحاذيه الا محرا واما من هو وراة فحوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل
 احد الحرم الا محرا ومع قول مالك والسافعي في القدوم انه لا يجوز محاذرة الميعاد بغير احرام
 ولا دخول مكة بغير احرام الا ان سكره حوله كطاب وصاد فالاول مخفف خاص بالا صاعدا
 والماني مسدد خاص بالاكابر والمالك مخفف ورحم الامر الى فرسي المذراة ويصح جعل
 الاستسكان في حق الاكابر والرحم في حق الا صاعدا وذلك ان الاكابر والى بهم لم يزل عاكفة
 في حصر الله تعالى وعنه احداهم يخرج وعرف ان يربطهم بعض حصن سربا وده على ما هم عليه
 بخلاف الا صاعدا قلنهم ثمنه عن حصره الله تعالى فاد اوردوا عليها وحب عليهم دخول الحرم
 عن الوقوع في اسماء حربة حصره الله تعالى فافهم ومن ذلك قول لائمة يسحب الذبا عند
 زوجه المذوا طواف القدوم سنة لا يحرم من مع قول مالك انه لا يستحب
 رفع اليدين بالذبا عند زوجه المذبا ولا رفع اليدين منه وان طواف القدوم واجب بخلاف
 فالاول فيه تسديد باستحسان الذبا ورفع اليدين والماني فيه تخفيف بترك ذلك وتسديد
 في طواف القدوم ورحم الامر الى فرسي المذراة ووجه الاول الانساع ووجه الماني عدم بلوغ
 نص في ذلك لما لك رحمه الله ورحمته طواف الكبرك طواف القدوم فانه باحسان ووجه ظاهر بانه
 من سبب التلبس ومن ذلك قول لائمة المذابة ان الظهارة وسنة العورة شرط في صحة الطواف
 وان من احرب فيه برصا ومنى مع قول ابن حنبل ان الظهارة به ليست اسطر بالاول مستند
 ودليل الانساع والتاني مخفف بدليل الاحكام ورحم الامر الى فرسي المذراة ووجه الاول قوله صلى
 الله عليه وسلم الطواف بغيره الصلوة الا ان الله دخل منه المظن فلم يستثن الا الكلام وآما
 تولى الحركات فيه ولا يصح اسداءه لان المسمى هو حقيقة الطواف ولو استثنى ذهب صورة

الطواف جلة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا بد للوافد في حضرة الله من
السيرة في المقامات طواها كان أو صلاة لكن سيرة الصلاة بالقلب فقط لوجب استقبال القبلة
ولا مام فيها من اولها الى اخرها بخلاف الطواف فيه بالجوارح زيادة على القلب بمثابة الأيق
الغار من ذنوبه الى من يحميه من العقوبة فانهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
بييت الله ان يكون كالحج في المسجد مع الحدث الأصغر وذلك جائز قال ابو حنيفة بعد
اشراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان السجود
على الحجر الاسود سنة كالقبيل بل هو قبيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول
شديد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ الغالب به ما ورد في السجود عليه
فوقه عنده بالغة من القبيل فقط ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبله
مع قول ابى حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها
على فيه ومع قول احمد انه يقبله فلا شبهة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والقبيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وحكمة واذكر ان كرا لا مساهمة لانها من علوم الاسرار ومن ذلك قول
الامامة ان الركنين الشاميين اللذين يليان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
باستلامهما فالاول مخفف والثاني شديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر
الذين لا يشهدون السرا في ركن الحجر الاسود واليما في فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون
السرا والامداد لا يختص بجهة من الميتم بل كله ورد واسرا ولكن منها ما ظهر للخاص العام ومنها ما ظهر
للخاص فقط وقد اخبرني من اتوبه من الفقهاء ان الكعبة صافحت حين صاغرهما و
كلمته وكلها وانشدته اشعارا وانشدتها وشكرت فضله وشكر فضله فانها حية باجماع
اهل الكشف ومن شهدها جاد الادوم فيه فهو محبوب عن اسرار الحج بل فان نطق المعاني اعجب
من نطق الاجسام وتذكر في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقران وشفعان في العبد يوم القيامة
فيقول الصيام يارب قد منعتك شهوته ويقول القران يارب قد منعتك النوم في الليل فيشفيهم الله
تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي انه لما حج تلى له الكعبة ورأها الى مقامات لم تكن
عندها قبل ذلك وحديثه انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك
على بدنيته عارف بالطريق حتى يصير يرى حياة كل عشي ثم بعد ذلك يشج و اخبرني سيدي
علي الخواص ان سيدي ابراهيم المتبول لما طاف بالكعبة كافاته على ذلك بطوافها به انتهى
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الرمل ولا اضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف
ما ريت احدا يفعلها فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم ير
من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه امام المالك ويشهد برسله الامام عارضا
الاضطباع فقد يكون من هبه من زال الحكم بزال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى
الله عليه وسلم اصحابه بالا اضطباعه والرمل لاجلها قد زالت في حياة رسول الله عليه وسلم
هو مخالفة فاطنه فربش من الرحمن والضعف في رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باحتقارهم في العيون فلما اصابهم من الموت جرحهم وتربصهم كانت قسوتهم فيهم وقالوا كما حكم
 القرآن ولكن بالقول كذا في الظاهر واكثر ادما مع الله فقد يكون الشارح اراؤهم ذلك انفع من
 نزول علمه كونه لعله اخرى فان قيل قد قال العارفين ان الظاهر اضعف والمسكنة اعلى
 في المقام عند الله تعالى من اظهر القوة قالوا لا يحسم ذلك فهم يظهر من القوة لعددهم لا من
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد هي الشارح عن التبحر في الشئ
 الا في الحرب وجوز صفة العفة البيضاء بالسرا في الحرب مع انه في سنة في شرب الخمر بسببهم
 ومن ذلك قول الامثلة لا تبتغوا ثوابا ولا ثوابا ولا صطبا ولا شئ عليه مع قول الحسن
 البصري والمجاهدين ان عليه وما فالاول تخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد وكل منهما ارجح ومن ذلك قول
 جواهر العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكونها باق الاول تخفف والثاني
 مشدد وفي عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان الترتين افضل لا فكا فقرأته في حضرة الله
 تعالى افضل كما في الصلوة بحمده من الطواف بمنزلة الصلوة كما امرت فمناجاة الحق تعالى فيه بكم
 بمقدور اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بحمل جمع قوله على ان الذكر الذي لم يختص وان كان
 افضل قياسا على ما في قوله في تكرار الصلوة بل ورد النسخ عن قراءة القرآن في الركوع فانفسه
 ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاني في القول المرجح عن ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحمد والثاني في القول المرجح انهما سنة فالاول مشدد والثاني تخفف فوجع الامر
 الى مرتبة الميزان وكل منهما ارجح لان الشارع اذا فرغ شيئا ولم يستكمل كونه واجبا ولا مندوبا
 فاجتهدت ان يجعله مستحباً تخفيفاً على الامم وله ان يجعله واجباً احتياطاً لهم فانهم ومن ذلك
 قول مالك والثاني ان السعي ذكر في الحج مع قول ابى حنيفة واحمد في احصى عليه ان له واجبا
 يجبر تركه بدم ومم قول احمد في رواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني في
 تشديد والثالث تخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما هو فيه من يحدوث
 ووجه الثاني انه صلا من شعائر الحج الظاهر كالتزيم والبيت بمنزلة ووجه الثالث العمل بقا
 قوله تعالى فمن حج البيت او عتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان لم يسر
 عليهم فقله ولا جناح عليه ان يطوف بهما فانه من الحج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي لا غير
 لا سيما وقد عبقه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من جهة ما يتطوع به واجبا الاول
 والثاني بان القاعدة ان كل ما جازت به من وجب ومن الواجب يطلق عليه طاعة لله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى ومن ذلك قول الامثلة ان الله لا يبل
 من البراءة الصفا في صحة السعي مع قول ابى حنيفة ان حلا حرم عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
 ويختم بالصفاء فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني تخفف ويشهد له
 الكتاب السنة وهو ان المراد الطواف بجوارحه ابدأ بالصفاء ثم بالمرورة تظهر قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يحصل جميع المتصل الوضوء قبل ان يدخل في التسلوة

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً أو تأخر أعينه ولكن البداية بالصفا مستحبة عند
لا يقول بوجوبها لثبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه
سلم عن البداية بالصفا فقال ابدءوا بما بدأ الله به أي بذكره فلو أنهم فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
وهو يحتمل الجواب والندب ولكن القول بالوجوب هو الأحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع
متأخرة عنها لمع ضرورة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلم الحجر فليبدأ بعرفة
تصحب من الدعاء وربما صافوا النهار عن تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
منعياً إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولو إلى الحجر لأن الشارع قال الحج عرفة فمرافق عرفة وعليه
زيت لم يثبت منه احتياج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك لشق على ذوي المروءات
من الأكارب بخلاف الأصاغر لم لا تصرف من عرفة قبل الغروب لأنهم معتدون على شفاعته
غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لأن الموقف على قمين أكابر وأصاغر وأكارب لا يحتاجون إلى شفاعته
هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركوب المشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول أحمد والشافعي في القديم
أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدّد خاص بالأصاغر ووجه الأول
عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن الفضل لله تعالى
الذي حمله إلى حضرة ذلك أكمل في الشكر ممن أتى بحضرة ما شيا فإنه ربما حصل له
بذلك إكمال على الله تعالى وقد سألت سيدي علياً الخواص عن حكمة طوافه صلى الله عليه
عليه وسلم مراكباً فقال حكمته أن يراه المؤمن فيناسوا به ويراه العارف فيعتبر به وأوسا
بشيئ من أشيم أو إسلام مكر يراعى ذلك فقال مخدّد وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت الكا
يحتمل شيئين أما إيراد الناس فيستفتونه عن وقائعهم في الحج وأما إيلع الناس أنهم جاءوا المحولين على
كف القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو لم يجمع بين
المغرب والعشاء لمزولة صلى كل واحدة منهما في وقتها لجاز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ذلك يحتمل الجواب والندب لكن لفظة المندوب جائزة ومخالفة الوجوب
لا تجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز رمي الجمرات بغير الحجارة مع قول
أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول داود يجوز بكل شيء فالأول مشدّد
دليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجوا الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني والثالث أن القصد بكاية الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة بشبهة

يدخلها عليه في حينه على عدد الخواطر السبعة التي تختص له عند كل حصة فاذن انما
 لا يمكن للذات وجب رمية بمحصاة لاقتدار الى المرح وشوانه تعالى واجب لوجوه نفسه و
 ان ذبانه تعالى جوه وجب رمية بمحصاة لاقتدار الى التحرك والوجود بالغير واذن انما وجب اضطر
 بالخشية وجب رمية بمحصاة لاقتدار الى الاداء والتكيب ولا يبادر الى الاداء بالعرضية وجب
 رمية بمحصاة لاقتدار الى المحل والحرك واذن انما وبالعلية وجب رمية بمحصاة دليل مساواة
 العرة لغيره في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذن انما وبالطبيعة وجب رمية بالمحصاة
 السادسة وهي دليل النسبة الكثرة له واقتران كل واحد من اجزاء الطبيعة الى الاخر الاخر
 في الاجتهاد الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع قائلين ومنقطعين حرار وقبرية
 ورطبة وبرودة ولا يصح اجتماعها بالذات بل لا افتراقها بالذات بل لا وجود لها الا في عين الحار وانما ترد
 وليا بس الرطب واذن انما بالعدم واولاه ذوا يمكن هذا ولا هذا وبعد الله تقدم فها هم متقى
 وجب رمية بالمحصاة السابعة ونتيجة دليل الاداء في الممكن اذ العلم لا اثر له ومعنى التكبير منته
 الحق حصاة اى فيه اكبر من شدة التسمية اى قاطبة التسيطن كما ارضعنا ذلك في كتاب الاسرار
 العدادات في ذكرها ليس مجرد ايداع اسرارها في ارضها او غطمت حصلت بحكمة التسيطن
 اذ امسه فزعم ومن ذلك قول الشافعي ونعم ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذ امر لي
 بعد نصف الليل جازم مع قول الى حنيفة وهو ان الرمي لا يحيد الا بعد طلوع النجاش في يوم
 واحد والثاني والثوري انه لا يجوز بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 وذلك لكان ذلك فرجهم لا روى مرتبتي الميزان وتوجيه عدد الاقول لا يدل كراما في كلامه
 لانه من الاسرار ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يقطع تسليية مع اول حصاة من رمية
 المعقبة مع قول هـ انما يقطعها من وقت يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد وتوجه
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بلياة التزلفه واولى الاشعة في
 التحلل من السلك فلا يتسبب تسليية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف خلفه بعد الزوال
 من يوم عرفة لان الوقوف هو معظم اليوم فتسبب ترك التسليية بعد حصول المعقبة لهم ومن ذلك
 قول الامام الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم الترميم في جمره العقبة ثم يحرق ثم يحرق
 ثم يطوف مع قول احمد ان هذه الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم لا روى
 الميزان وكثر من القولين وجه يدل له لا يتابع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذا الامر على
 هذا الترتيب فيقول ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
 اقرب من حق التعقل لما اوردناه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم لاخر في يوم
 النحر الا قال اقل ولا حرج ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الواجب في حق الراس السدع
 مع قول مالك ان الواجب حلق الكل او الاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب
 شعرات والا فتحل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف فرجهم لا روى مرتبتي الميزان والاول خاص بالمستوطنين في مكة

العبودية والثاني خاص بالعلوم والثالث خاص بما كان العارفون وذلك لأن الحلو
 تسم للرياسة الموحدة في حق من ذكر فكلمها حقت الرياسة عند حلول السر فاهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الخالق يبدأ مخلوق التلقا من مع قول إلى حقيقة أنه
 يبدأ باليسار واعتدوا بين الخالق لا المخلوق له ودليل الأول الأساع من حيث أنه
 تكريم ووجه الثاني أنه إسراله ودر ما سبب البداية عنه وهذا القول كالقولين
 في السمك فمن جعله نكرها قال بسوكت يهيمه ومن جعله إسراله قلنا قال بسوكت
 بيساره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من الأسع براسة يستحب له أمر الموصي عليه
 مع قول إلى حقيقة أن ذلك لا يستحب والأول مستند والثاني مخفف من جمع الأمر
 إلى موصي المبرأ ووجه الأول أن الرياسة فاشمة لكل دار وحل الشعر كانه عزار المهابل
 فقد الشعر بانه سم المجلد بالموصي في روال الرياسة مقام خلق السر وان كاس الرياسة حقيقة
 يحلها القلب لا الراس فاهم ووجه الثاني أن الساع علم باهر بالخلق كما من كان له شعر بالامر
 الموصي على المجلد لم يرك شيئا في رأى العاين فلا مائدة لأمر الموصي فاهم ومن ذلك قول الأئمة
 باستخدام سر المهدى وهو أن يسرق معه شيئا من البع لم يدعه وكذلك أسعد الهدى إذا كان
 من الرابن في صيحه سامة الأيسر عبد الساعي واجل وقال مالك في الحاس الأيسر قال أبو
 حيفة الأشعار عزم الأول والثاني دليله الأساع والسالدية أنه يعصب الهدى في الطاهر
 ويشوه الصورة وأما الأول أن الأشعار كناية عن كمال الأدعان لا مستال أمر الله في المحم
 وإشاره إلى أن الإنسان لودع نفسه في رضى به كان ذلك قللا فصلا عن حيوان حلل للدم
 والمأثرة مرجع الأمر إلى مرتبة المبرأ ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب أن يفعل العزم
 على من مع قوله فالله لا يستحب فقلنا الفهم إنما التقيد للأصل فقط والأول مخفف في ترك
 استحسان فقلنا العزم الثاني مشدد مرجع الأمر إلى مرتبة المبرأ ووجه الأول أن الأساع ووجه
 قول مالك أن العزم لا يحلها الساطين بخلاف الأصل فكان العمل في الأصل كناية عن صفة الشيء
 بالفعال بخلاف العزم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الهدى إذا كان مسدورا يروى ملكه
 عنه بالهدى ويصير للمساكين ولا يباع ولا يبدل مع قول إلى حقيقة أنه يجوز بيعه وأما أنه
 بعهده والأول مشدد والثاني مخفف مرجع الأمر إلى مرتبة المبرأ ووجه الأول أن الرام السادر
 ما رواه للنس هو تكملة له وأما ذلك عقوبه له حيث أنه أوجب على نفسه عالم بوجه الله تعالى
 عليه وسراحم السارد في مرتبة التشرع وكان في حروجه على ملكه بالهدى صادرة إلى استيعاف العقوبة
 بمرضى عنه به حيث أنك من هيا عنه ووجه الثاني أن المراد إحراز ذلك المسدور ومثله
 القيمة فاهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحذر شرب ما وصل عن ولد الهدى مع قول آخر
 أنه لا يحذر والأول مخفف والثاني مشدد مرجع الأمر إلى مرتبة المبرأ ووجه الأول أن السدر
 هيف ما رواه على ما كان ناسا في جسمه لا يستعمل وأما ما يستعمل ويجردت بطيرة واستمر
 الأساع به ووجه الثاني دخول اللبس في السن من كمال حل لبس البهيمه في صر

في المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يذبح منه مع قول ابو حنيفة
 انه يذبح من دم القران والتمتع ومع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الا جزاء
 الصيد وقربة الاذي فالاول مشدّد خاص بالأكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين
 والثالث مخفف خاص بالعلم ودرجة استثناء جزاء الصيد وقربة الاذي انه في الاول كقوله تعالى
 على الصيد وفي الثاني لا حل باحصل يذبح من التروقة بتقصير الا حرام المذكور عن عدة الاخرين
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان يكره الذبح ليلامع قول مالك ان ذلك لا يحل فالاول مخفف
 والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقررة في الفقه ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة ان افضل بقعة للذبح العنق المرة والحاجب مع قول مالك انه لا يذبح العنق
 الذبح لا عند المودة ولا الحية الا بمعنى فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ودليل القولين الاتباع ونهض عن التوجّب بجهاد الامام مالك ولا يخفى انه احط من القول الاول
 فشمّل ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان وقت طواف المكن من نصف ليلة النحر وافضل فخر
 يوم النحر كما امر له مع قول ابو حنيفة اول بقت طواف الفجر الثاني واخره ثاني ايام التشريق فارت
 اخره في التثنية ومع الاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب ان يذبح في رمح الجمرة التي على مسجد الخيف ثم يذبحها
 ثم يجزى العنق مع قول ابو حنيفة انه لورمى منكس احداهما لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدّد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداء بالجمرة التي على مسجد
 الخيف هو الامر الموكل عمل ليس على امر المشرع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث
 كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفصل عن الاول فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 ان نزول المني مستحب مع قول ابو حنيفة انه نكاح ووجه قال عمر بن الخطاب في وقت
 فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه يحتمل الامرين معا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من ينقر في اليوم الثاني حتى يبرأ
 الشمس وجب مبنيها ورمى بعد مع قول ابو حنيفة ان له ان ينقر ما لم يطعم عليه الفجر الا اذا
 مشدّد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وانما ان المدا
 اذا حاصت قبل طواف الا فاضة لم تنقر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجبال حبس الجبل لما بل فيه
 مع الناس وركب غيرها مع قول مالك انه يلزمه حبس الجبل اكثر من مدة الحقيق وزيادة ثلثة
 ايام مع قول ابو حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحجج فالاول
 مشدّد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اتفق البان
 النساء التي حصن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا ودا على
 مع قول ابو حنيفة انه لا يسقط الا فامة فالاول مخفف والثاني مشدّد وهو الاخر
 الوداع لا فعال الحج لا للبديت والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الاحكام

اتفق الاثمة الاربعة على ان من احصر عدو عن الوقوف او الطواف او السعي وكان له طريق
اخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قريب او بعد ولم يتحل فان سلكه ففاته الحج اوله يكره له
طريق اخر يتحل من احرامه بعمل عمره عند الثلاثة مع قول ابي حنيفة ان شرط التحلل ان يحصره
العدو عن الوقوف والبيت جميعا فان احصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس انه لا يتحل
اذا كان العدو كافرا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجم الامر الى مرتبة
الميزان قال قيل فلم يشتر الهدى للمحصر مع ان المحصر لم يقم باختياره وانما ذلك على من غشم
انفس العبد ومن خرم الكفار انت انما هو عن الوقوف في امر عصى به العبد به فالجواب الامر
كذلك وايضا انه ان العبد ما صد عن دخول حصة الله عز وجل الا لما عذره من الرياسة
والكبر فلم يصح لدخول حصة الله الخاصة التي هي للرم المكي فكان الهدى كالحديمية يبين بين
الحاجة فانه يسهل قضاءها والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى
عمله فان الحلق للرءوس اشارة لزوال الرياسة والكبر الذين كانا مانعين من دخول الحصة فان قال
قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحجب الرياسة وقد كان مع
صحابه حين صدعهم المشركين فاجوب ان ذلك كان من باب التشريع لا منه فادخل نفسه
في حكم قواضيا لهم وشم وجوه اخرى لا تذكر الامتداف لانها من مسائل الخلاف التي كان يفتي به النبي
من الفقهاء والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي انه يتحل بنية القتل وبالذبح والحلق مع قول
ابي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث احصر غنا يصح بالحر فبرأى رجل لا يرب له وقتا ينحر
فيه فيحصل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فاعاد في تشديد
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في القتل سببا
لترك ما امر الله تعالى كما في نية الخروج من الصلوة ووجه الثاني ان القتل بظاهر السنة قياسا
على الدعاء الواجبة بفعل حرام او ترك واجب وهذان القولان خاصان بالاكابر وقول مالك خاص
بالاصاغر فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في طهر القولين انه يجب القضاء
اذا تحلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض قبل الاحرام سقط عنه
الفرض ولا قضاء على من كان سكره نظر عاينها ومع قول ابي حنيفة يرجب القضاء بكل جا
فرضا كان او تطوعا وهو احدي الروايتين لاحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
الثالث بمسألة فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم امر الفرض لاسيما بعد الترامه
الدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر قبل التلبس بالاحرام مكانه لم يحصل
استطاعة في تلك المدة فسقط عنه الفرض ووجه قول ابي حنيفة واحد في احدي
وايتيه تعظيم امر الحج بذليل انه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في فاسده والقضاء وان كان
مكة فقلنا ومن ذلك قول الشافعي انه لا قضاء على المحصر المنظر بالمرض الا ان كان شرا ط
تحلل به مع قول مالك واحمد انه لا يتحل بالمرض ومع قول ابي حنيفة انه يجوز التحلل مطلقا

انہ یؤکدہ بحقیقۃ تبعاً لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم لما نشأ قوی اللہم محلی حبیبی
 حبیبی سدید والناس لا یخفف ووجہ من القولین ان المرض عندک العذر واجباً فافہ
 واثق المرض تکتہ الاستنباط بما لا یحصر العذر ولا یخلو الجواب عن الشک لہ
 ذلک اتفاق الاثنتی الاربعة ان العبد اذا احرم بغير اذن سیدہ ثلث سیدہ لخلیلہ معہ
 انہ لا یبعد احرامہ ولا مہ كالعبد الا ان یکون لها مہ فہ فبغير اذنہ مع السیدہ ومعہ قول
 الحسن انہ لا یعتبر اذن الزوج مع السیدہ فالاول مخفف علی السیدہ والثانی اخف علیہ
 فہ ان یخلیل العبد لہ وجہ اعتبار اذن الزوج لافہ مع السیدہ کوفہ مالک للاستمتاع فافہ
 الوقت ووجہ عدم اعتبار اذنہ مع السیدہ کون السیدہ مالک الرقبۃ واستمتاعہ
 ومن ذلک قول الاثنتی الثلثۃ بجواز احرام المراء بغير رضۃ الزوج بغير اذن نذہا معہ قولہ
 فی ارجح القولین انہ لیس لہا ان تحرم بالفرض الابا ذنہ فالاول مخفف ودلیلہ ان حق
 مقدم علی حق الادعی الا سیما والزوج یجب فی العمرۃ واحدة والثانی مشدد فی حق الزوج
 لضعفہ وضعفہ عن فہرۃ ویتوہ ایامہ الی وبعہ من الاول علی حال الاکا بر الذین
 الثالث علی حال الا صاغر الذین ہم تحت فہرۃ ویتوہم وکن ذلک القول فی تحلیلہا من المراء
 انعقادہ فان السامعی یقول فی ارجح قولیہ ان لہ تحلیلہا مالک وایو حیفة ویقولان لیس
 ہذا اصرح بہ القاضی عبد الرہاب المالکی وکن ذلک منہا من جہر المطوع فی الایام
 فان احرمت بہ فلہ تحلیلہا عند الشافعی فرجع الامر الی مراتبی المیزان فی ہذا المسئلۃ وجہ
 دعوہ ظاہر لان من الاثنتی من راعی فظیم حرمة الزوج ومنہم من راعی فظیم حق الزوج
 حقہ بنیاً علی المسامحۃ واللہ تعالی اعلم بالصواب

باب فی العقۃ

اجمع المسلمون علی ان الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلفوا فی وجوبہ بالاسم
 المرض البیسر فی الاضحية لا ینتم الی اجزائہ وعلی ان اکثرہ یمنع لانہ یفسد اللحم وعلی ان یجزئ
 یمنع الاجزاء وکن العذر واجمعوا علی ان المقطع الاذن لا یجزئ وکن ذلک یقتضی ان لا یجزئ
 جزء من اللحم وانفقوا علی انہ لا یجزئ ان یا کل شیئاً من لحم الاضحية المذکور وکن ذلک
 علی انہ لا یجزئ ببع شیء من لحم الاضحية والحدیث کان او یطبخ ما وکن ذلک لیس
 لا یحتفی بالادراعی کما سبقت فی الباب وانفقوا علی ان البدن والبقرة تجزئ عن
 عن واحد قال اسحق بن راہویہ تجزئ البقرة عن عشرة وانفقوا علی ان ثلث
 یوم المسافر من ذبائحہ وکن ذلک اتفقوا علی انہ لا یمس بأس المولود بہا للعقۃ وقال الحسن
 بأس المولود بہا ہذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فیہ فنعہ
 اثنتی الثلثۃ وصاحبہ الامام ابی حنیفۃ ان الاضحية سببہ فکدہ معہ قول ابی حنیفۃ
 راحۃ علی المقتنین من باہل المصر واعتبر فی وجوبہا التصائب فالاول مخفف والثانی
 من جہۃ الوجوب مخفف فی اعتبار التصائب فرجع الامر الی المیزان فوجدہ الاول

الذي شرعت الاضحية لرفده غير محقق لاسيما في حكايا كابر الذين طهر الله تعالى من الخلق
ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني انه ورد استحقاق العبد قول البلاء عليه في كل يوم
طول السنة لسوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة او لما يقتر فيه من النقص
في الامور فكأن الاثر باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق باهل المشهد الاول
استقباله باوجاءهم التأكيد فيها من حيث انها لهم نفوسهم فانهم ومن ذلك قول الثاني انه
مدخل وقت الذبح بطولع الشمس من يوم النحر ومعنى قدس صلوة العبد والمخطئين صلى الامام
العبد اوله يصل مع قول الامامة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصل الامام العبد ويخطب الا ان
ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يضخروا ظلم الفجر الثاني وقال عطاء بن رطل وقت الاضحية
بطولع الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت وقيل لا يتابع والثاني فيه تشديد سيد الا
في حق اهل السواد وذلك ليعتبر لهم انتهاء الوقت وعلى الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلوة
والمخطئين ورجوعهم الى بيناتهم ليحذروا الطعام فلا يسترى فلو لم يقل ابو حنيفة بدخول وقت
الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلوة وساء المخطئين لا يسترى طعامهم الا بعد
الزوال مثلا فيصير اهل المصر يأكلون ويعرجون واهل السواد في غم حتى يسترى طعامهم
ومعلوم ان يوم العبد يومه ولعبه وسرور عاده فكان دخول الوقت والفجر الثاني في معادلة
ذهابهم لساء المخطئين والصلوة ورجوعهم من ذلك فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان اطول
بأمره في معرفة اسرار الشريعة ومن ذلك قول الثاني ان اخر وقت التضحية هو اخر ايام التشريق
الثلاثة مع قول ابي حنيفة وما لك ان اخر وقت التضحية هو اخر اليوم الثاني من ايام التشريق
ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول النخعي
انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر رمي الحجية فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
الرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرة بما ورد في
احاديث والآثار ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفتر
بجوابها ايام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتدفع
المفترضة فانه لا دل على مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني
ان الواجب يشترط فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق وعدم تقييده بما رعن ذلك قول
شافعي وامرانه يستحب لمن اراد التضحية ان لا يخلو شعره ولا يقلم ظفره في عسر ذي الحجته حتى
ينحي فان فعله كان مكروها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد انه
مرفا لا دل على مخفف بل هو وجوب وقول احمد مشدد وقول ابي حنيفة اخف فرجع الامر
بمرتبة الميزان ووجه الاول اتباع وهو يشهد بالاستحباب والتخفيف والكراهة فان اقل
ب الامر هو الاستحباب واعلى مخالفة الامر التخفيف ووجه قول ابي حنيفة كون الكراهة او التخفيف
كون الامدليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول ومن ذلك قول الامامة
ثلاثة انه اذا ائتم اضحية معينة وكانت سليمة فحذرت ولا يعيب بمنجزها ما قول

الى حقيقته انه يسمى بالاول مخفف والثاني مشدد فيحمل الاول على حال الاصاغر والساق
على حال الكاثر من حمل اليرع المدققين في الاول مع الله تعالى وقد رحم الامر في ذلك
الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الائمة لا يرثه ان العتيق في الاحقية باسم لاجراء مع قول
بعض اهل الظاهر انه لا يسم بالاول مشدد خاص بالكاثر الذي يستحق من الله تعالى ان يبرأ
اليه بنى باقص من الصفات والى الساقى محض خاص بالاصاغر الذي لا يرثه الا ما ينقص
التمرحم الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تركه مكسوة لثوب
مع قول احمد انها لا تحرق والاول مخفف والى الساقى مشدد ويحمل الامر على حالين بالبطر لا كاسر
والاصاغر ومن ذلك قول مالك والساقى ان العرجاء لا تحرق مع قول الى حقيقة انها تحرق
والاول مشدد خاص بالكاثر من اهل اليرع والزره الذي يسهل عليهم تحصيل النسبية من
العرج والساقى محض خاص بالاصاغر ومن ذلك قول الساقى انه لا تحرق مقطوعة شئ من الدر
ولويسيا مع احتياار جماعة من متأخرى اصحابه الاجراء ومع قول الى حقيقة وقال انه ان دهم
الا فاجراء او اكثر ولا ولا احمد في اراد على التمسك برأيتان والاول مشدد خاص
بالكاثر واعد مخفف خاص بالاصاغر ورحم الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الائمة
لثلاثة انه يحرم للمسلم ان يستنك في دمع الاحقية مع الكراهة في الدم مع قول مالك
انه لا يجوز استئابة الدم ولا تنكح الاحقية والاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون
الدم من اهل الدم في الجملة ووجه قول مالك ان الاحقية من بان الى الله تعالى ولا سلق
ان يكن الكافر واسطة في دمعها اسرار في احكام الكافر والمشرق والفرق بينهما لا تستطرد
كتاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى ستاة نحية الاحقية لا تصير احقية
بعض ذلك مع قول الى حقيقة انها تصير والاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
بالكاثر ورحم الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الساقى ان ترك التسمية على الذبيحة
عمل او هو الا يصير مع قول احمد انه ان ترك التسمية عمدا لم يحرقها وان تركها ماسيا
برأيتان وبذلك قال مالك وعند رواية تامة انها تحل مطلقا سواء تركها عمدا او سهوا او طهرا
اصحاه كما قاله الفاضل عبد الوهاب ان تارك التسمية عمدا غير متاويل لا توكل ذبيحته ومع قول
الى حقيقته ان الذبايح اذا ترك التسمية عمدا لم توكل ذبيحتها وان تركها ماسيا كتبت والاول مخفف
والثاني واعد مفصل الا الرواية الثلاثة عن مالك فانها مخففة ورحم الامر الى مرتبة
الميراث ووجه من مع الاكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو سياتا الا عند ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
ما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين ماسيا في حق من يدعي على اسم الاصاغر
ولا وثان ووجه من ماسيا لكل صمام يذكر اسم الله عليه ولو عند العمل لقراش لا حوان
وان المسلم لا يدعي الا على اسم الله لا تكاد الاصاغر والادنان تحط على ياله وقد اجمع الائمة
الاربعة على استحباب التسمية في جميع امر الشاة وفيه بالتسمية واما حاله في ذلك الا سحر
اهل الظاهر ورحم الامر الى مرتبة الميراث مخفف وسند يد بالبطر لحال الكاسر

امرا لا ينبغي دفعه في كتاب فرحم الله امام ابا حنيفة ما كان ادوية ومسننات تحت حنيفة
الاربعة على استبعاد الكل من الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء في حنيفة لا يجوز
مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية استحب
دفع البلاء عن الضحى واهله وجميع اهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب استحب
يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالصغار والاولاد من سبب مشروعية
على تحمل ثقل سنة الحلائل عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان احدهما باكل الثلث
ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه انه بتصدقهم بألفها
لقبها يتبركوا كلها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جسد
الاضحية المنددة او المتطوع بها مع قول الضحى والاولاد على انه يجوز بيعه بالة البيت التي تقاس
كالقاس والقدرة والمغل والغربال والميزان والاول مشددة خاص بالاكار واهل الرفاهية والثاني
مخفف خاص بالصغار واهل الحاجات وحكى ذلك عن ابي حنيفة ايضا قال عطاء الله باس بيع
اهل الاضاحي بالدرهم وغيره ادم ووجه عدم بلوغ عطاء في عن ذلك ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم
البقر ووجه القولين معروفان الابل اكثر لحما والغنم اطيب فيعمل الاول على حال الفقراء
والساكنين والثاني على حال الاكارى الدنيا المترفين فيضحى كل انسان بما هو ميسر عنده ويجب
ان ياكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يستترك
سبعة في بنة سواء كانوا مسقردين او من اهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تخزى الا اذا كانت
تطير عاونا اهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة مع قول ابو حنيفة انها مباحة
لا اقل انها مستحبة ومع قول احمد في شهر رايقيه انها سنة والثانية انها راحة واختار
بعض اصحابه وهو مذهب الحسن ودادو فالاول والثالث مخفف والثاني اخف والرابع
شددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والتدب معا واكمل منهما
رجال فالا استحباب خاص بالمتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن

والجواب خاص بالأكثر الذين يتخذون نفوسهم بذلك ولا باحة خاصة بالأصاغر ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقيقة إن يدين بحسن الغلام شاتان فمن الجارية شاة وقيل
مادونه يدين بحسن الغلام شاة واحدة كما في الجارية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذكر مثابة الأنثيين في الأمرين وفي
الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بذكورة
ولا بانوثة فان زوج صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو أحتمل طمع موافقته للوارد ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد بإسقاط باب عدم كسر عظام العقيقة وإنما تقطع أجزاء كبار تقاؤ لا
إسلامة للولد مع قول غيره أنه يستحب كسر عظامها تقاؤ لا بالذبول وكثرة التواضع وخسود
نار البشرية والله تعالى اعلم

باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كانت طاعة وإن كان معصية لهم بحر الوفاء به
على أنه لا يصح نذر صوم يوم العيدين أو أيام الحضي فان نذروا صوم العيدين وصلح صومهم مع التبريم
عند أبي حنيفة وعلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه
صومها متتابعاً فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكثر من أهل الاحتياط هذا ما وجدته
من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية
كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينبغي فعله ويجب كفارة فالأول مخفف و
الثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني
الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها أيام على ذلك فكان وجوب الكفارة
لا ثقلها وادفاعة عنه ثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر صوم ولزم
أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة وبه قال
مالك ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة يمين فالأول مخفف والثاني والثالث
فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ر
ما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قياساً على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين
قياساً على اليمين إذا حثت فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذراً مطلقاً وهو
الأصغر من مذهب الشافعي والفقهاء الثاني له عدم الصحة حتى يعلقه بمعنى النذر المذكور بشرط
أو صفة فالأول مخفف والقول الثاني الشافعي فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول سلك الأدب مع الله تعالى أن لا يعاقب حصره بل يحصل شئ يؤجر عليه لأن
ذلك كله كالمثابرة فيمكن تركه بغيره من الصلوة مطلقاً من غير تعيين فانه يقوم صلواته ووجه
الثاني أن تعليقه بشرط أو صفة هو موضع النظر فانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر
ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه
كفارة يمين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقد تقدم ترجيح

مثل ذلك تقريباً ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر إلى يلزمه الوفاء به لا غير مع
قول الشافعي في إحدى الروايتين أنه يلزمه كفارة لا غير والعقل لا يفرق بين الوفاء به وبين
الكفارة يمين فالأول مشدد والثاني لما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى ما بقي الميزان ومن ذلك
قول الشافعي أن من نذر قربى في الجاهل كان قال إن كلمت فلانا فله على صوم أو صدقة فهو غير
بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئ به
الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه تجزئ به الكفارة ويقال إن العمل عليه فالأول فيه تخفيف
والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى ما بقي الميزان وقدر الثالث ظاهر في كتب
الفقه ورجعه لأحمد ومن ذلك قول الشافعي من نذر أن يتصدق بماله أنه يتصدق به إن
يتصدق بجميعه مع قول أبي حنيفة أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحباً أو في قول
أحمد أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة و
غيرها ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية
الأخرى الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده
قريب منه فرجع الأمر إلى ما بقي الميزان ووجه هذه الأقوال معروف ورجعه لأحمد
ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في صحة قوله أن من نذر الصلوة في المسجد الحرام تعين
فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة ولا قضى مع قول أبي حنيفة أن الصلوة لا تتعين
في مسجد بجال فالأول مشدد بخلافه بالصغار الذين يشهدون تغافل المساجد في الفضيلة
من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يشهدون تساوي
المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من حيث ما جعل الله
تعالى للمكلف من الفضل المساحد الثلاثة ويعلم أن يكون القائلون بالأول يشهدون كل ذلك هذا
المشهد بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكمل من القائلين بالنسبة
فقط ونظير ذلك الأسماء الإلهية لا يقال إن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المستقيم مثلاً لرجوع
الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكذلك العقل في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها
راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه
من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر لند قصاه مع
قول مالك أنه إذا أفطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه
تخفيف من حيث التفضيل وهو خاص بالأصاغر ووجه الأول قياس للتداعي الفرض في نحو قوله
تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني
تخلف النذر عن درجة الفرض لأنه ما أوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق
ما أمره بالوفاء به إلا عقوبة له على سوء عاقبه في مخالفة الشارع في التشريع ولذلك وراى
الله عنده وحده بعض الحقيقتين من جهة الفضل المنه عنه وما مدح الله تعالى الذين يؤفون
بالنذر إلا من حيث نذر أكرم الوفاة لا من حيث ابتدائه فافهم ومن ذلك قول مالك

وأحمد بن محمد بن رقص بن السديت الحرام ولو يكن له بية حرة ولا عشرة أو يد من المشي إلى بيت الله إلى
 لرمه القصد نحو عشرة ولرمه المشي من ديرة أهل مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه
 إلا أن يد المشي إلى بيت الله الحرام وأما أبو داود والقصد والرهاب إليه ولا فالأول مستند ولما
 تحميم من رحم الأمر إلى مرتبة الميراث وكل منهما واحد بالنظر للأكابر والأصاغر ومن ذلك قول
 الساجي في حد الفواقر إلى حنيفة أن من يد والشئ إلى مسجداً للبيعة أو لا قص لا يعقد من
 مع قول مالك وسعيد بن الساجي في امرجه قوله أنه يعقد ويلزمه فالأول محقق والثاني مستند
 ورحم الأمر إلى مرتبة الميراث وقد تقدم ترحيه تفاوت المساحات تساويها تقريباً فوجد
 ومن ذلك قول أبي حنيفة وأما أنه يد من فعل صاحب كان قال الله على أبي حنيفة إلى سيب
 أو أركس وسى أو السري في ولا شيء عليه مع قول الساجي أنه يلزمه كفاية يمين أو حلفاً
 كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد أنه يعقد من يد المالك وهو محرم من الوفاء وبني الكف
 والأول محقق والثاني فيه تسديد والثالثة تحميم ورحم الأمر إلى مرتبة الميراث
 كل من هذه الأقوال سراجهم إلى آخرها والقائل به والله تعالى أعلم

كتاب الأطعمة

اتفقوا على أن لحم النعم حلال واتفقوا على أن كل طير لا يحلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على أن
 الأضراس حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيوان البحر والسماك واتفقوا على أن الحلال
 إذا حبست وعلقت طائر حتى يلبس ريشه النجاسة حلت عند أحمد وأبى الكوفة عند
 لا يقول تحريمها كالأشمة الثلاثة فالواحد يحبس العير والبقرة أربعين يوماً والثلاثة سبعة
 والذبيحة ثلثها يوم واتفقوا على حلال أكل من الميتة عند الأصطراب وكذلك اتفقوا على
 المصنوع أو الزيت أو غيره مما من الأدهان إذا وقعت فيه دابة فاليفع ما حوّلها حل أكل الس
 وكان طاهر وكذلك اتفقوا على تحريم أكل من النسيان إذا كان عليه حائط الإمداد ما
 هذا ما أحدثه من مسائل الأئمة والفقهاء وأما ما احتجوا به من ذلك قوله لا م
 لتأني وأحمد بن أبي يوسف ومحمد بن أبي بكر الحبل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه تحريم
 وهو قول أبي حنيفة والأول محقق والثالث فيه تسديد والثالث مستند ورحم الأمر إلى مرتبة
 الميراث وأوجه الأول أنه مستطاب عند الأكابر من الأئمة وأساء الدنيا وأوجه الكرا
 كونه ماله في الاستطاب عن لحم النعم وأوجه التحريم حرم انقطاع سبلها إذا قبل بما
 فيصعب الاستعداد لا ما الحيوان كما التار إليه قوله تعالى وأعرضوا لها ما استطعتم
 قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر بها لها يقتضي إبقاؤها وعدم دمجها ولو حل أكل لحمها في
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتسديد أكل لحم البع
 والكسيرة الإهلية مع قول مالك بكراهته كراهية مطلقة و
 محققاً أصحابه أنه حرام ومع قول الحسن بن علي بن أحمد النعمان وقال ابن
 عباس يحل أكل لحم الحمار الإهلية والأول والثالث مستند والثاني فيه

تخفيف الزاعم محمد رحمه الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاقوال كلها ظاهر محمول على احدا
طعام الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك ولا حرج ومن لم تطب نفسه مأكله ولا
يسمى له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم عالا ومن ذلك اتقاء الاشنة السليمة
على تحريم كل ذي ناب من السباع ومحل من الطير بعدد ربه على غيره كالعقائد الصقر والمار
والسناهيين وكذا ما لا يملك له اذا كان ياكل الخيف كالسر والرحم والقرب لا ينفق ولا اسود عبيد
عرب الرعي مع قوله مالك ما ناحة وذلك كله على الاطلاق والا لاول مسدود وقول مالك منه محقق
مرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطعام السليمة ولا من فيه
قسوة من حيث انه يعصر غيره ويقهره من غير حجة وذلك الخيران المقسود بهي نظر تلك
القسوة في ذلك الاكل له واذا اتى ذلك العدل صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحبسا
ومن ههنا رد الهي عن الخلو على جلود النعام والسباع لانه يرب القسوة في القلب كالحرب
ووجه تحريم ما ياكل الخيف انه مستحب ووجه قول مالك ان بعض الناس يسطيه سباح
له اكله وان العلة في تحريم غير المستطاب انما هي من حجة الظن وذلك لان اكل كل ما لا يشتميه
الفسد يكل بطن المصمم فيوشد الامر من عكس اكل الانسان ما تشتميه نفسه فانه يكون
سريع المصمم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان اسرع فاهم ومن ذلك قول الاشنة السليمة
في السم يورث عنهم انه لا تراه وما هي عن قتله كالحطاط والهدهد والمخاش واليوم والسعاء
والظاود من مع قول السامعي في ارجح القول ان حرام والا لاول محقق والسامعي مسدود مرجع الامر
الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه لو كان اكله يؤدي للمكان يحسن عن قتله ووجه السامعي انه
لا يلزم من الهي عن قتله حل اكله فقد يجره وذلك ككل الصيد والماسسة فاهم ومن ذلك
قول الاشنة بقرسم اكل كل ذي ناب من السباع بعدد ربه على غيره كالاسد والسم والذئب
والفيل والذئب والخرقة الا ما لكا وانه ياكل ذلك مع انكراهه والا لاول مسدود والسامعي
محقق مرجع الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والا لاول على
اصحاب الرأيهية فاهم ومن ذلك قول صاحب التحميم بقرسم اكل الرأفة مع قول السامعي
في العتاري المحلية ان المختار حل اكلها مرجع الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل ذلك على حال
اهل الضرورات وحال اصحاب الرأيهية ومن ذلك قول الثاني واحمد على اللعب والصنع
مع قول مالك بكرامة اكل لحمه ما ومع قول ابي حنيفة بقرسمها والا لاول محقق والسامعي
فيه لتدبير والثالث مشدد مرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه ذلك كله ظاهر مرجع
الى احتياط المحدثين ومن ذلك قول مالك والسامعي باحثة لحم الصب وفي اليدوع روايتان والا لاول محقق
والثاني فيه مسدود وكذلك ما عده مرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الاشنة
الملائكة بقرسم اكل جسم حشرات الارض كالعداء والذباب والذئب المقصود عن معدته او الذئب
يسهل غيره مع قول مالك بكرامة دون تحريمه ويصح حمل ذلك على جالب ومن ذلك الاشنة
الثلاثة ان الحراد ياكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل ميتة وامام حنف انفسه من

غير بسبب يصتبره فالأول تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بخبريه ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات إذا نكيت والخلد دابة عمياء تشبه الفأر فالأول تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح قولييه أنه يحرم أكل ابن يارم مع قول مالك أنه مكره فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه أن الهرة الوحشية حرام مع قول مالك أنها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايتيه أنها مباحة وفي الأخرى أنها حرام فالأول والرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتهد المجتهدين ومن ذلك أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك أنه يحوز أكل غير السمك من السرطان وكلب السماء والضفدع وخنزيره لكن الخنزير مكره عنده وروى أنه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا السمك والضمير في ذلك كله ما لا يؤكل من كلب الماء ولا خنزيره ولا فاسرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ما له شبهة في البر لا يؤكل وسأرجع بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا السمك والضفدع والحية والسرطان والسمكة فالأول مشدد والثاني رافعه فيه تخفيف فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ظاهراً لايات والأخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لأنه هو المستطاب الذي أمر الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فشمل كل ما فيه إلا الخنزير ووحى الخنزير وهو مبني على أن الأحكام تدور على الإسماعى أو الذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقيل له أنه من البحر فقال إن الله حرم لحم الخنزير وأنتم سميتوه خنزيراً وبقية وجوه الأقوال ظاهرة من كونه من كبدية في كتب الفقهاء ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة أكل لحم الجمل من بقرة وشاة وغيرهما مع قول أحمد بتحريم أكل لحمها ولينها وبسببها فالأول فيه تخفيف وهو خاص بأصحاب المجازات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرقاهية فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز له مضطراً أكل الميتة ولا يجب مع قول غيرهم أنه يجب فالأول تخفيف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنهضاً منه شهجاً رجب ووجه الأول مراعاة ترجيح تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما ينفك عن العبد فالأول خاص بالأكابو للمترعين المشركين والثاني خاص بالأصاغر حال الأكاريريقول لما ترك أكل الميتة تزينه البطون عن أكل النجاسة من حيث إنها محل نظر الله إليها كبايرم وكان لسان حال الأصاغر يقول إن مراعاة بقاؤه نفس من حيث إنه نار ديرة لله عندنا البطل من مراعاة أكل النجاسة فإن الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تقولوا بايديكم إلى التهلكة وقال تعالى وإن جفوا للسلم فاجن لها وقد تقدم أن رواد عليه الصلوة والسلام لما أتوا

بيت المقدس كان كل شيء يباهيهم فشكوا الى الله عز وجل فاحسب الله تعالى اليه ان يتي لا يقر
بناؤه على يدى من سفل الماء فقال يا نزيه اليس فيك سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى
ابى ولكن اليسوا بعبادى انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاني في أحد قوليه انه لا يجوز
له اى المضطر الشبع وانما يأكل سد الرمق مع قول مالك واحد في احدى روايتيه انه يشبع
ومع قول الثاني في ارجح قوليه انه ان توقع حلا لا قريبا لم يجز غير سد الرمق ومع قوله ان المنقط
في طريق شبعه ويتزود فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
بالاصغر الذي لا يقدر على شدة الجوع ووجه الرابع من قول الثاني العمل بقاعدة ما حان
للضرورة ينقله بقدرها ووجه جواز التزود منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجز شيا بعد
ذلك يأكله حتى يشرب على الخلدك ومن ذلك قول مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب
ابى حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغنم يأكل طعام الغنم اذا كان غائبا بشرط
الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب ابى حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه يأكل
الميتة فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغنم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغالب هو قوله بل العبد طعامه المضطر وعزم توقفه في ذلك فقدم على
الميتة ووجه الثاني ان الميتة لا تتبعه فيها لاحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان تأكلها اخف
من اكل طعام الغنم ولو حصل تأكلها ببعض مرض في الجسد فزبح الشفاء منه بالمداواة ان شاء الله
تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال في الحديث ايام عند الماء وهو ينهش في دجاجة ميتة
فقطرت اليه شرا فقال لي استعن بالله تعالى من زمان صارت الفقير فيه يقدم
الميتة على ما يدي الناس ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على تعدد تطهير الدهن المائم اذا
تجس بان ثمن حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصباح به مع قول الشافعي انه لا يجوز
الاستصباح به ليحمل كلام المانعة في المسئتين على حال اهل الرفاهية من الاغنياء ويحمل كلام
الجوز على اهل الضرورات ومن ذلك قول ابى حنيفة والثاني باباحة الشعوب التي حرمها
الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودى مع قول مالك في احدى روايتيه انها
نحوه وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالروايتين عن احمد واختار جماعة من اصحابه
التحريم وجماعة الكراهة منهم الخرقى فالاول مخفف ومقابل له من التحريم مشدد ومن الكراهة
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول ابى
حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش اردوا له شربا وهو احد اقوال الشافعي مع قول الشافعي
في اصح قوليه المنع مطلقا ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوى واختاره
جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الضرورات تبيح المحظورات ووجه الثاني ان الله تعالى حرم شراب الخمر لهم يصح
لنا يجوز شرابها لعطش اردوا فقذف عن الشراب او نشره يقطع النظر عن كون ذلك مباحا ونقوب

منه ونستغفر الله تعالى ونسبح حمداً لا ماحة على حال الاصل والمتم على حال الاكابر ووجه المشعر
في التداوي دون المطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء امق فسا حرم
عليها ومن ذلك قوله لا شاة الثلاثة انه لا يجوز لمن مرض بستان غيره وهو غير محوط ان يأكل
من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا ان مالكة وامام الصردة فيما أكل بشرط الضمان مع قوله
احمد في احدي روايته انه يسلم لما أكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وصم قوله في الرواية
الاخرى انه يسلم للضرورة ولا ضمان عليه فالاول مشاهد وهو احوط للدين والثاني مخفف
وهو خاص بعلم الناس فرجم الامر الى موتى الميزان ومن ذلك قوله لا شاة الثلاثة باستحباب
ضيافة المسلم للمسلم انظر على قرينة ولم تكن ذات صديق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع
قول احمد يوجب بالضيافة المذكورة لكن الوجوب لمرة واحدة والثالث مستحب ومقاصد
من الوجوب استلزامه ديناً فالاول تخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروءات
فرجم الامر الى موتى الميزان ووجه مطالبة الضيف بمن ضيافته تعليم اخيه تذكيره بالمروءة وطب
تخليص دماء اخيه من تبعه اخلاله بحرقه شأن من المروءة استقاط ذلك الحق بعد تتيبه
في لغة للضيف ومن ذلك قول الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
قول السانفي في اظهر قوله ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر ما جرم الى الاخلاص
وكثرة المنعم للتعدي الى الناس قد مر ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

كتاب الصيد والذباح

اجمعوا على ان الذبايح المعتد بها ذبيحة للمسلم المائل الذي يتاى منه الذبح سواء الذكرو والانثى
وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير اهل الكتاب ومن ان الزكوة تصحب بكل ما بخر الدم وحصل
به قطع الحلق والري من سكين وسيف ومن حلق وجرح فصب له محل يقطع كما يقطع المسلم للمحرد
واتفقوا على انه لو ابلن الرأس لم يحرم ذلك الذبح وقال مسعود بن السديب يحرم ووجه هذا القول
ان ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تحرق ابلن قاشمة معقراة
وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالبحر لهرج المعلية كالكلب و
الفهد والصقر والساكين والبارى الا الكلب الاسدي عند احمد كما سياتي وعن ابن عمر و
ما جاهد انه لا يجوز الا ما كلب فقط ولو رمى طائراً فخرجه فسيط الى الارض فوجده ميتاً حل
باتفاق الاربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاطاع والاتفاق وآياها اختلافه فيه فبذلك قول
الاشاة الثلاثة انه لا يجوز الذكوة بالسهم والظفر مع قوله في حيفة تصم اذا كانا منفصلين يعني
عن الذبايح فالاول صدق رد عليه النهي عن الذبح بها والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا منفصلين
انهما يمتزجان الدم بخلافهما في متصلين فان خرجت ما تكون ضعيفة لا تكاد يقطع الملقوم والمري
فيؤدى في ذلك الى تعذيب الحيوان وعند الامام اسراع في الذبح لما مور به حتى قال بعض
العلماء انه يشترط في الذبح ان لا يرقم السكين لستها يسهل ومقروفا ثم جاز حرمته الذبح
فانهم فرجم الامر الى موتى الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الامور اربعة وهي الفرس

والمرئ والودجان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط ومع قول أبي حنيفة انه
 يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرئ والودجين فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعده فيه
 تخفيف فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظهر فان كل صفة ما خرج للدم الذي يضربها
 في اللب بنية ولو مع بطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من فقاهه وسبغ في
 فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم وحل ولا فلا وتعرف حياة المستقرة بالحركة الشديدة مع
 خروج الدم قال مالك واحد لا يحل بحال فالاول تخفيف والثاني مشددة ووجه الاول معروف
 ووجه الثاني انه خلاف الذي في المشددة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو غرما يذبح
 او ذبح ما يغير حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بعد الوغر شاة من غير ضرورة لم يبرئ كل
 وحله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد ان لم يحصل على
 الكراهة فدرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الترخيم انه ذبح غير مشدود وكل عمل كذا في
 الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو ذبح حبس انما هو كذا
 فوجد في جوفه جنينا ميتا حل كفه مع قول أبي حنيفة انه لا يحل فالاول محمول على حال من
 طابقت نفسه باكله مع العمل بمجدي ذكاة الجنين بكافة امه والثاني فيه تشديد محمول على حال
 من لم تطب نفسه باكله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز الا اصطيد بالكلب المسلم
 سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلية مع قول احمد انه لا يحل صيد كلب الا بسوء
 ومع قول ابن عمر بن الخطاب انه لا يجوز الا اصطيد الا بالكلب فقط فالاول تخفيف والثاني فيه
 تشديد ولكن ذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه سيطان وصيد الشيطان
 وجسسه لا ياكله ولو كان له كتاب محل صيده كذبجه فانهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان
 الا اصطيد بالكلب هو الرار في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه نكبات تشمل السبع
 وغيره مع انه ورد ما يشهد التسمية السبع كلها اللهم سلب عليه كلها من كلابك فسلب الله تعالى
 عليه السبع فاكله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا السرسمل
 على الصيد يطلبه واذا سخره عنه ان سخره واذا سلاه استشلى كونه اذا اخذ الصيد امسكه على
 الصابئ وخلي بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بثلاثة شروط الاول
 فكان فعل الجارح اذا جمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الانقياد
 الا بكونه يسلك الصيد للصائد ويخلى بينه وبينه ولا ياكل منه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول أبي حنيفة واحدا انه يشترط في الجارح ان تسكر منه الشرط مرات حتى يسهى معلما
 وافق ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني
 تخفيف فوجه الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني على غيرهم
 ومن ذلك قول الشافعي باستصحاب التسمية عند سماع الجارح حجة على الصيد
 وانه لو تركها ولو عامدا لم يبرئ مع قول أبي حنيفة انها يبرئ في حال كونه ذا كرا فان تركها

ناسيا حل ما فلا ومع قولك انك انما تبيع كماله يحل وان نسي فغيبه سر وايضا ومع قول
 احمد في اكله اياته انه من تركوا اعتدوا به الكلب الذي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على
 الاطلاق بعد ان كان الترك اوسر ومع قول داود والشعبي وابو ثور ان التسمية شرط في الاباحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية ناسيا لم يمسها تركها كذا في ذلك النسيحة فالاول مخفف والثاني والرايم مشد
 والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية
 يشمل الوجوب والتدبير فاقدم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد
 ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فمات قبل ان يسع الزمان ان كان حيا حل مع قول ابى
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والرايم مشد واللذان باهل الورع الثاني واللاشع
 بنصرهم الاول ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في شهر ورايتهما والشافعي في اصح قوليه ان الجاهل
 لو قتل الصيد بنقله حل مع قول احمد وابى يوسف ومحمد وغيرهم لا يحل فالاول مخفف والثاني
 مشد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان واللذان باهل الخصوصية الاول وباهل الرفاهية
 الثاني ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوليه واحمد ان الكلب المعلم لو اكل من
 الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك ما لم ياكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر انه يحل
 فالاول مشد خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان جارية الطير في الاكل كالكلب مع قول ابى حنيفة انه لا يحرم
 ما اكلت منه جارية الطير فالاول مشد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي في اصح قوليه واحمد انه لو رى صيدا وارسل عليه كلبا فنقده وعاب عنه
 ثم وجد ميتا والعقر مما يجوز ان يسرت به لم يحل به مع قول ابى حنيفة انه ان
 وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل باختاره جاء عنه من اصحاب الشافعي الخلل لصحة الحديث
 فيه فالاول مشد والثاني مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة
 انه لو نصب اجولة فترقبها صيد فمات لم يحل مع قول ابى حنيفة انه ان كان فيها سباع لم يقتله
 بخلافه حل فالاول مشد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامامة
 الثلاثة انه لو حشر النسي لم يقدر عليه فذكاته حيث فقهه كذا في كذا الوضوء مع قول مالك وان ذكاته
 في الحلق واللبية فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا
 ومن ذلك قول الشافعي واحمد في احديهما ان ذكاته لو رى صيدا فنقده نصفين حل كل واحد من
 القطعتين بكل حال مع قول ابى حنيفة انهما لا يحلان الا ان كانتا سواء ومع قول مالك ان كانت
 القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذا القول ما راجع لاجتهاد
 المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احديهما ان ذكاته لو رى صيدا فمات لم يحل مع قول ابى حنيفة
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهرا ومن ذلك قول الامامة

الثالثة أنه لو ائتمن البعير من يد غيره لم يملكه عنه مع قول الإمام إذا بعير في البرية تركه
ملكه عنه فالأول محقق والثاني مقصّل فرجعه إلى مرتبة الميزان ونحو واحد من وجه
إلى ما ظهر للبحر من ومن قوله قوله الثالثة أنه لو صاد طائر برياً بجعل في برجه نصار
في برجه غيره لم يملكه عنه مع قول مالك إذا كان من لم يكن أسير بوجه بطون مكنته صاد مكنته
لمن انتقل في برجه فإن ساء إلى وجهه فله في ملكه فالأول محقق والثاني مقصّل فرجعه إلى مرتبة
إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولنبشّر في ربيع البيوع وما بعده من ذم النكاح والمباح إلى آخر أبواب الفقه
على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها بأجمل الأدلة يطول الكتاب وتيسر كتابته على
غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والمهدية وهو حسي في الوكيل

كتاب البيوع

اجتمع العلماء كلهم على حل البيع ونحوه قريباً وانفقوا على ما البيع يصح من كل ما لم يات على خلافه
مطلق التصريح وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والافتقار في المباح
وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي في ذلك أنه لا يصح بيع الصبي مع
قول أبي حنيفة ولهم أنه يصح إذا كان مميزاً في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع
إذا ساء بقا من الولي وأحمد يشترط في انعقاد أذن الولي فالأول مشدّد والثاني فيه تخفيف
بشرط الأذن المذكور فرجعه إلى ما في ذلك إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظاهر
قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً الآية والتصرف في البيع
والشراء في معنى إعطاء السفهاء المال لاستئثارهم البيع والشراء ليدل المال والجامع بينهما نقص
العقل الموقع لكل منهما في إضاعة المال في غير طريقه الشرعي ووجه الثاني أنه العمل في ذلك على
أذن الولي لا على الصبي فصح البيع لأن الصبي حينئذ كاللذال والعاقبة غيره ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المذكور مع قول أبي حنيفة بصحة فالأول مشدّد ودليله
الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الأخذ بظاهر الحال لأنه لا اطلاع لنا على
صحة الإكراه لرجوعه إلى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خوفاً
ما أظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما إن
قبض الثمن فاختار إفساده على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم كما يجبر وغيره وجعلنا الأثم
على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق الأثم بالمشتري أيضاً حيث علم بالإكراه ومن ذلك قول
الشافعي في أدب قوله وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنهما أنه لا ينعقد البيع بالمعاطة مع
قوله مالك أن البيع ينعقد بإختياره ابن الصبان والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول
الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنهما فالأول مشدّد والثاني مخفف
فرجعه إلى ما في مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم أنها البيع عن
تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما إن وقع تنازع بينهما في الباطن

والمشترى وترافعا الى المحال فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما
من اللفظ ولا يكفي ان يقولوا باناء يد لهم وبناء غير مثلهم دفعوا الاخر اليه حمله امثله
والله ومن رافعه ان الفرض تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البايم المثلن واضطواؤه
ولونه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا لخاصة كابر من اهل الدين الذين لا يدعون باناء
الحظ الاوفر لا يحتمل كما كان عليه السلف الصالح والاصل الصدق في كل زمان وامسا الا
خاص باناء الذين المؤثر من انفسهم على اخوانهم بل وسيدار احدهم شهادة من شهد
ببعض في شهره وخدمته ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء
في قولهم مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مستد على
في قول المخفف وصابط اللفظ والمحقمان كل ما تحتلج الناس فيه الى التراض الى الحكم
خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاثمة الطشة ان
ينعقد بلفظ الاستدعاء كسقي واشترى مني فيقول بعث واشترى مني مع قول ابي حنيفة
اصلا فالاول مخفف والثاني مستد ووجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بائعا
ولا بد من الجواب في المستثنين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة
فهم الناس منه ان لم يكن في ذلك البيع عيب لما كان يسأل غيره في اخذه بل كان
الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويقع حل الاول على حال الا كابر من اهل
والدين الذين يرون الخط الاوفر لا يخفى انهم وحل الثاني على من كان بالضد من ذلك كما
الناس ذلك من بعضهم بعضا التجربة او الفرائض فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
قول الشافعي واجتاز اذا انعقد البيع تمت لكون من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او
الزوم البيع فان انحاز احداهما الزوم بقي الخيار الاخر حتى يفترقا المجلس او يختار المالك
مع قول ابي حنيفة والمالك انه لا يثبت للمتايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني
فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار والميترا او يقول احد
اختار الزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس
حل الاول على حال الا صاغر الذين يودون كل واحد منهم الخط الاوفر لنفسه فرجعها الى
خيار المجلس لها القصور ونظرها في الزوم البيع كما يصح حمل الثاني على
الذين يودون كل واحد منهم الخط الاوفر لاختيه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس
توقع حصول عدم لاحد منهما اذا ظهر الخط الاوفر لاختيه لا يفرض احدهما بين ذلك فاقدم
قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار فلا يمتنع فيهم ولا يجوز فوق ذلك مع قول
والك يجوز بقره فالتدع عليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالعاقبة القليلة
اكثر من يومه لا يجوز شرط الخيار فيها اكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام
يجوز شرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع قول احمد والي يوسف ومحمد يثبت من الز
ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد تبعاً لدولة الصحيحين في ذلك والتد

والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ذلك راجع إلى اجتماع المجتهد على محسب
اختلاف مراتب الناس في تعظيم أمور الدنيا وهو ما عليهم وتوجيه الخطأ لا وفرا لا خيهمة
الأنفس كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن
الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة إن الليل يدخل في ذلك
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بلزوم البعير إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فشرط ولا اجازة مع قول
مالك إن البعير لا يلزم بمجرد مضى المدة بل لا بد من اختيار أو اجازة فالأول مخفف والثاني فيه
تشديد واحتياط للذين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البعير
إذا باعه سبعة وشرط أنه لم يقضه الثمن في ثلثة أيام فلا بيع بينهما وذلك بفساد الشرط وكذلك
القول فيما إذا قال البائع بعثك على أن ترد الثمن بعد ثلثة أيام فلا بيع
بيننا مع قول أبي حنيفة بصحة البيع ويكون القول الأول لا محل لبيان خيار المشتري وحده
ويكون الثاني لا خيار خيار البائع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليمه
الثلث في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المشتريين والأولين مشدد وقول أبي حنيفة
في المشتريين والأول في المشتريين مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه
القول الثالث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن من باع له الخيار ففسد البعير
في حضور صاحبه أو غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضى
لاخيه بالخيار فكان ما ذكركم من الفسخ متى شاء ولا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني
أنه تدين له عند حضوره غير ذلك فراجع إلى تخفيف الاحتياط في حق الفسخ ويعبر عن الإلزام على
ذلك الأكابر الذين يرون لا خيهمة الخطأ أو وسرر الثاني حل حال من كان بالفسخ من ذلك
ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أن ما شرط خيار يجرى إلى البعير بطل البعير والشرط مع قول
مالك يجوز فسخ البعير لمدة كمدة خيار مشترك في العادة ومع ظاهر قول أحمد بصحته ما ومع قول
أبي حنيفة بفسد البعير وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البعير والشرط بفساد الشرط
وتوجيه قول مالك ظاهر وجه قول أحمد بفساد البعير ما قام عنه من الحرز بجهته ووجه قول ابن
الجبين البعير قد انقضى بالصيغة ولزم فلا يفرق بين ذلك الشرط القاسم لهم إن هذا كان
مرجع إلى اجتماع المجتهد الثاني لم أره حليلا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من باع له خيارا
يتنقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة إن الخيار يقطعه بمرته وفي الوقت يتنقل الملك فيه
إلى المشتري في مدة الخيار إن كان البائنه وتوجيه ذلك من كونه في كتب الفقه بقا صليبه و
تقاربه فلا نظير يذكر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائنه وطء ما جارية في مدة
الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يبيع وطء ما للبائنه ولا للمشتري فالأول مخفف

والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان والاول ان تنقل تلك المائنة عن الجارمية
لهم يشهد الابانقضاء مدة الخيار فكأنها لم تجز عن ملكه ووجه امتناع المستتر من الوطاء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد ووجه قول احمد كفى الوطاء لا يجوز الاقدام عليه الا بعد تحقق
صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فانهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه ولا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا للثاورد وبه قال على وابن
عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيعه ولا يقدر ما على تسليمه كالطير في الهراء والسمك في البحر
والعبد الا بقر خلافا لاسم عمر رضي الله عنه ما في قوله يجوز بيع الابن وعن عمر بن
عبد العزيز وابن ابي ابي الهيثم الاجاز بيع الطير في الهراء والسمك في ركة عطية وان احتج في اخذه
الى مؤنة كبيرة واجمعوا ببيع السمك وكذلك فاقوه ان انفصلت من حي عند الثاني وانفقوا
على بيع المرأة طاهرة وعلى شراء المصحف وانما اخذوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع ولا نقاش واما ما احتلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع
العين الخمسة في نفسها كالكلب والخنزير والغنم والرجل فان تلف الكلب او تلفت فلا قيمة له و
كذلك لا يصح عند الثلاثة بيع التمس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن
التمس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا انه يصح بيع الكلب والرجل وان يترك المسلم ذميا في بيع الخمر
والنبيذ وفي اجابتهما ومع قول بعض اصحابه ملك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف والرايب فيه تشديد والخامس معضل لكل من هذه الاقوال درجة بحسب
اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حمل قول
ابي يوسف يجوز للمسلم ان يبيع الخمر على من كان يرى ان الوكيل غير سفير مخض و
الحديث انما لعن بائعها وهو هالك لا للمسلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجوز بيع
المدير مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا كان التدير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صغار الدين قد يحاجون الى ثمن المدير
بعلم التدير فيكون نوسعة الاثمة عليه يجوز بيع المدير وصحت ثمنه في ضرراته ورحمة به وذلك احوق
من حق المدير ووجه الثاني ان شرط النية مع الله تعالى بالتدير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر
من الاولياء والا مراد فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول ابي حنيفة
انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم او يخرج الوقت فخرج الوصايا فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صغار فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما
ان احتلج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي واحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول
ابي حنيفة ومالك لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيع

في ضمن قوله تعالى فان امرضنكم لكم فاتقوا من اجورهن اي تمن لهن من واجرة حضاتهن
 للطفل فقوله تعالى ماتن اجورهن مؤذن بصفة بعده ووجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن
 الادمية في العادة الا الادميين ومن المعروف ان سفي الملة لبنا الولد اخيه المسلم بل ان سفي
 النوع الانساني ومن ذلك قول السافى واحمد في احدى روايته انه يجوز بيع دور مكة
 لكن بها فتحت صلحا مع قول اي حنفية واحمد في صحيح روايته انه لا يصح بيعها ولا اجادتها
 وان فتحت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيدة طيعة دوره لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى العباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حاضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
 ولا اجادتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجادته ادما مع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله
 تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان المبيع انما شرع بالا صلاة لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل
 وقوان ذلك الحجاب رفرف لم يضره الا الله وليس يبيع ولذلك قال بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء
 لا زكاة عليهم لم يرفع جلالهم ولا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان الجسم موصوفا
 على خلافه اذ لا يرد من اجاره الاحكام على العبد من حيث الحرمة البشرية فانهم ومن ذلك
 قول الشافعي في سرته قوله انه لا يصح بيعه الا يملكه بعد اذن مالكه مع قول اي حنفية و
 احمد في احدى روايته انه يصح بيعه على اجازة ملكه وهو القديس من قول السافى بخلاف
 الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند اي حنفية ومع قول مالك انه لا يوقف المبيع والشراء على
 الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
 الاول ظاهر فان الحاضرة تليق بذلك بديم ما يملك حال المقدار انما ذلك بتقديم وتأخير
 ومن ذلك قول السافى ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
 غفلا كان او منقولا مع قول اي حنفية يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
 الطعام قبل القبض واماماسوه فيجوز ومع قول احمد ان كان المبيع تكيلا او موزنا او مسدودا لم
 يجوز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
 تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
 ان العقار لا يخاف تغييره غالباً بعد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك عليه التقييد على الطعام
 بخلاف ما سواه ووجه قول احمد سهولة قبض المكمل والموزون والمعد وعادة في رتبة عليه
 القبض ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وما لا يقل كالعقار والتمائم
 على الاشجار والتخلية مع قول اي حنفية ان القبض يكون في الجسم بالتخلية ووجه القولين
 ظاهر اما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف
 العقار ووجه الثاني ان البائنه اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد ملكه منه فحصل الغرض
 من النقل بذلك ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجسمة كعبد من عبيد
 او من الثياب مع قول اي حنفية انه يجوز بيع عبيد من ثلثة اسباب او ثوب من ثلثة ارباب

بسط الخيار دون طراد على الثلثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة
الميزان وتوجه القليلين ظاهر لان شرط الخيل من الامر الى الرضا كان المشتري رضى بالعيبان
كان هناك عيب ومن ذلك قوله مالك والثاقي في رجم القولين انه لا يصح بيع العيبين
الفاضية عن العاقرين ولم توصف طامع قول ابي حنيفة انها تقسم ويثبت المشتري الخيار عند
الرؤية وبه قال احمد في اصح الرأيتين عنه واختلف اصحاب البيهقي فيها اذ لم يذكر الجنس والوزن
كقولاه يستاك ما في كسي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من رجم الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حل الاول على بيع ما يغلب فيه التعديين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم
يغلب تغييرا وبه قال بعض الثاقيين ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه يصح بيع العيب بشرأه
واجارته ودرهنة وهبته ويثبت له الخيار اذا لمسه مع قول الثاقي في رجم قوله لا يصح بيعه
ولا شراؤه الا اذا كان راي شيئا قبل العيب ما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد
مرجم الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول حديث اما البيهقي فراض وقد رضى العيب بن للمعوجة
الثاني قصدا لا يفتني عن امرالك الجيد والردى فربما دام اذا اخبره الغير ببراءة لونه مثلا
ويحتاج الى رد مبيع الحياء والمجلى ومن ذلك قول الاثمة الثلثة انه لا يصح بيع الباقي لاء
في قشرة الا على مع قول ابي حنيفة بجواره فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني مخفف
خاص بعوام الناس فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بصحة بيع
المخطة يستلها مع قول الثاقي في رجم قوله انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه يصح بيع الفضل ان كونه ان شرهه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع الفضل فالاول مخفف
خاص بالعامّة والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجم الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان
في الاستغناء به ان يتهبه من صاحبه وذلك لانه لا يضبط بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن
موضوع المبايعات ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
بجواز بيعه ايا ما معلومة اذا عرفت ذلك حليها فالاول مشدد وقيل له الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لقسم غالب الناس به ايا ما معلومة غالبا بل ما يباين من يسام بلبن بقرنة الشمر
واكثر بطريق الاباحة والاهلية والاول خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني خاص بالعامّة
حيث طاب به نفس البايير ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باحة بيع الصنف من غير كراهة
مع قول احمد والثاقي في لص قوله بكراهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحرير فالاول
مخفف والثاني مشدد وتوجه الاول ان البيهقي حقيقة انما هو الجدل والورق واما القدران فليس
هو جلال الورق وتوجه الثاني انه لا يعقل انفصال الفاظ عن المعاني فكرو البيهقي
لدخل معنى القران في ضمن ذلك تخيلا لا سيما وقد جعله اهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وان كان النطق به واقعا ما نافيهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح بيع الصنف لعاصم الخمر مع الكراهة مع

قول احمد بعدم الصفة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
يواخذه بها العبد واما الرسائل فقد يقال بين العبد وبينه ان ذلك كان بعم العنب لمن يريد ان
يبصره خرا غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من حصصه وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري يقول يبر الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب
لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق على ظن
انه امرأة اجنبية فانه يحرم عليه فالامم ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة بتحريم اجرة ضرب
الفحل مع قول مالك بجواز اخذ العوض على ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف
فخرج الامر الى ما سبق الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين في
البيع مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التاذي
لكل منهما انه يشبه التفريق بين الامم ولذا قبل البلوغ فخرج الامر الى ما سبق الميزان و
من ذلك قول الاشعة الثلاثة اذا باع عبدا شرط العتق حتى يبيع مع قول ابي حنيفة في المشهور
انه لا يبيع ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالا احتياط لعدم
تحقيقه صلى الله عليه وسلم عن بيعه بشرط ولم يستثن العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من
الحديث والاشان متبهم ما هو مشهور فانهم ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة بحرم التفريق في
البيع بين الامم والاول قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بعتق البع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى ما سبق الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفضل البع

اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الولاء لم يصر وعن الاصطحي من اصحاب المسانعي انه لا يصر
البيع ويبطل الشرط نظيرا لقوله الحسن وابن ابي ليلى والخفي انه لو باع داما بشرط ان يسكنها
البائع من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى ما سبق
الميزان والله تعالى اعلم

باب الربا

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربوا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب فالحكم اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون كلامهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا ثم هو ما مصرح به اوجبه بالامثلة مثل وزن بوزن يدا بيد ويجوز ان ينفق
على انه لا يجوز بيع المنظمة بالمنظمة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملم بالملم اذا كانت
بميزان مثلا كبش ويدا بيد ويجوز بيع التمر بالملم والملم بالتمر متفاضلين يدا بيد هذا ما وجدت
من مسائل الاجماع ولا نقاش واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الاشان او من جنس الاشان مع قول ابي حنيفة ان علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس لجنس الربا في سائر الموزونات واما العلة في تحريم الربا في البر والتعدي
والتمر والزبيب في القول الجدل للشافعي في كونها مطعومة فيعبري الربا في المساء

الآخرة عكس الشئ الثاني ووجه قول أبي خنيفة أن البيعة دفع على جملة الخلفاء فتعلل طالعها سوء
ظهورها لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه إذا باع الثمرة المظاهرة مع ما يظلم بعد ذلك لم يصح البيعة مع قولك أنه يصح فالأول مستد
والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التقدير أشتمل على معلوم ومجهول
وقد لا يخرج الله تعالى من الثمرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمساحة العبد لآخيه
بالجزء من اليمن المقابل الذي يخرج الله من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع
بشجرة واستثنى عصا منها لم يصح مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مستد والثاني مخفف
ورجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول عسر تحليل ذلك العص من الثمرة من غير زيادة ولا نقص
من محاذرة الاغصان وهو خاص بالأكثر من أهل الرعي ووجه الثاني المساحة بمثل ذلك
عادة يصح استثناء العص والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على أن التصريح في الأبل والقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا
على أن الماييم إذا قال للمشتري أمسك المييم وحد أرض العيب لم يجز المشتري على ذلك وإن قال له
المشتري لم يجز الماييم وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا تلقى الماييم فسلم عليه قبل الرد لم يسقط
حقه من الرد خلافاً لمحمد بن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشترى عبداً على أنه كافر فخرج أنه مسلم
ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبداً مالا وأباعه وقتل أنه أي العبد يملك لم يدخل ماله
في البيعة إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيعة تبعاً له وكذلك لو عتقه
وحنى ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفقا الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الأئمة الثلاثة يثبت الخيار في بيع المصراع مع قول أبي خنيفة تبعاً له فيه فالأول مخفف
على المشتري مشدداً على الماييم والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وتوسع
التدليس من الماييم مخفف عن المشتري دوره ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول
في سائر ما استدد فيه العلماء لأن قصدهم التفسير من الوقوع في الخوف على بعضهم
بعضاً ومن رؤية الخطأ لا فراراً لأنفسهم دون أحلامهم انتهى فمن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد
أن الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكثر
الذين لا خوف عندهم على أحد من أيامهم ولا يرجحوا أنفسهم على أحدهم والثاني مشدد
خاص بالأصغر الذين يرون الخطأ لا فراراً لأنفسهم ولا يكون أحد منهم يرى الخطأ لا فراراً لآخيه
وربما رأى الخطأ لا فراراً لآخيه ثم يتعذر الحل عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية لحرص آخيه
لأنهم ومن ذلك قول أبي خنيفة والثاني أنه إذا وجد بالمسيح عيب بعد قبض
لمبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول مالك والله أعلم أن عمدة الرقيق إلى ثلاثة أيام
إلى الخزام والبرص والجملون فإن عمدة إلى سنة فيثبت له الخيار إذا مضت سنة فالأول
عمدة على الماييم مستد على المشتري وبه جاءت الإخاءية والثاني مفصل ووجه التفصيل

في الحق الاول من كلام مالك الحري على قلادة الحيد ارق السبع ووجهه في الشق الثاني من
كلامه القياس على قالوه في باس حيار الكاح في العسة وانهم صرنا لها حيا فسة وايضا
وان اقل مدة يربط فيها الحدم والعرض والحقول اذا طرأ مرة فسة وذاك شير انه مستقيم
فثبت به الحياس والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب البيوع المبرية

اتفق ائمة على تحريم بيع المحاصر للمادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا
على تحريم احتكار الاوقاف وهو ان يشتاع طعاما في العلاء ثم يحسكه ليراد قسمه وكذلك اتفقوا على
تحريم الخبز على تحريم بيع الكائي بالكائي وهو بيع الدين بالدين عند ما وجده من مسائل ائمة
وما ما احتلوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اشترى بالخبز واشترى
فساؤه صحيح وان اتم العلام قول ذلك سلطان الشراء فالاول مستند في تحريم الخبز فقط
دون الشراء والماني مستند فيهما مرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ان الضرب
لامر حاد عن سبب المسير ووجه الماني شدة التقييد من الوقوع في مثل ذلك سدا لثواب العسر
المعنى عنه كما استأمر اليه حديث لما الميع عن تراص اعداء لوطم للمصري على ان المسير لا يسوي
المن مع تلك الزيادة التي حدثت لها لاحتراقها واستزاد ومن ذلك قول المتأخر في تحريم بيع
الغيبه مع الكراهة وذلك بان يسم سلعة ممن الى اجل ثم يتقربها من مستقرها بقدر ما اقل
من ذلك مع قول ان حصة هؤلاء واحد وعدم حواد ذلك فالاول مخفف حاص بالقساوم
فالماني مسند حاص بالاكاد من اجل النزوع بوجه الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول
ان كلام المانم والمصري باع واشترى محتلل وظاهر الشريعة يبرهنهما بالصحة ووجه الثاني
مراسة المناظر في عسر المستوي الماني وموافقة على فعل المبرية والله اعلم ومن ذلك قول
الحيقة والماني بتحريم التسعير مع قول مالك انه ادخله واحد من اجل السوق من زيادة او نقصان
يقال له اما ان يتبع سعر السوق واه ان يعل عنهم فالاول مسند والثاني فيه تخفيف
مرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول سد باب التحكم في الماس في اموالهم التي يباح احس
تعالى لهم التصرف بها كغيره من اموالهم واولو كرت الفائدة وهو خاص بالاصاغر الذين طلب
على قلوبهم حب الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخوف والتحسب
على الناس الزيادة في الشريعة في توحيد لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب
لنفسه وهو خاص بهم والذين لم يعمل عليهم حب الدنيا وظهرهم الله من محبة المدمومة
بالكلية والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان بيع المذكرة لا يصح مع قول ان حصة ابيه
ان كان المذكرة هو السلطان لم يصح السبع او سائر السلطان صم السبع تمام سعر السلطان
على الماس بلز رجل متاعه وهو لا يربط سبعة فهو مكره فالاول مستند والماني مفصل من مرجع
الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول اطلاق الكراهة في الاحاديث ولم يفرق بين اكراد السلطان
وعشرة ووجه الثاني ضعف حاسب سائر السلطان عن فعل ما يصح به الاكراد وسبب اوله

عن إكرامه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن القاضي غير ويجوز عن رده
إذا أكره أحد من رعيته لاسيما أن نظره تكونه أتم نظرا من رعيته وأكثر شفقة من بما رأى
المصلحة في إكرامه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بن نافع
بيع الكلب مع الكراهة فإن بيعه لم ينقص البيع أن أمكن الاستغفار به عندهما وقال الشافعي
وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له أن قتل أو تلف فالأول مخفف
والثاني مشدد فزعم الأمر أن مرتبة الميزان ووجه الأول أن النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم
صحته ببيع نظيره ما ورد في كسب النجاسات فإنا للحجامة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني أن النهي
عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحة بيعه لندور الحاجة إلى بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان
ومكان مع قولهم في الأئمة بنجاستها وخبرنا وأمر الشافعي والغسل من فضلاتها سبع مرات
أحد من بالتراب الطهور ويصحب حمل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب الحاشية أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزوه
اسحاق بن راهويه ولكن لا تنفخوا على أنه لو اشترى ثمن مؤجل لم يجز بطلاق بل يجب البيان
وقال الأوزاعي يلزم العقد إذا طلق ويبعث الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الأربعة يثبت
للشترى الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائث
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهذا المبيع

اتفق الأئمة الأربعة مرضى الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا بينة في القاهر أو ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما اختلافوا فيه فمن ذلك قول
الإمام الشافعي أنه يبدأ بيمين البائث مع قول أبي حنيفة أنه يبدأ بيمين المشتري فالأول مشدد على
البائث والثاني مخفف على البائث ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فر بنفسه ودون أخيه
فلذلك غلظ الأئمة عليه بالرداءة باليمين فإنهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى
روايتهم أن المبيع إذا كان هالكًا واختلفا في قدر ثمنه تخالفوا في بيعه ورجع ببيعة المبيع
بأن كان مثقوماً وإن كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه لا تخالف
على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وقال
الشعبي وابن سيرين أن القول قول البائث فالأول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف لعدم وجود
العين التي تخالفها لجلها ووجه قول أبي ثور ومنزفان المشتري مع الظاهر ووجه قول الشعبي
وإن سيرين أن البائث هو المالك الأصلي فزعم الأمر أن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
أحد القولين أنه إذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائث لا أسلم المبيع
حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله أن البائث يجب على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري

الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى الاجل اخر وعلى انه لا يحل له ان ياخذ قبل الاجل بعضه بعينه
 وبعضه عرضا وعلى انه لا باس اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض ويؤخره الى
 اجل اخر هذا ما وجدته من مسائل لا تفاق، وأما ما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابى
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتقاربت كبروان والبطيخ لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول احمد في شهر ربيعته انه يجوز مطلقا عند ما قال احمد
 وما ااصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما ااصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد
 مائل الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص وكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم كالا وهو جلا مع قول
 ابى حنيفة ومالك واجمدا انه لا يجوز السلم كالا بل لابد فيه من اجل ولو مدة يسيرة فالاول مخفف
 بترك الاجل والثاني مشدد فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذا السلم ووجه الثاني انه بيع عين في الذمة الغالب فيه
 التاجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والثافعي ويجوز جهود الصلابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا البجارية التي يحل وطؤها المقتصر
 مع قول ابى حنيفة انه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول المزني وابن جرير الطبري
 يجوز قرض الاماء البواقي يجوز للمقترض وطؤها من فالاول مخفف على الناس وقول ابى حنيفة
 مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث
 فيه ووجه الثاني سرعة من سلكه ان اذ بان ما اضلله وتقررت به مثله ليرده اليه فان الشبهة
 في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تسمى غالب النفس به ووجه الثالث
 استبعاد وقوع المقترض في وطء الجارية من غير ملك البضيم على القول بعدم الملك
 بالقبض فهو محمول على ان يكون من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال من عاين الناس فافهم
 ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى المصداق والديورن والمهرجان وعبيد النصارى والمجدا
 مع قول ابى حنيفة والشافعي واهم في اظهر ربيته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص
 بالا صاغرا في الحاجات والضرورات والبرخص والثاني مشدد خاص باصل الاحتياط والسرور
 ودونية الخط الا فرل من عاينهم فلا يجتنب مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التقليد بل هم من اهلهم
 المسلمين على الراحة لهم بخلاف الا صاغرا الذين يرون الخطا ولا يفرغون انفسهم فرجه الامر الى مرتبة
 الميزان فاعلم ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز السلم في الثمر مع قول ابى حنيفة
 ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف لشدة حاجة الناس اليه وطول ما لهم وان اجد هم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالا كبر الذين يزهدون في اكل اللحم ويقصر
 اصلهم فرجه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي بان لا يجوز السلم
 في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما صسته النار فالاول مشدد خاص بالا كبر من
 اهل الورع والثاني مخفف خاص بالا صاغرا الذين تمس جاحتهم الى مثل ذلك للضيقة وخروجهم

فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول مالك والشافعي واجماعة لا يجوز للسلم الا بما كان موجودا عند
عقد السلم وعلل سبب الظن وجوده عند المحل مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز الا اذا كان
موجودا من حين العقد الى المحل فالاول فيه تحقيق خاص بالا صاع الذين تمس حاجتهم الى مثل
ذلك ويستحق عليهم الصبر والثاني مستند خاص بالا كما هو الذي يحتاجون لاجلهم فربما
قد ذلك عند عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل فصار للمسلم اليه في مشقة من حقبة الوفاء
بما السلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لا يجوز السلم
في الحواهر العينية المتأخرة الوجود مع قول الاشعة بخلاف ذلك فالاول مستند خاص باهل الورع
والثاني محقق خاص بالعوام الذين يرمون اسمهم على التخيير وقت الحاجة ويقولون لكل شيء
وقت فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واجماعة ان السلم
والتولية في السلم بخلاف السبع مع قول مالك بخلاف ذلك فالاول مستند خاص باهل الورع الذين
سروا دخول الضرر في عقد السلم ولا يضمن اليه امر اخر والثاني محقق خاص بالعوام الذين
لا يكتفون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول مالك ان القرض اذا اجل
لزمهم قول الاشعة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء فالاول مستند
خاص من يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني محقق خاص من يرى وجوب ذلك من العامة
فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع قول ابي حنيفة
ان ذلك لا يجوز محال فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مستند خاص بالا كما هو من اهل الورع
للسروا يحاكون ان يكون ذلك من جملة الربا ما لماء الموحدة فرجع الامر الى مرتضى الميرزا
ومن ذلك قول الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز قرض الخبز عذرا ويحج من وزنا وهو
احدى الروايتين عن احمد مع قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز بشرط ما فالاول فيه تشديد
خاص بالا كما هو والثاني فيه تحقيق خاص بلعامة فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك
قول الشافعي واحمد بخلاف قول المقرض هدية من اقترض منه شيئا واكمل طعناه وشبه
ذلك من سائر الامتيازات يقال للمقرض اذا حرمه فانه قد ملك قبل القرض بل ولو لم يجر في قول
الشافعي مع قول ابي حنيفة وذلك بخبر ذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جبر
تعاقد بغير باعلى اذ لا يشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جازر وشهادة الروضة واذا
اخذ المقرض المقرض هدية جاز فبغيرها بلا كراهة ويستحب للمقرض ان يردا جردا فاقترض
لجود شافعي وذلك ولا يكره له قرض اخر بما متى فالاول محقق خاص باهل الحجة من العوالم
والثاني مستند خاص باهل الورع متطابقا وفي هدية القاضى بحكم اتفق في ذلك فرجع
الامر الى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول مالك انه اذا كان المستصحب دين على اخر من جهة بيع
او قرض مؤجل فليس له ان يرجع في التأجيل بل يضمنه ان يصير الى ترك المدة المستحق
احصيا وكذلك لو كان القرض مؤجلا فمضى الاجل وبنك قال ابو حنيفة الا في الحذلية ونقض
مع قول الشافعي انه لا يلزم في الجميع وانه المطالبة قبل قلت الاصل الثاني ان المحال لا يجوز

فأول مشدّد خاص بالأكابر من أهل الرقاع بالوعد الثاني مخفف خاص بعلوم الناس الذين يرجعون
في قولهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والخير لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر قال داود وهو مختص بالسفر ووجه قول داود
أن المسافر كما لم يفتقن يحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهته
غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام الكاظم
الرهن يلزم بالقبول ذلك لم يقبض ولكن يجب الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فأول مشدّد على الرهن مخفف على الرهن والثاني عكسه فيجمل
الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجمل الثاني
على من كان بالضد من ذلك فمن يريد الحفظ أو فرأى نفسه دون أخيه ولا يحتاج لأخرته
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك قول الأثرية الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع
قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقسم كالعقار أو كالعبد هر جازر ووجه
الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه حارر منه ووجه الثاني غير الرهن فيه على الرهن غالباً
لقلّة من يرغب في شراء المشاع إذا حقيق إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأثرية من
سأعى الاحتياط للرهن ومنهم من رأى الاحتياط للرهن ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة
الرهن في يد الرهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط متى خرج الرهن من
يد الرهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا عاد بودعة أو عارية
لم يبطل فأول مخفف على الرهن مشدّد على الرهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول
أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعوام الذين لا يحتاجون لديهم
كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكابر الذين يحتاجون لديهم فإن الرهن مع أخذ الرهن
الأوسيلة إلى تحصيل حقه فاذا خرج من يده فكانه لم يرهق شيئاً فكان الرهن شرط في
رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليبره في بيعه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في الشهر
والشافعي في السراج الأول أنه إذا رهن عبداً اعتقه فإن كان موصراً فغن العتق ولزم قيمته
أيوم عتقه ويكون رهناً وإن كان موصراً لم ينفذ وفي قول آخر لما كان مالاً أو قرضاً
الرهن ماعليه فغن العتق وما وافقه قول مالك الآخر ولا وقال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق
على كل حال تكن قال أبو حنيفة إن العبد الموهوب يسع في قيمته الرهن حال إعساره سيده
فأول والثاني فيهما تخفيف على المقتضى بأيهما من التفصيل والثالث مشدّد عليه وعلى العبد هو
قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى
الله تعالى من أنشأ الرهن بالعتق بخلاف المصنفان من ولائته غالباً صعوبة التقرب بعتق
عبد لا سيما عند الحاجة إليه ولا ينشأ الرهن بالعتق فهو الرهن أقرب من القبول و
وجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً منه والشارع مكشوف إلى الشفقة والإحسان

بالإمر قائم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختص بالصلوة وما ملكتم إيمانكم أي حافظوا
 الصلوة واستوصوا بما ملكتم إيمانكم غير أن القائل بالحكم على السيد بالعقن قائل
 بوجوب القيمة عليه أن كان موهباً وعلى المعبدان كان سيره معسراً كما أمرت فأنات من حق المرتقن
 شيء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن أدرك من شيء على مائة شتم
 قرصه مائة أخرى وأمر جعل الرهن على الدينين جميعاً لم يجوز مع قول مالك بالخيار ووجه الأول
 أن الرهن لا يرم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة للدين
 الآخر ووجه الثاني أن المرتقن قد رضخ بعمل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلاً
 لا سيما إن كان الرهن والمرقن من الصالحاء والأصدقائه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
 فأدرك محقق حاصر عن يغفل عليه عدم الرشد فنجح عليه أن يتصرف في إخراج ماله لمن ليس له حقه
 حق والثاني خاص بالأحكام الذين يتصرفون في الملم بحسب طائرتهم أحرط الدينهم لأن الدنيا
 لا تساوي عندهم جناحاً يعرضه بل يرتدوا عنه رهن عند أخيه شيئاً قبل ترتيب الحق عليه رغم
 اكتمال المرتقن مثلاً أو تلفته لم تنكدر منه شفرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن
 إذا شرط في الرهن أن المرتقن يبيعه عند حلول الدين بعدم دفعه للمرتقن جائز مع قول
 الشافعي أنه لا يجوز للمرتقن أن يبيع المرتقن بماله من بيعه الرهن أو وكيله بأذن المرتقن فإن أبي
 الزهراء المحاكم بقضاء الدين أو ببيع المرتقن فالأول ضعف على المرتقن خاص بكامل المؤمنين
 الذين يرون الخط الأول لا أخيه ولا مكرم من على ما تصرف أخوه فيه بهائيه براءة ذمة لهم
 بل يرون تصرفه في أموالهم كتصرفهم في أموال أنفسهم بالخط الأول في الدنيا والآخرة
 ولثاني مبتدع خاص بين كان بالصد مما ذكرنا فربما نسب المرتقن إلى عدم بيعه بالخط الأول
 أو ببيعة ما يجنح شئ ويقع بينهما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 رحمه الله أنه إذا اختلف الراهن والمرقن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
 المرتقن بيمينه كان قال الراهن بيمينته على خمسمائة درهم وقال المرتقن بيمينته على ألف
 وقيمة الرهن تساوي الألف أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
 إن القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف وخمسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتقن
 ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مستند على الراهن مخفف على المرتقن والثاني عكسه فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من أحاط طلال المرتقن دون
 عكسه بالنظر لا كايرو ولا صغراً إلا كايرو يرون الخط الأول فغيرهم والأصابع بما عكس
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل لا مبدون
 من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحبوان والعقا
 غير مضمون على المرتقن وما يجنح هلاكه كالنقد بالشئ فلا يقبل قوله فيه إلا أن يقصده
 الراهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن أمانة في يد المرتقن كسائر الأمانات لا يضمن إلا

بالتعديك ومع قول سمر بن جندب المحسن والسعي إلى الرهن مضمون بالخوكه حتى لو كان قيمة الرهن
 درهمها والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله بقول الرهن حصة مستند وقول مالك
 معضل وقول السامعي وأحمد محقق وقول القاسمي سمر بن جندب المحسن والسعي أسد من الكل
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث وكل من هذه الأقوال وجه لا يحق على من له فيه نص ذلك
 قول مالك أن الميراث إذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يحق أن اتفاقا على القيمة فلا كلام
 وأن اتفاقا على الصفة واحتلوا في العينة مثل أهل الخمر عن قيمته ما هذه صفة وعلى الميراث
 قول السامعي أن القول بغير الميراث في القيمة مع عبية ومع قول السامعي أن القول بغير الميراث مع
 الأول معضل والثاني مستند على الميراث باليهين والمالك محقق على العار من رجوع الأمر
 إلى مرتبة الميراث والله تعالى أعلم

كتاب القس على الحجر

أقول لا غنى عن بيان حكمة الاستسار لغيره بعد المحسن وعلى أن الاستسار الموحدة للحجر بلالة
 الصغر والروى والحمل وعلى أن العلام إذا لم يغير يسد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا انس
 من صاحب المال الرشد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل لا تعاق وأما ما احتلوا فيه
 فمس ذلك قول السامعي ومالك وأحمد الحجر على المفسر عند طلب العراء وأما حالة الديون المردوب
 مستحق على الحاكم وإن له معه من التصرف حتى لا يصير العراء وأن الحاكم يسلم ماله للمفسر إذا
 امتنع من بيعها ويقسمها بين عرائته ما يخص من مع قولنا في حصة أنه لا يتجر على المفسر
 بل محسن حتى يقضى الديون وإن كان له مال لم يتصرف بالحكم فيه ولم يبعه إلا أن
 يكرب ماله دسراهم وديرة ولا يلام في تخصيصه القاصي بدينه والأول مستند على المفسر من حيث
 صفة من التصرف في ماله لصالحه العراء فخلص الدمة وهو خاص بالحكم الذي هو أتم بطرا
 من المفسر والثاني مستند عليه بالمحسن محقق عليه بعدم النادرة إلى بيع ماله قبل المحسن وهو خاص
 من كان عدة قمره وامتناع من أداء الحق ورجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك والشافعي
 في أظهر قوليه أنه لا يبعد تصرف المفسر في ماله بعد الحجر عليه بدينه ولا يبعد ولا يعلق مع
 قول أحمد في أحرى روايته أنه لا يبعد تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قولنا في حقيقته
 أنه لا يتجر عليه في تصرفه وإن حكم به فاص لم يبعد قصاؤه فلم يحكم به قاص بأن وإذا لم يجر
 الحجر عليه صحى تصرفاته كما بأسواء احتمال القسم أوله تحمل وإن بعد الحجر فاص بأن صحى تصرفاته
 فلم يتحمل الصبح كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحمل الصبح كالبيع والأحارة والهبه
 والصدقة ونحو ذلك والأول مستند على المفسر بعدم صحى تصرفه تقديرا للصحة براءه
 دمه من الدين والثاني منه تحقق صحة العتق والثالث محقق من حيث تصرفه
 في ماله وأما الذي هو المطالب به دوسا في الدنيا ولا أخذه ماله ولا العجز عليه مما يتعلق بمقتضا
 فيما ليس به المباح حتى يقتصر منه وإن خلعت دمتا من جهة العراء ولا يخلص من جهة المفسر
 مدعه وماله للقاصي الذي هو راء الشراء الشرع فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث مستند

ومحمد فيه كما يرى ومن ذلك قول مالك والساجعي وأحمد أنه لو كان عبد الفليس مملوكة وأدركها
صاحبها وأدلم يكن البائس قص من ثمها سيثا والفليس حتى يصابها الحق بها من العراء فيصير
بأحد هادوهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كأحد العراء ويقاسمونه فيها ولو وجدها صاحبها
بعد موت الفليس لم يكن قص من ثمها سيثا فقال الثلاثة صاحبها أسيرة للعراء وقال الساجعي
ووجه أنه الحق بها فألاول محمد على صاحب السلعة معتد بعلى العراء والثاني عكسه كألاول في
المسئلة الثانية ورحم الأمر إلى مرتضى الميرزا ووجه الألاول في المسئلة الألاولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للفليس لا من يملكها ويبيع غيرها من سائر
أمواله فصار صاحبها كأحد الناس لعل صاحبها لو يبيعها للمجريت ومن ذلك قول الأثمة
الثلاثة أن الفليس إذا أقر بدين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدينه ولم يسلك المقر له العراء والدين
لا يجر عليه لأجلهم مع قول الساجعي أنه يشتركون بشرطه والألاول مسدود للعراء والثاني محمد
عليه ورحم الأمر إلى مرتضى الميرزا ووجه الألاول بقصده المقر له في الخص هل على الفليس دين لعرق
أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر شغل الدين الذي حله والذي بعده على أحد سواء عاره أم لا ما يكون
مهما في الألاول المذكور ومن ذلك قول مالك والساجعي وأحمد أنه إذا انت اعسر الفليس عبد الحاكم
أجره الحاكم من الحسن ولو عرّف من العراء وحال بيده وبنيهم فلا يجوز حسنه بعد ذلك ولو لا
ولا ريبه بل يجرى حق بوسر مع قول أبي حنيفة أن الحاكم يجر حصص الحسن ولا يحول ببيده وبني
عرماه بعد حرجه فيدره فيه ويصعوبه من التصرف ويأخذون بفصل كسبه بالخصص والألاول
محمد على الفليس مسدود على العراء والثاني عكسه مع الأخذ بالأحياء والميسار حله لراءة دمه
الفليس ورحم الأمر إلى مرتضى الميرزا ومن ذلك قول مالك والساجعي وأحمد أن المبيدة
بالاعسار السهم من الحسن مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنها لا تسهم إلا بعد الحسن
والألاول محمد على الفليس والثاني عكسه ولكن يجعل الألاول على حال أهل الدين والورع والحقير
من حقوق الملائق ويحل الثاني على من كان بالصد من ذلك ورحم الأمر إلى مرتضى الميرزا
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الفليس إذا وام ببيدة بأعسار لا يجلف بعد ذلك
مع قول مالك والساجعي أنه يحلف بطلب العراء والألاول محمد على الفليس محمول على إذا كان
من أهل الدين والورع والثاني مسدود عليه محمول على إذا كان بالصد من ذلك ورحم الأمر إلى
مرتضى الميرزا ومن ذلك قول أبي حنيفة أن يلوغ العلام يكون بالأحلام والألاول نالهم
يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل اسم عشرة سنة وألا يلوغ الحاربه ما لم يخلص الأختلا
والحمل والأخت حتى يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والساجعي وأحمد
أن يلوغ بحسن عشرة سنة أو حرجه المني أو الخيض أو الحمل والألاول معصل فيه محمد
عدم القول بتكليفه والثاني حارم فيه الأخذ بالاحتياط ورحم الأمر إلى مرتضى المنزات
ووجه كل منهما الاستمرار من الأثمة المحتجدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أن مات العارة لا ينقص
الحكم باللوغ مع قول مالك وأحمد أنه يقتضيه ومنه الأصح من مذهب الساجعي أن مات العارة

بقضى الحكم ببلوغ ولد الكافر دون المسلم فالأول مخفف على المكلفين ولثاني مشدد عليهم
والثالث معتدل فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان وقوجه الأول أن التكليف الواجب أمرها شديد
فلا تجب على المكلف إلا بعد بلوغه عتيقاً لأن نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحنبل في ذلك مؤول وقوجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكلف ليفق أبواب التكليف
ويؤاخذ عليها إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر وقوجه الثالث ظاهر
تجديد الأخذ بالمرتبة وحصول الصفات الدالة للكفر فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن
الرشد في الغلام أصلاً له ولم ير أحوافسقا ولا ردة مع قول الشافعي إن الرشد صراحة لا بالدين
والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك المجر عن أهله ولو بلغت رتبة حتى
تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزوج وقال أحمد في المختار من يتيقن
أنه لا فرق في حد الرشدين الغلام والجارية والرواية الثانية لقول مالك ومزاد حتى يحول عليها
حول عنده أو قلدها فالأول مخفف لعدم اشتراط صلاحه للدين وقوجه أن الباب معتقد في الرشدين
في الأموال ومن غيرها من الصلوة والزكاة والصوم وغو ذلك فإذا صلح ماله جاز تسليم ماله إليه
شرعاً ولو كان غير مصلح لغير ذلك من أمور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس أنه
تقبل شهادة من عمل منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
وقوجه أن من تساهل بترك الصلوة أو شرب الخمر لا يعد منه أن يضييع ماله في غير طاعة
الله فرجم الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم في تزوجها ببلوغ الجارية فمنهم من احتط وبالم
في صفات الرشدين ومنهم خفف في ذلك ويصير محل ذلك على جالين فمن الجوارى من يظنها رشداً
يسمى ببلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد التزوج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في
غيبتها وحضوره ولو قلوا قل ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر طرب لا يمكن
لها في الرشدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغه وأنس منه الرشدين يدفع إليه ماله
فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه بل يستمر محجوراً عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى
سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل
الرشد ولو بعد خمس عشرين سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجم الأمر
إلى مرتبتي الميزان وقوجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا
إليهم أموالهم فلم يلازم في ذلك إلا بعد حصول الرشدين ولطال الزمان وقوجه الثاني أن العقل
يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الأمام علي رضي الله عنه ينتهي
بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة ويشتي طوله بأشهر اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء
ثمان وعشرين سنة وما بعده فالحرج إلى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة
رضي الله عنه

كتاب الصلوة

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقاً فصل إلى بعضه لم يحل لأنه هضم للحق على المال لا

تصرف في ملكه بما لا يصح جاره وعلى ان المسلم ان يعطي ماله على بناء جاره لكن لا يحل له ان يطعم
على عن رتبته عند الجدة من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا لم يعلم ان عليه حقاً أدى عليه نعم المصالح مع قول الشافعي انه لا تقصر الأول
مستند ما لم في الاحتيا في براءة قصته وهو خاص بأهل السما من كل المؤمنين والثاني مخفف
فوجهه ان من مكس أحد من أحد ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للبدعي على اكله مال
الاساس على حق ورجاء من الرصد بذلك اللهم لا ان يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصلح على المجرم جائز مع قول الشافعي
بالمعنى الأول مخفف والثاني مستند مرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انه من جبهة
استبراء المؤمن للمدينة ووجه الثاني ان الذمة لا تترك إلا بالدين المعلوم من ذمة المبرأ اسم مقول
لا تترك ولكن منها وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا ينقضها اذا اعدا عيباً استقفاً من بيت
وعرفه في قمار السفل لصحل السفل مع قول الشافعي واحد انه بينهما انصافان فالاول مشدد
على احدهما والثاني مخفف مرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الظاهر مع عقل من
بى شيئاً لا يجعل له سقاً ووجه الثاني بالعدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضى
في المعين الواحدة اذا اعداها شخصان ولا مرجح لاحدهما على الآخر فكان يتبعها بينهما ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يرد المملوك على صاحبه العبدان يبيعه لم يجز صاحب السفل
على المنة والتسقيف يلي صاحب السفل ولو لم يان اختار صاحب العوان يبنى السفل من ماله
ويبيع صاحب السفل من لا يتفاجبه فانه ذلك حتى يعطيه العتق عليه مع قول اصحاب
الشافعي انه لا يجز صاحب السفل ولا ستم من الاستمارة اذ ابنى صاحب العبدان يبيعه بئله على
اصح في قوله الموردين السفل لا يجز على العتق والتقديم المختار عند جماعة من متأخري
اصحابنا انه يجز الشريك على ذلك فقد انصرف وصيانة لا ملاك عن التعطيل فالاول مخفف على
صاحب السفل ونقل اصحاب الشافعي في الثاني مسدد عليه بالاجبار وقد انصرف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان لشار يتصرف في ملكه بما يشاء الجار
مع قول مالك وأحمد مع ذلك فالاول مخفف على التصرف مشدد على الحار والثاني بالعكس فجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة الملك وضعف حق الحار ومصلحة بان يبنى
حماها او رخصاً او يحترقاً محاروة لشارت ملكه فنقص ماؤها لذلك او يفتح بما يشاء شدة
يشتر على جاره ومن ذلك قول مالك واحداً اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره يلزمه بناء
سنة تسعه عن كاشرف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي بانه لا يلزمه ذلك فالاول مستند
على صاحب السطح خاص بأهل الدين والوسعة والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويضم التوجيه
بالعكس فيكون جعل السائر من حاف وقوم نصره على عورة الحار وتركه على من
لم ينف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
انه لو كان بين رجلين دواب أو نهز أو بئر مقفل أو جدار مسقط فطالب أحدهما

الأخر بالبناء فاستتم أو تمشية الدواليب والهمز مثلاً فاستتم ان يجبر مع قول غيرهما فيجبر
على تحريكه في ذلك فالاول مشدود والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه معروف واجب الوجه الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد الاول
حديث لا ضرر ولا ضرار والله اعلم

كتاب الحوالة

اتفق الاثمة على انه اذا كان الانسان حق على اخر فاحاله على من له عليه ان يتم من قبول الحوالة
وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يتم من قبول الحوالة عليه هذا ما رحدثه
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة والمشافعي
انه لا يعتد برضى المحال عليه وفي رواية عن ابي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه
قبولها وقال الاصطخري من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا كما كانت
المحال عليه امام لا يتجوز ذلك عن داود فالاول مشدود على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف
لجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من المسارعة الى ابراء الذمة طرأ ذكرها في
رواية ابي حنيفة ترفع الضرر بتسليط المدعي عليه بالمطالبة بالشدرة وحده الرحمة ووجه قول داود
والاصطخري ان صاحب الدين انما حال الدين على غيره على سبيل الغرض فان شاء قبل وان
شاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء اجمعين صاحب الحق اذا قبل الحوالة على من له ان يحصل
يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدود عليه فجمع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على اهل حال الدين والحنوف من الله عن
وجيل فصار عن الى ذلك الحق بل من احيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يباينون
الى ابراء ما عليهم من الحقوق فلا يسيئون براءة ذمتهم الا بالزينة لا بمجرد الحوالة ومن ذلك قول
الشافعي واهل حال المحال لا يرجع على المحيل الا لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء شره بفلس
او جحدوا ولم يغفرهم قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدود على المحال
والثاني مخفف عليه فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المحال بغيره بالتفتيش
في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه الا لظنه
بالوصول منه الى حقه ولا عبوة بالظن البين خطأه فجمع على المحيل وكان الحق لم يتقبل
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيمنع كل من حال شخصاً على اخر ان يباين الى ذلك
الحق اذ اجمعه المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند المحكام فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال
ابو حنيفة ولفظه اذا حال شخصاً على هو عليه وانكره المحال عليه على المحال والله اعلم

كتاب الضمان

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية الدين صحيحة على كل من وجب عليه الخصم بل على
مجلس المحكم لا طباق الناس عليه وميسر الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من العمدة
بتسليمه في المكان الذي شرطه او ائذ المستحق الا ان يكون ذمته بد عادية مانعة فلا يكون

تسليماً وعلى أن الضامن إذا لم يعلم كان المكلف لا يطالب به وعلى أن ضمان الدين جاز صحيح
 لكن يشترط عند الشافعي أن يكون بعد قسط الضمان لا طمناً بجميع الناس عليه في جميع الأعصار
 والشافعي قول أنه لا يصح لأنه من ضمان والم يجب هذا وجد منه من مسائل الاتفاق وأما ما
 اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحق لا ينتقل عن المكلف عنه إلى نفس الضمان
 بل الحق باق في ذمة المكلف عنه لا يسقط عنه إلا بالاداء مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة
 وابن قتيب واداناه يسقط فأول مشدق في ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان والأول محمول على حال أهل الدين والودع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح أن يكون
 الأمر بالعكس لأن الضامن إذا كان بغير الله فكان صاحب الحق وصل إلى حقه بخلاف
 العكس فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ثلث لا تبرأ ذمته من الدين للمضمن عنه بنفس
 الضمان كالحج مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يبرأ فأول مشدق على الميت محمول على حال
 الأصغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على أهل الدين والحرث من الله تعالى فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن ضمان الجوهل جاز وكذلك
 ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور أن ذلك لا يجزئ كالأجر من الجوهل
 فأول مخفف محمول على أهل الدين والودع في المسئلة والثاني مشدق محمول على من
 كان بالصد من ذلك من إذا وعد خلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد والريسة محمد أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء للدين الذي عليه جاز وفاء للدين
 عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ إنسان عنه فأول مخفف ووجه منه من أفعال الخير وفي
 السنة ما يؤيده وهو أنه صلى الله عليه وسلم كما يصل على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صلى الله عليه وسلم على وفاء والثاني مشدق ووجه مقتضى
 الدين في غير الناس مع احتمال عدم بلوغ المورث للقاتل به وذلك لثلاثة أسباب للناس في
 الوفاء بعتاداً على أحوالهم وأصدقائهم فيقال بين صدقاتهم وأخوانهم وبين الوفاء بعد رض فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ببيعة الضمان من غير قبول السالب
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض قد شئت وأبشع
 ضمن من ديني والغراء غيب فيجوز أن ليس به الدين وإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء
 فأول مخفف بعد اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ونجى الأول أنه من الوفاء بغير أخيه المسلم ثم إن شاء الطالق قبل ذلك وإن شاء لم يميل
 وهو خاص بأهل الدين والورثة الطالبيين تنويه لاخرة زوجة لثاني إن تأكد مشروعية الوفاء بحق
 غيبة المسلم لا يكون إلا إذا طمناً ذلك فقد يبرهن من المنفعة أو على المقصود فراجع الأمر
 في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة كفالة تدين من ادعى عليه مع قول
 أبي حنيفة بعدم صحته فإن الأول مخفف على المكلف والثاني مشدق عليه فراجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان وتوجه الأول أنه طريق إلى تخليص الحق الذي لا خفيه عليه فإن المداين

ما هرب أصرت دين نفسه وبها إلى أخيه ووجه الثاني حرمهم ورود نص في ذلك أنها وردت صا
 الدين لا الدين فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المكفول لو تغيب أدهرب فليس على
 الكفيل غير أحضاره ولا يبرم المال إذا تعدى عليه أحضاره بعبء أمم عندي حقه مدة
 السد والرجوع بالمكفول فإن لم يأت به حسن حتى يأتى به مع قتل مالك وإجباره أو لم يحضره
 عزم المال ولا يبرم المال عند الساعي مطلقا فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد ورجع الأمر
 إلى من تسمى الميزان ووجه الأول أنه لم يدرم المال وإنما التزم أحضار المدين فقط لا سيما إن كان
 الكفيل مقرا أحدا والمكفول عليه دين فقتل كالمدين بامر من فان العقل يقتضي بأن الكفيل
 لم يبرمه ورجع المال حرا ووجه الثاني أنه نسب في إطلاق المكفول من بد خصمه بصدمات
 أحضاره فكان عليه المال على قاعدة العريء بالسد ذلك آخر طي دين الكفيل لا سيما إن
 كان من كرم الناس الذين إذا حضر في وصية كفى صاحبها مؤثما فإن الدين ينشأ من إرادة
 وحل كعالة الدين في رتب المال على عادته السابقة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال
 إن لم أحضره عبدا وأما ضامن ما عليه فلم يحضره أو أوتى المطلق صحت عليه مع قول الشافعي
 وبالكافة لا يصح من الأول مشددا على من ضمن أحضار المدين وهو خاص بأهل الدين ولو رجم
 المدين بما يقولون مالك والشافعي مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس ورجع الأمر إلى من تسمى
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو ادعى شخص على أحد مائة درهم فقال
 شخص إن لم يؤد بها ضامنا ففعل المائة ولم يؤد بها لم تدرمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد أنها تدرمه
 فالأول مخفف على مدين الوفاء والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى من تسمى الميزان ووجه الأول
 أنه وعد بالوفاء بالوعد خاص بحسبه لا كالمدين على حال أحد الناس كما أن قول أبي
 حنيفة وأحمد محمول على حال كمال المؤمنين من أهل الدين والوعد العام لمن يوجب الوفاء
 بالوعد والله أعلم

كتاب الشركة

اتفق الأئمة على أن شركة العسان جائزة صحيحة فهورا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما
 ما انفصلوا فيه فمن ذلك قول الساعي وأحد شركته للمعاوضة ما طلة مع قول أبي حنيفة بخوار
 روايته ذلك على ذلك لكن باختلاف في صورتهما فالأول مشدد والثاني مخفف ورجع الأمر إلى
 من تسمى الميزان ووجه الأول ما ذهب من عدم تخليص الدعة وإن صورتهما أن يتترك شركلا
 في جميع ما يملكه من دعة ولا يبقى لواحد منهما من هذين البنسب إلا مثل والصاحبه
 وأما إذا قال أحدهما على الآخر بصحة حتى لو ردت أحدهما لا دخلت الشركة لأن ماله مزاد على
 مال صاحبه وكل ما يربيه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن أحدهما من غصب أو غيره
 ضمنه الآخر هذات برة يتأثر في حقه وأما عند مالك فإنه قال يجوز أن يرب ماله على
 مال صاحبه ويجوز أن يكون الزم على غيره للمالين بإصنعه أحدهما أو كمال تجارتهما
 بينهما وأما الغصب فتخوه ولا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن يكون مالهما عروضا أو دسراهم

ولا فرق عندنا ايضا بين ان يكون رأس شركتي في كل ما يمكن كانه ويجوز ان يتقاربه او في بعض ما ليس بهما
وكذلك لا فرق عندنا بين ان يختلط مالهما حتى لا يميز احدهما عن الآخر اجماعا كان متميزا بعد ان
يتمتع به ويصير به بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تقسم الشركة وان كان مال كل واحد منهما
في يد غيره فله الثاني ان هذه الشركة جائزة جيب وفي كل ما بينهما اتفق عليه مع صاحبه وهذا
خاص ما هو المكمل في الايمان فانه لا فرق عندنا في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما
او عند شريكه لما يعلم كل واحد من الخيرة والاختيار في حق صاحبه وهذا الاول يقتصر في ذلك
عن كان بالصد ما ذكرناه ولا شك في هذا يعني بما اتفق عليه واطلعه السامعي واحمد لما يرى
اليه من الرأى ومجبة كل واحد لا يكون سائلا لاجل اسرها فاعلم بذلك وقص ذلك قول أبي
حنيفة واحمد ممن ادشركه الوحيد مع قول مالك والسامعي مطلقا وصورتها ان لا يكون لهما
رأس مال ويقبل احدهما للاخر استزكا على ان الاستزاه كل واحد من ان لا يكون شركة
والمرحومين فالاول مخفف وهو خاص ما كان المؤمنين والثاني مستند وهو خاص بالاحاد الناس
الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يرون من جهة الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول
مالك والسامعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وتشرط احدهما ان يكون له
من الربح اكثر مما لصاحبه فالشركة واحدة مع قول ابو حنيفة تقسم اذا كان الشرط لذلك
اصدق في القارة واكثر عملا فالاول حسنة والثاني مخفف بشرطه فرحم الامر الى مرتبة
الميزان بشرط المتأخر في صحة شركة العنان ان يكون رأس المال متساويا واحدا ويجوز ان يثبت
لا يميز عن مال احدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عند مساوي قدر المالين فاعلم ذلك
بالحمد لله تعالى اعلم

كتاب الوكالة

احمد لا يشترط على الوكالة من العقد المجازاة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
فيه الوكالة كالسهم والشرع والاحارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق ونحو ذلك وانما لا يشترط على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس
الحكم وعده وكذلك اتفقوا على انه لا يحل للوكيل ان يسترى باكثر من تسن المتل ولا الى اجل
وسلي ان تول الوكيل مقبول في تلف المال بميسته هذا ما رجحه من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة العترة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم
مع قول أبي حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالاول مستند خاص بالاحاد
الناس والثاني فيه تسديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب
الاحتياط لديه بحكم الامر في ذلك برسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هذا لا يقر على موكله
الا ما ساراه واصل له واكمل فرحم الامر الى مرتبة الميزان وقصر ذلك قول السامعي ومالك
واحمد ان وكالة المحاصر صحيحة وان لم يرض خصمه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا للخصم مع قول

الى حنيفة انه لا يصح وكالة الحاضرة الا برضى المصمم الا ان يكون الموكل مريضاً او مسافراً على
 ثلاثة ايام فحينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على المصمم والثاني عكسه فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي مالك واحمد انه اذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه
 فان كان بمحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بعينه او جماعة وليس حضوره مستوفى منه الحق شرطاً في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس
 الحكم ثبتت وكالة بالبيعة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول ابي حنيفة
 انه ان كان المصمم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة ارجاعه كان حضور
 واحد منهم شرطاً في صحته فالاول في تخفيف خاص باهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بن لا يؤمن بوجهه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واحمد ان الوكيل عزل نفسه بمحضرة الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة
 ليس للوكيل فسخ الوكالة الا بمحضرة الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجهه الاول ان
 ذلك من باب من قطع خيراً او خيراً فلا الزام ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوجه الذي خلفه من صفات
 المناقبة فيكون الغزل بمحضرة لينظر هل يتكدر من ذلك او يرضى ومن ذلك قول مالك و
 الشافعي بان للموكل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
 واحمد في احدي روايتيه انه لا ينزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكما تبرع
 بالتوكيل للموكل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه احط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالغزل وبغير احوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي واحمد والي يوسف فحده انه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع بثمن
 المثل وبثقل البلاء واثموا به لا يتعاقب الناس بمثله او ثمنه او بغير نقد بل لم يجز الا برضى
 الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء نقد او فضة ويدون ثمن المثل وبيعاً
 لا يتعاقب الناس بمثله وبثقل البلاء وبغير نقد فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للمصالح التي ترجعها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل
 هذا لا يصح لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضاً فان الموكل قد اطلق له الوكالة ولم
 يعقدها فلما تصرف الابسا نفسه عنه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد ان كان عليه حق لشخص في ذمته او له عند عينة عارية او ودعة فجاهد
 انسان وقال له وكيف صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للوكيل بيعة انه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليمه ما في ذمته
 واما العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنده كما في الذمة فالاول مخفف على المدين والثاني مفصل
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
 كان يصعب عليه ولان الحق يصح ان يكون للكل بالعكس وذلك ان الحاكم يتصرف على الناس

بما يراه اخلص لدينهم وامر ان مقتضى لانه ادين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان
 البينة تنعم بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسهم الا بحضوره فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اجراء احكام الناس على الظاهر من ان البينة
 لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتيال للتصرفات الواقعة من
 الوكيل وبما ان رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عذر التخصم فيطالبة بعنف
 وشدة ومن ذلك قول مالك والثاقي في اظهر قنليه واحدا في امر رويته ان الوكالة تنص
 في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تنص الا في حضرته فالاول
 مخفف على المدعى مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان القصاص حكم محكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للرداء فانما اعظم من الاموال فاذا
 كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
 ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له
 ان يشتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول احمد في اظهر وايضا انه لا يجوز بحال
 فالاول مشدد محمول على من لا يؤمن منه الخيانة ويرى الخطا لا في نفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف محمول على اهل المدين والودع والثالث اشدد محمول على من اشتهر عنه عدم التورع
 وراى لنفسه حظا او فرحتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى القول الاول فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول احمد والى حنيفة انه يصح لو كبل الضبي المبيد
 المراهق مع قول مالك والثاقي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاحتاطة بامور الدنيا ووجه
 الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

كتاب الاقرار

اتفق الائمة على ان الحر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث مع اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقرهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجمعا
 واتفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقر احدهما بالثالث وانكره الاخر لم يثبت نسبه وضل ان لا يثبت
 جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجد وفي الكلام مع موه فيصم باقتان الاستحانة
 اذا كان من الجنس واما غير الجنس فغنية خلاف سميالى وكذلك اتفقوا على جواز استثناء
 الاقل من اكثر واما عكسه فاختلفو انكسما الى هذا ما وجرت به من مسائل الاتفاقي
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثالثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
 فان لم تفر التركة تخاص الغرماء في الرجوع على قائله ديونهم مع قول ابي حنيفة ان غريم الصحة مقدم
 على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء صرف
 الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجعه الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المرض

فلما اقر الشخص اخفى المرض يعلق الحق بعين ماله كذا كذا فاستغلت ذمته بدين كل منهما
فليس احدهما اولى من الاخر ووجه الثاني ان الحق لما تعلق بدين مالي المدين خال الصحة صار
لا يقبل دخول حق اخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك ومن ذلك قول ابى حنيفة و
احمد انه لا يقبل اقرار المريض لو اقرت اصلا ثم قول الشافعي في رجم قوله انه يقبل ومع قول مالك
انسان كان غير متم ثبت والا فلا مثاله ان يكون بنت وابن اخر فان اقر كل واحد منهما لم يتم وان اقر
لا ينته اتم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه تدبر لبعض الورثة بمال يجرم غير من ذلك المال بعد اذ تكون بينهما ووجه الثاني انه متى
يكون لذلك الوردت عليه حتى فاقراه ليخلص نفسه ووجه الثالث ينزل على الحالين في القولين
فتسببه والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن ابنين واقر احدهما بالثالث وانكر الاخر فان نسبه لم يثبت
فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع قول مالك واجل انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قدر
ما يصيبه من الامرت لو اقر به الاخر الاخر اقامت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار
اصلا ولا ياخذ شيئا من الامرت لعدم ثبت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف
عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو اقر بعض الورثة
بدين على الميت ولم يصدق له الباقي انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك واحمد
والشافعي في شهر قوله انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر
والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه هو الذي سلب القرط على
بقية الورثة باقراره فمردود لوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزمهم بدين لم يعرفوا به ووجه
الثاني انه لا يثبت اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن
ذلك قول ابى حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة
لكم كمال ومردود كقول الف درهم الا كحطة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا بقية
كثوب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق
ومع ظاهر كلام احمد ان لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل
والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه
الاقتوال ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول الامامية الثلاثة انه يصح استثناء الاكثر
من الاقل مع قول احمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامامية الثلاثة انه لو قال له
عندي الف درهم في كيس او عشرة ارطال تمر في جراب او ثوب في صندوق فهو اقرار
بالدرهم والتمسب واما حديث الادعية مع قول اهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف
على المقر والثاني مشدد عليه ولجميع حل الاول على اهل الجوز والكوم الذين لا يطالبون بالادعية
وحمل الثاني على اهل الجبل والشم الذين لا تسلم نفوسهم بالظروف ومن ذلك قول

الأئمة الثلاثة إنهم لو أقر العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بها يتعلق به عقوبة بدنه كالقتل العمد والزنا والسرقه والقتل شرع بالخبر أنه يقبل أقراه ويقلم علي محمد أقربه مع قول أحمد أنه لا يقبل أقراه في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن ودود كمالا يقبل في المال إلا في الزنا والسرقه فقط فإنه يقبل فيها فالأول مستدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول موافقة هذا الأقوال لحوال الترتيبه ووجه الثاني أن العبد قد بقدر يقبل العمد كمن بالبيعة يخرج من ثقل الخففة أو كان سيدا لا يرجعه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو شهد شاهد لزيد على عمر بالعقد ثم شهد له شاهد بالبيع بثبته له الألف بتهادتها ما وله أن يحلف مع الشاهد الذي زعمه الآخر مع قول أبي حنيفة أنه لا يشترط له بحظه الشهادة فتبطل أصلا لأنه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا سراجلين فرجل واحد منكم فيلزمه أن يقر أو رجل وسمين

كتاب الوديعة

اتفق الأئمة كلهم على أن الوديعة من القرب السدوب إليها وإن في حفظها نوايا وأنها أمانة محضة وإن الصمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي وإن القلي قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه وحلي أنه متى طهرها رجع على المودع رد ما مسم الإمكان والأضمن وعلى أنه إذا طال به ففقال أو دعنى شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعته له أنه يضمن لخروجه عن حد الأمانة فلو قال ما تستحق عندي شيئا ثم قال ضاعته كان القلي قوله يمينه هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبض الوديعة بيمينه أنه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك أنه لا يقبل إلا بيمينه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المودع أئتمنه فلا ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني أنه قد نظر عليه الخيانة بعد أن استأمنه فيرد كذا وقلة دين ومن ذلك قول مالك رحمه الله أنه لو استودع دنانير أو دراهم ثم اتفقها أو تلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المودع بغير فعله فلا ضمان عليه وإن غلته أو خلطت دراهم الوديعة أو الدنانير أو الخلطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول أبي حنيفة أن ضمان رد به يمينه لم يضمن التلف وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي وأجزائه ضمان على كل حال بنفس إخراجها لتعديده ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه أو حرره أو رد مثله فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا استئمن ع شير فقد كسب أو أمانة فتعدي بالاستئمان ثم رده إلى موصيه آخر فاما الدابة فإذا ركبها ثم ردها فضاهاها بالخيار بين أن يضمن الوديعة بقيمة وبين أن يأخذ منه أجرها قال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكما أن تلفت بعد ردها إلى

موضع الدفعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا البسه ولم يبله فتم رده الى حرزها لم يضمه
ثم قلنا الذي نفكر في نفس ان الشيء اذا كان مما لا يؤمن ولا يكال كالدراب والثياب استعماله
كان للذم قيمة لا مثله فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يفتقر
عنه الضمان بوجه مع قول الحنفية انه اذا تعدى وورده بعينه ثم تلف لم يضمه فالاول
مفصل فيه تخفيف من درجة وتبديل من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والى حنفية واحد انما اذا سلم الدفعة الى عيال المودع
في داره فمن يلزمه نفقة بل من غير عند لم يضم لان كالدراي المودع مع قول الشافعي
انه اذا رد عن غير من غير عند ومنه لا لا يخفف خاص بها اذا كان العيال من اهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بمكاننا من اهل الحياطة فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان

كتاب العارية

الفقهاء ائمة على ان العارية مبتدأ بآياتها وثابت عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي لعمدان العارية مضمونة عن المستعير مطلقا تعدى
اولم يتعد مع قول الحنفية واصحابه انها امانة على كل حال لا يتعدى فالاول مشدد
وهو احق طلبة الدين خاص بالاكثر من المؤمنين الذين يكافون من عاودهم ولا يحملون
لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاشعري والسجستاني
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هذه العارية لا يضمها المستعير سواء كانت
ثيابا او غيرها اذ حليا يظهر ويخفى لان تعدى فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة
وغیره انه لا يضم الا اذا شرط المودع على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشرطه فلا
يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ظاهرة ومن قول ابى حنيفة ومالك انه اذا استعار ثيابا له
ان يغيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول احمد واصحابه
الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يغير العارية لغيره وليس
للمشائي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين والورع او الذين يوفون بحقوق
الاخوة في الاسلام ولا يشكون على اخوانهم بشئ يفتقرون والثاني مشدد خاص
باهل الشر والجل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
واحمد انه يجوز للمعير ان يرجع فيها اعاره متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينقض
بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل
وليس للمعير استعادة العارية قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في
الارض اذا احادها لبناء او عرس او عرس بل للمعير ان يعطيه اجرة ذلك قطوعا وبارءا

بالقلم ان كان ينقصه مقلوعه فان كان له عدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان انقصت بالخط
 بعد كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقته وقضاؤه ان يجبر على القلم اي وقت اختاره وان لم
 يشترط فان اختار على المستعير القلم ولم وان لم يجز للمعير بالخير اذ ان يملكه بقصده او يقلم
 ويضمن ارش النقص وان لم يجز للمعير ولم يعلم ان ذلك المستعير الاجرة فالاول مخفف جاز على قواعد
 الشريعة وهو خاص بأحد الناس الثاني فيه تشديد على المعير مع كونه امير نفسه في تصرفاته
 في ماله والثالث مفصل فرجح الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب القصب

اجمع الاسماء على تجريم القصب وقائم الناصب وانه يجب عليه رد المقتصر ان كان
 عينه باقية ولم يخف من نزعه اذ لا يفسد نفسه اذ اكرم القصب. وادعى هلاكه فاخذ منه
 المالك القيمة ثم ظهر القصب فله اخذ رد القيمة وانفق الاثم فلا في رد اية لاحد على ان
 العرض والحيوان وكله وان غير مكمل ولا موزون اذا غصبه تلفه ضمن بقيته وان المكين الموزون
 يضمن بمثله اذا وجدوا فنفقوا على انه اذا غصبه شيئا خذ خاله في سفينة وطالبه بها ما لكها
 وهو في حجة البراءة لا يجب عليه قلمها وما حكى عن الشافعي من انه يجب قلمها بمحلي علم اذا لم
 يخف تلف نفسه او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلغا فيه فنزل
 قول مالك في المنتهين ان من جنى على متاع انسان فالتف عليه غرضه المقصود منه لزومه
 قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك بين الركوب
 ولا بين ان يقطع فنبه جاز القاضى اذ زلنا وغيرهما ما يعلم ان مثله لا يركبه لكن الشاى على هذا
 الحال سواء كان بغلا او حمارا او فرسا مع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى تلف اكثر من ثلثه
 لزومه قيمته ويسلم الشيء بآليه فان اذهب نصف قيمته اودع منها فسله ارش
 ما نقص وان جنى على جيران ينقسم بلحمه وظهره فقلع احدى عينييه لزومه
 دفع نصف قيمته وفي العيين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله كقاضيا
 او تدلا واما غير هذا الجنس فيجب عليه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحدا في جميع ذلك
 ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدى عليه والثاني مشدد
 عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف على الجاني بالترامه ارش ما نقص فرجح
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شيء غصبه بعد غصبه
 له جناية لزم ماله اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزومه
 قيمته يوم العصب مع قول الشافعي واحدا لانه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه
 تشديد على المالك من حيث الترامه باخذ المصغر منه مع ما نقصه في اخره والثاني فيه تخفيف
 على الغاصب فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعبد كقطعه اذ رجله
 او انفه او قلم سنة عتق عليه مع قول الاثني عشرية انه لا يعتق عليه بالثقة فالاول مشدد
 السيد مخفف على العبد الثاني عكسه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ابي حنيفة

واصحابه ان من عصب جارية على صفة فراوت عنده زيادة سمن وتعلم صنعت حتى غلبت
 بذلك ثم نقصت للقيمة بالمرء ونسيان الصفة كان السهم لها اتجها لا ارش ولا زيادة مع
 قول الشافعي واحمران له اخذها وارش بقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة
 ان الزيادة المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب لم يغير مضمونه مع قول الشافعي واحمران
 مضمونه على الغاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابي حنيفة ان منافع الغصوب غير مضمونة مع قول مالك والشافعي واحمران
 احدى رواياته انها مضمونة فالاول مخفف على الغاصب والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد بالمرء
 مع الارش ثم ظاهرا من ذهب ابي حنيفة ان عليه الحد لا ارش عليه للوطئ فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمران الغاصب اذا وطئ الجارية
 الغصوبة وارادها وجب الولد وهو رقيق المفضل منه وارش فانقصتها الولادة مع قول
 ابي حنيفة وبالك ان الولد جبر المنقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة وهالك انه لو غصب ثوبا او دارا عيدا وبقي في
 يده مدة ولم يتغير به انة لا شيء عليه الا ان سكنى ولا استخدم ولا كراء ولا بسر الى حين الخلة من
 الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك الغصوب عنده فيها ولم يتغير به مع قول الشافعي
 واحمران عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار ولا اشجار تضمن
 بالغصب في غصب ثوبا من ذلك فتلف بسبل احريق او غير الزرع قيمته يوم الغصب مع قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ان لا ينقل كالعقار كما يكون مضمونا باخر اجه عن يده فالكه الا ان يجنى
 الغاصب عليه فيتلف بسبل الجناية فيضمنه بالابتداء والجناية فالاول فيه تشديد من حيث
 وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمران من غصب بسطوطة او لبنة ثم بنى عليها
 لم يملكها مع قول ابي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها الضرر الحاصل على الباني بهدم البناء
 بسبب اخرجها فالاول مشدد جار على ظاهر الشريعة فعليه على الغاصب ان لا يعود الى
 غصب شيء اخر مرة اخرى فلو طلب المالك الاسطوانة او اللبنة وجب عليه اخرجها ولو هدم بناؤه
 اعدم حرمة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة وهالك ان من غصب ثوبا او رصا صابا او حديد امثلا فانخذ
 منه اذية او سيفا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا الرغص خشبة فخذها
 ابن ابا ورا ما جعله لبنا او حطلة فخذها ويخبرها مع قول الشافعي انه يبرء فالكه على الغصوب
 منه وان كان فيه نقص الزم الغاصب النقص كذلك الثوب فيون غصب ذهب او فضة ثم صاعه

حليا ارضيه دناير اود مرانهم انه مرد مثله الى المنصوب منه عند مالك وحده فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وحيد انه لو قسم قاصر
يغير اذن مالك على اثنين ولكن لا لجل حاجة من قيدا او عبدا من قيدة فرب تعليه القيمة
وسواء عند مالك اطار الطائر ام هربت الدابة فوالعبد عطف القلم اذا لم يرد وقف بعده مدة ثم طار
او هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هربت الدابة بعد الفجر او الحبل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول ابي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام القاصر
او الحال لقيمة الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبتي ميزان
ومن ذلك قول مالك انه اذا غضب عبدا فاق اذ دابة هربت او ضاعت اياه
يفضن قيمه ذلك وتصير القيمة ملكا للمنصوب والمنصوب ملكا لصاحبه حتى لو وجد المنصوب
لم يكن للمنصوب منه الرجوع فيه ولا لتعاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيهما او بين ذلك قال
ابو حنيفة ايضا الا في صورة واحدة وهي ان وقع للمنصوب قتال المنصوب منه قيمة مائة وقول
الغاصب خمس وحلفه غرم الخمس ثم وجد للمنصوب قيمته مائة فان للمنصوب منه الرجوع
فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المنصوب فيما ذكر ياق
على مالك للمنصوب منه فاذا وجد رد المنصوب منه القيمة التي كان اخذها او اخذ المنصوب والاول
مخفف على الغاصب باذخاله للمنصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريا على ظاهر امر الشريعة
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب فسر بذلك فرجع الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لو غصب حقوا فلفق في يدهم اوسيل او حرق ضمن القيمة
مع قول ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان من غضب ارضا فزرعها من ربحها
قبل ان ياخذ الغاصب الزرع له اجبارا دخل القلم مع قول مالك انه ان كان ردت الزرع لم يفت
قلل ذلك الاجبار وان كان فانت فاشير الزوايين عنه انه ليس له قلعه وله اجرة الارض ومع
قولهما انه ان شاء صلبا الارض ان سبق الزرع في ارضه الى المصدا وله الاجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وان شاء دفع له قيمة زرعه وكان الزرع لك فالاول مشدد والثاني مفصل
كذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لراق مسلم خسر على
دعي فلا ضمان عليه وكذلك اذا تلف عليه خنزيرا مع قول مالك وابي حنيفة انه يفرم له القيمة
في ذلك فالاول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الخنزير ليس مال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الذين فتراعت له القيمة ارجح لنا
من جهة الحساب يوم القيمة والله اعلم بالصواب

كتاب الشفعة

تلقوا الامامة الاربعة على بشرهم بالشريك في الملك واختلفوا في اسوي ذلك من مسائل الباب
فمن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للحجار ولا لبطون بلوت واذا وجبت له الشفعة

ولم يعلمها اوطمها باعانت قبل التمكن من الاخذ انقل الحق الى الوارث مع قول ابي حنيفة بخمس
الشفعة بالجواز فالاول مخفف على الشريك في حق الجواز والثاني مشدد عليه فيحصل الاول
على حال العوام الذين لا يراعون حق الجواز ويحمل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يراعون
حق الجواز الى اربعين ذرا من كل جانب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
والشافعي في اسراج ائواله واحدا في اجدي روايات ان الشفعة على الغرض مع قول مالك
واحدا والثاني في احد قوليهما انها ليست على الغرض واذا لم تكن على الغرض عند مالك فروى عنه
انها لا تسقط الا بمضى سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذه السنة يعلم بها انه
معروض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفيع باق الى ان يرفع المشتري الى
الحاكم فيامره بالاخذ والترك فاذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة
مضى شاء ولا تنقطع الشفعة باحد الامرين السابقين فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين
يرون الخطا وفر لا يخيمهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احد بالشراء والثاني مخفف
خاص بمن يحصل عندهم ندم بن لك من اتخاذ العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يتروى فيها الى
سنة الخمس سنين وجعلها قاطعة لا عذر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك ان الثمرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
الشفعة مع قول الشافعي واحدا انه لا شفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الثمرة على وجه التمر المبرئ للذمة فكان كالمشاء
الصغير الذي لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة ثلث
ولا تبطل بالموت مع قول ابي حنيفة انها تبطل بالموت ولا تروى مع قول احمد انها لا ترد
الا ان كان الميت طالبا بها فالاول مخفف على الشفيع والثاني مشدد والثالث مقفول فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني واحد ان المشتري اذا سبق واخرس فيما
اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بهدم ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى
التمس مع قول ابي حنيفة ان الشفيع اجبا مرف على القلع والحرق ومعه ذهاب قوم الى ان الشفيع ان
يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في مرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في احدي روايتيه والشافعي
ان كل ما لا ينقسم كالسبر والحمام والطريق والرحى والباب لا شفعة فيه مع قول ابي حنيفة ومالك
في رواية اخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كمال الاتقان الشرع لاجل الشفعة لا يحصل بالشفص الذي
لا ينقسم من البئر والحمام مثلا ووجه الثاني حصول الاتقان الشرع لاجل الشفعة ولو
لوجه من الوجهة ومن ذلك ان ابي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيا لامتطاء الشفعة مثل ان
يبيع سلعة فمجهول عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة او ان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه
الباقى او يهبه له مع قول مالك واحدا انه ليس له الاحتيا لامتطاء الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشدحرجم الامر الى مرتبة الميران ووجه الاول ويرد عليه في الكتاب السبعة
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة التبرك وطب الخط الاول وفر لاجية المسلم
 في الخيلة انما هي لخدمة الصغفاء المؤمنين ومن ذلك قول لاثمة الثلاثة ان الشفعة اذا
 وجدت للتبرك فذلك له المشتري ودرهم على ترك الاحد بالسعة حار له احدها وملكها مع
 الساعي اب ذلك لا يجوز له ولا ملك الدرهم عليه رد ها ولا حيوانه في اسقاطها بذلك وحيار
 الاول محض خاص بالعلوم والثاني مسدح خاص باهل الزرع من كل المؤمنين لان الشفعة حصرية
 لا يحتاج فيه الى بدل مال فرجع الامر الى مرتبة الميران ومن ذلك قول الساعي واحمد امه
 اذا انتاع اشأ من السكاء نصيبها صفة واحدة كان للشفيع احد نصيبا حادها بالشفعة
 كما لو احدث نصيبها جميعا مع قتل مالك والى حيفه انه ليس له احد حصه احدهما دون الآخر بل
 يجر نصيبها جميعا اليه كما حيوا فالاول محضة المالى مشدحرجم الامر الى مرتبة الميران
 ووجه القليل ظاهر ومن ذلك قول لاثمة الملية ان الشفعة تنبت للذي مع قول احمد
 انه لا شفعة للدمى فالاول محض على الدمى والثاني مشدح عليه فرجع الامر الى مرتبة الميران
 ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان السعة للتبرك من غير تشديد لك بالمسلم وتقدر بتقييد
 ذلك بالمسلم وهو حري على المالك كما قالوا في حديث لا يبرأ احدكم على سيم اجية ولا يخطب على خطبة
 احده ووجه الثاني التعليق على الدمى من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم باحد
 حقه سرع من القهر والعلية كاسما مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب القراض

اتفق الاثمة على حواء المصارفة وهي القراض بلغة اهل المدينة وهو ان يدفع المال الى شخص
 فلا يبرأ منه ولا يبرأ منه مشترك هذا ما وحدته من مسائل الفقهاء واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
 مالك والثاقفي واحمد انه لو اسطاه سلعة وقال له نعمها واحملتها وراضا بقراض واسد مع
 قول الى حصة انه قراض صحيح فالاول مستبد والمالى محض فرجع الامر الى مرتبة الميران ووجه
 الاول انه حلا ومطليه على الماسر قرضه المطر الى ان لا ين له في جعل ذلك مما سمر قراضا
 كاعطائه القدر قراضا على جد سواء بطر النسي ومن ذلك قول لاثمة مع القراض الفلوس
 مع فلي الشهم والى يوسف غرر القراض باذا راجت زواجر العقود والاول مستبد والثاني
 محض فرجع الامر الى مرتبة الميران ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا احدث
 مال القراض بنية الاخرى بنية مع قول اهل العراق انه نقل بوله مع بنية فالاول مسدح
 خاص من نقل على بنية محبة الدنيا ولا يبرأ ان يحلف بالطلاوة يدعي رده والثاني محض
 خاص من علمه الرهد في الدرما تصدق المسلمين في تاديه الاما تصدق به فرجع الامر
 الى مرتبة الميران ومن ذلك قول لاثمة الملية انه اذا دفع الى العامل مال قراض واسترى
 العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى المالك لم يبرأ من سعيه والسلعة للعامل
 وعليه تمسها مع قول الى حصة انه يرجع بذلك على من المالك فاول محض على سبب المال والثاني

وأطروا عنهم فالأول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالأطعام وليصم إن لم يكن الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية والغنى فإن الأطعمة عندهم أهون من الصوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة رضي الله عنها عن أبي عبيد بن الجراح أنها كانت تقول من كان عليه قضاء رمضان فإن شاء فصاه متفرقا وإن شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً من كان عليه صوم من رمضان فليصمه ولا يفطر وإن كان على طين عمر فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عشرين عن عبد الله بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتفل بالأفقر وهو صائم وكان يقول عليكم بالأفقر فإنه يعمل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي عمران الأنصاري قال جل ثنابي أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكفل بالإنهار وإن كنت صائماً أكفل ليلة إلا تشهد يعملو البصر وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث الاحتال في الصوم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً أنظر الحاجم والمجني فالأول مخفف والثاني مشدد أن لم يثبت نسخها وسبقاً توجيه ذلك في الجمع بين أقوال البيهقي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرئت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حياً فأكف منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى إلينا جليس وقد أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قربة واقض بها ما كانه فإن بنتاً مراه لها بالقضاء كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيحصل الذنب لا الجرب وعكسه وعليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف إلا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فصل في امثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلوة والسلام قال يا أحمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق نفسك من الجناية وثم الرضوخ وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الضعف قال أحج عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عمرو يفر وأتوا الحج والعمره لله وهي واجبة كالجهنم مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهنم والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمره واجبة وفرضتها كفر بيضة الحج قال لا وإن تعتمر خير لك وكان الشعبي يقرأ وأتوا الحج والعمره لله أي برفع العمره ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمره والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصرات المشيعات وهي محرمة ليس فيها اعتقار ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموددة بالمعصر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي

فتمثل العنب بالتمين والجزء صغير في الشريعة قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحابنا
 الثاني مع قول الشافعي في الجوز يداها لا يجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول داود أنها
 لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فجميع الأصناف
 التي مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم نفي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني
 الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونها ذكرين
 ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل حيرة فإنها في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد إذا كان بين النخل بياض وإن كثرت لم تزد عليه من المساقاة على النخل
 بشرط اتحاد العامل وعسرا فلا النخل بالسق والبياض بالعانة ويشترط أن لا ينفصل بينهما ولا
 تقدم المراجعة بل تكون بعد المساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير
 المساقاة من غير اشتراط مع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصله في جواز المناسرة و
 حتى على الأرض بغيره يخرج منها والبذر من العامل لا اتفاق فالأول مخفف بالشروط المذكورة
 والثاني فيه تشديد فجميع الأصناف التي مرتبتي الميزان فمن ذلك قول أبي حنيفة والثالث والشافعي
 في الجوز يداها لا تجوز بالكلية وهي أن يكون البذر من ذلك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ومحمد والمتأخرون من أصحابنا في اختلاف النوى من حديث الدليل صحة المراجعة
 قال النووي وطريق جعل الفلاة لها ولا أجره أن يستأجره بنصف البذر ليس من شرطه
 النصف الآخر ويؤديه نصف الأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فجميع الأصناف التي مرتبتي الميزان
 ووجه الأول خروج المزرعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن الرضا
 بالردين اثنين حكم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو ساقا على شجرة معلومة موجودة
 وليس في صلح الثمرة جازان بدار صلاح المخرج مع قول أبي يوسف ومحمد يستأجر الجوزة فذلك على
 كل شجرة موجودة من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فجميع الأصناف التي مرتبتي
 الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدأ صلاح الثمرة ما بقي يحتاج إلى المساقاة فهو
 كالعنب ووجه مقابلته أن الثمرة ولو بدأ صلاحها يحتاج إلى كمال النسيئة حتى يبلغ إلى حالة
 التكامل فلا غيب في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لا تختلف في الجزء المشروط والقول
 قول العامل مع يمينه مع قول الشافعي أنها لا تختلف وينضم العقد ويكون للعامل أجره
 مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف السابطين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه
 تشديد فجميع الأصناف التي مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الإحاطة

اتفق كافة أهل العلم على أن الأمانة جائزة خلافاً لمعيل بن طيبة فإنه أنكروا جوازها ووجه الثاني
 عدم وصول دليل إليه في ذلك فإما أن من شرط بيع المنافع قبضها جملة واحدة كقبض العين
 المبيعة ولم يكف بشروطه في قبض المنفعة شيئاً فإنا نقول بعدم جوازها شيء وكل أموال الناس
 بالباطل لا سيما إن كانت الأمانة في الذمة فلا هو اعطى الأمانة مجلبة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه السلام لانه خرج بديل ومن ذلك قول مالك والشافعي والحنبل ان عقد الاجارة لازم
 من الطرفين جميعا وليس لاحدهما بعد عقدهما الصحيح فسخا ولو بعد الايام فيفسخ به العقد للزام
 من وجوه عيب العين المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجد بها منقرا متعللا لا تصلح للسكنى
 او انه هدمت بعد العقد او مرض العبد المستأجر او وجد له جيرة بالجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر
 الخيار لاجل العيب مع قولنا في حقيقته واصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو من جهته
 مثل ان يكتري حاققا ليتصرف فيه فيرق ماله او يسرق او يفسد او يفسد فيكون له فسخ الاجارة
 ومن قول قوم ان عقد الاجارة من جهة المستأجر فقط كالمعالة فالاولى فيه تشديد للشافعي فيه
 تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعند والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
 للوجز فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو من صفات المنافقين بان يرحم احدهما
 في قوله الذي وافق صلحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة
 ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي والحنبل ان عقد الاجارة باطل او راسخا او حاققا مدة
 معلومة باجرة معلومة ولم يشترط التبجيل للاجرة ولا تصاعدا لتبجيلها بل اطلقا انما استحق بنفس
 العقد فاذا سلم للوجز العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع المنفعة
 بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليترجم تسليم العين اليه مع قولنا في حقيقته والله ان الاجرة
 تستحق جزئيا فجزءا كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالاول مشدّد خاص باهل السخاء
 والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل المشاحة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر شئ معلوم انه تصم الاجارة في الشهر الاول
 وتلزم واما ما عداه من الشهرين فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قولنا الشافعي انها تطل الاجارة
 في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهرين بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني
 الجمل بمدة الاجارة وان لكل شهر محتاج الى عقد جديد لا فائدة باجرة معينة ولم يوجد عقد
 وذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قولنا في حقيقته والله والشافعي والحنبل ان لو استأجر
 عبدا مدة معلومة او دارا شئ قبض ذلك العبد والداري نعم مات العبد قبل ان يعمل
 شيئا او اهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يرض من المدة شئ انه لا يستحق عليه شئ من
 الاجرة وتبطل الاجارة مع قولنا في ان المتأجر في هذه المواضع من ضمان المكترى
 فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجرة
 لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت او الاهتداء ليس هو في يد المؤجر وقد
 سلم المستأجر الاجرة واباح لقاءها بالتصريح فيها فكانت ملكها له فلا ينبغي رجوعه
 فيها بهذا خاص بالاكابر والاول خاص بعوالم الناس المشاهدين على الدنيا ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدائمة والداري والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقبة
 جميعا او احدهما فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

مرثية استبدل ولا خراج الى مرثية الخفيف ومن الخرافات التي يحسن مردودا مثل العصى
 حله وادتم احدكم على علي بليتم مع رواية البيهقي من عثمان بن عمار انه قال ليس على مال
 امرئ مسلم ثواب يبي حلاله مقدري حتى ذلك عن عثمان بن عمار ان الالم القاصي قال قد احسن محمد بن
 الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة بريحهم صاحبها الا ثوابه الى امرئ مسلم بتدبيره
 هذا عن عثمان ولا حجة فيه لانه لا يدرى مال ذلك في الحوالة والكفالة فان صح ما ذكره رحمه
 الامر الى مرثية الميراث تحفه وتسديد محبت السيح لا يورى الرجوع على الخليل ومقابلته
 بوى الرجوع على الخليل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي من عن ابي اليزيد ما حدث حتى يؤدبه
 وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صغوان من امية ادرعنا
 اسما يا محمد فقال لا بل اية مصمومة حتى يؤدبها ليك فلما اراد ردها اليه ودها بارسع فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اصعول ان شئت عزمها لك فقال يا رسول الله اني قلبي
 اليوم عن الامان ما لم يكن من امر تلك امثي كما ان عثمان بن عمار يصم العارية وكذلك البرهيرة
 كان نعم من استعاره اذ عطف عليه وغير ذلك من الامايرم اقر البيهقي عن شريح القاضي
 كان يقول ليس على التسديد غير العمل صان بالاول مستند في الروان والثاني محف فيه رحمه
 الامر الى مرثية الميراث ومن ذلك حديث البخاري عن حارث قال قصي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالشفعة في كل الميتسم فاذا دعيت الحد ودورنت الطرق فلا شفعة لحد مع حديث
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحد احق سقته قال لا صمغ والسقم
 المروق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حارث الدار لحي بالدار
 من غيره فالاول مسند والباقي محف بمعمل السقعة لحداروسيا في توجيه في الجمع بين قوليه
 العلماء رحمه الامر الى مرثية الميراث ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه مسكوكا لشفعة ليهود
 ولا نصري مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قصي بالشفعة لحد في الاول مستند
 ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته محف رحمه الامر الى مرثية الميراث
 ومن ذلك حديث البيهقي من روى وقال انه مسكوكا لشفعة لعائشة لا صغول لا شريك على شريك
 اذ اسقته الشراء مع روايت ما يصاح حارث مودا وقال انه مسكوكا لشفعة على شفته حتى يدرك واد
 ادرك فان شاء احد وان شاء ترك والاول مستند والباقي محف بالنسبة الى لصي ان صح ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه الامر الى مرثية الميراث ومن ذلك حديث مسلم من روى
 الشفعة في كل شريك ربعة اذ حافظ الايضاح ان يبيع حتى يؤدب سره فان باع من واحد به حتى
 يؤدنه مع دارواه السهمي موصولا الشريك سقيم والشفعة في كل شيء ومع مرادته من روى
 النصا السقعة في الصلح وفي كل شيء والاول مستند في انه لا شفعة في الحيوان والباقي محف
 ان صح الحديث بالشفعة في الحيوان وفي كل شيء رحمه الامر الى مرثية الميراث ومن ذلك ما
 رواه البيهقي عن شريح انه قال السقعة على قدر الاضواء مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينهون
 الى توليهم في المدينة ايمهم كانوا يقولون في الرجل انه شركاء في داس فيسلم اليه الشراكا لشفعة لا دخل

واحدا اراد ان يحدد حقه من الشفعة فقال ليس له ذلك اما ان ياحدها جميعا واما ان
 يتركها جميعا فالاول محقق والساني مسدد فالرافع ان ياحدا الكل او يترك الكل فرجع الامر
 الى مرتضى الميرزا وقس ذلك على رواية السافعي رحمه الله عن ترمذ القاضي انه كان يصوم
 الاخراء وصوم بصرى احترق بدته فقال يصمى وقد احترق بني فقال شريح امراس
 لو احترق بيته هل كنت تترك له احرك اى المال الذى عليه لك من جهة معامله او عيها
 وما رواه السهقي عن علي بن موسى السهقي انه كان يصوم القصار والصام ويقول لا يصلى الناس
 الا ذلك مع روايه السهقي عن علي بن وجه اخوه عن عطاء بن وهب كان يصوم صائعا كالحيا
 فالاول مسدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتضى الميرزا وقس ذلك ما رواه السهقي عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من النصارى في قبضه يدعوها الى محله ففر عنه
 والقبض على يدها فاقبض بعض النصارى انه لا صام على عمر وقالوا له انما انت مؤمن ومعنا ما
 به على من ابي طال السهقي رضي الله عنه من الصيام فالاول محقق والساني مسدد سبهم الامام
 في الحدود والعلم في التماس فرجع الامر الى مرتضى الميرزا ووصل بعضهم في ذلك بان يكون
 الماربي بعد ما حرت له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزائد الصيام دون الاصل لان
 ذلك حديث في السريعة لا صام منه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا عن ما حدثه عليه
 احراكت اب الله تعالى مع حديث السهقي عن عباد بن الصامت علم من رجال القراء
 واهله الى ما سوا ما ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق
 بطوق من بار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له حمرق بقلن تمانس كعبك
 او قال لعلمتها فالاول محقق والساني مسدد ويصم حل الاول على من به حصاصه والساني
 على اصحاب الضرورة وعزم الحاجة الى صلح ذلك فعلى العادة على الاخر الزوى ولما يبر من
 حرم المروءة فرجع الامر الى مرتضى الميرزا وقس ذلك حديث السهقي ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم هي عن كسب الحجام والقصاص والصائغ مع روايته انه انما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجما واعطى الحجام اخوته ولوعله حديثا يعطيه فالاول مسدد والساني محقق بحديث النضر بن
 فرجع الامر الى مرتضى الميرزا وقس ذلك حديث السهقي ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن
 قطع السدر ما قال من قطع سدا صلب الله سراسه في النار وما رواه السهقي عن عروة وغيره
 انهم كانوا يعطون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سكر عليهم ومن حديث
 السهقي وعمر بن الخطاب في الميت اغسلوه بهاء وسدر ولو كان عظم السدر مسهيا عنه كذا انه لم يضر اصل
 الله عليه وسلم غسل الميت به فالاول مسدد ان صم والساني محقق فرجع الامر الى مرتضى الميرزا
 وقس ذلك حديث السهقي مرفوعا لا صر ولا صر ولا صر ولا صر ولا صر ولا صر ولا صر ولا صر ولا صر
 ان يعبر حنسه في حذره فلم يمتعه فالاول محقق والثاني مسدد يدل على احوال الحار على ملكين حاره
 من وضع حنسه في حذره مع انه مستترك الدلالة على ان الواحد الشرعي تشهد بان كل مسلم احق
 بماله فرجع الامر الى مرتضى الميرزا قال الامام السافعي رحمه الله عطاء بن وهب رضي الله عنه

تأمل فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا استأجر شخص شيئاً من دار وعبد فلم يتفق به فعليها الإجارة مع قول أبي خنيفة أنه لا إجارة عليه لكونه لم يتفق بذلك فالأول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

كتاب إحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز إحياء الأرض الميتة للمسلم ولو صارت للإسلام هذا ما رجعنا من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للأجنبي إحياء موات المسلمين مع قول أبي خنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ورجح الأول أن تمكن من إحياء الأرض الميتة فيه عزله عن غيره عن التصرف ووجه الثاني أن لا فرق بين إحياء موات الإسلام وبين عملاته بيتاً في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي خنيفة يشترط في جواز إحياء الأرض أن لا يكون مواتاً مع قول مالك أن مكان في الفلاة أو حيث لا يشترط للناس فيه لا يحتاج إلى إذن لو كان قريباً من العمران أو حيث يشترط للناس فيه اختلفوا في الإذن مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج إلى إذن إلا إذا لم يملكه فالأول مشدد خاص بأهل الإرباب مع قولنا في الثالث مفصل ذلك الثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من إحياء مائة فمى له من لفظة يوم المسلم الذي من إذن له الإمام ومن لم يذن له رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة وإن كان من الأرض مواتاً لم يملكه ما دام له وخرب وطال عمره يملكه بالإحياء مع قول الشافعي وأحمد في ظاهر دليته أنه لا يملكه بالإحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن إحياء الأرض ولو كان يملكه يكون بتحيز وإن يحسن لها ماء وأما الزرار بنحو يطهران لم يسقها مع قول مالك تملك الأرض بما يملكه العادة بالإحياء مثلها من يملكه وغرس وحفر بئر وغير ذلك ومع قول الشافعي إن كانت لزوم تملك بئر عراً واستعمل حجر ماء بها وإن كانت للمسكن فتقطع بآبائها وتسقيها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة إن حرموا لبئر أربعين ذراعاً أن كان لأهل تسقى وإنما من أن كانت للناظر فستسقى ذراعاً أن كانت عيناً فقلها ثمانية ذراعاً وفي رواية عنه خمسة ذراعاً من لم يزرع في حفر في حرمها منهم منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس له ذلك حده مقدراً والرحم عن ذلك في المرفوع ومع قول أحمد أن كانت في أرض من مائة خمسة وعشرون ذراعاً أن كانت في أرض عارة ففسخ ذراعاً أن كانت عنها خمسة مائة ذراعاً فالأول مفصل ولكن ذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان ولعل الأمر في ذلك يختلف باختلاف صلاة الأرض ورعايتها وكثرة الواردين على الملهة وقلتها ثم تكلام الأئمة كلهم صحيح ورجحه ظاهر ومن ذلك قول أبي خنيفة وأحمد في ظاهر دليته أنه إذا ثبت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحبها الأرض فكل من أخذ وصله مع قول الشافعي أنه يملك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محروقة فملكه صاحبها وإن كانت محروقة لم يملكه فالأول مشدد على المالك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل ظاهر القواعد يعصده قول الشافعي ويشهد الاول ظاهر قولنا صلى الله عليه وسلم الناس شر كل ذي فلاة الماء والكلاء والنار فانه يشمل الكلاء النابت في الملك وفي التوت فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتصق اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف تمر الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان يأخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صالح لا يمرض وهو خاص باهل الريع ووجه قول مالك ان النخوب يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد اخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا فصل عن حاجة الانسان وبها شمه وزرعه شيء من الماء الذي في نهر أو بئر فانه كان النهر والبر في البرية فالملك احق بمقتله حاجته منها من غيرم ويجب عليه بديل ما فصل من ذلك وان كانت في حائط يزرع به بديل الفاضل لجاره الى ان يصلح بتركها او عينه فان تهاون باصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه سراياتان مع قول ابى حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بئنه لشره الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزعر ولا اخذ الرض ويستحب تركه مع قول احمد في احدى روايتيه انه يلزمه بئنه من غير عوض للامسية والسقي معا ولا يجبل له البعير فالاول مخفف على الملك والثاني مشدد على الملك رحمة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الوقف

اتفق الاثمة على ان الوقف قرية جائزة وحي ان لا يصح الاستفلاء به الا باذن لا وعينه كالن هب والفضة والمأكول لا يصح وقفه وعلى ان وقف المساع جائز ككعبته واجارته خلافا لجمهور المحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المساع ووقفه وعلى انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف هذا ما جردته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويرذل ملك الواقف عنه وان لم يميزه عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرجته عن يده بان يجبل للوقف وليا ويبيله اليه وهو احدى الروايتين عن مالك وصع قول ابى حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الواقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم او بعلقه بسنة كأن يقول اذا مت فقدر وقفته باري على كذا فاول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحمد ومالك في احدى روايتيه انه يصح وقف الحيوان مع قول ابى حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعده انه لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان خلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الواقف انما يتخذ للتنايد ودوام الاستفلاء والحيوان يذلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان الملك في رقبه الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول ابى حنيفة ورجاعات من اصحابه

بعد روحها لم تزد اياي موت فالتفت لظن انهم سمنوا ثم سقطوا فماتوا وعشر اشهر محل
به قصي عيان بن عفان بعد عمره الاول مسدد والماني محقق فرحم الامر الى مرتضى الميراب
وقد ذلك ما رواه مالك والساجي ومسلم عن عائشة كان بها الرجل من القرائن عشر ساعات معلوما
بحر من سم سم سم معلوما بحر من سم ما رواه البيهقي عن علي بن ابي ربيعة وابن مسعود وان
سمن بهم كانوا يقولون يحترق من الرصاص قليلة وكثرة فالاول محقق والماني معتقد فرحم
الامر الى مرتضى الميراب

حصل في بيان اصله مرتضى الميراب من كتاب الحراج الى احوال اب الفقه قس ذلك حديث
اليهقي وعنه مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية تشرى مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما اعدوا لي الا ما اكرم من وفيه منته ان حرم الحديث والابن عثيمين
في ذلك فالاول محقق والماني مسدد فرحم الامر الى مرتضى الميراب وقس ذلك حديث البيهقي
مرفوعا من قبل عدة مثله ومن حديثه عناه ومن حصاه حصاه مع حديثه ايضا
مرفوعا لا نقاد معلوك من مالكة ولا ولد من والده وكان اقول وعنه يروى لا يقتل المسلم بعدة
ولكن يصير بطلان حصة ويجرم سبهم ان حرم الحديث والابن عثيمين في ذلك فالاول مسدد والثاني محقق
فرحم الامر الى مرتضى الميراب وقس ذلك حديث البيهقي وعنه عثيمين ان رسول الله صلى الله عليه
وقص في امرأة صرب وطرح حنبلها بعد ان علمه مع حبيب السوي وغيره ان رسول الله صلى الله
وسلم قصي في الحنين بعد ما واهه او دس او فعل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قصي في حنين المرأة ثمانية ساة وفي رواية ثمانية وعشرين ساة فالاول و
المالك ترايبية مسددان من حبيب المحصر قد يكون النساء اعلى قيمة من العبد والامة والماني
ان حرم محقق من حسب التحمير فرحم الامر الى مرتضى الميراب وقس ذلك ما رواه الساجي
واليهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اكلوا كل ساحر وساحرة ثم قتلوا ان عمر
عن عثمان رضي الله عنه انه قال طلى من كل الساحر فالاول مسدد والماني محقق ويؤيده
قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا
من دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرحم الامر الى مرتضى الميراب
وقس ذلك حديث البيهقي وعنه مرفوعا من بدل دسه فاستلوه يعني في الحال مع
حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم ييب فقتل مع حد
مالك والساجي واليهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مسدد
والماني محقق فرحم الامر الى مرتضى الميراب وقس ذلك حديث البيهقي والبخاري في
حديث طبل نوح منده لا احد الا في قد فصرح من علموا البيهقي وغيره عن عمر
انه كان نصر العبد في التعرض فالاول محقق والساق مسدد فرحم الامر الى مرتضى
الميراب وقس ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله فاني ابي حرمسة المحمل
فابهي ومباها والمالك قال يا رسول الله فكيف يري في التمر لمعلق قال هو ومباها معته

بطلت الحجة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة
فإن مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول احمد في إحدى روايتيه ان الهبة تملك من غير قبض
فالأول مشدد جاز على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر القيليكات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فيرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا بد في صحة القبض أن يكون باذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه
فالأول مخفف على الواهب عكس الثاني فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك و
الشافعي إن الهبة للشاعر جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له
فليس تنزوي منه حصة ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان ممن
لا ينقسم بالعبد الجوهر جائزة هبته وإن كان مالا ينقسم لم يخرب هبة شيء منه مشان فلاول مخفف
والثاني مفصل فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للأب
وإن علان يسرى بين أولاده في الهبة مع قول احمد ونحوه أن له أن يفضل الذكر على الأنثى
كقسمته لأمرث فلاول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ثم إذا فصل الأب بينهم فهل يلزمه الرجوع في الفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال احمد
يلزمه الرجوع فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس للأب الرجوع
في هبته لولده بحال مع قول الشافعي أن له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك أن له الرجوع
ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة
الصدقة قال وإنما يسوغ الرجوع إذا لم تتغير الهبة في يد الولد ويستحدث شيئا بعد الهبة أو
تتزوج البنت أو يتخلف الموهوب بحال من جنسه بخلاف ما يميز منه ولا فليس له الرجوع مع قول
احمد في إحدى رواياته وأظهرها أن له الرجوع بكل حال كذهب إلى حنيفة فلاول مشدد
خاص بالأكثر في الدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس والثالث مفصل فارجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأجانب بل كالأعداء
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو لادنت ومالك لا يملك ومن ذلك قول أبي حنيفة و
الشافعي واحمد وأكبر العلماء أن الوفاء بالوعد والتحريم مستحب لا واجب ولو تركه فإنه الفضل
وإن كتب كراهة شديدة ولكن كما لا يخفى مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز أن الوفاء بالوعد
واجب مع قول بعض أصحاب مالك أن الوعدان كان مشروطا بسبب كقوله تزوج ذلك كذا ونحو
ذلك وجوب الوفاء به وإن كان وحده مطلقا لم يجب فلاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من ياب فنقطع خيرا فهو خير له وهو خاص
بمن كان عنده بقية بخلاف من الناس ووجه الثاني الشاهد من صفات المنافقين فإن من
أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وصلى وقال في مسلم كما ورد في الصحيح ووجه

الثالث ظاهر

اجمع القائمة على ان اللقطة تعرف حولا كما لا اذالم يكن شيئا تافها يسيرا او شيئا لا بقاء له وعلى
 ان صاحبها اذا جاء ترسحق بها من الملقطها وعلى ان صاحبها اذا جاء ترسحق بها من الملقطها
 بين التضمين وبين الرضى بالبذل واجمعوا على جواز لا لقطا في الجملة وانما اختلفوا
 في ان الافضل اخذها او تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب وانما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللقطة في الجملة أولى من تركها مع قول اجند ان
 تركها افضل من اخذها ومع قول الشافعي في اخذ قوليه يرجو بسا اخذ ومع الاصح
 عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان تحفظ مال لغيره وجه الثاني ان فيه الخلاص من تبعات الناس ووجه
 الثالث هو وجه الاول فك هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع
 وجه ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ اللقطة شمره هالي كانها
 فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واجد انه
 يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية الحفظ شمره ضمن وان كان مترددا بين
 اخذها وتركها شمره فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الثلاثة ظفروا من ذلك قول مالك ان من وجد شاة بقالة
 من الارض وخاف عليها فربها لحيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
 عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها فالاول مخفف
 على الملقط في عدم الضمان فالكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك ان اللقطة في الحرم وعمره سواء فله الملقط وان اخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد
 ذلك وله ان لاخذها ليعظمها فقط وبه قال ابو حنيفة مع قول الشافعي واحدا ان له اخذها
 ليعظمها على صاحبها ويبيعها ما دام مقبها بالحرم فاذا خرج سلمها للحاكم وليس له ان ياخذها
 لتملكها فالاول مخفف على الملقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول مالك والشافعي ان الملقط اذا عرف اللقطة مسنة فله ان يبيعها بالبدل وله ان يتصدق
 وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملقط اذا كان فقيرا اجاز له ان يملكها وان
 كان غنيا لم يجز ويحوز له عند ابي حنيفة وذلك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شريطة ان
 صاحبها اذا جاء دفعه ذلك مضى وان لم يجز فذلك ضمن له الملقط مع قول الشافعي واحدا
 انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على الملقط والثاني مفصل والاول من المسألة
 الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
 لو وجد بعيدا بادية وحده لم يجز له ان ياخذها فلاخذته ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة
 وبذلك قال الشافعي واحدا عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين و
 الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة

حول وتقرض ليها الملقط بفقعة او سيم او صدقة فاصليها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم تمكها
مع قول داردانه ليس له شيء من ذلك فالاول تخفف خاص بالثلاثين والثاني فيه تشديد
خاص باهل الزرع والخشب من تبعات الناس فرجع الامر الى مراتبي الميزان ومن ذلك
قول مالك واحمد ان صاحب اللقطة اذا جاء بوجهها بصفاتها وجب على الملقط ان يدفعها اليه
ولا يكلفه مع ذلك بيعة مع قول ابى حنيفة والثاني انه لا يلزمه ذلك الا بيعة فالاول تخفف
خاص بما اذا كان صاحبها غيرهم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها
منهم في دفعه دينه فرجع الامر الى مراتبي الميزان والله اعلم

كتاب اللقيط

اتفق الاثمة على انه يحكم بالاسلام الطفل بالاسلام ابيه ادا له الا في رواية عن ابى حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد
اللقط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول ابى حنيفة انه ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قرية
اهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد والحكم بالاسلام بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مراتبي
الميزان وكل من القولين وجه ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد واصحاب مالك ان
اسلام الصبي غير البالغ الماعقل صحيح مع قول الشافعي في ارجح اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح
اسلام صبي مميز استقله لا والشافعي في انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام
احتياطاً للصبي والحكم بالاسلام والثاني مفصل فرجع الامر الى مراتبي الميزان ومن
ذلك قول مالك واحمد ان اللقطة في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول
ابى حنيفة انه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه فالاول
مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مراتبي الميزان

كتاب الجمالة

اتفق الاثمة على ان الذئب لا يمتنع الجعل اذا رده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك ان راد الاق اذا كان معروفاً
لذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعده واما اذا لم يكن راد الاق
معروفاً فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول ابى حنيفة واحمد انه يستحق الجعل على الاطلاق
ولم يعتبر بوجود الشرط ولا ان يكون معروفاً بل راد الاق اتم لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق
الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك والابن الثالث مفصل كما لا بد فرجع
الامر الى مراتبي الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك الجعل بالقرينة وهي اجدرى
الادلة وفيها خلاص لائمة صاحب الابن وتجميع الراد على المباداة على راد الابن لا خوفاً
المسلمين وازالة كرههم لاسيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه او دابة
يركبها او نفقة يحصلها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشد حشاشاً على اعطاء الراد جعلته لما
قلناه من خلاص الذمة وتجميع الراد على ان يدوم على راد الاق فان منع اعطائه الجعل

بعد قلبه بكسر قلبه ويكسره عن التعمد بعد ذلك في ربي ايقن اخر لا سيما من ليس له حرفة تنفق منها
على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الرجل في العمل انما يكون بالشرط والطلب
على فاعلة الاجزاء وان لم يكن شرط فانما يكون لعطائه العمل من باب البر والاحسان وذلك
معروف لا حاجة من ذلك قول اني حنيفة ان من بعد الايقن من مسيدة ثلاثة ايام يستحق اربعين
درهما ونسبه من دونه ذلك من قوله الحاكم مع قول مالك ان له اجرة المشغل
وه مع قول نهران له دينار واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصده للسادة وطريقها لا بين المصروف خارج
لمصر حلا ولا انما في حله في غاية له احكامه ان جاء به من المصروفه عشق درهم او من خارج
المصروفه اربعين درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير قال اول مفصل
والثاني فيه تعقيب باجرة المنزل والمالت فيه تسديد بالاحتمار على ذلك ايقن والرابع فيه تشديد
على الايقن فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا انفق نفقة
على الايقن بغير ادان سدة فلا ينبغي على السيد له ايقن منه ردا فهو كالذي ينبغي بعد ادان الحاكم
وان لم يقد ادانه كان على السيد ساعده وللرذان يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما انفق له
على العبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول
مفصل والثاني مستند على السيد والمالك مخفف على السيد فخرج الامر الى مرتبة الميزان
وتوجه الاقوال الثلاثة طاهرا لله اعلم

كتاب الفرائض

الحكم المعلوم على ان الاسماء المتعارضة بها ثلاثة رجم وبكاح وولاء وان لاسباب المانعة من
الميراث ثلثة نرق وقيل واختلاف دين وعلى الانشاء صلوات لله وسلامه عليهم اجمعين لا
يورثون وان كل ما يتركوه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة
ولذلك اكرهوا على ان يتركوا صدقة رضوا الله عنه حين قال لقاطمة ما قال ولم يورثها من ايها اصل
الله عليه وسلم شيئا وكذلك جمعوا على ان الرايين من الرجال عشق الاين وابنه وان سفل والاين
واووه وان علا والامه وابنه الام والعم وابنه الا لام والزوج والمعتق وعلى الواثرات من
النساء سعة الثلث وبنات الام والسفل والام والمجدة والاحنة والزوجة والمعتقة وعلى الغرض
المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسيد الى غير ذلك
من مسائل الفرائض المجمع عليها وافق الاشعة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكى
عن معاذ وابن المسيب والضعي انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يتردد للمسلم الكافرة
ولا يتردد الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عدا ظملا لا يرث من المقتول شيئا وكذلك
اتفقوا على ان العولي لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة ولا ثلثي عشرة ولا اربعة و
العشرين وان العولي صغير ومعمل به عند كافة العلماء واعدل اجماع الصحابة عليه في خلافة
عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى انه لو اجتمع ابناء عم واحد ما لم يكن الا في اخر منهما
السيد والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود واحسن هذا ما وجدته من مسائل اجماع

والا اتفاق دامما احتلفوا فيه فمن ذلك قوله مالك والسافعي ابودى الامرجام لا يربى بل يكون
 المال الفاضل بعد اصبحت الفروض والعصاة لبيت المال وهم قول ابى بكر وغيره عثمان وسرمد
 والزهري والادريجي وداود وميمون ابى حنيفة وابى ثور بن عيسى حكي ذلك عن علي
 وابى مسعود وابى عباس لكن عند فقهاء اصبحت الفروض والعصاة بالاجماع وعنه سعيد
 ابن المسيب ان الحال يرث مع الميت فعلى ما قال مالك والسافعي اذا مات عن امرأه كان لها الثلث
 والساقى لبيت المال اربع بنته فلها النصف والساقى لبيت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد
 المال كله للام الثلث بالفرض والساقى بالرد وكلت الثلث لبيت النصف بالفرض والساقى بالرد ونقل
 القاصي عبد الوهاب المال عن السيم ابى الحسن ابى الصمغ عن عثمان وعلى وابى عباس وابى
 مسعود انهم كانوا لا يورثون ابودى الامرجام ولا يورثون على احد ثم انه يحكي عنهم في الرد وتورث به
 ابودى الامرجام ابها وحكاية فعل لا قول كما ترى في حرمة وعنده من الحفاظ يدعي الاجماع
 على هذا فالاول مشدد على ابودى الامرجام والساقى مخفف عليهم فزعم الامري ان مرتضى الميرزا ووجه
 الاول بعد ذلك الامرجام عن المحبة والعصاة التي تكون في اصبحت الفروض والعصاة ووجه
 الثاني انهم لا يغلون من محبة ولا عصبية ومن ذلك قول مالك والسافعي واحمدان مال
 المرتد اذا قتل او مات على الردة يكون ثلث لبيت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول
 ابو حنيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه ام في ردته
 فالاول مشدد على رددة المرتد والساقى مخفف عليهم ووجه الاول اهتداء لولا اية بين المرتد
 وورثته من الردة او ضعف الموالاة فكون من الورع من رجوعه فانه لبيت المال يصرف في مصالح
 المسلمين العامة ووجه الساقى لاحتياط لحواس المسلمين الذين لهم حق في بيت المال ولا يظلمهم
 ما فيه من امانة سمية وكاست ورثة ابى مالك المال كما يرون مال مورثهم المقتول
 ولو كان مكسبه حراما لم يمكن مرده الى اربابه فزعم الامري ان مرتضى الميرزا ومن ذلك قول
 ابى حنيفة والسافعي واحمدان من قتل خطا لم يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي
 ملك المقتول ووجه الردة فالاول مشدد على القاتل والساقى مخفف عنه من حيث الفصل
 فزعم الامري ان مرتضى الميرزا ووجه الاول اطلاق الحديث في اية لا يرث القاتل من مقتله شيئا
 ووجه الثاني تنفير القاتل من القتل محرمانه من اللذية الحاصلة فقطر حرمانه عن التفرج على
 قتل مورثه دام المال الذي لم يحصل من جهة القتل وهو باق على الاصل في التركات فلما كسر
 ان يورثه منه والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمدان اهل المل من الكفار كاليهودي
 مع النصراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول ابى حنيفة والسافعي انهم كلهم صلة واحدة وكلهم
 كفار يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حرمان لا يورث اهل ملتين والساقى
 مخفف ودليله ان ما عدا ملة الاسلام كلها صلة واحدة فزعم الامري ان مرتضى الميرزا ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ومالك والسافعي ان من بعضا حرو وبعضا كفار لا يورث مع قول احمد وابى
 يوسف وشيخنا يورث ويرث بقرابته من الحرة فالاول مشدد ووجهه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامثلة الاربعة ان الكاف
والمرتب والفاصل عدا ومن فيه رتب ومن خفي مائة لا يحجب كمالا ميراثون قول ابن مسعود
وحدان الكاف والعبد والفاصل عدا لا يحجب ولا يربون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول
الائمة لا يربون الاخرة اذا اوجبوا الام من الثلث الى السدس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن
عباس ان الاخوة يربون مع الامن اذا اوجبوا الام فيأخذون ما يحجبها عنه والمشهد ما روى عن ابن
عباس موافقة الكافة والاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني تخفيف
عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرقى والقتلى
والهدم والورق مجزئ او طاعت ادم لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يراث بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثتهم قول احمد في رواية يورث كل واحد منهم ثلاثا مال الصوة لظروفه
ومسبغه الى ذلك على شريخ والخنفي والسبعي فالاول مشدد على من ذكر بعدهم اياهم من بينهم
بعض الاولاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البايع
ام الاب لا يورث مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا مع قول احمد انها يورث مع السدس ان كانت
وحدها وتشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول اجماع الائمة على الاخوين من يجبا
الثلث في السدس مع قول ابن عباس ان لهما الثلث حتى يصيروا شراثة فيكون
لهما السدس فالاول مشدد والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول حميد الفقهاء ان الاحداث مع النساء عصبية مع قول ابن عباس لئن لسن
عصبة ولا يورث شيئا مع لثبات فالاول تخفيف على الاخوات والثاني مشدد عليهم من فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول كاوية العلماء ان الارث لا يثبت بالملاوة مع قول الخنفي انه يثبت بها
ومع قول ابي حنيفة انه لا يثبت الا به وصادق كان له نفسه والم يقتل عنه فالاول مشدد و
الثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن
الملاعة تسحق امام جميع ماله بالعرض والعصبة مع قول مالك والثافعي ان الام تآخذ
الثلث بالعرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في حكاية رواية ان عصبته عصبته ماله فذلك
خلف ما رآه في الامم الثلث والباقي للخال والرواية الثانية كاحد انها عصبية فيكون المال جميعا
لها تصديبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحداث السقط اذا استعمل صار خالا يورث ولا يورث وان
تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عطس فعر مالك مروايتان مع قول ابي حنيفة والثافعي
انه ان تحرك او تنفس او عطس ورث ورث عنه فالاول مشدد في الا حياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تعلقا بديان الى ما بعد الموت فان كان الانسان
عنده امانة لغريم وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من حوله او عنده
وديعة تغير اسمها او اجمعوا على ان لا تجب الموارث خلافا للفرق بين اهل الظاهر في قوتهم يرجع الوصية
للاقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبية او ذرية ثم اختلفوا هل كان هناك دلالة غيرهم وعلى ان الوصية
لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة الورثة وعلى ان الوصية للموارث جائزة موقوفة
على اجازة بقية الورثة واتفقوا على ان لا يشترط ان لا يوصى بغير فلان لم يدخل الا المذكور و
يكون بينهم بالسوية وعلى ان لا يوصى لولد فلان دخل الذكر والا نأثرت ويكون بينهم بالسوية
وافترقوا على ان المفق والمهبة والوقف وسائر العطيات المفترقة في مرض الموت معتبرة من الثلث
خلافا لما اهدى وداود فانها قالوا انها مفترقة من ماله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاقتناع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك اذا وصى بأكثر من ثلث ماله فاجاز الورثة ذلك
ينظر فان اجاز في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد منقته وان اجاز في صحته فلهم الرجوع
بعد منقته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته او مرضه فالاول
مفضل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى امر سبقي الميزان ومن ذلك قول الاشعري
الثلثة انه لو وصى بجعل اربعين جاز ان يعطى اثني وكن للثان اوصى ببدنة او بقرة جاز
ان يعطى ذكرا فالذكر والاثني عندهم واحد مع قول الشافعي في احد قوله انه لا يجوز ان يعطى في
البعير الا الذكرك في البدنة والبقرة الا الاثني فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر سبقي
الميزان ولكن الاول محمول على حال عدم الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فضل
احتياطا ومن ذلك اتفاق الاشعة الاربعة على انه اذا وصى بشئ لشخص ثم اوصى به لآخر
ولم يصرح يرجع عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وسائر ساجد
فيكون للثاني ومم قول داود انه لا اول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد
على الاول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى امر سبقي الميزان وتوجه الثالث
انه لما اوصى به الاول خرج عن ملكه بذلك فما بقى له فيه تصرف ايضا وهو خاص باهل الورع كما ان
الثاني ايضا يصح حمله على اهل الورع لان الوصية به ثانيا كالناسخ للحكم الاول ومن ذلك قول ابي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي في ظهور القوانين ان من قدم ليقص منه او من كان
في الصف بامر للعدد او كانت حاملا فجاءها الطلق او كان في سفينة وهما البحر فغطاياه
من الثلث مع قول الشافعي الاخر انه من جميع المال ومم قول مالك ان المائل اذا بلغت ستة
اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث ماله فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه
تشديد فرجع الامر الى امر سبقي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه نعم الوصية للعبد
مطلقا سواء كان عبدا او عبدا غيره مع قول الشافعي لا تقص مطلقا ومم قول ابي حنيفة انها تقصم
لعبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تقصم الى عبدا غيره فالاول مخفف وتوجه ان الوصية
احسان من ائد على الواجب وقد باح الشرع ذلك والثاني مشدد وتوجه عدم مال العبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية عملياً والثالث مفصل من جهة الامر الى مرتبة الميراث وقصر
 ذلك قول المتأخرى واحمد انه لا يحسن ان له ما اوجده في وصي الى احسن النظر في امر اولاده ادا
 كان له اولاد من اهل العائلة مع قول في حصة والاشارة تفصل الوصية الى الاحسن في
 امر اولاده وفي قضاء دعوىه وتنفيد الثلث مع وجوب الاول والجد والاول مسدد محمول على ما
 اذ عرف الوصى اب الاول والجد شق على اولاده من الاحسن الثاني محقق محمول على عكسه من جهة
 الامر الى مرتبة الميراث وقصر ذلك قول والثالث المتأخرى واحمد في احسن الروايات انه لو وصى الى اهل
 ثم فسق رعت منه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء ولا تفصل له لا يؤمن عليه ما مع
 قول في حصة واحد في الرواية الاخرى انه اذا فسق بضم اليه عدل شرعاً في الوصى الى باسقى وجب
 على المقاصى اخراجه من الوصية وان لم يخرج جملة المقاصى وتصرف بعد تصرفه وصحته وصية
 فاهل فيه لتدليله والثاني انه تحقق من جهة الامر الى مرتبة الميراث وقصر ذلك قول الاشعة
 الثلثة ان الوصية يصح لكافر سواء كان حربياً او ذمياً مع قول في حصة عدم صحته بالاهل
 الحرب وصحة بالاهل الذممة خاصة فالاول محقق والثاني مفصل من جهة الامر الى مرتبة
 الميراث وقصر ذلك قول في حصة واحمد به والاول ان له ان وصى بما وصى به اليه غيره
 ولو لم يكن الوصى حلالاً له مع قول المتأخرى واحمد في اظهر روايتيه ما مع فالاول محقق
 ولما في مسدد من جهة الامر الى مرتبة الميراث وقصر ذلك قول الاشعة للطلبة ان الوصى اذا كان
 عدلاً لم يحتمل الى حكم الحاكم وسند الوصية اليه وانه يصح جميع تصرفاته مع قول في حصة
 اهلان لم يحكم له حاكم بمسند وانتزعه ويضعه لنص فيهم مردود واستحق عليه نقوله وفيه مقبول
 فالاول محقق والثاني مستند من جهة الامر الى مرتبة الميراث ويصح حمل الاول على حال اهل
 الدين والبرم وحمل الباقي على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الاشعة الثلثة
 انه يشترط بيان اوصى فيه فان اطلق الوصية فقال وصيت اليك فقط لم يصح وهو لغو مع
 قول في ذلك انما تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مسدد محمول على اهل الصدق الذين لا يرجعون
 وفيما عموماً عليه والثاني انه محقق من جهة الامر الى مرتبة الميراث وقصر ذلك قول في حصة
 انه لو وصى بخساره لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول المتأخرى انه يدخل في ذلك
 امر يعول دار امر كل جانب ومع قول احمد في احسن روايتيه لا يدخل دار امر مع قول والثالث
 انه لا يدخل ذلك فالاول محقق في حق الخواص والعوام وهي بات ان يقوم احد هو بحق الخواص
 الملاصق للميراث والثاني والثالث والرابع مسدد خاص بالاكابر على حسب مقامهم في المروءة
 والايمان وقصر ذلك قول الاشعة للطلبة سلطان الوصية لليت مع قول في ذلك بصحة ما فان
 كان عليه ذنب او كفارة صرحت به ولا كانت لورثته فالاول مستند والثاني محقق
 من جهة الامر الى مرتبة الميراث ودوحه الثاني ان المفصل بالوصية ايصال حبل الى الميت مادام
 لم يدخل الحية وان المرشح وبهم القيمة مع عدمه من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل
 كون اهل الاعتراف يسعدون بالسجدة يوم القيمة وترجع هدايتهم بهم يدخلون الجنة ولو لا

ان هذه السجدة في طهر التكليف طارئة بها ميزانهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام
لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل او يوصى به مع قول ابي حنيفة بعدم الصحة وهو من هباجين لا يجر
من مذهبه الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه امر به عليه كغيره من العبادات الواقعة
منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدله فعل خير تلك الوصية امر به ما كان
فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه اذا اعتقل
لسان المريض لم ينفذ وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تنفذ وهو الظاهر من مذهب مالك
فالاول مشدد حفظا الى المريض والثاني مخفف حفظا للدين وحراصا على تقدير فعل الخير فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو كتب وصية بمخطوطة ويعلم انها
مخطوطة ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد انه يحكم بها ما لم يعلم مرجوعا عنها فالاول مشدد
على الوصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول للخير له فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين اى اسند وصيته اليهما واطلق فليس لاحدهما
تصرف بدون اذن الاخر مع قول ابي حنيفة انه يحق في ثمانية اشياء مخصوصة وهي شراء الكفن
وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ورجع الوديعة بعينها وقضاء الدين وانقاذ الوصية بعينها
وعتق العبد بعينه تكن الخصوصية في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك
انه لا يصح للمريض الخلع وعليه ان يتزوج فان تزوج وقم فاسد سواء ادخل به المهر لم يدخل ويكون
المقسم بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهو يصح ذلك النكاح ام يبطل رد ايمان له فالاول
مخفف والثاني مشدد بحمل على من يفعل ذلك ليعم رده من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على
القيمة استقباليا فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له ان يشتريه بالقيمة ومع
قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول احمد في شهره وايثية ان ذلك لا يجوز
وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشروط المذكورة لان
المتنوع منها هو من يرى الخط الادخر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة
فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث
مشدد خاص بمن كان رفيق الدين والرابع محمول كذلك على يقيق الدين والخامس مفصل بوجه
الخاص ان الوكيل كالاجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
انه لو ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع يمينه فيقبل قوله
في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدين عليه من الاثارة اذ هو امين وكذلك الحكم
في الالباء والحكم بالشرية والمصارف مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصي لا بيمينه
فالاول مخفف على الوصي على قواعدها والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدق
والسدين والثاني على من كان باغضا من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن

فذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تفصح الوصية للسجود مع قول أبي حنيفة أنه لا تفصح إلا أن يقول يتفق
منها عليها فالأول مخفف لأنه من جملة القرابات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجعه الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه الوصي إذا كان غيباً لا يجوز له أن يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة لا يقرض ولا يبيع مع قول الشافعي وأحمد أنه إن يأكل بأقل الأمرين من
أجرة عمله وكفايته فالأول مشدد خاص عن لا يرى الخطأ ولا يرى الليتيم والثاني فيه
تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجعه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
في أحد قوليه ما إن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العرض
مع قول مالك أنه إن كان غيباً فليستغف وأن كان فقيراً فليأكل بالمعروف بمقدار نظره وأجرة
مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجعه الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب النكاح

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية عبثة السنونة باصل الشرع واتفق الأئمة على
استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحرج والمجاء بالصلوة
والصوم والطهر واتفقوا على أنه إذا قصد كاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكفيها خلافاً للرد
فانه قال يجوز النظر إلى سائر جسد ما خلا السرةين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من
ليس بكفو بالنسب غير محرّم وهذا أوجده من مسائل الإجماع ولا تفاق وأما ما اختلفوا
فيه فليس ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لمحتاج إليه يجبر أهله مع قول
أحمد أنه متى تأقت نفسه إليه وخشى العنت وجب مع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقاً
بكل حال ومع قول داود بوجوبه مطلقاً على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل
في الاستحباب وعدله والثاني مفصل في الوجوب وعده والثالث مخفف والرابع مشدد
من وجهه ومخفف من وجهه فرجعه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليستعفف
الذين لا يجدون نكاحاً أي عونا عليه حتى يفيهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى
السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكن ذلك مصاحبة
لوازمه الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن امتثال
أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة مالم يزل دليل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
يجوز نظر الرجل إلى فرج زوجته وأخته وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن
ذلك يجرّم فالأول مخفف محمول على أحاديث الناس من الأئمة والثاني مشدد خاص
بأكابر العلماء وأصحاب الرواية وأحبياء فرجعه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي أنه عيب المرأة محرّم لها فيجب نظره إليه وعليه جهر رايها مع قول جماعة منهم
الشيخ أبو حامد النووي أنه ليس بعيب لبيده وقال أنه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرّم
لها ليس له دليل ظاهر إلا أنها أوردت في الأول فالأول مخفف خاص بأهل العفة والدين
والثاني مشدد خاص بمن كان بالطبع من ذلك ووجه الأول أن مقام السيادة

الامور في هذا الطبع من المبدأ بالاستقناع بما لها من هذه العبد من مسبقته من الحسنة والتعظيم
 وروحانيته ان السادة تنقص عن معاشهم الا في ذلك ورحم الامر الى امرتي الميراث ومن ذلك
 قول الائمة السادة وعامة الفقهاء انه لا تصح المكاس الا من حاشا القصر مع قول ابى حنيفة
 انه يصح مكاس الصبي المميز والسفيرة لكسها مع قول علي حادة الولي والاول محقق والثاني عسلة
 ورحم الامر الى امرتي الميراث وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
 يجوز للولي غير الاب ان يزوج المتيمم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كما لا يصح قول
 السامعي عدم ذلك فالاول محقق بمحمول على ايام الطر والى مستند بمحمول على قاصر الطر
 فرحم الامر الى امرتي الميراث ومن ذلك قول السامعي فله ان لا يصح مكاس العبد بغير اذن
 سيده مع قول انه يصح ولكن للولي في بيعه عليه ومن قول ابى حنيفة انه يصح موهبا على
 احارة الولي بالاول عسلة والسامعي والثالث فيها محقق فرحم الامر الى امرتي الميراث وروحه
 الاول ان العبد لا يملك شيئا والمكاس من ولجته النفقة في الزوج ومن قال له لا يصح لان
 تكريم روحه اذا كان وارث السيد حار وكان السيد ياربه له في المكاس الترم عنه حميم واحاديث
 وروحه السامعي ان حكم المكاس حكم اكله من مال السيد الاكل الواجب والمستحب اذا لمساخ
 ولا يباح الى ابى فيه الا ان يبدل خلا ذلك السيد لذلك كان له في المكاس كما ان له في
 من اكل الموهبة التي بصره او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى للمكاس مصدر العبد
 فكان من المعروف برفعة الصبي في احارته ومن ذلك قول السامعي واحمد انه لا يصح العقد
 الا للولي وكره ان عقدت المرأة المكاس هو باطل مع قول ابى حنيفة ان للمرأة ان تزوجه نفسها
 وان تزول في مكاسها اذا كانت من اهل المصر في الهاد لا اعتراض عليها الا ان تصنع نظرها في غير
 كفو فيها لك يرضى الولي عليها ومن قول مالك ان كانت ذات شرب وقال يرضى في مثلها
 لم يصح بك حيا الا للولي وان كانت بخلاف ذلك حار ان يزول بك حيا احسب برضاها ومن
 قول داود ان كانت بكر لم يصح بك حيا بغير ولي وان كانت مباحة ومن قول ابى ثور وان يزوج
 يصح ان يزوج باذن وليها وان مروحت نفسها وتزاعا الى حاكم حكى بحكم بصحتها بعد رلس
 للتأقعي بقصه خلا فالانبي سعيلا الاصطري وان وطئها قبل الحكم ولا حد عليه خلا فالانبي بكر
 العسر ان اعتقد ثمنه وان طهرها قبل الحكم لم يقع الا بعد ان يساق المروري احصاها فالاول
 مستند والثاني منه محقق بالسر الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود
 وقول ابى ثور وان يزوج محقق فرحم الامر الى امرتي الميراث وتوجيه الاقوال كلها ظاهر
 لا يخفى على العطن وروحه قول داود ان المكاس عا من احوال نكاحها احارة بها يصحها او
 يصحها بخلاف البس ومن ذلك قول مالك انه تصح الوصية بالمكاس اي بالعقد وبكسر الوصي
 اولي من الولي في ذلك مع قول ابى حنيفة ان القاص هو الذي يزوج ومن قول السامعي انه
 لا ولاية لوصي مع ولي لان عاها لا يلحقها مال الا عاها عند الوهاب وهذا الاطلاق الذي
 ان السعل بنقص الحاكم اذا زوج امرأته فانه لا يلحقه العار حتى بالاول محقق والثاني مسند

على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجعه الامر الى مرتبة الميزان وتوجبه الاول والولي
 قد يرى ذلك الوصي انهم نظر واشفق على موليته من اخيه مشددا وتوجبه الثاني ان الحاكم قد يكون
 يتم نظر من الولي والوصي ويحل قول الشافعي ان عامها لا يلحق الوصي على الغالب فلا تقض كرامة
 وتوجه الثالث ان شفقة الولي لا تعد لها شفقة غيره فلا قول محمولة على احوال ومن ذلك
 قول الشافعي باحرازه ولاية لفاست مع قول في حيفة والاولى النسق لا يتم الولاية
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي
 الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر فزجها الا بعد من العصبه مع قول لائمة الثالثة ان الغيبة
 اذا كانت منقطعة مستقلة بالولاية الى الا بعد ان كانت شعبة منقطعة تنقل وتنقطع عند الجا
 حيفة ولحقها الغيبة بكان لا تصل اليه العاقبة في السنة الامرة واحدة ولا يدل مشد على
 الولي الاقرب والثاني مفصل فرجعه الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من عتاف
 عليها الفتنة فانه يحجب التجبيل بترجيها كما قال به جود والثاني محمول على من لا يمتنع عليه
 ذلك ومن ذلك قول الشافعي حيفة وحمايه من الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخو خبره
 ولم يعلمه مكان ان لهاها تزوجا باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة كالب ترضع البكر برضاعها
 صفة وكانت كوكيرة ومن ذلك قول والدة في الجود وهو اشد الروايتين عن احمد في الجدة
 مع قول في حيفة ان تزوج البكر بالغة العاقبة بفدر صاه لا يصح لاحد بحال ومع قوله ان
 واحمد في الحديث الرايتين انه لا تثبت للجدة ولاية الاجبار بخلاف الاب الاول مخفف على الاب
 والجدة والثاني هو وافقه مفصل وذلك مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان وتوجبه الاول
 الثلاثة لا يلحق على الشطن ومن ذلك قول لائمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة
 حتى يبلغ وتلك مع قول في حيفة ان ذلك يجوز لساكن العصبه غير انه لا يلزم العقد فيه
 لها الخ لمر اذا بلغت ومع قول في يوسف ان العقد يلزم ما عندهم فالاول مشدد في غير ذلك الثاني
 فيه مخفف فرجعه الامر الى مرتبة الميزان وتوجبه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وخبر
 ان الصغيرة اذا اطلقت بكارتها بوط وحلال او حرام لا تزوج بطلاق ولا غيره حتى يبلغ وتلك مع قول احمد
 انها تزوج اذا بلغت تسع سنين وتلك في النكاح والاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجعه الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول في حيفة وذلك ان ولي المرأة ينسب او لا او حكمه ان تزوج نفسه منها او لا
 مع قول احمد انه لا يزوج نفسه منها الا بوطر تركها غيره في ذلك وان يكون عوجبا قال ومع قول
 انه لا يجوز له قبل نفسه ولا يكره شريكه بزوجها كالمهر خيفة او نكاحا ولى ابو يحيى البلخي من اصوله
 بخلافه القول بنفسه لو ثبت شبهة ان تزوج امرأة في امرها من نفسه باقواله وبعد ذلك مشدد
 والثالث فيه تشديد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول في حيفة وذلك انه لو اعتصم
 شتم انت له في نكاحها من نفسه بخلافه ان على نكاحها من نفسه ولكن من له بنت صفر
 يجوز له ان يوطر من خطباها منه في تزويجها من نفسه مع قول شعبة في المستثنى من ان ذلك

فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامثلة الثلاثة
 انما اذا اتفق الاولياء والمرأة على نكاح غير الكفو يصح مع قول احمد انه لا يصح فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الرضى ووجه الثاني انه
 تصرف بخير العظم والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا تزوجها احد الاولياء برضاها
 بغير كفولم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا اختلفت في تزويجها المسلم
 فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك ومع قول ابي حنيفة ببلزوم النكاح فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة اشياء الدين والنسب والصنعة والمحنة والخلوص من العيوب ومع قول محمد
 ابن الحسن ان الدبابة لا تعتبر في الكفاءة الا ان يكون بحيث يسكن ويخرج فيسكن منه الصبيان ومع
 قول مالك ان الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن ابي اسلم ان الكفاءة في الدين والنسب والمال
 وهي رواية عن ابي حنيفة ومع قول احمد في اخرى روايتيه ان الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة
 وفي الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انها تعتبر في الدين والنسب والمال فالاول مشدد في شروط
 الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكن لك ما بعده والرابع نحوه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاول كلها محمولة على اختلاف الاغراض ومن ذلك قول بعض اصحاب
 الشافعي ان السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فلنستشير ان يلزوم وجوب المشابة
 فالاول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع الفسائية وقصروا طامره على زينة
 الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه باحوال الآخرة
 وغايب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول ابي حنيفة ان فقد الكفاءة يوجب للاولياء حق الاعتراض
 مع قول مالك انه يبطل النكاح وهو الاصح من قول الشافعي واحمد الا ان حصل معه رضاي
 الزوجين ولا ولياء فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشروط المذكورة
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لفظن ومن ذلك قول الشافعي ومالك و
 احمد وابي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزويج من كفوء بدون مهر مثلها لزم لولي
 ايجابتها مع قول ابي حنيفة انه لا يلزم ايجابتها فالاول مشدد خاص بقاصر النظر
 من الاولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم ومن ذلك قول الامثلة الثلاثة ان لا بعد
 اذا تزوج مع حضور الولي الا قرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في ان يفي حق البكر والوصي فانه
 يجوز للابعد التزويج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الامثلة الثلاثة اذا لم يجل فلانة زوج حتى صدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول
 مالك انه لا يثبت حتى يرى اخلاها خارجا من عندها الا ان يكون في سفر فالاول مخفف والثاني
 فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكاره للدين والبرع والثاني
 على غيرهم ومن ذلك قول الامثلة الثلاثة انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول
 مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشارة والراضى بالكتمان حتى لو عقد في السر

وانتشر كما أن الكفار فسر عدله وأما عند الملائكة فلا يصح كما هم مع حضرة الشاهد كما لا
 مستند محمول على من لا يؤمن بحججه عند العقدة والثاني محقق محمول على حال أهل الصدق والورع
 مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الشافعي وأما إني لا يثبت الكفار إلا شاهد من
 عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه يعتقد من رجل واحد اثنين وثلاثة وأربعة وأستبين فالأول مستند
 والثاني فيه تحقير ورجح الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأول
 في تواتر ما من رجل واحد اثنين وأما القياسان فانه يحصل بهما الأنساعة بالكفار وذلك كاف
 في الخروج عن صورة نكاح المسلمان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم وممة
 لم ينفذ الكفار إلا شاهد من مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه يعتقد من مسلمين والأول أصح
 والثاني محقق مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول فلو لم ينفذ حكم الإسلام ووجه الثاني نقله
 بحكم أهل الكفر وذلك لأنهم يصلون سرهاده أهل ملهم إذا وقع تحت حجب مثلاً ومن ذلك قول سامة
 العلماء أن الخطبة سنة ولست بواحدة مع قول داود أنها واحدة عند العقدة والأول محقق
 والثاني مستند مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أنها كالسنة على الطوام أو عند
 الصور أو غيرها من السيرة ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم ينعلم أنه صلى الله
 عليه وسلم تركها عند خروج أحد من سائر مدعيه ومن ذلك قول الشافعي وأما إني لا يصح
 التزويج إلا بلفظ التزويج أو بالإنكار مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتقد بكل لفظ يقتضي
 التملك على المتأخر في حال الحيوة حتى أنه روى عنه في لفظ الأجارة برأساً ومن قول مالك وإياه
 يعتقد من الكفار مع ذكر المهر فالأول مستند والثاني باعده محقق مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث
 ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشافعي أنه بعد اللفظ مخصوص إلا نرى خلافه كلفظ التكسير في
 الصلوة بل يجوز لكل لفظ ليسع بالوصي كسبع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج ولا نكاح
 دون غيرها ومن ذلك قول سامة العلماء أنه لو قال زوجت ستي من فلان فلعنة فقال
 فلت الكفار لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكول قوله ورجحت فلا أقوله في العقد
 ورجحت ولا ريب في قول فلت فالأول مستند محمول على حال من لا يؤمن بحججه ولا كره به
 والثاني محقق محمول على حال أهل الصدق مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الشافعي
 في أصحاب القولين أنه لو قال زوجت ستي فقال فلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها لم يصح مع
 قول أبي حنيفة وأحمد والثالث في الصلوة الإجماع به يصح فالأول مستند محمول
 على حال من يجازي بحججه وبراءة في الكفار والثاني محقق خاص بأهل الدين والصدق
 مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كتابية
 من ديار الكفار مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول محقق نقله المراجعة بحكم الكفر والثاني
 مستند نقله الحكم أهل الإسلام مرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول أبي حنيفة وذلك
 والثالث في التقديم إن السيد تلك أحبار عبدة الكسيرة على الكفار مع قول أحمد والثاني
 في المحل يد أنه لا يملك ذلك فالأول محقق على السيد والثاني مستند عليه مرجع

الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا ينبغي على الفطن ومن ذلك قول ابي حنيفة والملك الشافعي في امر قوله ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فاستمع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد مما لم يجرى على حال احاد الناس والثاني مشدد على كل حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حق اقل من بيعهم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الاسرقاء ومن لا يلايكم فبيعه ولا تعدوا خلق الله انتهى ومن ذلك قول ابي حنيفة والملك انه لا يلزم الابن اعفاء ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي اجماعا في ظاهر روايته انه يلزم الابن اعفاءه بالنكاح بشرط حرمة العبد عند محقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكورة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد الشافعي في امر القولين انه يجب للولي ان يزوجه ام ولده بعد رضاهما مع قول احمد في اجزى روايته انه لا يجبر له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والملك الشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صدقا لم يجز فاشهدين بالنكاح غير منعقد مع قول احمد في اجزى روايته انه ينبغي عقد واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامة لو قالت لسيدنا اعتقني على ان اتزوجك فيكون حلتى صلتى فاعتقها صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاء تزوجته وان شاء لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزويجه صداق مسان وان كرهت فلا شيء عليها عند ابو حنيفة والملك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال احمد تصدير حرة وتزومها قيمة نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مهيلا ولا شيء لها سواء فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح بجعل الخيار لها والثاني من الشافعي في الخيار مشدد بالنكاح فقيمة نفسها اذا لم يتراضيا بجعل نفس العتق مهيلا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

باب ما يحرم من النكاح

اتفق الائمة على ان ام الزوجة تحرم على التباين بجمود العقد على البنت خلافا للعلويين الذين قالوا بجاهد فانهم قالوا لا تحرم الا بالزحور بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يزوجه امها وان ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج امها فجعل الموت كالزحور فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة ايضا على ان الربة تحرم بالدخول بلام وان لم تكن في حجر زوجها وقال داود يشترط ان تكون ربة في كنفه ولذلك اتفقوا على ان المرأة اذا زنت لم ينقض نكاحها خلافا للعلويين والصري اتفقوا ايضا على انه لا يجزى لمن يملكه نكاح الكفار وطء اولادهم بمملك المسلمين خلافا لابي شوبه فانه قال لا يجزى وطء جميع الامهات بمملك المسلمين على ان يكون رتبة الامهات على

والثاني مشاء عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبصير
عن انكحهم في الفساد او الصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو مرد ويمكن تحديد عقدها اذ اسلم بسهولة ومن ذلك قول الاشمة الثالثة انه
لا يجوز النكاح الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول للمكاح حرة مع قول ابي حنيفة
التي يجوز النكاح مع فقد الشرطين وانما المانع عند من ذلك ان يكون تحتها زوجة حرة او معتقة
منه فالاول فيه تشديد محمول على اهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاماء عند من عاينوا
ونقص في النسب الثاني مخفف محمول على احاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الاشمة الثالثة انه لا يحل لمسلم نكاح الامة الكتابية مع قول ابي حنيفة يحل ذلك
مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاشمة الثالثة انه لا يجوز للعبد ان يجتمع بين الاماء
سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحر في جواز التجمع بين امره فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للحر ان يزيد
في نكاح الاماء على امة واحدة مع قول ابي حنيفة والله انه يجوز له ان يتزوج من الاماء امرءا
كما يتزوج من الحر اذ الاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة ثني بها و
يجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بحضرة او بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقا مع قول احمد لا يجوز ان يتزوج
الا بشرطين وجوب التوبة منها واستبراءها بوضع الحمل او بالاقرار او بالشهود فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على اهل الودع بعد توبتهم
وحمل الاول على احاد الناس وذلك ان الناس يلوثون باهل الودع اذا تزوجوا زانية قبل
ظهور توبتها الخاصة للناس حملها على الصدق في التوبة بخلاف احاد الناس الذين يقعون
في الزنا بل ومن ذلك قول الاشمة كلامهم ان نكاح المتعة باطل مع قول فر من المخفية ان الشرط
يسقط ويصح النكاح على التاميد اذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة
في البطلان فالاول مشدد لنسخ نكاح المتعة باجماع الاشمة والثاني مخفف بالشرط الذي
ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان نكاح الشغار باطل
مع قول ابي حنيفة ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا تزوجها على ان يحلها المطلقة ثلاثا
وشروطها اذا وطئها في طلق او فلا نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حالها الاول عنده
ردايتان مع قول مالك انها لا تحل الاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر من عن
مرغبة وصدقا من غير قصد تحليل ويطؤها حلالا وهي ظاهرة غير حائض ان شرط التحليل

أوتاه فسد العقد ولا تحل للتاني ومع قول السانعي في أصح القولين لا يصح الكلام ومع قول
أحمد لا يصح الكلام مطلقاً ما لا دلالة فيه تعميمه والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث الزايم
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه هذا لا يقال لا تحس على العطل ومن ذلك قول الوجبة
والتاقي إنه إذا تزوجها ولم يستطع تحليماً ما لم يكن كان في عمره بقليل صح الكساح لكن مع الكراهة
عند السانعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول محقق والثاني مستد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج ولا
يتسرى عليها أو لا ينفقها أو لا يهرها أو لا يزوجها أو لا ينفقها أو لا يزوجها ولا يلزم هذا
الشرط ولها مهر المثل لأن هذا بشرط يحرم الحلال فكان كما لو شرط أن لا يتسرى بنفسها مع
قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الواقعية ومتى جازت شيئا من ذلك قلها الخيار في النكح
والأول محقق والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الخيار في النكح والزوج والعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وأما اختلافها فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا
يصح شيء من العيوب وأما المرأة التي أرق الحب والعتة فقط مع قول مالك والتاقي أنه
يثبت في ذلك كله الخيار إلا في العتق ومع قول أحمد شبهة في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب
المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تستر فيهما الرجال والنساء وهي الخنز والجنون والجنون والبرص
واثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعتة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرقن والرقن
والعتق والعقل فالحب قطم للذكر والعتة تقصر عن الجماع بعد الانتساب ولو قرن عظم يكون في نفوذ
بسم من الوطء والرقن انسداد البهر والعتق انحراف ما بين محل الوطء ونفوذ البول والعمل لم يكن
في العسر وقيل وطيرة تسم من لذة الجماع والأول من لا يقال مستد على الزوج والتاقي
فيه تعميم عليه والثالث محقق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
والتاقي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قل الدخول تخيرت المرأة وكذلك
إذا دحل إلا العتة عند التاقي وأما إذا حدث للعيب بالبروحه قلها الفسخ على الراجح
من مذهب السانعي وأحمد مع قول مالك والتاقي في القول الآخر أنه لا خيار له
فالأول مخفف على المرأة مستد على الزوج إلا في العتة عند التاقي والثاني عكسه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت لم يجز
مقبولاً به يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق به وصلى سلمت
ومكنته من الوطء مريض به مع قول السانعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني
إلى ثلثة أيام والثالث ما لم تمكه من الوطء والأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد
والقول الثاني من أقوال السانعي فيه تعميم على البروحه وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال السانعي الخاق العتق بخلاف المجلس والشرط
في الميعاد وجه كون الخيار صاعداً على الفور والحاقه بالاطلاع على عيب العيب ومن ذلك

قول الائمة الثلاثة اذا اعتقت الامة فزوجها حر فلا خيار لها مع قول ابي حنيفة انه يثبت لها
الخيار مع حرية فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تشاؤمها في الحرية بالنسبة
زوجها الثاني انه كان ساء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا من ترضاه فقد فكرهه لامر آخر فيه
غير العيب بالتى في هذا الباب والله تعالى اعلم

كتاب الصدق

اعلم اني لم اذنيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر بمسأله
الزوجين واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد في احدى روايتي
ان النكاح لا يفسد بفساد الصدق مع الرويتين الاخرين لمالك واحمد انه يفسد
بفساد الصدق فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان فساد المهر لا ينقل له بذات النكاح فيصير النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر وهو المثل ووجه
الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للعدوة ويؤيده حديث قد
استعملته ثم فرجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي بيتان لا يوفيا صداقها التالى الله يوم
القيمة وهو ثمان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان اقل الصدق مقدرا مع قول الشافعي
واحمد انه لا حد لاقوله وعلى التقدير فقال مالك وابو حنيفة اقله ما يقطر به يد السائق وهو
عشر قدواه ثم ودينار عند ابي حنيفة اربع دينار او ثلثة ودرهم عند مالك فالاول من اصل المسألة
مشدد خاص بالحد المزمع ان ينقم منهم النزاع فيكون التقدير انفع لهم ليرجعوا اليه والشافعي
مخفف كان فيه مرد الحكم الى ما ترضى به الزوجة او ليهما من قليل او كثير فللزوج جعل الصدق حدا اجلا
للتودد ذهباً فرفع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد روايتيه
انه يجوز جعل تعليم القران مهر مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه لا يكون مهر
فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تصحيح السنة بحجوز
اخلا لا مخرج عليه ووجه الثاني ان المال هو الاثر يجعله صداقا للعدة ميل القلب اليه
فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة واهله اكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيه ويسارا
فيقبله لذة اكثر ان تعلم ما به او حديثا ويصير يحبك لاجل ذلك ويحصل ان الامام ابا حنيفة
قصد لجلال كلام الله عز وجل ان يكون عوضا عن الاستمتاع بجملة ديفت بدم الحميم و
النفاس ولا تشاوى فلما في السرى توقعت ديمت ومن ذلك قول ائمة الثلاثة ان المرأة تملك
الصدق بالتقدم قول مالك انها لا تملكه الا بالخل او بمسأة الزوج فلا يشق بغير العقل
وانها الملك يعقبه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا ادفاها مهرها فله ان يسافر بزوجته حيث يشاء مع قول ابي حنيفة
في احدى روايتيه انه لا يخرجها من بلدها الى بلد اخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب
كتاب الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرفع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد في احدى روايتيه ان المفوضة اخرا

تزوجت ثم طلق قبل المسيس والفرص فليس لها الا المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى
 ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول
 والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه ايجاب المتعة على القول
 الاول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
 لها مهر ووجه الثالث ان المفوضة لم تعلق املها بالمهر كل ذلك المتعلق كانت المتعة لها مستحبة
 ويعبر عن الرضا على حال الا كما ير من اهل الردع والثاني على حال احاد الناس ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ان المتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اشواب درهم وخمار ومطقة بشرط
 ان لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في اصم قوله واحمد في احاديثه ان
 ذلك مفوض الى اجتهاد الحاكم بقدر ما ينظم قال الشافعي والمستحب ان لا ينقص عن ثلاثين
 درهما وله قول اخر انها تقسم بما ينطق عليه الاسم كالصدق تقسم بما قل وكثر وفي رواية لاحمد
 انها تقدر بكسوة تجزيها في الصدقة وذلك لو بان درهم وخمار لا ينقص عن ذلك فالاول فيه
 تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف لكن المعايير ترجع الامر الى ترتيب الميزان ولعل
 ذلك محتمل على اختلاف احوال الناس في البسائر ووجه ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
 المثل معتبر بقدر ما بها من العصابات خاصة ولا يدخل في ذلك لامها ولا لحالها الا ان تكون سا
 نفس عشرين مائة مع قول مالك انه معتبر باحوال المرأة في حالها وشرها والهارون انساها الا ان
 يكن من قبيلة لا يزدن في صداق من ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقدر ما بها من العصابات
 فبراسي حال اقرب من تنسب اليه واقرب من اخت لا يرين ثم لا يثمن ثمنات اخر ثم عمت كذلك
 فان فقد نساء العصابات او جعل مهرهن فادخلهم كدرات وخالات ويعتبر من وعقل فبما كان
 وما اختلف به غرض فان اخضعت بفصل او غيره زيد او نقص لشيء بالجماع ومع قول احمد هو مقدم
 بقرايات النساء من العصابات وغيرها من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مخفف
 مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى ترتيب الميزان ولعل هذا هو
 المختلف باختلاف احوال الناس ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قضاء
 الصداق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد فليعمل
 قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بفن الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول مخفف
 على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى ترتيب الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في امرجه قوله ان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول
 مالك والشافعي في القدر انه الولي ومع قول احمد في احاديثه روايته كنه الشافعي في الجواب ان النكاح
 كنه مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من القول وجه فان عقدة الولي فيه مصلحة
 للزوج وعقد الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ان العبد اذا تزوج نفسه او تزوجت سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر لا يلزمه شيء في الحال
 فان عتق لزومه مهر مثلها مع قول مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل بأنه يتعلق بنحو العبد وعن احد رايين فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد
 الثالث في تخفيف والراي كلن هين فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الزيادة على الصداق بعد العقد تلتحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها او مات عنها فان طلقها
 قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة
 ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
 مات قبل الدخول وقيل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور وعنده ومع قول الشافعي
 هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم الزيادة حكما لا اصل
 فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والراي مشدد فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا للمراة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وحل
 بها ثم ائتمنت عنه بعد ذلك جازها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها
 الاستناع منه بعد الخوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجهم الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه القايين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قولييه ان
 المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بأنه يستقر اذا طالت الخوة وان لم يطأ ومع قول ابى حنيفة
 واحدا ان المهر يستقر بالخوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج و
 الثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 الشافعي في اظهر قولييه والاشمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر
 انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود
 والسخاء فقبول على اهل المروءة وتستحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي
 في اظهر القايين والى حنيفة واحدا في احدي روايتيه ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع
 قول الاشمة للذين كثر في القول الاخر لم انها مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجهم
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد
 ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا في احدي روايتيه انه لا بأس بالمثل
 في العرس لا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي يكرهانه فالاول مخفف خاص بها
 اذا لم يكن فيه نسبة الى دناءة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعل حمل على ما اذا
 ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الاشمة الثلاثة انه تستحب وليمة غير العرس كالختان ونحوه مع قول احمد انها لا
 تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

باب القسم بالنشوة وعشرة النساء

اتفق الاشمة على ان القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امه وعليه لا تجب التسوية
 في الجماع بالاجماع وعليه ان النشوة حرام تسقط به النفقة كما يجامع وعليه انه يجب على كل واحد من
 الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف ونحوه على كل منما ينزل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطل بالإجماع وعلى أن يجب على الزوجة طاعة زوجها ولأنه المسكن وعلى أن لا يمنعها من الخروج وعلى أن يجب على الزوج المهر والتفقة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق فوجدت الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي أن الزل عن المرأة ولو بغير إذن جائر مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك لا يجوز إلا بإذنها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم تحققنا أن الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا يلحق المني الفساد فلا ينفق منه ولد ووجه الثاني أن الأصل الانقضاء والفساد عامر ضار عدله ويقاس على ذلك عمل المحر إذا كانت تحتها أمة فالشافعي يحجز الزل عنها بغير إذن أما الأئمة الثلاثة فيحرمون ذلك إلا بإذن سيدها والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج بكرا أقام عند ما سبعة أيام أو ثلثيا أقام عند ما ثلاثة أيام ثم دار بالقصة على نسائه في الضررين مع قول أبي حنيفة أن الحديدة لا تفضل في القسم بل يسرى بينهما حين الإلقاء عنه فالأول مشدد على الزوج ربه جاءت الأحاديث والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن للرجل أن يسافر ببعضهن من غير قرعة وإن لم يرضين مع قول مالك في الحد رواية واحدة والشافعي أنه لا يجوز إلا برضاهن وإن سافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء فمن عند الشافعي واحد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الأخرى لا يجب عليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد والأول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الخلع

اتفق الأئمة على أن الخلع مستمر الحكم خلافاً لما ذكره عبد الله المزني المتأبى الجليل في قوله أن الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشي وإتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها لقيمته منظر وسوء عشره فجاز أن تخلد على عوض وإن لم يكن من ذلك شيء ونزاحاً على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافاً للزهري وعطاء وداود في قولهم أن الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لأنه عيب والعيب غير مشروع وغير المشروع مردود واتفقوا على أن الخلع يصح مع غيره وجيء بأن يقول اجنبى للزوج طلق امرأتك بالف مبدلاً قال أبو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع واتفق الأئمة الأربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه واحد في أحدهما وإيتيمان الخلع طلاق مع قول أحمد في أحدهما رواية أنه فسخ لا ينقص عدد أوليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة ويلفظ الخلع وإن لا ينوى به الطلاق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الخلع لا يكره أكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة أن كان الفشوز من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شيء مطلقاً

مع العراة ومع قول احمد بانه اعلم على المرء من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول ان حكم الحبل في العقد حكم العقد
فكذلك ان يزيد في المهر باشاء نكاحك في عوض الخلع وتوجه الاول من شقي التفصيل ان الضرر
منها اكثر فجاز الزجر ان يشد عليها باخذ ما اراد على المسمى وتوجه الشق الثاني انه من جملة
اخذ اموال الناس بالباطل وهو خاص باهل الدين والورع وما غيرهم فربما اخذ ذلك مع
كونه ظالما عليها بسوء عشرته وكثرة بخله وشتم نفسه ومضارته بالتزويج والتسري عليها ويرى
انه بعد ذلك خاص من تبعته والحال انه تحت حكمها في الاخرة فانه لو لا كثرة ائنه لها
ما قدرت نفسها امته بالحق حتى تستريح منه ومن رويته وتوجه قول احمد ان الزائد على المسمى
خارج عن حكم الحد والحق يتصرف الشيء ومن ذلك قول ابى حنيفة انه يلحق بالمختلعة الطلاق
في مدة العدة مع قول مالك انه ان طلقها بعقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق ومع قول الشافعي فاحد انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه كل من القولين
ظاهر ومن ذلك قول الانظمة الثلاثة انه ليس للاب ان يحتلم ابنته الصغيرة بشئ من ما لها
مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان يحتلم زوجة ابنته الصغيرة
عند الانظمة الثلاثة مع قول مالك بان له ذلك فالاول في المسئلتين مشدد على الاب والثاني
فيها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا
على الف فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كله سواء طلقها
ثلاثا ام واحدة كما تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي انه يستحق
ثلث الالف في الحالين ومع قول احمد انه لا يستحق شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة
فعله للسؤال ففهم الخلع ولغا المال ومن ذلك قول الانظمة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قول ابى حنيفة انه لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكره في حالة استقامة الزوجين بل قال ابو حنيفة بتحريره واتفقوا
على تحريم الطلاق في الحيض لم يدخل بها او في طهر جامع فيه الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق
الثلث يقع مع النفي عن ذلك في تحريم عند بعضهم ونفي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا
على انه اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لزمه طلقة واحدة خلافا لادود في قوله ان
لا يقع شئ والفقهاء كلهم على خلافه وعلى الزوج اذا قال لغيره لم يدخل بها انت طالق بانته منه
كالطلاق الثلث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابى حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق فيلزم الطلاق

التي ساء اطلق او ضم او حصص صورته ان يقول لأخيه ان تروحتك فالت طالق
 ركن امرأة اتروحها في طالق او يقول لعبدان ملكتك فالت حر او كل عبد استترته به وحر
 مع قوله ذلك لا يلزم الطلاق او العتق او حصص او عتق قبيلته او قرية وامرأة نسيها الا ان
 اطلق او ضم او حصص مع قوله الثاني وحر ان لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مستند والثاني
 مفصل والثالث محقق فرجع الامر الى ما سئلت في الميراث وادلة هذه الاقوال مسطوية في كتب
 العلماء من كل مذهب وقص ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطلاق يعتق بالرجل مع قوله في
 حبيبه انه يعتق بالنساء وصلته عبد الجارية او المحرم بمالك ثلاث تطليقات والعبد يبيعه
 مع قوله في حبيبه ان الحرية تنطق بثلاثا والامة تعتق حر كان روحها وعبد الاول محقق
 على الزوج والثاني مستند عليه ورجع الامر الى ما سئلت في ذلك قول ثلث حبيبة وادلة
 انه اذا طلق زوجته حصة كزوله ان دخلت الميراثات طلق ثم اناها ولم تفعل المحل
 سله في حل النسيئة ثم تروحها لم دخلت فان كل الطلاق الذي اناها دون المثلث فاليوم مائة
 في المكاح لسان لم تحل فيحسب بوجوه الصفة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت النسيئة مع قوله
 لاتبقي في حكم الاقوال انه متى طلقها طلاقا ثلثا ثم تروحها وان لم يحصل فعل المحل عليه
 انحلت النسيئة على كل حال ومع قوله احمد يبيع اليه سواء كانت بالثلاث او بما رويها او اذا حصل
 من المحل عليه في حال النسيئة والامة المسلمة على النسيئة لا تعود مع قوله احمد انه تعود
 لبيمين عوى المكاح والاول في المسئلة مفصل والثاني فيه محقق والثالث مستند والاول في
 المسئلة التاسعة محقق والثاني مستند ورجع الامر الى ما سئلت في الميراث وقص قوله في حبيبة
 والثالث انه اذا جمعت الطلقات الثلاث ودعوة واحدة فهو طلاق مدته مع قوله الثاني انه
 طلاق سدة وهو إحدى الروايتين عن احمد واشارها الحرفي والاول مستند والثاني محقق
 ورجع الامر الى ما سئلت في الميراث ويصح حمل الاول على حال اهل العدم والحول والثاني على اهل العمل
 والوعود وقص ذلك قول في حبيبة انه اذا قبل بزوجته است طالق عدد الرجل والثالث
 انه يقع طلاقا واحدة تبينها مع قوله الأئمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا والاول محقق من حيث
 حكمه بالنسيئة الصغرى والثاني مستند وقص ذلك قول اصحاب في حبيبة وذلك واحد ان
 من قال لزوجته ان طلقك فالت طلق قلها ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقم عليه طلاقا صحبة
 ويقع بالسر طلقا الثلاث في الحال مع قوله الرابع في الزوج انه يقع المهر فقط دفعا للدرس ومع
 قوله الميراث وان سرخر وان الخداد والقصال وان حامد وصالح المذهب غيرهما لا يقع
 طلاقا أصلا وحكي ذلك عن بعض السامعيين واصحاب السامعيين من قال بوقوع الثلاث كما هو
 الجماعه والزوجي والفقهي على وقوع المهر فقط فالاول فيه محقق من وجه ويستند به من
 وجه والثاني محقق على الزوج ورجع الامر الى ما سئلت في الميراث ولكن من الاول وجه لا يمتنع على
 القسط وقص ذلك قول في حبيبة والثاني واحد ان كما ياب الطلاق يقتصر الى نسيئة
 او دلالة حال مع قوله ذلك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ والاول محقق والثاني مستند

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انضم الى هذه الكنايات دلالة
 حال من الغضب او ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنايات
 وان كان في حال الغضب ولم يجوز ذكر الطلاق صدق في ثلثة الفاظ من الكنايات وهي اعتدى
 واختار امرك بيدك ولا يصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع الكنايات الظاهرة متى قالها
 مستثاء ومحيا لها عن سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع
 الكنايات تقتضي النية مطلقا كما هو مع قول احمد في احدي روايتيه يقتضيه في الاخرى لا يقتضيه
 الا ان ابا حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واللفظ السراج والفراق فلا يقع به
 طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه اذا نوى بالكنايات الظاهرة الطلاق ولم ينو عدا وكان جوابا عن سواها
 الطلاق يقع طلقة واحدة مع بيمينه مع قول مالك ان كانت النية مدخولا لم يقبل فيه الا ان
 يكون في ظلم وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع بيمينه ويقع ما ينويه من دون الظلم وفي
 رواية اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعتاده ومع قول احمد متى كان مع ما دلالة حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى في ذلك لم ينو عدا مدخولا او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الكنايات الخفية كاخرجي واخرجي وانت عذراء ونحو ذلك كالكنايات الظاهرة على حد سواء من قوله
 انت خلية بريبة بان بنة بنة اعزبي اعزبي حبلك على امر بك وانت حرة امرك بيدك اعتدى
 الحق باهلك فان لم ينو عدا وقعت واحدة وان نوى الثلث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة
 مع قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقتين كانت طلقتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبرأ سرحمك
 ونوى بها اثلاثا وقعت واحدة مرجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب حينئذ يقع مانؤه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا اذا
 نوى الطلاق ويقع مانؤه من العدة في المدخول بها والا فطلقة ومع قول احمد في احدي روايتيه انه
 يقع الثلث وفي الاخرى انه يقع مانؤه فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع
 يرجع الى المدعيين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو
 قال لزوجته انا منك طالق اصره الامر اليها فقالت انت صني طالق لم تقع شيء مع قول مالك
 والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه الاول انه
 لا يصح للمرأة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس وتوجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته انت
 طالق ونوى الثلث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يقع الثلاث
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى

خفيفة له روقان نزوحته امرئ بيده وفري فطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان توى تزوج الثلاث
 وتعت واحدة او واحدة لم يبق شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدة الطلاق وان اقرها
 لم يمت فان نكحها حلت وتعت عليه من عدة الطلاق ما قبل ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا ان
 نكحها التزويج وانته ان توى دون اثنت لا يقع الا ما نكحها ومع قول احمد يقع الثلاث سواء توى التزويج او
 او واحدة فالاول مفصل ولكن الثالث والثاني مع اختلاف لفظ التفصيل والواحد مفصل
 فزجج الامر الى مرتبة الميزان ومن فلك قول ابى خيفة والثالثة ان توى نزوحته طلق
 نفسك فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي واحمد يتم واحدة بالاول تخفف
 على التزويج والثاني فيه تخفيف فزجج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثالثة انه
 نكحها فغير مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقعت واحدة مع قول مالك سرحه الله
 انه يتم ثلث فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان طلاق غير المدخول بها
 سكتى فيه واحدة تكون للرابعة المعينة الصعري الثالثة مقام البينة الكبرى في
 البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنكر
 بالطلاق الا عتب المخاصمة والتغضب فاوخذ بالطلاق الثالثة وسرح بالاول والثانية ووجه
 الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول ابى خيفة والثالثة لو قال مدخول بها
 انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت انها ما بالثانية والثالثة وقم الثلاث مع قول
 الشافعي واحمد انه لا يتم الا واحدة فالاول مفصل والثاني تخفف فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 القرين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثالثة ان طلاق الصبي المأق لا يتم والرابعة من ينفق امر
 الطلاق مع قول احمد في اظهر من ان ينفق به قال الطحاوي والكرخي من الخفية والزويج
 او يورث من الشامية فالاول فيه تخفيف على التزويج والثاني فيه تشديد عليه فزجج الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى خيفة انه لو طلق او عتق مكوها وقم الطلاق وحصل
 الاعتاق مع قول الائمة الثالثة انه لا يقع او انطق به واقعا عن نفسه فالاول مشدد
 والثاني تخفف فزجج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المكراه اسم فاعل خبره ينفق
 ذلك الضرر وبين وقوع المكراه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع
 متشوق الى العتق ووجه الثاني الاخذ بعسر مرأى خاصة الله تعالى فانه انما كان الحكم
 بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فروع الدين ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة واحمد في احاديثه ان غلبة الظن في وقوع ما حذر به كافية في حصول
 الاكراه مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها المخرج انه لا يكون الاكراه مع قول احمد
 في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل او القطع للظن فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
 فالاول فيه تخفيف على المكراه اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فزجج الامر
 الى مرتبة الميزان ويحتمل ان يكون الاول في حق ائمة الناس الذين لا يصح عندهم من المترفين
 في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاصلين او اللدخض ممن يخاف

العبيد يستحي أن يقول بأه إذا سلم إلى جلدته ولكن تلك القول في الثالث المفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون المكره له السلطان أو غيره كعسر أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل في رواية ما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال تزوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وقم الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقيم فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشك في الطلاق لا يقيم مع قول مالك في المشهور عنه أنه يطلب الإيقاع فالأول تخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويعمحل الأول على أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض من زوجته طلاقاً بائناً ثم مات في مرضه الذي طلق فيه أنها تراثت منه وهو لا ظهر من أقوال الشافعي إلا أن أبا حنيفة يشترط في البائناً أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في التعديع ثم على قول علي بن زياد أنها متى تراثت فقال أبو حنيفة تراثت مادامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم تراثت وله رواية أخرى أنها تراثت ما لم تنزوجه وبه قال أحمد وقال مالك تراثت وإن تزوجته وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه المذاهب فالأول من الأقوال في فصل المسئلة مشدد على الزوج والشافعي مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنها تراثت مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها في حيايتها مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت ولكن القول في قوله ما لم تنزوجه فإنها يسبيل أن ترجع إليه ما لم تنزوجه ووجه قول مالك أنها تراثت وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال تزوجته أنت طالق إلى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تسلم السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة عنهن وله وجه الطلاق إلى من شاء منهن مع قول مالك وأحمد أنهن يطلقن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا اشترى بالطلاق إلا لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فإن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقم روى معنى ذلك عنده الجزء المتألم كالتصفي والربع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يبق مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالإصبع وما لا ينفصل كالشعر فقال مالك والشافعي يقيم بها خلافاً لأحمد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف لعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وقعا في العلم بالصواب

انفق الاثمة على حوار امرت المصلحة وعلى ان يطلق روحته بلا انهم عمل له الا بعد ان تنكح
 روحه اسيره ويظاها في تكلم صحيح وعلى ان المراد بالكلمة الصحيح هذا الوطء وأنه شرط في حوار
 حلها الاول وان الوطء الاول في الكاح الفاسد لا يحلها الا في قول الشافعي هذا امر حرقه
 من مسائل الاتفاق وأما ما احتلوا فيه من ذلك قول في حقيقة واحد في طهر راتبة اب
 لا يخرج وطء الرخصة مع قول مالك والشافعي واحد في القول لا حوايه يوم والا في قول
 والشافعي مستند من رحم الامر الى مرتبة الميراث وقوله الاول ما في حكمه الروحة دليل لمحو
 الطلاق لها والا يلا والطهار واللعان منها والاذن لها منه وروية منها وروحة الشافعي لا يلا
 صارت احية دليل له لا بد من حلها من قول من حلتك الى نكاحي وعقد ذلك ومن ذلك قول
 في حصة واحدا في الرخصة تحصل برطبه لها ولا يحتل مع في لفظ سواء يرى للرخصة به
 ثم لا مع قول مالك في الشهور انه لا يحصل به الرخصة الا ان يواضعه مع قول الشافعي لا يتم
 الرخصة الا بلفظ الاول محقق في الشافعي في احد شقي التفصيل والثالث مستند
 من رحم الامر الى مرتبة الميراث وروحه الاول حله على ابه ما وطئها الا وقد نوى سراحها بعد
 وقوع الزمان في وطء من طهرها وهو لم يبرأ من طهرها وروحه الثاني انه يدبر في وطئها احراما من غير
 نية امرتها وامن من بية ذلك وروحه الثالث قياس الرخصة على ابتداء عقد الكاح ولا يبرأ
 من لفظ والا في قول محمولة على احوال ومن ذلك قول مالك واحدا في حصة ابه لا يشترط الاسم
 في الرخصة مع قول الشافعي في احدي فوليها واحد في احدي راتبة ابه شرط ولا يصح عند
 اصحاب الشافعي في طهر فوليها وكذلك احمد في طهر فوليها ان الاستهاد مستحب في سائر الاسماء
 لصعد في كتابه رجمة الامة في احتلال الائمة وما حكاها الراعي من ان الاستهاد شرط عند
 مالك لم اراه في متابعي كتب المالكية بل صرح القاصي عبد الوهاب والفرطوني في تفسيره
 من ذلك الاستحباب ولم يحك فيه حدا وكذا ان هيرة من الشافعية في كتابه الايضاح
 والا في حديث صحيح والثاني منه تسديد وترجيحهما كترجيح المسئلة قبلها من قال لا بد من لفظ
 في الرخصة قال لا بد من الشهود لشهدوا على اللفظ وان الشبهة لا يصح فيها شهادة الا الشافعي وابه
 وان لفظ اللفظ في الرخصة فقد اعترف بهم الاشهاد لكونها امساكا لا استاءا ومن قال لا يشترط
 فيها لفظ يقول لا يحل الى الاستهاد من رحم الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك وان وطء
 الرخصة في حال الحيض لا يحلها مع قول الاثمة المصلحة نعم والا في مستند والثاني
 محقق من رحم الامر الى مرتبة الميراث وروحه الاول ان الوطء محال للحيض او الاحرام مجموع منه شرعا
 فكانه وطء في نكاح فاسد وروحه الثاني ان الحائض والحرة تحريم وطئها عام من ومن ذلك
 قول مالك في الصبي الذي مسك جماعة انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحمل مع
 قول التلثة انه يحصل به الحمل والا في مستند والشافعي محقق من رحم الامر الى مرتبة الميراث
 وروحه الاول قول المستأجر في حديث التقليل حتى تدوق عسيلة ويدوق عسيلة
 العسيلة هي اللذة في الجماع وذلك لا يكون الا بمخرج المني سالبا وروحه الثاني ان نفس الجماع

فيه لذة وان لم يفرز وانما اخرجه المتي من كمال اللذة بدليل وجوب الانفصال على من جامع ولم يفرز
عند الاثمة الا ربعة خلافا للردود وجاعة من الصحابة كما مر اول باب الانفصال والله اعلم

كتاب الايلاء

اتفق الاثمة على انه اذا حلف بالله عز وجل ان لا يجامع من زوجته مدة تزويج على ربعة اشهر كان
سويا وان حلف على اقل من ذلك لم يكن مولى او على المولى اذا فاء لزمت كفارة يمين بالله عز
وجل كما في قول قد يمين الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول ابى حنيفة ان الحلف لا يطاق زوجته اربعة اشهر ايلاء ويرى مثل ذلك عن احمد
مع قوله ذلك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت اربعة اشهر لا يقع بمضيها
طلاق بل يوقف الامر ليقضى او يطلق مع قول ابى حنيفة انه متى مضت المدة وقم الطلاق فالاول
مخفف والوقت الثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان
المولى اذا اتم من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع
قول احمد في الرواية الاخرى الشافعي القول الاخر عنه ان الحاكم يضييق عليه حتى يطلق
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ابى حنيفة والشافعي
فاجم قوليه ان من ابى بغير يمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وايجاب العبادات
وصدقة المال لا يكون مولى اسواء قصد الاضرار او دفع عنها كالمريض والمرضة
او عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولى الا ان يحلف حال الغضب بقصد الاضرار بها
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي
انه لو ترك وطء من زوجته للاضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لا يكون مولى
مع قول مالك واحمد في احدي روايتيه انه لا يكون مولى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك ان مدة ايلاء
العبد شهران حرة كانت زوجته او امة مع قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابى
حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كانت تحت امة فشهرا حر كان او عبدا ومع قول احمد
في احدي روايتيه كمدن مالك والثانية كمدن الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان ايلاء الكافر لا يصح مع قول
الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطابقة بعد اسلامه بالقيسة او الطلاق فالاول مخفف على الكافر
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم بالصواب

كتاب الظواهر

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال لمزوجه انت على كظمي هي مظاهرها لا يحل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى كافر والحرمي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار العبد وأنه يكفر بالصوم وبالأطعام عند مالك إذا ملكه السيد ولكن ذلك
 انفقوا على أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كذا كفاة عليها إلا في رواية اختارها الخ
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق فأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي حنفية أنه
 لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي وسنن ابن عمر أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الذمي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني أننا
 من أصحاب النزاهة للأحكام ظاهراً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته
 مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في الشريعة إنما هو
 في حق الزوجية ووجه الثاني أن السيد مالك لا يستمتع بأمته كالزوج فصح ظهاره ومن ذلك
 قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمته انت على حرمة فإن نوى الطلاق بذلك كان
 طلاقاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى شتين أو ولدة فواحدة فإن نوى التحريم ولم ينز
 الطلاق أوله يكن له نية ترومين وهو مولى أن تركها أربعة أشهر وقعت عليه مطلقاً بآثمة
 وإن نوى الظهار لم كان مظاهراً وإن نوى اليهن كانت يميناً ويرجع إلى نيته كم أراد بها واحدة أو
 أكثر سواء المدخول بها وغيرهما مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها ولو حرة
 إن كانت غير مدخول بها ومع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان وانزاد وإن نوى
 اليهن لم يكن يميناً ولكن عليه كفارة يمين وإن لم ينز شيئاً فلا مرجع من قوله أنه لا شيء عليه
 والثاني أن عليه كفارة يمين ومع قول أحمد في الظهار رواية يان فذلك صريح في الظهار ثلاثة أشهر
 وفيه كفارة الظهار والثانية أنه طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمدان من حرم طعانه أو شرابه أو أمته كان حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن
 يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بكل جرعة ولا يمتد إلى كل جميعه مع قول الشافعي أن
 من حرم طعانه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالراجح أنها لا تحرم
 ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه
 فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في الظهار رواية أنه يحرم على المظاهر القبلة والتمس بشهوة مع قول
 الشافعي في الظهار قوله من ذلك لا يحرم فالأول مشدد وخاص بأهل الدين والوسعة والثاني
 مخفف وخاص بالأحاديث من النواحي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أن المظاهر إذا طهر وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهر رين
 ليد كان أو بهما راعداً كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ في الليل لم يلزمه
 استئذان وإن وطئ بالنهار عاده أقصد صومه وانتظر التأخير ولم يمهله الاستئذان
 بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن عدم التأخير رخصة والآخر لا يتأط بالعاصى من جنس راسخ اقتضية

ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي خنيفة واحد في أحد بحسب أبيه أنه لا يشترط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والثاني واحد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفارة غالب فيها كونه عقوبة لمن وقع فيها أو لكونها حاصل بكون قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمعيب المكفر كما ورد في الأضحية والهدى ويصح حمل الأول على حال الحال الناس والثاني على أهل الدين والذرع والأدب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي خنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز والله تعالى أعلم

كتاب اللعان

اتفق الأئمة على أن من قد ضاع امرأته أو مراهبا بالزنا ونفى حملها واكتنبت ولا يثبت يلزمه الحمل أن يلاعن وهو أن يكفر اليمين أربع مرات أنه لمن الصدقين بشم يقول في الخامسة وان لغنت له عليه أن كان من الكذب بين فاذ الأعن لمن ماحينش الحول ولها أدركه باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكذب بين فيما رافى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها أن كان من الصدقين وان فرقة التلاعن واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوجه إذا نكل عن اللعان يلزمه الحول مع قول أبي خنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويحرم النكول يصدر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجد فالأول متبدل والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة واحد في ظاهر الرواية أنه المرأة إذا نكلت حبست ثلاثة أشهر أو تفر مع قول مالك والثاني أنه يجب عليها الحول بسجود النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني واحد في كل مسلم طلاقه صح لعانه حين كان أو عبدين أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما وعند ذلك لا يصح طلاق الكافر تكون النكوة الكفارة فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي خنيفة أن اللعان شهادة فبني قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خنيفة واحد إذا لعن فزوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا يشتق عنه الولد فإن قذفها بصرايح الزنا لا عن بالقذف ولم يشتق بسبب الولد سواء ولدته كسنة أشهر أو أقل مع قول مالك والثاني أن له أن يلاعن مني الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبرأواها بثلاث حيضات لوحيضة واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ثبت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظر واليه أي إلى الحمل فإن جاءت به لحيضة لم يمسح الساتين ووجه الثاني حصل الرتبة بسجود الحمل فيصير اللعان لأجله مبادرة للغلوص من

العادة من ذلك قول مالك واحد في إحدى روايته ان الفرفة تقع بلغائها خاصة مقرر
 الحاكم مع قول أبي حنيفة واحمد في ظاهر روايته انها لا تحصل الا بعائنه او حكم الحاكم
 فيقول فركب بيكما مع قول الشافعي انها تقع بعائنه الزوج خاصة كما يستلزم النسب بلغائه وانما
 العائنه يسقط الحد عنها فالاول فيه لشدة والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وقص ذلك قول أبي حنيفة ان الفرفة لو تقدم بغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 جلد الحد وكان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي واحمد في ظاهر روايته
 انها فرفة مؤبدة لا تزف بمحال فالاول فيه تخفيف محمول على امراة الناس والثاني فيه تشديد
 محمول على خواص الناس من اهل المدن والودع والروعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول
 أبي حنيفة ان فرفة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وقائدة ذلك ان كان
 طلاقا لا يثبت الفرج حتى لو اكدت بنفسه حازله ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه
 يخرج بمؤبد كالزنا فلا تحل له ابد او قال عمر وعلي بن مسعود وابن عمر وطاهر بن يحيى
 والاراعي والنسوي ومم قول سعيد بن جبيرة انها يقع باللعان نحو دمها لا ستمائة فاذن
 ارفع المقربين وحادث زوجة له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
 مفصل مرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول أبي حنيفة روايته لو قد تزوج
 برجل بعينه فقال زنى بك فلان لا عن الزوجة وحد للرجل الذي قد نه ان طلق الحد ولا يسقط
 باللعان مع قول الشافعي في الجمع قوله انه يجب عليه حد واحد لها والثاني لكل منهما حد فان
 ذكر الحد في لعانه سقط الحد نعم قول احمد ان عليه حدا واحدا لها ويسقط بلغائها فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول
 مالك انه لو قال للزوجة يا زانية وجب عليه الحد ان لم يثبت له ان يلاعن حتى يدعى
 رويته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان كان يلاعن ولو لم يكن رويته فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة الاثمة
 منهم الزوج قبلت شهادتهم ونحو الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
 على الزوجة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو اعنت قبل الزوج
 اعتد به مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد تبع النص القران
 فمن العلماء من اوجب الترتيب منهم من ارجعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة ويعفم الكناية ويعلم ما يقوله
 ولكن لا يصح فقه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فقه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس
 والشافعي مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقص ذلك قول مالك انه اذا بان
 زوجته صته ثم اها تزني في العدة فلان يلاعن ولو ظهر ما حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ
 بحضرة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاعن بالاول ولا مع قول أبي حنيفة
 واحمد انه ليس له ان يلاعن احدا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

مرحوم الامير الى مرتضى الميرزا وهو جلدك قول بالك والشافعي باجماره لو تزوج امرأه ثم طلقها
عقب العقد من غير ان كان وطء وانت بولد لست انتهم من العقد لم يلحق به كالزوجة الا ان
سنة اشهر مع قول الى حصة انه يلحقه اذا عقد عليها محصورة الحاكم ثم طلقها عقب العقد فانت به
المستقاسم لا اكثر منها ولا اقل قال الولد حصة يلحقه لحدوثه من الطلاق فانه قد منع والماتى
فيه تسديد على الزوج بالشرط المذكور ورحم الامير الى مرتضى الميرزا وهو جلدك قول الى حصة
انه لو تزوج امرأه وعاد عنها سرياً والله واحد وقاته فاعتدت ثم تزوجت وانت ما ولد من الماتى
لسم بدم الاول ان الاول لا يلحق بالاول ويستعمل من الماتى مع قول كرامة الثلاثة ان
الاول لا يكون من الماتى وعند الى حصة انصاره لو تزوج امرأه بالغرب وهو بالمشرق فانت
بولد لست انتهم من العقد كان الولد لمحماله وان كان بينهما مساواة لا يمكن احتسابهما مع الزوج
العقد الاول مسدد على الزوج الاول والثاني منع على الثاني ورحم الامير الى مرتضى الميرزا
ووجه الاول قول السامع صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر اما بعد فالولد
له من الشايع في الاحكام برحم وصها الله ولو لم يقم له بعض العقول ووجه الماتى طاهر
لا يحتج الى دليل والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاسماء

اتفق الاثمة على ان من حلف على عمن في طاعة لوجه الوفاء بها وعلى انه لا يحل للكفار ان يجعل
اسم الله عز وجل في اسمهم به من بر صله رحم وعلى ان الاول له ان يحبس ويكره ادخل على
ترويضه وانه برحم في الامانة الى الامة وعلى ان اليمين بالله تعالى تسعد جميع اسمائه الحسنى وماتهم
الا وهو حسن كالزوجه الرحم والحج في جميع صفات ذاته انه كرامة الله وحلاله الا ان انا حيفه
استثنى سلم الله ولم يره يسيما واحداً على انه ادخل على امر مسقل ان يعدله ولا يجعله ورحم
وحتسبه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وصداقه فهو يمين وعلى انه لو حلف
بالمصير اعقد نفسه ورحمت عليه الكفارة او لطف حلالا لم لا يعتد ببوله ونس ان عند
المراتع الصيانة والتأديس على الوفاء اللهم بالخلف عليه ورحم الكفارة اذا حث
وكذلك اتفق الاثمة على ان الكفارة بحسب المحسب في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية
او مباح وعلى انه لو حلف لا يشرب ماء هذا الكفر ولم يكن منه ماء لم يحسب حلالا لا في يوسف
في بولائه بحسب وعلى انه اذا قال والله لا كلمت ولا ما عصا وبوي به سباً معصاة على ما رواه
وكذلك لو قال لزوجته ان حرجت بعد اذني فانت طالق وبوي شيئا معصاة به على ما رواه وعلى ان
لو حلف لمسلم ولا ما كان ميتا وهو لا يعلم عنه لم يحسب وكذلك انفقوا على كراهة اليمين بالطعام
عسر مساكين او كسومهم او غير برودة والخالف محمد بن علي باسما فان لم يجد اسم الى صيام
تلاثة ايام واجتمعوا على انه لا يحرم في الاعمال الا بيمين مؤمنة مسلمة من العرب طالية من
الشرك خلافاً الى حصة بانه لم يعمد الايمان في الرقة قال العلماء وهو مسكول لان العن
منه تخلص برقة لعصاة الله عز وجل فاذا اعتق رقه كرامة فاما حلفها بالمعصاة فلا بأس

فان العتق قربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكفر قلت متى دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
 ابي حنيفة نظر في تأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطمع مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا طمعا
 واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله انما يجزئ عن عشرة مساكين وجمعه على انه يجزئ دفعها
 الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغير يتقيضها له وله حذاه وجدة من مسائل الاجماع والاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ولهم انه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
 مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان لا دلي له ذلك وانه يجزئ له العدول وتلزم الكفارة عن ذلك
 سروليت ان كان ذلك هيبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان وتوجه
 القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة والله وعمل في احديهما بينه ان اليمين القوس
 وهي الخلف بالله تعالى عن امر ماض متعذر للكون به فيه كفاية لاجل انهما اعظم من ان تكفر
 مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مسترد والثاني فيه تخفيف ولعل
 الاول محمول على حال لا كابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
 فرجم الامر الى مرتبة الميزان وايضا لم ذلك شدة ظهور راحة الاستمانة بمجانبة الحق جل وعلا
 من العار فذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمت الله تعالى في انه يكون معذرة لبعض اخذ
 لذلك تخفيف حلقه باجره لكفارة في يمينه المذكورة ومن ذلك قول ابي حنيفة واجمعه في قوله
 اقيم بالله او اشهد بالله فمعي يمين وان لم يكن به نية مع قوله الله انه متى قال اقمعت بالله او اقيم
 بالله لفظا او نية كان يمينيا وان لم ينفذ به ولا نواه فليس يمين ومن قول الشافعي انه متى قال اقم بالله
 ونوى به اليمين كان يمينيا وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق ولا يصح انه ليس
 بيمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث
 منفصل لفرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظلمة يمينه من
 قال اشهد بالله لا نفك ولم يوشع ان يكون يمينيا مع قوله الله والشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى انه لا يكون يمينيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الامامة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يمينيا مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يمينيا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في اظلمة
 الروايتين انه لو قال بالله او اقيم بالله فهو يمين نوى به اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية
 الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم يوشع يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو حلف بالصف ان عقد
 يمينه واذا حنث لزم منه الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
 بعضهم انه لا يتعدى بالخلف بالمصنف يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجم الامر
 انعقاد الاجماع على ان بين اللقمن كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
 لا بالوقت ولا يحق ما يرتب على ذلك من فقه باب انه بائع الحرم ثم الحق ان لكلمات الله تعالى
 الاطلاقات حقيقية في الوجبات لا امر لا يجازوه فرجم الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزم ما إذا حلف بالحقف وحش كفاً
 واحدة مع قول احمد أنه يلزم بكل اية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال اية منه عن اخبر
 الاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلمه تعالى لا عن صحت مقدم ولا عن سكرته متوهم ووجه
 الثاني ان كل اية يطلق عليها صفة ومن ذلك قول احمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم
 انفقد يمينه فان حش لزومه الكفارة مع قول الاثمة الثلاثة انه لا ينعقد بن لك يمينه
 ولا تلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخاص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبائعون
 انما يبائعون الله وقول لم تعالى من يطعم الرسول فقد طاع الله والثاني مخفف خاص بالاحاد الناس
 الذين لا يعلمون ذلك السر فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان يعلم الكافر
 لا تنفع مع قول الثلاثة انها تنفع وتلزم الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته
 بل هو جاهل به والكفارة انها تجب على من يعرف شيئاً من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه
 لا بد ان يعرف الله تعالى برحه من الوجه لكن الحق تعالى هو الذي خلقه ودرسه ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يجوز تقديير الكفارة على الحنث مطلقاً انما تجزى اذا اخرجها بعد الحنث
 مع قول الشافعي انه يجوز تقدييرها على الحنث المبهم ومع قول مالك في احري روايته واحمد
 انه يجوز تقدييرها مطلقاً فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك مريض بالله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك
 بين الصيام والعق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام تقديراً
 ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وسر والتخير
 في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقار بخلاف
 والاطعام ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك و احمد في احري روايته ان لغوا ليمين بالله هو ان يحلف
 على امر يظنه على ما حلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصد اوله يقصده فسبق على لسانه
 سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لغوا ليمين ما لم
 يعقده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاربة والغضب والجليل من غير قصد سواء كان على ماض
 ام مستقبل وهي رواية عن مالك واحمد ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا اثم في لغوا ليمين
 ولا كفارة مع قول احمد ان فيه الاثم ولذا كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله نقلاً
 صادقاً ولا كاذباً فالاول مخفف خاص بالاحاد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالخاص
 العلماء بالله والصالحين فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف
 ان يتزوج على امرأته بسجود العقد مع قول مالك و احمد انه لا بد من وجوب شرطين ان يدخل بها
 وان تكون مثلها في الجاهل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزويج باى

امراة كانت يجرى العقد ووجهه الثاني ان القرض بالتزويج انما هو مكافئة من وجهه ومغايرة لها
والشواهد مثلا لا تعيق الزوجة غالباً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول احمد انه
لو قال والله لا شريت لزيد ماء يقصد بذلك قطع المنة عليه حيث بكل شيء استقر به من ماله
سواء كان ذلك بمثل او شراب او عارية او كسب او غير ذلك فمعه قول ابى حنيفة والشافعي انه لا يحنث
الا بما يتناوله لفظه من شراب الماء فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ولعل الحق في الشقين على القريظة ومن ذلك قول الاثمة الثالثة انه لو حلف ان لا
يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ومرحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه واهله
ومرحله معه قول الشافعي يبرح بوجهه بنفسه فالاول مشدد في امر يحنث والثاني مخفف فيخرج
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثالثة انه لو حلف لا يدخل داره فان تقام على
سطحها او حائطها او دخل بيتا فيه شاربه الى الطريق حنت معه قول الشافعي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستقر فيها ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
والمناط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكون
والوقوف على السطح او المناط لا يحنث بافيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه قباها من زيد ثم دخلها فاحنت
معه قول ابى حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول تغليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول حال كونه
ملك زيد حال غضبه عليه مثلا ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فصلا
ستين او لا يكلم في الخريف فصار كبتا والبسر فصا طبعا او لوطب وصار تمر او التمر فصا رسا خلا
او لا يدخل هذه الدار فصارت مباحة حث في مسألة الصبي الخريف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في البسر لوطب التمر وهو احد الوجهين عند الشافعي معه قول مالك ويحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ورجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثالثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحرم لا يحنث معه قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني مرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
ابليت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه تدعى المسجد بيتا في حديث المسجد بليت كل بيتي
او الخوف به امر ومن ذلك قول ابى حنيفة واقتضاه قواعد من ذهب اليه انه لو حلف لا يسكن
بيتا فسكن بيتا من شعرا وحلدا وخيمة وكان من اهل الامصار لم يحنث او كان من اهل البادية
حنث معه قول الشافعي واحمد انه يحنث قريبا كان او بعيدا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله
فان كان كاحا او طلاقا حنت وان كان بينا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من تاروته ان يتولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول الاثمة لا يحنث الا ان يتولى ذلك بنفسه ومعه قول الشافعي
ان كان سلطانا او من يتولى ذلك بنفسه عادقا كانت له نية في ذلك فاحنت وبه الامر مع قول احمد

يبحث مظهره فالأول مفصل والثاني محقق والثالث مفصل والرابع مسدد ورحم الأمر إلى مرتضى
الميران وقس ذلك قول الأئمة أنه لو حلف ليقص من ديني ولا في عذر قصاده لم يحسم
مع قول الساجي أنه يبحث فلان صلح الحق مات قبل العدول حسب عبد الله حصة واحمد وقال
التابعي لا يبحث وقال مالك ان قصاده للوثة او للعاقص في العدول لم يحسم وان اخرج حسب الأول
اصل المسئلة محقق والثاني منها مشدك الأول في المسئلة التامية والثاني منها محقق والثالث منها
مفصل ورحم الأمر في المسئلةين إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول الأئمة التلمذ ان يمين المكره
لا يعقد مع قول أبي حنيفة أنه يعقد وقيل ان حمل لا يصح فيها فالأول محقق والثاني مسدد
وقوله الأول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من رخصة الاحتار فكان المكره بكسر الميم حراما لمكره
نعتقها بناسان محلف ومن ان يقتل الضرر فاحتار الحلف وكان الأول له محل الاصل احتار
لحساب الحق كما عليه الاكام من العلماء وقس ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو عدل المحلوف
عليه نسيان بالانقضاء حسب مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعقار او بالظهار
مع قول الساجي في ظهير القولين أنه لا يحسم مطلقا مع قول احمد في احد كروا نبيه أنه ان كان
بالله او بالظهار لم يحسم وان كان بالطلاق او بالعقار حسب الأول مسدد والثاني محقق والثالث
مفصل ورحم الأمر إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول أبي حنيفة واحمد له لو حلف ليسر ما هذا
الكره في عدا هرتي قبل العدول لم يحسم مع قول مالك والساجي أنه ان تلف قبل العدول احتار
لم يحسم فالأول محقق والثاني مفصل ورحم الأمر إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول أبي حنيفة
واحمد أنه لو قال والله لا كلمت ولا ما حييا ولم يوسم معا حث ان كلمه قبل ستة اشهر
وقال مالك ستة وقال الساجي ساعة فالأول فيه محقق والثاني فيه تسديد والثالث محقق
ورحم الأمر إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول أبي حنيفة والتابعي في الحنابلة له لو حلف لا يكلمه
لكاسه او لاسله واستا سيدة او عبيده او راسه لم يحسم مع قول مالك أنه يحسم بالملكاسة
وفي الرسالة والاساره روايان دعم قول احمد والساجي في القديح أنه يحسم فالأول محقق
والثاني فيه تحقق والسالم مستد ورحم الأمر إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول الأئمة لا يحسم
ادلهما على العطف وقس ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته ان حرجت بعد ادنى وانت طالق
ونرى سبعا معيا فاره على ما نواه وان لم يوسم أو قال انت طالق ان حرجت بعد ادنى وولد
من الأول كل مرة وان قال الا ان أولك او حتى أولك او إلى ان أولك كفى منه واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والساجي المحرور
الأول يحتاج للادن فقط وقال الوحيية محتار إلى الادن في الحسم وقال الأئمة المسئلة ولو لم
ادن لزوجته من حسم لا نسهم لم يكن ادنا مع قول الساجي أنه ادن صحيح وتقدم حكاية اتفاق
الأئمة الأربعة على المسئلة الأولى أوائل الباب فالأول منها محقق والثاني مسدد والأول من
المسئلة الباسة مسدد والثاني منها محقق ورحم الأمر إلى مرتضى الميران وقس ذلك قول مالك
واحمد له لو حلف لا أكمل الرؤس ولا فة له واطلق ولم يوجد سبعا سبعا له على البية حمل ذلك

فيه مائة شمر اخر لم يبر مع قول أبي حنيفة والثاني انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف
القولين ظاهر بل الاول محل على كل اهل الورع والثاني محل على حال احاد الناس
من اصحاب الضلالة كما قدم السيلاني بالنظر المضروب ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو حلف لا يشرب فلان اشارة بقصد عليه حيث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
ليقتل فلانا وكان يعلم انه ميت حيث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم لم يعلم ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه
الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الزكاة فيه ومن ذلك قول أبي
حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فاكل رطبيا او رمانا لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث
فوجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ومران فلو ان النخل
والرمان دخلا في معنى الفاكهة لاستغنى الحق تعالى بذكر الفاكهة عنها ووجه الثاني ان المراد
بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا ادم فدخل النخل والرمان فقد رجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل ارضا فاكل اللحم والجبين او
البيض لا يحنث الا باكل ما يطعم منها مع قول الائمة الثلاثة انه يحنث باكل الكل فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند
اللفظ ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث مع
قول بعض الائمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك
لحما في القرآن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث
مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يخص الى الجمعية بل هو مخلوط
بالدهن والثاني مشدد لان اصل السمك لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمك من اودسما
لرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكا فاكل
من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص باهل الدين
والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
شمول السمك لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو حلف لا يشتم بنفسه فشم دهنه حنث مع قول الثاني انه لا يحنث فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستعمل هذا العبد فخره من غير ان يستحقه وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخره بغير امره لم يحث وان كان قد استخذه قبل اليمين
وبقي على الخدمته حث مع قول الشافعي انه لا يحث في عبد غيره وفي عبد نفسه وجهان
لا صحابه ومع قول مالك واحمد انه يحث مطلقا فالاول مفصل وكان ذلك الثاني والثالث مشق
فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول الاثني الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
لم يحث مطلقا مع ابى حنيفة ان قرأ القرآن في الصلوة لم يحث او في غير صلوة فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قرينة الى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شقي التفصيل في الثاني لما كذا الامر
بالقراءة في الصلوة بخلاف قراءته في غير الصلوة وقص ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمد
في احد قوليهما انه لو حلف ان لا يخل على فلان بيتا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث
مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخر يحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجم الامر
الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها
وحال بينهما حائط وكل واحد منها بابا وبغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حث مع قول
الشافعي واحمد لا يحث وعن ابى حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الوسم و
الثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الى كل من القلين فله يجرم الامام
ابو حنيفة في المسئلة بشئ توردها فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول ابى حنيفة
انه لو قال ماليكي او عبيدي احرأ ودخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدي الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك ان سيد دخل في ذلك المكاتب والمشتقص مع قول ابى حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابالية واما المشتقص فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان الكل
يدخلون وفي رواية عنه ان المشتقص لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
والثالث مفصل والاربع مشدد فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول ابى حنيفة واحمد
انه يجب التسابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التسابع فيها لا يجب وهو قول
الراجح من من ذهب للشافعي فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول مالك ان مقدرا يطعم
لكل مسكين مد وهو سرطان بالعدل او شئ من الادم فان اقتصر على هذا جزاه مع قول ابى حنيفة
انه ان اخرج برا فصفصاه او شعيرا او تمرا فصام ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او
دقيق او مدان من شعير او تمر او سرطان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد
مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكان ذلك ما بعده
فرجم الامر الى مرتبتي الميزان وقص ذلك قول مالك واحمد انه يجب في الكسوة اقل ما تجزئ
به الصلوة ففي حق الرجل ثوب قميص او اذخر وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول ابى حنيفة
والشافعي انه يجزئ ثاقل باي قيم عليه الاسم وفي رواية لا بي حنيفة اقله ثوب او قميص او
كساء او رداء وله في العمامة والمنديل والسر اويل والمثرب روايتان ومع قول الشافعي

جميع ذلك حتى القنطرة عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك بعد
 فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغار
 لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه يجوز
 ان يطعم خمسة وليكسو خمسة مع قوله الله والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم على الاستحباب وتوجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ودلك واحد في احدكما لا يتيه انه لو كرر اليمين على شيء واحد ارعى اشياء وحنت لزمه لكل
 يمين كفارة الا ان والكا اعتد برعدة التاكيد فقال ان اراد التاكيد بكفارة واحدة وان اراد
 بالاكيد الاستئناف فيها بيستل مع قول الشافعي واخرى في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة
 فالاول مشدد والثاني مخفف في احسن شئ التفصيل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول المتأفقي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمينين
 والحجت لم يمنعه والا فلا معذور مع قول احمد انه ليس لسيده منعه على الاطلاق ومع قول ابى
 حنيفة ان للسيد معه مطلقا الا في كفارة الزهار ومع قوله مالك ان اضرب بالصوم فلا يصنع الا
 وله الصوم بعد اذنه الا في كفارة الطهران ليس له معه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكنيت لوان فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
 القارئ ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد ان شوقا ان فعلت كذا فهو كذا وروى عن الاسلام
 او الرسول صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الامر حنت ووجبت الكفارة مع قوله مالك والشافعي
 انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 مالك والشافعي لوقال رافعة اسماء انه يمين مع قول غيرهما انه ليس بيمين فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حليا
 حنت بلبس الحى ثم مع قول ابى حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة فالاول مشدد
 والثاني مفصل فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه
 لو قال والله لا اكل هذا الرعي فلا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بعضه او اكل بعض الرعي
 او البست من غزلة فلانة قلبي ثواب فيه من شر لم ياولا دخلت هذه الدار فادخل مرجله
 او يد له لم يحنث مع قوله مالك واحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجهم الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو حلف لا ياكل هذا الدقيق ففسد ما خبز
 واكله حنت مع قول ابى حنيفة انه ان سقه لم يحنث وان خبزه واكله حنت ومع قول الشافعي
 انه ان سقه حنت وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجهم
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يمكن دار فلان حنت
 بما يسكنه بكراء وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان تركب دابة عبده حنت مع قول الشافعي

لا يثبت الاثمة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل ففروا بيده او باناء من مائها وشرب حنت مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت حتى يكوم بفيه منها كذا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البلد فشرب منه قليلا حنت الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي لا يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب دجته فحتمها او حضها او نشف شعرها حنت مع قول الشافعي انه لا يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرر يطلق على العض والمخفق و نشف الشعر بجام الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضررا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فلا يبيع حنت ووجهه فلم يقبل حنت مع قول الشافعي انه لا يثبت الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنت مع قول مالك انه لا يثبت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يتيق به او يطعم او يكسولم يجزئه الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول ابي حنيفة ان يجوز الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب العرد والاستبراء

اتفق الاثمة على ان حرة الحامل مطلقا با الوضوء سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض او بنشت بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثه اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت امة ففقرتان وقالوا وثلثة وعلى ان اقرب مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحرار واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعى الى النكاح خلافا للحنس والشعبي في قولها بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امة ببيع او هبة او سبي ارضه استبرأؤها بحيض او فراقه ان كانت حائلا وان كانت من لا تحيض لصغرها كبر فبشره هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايتيه ان الاقراء هي الاطهار مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الاخرى ان القراء هو الحيض فالاول مشدد الطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ولين ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة في المرأة التي مات زوجها في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد او معايقا مبه ومع قول الاثمة الثلاثة انهم ان خافت فزت الحج بالاقامة لقضاء العدة جازها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي

في القول الجدي بالزواج وليس في أحادي الروايتين زوجة للمفق لا نقل للأزواج حتى تخفى مدة
لا يبشر في مثلها بالأمم قول مالك والثاني في القديس وليس في الرواية الأخرى أنها تزويج أربع
سنتين وهي الكثيرة العمل ولديها شهر وعشرون سنة عدة الوفاة ثم نقل للأزواج زوجة من
متأخرى أصحها الشافعي وهو قولنا قد يصح رضى الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلى الأول
قاله العبد المجلد أبو حنيفة بمائة سنة وحدث الشافعي وأحمد سبعين سنة ولما طالت النفقة
من مال الزوج مدة التزويج وللعبد المجلد فأقول مشد على الزوجية والثاني مخفف عنها فزج
الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن المفق إذا قدم بعد أن تزوجت
فزوجته بعد التزويج بطل العقد هي الأول وإن كان الثاني وطئها فعليها مهر المثل ولعمرك
من الثاني ثم رد إلى الأول مع قول مالك أن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه مهر
الصدائق الذي أصدقها لها الأول وإن لم يدخل بها فهي الأول وله رواية أخرى أنها الأول بكل حال
ومع قول الشافعي في امرجه القولين أن الكاثر الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان ذلك إلا
بكل حال ومع قول أحمد أن الثاني إن لم يدخل بها فهي الأول وإن دخل بها فالأول
أختيار بين أن يسكنها ويدفع الصداق إليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني ولعمرك
الذي صدقها أمته فالأول مشدد على الزوج الثاني والعقل الثاني مخفف عليه مع ما رآته
مع أحد شقي التفصيل ولكن لك القول الأول للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس
القول الثاني والقول الرابع مفصل فزج الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة إن عدة دام الولد إذا مات سيدها أو اعتقها ثلاث حيضات سواء
اعتقها أو مات عنها مع قول مالك والشافعي إن عدةها حيضة في الحالين وهي إحدى
الروايتين عن أحمد واختارها الشيخ ومع قولنا أحادي في الرواية الأخرى أنها من العتق
حيضة ومن الزفات عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فزج الامر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المبالغة في استبرأ لأمم ووجه الثاني القياس على
استبرأ المسبية التي ما تقر بها ويصح حل الأول على حال أهل الدين والسوراع
والثاني على لحاد الناس ووجه الشئ الثاني من الرواية الأخرى لاخذ بالاحتياط
ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة إن أكثر
عدة العمل ثلاث مع قول مالك في روايته أنها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع
سنين ومع قول الشافعي إن أكثرها أربع سنين وهو أحادي الروايتين عن أحمد والثاني
كذلك إلى حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحق
الولادة فزج الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في الظاهر روايتهم إن المعتق
إذا وضعت علقه أو مضغة لا تنقض عنه ما بين له ولا تصير له أم ولد ومع قول مالك الشافعي
في أحاديثه إن عدة ما تنقض بينك وتصير أم ولد وهو قولنا أحادي في الرواية الأخرى عنه
فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فزج الامر إلى

مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الشافعى في الميزان وما لك واحد في إحدى الروايتين من المعتدة
المعتدة لا احدا عليها مع قول ابى حنيفة والشافعى في القدير واحد في الرواية الاخرى انه يجب
عليها الاحد والاول مخفف والشافعى مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول
ابى حنيفة والشافعى في اظهر قوليه ان البائس لا يخرج من بيتها ما رآه الا لضرورة مع قول
مالك واحد ان لها الخروج مطلقة لا لاجل رواية اخرى كمن ذهب الى حنيفة فالاول مشدد و
الشافعى مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصغير والكبير قسرا
في الاحد ومع قول ابى حنيفة انه لا احدا على الصغيرة فالاول مشدد والشافعى لم ينف فرجع
الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
عليها العدة والاحد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الاحد ومع قول ابى حنيفة انه
لا يجب عليها احدا ولا عدة فالاول مشدد والشافعى مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويدل للشافعى حديث لا ي
لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب على عمرى فله حرمه الذى كان الحزن كما يكون الاعلى
الزوج المسلم اما الذى قاله يفتى الحزن عليه لا بقدر الرضاء بحقه ودمته واما كونه لا عدة
لزوجته فينبغى حان النكحة الكفار باطلة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ربا حرمته من
امراة او خصى شبه تقايل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأ مع قول ابى حنيفة انها اذا انقضى قبل
القبض فلا استبراء او بعده لروى الاستبراء فالاول مشدد والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين
الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك انها ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يخرج وطؤها قبل الاستبراء
وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول
مشدد والثانى مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول ان الغالب
في باب الاستبراء التقيد ولو لم يقبل معناه فقد يكون الاستبراء كما امر اخر غير براءة الرحم
ووجه اول الشافعى من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عاده لا تحبل
فاما البكر فامر ظاهر ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من ملك امرأة جاز له بيعها قبل
الاستبراء وان كان فيه وطئها مع قول الحسن والحنفى والثورى وابن سيرين انه يجب الاستبراء
على البائس كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على
البائس دون المشتري فالاول مخفف على البائس والشافعى مشدد والثالث فيه تشديد على البائس
وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاول الثلاثة ظاهر ومن ذلك
قول مالك والشافعى واحد انه اذا اعتق ام ولد او عقت بومة وجب عليها الاستبراء بمحضته
مع قول احمد وداود وعبد الله بن عبد بن الناص انه اذا مات عنها سيدها فعتقها بالربعة اشهر
وعشر فالاول مخفف والثانى فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله اعلم

انفق الاثثة على ان يخرج من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى ان التمرع بالرضاع يثبت اذا
 حصل للطفل في سنتين قس خلافا لادود وقيل ان ثبوت الكبر يحرم وهو مخالف لكتاب الفقهاء ويحكي
 ذلك عن حاشية من حكي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن
 نثى سواء كانت بكرا ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل
 التحريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دسر له لبن فامرضه منه طفلا
 لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السعوط والوجع يحرم الا في رواية عن احمد فانه شرط
 الامر تصاع من الشرى وكذلك اتفقوا على ان الحقنة باللبن لا تحرم الا في قول قدسهم للشافعي وهو
 رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن
 ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان الددة لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول
 الشافعي واحمد في تحريم الرضاعة انما لا يثبت الا بغير رضعات ومع قول احمد في الرضاية
 المثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث
 والثالث فيه تشديد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان اللبن اذا خلط
 بالماء فلان كان اللبن غالبا حرم او غير غالب لم يحرم كان صلوقه باقيا واما المخلوط بالماء
 فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا او معدوبا مع قول اصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء
 ولم يسهلك فان خلط اللبن بماء استهلك اللبن فيه من طهي او دواء لم يحرم عند جمهور اصحابه
 ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمسين
 مرارة سواء كان اللبن مسهلا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجعه الامر
 الى مرتبة الميزان ولعل التشديد محمول على اهل الذرعة والتخفيف محمول على احوال الناس والله
 سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النفقات

اتفق الاثثة الاربعة على وجوب النفقة لمن تولى نفقته كالاب والزوجة والولد الصغير وعلى
 ان الناشئة لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ درجتها
 استمرت نفقته على ابيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الاثثة الثلاثة ان نفقة الزوجات تقع بحال الزوجين فيجب على الموصر للموصرة نفقة الموصرين
 وعلى الفقير للفقيرة اقوال الكفايات وعلى الموصر للفقيرة نفقة مبروسة بين الفقيرين وعلى الفقير
 للموصرة اقوال الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشعرا اجتهاد فيها تمت برة
 بحال الزوجة فانما احتاجت الى خادم وجب اخلاصها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد
 عليه فرجعه الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثثة الثلاثة انها اذا احتاجت الى
 اكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انها اذا احتاجت الى خادمين
 وثلاث فعلى الزوج على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجعه الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة

التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير من قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر
 لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة واحكامها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجامع مثله وجب عليه النفقة
 وهو اصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
 القسرة ولكن يرفع يده عنها التكتسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها القسرة بالاعسار عن
 النفقة والكسوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم يتفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند ابى
 حنيفة طام بمحكمها حاكم او يتفق على قدر معلوم فيصير ذلك دينيا باصطلاحهم وقال مالك
 والشافعي باحمد في الظاهر روايته ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير دينيا عليها
 لا تنافي في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من السلسلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها
 مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني
 منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسائلان في الحكم الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غيره واجب عليها سقطت
 عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لحزبها عن الثبوت باذنه لها فالاول مشدد
 على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان المبتوتة اذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان ثم متطع بالرضاع
 او يدرك اجرة المثل كان للابن يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الامم مع قول مالك
 في احادي روايته ان الام اولى ومع قول الشافعي واحكام الام احق بكل حال وان وجد
 متطع رجا بالرضاع او باجرة المثل اجبر على اعطاء الولد الامه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
 مخفف على الام وكذلك ما يدره مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على الرضاع ولدها بعد سقيته اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك ان
 تجبر فادمت في زوجية ابية الا ان يكون مثلها لا يرضع لغيره او عذر او يساء او كان يسقم بلبنها
 اللبن ويجوز ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
 ذلك قول ابى حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فدخل فيه الخال وعنده العمة
 ويجوز بين العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا لوالده
 الا قريب سواء كان ابا او اما او من ولد الصلب مع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالد وان
 صلا والولد وان سفل ولو قدرى عمى النسب ومع قول احمد انها تلزم كل شخص جرى بينها النكاح
 بفرض او تصيب من الطرفين كالاوين والاداء الاخوة والاحوات والعسوة وبينهم رواية
 واحدة وان كان لامرث جاريات بينهم من احد الطرفين وهم ذروا الارحام كابن الاخر مع تمتته
 وابن العم مع بنت عمه فمن احمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث نفيه
 تشديدا والرابع مشدد بالكلمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه اقول ظاهر لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاقبي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقة مع قول امرئها
تلزمه وهو إحدى الرايتين عن مالك والرواية الأخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي
على نفسه لزومه نفقته ان لم يمس بالاول فيه تخفيف والثاني مشددة والثالث مفصل فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على احاد الناس من العوام والثاني خاص باهل المروءات
والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيحا ولا تسقط اذا سلب
معسر الاخر فقله ولا تسقط فقلة الجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد
انما تسقط بالدخل ومع قول الثاقبي تسقط نفقة ما في الغلام والجارية بالدرج صحيحا ومع قول
احمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال وكسب فالاول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف والرابع مشد على الاب فوجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيهه الى ان
لا ينجى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضاً يرى من مرضه شمس
حاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تقود فالاول فيه تشديد على الولد
الثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تقود الى الاب مع قول مالك انها لا تقود فالاول فيه تشديد
على الاب والثاني فيه تخفيف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان قول
حجوبة لا تقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان الحاكم اجباره ومنعه من تحميلها ما لا يطيق فالاول فيه تخفيف
على المالك والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الحضانة

اتفق الأئمة على ان الحضانة تثبت للام مالم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حصانتها
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة و
الثاقبي ان الام اذا تزوجت ثم طلقت طلاقاً بائناً عادت حصانتها مع قول مالك في المشهور
عنه انها لا تقود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلقت رجوع حصانتها لولدها والثاني
فيه تشديد عليها فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته
ان الزوجين اذا افترا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه
وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالثني الى ان تبلغ ولا يخير
واحد منهما مع قول مالك ان الام احق مالم تتزوج ويدخل بها الزوج وكان لك الغلام عنده في
القول المشهور هي احق به مالم يبلغ ومع قول الثاقبي ان الام احق بهما الى سبع سنين
ثم يخير ان فمن اختاراه كان عنده ومع قول احمد في إحدى روايته ان الام احق بالغلام الى
سبع سنين ثم يخير الجارية بعد السبع تحمل جميع الام بلا اختيار والرواية الأخرى كماله الى حنيفة
فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشد عليها مخفف على الاب
والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الاثني فوجه الامر الى مرتبتي الميزان فبين ذلك

قول أبي حنيفة ان الولد اذ اختار الام وكان عند هاتم امره الى السفر الى بلد اخرى بنية
الاستيطان فليس له اخن الولد منها مع قول الانثمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة
المنتقلة بولدها قال ابو حنيفة فله ان يتنقل بشرطين احدهما ان تنتقل الى بلدها والثاني ان
يكون العقد وقم ببلدها الذي تنتقل اليه وان قفل عند الشرطين صنعت الا ان تنتقل الى بلد
قريب يمكن المضي اليه والعقد قبل الليل فاذا كان استغاليا الى ارض او من مصر الى سواد
ان قرب صنعت من ذلك مع قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايتيه ان الاب لمحق بولده
سواء كان هو المنتقل ام هو مع قول احمد في الرواية الاخرى ان الام ادلى به عالم بقرضه فالاول
مسند على الاب والثاني مخفف عليه افرجه الام الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق الاثمة الادوية على ان القاتل لا يحل في النار لو دخل وان توبته من القتل صحيحة خلافا
لابن عباس وزيد بن ثابت والصفاء فقالوا لا تنقل له توبة ابدا قال اول مخفف تبعا لظواهر الاحاد
والثاني مشددا تبعا لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد
فيها الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل بضامن مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المشتغل
بالقاتل وكان في قتل متعمدا وجه عليه القدر وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل عبده
لا يقتل به وان تعمدا وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك
اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما اقل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل احدا بويه قتل
واتفقوا على انه اذا جرح رجلا عدا فصار ذافرا حتى مات يقتص منه وعلى انه اذا عفا
رجل من اولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى المدية وعلى انه اذا جرح الشهود بعسل
استيفاء القصاص وقالوا اخطانا لم يحسب عليهم القصاص وعلى ان الاولياء المستحقين بالالفين
الغائبين اذا حضر اوطلب القصاص لم يؤخر الا ان يكون الجاني امرأة حاملة فؤخر حتى تضع وكذلك
اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفارا واثنيين كان القصاص مؤخرا خلافا لابي حنيفة
فانه قال اذا كان للصغار اب لمستوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الاثمة على انه
اذا كان المستحق صغيرا او عاقل او مجنونا او غير القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق
الاثمة على ان الامام اذا قطر رد السارق او جله فسرى فذلك الى النفس فراضا من عليه وكذلك
اتفق الاثمة على انه ليس للاب ان يستوفي القصاص بولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع
اليدين للصبي بالشلل ولا يمين بيمين ولا يسار بيسار وعلى ان من قتل بالحر جاز قتل به
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي
ولحمدان المسلم اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل
ذميا او معاهدا او مستورا بجميلة قتل حرام ولا يجوز للولي العفو عنه تعلق بقتله الانبياء على
الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمي لا بالمستامن فالاول مخفف على المسلم وكلام
مالك فيه مخفف والثاني مشدد افرجه الام الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال لا يخفى على الفطن

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بعبد خيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل سفالاً
 مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك أنه يقتل بغير الفصل كاصحابه وذهبون
 حذنه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والجهد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأول والثاني
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد في أحد في رواية
 أنه إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وبجانب الديثين القديم
 والأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الجماعة إذا اشتركت في قطع يد قطعوا كلهم تقطع يد كل واحد منهم
 قول أبي حنيفة لا يدعى لا يقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطنين بالسبأ فالأول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يوجب القصاص
 بالقتل يشق كالخشبة الكبيرة وأجر الثقيل الذي يثقل في مثله أنه يقتل ولا فرق عندهم
 بين أن يحد منه بجرح أو عصا أو فقرة أو يجرقه بالنار أو يخنقه أو يطين عليه بالسبأ أو
 يسممه بالطعام أو الشرب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يجردهم عليه ببيت أو يضربه بجرح عظيم
 أو بخشبة عظيمة محدودة أو غير محدودة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة أنها تجزئ
 القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد فلما إذا غرقه في ماء أو قتلته بحجر
 أو خشبة غير محدودة فإنه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن في عمر الخطأ دية إلا أن الشافعي قال إن كثرة الضرب حتى
 ضل عليه القود مع قول مالك يروح بالقتل في ذلك أو في غير الخطأ بأن يتم الفعل ويخطئ في القصد
 أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يكره أو يبطئه لطفاً بليفاً فالأول مخفف بالدية
 والثاني مشدد بالقصاص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين دليل عند القائل
 به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخر قتل المكره دون المباشر
 مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قوله واحد فأما
 المكره بفتح الراء ففيه قولان له الأرجح منهما أن عليه جميعاً القصاص فإن كافأه أحدهما
 فقط فالقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المكره أن يكون
 سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متظلماً فيقاد منهم جميعاً إلا أن يكون العبد أعجمياً
 جاهلاً بجره وذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقين أنه يصح الأكره من كل يد عادية
 فالأول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قول الأول على حال أهل الجاه من الأمراء الذين لا يماقون إلا من السلطان وحمل الثاني على
 حال أئمة الناس الذين لا يماقونهم بوجه ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أن لو أمسك

مرجل رجل فقتله أخو القود على القتال دون المسك ولكن على المسك المغزوم مع قول مالك
 ان المسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليه الفدية اذا كان القتال لا يمكن قتله الا بالاسك
 وكان المقتول لا يقدر على الحرب بعد الامساك ومع قول احمد في احدي روايته يقتل القاتل
 يجلس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انه يقتل على الاطلاق فالاول مشدد
 على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان لتوجيه الاقرار بالثلاثة ظاهرا لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومالك في احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد معين وهو
 القود ومع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحد في احدي روايتيه
 ان الواجب التخيير بين الدية والقود وقائمة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت
 الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين الدية فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان الولي اذا عفا عن
 القصاص عاد الى الدية بنذر مريض الجاني وليس له العذر الى المال الا بوضي الجاني مع قول الشافعي
 واحمد انه ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجم الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قول مالك
 في احدي روايتيه انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى للنساء مدخلا في الدم كرجال
 اذا لم يكن في دمجهن عصبة ومعنى كل من مدخلا في دم رجلى القود والدية معا وقيل
 في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد
 عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك ان القصاص لا يبرأ اذا كان المستحق صغيرا او مجنونا مع قول الشافعي
 واحمد في اظهر روايتيه انه يؤخر لاجلها حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فالاول
 مشدد على الجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة ومالك ان الاولاد يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكه ام لا وسواء كان في
 النفس ام في الطرف مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شئ آخر
 بعده مع قول الشافعي انما قتل واحد بعد واحد قتل بالاول والباقيين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة اقرب بين اولياء المقتولين فمن خرجت فرعته قتل به ووليا قين الديات مع قوله
 احمد اذا قتل واحد جماعة فحضر اولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل ابن طلب القصاص وجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 مفصل فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطم يده اليمنى ثم على الخرافة فقطم يده اليمنى وظلما منة القصاص قطعت يده ثم اذا أخذ منه دية
 أخرى لها مع قول مالك أنه فقطم يمينه بيما ولا دية عليه ومع قول الشافعي فقطم يمينه للاول
 وبغيره ابدية للثاني وان كان فقطم يمينه ما دعة واحدة اقترع بينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا اذا استبى الامر مع قول ابي حنيفة ان ظلما القصاص فقطم يمينه ولا دية وان طلب
 احدهما القصاص واحدهما الدية فقطم لمن طلب القصاص واخذت الدية لا تعرف الاول مشكك
 والثاني في تخفيفه والثالث مفصل فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن فذلك قول
 حنيفة ومالك انه لو قتل متعمدا شهات سقط حق دلي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي واحسان الدية تبقى في تركه لا ولياء القتل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يستترى القصاص الا بالسيف
 سواء قتل به ام بغيره مع قول مالك والشافعي انه يقتل بقتل ما قتل به وهو احد الروايتين عن
 احمد فالاول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لانه ربما قتل بشقل فرجهم الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحسانه لو قتل خراج الحرم ثم لجأ اليه وقتل بكفر
 او زنا او سرقة ثم لجأ اليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباشر ولا يشارى حتى يخرج
 منه فيقتل مع قول مالك والشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على المجاني بتأخير
 للقصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجهم الامر الى مرتبتي الميزان ودليل الثاني
 ان الحرم لا يعيد اصيا ولا قاربا ودليل الاول شهادة حرمة الحرم الذي هو حاضرة الله
 الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي ظلمت عليه هيبة الله تعالى فانطوت قريانا قامة
 حروده حرمة الله ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة اى مرحلة اقامة القصاص
 اخمد للشبهة من التأخير والله تعالى اعلم

كتاب الديارات

اتفق الاثمة على ان دية المسلم الحر الذي كرمته من يابس في مال قاتل تمام اذا حبل الى الدية وعلى
 ان المجرم قصاص في كل باياتي فيه القصاص واتفق الاثمة على انه ليس في هذه المجرم
 الخمسة مقدر شرعى وهى الحارصة والرامية والياضعة والمتلاعبة والسحاق وتفسير هذه
 الخمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا على ان في كل واحدة من هذه الخمس حكمية بعد الاذلال
 والحكمة ان يقوم الجنى عليه قبل الجناية كانه كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعد هذا
 فيكون له بقدر التناوت من دية بخلاف بقيمة المجرم الا في بيانها في مسائل الخلاف
 كالموضحة التى توضع العظم الهاشمية التى تحتسم العظم وكبر الى غيرها وجمعوا على ان في الرخصة
 للقصاص ان كان عبدا وعلى ان في المنقلة وهى التى توقع وتشم وتسفل العظام خمسة عشر مئة
 الاصل وعلى ان في المأمومة ثلث الدية وهى التى تصل الى جلد الدماغ وكذلك انعقد الاجماع
 على ان في الجائفة ثلث الدية وهى التى تصل الى ميتة البطن والصلد ودفرة النحر والمجنب
 والمخاصرة وانفقوا على ان العين بالعين والاذن بالاذن والسن بالسن وعلى ان

في العيين الدرية كاملة وفي الألف اذا جدد الدرية وفي اللسان الدرية وفي الشقين الدرية وفي
 بجمع الاسنان الدرية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في كل من خمسة ابوة وفي اللعين الدرية
 وفي التي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدرية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدرية
 في اللعين وقال لهم رد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقرة
 والضلع وعلى ان في الاجفان اربعة الدرية في كل واحد ربع الدرية الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة
 واجمعوا على ان في كل يد نصف الدرية وكذلك في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدرية
 وفي الذنكر الدرية وفي ذهاب العقل الدرية وفي ذهاب العمم الدرية واجمعوا على ان دسية
 المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم وانفق الائمة على ان الدرية
 في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى ان لا تجب عليه مؤجلة في ثلث سنين هذا ما وجدته في هذا
 الباب من مسائل الاجماع والاتفاق وآما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الاشارة الثلاثة ان دية
 المسلم الحر الذي كره حالة مع قول ابى حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجنى عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة
 الجاني فان المجنى عليه قد نفذت فيه الاقدام عند انتهاء اجله والجاني ترحى توبته والغفر عنه
 اذا اجلت الدرية ثلاث سنين ومن ذلك قول الاشارة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد
 المعص في كرمها مشددة مع قول مالك في احدي روايتيه انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتشليل
 والثاني فيه تخفيف بالتكميل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
 ابن دية الخطأ خمسة عشر من جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مينا وعشرون بنت مينا وبذلك قال مالك والشافعي الا انها اجودا مكان ابن مينا ابن
 لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة واحمد انه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجوب الا بل مع قول الشافعي
 انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الابل التراضي فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدرية تعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه فاذا وجد الابل كانت هي المقدمة والا فقيمتها يحصل بالردع وتعظيم حرمة ذلك
 المجنى عليه وانما اقر بها الشارح بالابل لكونها كانت اكثر اموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
 مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت او شتر اولياء الجاني عدل الى الف دينار او اثني عشر الف
 درهم ومبلغ الدية عند ابى حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر الف درهم
 ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الدرية لا تغلظ بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو حر بالجماع والعسر
 ولا هو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم مع قوله الا ان الدرية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وضفة
 التغلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي المحرم
 وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه اعظم عند الله من الكعبة كما ورد
 والثاني معظم للولد بما صرع الله تعالى حين نجي عنه يقول ولا تقتلوا اولادكم ويقول

ولا يقتل اولاد من والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانثى
الاربعة في الاولين الدية مع قول مالك في رواية كان فيه حكم حكومتها قال اول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الانثى الا بدوان في الدين المتعاقبة التي لا
يصح اداها لثلاثة والذكر الثلاثة وذكر الخصي لسان الاغوس والاصبع الزائدة والسنان الزائد
او السواء حكم مع قول الشافعي ولعمري في ظاهر قوله ان في المذكرة كراهية الدية قال
احمد في كل ضلع يجرى في العروة بعد وفي كل من الذراع والساعد والفخذ يجرى وان قال الانثى
الثلاثة في ذلك حكم مع الاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
والشافعي في احد قوله انه لو ضربه فاوضحه فهدى عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارض
الموضوعة من قول مالك بعد والشافعي في اوجه قوله ان عليه لمن هاب العقل دية كاملة وعليه ارض
الموضوعة قالوا لصدقه تخفيف بدخول ارض الموضوعة في الدية والثاني فيه تشديد بعد
ارسال الارض المذكور فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه لو
قلم سن من ثد ثغر لا يجيب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اوجه قوله انه يجيب ان
قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو قطع
لسان صبي لم يبلغ حد القطع ففيه حكمته مع قول الانثى الثلاثة ان فيه دية كاملة قالوا
فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قلم
عين بعد ان صدمه كاحلة مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية قال اول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد لو ضرب رجل رجلا
فاذهب شعر لحية فلم تثبت او ذهب شعر راسه او شعر حاجبه او احدا من عينيه فلم يبد ففى ذلك
الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكمته قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة لو طم زوجته فافصاها وليس مثلها ابوطا فلا ضمان
عليه مع قول الشافعي مالك في احدي روايته ان عليه دية ومع قول مالك في اشهر روايته ان
في ذلك حكمته قال اول مخفف لثلاثة ذلك من ما زود فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية
المسلم سواء في العمد الخطا من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد
والخطا من غير فرق ومع قول الشافعي انها الثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول
احمد ان كان النصراني او اليهودي يعمد وقتله مسلم عن اقراره وتكديته لتسلم فان قتله خطأ نصف
دية المسلم واخذت ارض الخرفى في ادائته لانه نصف دية المسلم قال اول مشدد لظاهر قوله تعالى
وكتبنا عليهم في ان النفس بالعين بالعين الى اخر التسق فان الله تعالى لم يشعربا بآية
اخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول بجواز التفران بالسنة والثاني في تشديد والثالث
فيه تخفيف على الحيان والرابع مفصل في احد شقيه تشديد بلطاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة

الميزان ومن ذلك قول مالك إذا اصطدم الفارسان الحران فبأنا فاعلى عاقلة كل واحد منهما
دوية للأخر كاملة مع قول احمد في إحدى روايتيه ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
الأخر وبه قال الشافعي ولم يجد للنام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي نزلة كل واحد
منهما نصف قيمة دية الآخر فالأول مشدود والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه
قال ابن القاسم من أصح أقوال مالك مع قول غيرهما أن الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
ان اتسعت العاقلة إلى الدية ثم يلزم الجاني شيء وان لم يتسع لم يضر مع قول احمد أنه لا يلزم شيء
سواء اتسعت العاقلة أم لم يتسع وعلى هذا إذا لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انقل ذلك إلى
بيت المال فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني تخفيف والثالث مقصود فاحد شقي التفصيل
فيه تخفيف والرابع تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه الأول أن الجاني في الأصل
أولى بالذمة من عاقلة لكنه هو الجاني ودوجه الثاني أن العاقلة هي بسبب تجرئه على الجناية
وإذا اعتقادهم فيهم أنهم لا يسلمون لأهل الجحف عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع
ذلك إلى نظر الإمام في مدع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عثرها وشدة قوتها حملها الدية كاملة
لتصير مقسك عليها تعقل عن الجناية خوفاً من أن يفرم بالإمام الدية كاملة وان رأى ضعفها
عن تحمل الدية وعدم عثرها وقهرها بالشرك الجاني معهم في الدية ودوجه الرابع أن العاقلة هي بسبب
تجرئه على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأيضا ذلك أن الجاني من قسم السفهاء
عادة وتغريم المال عنه لا يردعه طهونه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتقسك
على يده ولو لا ما ردد من كون الدية على العاقلة فكانت الدية لا تتعدى الجاني قياساً على بقية قواعد
الشريعة ومن فلتقول أبي حنيفة إذا كان الجاني من أهل الديوان فديوانه عاقلة
ويعد من على العصبة في العمل فان عدواً فحينئذ تحمل العصبة ولكن عاقلة السوقي أهل سوق
شمرقائه فان عجزوا فاهل محلة فان لم يتسع فاهل بلده وان كان الجاني من أهل القرى لم يتسع
فأهل القرى التي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي واحداً لا يدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا
أقارب الجاني فالأول مشدود على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى أهل الصد
التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودوجه
الأول أن أهل الديوان ومن عطف عليهم يسرعهم ما يسرع الجاني غالباً ويسرعهم ما يسره
فكانوا كالعصبة في الحماية ودوجه الثاني ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن حمية العصبة و
العاقلة فلا يخفى لهم نسباً في باب قسم الفخ والغنيمة ان للرباب أهل الديوان هم كل من
انبت اسمه في ديوان الحمد من مقاتلة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
من ثلاثة دراهم إلى أربعة وأنه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدر ولا هو على قدر الطاقة
والاجتهاد مع قول مالك واحداً ليس هو معتقد وإنما ذلك مجسماً ليس يؤخذ من قول الشافعي
أنه يتقدر فيوضع على الفتي نصف دينار وعلى متوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك

فالأول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي خيفة وأحمد والشافعي في أحاديث قوليه إن الغائب والمعاقل من
المعاقل سواء في حق الميتة مع قول مالك بن الناب لا يحل من المعاصر شيئاً إذا كان الغائب من المعاقل
في أقسام أخر سوى ما تقدم الذي فيه يقية المعاقل ويضم إليهم أقرب القبايل ممن هو بجوار
مهم فالأول مشدود والثاني مخفف والوسط المذكور فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي خيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى الطريق أو ملك غيره ثم رقع على شخص
فقتله فإن كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلفت بسببه وإلا فبلا
مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتهما أنه عليه ضمان إن لم ينقضه ثم ادعى عليه بشرط أن يشهد
عليه بلا مشقة من التقصير من القدر عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف
إلى حد لا يؤمن به إلا في ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء أشهد أم لا ومع قول أحمد في
الرواية الأخرى وأحمد والشافعي في أصح الروايتين أنه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه تشديد
ولذلك مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وترجيح الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي خيفة لو
صاح إنسان على صبي أو معتوه دها على سائر حائط فوقع فمات أو ذهب عقل لصبي
أو حقل الباطن فسقط أو بعثت الأم إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
فوطأ أو زنى عليها فلا ضمان في شيء من ذلك جملة واحدة مع قول الشافعي إن على المعاقل الميتة
في ذلك كله إلا في حق البالغ الساقط فإنه لا ضمان على المعاقل فيه ومع قول أحمد في الدية
في ذلك كله على المعاقل وعلى الإمام في حق المستدعاة ومع قول مالك المدسبة
وفلذلك على المعاقل ما عدا المرأة فإنه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني والرابع فيها
تشديد وذلك أن مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم البشارة ووجه الثاني وما
بعد التفريم بالسبب ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك أنه لو ضرب بطن امرأة فالقت
حنثاً ميتاً ثم ماتت فلا ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضرب به أدية كاملة مع قول
الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مشدود في دية
أمه والثاني مشدود في ضمان الجنين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه فالأول مشدود
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول
أبي خيفة أنه لو بسط بلسرة في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قنديلاً فطلب
بذلك إنسان فإن لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في ظاهر روايته والشافعي
في أحد قوليه أنه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصار وذلك بينك إنسان فإنه لا ضمان عليه
بلا خلاف فالأول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحد شقي التفصيل مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إذا لم ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط
تعدى الحق الجيران الميسرين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد ما فعله

الخيار بالإصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك في دأمره
كلما عقورا ودخل في دأره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فقهره فلا ضمان عليه مطلقا
قول مالك ان الضمان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبه باليد يعلم انه عقور ومع قول احمد في الظاهر
رأيت انه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشروط للاندكوديه فزعم
الامر الى ما يتفق الميزان وتوجيه الأقال الثلاثة ظاهر ويصح حل الضمان على حال اهل
الورع وكما اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الفرع والشفقة والحد
للله رب العالمين

باب القسامة

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل لم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق وأما ما احتلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قى ورحايتهم كالحلوة والدرر وسجود المحلة والقرية والقنيل
الذي تشتر فيه القسامة قسم لبيت به ابرز لحة او صرب او خنق فان كانت الدم يخرج من انفه
او دبره فليس بقتيل بخلاف ما يخرج الدم من اذنه او عينيه فهو قاتل شرع فيه القسامة مع قول
مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان وما يكون المقتول
بالغا مسلما حرا سواء كان فاسقا او حلالا ذكرا او انثى ويقوم لا وليا المقتول شاهدا واحدا
واختلف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وكرهية فشرط ابن القاسم واكتفى ائمة بهب
بالعاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد خال من الناس على يأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عند قرية تصدق المدعى بان روى قاتل في محلة او قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة او تفرق جمع عن قاتل لان لو كان بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد النساء او صبيان او فسقة او كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة
ومن اقسام اللوث عند الحنفية السنة الخاص والعام بان فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود تلميح بالدم
او يساخر عند المقتيل ومن اللوث ايضا ان يزدحم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل
كأن الوفاة لث صبيان والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصفه الاخر ومع قول
احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فردى عنه العداوة الظاهرة في حق الصفه الاخر والعصبة خاصة كما بين القباثل
من المطالبة بالدماء وكما بين اهل اليمن واهل العدل وهذا قول جماعة اصحابه واما مدعى المقتول
ان فلانا قاتل فلان يكون لوثا الا عند مالك فلا اوجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء
الاثمة حلف المدعى على قاتله حسين عينا واستحقق ادمه اذا كان القتل عدا عند الشواجر واما
عند الشافعي والحنابلة من مذهبه انهم يستحقون دية مغالطة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
للقسامة تناول فيه بخلاف بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدمه ويكتفى

بالدية لظن بالاجتياط لعدم التهمة بالقتل لا يخرجون عن ذلك وان الذي وارثا يقتل
 وقضى فابكت عليه سواي برجله الخيمة والساعة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدة لثمة فذكر
 في ذلك احد فقد راعى حق الحي وحرمته ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمته
 والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي واللعنوا احمد واحمد ابائنا المذبحين للقسامة لا بايمان
 المدعى عليهم فان لكل المدعى ولا يثبت عليه المدعى عليه بخسرة يمينه او يرى مع قول ابن حنيفة
 انه لا يشترط اليمين في القسامة على المدعى عليهم فاذا لم يعينوا شخصا بعينه لم يدعوا اليه
 حلفن المدعى عليهم خمس رجل لا خمسين يميناً ممن يخافونهم المدعى فيحلفن بالله ما قلنا ولا
 علمنا ولا ناذر ان لم يكونوا خمسين كبرش اليه من ذلك ككثرت الايمان وجبت الدية على قلة اهل الذمة
 ويكره المدعى عليه التمين بالله عز وجل انه قاتل ويكره الاول فيه تخفيف من عدم تخصيص
 القسامة بالمدعى عليهم والثاني نكسه فرجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه البداءة بايمان الذمة
 بقسامة ظاهر كهمهم الذين يطلبون اخذ الشارو وجه كون اليمين لا تشترط الا على المدعى عليهم
 كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتباعد اسماحتهم ومن ذلك قول اللعنوا احمد والشافعي في الشهر
 القولين ان الاول بايمان لو اكدوا جاعة قسمة الايمان بينهم بالحساب على حسب الارث مع قول ابن
 حنيفة ان الايمان بكره عليهم بالادارة بعد ان بدأ المدعى بالقرعة فالاول فيه تخفيف على
 الاولياء والثاني فيه تشدد بل عليهم فرجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على
 الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبد مع قول مالك في احادي
 ردائيه انها لا تثبت معهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول
 حرة الادعى المسلم من حيث شئ فتوجه الثاني ان حرية العبد تنقص من مثل قسمة لا لحاقه
 بالاموال في كون السيد ببيعهم وشرؤهم كيف شاء بخلاف الاجران والشايعي من بيعهم الحرة
 وكل شئمة بيمان العظم حرمة عند الله تعالى ومن ذلك قول ابن حنيفة واحمد ان ايمان
 القسامة لا تسهم في القسامة مطلقا الا في عهد ولا في خطأ مع قول الشافعي تسهم مثلثا في عهد
 وانين في القسامة كالأرجال ومع قول مالك ان ايمانين تسهم في الخطأ دون العهد فالاول مخفف
 على النساء مشدد على التهمم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجه الامر الى مرتبتي الميزان
 وتوجيه الاول قول ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم

باب كفارة القتل

اتفق الاشارة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ اذ لم يكن المقتول ذميا ولا عبداً وعلى ان
 كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول
 ابن حنيفة لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وشبهه لعدم حواء المطلق على التشديد هذا
 ما وجدته من مسائل الاتفاق وانما اختلفوا فيه فمن قال ان الاشارة الثلاثة يجب كفارة
 في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على الشهر ومع قول مالك لا يجب كفارة في قتل
 الذي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجه الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاول

العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذم في نوع من ظلمه بأن يكوب صلى الله عليه وسلم محمده يوم القيمة في محمده من ظلمه مما كنت تحميه يوم القيمة ١٨١
فإذا كان هذا فمن ظلمه ولو بأحد درهم أو بكنة في عرصه صلا فكم عن قتله بعد حرمه وأما
وحيي للكفار في قتل العبد المسلم بل ذمها في وصية صلى الله عليه وسلم في حال اختصاره
بقوله الصلوة وما ملكك أيماكم وقد ورد أن الوصية على الأرقاء من أحراركم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم وهو مختص بصلواته يقول ذلك بتكليف لا يكاد يسهل به سواه كما ورد من وصي عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم لم يخصصه من حيث احترامه
كل الأحرار ومن حمله احترامه وحيي الكفار في قتل ذوجه الثاني في ذل المسمى حمل وصية
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على قتل امرئ مختص كما حمله بعد حق وكالرواية
بذمته بعد الكفار فكيفه وقد ما دأبته ونحو ذلك دون وحيي الكفار فإنه من أحرار الدم
في الجملة من حيث كفره بالله وبكذبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الخ
حسبه وما لك وأحمد في أحراركم وأنه لا تحب الكفار في قتل العبد مع قول الساجي وأحمد
في الرواية الأخرى أنها تحب فالأول محقق والثاني مسند فوجه الأمر إلى مرتضى الميرزا وذوجه
الأول أن المسألة مسند في أمر العادل عمد بالقتل أو اللدنه أو أشدها الأولياء عن قتله إلى
الدية ولا يزداد على ذلك وذوجه الثاني أن العادل عطل أيما من قله خطأ فكانت الكفارة به
التي من كان قله خطأ ويكوب قوله من ذل لا تحب الكفار على العادل من عدم بعد
القتل كما قالوا في سجن السم هو أنه نفس السجين لم يترك ذلك البعض عمدا أو لوقوعهم بأ
سجن السم هو أنما هو حرم على العادل بكل مقتول من ذل ومطلوع ومن ذل قول الساجي وأحمد
لا كفارة على الكافر إذا قتل مسلما خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تحب عليه كفارة
والأول مسند على الكافر من حيث تعزيب الكفار والثاني محقق عليه فوجه الأمر إلى مرتضى
الميرزا وذوجه الأول العادل على الكافر كما أسرى الله فالتعزيب من حيث عدم تحفظه في حق
المسلم وذوجه الثاني أن الكفار طهرة للقاتل ذاعة منه وذوجه الثالث أنه والكافر ليس
بأهل لذلك لأنه لا يطهر إلا بحرقة أو بالارنوم القيمة فكيف يطهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا
سبحه الإسلام يذكر ما رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذم
وعدم العذر فيه فكوب الكفارة كالعرس المأتم من ذم الأذى بالعبد كما ورد من سراجي الإمام به
يرفعه فصير على المراقب كالعلة بهتبع من ذم العبد به وكانت هذا من حمله أحد الأعداء
بذم صاحبه أو وقع في عطل أو انتهى ومن ذل قول الأئمة الثلاثة أنه تحب الكفار على الصبي
والجوهل إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تحب عليه كفارة فالأول مشدود والثاني محقق
فوجه الأمر إلى مرتضى الميرزا وذوجه الأول بسببه إلى قلة التحفظ في الجملة ولو حلف الولي
الصبي عن القتل أو ضبط المحسن بالعبد والقتل لما كانا قدرا على قتل أحد عارة مع كون
المحسن ربهما تعاظم أسباب المحسن بأكله طعاما لا أساسه من حرمه عدا فكان تعزيب الكفار

من باب المؤاخذه بالسبب عند من يقول به من الأئمة وسعت سيدي عبد القادر المقدس على
 رحمه الله تعالى يقول لا تقتل الجذرب احدا لا يقتل به كالجحش بل الأولى لأن تقترب لم يسب
 في جدي به بل جديته لا قدر الأهمية الى حضرة الحق تعالى بجنف لشدة تعفقه عما كان فيه من
 العاصي والفقذات واما الجحش فوقيما نقاطي السب استعماله طعاما لا ينافي فزاجه فزال به
 عقلها انتهى وجهه قول أبي خيفة انه لا يجب على الصبي الجحش كفارة خراج الجحش عن التكليف مسد
 بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤخذ بفعله واستعت سيدي علي الخراس رحمه الله تعالى
 يقول ما خرج احد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو حيا محبونا فان انتفاخه من قسم
 الملبس وهو احد الاحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي خيفة وعلقه الشافعي في وجه قوله
 واحد في احاديثه لوليتيه انه لا يجزى الاطعام في كفارة قتل الخطأ ثم قول الشافعي واحمد في
 الروايتين الاخرين عنهما انه يجزى الاول فيه تسديد والثاني فيه تخفيف فوجم الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى تطهير مرتبة المؤمن من كفارة بما هو على قسمة الناس
 من الاطعام ووجه الثاني لتقياس على الكفارة في بقية الابواب ولكن التمسك لم يتعرض من قوله
 ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد انه نجس للكفارة على المؤقت بالسب كمن تقدر بحرق بشر
 ونصب سكين ورضم حجر في الطريق مع قول أبي خيفة انها لا تجب مطلقا وان كانوا قد
 اجتمعوا على وجوب الدية في ذلك والاول مخفف والثاني مسد فوجم الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الحاق السب بالمباشرة ووجه الثاني عدم الخلاف به والله تعالى اعلم

كتاب حكم السحر والساحر

اجمع الائمة على حرمة السحر وهو عزاء شوقي وعقد توتري والانداس والتثوم والتغريب فيمصر
 ويقتل ويترق بين المرأة وزوجه قال امام الحرمين ولا يظهر سحر لا على يد فاسق كما لا تطيق الكرامة
 على يد اولي وقلة فيستفاد من جمل الامم وقال مالك السحر زينة واذا قال رجل لما احسن السحر
 قتل ولم يقبل بؤسه وقال الثوري ما تيان نكاح من وقع الكفارة والتنجيم والضرب بالرمل والتمعر
 وتعليق حرام بالنص الصحيح وقال ابن قدامة الحنملي حكم الكاف من الضرب بالرمل عند احمد
 ان يجلسا حتى يموتا او يقيما لا قال واما الذي يعزى على المصروع ويرى فيهم الجحش وانهم يطعنون
 فذكره ابو اسحاق السمرقندي انهم يوتنهما او قتل وسئل سيدي بن السيب عن الرجل يجل
 عنده من يذاريه فقال اندا على الله عملنا فهو ولم يمتعه عما يفتقر ان استطعت ان تنفع اخاك
 فافعل وهذا يدل على ان فاعله لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الائمة ومن يعلم السحر
 ربه له هل يكفر بذلك فقال ابو خيفة واما مالك واحمد فيكفر بذلك ومن اصحاب أبي خيفة
 من قال ان تعلمه لم يجنبه لم يكفر وان تعلمه معتقدا جوارحه ومعتقدا استه يتفقه كقوله
 ان اعتقد ان الشياطين تدل السحر ما يشاء فهو كافر بقول الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحر
 فان وصف ما وجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بايل من ان سحر سب الى الكواكب السبعة واختبا
 تفعل ما يلتبس منها فهو كافران وصفه لا يرصف الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد باباحة السحر

ورحل السحر حقيقته قال الامام ثلثة لانه نعم وقال بوحيفة لاحقيقته فلهذا لم يثبته في الجمع وروى قال
ابو جعفر الاسود ادى من الشافية هذا ما وسدته عن الائمة في هذا الناس مسائل الاجماع
من كلامهم وروى السحر حقيقته اما حكم السحر فقتل مالك وحياته يقتل محمد بن قنبله واستعمله
فان اقتل سحره قتل عند الائمة المسلمة وقال ابو حنيفة لا يقتل محمد بن قنبله سحره واما يقتل اذا
يكسر ذلك مدك وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقرانه قتل اسما عليه ما ذل الذي هو قتل
مالك واحمد مسدك وكذلك قول الائمة انه يقتل اذا قتل سحره والثاني الذي هو قتل الى حيفة
فيه محمد بن احمد الامري مرتين ميرار ووجه القولين مرجح لاحتمال الجمع بين ما روى احمد بن
ابن قنبل السحر محمد بن عبد الله بن عمر بن مسعود قال لا تركه ومن ذلك قول الامام ثلثة
ان السحر يقتل حدا من قول السامعي انه يقتل قصاصا في الاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول قول الائمة ان المعدس في السحر حتى الله ووجه الثاني ان المعدس فيه حق الخلق
مرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الى حيفة في السحر مدك ومالك واجد في الطهر
ورواية لا يقتل بوبه السحر ولا سمع بل يقتل كالرند بين مع قول السامعي واحمد في الرواية
الاخرى انه تقبل بوبته والاول مسدك والثاني مخفف مرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول قول بعض الائمة ان السحر لا يصح الا من كسر الا امرار التي تعينه على القتل قد اخذ
اكاوهيا اليهود اضا لا نفس ما حرا الا ان حرج من دين الاسلام ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى
عن هاروت وامرئاسهما الا ان احدا السحر حتى يقول له اسماعن فتنة فلا تكفر ووجه
القول الثاني انه ليس السحر باعظم في الاثم وقد بل الله تعالى توبته ويصح ان يكون المحكوم
في القولين مرجحا الى اجراء المجتهد فان راي بقاءه اشد صرا على المسلمين من قتله قتله
ولم يقتل بوبته ولا قتل توبته وتركه ومن ذلك قول الائمة الثلثة ان السحر من اهل الكتاب
لا يقتل مع قول ابو حنيفة انه يقتل كما يقتل السحر المسلم والاول مخفف والثاني مشدد مرجح الامر
الى مرتبة الميزان وحكم ذلك مرجح للامام الاعظم واثبته ومن ذلك قول مالك والثاني ان
حكم السحرة من النساء حكم السحر من الرجال مع قول الى حيفة ان المرأة الساحرة تخمس
ولا تقتل بالاول مسدك والثاني مخفف مرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
مرجع الى احتمال المجتهد او راي الامام الاعظم او ناثبته والله سبحانه
وتعالى اعلم

كتاب الحدود والبيعة المربعة على الجماعات

وهي الردة والنسي والزنا والعقد والسرقة وقطع الطريق وسيرب الحكم اذا علمت ذلك
واما الله التوفيق

باب الردة

وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل وقد اتفق الائمة على ان الردة عن الاسلام
وجب قتله وعلى ان مثل الرند بين واجد وهو الذي سرك كفره وتطاهر بالاسلام على ربه

إذا لم يداهل بندرت أو صارت ما هو المسموع فيه هذا وجوبه من مسائل الاعتقاد وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة المحدث يقتل في الحال ولا يتوقف على
 استئذنه وإذا استئذنه لم يقتل بل يملأ بالأمم لا يزال فيموت ثلاثاً من أحواله من قاتله
 يميل فإن لم يطلب هو الأمم يملأ بالأمم لا يقتل ذلك مع استئذنه وإن مات في الحال قتل أو سئل لم يمت
 الممل لا تأمله سرباً ما لا يقتل وقال الثوري في أظهر قوليه يحبس استئذنه ولا يملأ بل
 يقتل في الحال إذا صر على ماله وعن أحمد روايتان أحدهما كما كتبنا ذلك والثانية لا تحبس
 الاستئذنه وأختلفت الروايات عنه في وجوب الأمم حال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد
 لا يستتاب ولا يحبس قتل في الحال وقال عطاء بن رباح كان على الإسلام وأرسله فانه لا يستتاب
 من أقرن أسلم ثم ارتد وأما يستتاب وحكي عن الثوري أنه يستتاب إذا قتل بالي حنيفة والثاني
 مستد بالأمم لا يقتل عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذا من
 حنيفة لا يملأ ورجحنا الاستئذنه ولكن لما حكى أبو داود عن أحمد بن حنبل في تخفيف وقول
 عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستتاب إذا لا يقتل فرجع الأمر إلى
 مرتضى الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهرة من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد
 حكم المرتد من الرجال مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرتد خمس ولا يقتل فالأول مستدل بالبيان
 فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتضى الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه
 فاقتله فعمل من شاطفه ذلك ولا يثبت وجه الثاني جعل من خاصة الرجل وأيضاً فإن المرأة
 لا تطهر في دين الإسلام كبير حال وماتها لا تحارب بعض دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك
 قول أبي حنيفة وأحمد في شهر رايته وهو الظاهر من ذهب الأئمة لا يقتل في حنيفة الصبي المميز
 مع قول الثاني أنه لا يقتل في حنيفة الصبي المميز وفي الرواية الأخرى عن أحمد الأول مستدل على الصبي
 في حنيفة حرمته والثاني تخفيف عنه بعد صغرها فرجع الأمر إلى مرتضى الميزان ووجه الأول
 من جهة حكم الأعراس كما راعاه الحق تعالى يوم السبت بربكم ووجه الثاني مراعاة حكم
 الأعراس مع الأجسام مع أن ذلك هو مباح التكليف لكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
 في الظاهر رايته وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل
 مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه يقتل ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مستدل فرجع الأمر إلى مرتضى الميزان ووجه الأول الحاجة بالكفر الأصل ووجه
 الثاني عدم الحاجة به لكونه ذاك طعم الإسلام في الحجة ظاهراً بخلاف الكافر المطلق والله تعالى
 اعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصروا حرب حتى يتختم بها ثلاثة
 شروط ظهور أحكام الكفر وإن لا يستغنى فيها مسلم ولا ذمي بالأمان الأصل
 وإن لم يكن متأسراً بالحرب مع قول مالك أن يظهر من أحكام الكفر في بلد
 تصروا حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني
 فيه استدلال فرجع الأمر إلى مرتضى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انه اذا اراد اهل بلد لا يجوز ان تغتم ذريتهم التي حدثت منهم بعد الردة ولا يسترقت بل
يجوز على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يسلموا حبسوا وتعدنهم المحاكم بالضرب جزا بالي
الاسلام واما ذري ذريهم فيسترقون وقال احمد تسترق ذريهم وذري ذريهم وقال
الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترقتن فرجع الامر الى ما تبقى الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاة

اتفق الاثمة على ان الائمة فرض وان لا يرد المسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين
من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون المسلمون في وقت واحد في جميع الدنيا اماما لا متفقين
ولا مفتقرين وعلى ان الائمة من قرئش وانما جائزة في جميع احاد قرئش وان للامام ان يستخلف
وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابى بكر الصديق وعلى الامامة لا يتجوز لامرأة ولا كافر ولا
صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ماله يمكن
معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاء نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين
او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل شبيه ومطاع فيهم فانه يباح للامام
قتالهم حتى يفيلوا الى امر الله تعالى نادافاؤا وكف عنهم وعلى ان ما اخذ من البغاة من خراج ارض
او جزية قد تم يلزم اهل العدل ان يحسبوه وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمن فيه
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد انه لا يجوز ان يستع مدبرهم وكان بين فقه على جرحهم مع قول ابى حنيفة بجواز ذلك
ما دامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب برأيتهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى ما تبقى الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وابى حنيفة
والشافعي في الجرد للراجم والجر في احدي روايتيه ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال
القتال من نفس ومال لا يضمن مع قول الشافعي في التدمير واحمد في الرواية الاخرى انه
يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول تأليف اهل البغي
لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضمينهم ما اتلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل
اظهار كلمتهم على اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرؤوا بعد ذلك على البغي فلكل
من القولين وجه صحيح والله اعلم

باب الزنا

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني قد
يكون بكرا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن واتفقوا ايضا على ان من شرط الاحصان الحرية والبلوغ
والعقل وان يكون قد تزوج تزواجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة يجمع عليها
واففقوا على ان من كملت فيه شروط الاحصان ثم ذنا بامرة قد كملت فيها شروط الاحصان
بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما ثانياان محضنان عليهما
الرمح حتى يمتوتا وعلى ان البكر من الحرين انما تعليها الجوار كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان العبد والامة اذا ضربا لا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما احسن جلد وانه لا فرق
 بين الذكروا لا تقي منهم واليهما لا فرق بل يحل ان سوء احصان لم يحسن اخلا فالبعض اهل الظاهر
 كما سياتي في مسائل الخلاف وانفق الاثمة عليهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان يشهد اربعة
 رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من الفواحش
 العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشر من الزنا الا بالاختصاص
 فانه اثبتها باشهادين وانفقوا على انه اذا عقد على فحرم من الرضا او النسب فالعقد باطل وانفق
 الاثمة على انه لو استاجر امرأة ليؤتي بها ففعل وعليه الجود الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله
 لا حد عليه وانفقوا على ان شهود الزنا اذا لم يكملوا اربعة فهو قذف عليه بل هو الحد
 الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بها مطاردة واخران انه زنى بها مكرهة
 فلا حد على واحد منهما ولكن ذلك انفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا او شرب الخمر جميع في الحال
 وانفق الاثمة على انه لا يجزئ للرجل طء جارية زوجته ولو ادعت له في ذلك هذا ما وجرت به
 من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فليس ذلك قول ابي حنيفة وما كان من شروط الاحصان
 لا سلامه مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شروط الاحصان الاسلام فيجوز الذم عندهما
 فالاول مخفف على الذمى والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
 الرجم تطهير للذمى ليس من اهل التطهير بل لا يطهر الا بجرته بالنار ووجه الثاني تخفيف
 العذاب عليه في الاخرة اذا حذر دار الدنيا من حيث انه مخا طيب بجره عن الشهادة لاسيما
 ان تحاكم الذمى اليها ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه
 انه لو زنى بكراتم ساق محصنا لا يجزم عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة
 مع قول احمد في احدي روايتيه انه يجزم عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك يرجع الى اجتهاد الاقوام ويصح حمل الاول على من حصل
 عنده شدة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابغى في تطهيره
 ومن ذلك قول الاثمة الا اربعة ان الزانى اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح صغير
 لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرمى فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك
 عن مراسم السحر في القدرة على ربه شهرته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني
 الحاقه به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين الحرين
 البكرين يجزم في حقهما بين الجلد والتغريب عا كما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى
 رضي الله عنهم وروى قال عطاء وطراش مع قول ابي حنيفة لا يضم النقي الى الجلد وجوز ما بل التغريب
 ما رجح الى اى الاقام فان ساقى في التغريب مصلية تغريبهما على قدر ما يرى وعن مالك
 انه يجب تغريب الزانى دون الزانية وهوان ينتفى سنة الى غير جلد فالاول مشدد و
 الثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول تغيب الزنا في عين الزانى وراحمته يغيبه عن المكان الذي حصل له منه

الذي بالتعدي بكماله اهل بيته وحاشية زوجته الرواية الثانية لما كان المرأة الغالب عليها
جلوسها في قصر بيتها وخبائها او قل من يعرفها حتى يبيدها بما دقت فيه بخلاف ان الرجل الغالب عليه
مخالطة الناس في الخرج والصنائع والمساجد وغيرها ذلك فكل من رآه تذكر واقفته رآه
فيحصل له الاذى ومن غيره الاثم وبما قرئناه يعلم توجيه قول ابى حنيفة في قوله ان ذلك
يراجع الى امرى الامام فان رآه يشمل خم التعريض الى الجمل وتركه ومن ذلك قول الائمة الادبعة
ان البعد والامعة اذا نزلت لا يزوجون بل يجلدون سواء احصنا لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد
وسعيد بن جبيرة فان لم يحصنا فلا يحدان اطلاقا واحصنا فحدوا فاحصنا فاحصنا فاحصنا فاحصنا
بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انها كالاحرار سواء فان احصنا كان
حدها الرجم وان لم يحصنا فحدوها الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامعة
خمسون وذهب ابو نؤال الى حد الرقيق كحد الحر فجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس ومن معه مفضل والثالث وهو قول بعض الناس ولكن ذلك قول ابى ثوبان الذي هو
الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد من الامة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه
الاقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر اجر على الزنا من الامة لزيادة ما عندها من
الحياة عادة على اعتد الذكر ولذلك قدرت على اخفاء وجهها للرجال مع انها تزيد على الذكر في الثروة
بسبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التعريب في زنا العبد
والامة مع قول الشافعي في اصح القولين انه يعزب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وزوجه الاول دناءة ضد العبد فلا يحد الا بالدار كل ذلك
التاثر كالاحرار وزوجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسبعت
شبهة الاسلام زكريا رحمه الله يقول العاد يعظم يشتر النسب ويخفف بدناءة النسب
انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة واحدا انه اذا وجدت شرابطا الاحصان في احد الزوجين
دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرابط
الاحصان فيه وان زنيا كان الجراح في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا
وصورة وجوب الاحصان في احد الزوجين دون الاخر ان يطأ زوجته المجنونة او يطأ البكر
نزجته الصغيرة للطهارة للوطء او يطأ الحرمة متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة وما لك انه لا يثبت الاحصان لغيره
اذا زنى وهو محصن ولا يرجم لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لا شرطا طهي الاسلام
في الاحصان ولكن يجلد عند ابى حنيفة ويغاقبها الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول
الشافعي واحدا هو محصن يرجم لان الاسلام عند مالك ليس بشرط في الاحصان كما امرنا فالاول
فيه تخفيف عن البرجوع والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي واحدا ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها وزنى عاقل يمجونة
وجوب الحد على العاقل منها مع قول ابى حنيفة يجيب الحد على العاقل دون العاقل

فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليه ما فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
 الحكم ياتر مع العقل مطلقاً ووجه الثاني لا يترفع إلا من الشرف على مقام أبي خيفة رضي الله عنه
 في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي أحل أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها
 تزوجته فوطئها أو نادى على زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها من زوجته ثم
 بانته المحطوة اجنبية فلا حد على الظان ولا على من قال أبي خيفة أن عليه الحد فالأول
 مخفف الثاني مشدد فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قيام غيره بالظن الجواز لا يوجب
 على الوطئ في الجملة ووجه الثاني أن الظن لا يسوغ له إلا قدام على الوطئ فكان الواجب عليه التريص
 حتى يعلم أنها زوجته وقد يكون الظان والأعشى جاداً فاطماً لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها
 وأما الأمام أبو خيفة سيد الباب شفقة على دين الأمة لا يترجم أحداً على مثل ذلك الفعل
 عمداً ويؤمن أنه لا حد عليه لدعواه الظن بانته زوجته والحال أنه كاذب بل بلغنى وقوع مثل
 ذلك من بعض الفسقة من أمر متجاءته من امرأة باتفاق بيننا على ذلك فنسال الله العافية ومن
 ذلك قول أبي خيفة وأحل أنه تسترط العدد في الإقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بأقراره بينك
 امرئ مرات حتى نفسه مع كونه بالغا قدام مع قول الشافعي أنه يثبت بأقراره مرة واحدة فالأول
 فيه تخفيف على الذي بعد ما قامه الحد عليه إذ لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه
 بالغا قدام والثاني مشدد عليه فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة
 الحد وفان الله تعالى يجب بقاء العالم أكثر من ذهابكم أشار إليه قوله تعالى وإن حقوا للسلام فليقيم
 له أي ارتك القتل ووجه الثاني بيدك بكونه إنسان على نفسه واعتراقه بما يوجب الحد والمرجم
 وإن ذلك لا يقيم إلا من أهل اليقين والإيمان الكامل وقيل ما هم فلما ساريتاه شهد على نفسه
 بالزنا حملناه على كمال الإيمان بالعذاب يوم القيمة وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه
 إلا لتحقيقه في نفسه أنه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة بأربعة
 أو خمسة يشهدوا بالزنا في مجلس واحد ثم قنفة وظلهم الحواشي يشهدوا في مجلس متفرقة مع قول
 الشافعي أنه لا بأس بتفريقهم وقيل أقوالهم فالأول فيه تخفيف على الذي بعد ما ثبت الزنا في حقه
 إذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة
 الحد ووجه الثاني المبادرة إلى التطهير في كل النصاي ولو في مجلس بحسب اجتهاد الإمام كسم
 وما يراه من الخطأ كفر المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك في صفة المجلس
 الواحد هو أن يجي الشهود بمجمعين فإن جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فإنهم قنفة
 يحدون فقد شرط من يجيهم بمجمعين مع قول الشافعي أن ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم
 بل متى تراءوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس
 الواحد شرط في اجتماع الشهود وإداع الشهادة فإذا اجتمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت بشهادتهم
 وإن جاءوا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث
 قريب منه فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر بل يظنهم يعلم من المسئلة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقر بالزنا ثم رجعه عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك
 أنه لا يقبل رجوعه بالزنا فلا في السيرة ولا في الشريعة لا يراجع فتشهد بينة بعد زنا في صورة
 الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل
 بحديث شاذ سرقة الحد وبالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا صدر من إقرار ثبت كونه
 حديثاً ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعد زنا أو مرتبة شبهة عند الحاكم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي إجماع اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعز في أول مرة فإن تكرر
 منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب الستة من تعليظ عقوبة الله لفاعله
 ووجه الثاني أن وطء الزنا ليس فيه اختلاف انساب لا يغير الناس على الذكوة وتجرون على قتل
 الذكوة كما يغيرون على الزنا إذا اختلفت شدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد
 في الواحد ووجه بعض الحنفية أن يعز بالقاء من شاطئ وإن أدى إلى موته ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في نكاح قبيله وأحمد في ظاهر رواية أن حد اللواط الزوج بكل حال نيب كان أو بكراً
 مع قول الشافعي في إرجع قوله وأحمد في حريمه وأبيته أن حد الزنا فيفرق فيه بين البكر
 والنسيب فعلى المحسن الزوج وعلى البكر المجرم فالأول مشدد والثاني فيه فرع تخفيف على البكر
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في الرابح من أقواله أن من أتى بهيمة يعز روي الرواية التي اختارها
 المخزي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحداً أقواله
 أنه يجز ويختلف بالبكرة والنسب والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكراً كان أو نسيباً فالأول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأهل هذه
 الأحكام يختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا ينص أصحابها وكيفية تخفيف
 على الأول والشباب بالتغير فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد والقتل على
 قاصرة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة
 الموطوءة تركل ذبحت ولا فلا وهو الرابح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك
 لا تنجز بحال ومع قول أحمد أنها تنجز سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها أو لا يؤكل
 وعلى الرابح قيمتها بالصاحب فالأول فيه تشديد بنسبها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تنجز حقة الدار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل
 فيها فإن الناس كما أرادوا تذكر ذلك الأمر ووجه من قل لا تنجز عدم ورود شيء صحيح في الأمر
 بنسبها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها أن كانت مما تؤكل مع قول مالك
 أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي
 في أصح الوجهين أنها تؤكل مطلقاً فقد يقتضي التخيير فالأول مشدد والثاني والرابح مخففان
 على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك

والثاني وسعد بن سعد بن جهم من نفسه أو من غيره من شيوخه ثم وطئ في هذا العقد
عالمنا بالتحريم وجب عليه الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعترف بقطر فالأول مسترد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبصرى من الأول على أبي حنيفة والمروءة والودع والناس
على ما رآه الناس كما هو نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني واحد في أحد
رواياته أنه لا يحد بوطء أمه المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف
لنسبة للملك والثاني فيه تشديد ورجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبصرى من الأول على من خالف الرأى
من سنة الفقه والثاني على من لم يخفف ذلك ويشدد عليه سكتة في الوطء على الحرام بعد زعفر
حقه إلى التحصن الذي زوج أمه من عبوة عمه ولا سمعية ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد
أنه لو شهد ثمان أنه وطئ في هذه الزانية وأثنان على أنه زنى في امرأة أخرى قبلت هذه
التسليمه ووجب الحد مع قول مالك والثاني لا يقبل ولا يحد بالأول مشدد والثاني مخفف
ووجه الأمر إلى مرتبة الميزان وبصرى من الأول على من قامت الترائع على عدم خوفه من الله
فلم يدبر عنه الحد بشبهة احتلاف اليهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتسمعت شيخ الإسلام زكريا
مرحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يحد المتهمة وإنما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ
ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون أصنافها إليه ولو أنه كان حفظ ظاهره
ذلك ليقبل الناس لصاوة من من البقاىء إليه لكانا يبرؤونه من ذلك ويحسين عنه أمور
فذلك قول الأئمة الثلاثة أن التوبة في الزنا والقذف شرب الخمر يسمع بعد مضي زمان طويل من
الواقعة مع قول أبي حنيفة أنه لا يسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عند كبرهم عن
الإمام والأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك
حق لم يثبت لنا ما سطره وقد تكون القصة لم يحد في ذلك الوقت الذي يقام الحدية ولا الثاني
أن القصة قد تكون حارت فتتحرك الحمية الجاهلية والعفس فيتولد من ذلك القصة الشديدة كما
الشارية كذلك قد يكون قصره توبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه
بعد مدة سمع أقاربه ولا سمع في أقاربه لسمع بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقاربه يسمع
في الكل فالأول فيه تقصير والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول
الأول من شق المقصود أنه لم يعرف لنا ما سطره ووجه الثاني أن من قدم قبول
أقراره بالخمر حتى يتعلل بالله وحده بجلاؤ الزنا والقذف فذلك قال الإمام أبو حنيفة في شراب
الخمر أنه لا يسمع من ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم إلى كتم شهادة تهم بأن نسق اليهود
أو بأزواجهم أو كفار أو أصنام عليه مع قول مالك أنه إن أقامت البيعة على فسقهم ضمن
التقريظة ومع قول الثاني أنه يصح ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر من ذلك
قول أبي حنيفة والثاني واحد في أحد قوله ما إن ما ليس توبه الإمام من الحودود والقصاص

ويعطى منه مائة على بيت المال مع قول فالكافيه هدمهم مع قول الشافعي واحمد في القول
 الآخر لها به على عاتق الامام والاول فيه تحمف والثاني تحمف والثالث مسند على العاتق له
 فوجم الامر الى مرتضى الميرزا وتوجيهه الاقول في التلاوة طاهر وقس ذلك قول في حبيبه انه
 لو طعن جارية روحه ما دون روحته له في ذلك فان قال طعت ما طعت ما طعت الى ما دون ولا احد عليه
 وان قال سلمت الحرمه مع قول فالكافيه الشافعي انه يجوز وان كان بين رجم ومع قول احمد يحذر
 فانه حذر في الاول منه تحمف من جهة وتقدم من جهة اخرى والثاني مسند والثالث متوسط
 ووجم الامر الى مرتضى الميرزا ووجهه الاول العدد والمحمل بالبحر يوجب التثنية الاول منه ووجهه
 الثاني عدم عذر مع عمل ذلك لمدة جفاء تحريمه على كل من حاله اهل الاسلام اذ الرطة لا يلزم
 الا عملك او بعد ووجهه الثالث انه لم يفسد بين العلم والمحمل فكان في الحذر وقس ذلك قول
 فالكافيه في المشهور عنه والشافعي واحمد ان للسيد ان يقتل المحرم على عدة وامره اذ اقامت البينة
 عدة او اقرب من يدية الاخر في ذلك بين الروايات والعدد وشهد المحرم وعمر ذلك وما السرقة وقال
 فالكافيه ليس للسيد القطع وقال اصحاب الشافعي السيد ذلك في اصح التوجيه لا طلاق الخبر مهم
 من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة المحرم في الكل بل يرد الى الاطام وكما في الامة
 من روجه فقال ابو حنيفة واحمد السيد حذره محال بل هو الامام اذ باثبه وقال فالكافيه والشافعي
 للسيد فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تحمف على السيد في اقامة المحرم على من يبره
 والثاني فيه تشديد من حيث مع السيد من اقامه المحرم في بيقته في القطع وفيه تحمف من
 حب المصلحة وذلك له والثالث مسند على السيد والاول من المشقة الباسية في الامة المزوجة
 مستند على السيد والشافعي فيها تحمف عليه فوجم الامر في المستثنى الى المرتضى الميرزا ووجه
 الاول من المشقة الاولى كون العدد معدوما قال السيد فانه نفوس المعقولة في نفسه ايتار
 نحو الله عز وجل ووجه الثاني كون اقامه المحرم بالاصالة من مصاب الامام الاعظم فكان
 معذرا في ذلك على السيد لكونه انهم بطرامه عالما واسما جعل السائر اقامة المحرم والى الامام
 الاعظم دون كل من يدر على اقامتها من المتعلين ويحرم دفع الفساد في الارض لعلة عدم قدمه
 الرعية على من نفوسهم عن سفيد عصمتهم في بعضهم بعضا حمية حايله لا تصرفه الاسلام والتربية
 محلا والامام الاعظم واباؤه ليس له سرح عبد احد دون احد ما لا يدين على ان يبعد عصه
 في سرحه لا عكس ما ذقت الا انه شخصاً ولو ظلم لا يقدر عصه ان يقتلوا الامام لاخله سادته
 وذريرت شخصاً فقتل اخوه فقتل قاتله فوجم اهل المقتول الثاني فقتلوا الآخر واودعه فلم
 القتل فلا من رحل ولو ان القتل كان على يد الامام فقتل احد راند على العاتق الاول فعلم ان
 السيد لا يحل من اقامته المحرم على رقيقه فتة فهو كالامام لعدم دونه عصه العدد على قتل مسند
 عادة او قطع يده او صرعه فافهم وقس ذلك قول في حصة والشافعي حرم في الهجر وامره
 اذ اظهر بالمرأه الحرمه حمل ولا يردوها وكدلك الامام التي لا يردوها ورسد وتقبل اكرهه
 اذ وطش لبه ولا يجوز سلب احد مع قول فالكافيه انها تحذر اذ كانت معصية بعزيمة ولا بد

قولها في الشهادة والغضب إلا أن يظهر أثر ذلك كجبرها مستغنية وشبه ذلك ما يظهر به
صلتها فالأول فيه تحقيق الثاني مشدد فجمع الأمر مرتين الميزان ووجه الأول عدم تحققها
منها ما يوجب الحد احتمال أنها وطئت وهي نائمة أو مضى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى
البيهقي أن امرأة لا تزوج لها أنى إلى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملاً فقال عمر للحاضرين
الذين عندي أن هذه ما هي من أهل التهمة ثم استغفها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إن
امرأة أرمي الغم وإذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فأنغي عن أحاسني فربما
أتاني أحد من العتاة فغشيتني من غير علي فقال لها عمر رضي الله عنه هو ذلك طعن بك في دينك
الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجة أئمة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتعلق
الأمن ماء الرجل والمرأة معاً وإذا كانت عائبة العقل فلا شعور لها بآفة جوار ذلك الرجل حتى
يخرج ماءها وتعلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلوة والسلام قالت ذلك
عندي أنها شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماءها ولكن استحييت من الناس فأمرت ذلك شيعة عند
عمر فزال الحد عنها لأنه سلم قولها مطلقاً فنقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتسبت بعد نزع
الرجل منها فاخطأ منيها يمينه الباقي في رحمها فتعلق من ذلك الولد وإنها كانت من ورثة تمام عيسى
في هذا المقام فكما قام نفع الملاك في ذيل قيس من مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع طائفة
أوشيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى وأما وجه قول
مالك لأن يمس هو مقابل قول الأئمة الثلاثة إنما تحد في عدم إبدائها بشبهة يدل على الحد عنها عند
فانعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الأئمة على أن الحر العاقل البالغ المسلم المختار إذا قذف حراً بالغا مسلماً انتفقا لم يحل
نزاعاً في مسائل الزمان أو قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة عشقة غير متدبعة لم يحل في أن يصرح
لأنه لو كان في غير دار الحرب وطلب المقتدوف بنفسه إقامة حد القذف ونزاعاً لم تكن جلداً وإنه لا يزاد
على ثلثين وعلى أن حد العبد في القذف نصف حد الحرة قال كذاة العلماء خلافاً للرواية التي قال
حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على أن الحر لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافاً للرواية
فيما حكى عنه أنه قال قاذف العبد والأمة يحد واتفقوا على أن القاذف إذا قذف عبداً في بيعة على ما ذكر سقط
عنه بالحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا لم يثبت له شهادة هذا ما وجدته في الباب
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في الشهور عنه
أنه لو قذف جماعة حد واحد أو حد واحد قذفهم معاً أو مرتباً بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات
مع قول الشافعي في أحاديثه أنه يحد لكل واحد واحد ومع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه
أنه إن قذف بجملة واحدة أو بجملة عليه حد واحد وبكلمات فكل واحد واحد والثاني من روايتي
أحمد أنهم إن طلبوا متفرقين حد لكل واحد منهم حد فالأول فيه تحقيق والثاني مشدد والثالث
مقتضى ولكن لا يابعد فجمع الأمر مرتين الميزان لكل من هذه الأقوال وجه

لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي خيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان قوى به القدر
مع قول مالك انه يوجب الحد على الإطلاق ومع قول الشافعي انه ان قوى به القدر فخر به وجب
الحد مع قول احمد في احادي روايته انه يوجب الحد على الإطلاق والرواية الاخرى كمن هب
الشافعي فالاول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه وللتالث مقصود وكذلك احادي روايته
احمد فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه الاول خفة امر التعريض في الاذى عادة وهو خاص
باصحاب الدعوات النفسانية او الكاكر الذين لا يراعون الخلق من اولياء رضى الله عنهم
وجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالكاكر من اهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم
عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويصير ان يقال وجه الاول ان قائل ذلك
لا يخلو من قصد احد من الناس في نفسه فتأخذ له حقه منه وان كنا لانعلم عينه نطمع في ذلك
القاذف وقد كان عمر بن الخطاب يرضى الله عنه يضرب الحد في التعريض اذا قال له القاذف لم ارد
احدا معني بذلك يقول له عمر دعه على من شئت وجه الثاني ان قد في غير المعين لا يحصل به
كبر اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال العري في بطن
او يرمي او ياربى او فارسي يارومي او رومي يا فارسي ولم يكن في يده من هذه صفته كان
عليه الحد مع قول الاثنية الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى ما تبقى الميزان ووجه الاول سد باب الاذى جملة لما فيه من راحة الطعن في سببه ورمي الى
الزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لا حكم له غالباً ومن ذلك قول
ابي خيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذف ان يسقطه ولا ان يبرئ منه وان مات
لم يبرئ عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايته انه حق للمقذوف فلا يسقط في الابطال له
وان له اسقاطه وان يبرئ منه والله يبرئ عنه وبه قال مالك في المشهور عنه انه قال متى
رفع الى السلطان لم يملك المقذوف ولا اسقاطه فالاول خفة تشديد على القاذف والثاني في تخفيف
وجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما دمر في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا
رفع اليه ويتركه قبل الشفاعة في اسقاطه فرجع الامر الى ما تبقى الميزان وسمعت شيخنا
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الحق
الله من حيث تعدى ذلك المعاصي حدود الله وجه الى العبد فاذا ابرأ العبد من حقه برأ
ربقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال
وليس لنا حق في الوجدان وهو مركب من فعل العبد وادوة الحق وليس لنا حق متحصص به تعالى او غير
متحصص الا للعبد يدخل فيه قال قد اجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا لحق
الحق والا فالربوبية لا تتم لنفسها اكرهاً او اعلية في الحقيقة وخالفه لذلك الفعل انتمى بكان
عبد الله بن عباس رحمه الله بن سبرين وغيرهم اذا وقع احد في عزمهم وطلب منهم ان يحالوا يقولون
ان الله تعالى يعم اعراض المؤمنين فلا يبيصرون نخلهم الا ولكن غفر الله لك يا اخي والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول ابي خيفة ان حد القذف لا يبرئ ولكن يسقط بسبب

المقدور مع قول مالك والشافعي أنه يورثه ومن يرثه ثلاثة أوجه أحدهما أن الشافعي أحدهما
جميع الورثة من الرجال والنساء والمال في ذوات النساء مخبر به الروحان والثالث العصبية
دون النساء فالأول محقق على القادر ويكون للورثة وسبب المطالبة به والى فيه تسديد
عليه ووجه الورثة الأول في ميراثه القياس على أموال أوجه المال في الرجال والروحان يصح
انفرادهما وأما كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج من أصله وسبب الأول ولا هكذا الغرض
من المسئلة الثالثة من الأوجه سدة وتقاط العصبية بعضهم بعضا كما أن السدة تعلق أوتارها
بالمقدور من مطلق الورثة ورجع الأمر إلى مرتضى الميراث والله تعالى أعلم بالصواب

باب السرقة

أجمع الأئمة على أن الحر معتق في ربح القطع وانفقوا على إيه إذا اشتراك جماعة في سرقة
فحصل لكل واحد منهم نصيب على كل واحد القطع وانفقوا على إيه إذا سرق وطعت يد المسمى
وإذا سرق نالها بطوت رحله اليسرى وانفقوا على ابن العباس المسروقة بحرية وان كانت ناقصة
وعلى ابن الوالد في سرقة مال أولادهم وعلى ابن من كسر صمما من دهن
لا صمما عليه وعلى إيه إذا سرق من الدم وهو من عذراؤه قطع وانفقوا على ابن السارق إذا سرق
عليه القطع وكان ذلك أو سرقة وهو صحيح الأثر فإيه يبدأ منه المسمى من مفصل الكف
ثم يحسم ثم إن عاد فسرق نالها أوجه عليه أقطعه إيه يقطع رحله اليسرى من مفصل القدم
ثم يحسم إيه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه إن يقطع ما بددته هذا واحد من مسائل
الاحكام والألقاف وأما ما أحلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة نصيب السرقة دينار أو عشرة
درهم أو قيمة خمرهما مع قول مالك وأحمد في طهرين وإيشته إن وقع دينار أو ثلاثة دراهم وأما ثمة
بلية درهمين ومع قول الشافعي هو رسم دينار من الدين لهم وعملها فالأول محقق في القطع
مسددة في قدر النصاب والمال محقق في أمر النصاب مسددة في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي ورجع الأمر إلى مرتضى الميراث وتوجهه لا قول المدلثة راجع للاختلاف في بين المحقق
الذي ربح إيه يقطع في صممه مسددة أي حيفة إن ثمة كان دينار أو عشرة ذلك واحد والثاني إيه
كان سارقا ويشاركه في حاكم له القطع بما قاله إيه لا يخفى أن السدة أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن إذا سرق قول الإمام أبي حنيفة كما أن السدة ورعا في حرمة الأموال قول نصيب الأئمة
وحاصل الأمر من الأئمة من راعى حرمة الرعا ومنه من راعى حرمة الأموال ومن ذلك
قول الإمام أبي حنيفة أن صفة الحر الذي يقطع من سرقة هو أن يكون حر الشئ من الأموال
فكل ما كان حر الشئ منها كان حر الحر بما صرح به الأئمة المدلثة أنه يختلف باختلاف الأموال
والعرف معتبر في ذلك فالأول مسددة في أمر الحر من حساب حر الرعا عتلا كحر عمره
من الأصبة الخمسة كما أنه نصيب مسددة في القطع والثاني قد تم العرف في ذلك فرجع الأمر إلى مرتضى
الميراث وتوجه الأول حره بالاسلم وعمره لا فرق بين حمله وكثرة صمما كان حره الدرهم
نصفه من حره لا ديب من الذهب ورجع الأمر إلى اتباع العرف في الحر والإساس مكان

حزن آله الحرب من حزن الذهب والحرب وقد قال تعالى لمجد صلى الله عليه وسلم خذ العقر
 بالعز يعني أذ العز نزل في معرفة مقدار شيء فوجه إلى العرب وأعمل بالعز فيه وصار
 العقر من أربع التمر على هذا والعز هو كل ما تداره الناس بينهم مع موافقته لقواعد السريعة
 وليس هو من قسم العاقول خلافا لبعضهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه بحسب
 القطم نسبا يسر وساده فاداب العز الذي يقطع في مسله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا قطم
 وإن بلغت قيمته نصبا فالأول مسد في القطم والثاني محقق فيه فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول الاحتياط لرأه الزنة من حقوق الخائن ووجه الثاني الاحتياط في قطع عصور المسلم
 فلا يقطع فيما يسر استعماله عادة كخلاف العز والنياب ويحذر ذلك ما يستقيم به مع بقاء عيشه
 فانه أسد في الحرمة كاسمها كان الطعام في أيام الرخاء فإن أمره ينفذ على العقر أكثر من أيام
 الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة وإن سرق الطعام أيام الغلاء ربما تكون أسد على
 صاحبه من الذهب المحرر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق قناراً لمعالي الشجر
 ولم يكن محرراً لم يجز عليه قيمته مع قول أحمد تحريمه من ثين فالأول محقق بحسب القيمة
 الواحد والثاني مسد بحسب قيمته فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة
 المساق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال لكل وجه ولا فرق بين ذلك ما راجع للأمام أو نائيه
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حاد العارسة يقطع أو بلغت قيمة ذلك نصبا
 مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمة نصبا فالأول مسد في القطم والثاني محقق فيه
 فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن حمل العارية عنه كعقابه في حرر بحسب
 أنه أسأمنه على حفظها فكان محمداً كقوله المحرر واحد لها أسأمنه في المحرر
 أنها مصفوية ووجه الثاني أن المعبر هو المعط في عارسته من لا يؤمن منه المحرر إلى أسأمنه
 كان من المعروف عدم قطع ما يما إذا عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 أن جاحداً للوديعة لا يقطع مع قول أحمد أنه لا يقطع فالأول محقق والثاني مسد فوجه الأمر إلى
 مرتبة الميزان وتوجيه ما يعدم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أنه
 لا يقطع على جماعة أسد كوا في سرقة نصاب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يمتحن أحدهم إلى عاونه عليه
 قطعوا وإن كانوا لا يمتحن أحدهم إلى عاونه فقول لا صحابه فالأول محقق على السارقين والثاني
 فيه نقص فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عصور الأذى وتحفيز
 أمر الدنيا ووجه الثاني من سقى الفصل عكسه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أترك
 أسان في نقب ود حل أحدهما وأخذ المتاع وما وله الآخر وهو حاد الحر بأمر من إليه واحدة
 فعلى الداخل المقطم دون الخارج مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع على واحد منهما والأول مسد
 على الداخل في القطم والثاني محقق عليه وعلى الخارج فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالدفع ووجه الثاني عدم استنفاذ واحد
 منهما بالمقرب والأخر من الدين لا يكمل السرق إلا بهما جميعاً عرفاً فلهذا كان

لا قطع على أحد منها استقامت الحرمة وأحقت ألامر الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد أنه لو أشتد حاسة في ثقب ودخل الحزن فخرج بعضهم فصايا ولم يخرج الباقون
 شيئا ولا ألتوا في الأخراج وجب القطع على الجماعة كلامهم مع قولك والشاقي أنه لا يقطع إلا
 من أخرج ناكلا مشددا على من ساعد في التقيد لم يخرج ولو بعين وثبات فيه تخفيف على الرخل
 الذي لم يخرج المتأثر من جهة الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي قضت
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو ثقب شخصان حرفا ودخل أحدهما وقرب المتأثر إلى التقيد تركه
 فأدخل الخامس يده وأخرجه من الحزن ولا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي أخرج
 يقطع قولا واحدا في الذي قربه لأصحابه قولان ومع قول الشافعي في أصح قولي أنه يقطع
 المخرج خاصة ومع قول أحمد عليه أن يقطع جميعا بالاول بمحض والثاني مشددا في القطع للذي
 أخرج وفيه تخفيف للذي قرب وثالث مشددا على المخرج مخفف على غيره والرابع مشددا
 على المتأثر والخروج والمقرب من حكم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه ما لم يعلم من توجيه المسائل
 السابقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المتأثر يقطع من قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع
 فالاول مشددا على الباش والثاني مخفف عليه من حكم الأمر إلى مرتبة الميزان وثالثه الاول
 أن الحدود التي كالحرم بكسر الميم تعدل دم الزانية عليه مع زيادة الاعتبار بوقوع السرقة من
 الميت وتوجيه الثاني أن ذلك ليس بجزء عادة ويصح حل الاول على الصافي المحكمة في السد والثاني
 على ما كان بالصد من ذلك مع علة النص على الساع مراعاة الله تعالى وعن الاعتناء بالمرء
 وغو ذلك ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة فأيما لثمة فصايا
 قطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع بالاول مسددا خاص من حل الإيمان قلبه
 وعن عظمة حرمة الكعبة ونسبها إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم أتمت حرمتها والثاني
 مخفف خاص وحكم الناس الذين عطا جباههم وجهها لو أكرم في حضرة الله تعالى وغاوا عن
 تعظيمها فلا ذلك خفف هذان إلا ما كان عليهم وقد أجمع أهل الكوفة على أنه لا يصح لعبد أن
 يعصى أمر الله تعالى على المكشوف والشهر له أبدا فلا بد له من جوارحه فله في الله تعالى أن
 يعفوله ذلك الذي نسب لا يؤخذ به فله لوطن أنه يؤخذ به ما وقع في ذلك ويؤيد به
 حديث الحكميم التميمي في نوادر الإسلام مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا أراد الله تعالى أن يذوق قضاؤه وقدره سلب في العقل عقوبتهم حتى إذا مضى قضاءه ودره
 فيهم من عليهم عقوبتهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا
 العقل الذي يسلب عقوبتهم التكليف وقال في ذلك يترى عظيمة لما إذا عصيت أكراما ما وقع قط
 في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهبت عقله فهو غير مكلف فلا يؤخذ الله تعالى انتهى وهذا أفهم
 سقيم لأنه يؤدى إلى أن الله تعالى لا يؤخذ العصاة بها فعلا مطلقا وهو خلاف الإجماع والشرع
 فيه من ذلك أن المراد العقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
 فيتواري عنه هذا الشعر وحق يقع في مخالفة رحمة من الله تعالى إلى العبد لا رحمة غير محجب

عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة أبدأ ولوانه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى براه لكان في اعلى طبقات سوء الارب واستحق الغسق به والسبح لصورة بل من روى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع بنى امية في زمن محمد بن قلاوون عيش بمقعدة امامه وهو في الصلاة فسبحه الله خنزيرا وخرجه هاما الى البراري والناس يرونه وتقطعه خبره وكتبوا بدينك محاضرا فانظر يا اخي الى عقوبة ذلك الشخص في كونه من مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاك او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح يا يزيد يا قلناه ايضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يرقى الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن اي يعلم نية براه حال زناه او سرقته بل يذهب اسيما عنه ويصبر عليه كالظلمة حجة به كالجبال الذي بمن عنه نزول العذاب وصوله اليه نظاهر ارتقاء الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الانه ان ارتقاء الايمان نعمة على العاصي في الحال لا رحمة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن لم يرد ايضا ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كراية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فلان كان في ذكر الحساب والبعث والحشر والنشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والنشر وهكذا اضيق قولنا ان معنى لا يزني الثاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي بان الله تعالى له فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمنكر ونكير والبعث والحشر والحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا الرقع بعضه امر تقعه كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب للايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حجة التوبة من ذنب هو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعاقب اكامل لا يصح به ابدال حال عقله وقد اجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان ذلك بين ديننا يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقل فليتنظر اليهنا وسمعت سيدنا عليا رضي الله عنه يقول انما احب اليه العبد عن شهوة ربه حال المعصية لئلا يتجلبه بين يديه وكما ان العبد يستحق من ربه اذا عصاه فذلك الحق تعالى يستحق من عبده ان يشهده بانه تعالى براه فان الله تعالى طربنا الى خلق من الاخلاق احسنه الا وكان الله تعالى اولى من ابدن لك الخلق انتهى فسمعه ايضا يقول لا يسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وانزل مجملهم وقايتي ادى ما كان رقع منكم في دار الدنيا من المخالفات لا بقصائي وقدرى والفاذ مشيئي التي لا تقدر دون علي رحا فيزول بهذا الكلام مجملهم ويكاد احدهم يطير من الفرح وهذا من احلى غايات الكرم والنجى حيث صار الحق تعالى يعتن سر عن جسد المؤمنين وبعيتهم المماذير في تلك الدار وما في الدنيا من ذلك الشر عنهم لا من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دأر التكليف اي شئ كنا ان الله تعالى هو الذي قدر على ذلك قبل ان اخلق واوجب على الرضى بالقضاء دون المقضى وسلك لا رجوعه لان حضرة التكليف

وكشف القناع عن نسبة القتل الى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة اذ لو قبلت المحاققة لربما
 احبب الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فلم ان الحق تعالى لا يياسط عبدا
 في الاخرة ويعتد بعنه الا ان كان متادا بامره تعالى في حال التكليف وهذه عبدة من لمباب المعرفة
 فتأمل فيها عظمها على ولزجها الى اصل المسئلة فتقول وما يؤيد الثاني واحد في قولها يقطع
 يد من سرق من ستادة الكعبة ما يكون ثمنه نصا باهرا ومن في الحديث من تغليظ العقوبة على
 السارق في الحرم فانهم والله اعلم ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي روايتيه انه اذا سرق
 ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل اخرى لان اليد والرجل اكثر مما يقطع في السرقة بل يجبس مع قول
 مالك والثاني انه يقطع في الثالثة يد اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الرواية الاخرى
 عن احمد فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
 مما تقدم فان بعض الائمة يراعي حرم المال وبعضهم يراعي حرم المؤمن وتقدم في مسائل
 الاتفاق ان الائمة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
 والمخلاف فيها حوفي الثالثة والرابعة والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حد السرقة
 يثبت باقراره مرة مع قول احمد والى يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالاول فيه تشديد على
 السارق والثاني فيه تخفيف عليه فوجه الامر الى مرتين الميزان ووجه الاول استبعادات
 احدا يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا او تكرارا سيما يكون عند خوف الرتبة فيعمل الاول على
 اهل الدين والورع السالكين في تطهيرهم في هذه الدمار قبل الموت ويحل الثاني حتى لا يبالغ
 من ذلك احتياطا له وللامام اذا قام على قطع عضوا من هذه بنية الله عز وجل عظيم
 فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خافوا او لذلك ورد ان قاتل نفسه في النار لغيره على هدم بنية الله
 تعالى بغير اذنه فاذنهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكريره مرتين عند هذين الامامين واجبا
 فكل من الائمة رجه والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة لا يجتمع على السارق
 وجوب الفرم مع القطع وان تلف السروق فاما اختار السروق منه الفرم لم يقطع وان اختار القطع
 واستوفى لم يفرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والفرم وان كان
 مسررا لم يقطع بقيقته بل يقطع ومن قول الثاني احمد يجتمع القطع والفرم على السارق فاول
 مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد لرجح الامر الى مرتين الميزان ووجه الاول سكوت
 الشارع عن الفرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الفرم ان كان
 مسررا بخلاف المسرر مخفف عنه لان له راحة عن راحة عند من العاقبة والمخافة ووجه الثالث
 التغليظ عليه تقييما للسوء فله وبيان خسة نفسه والعقوبة عن شهوة الحق تعالى في الدنيا وعن
 الحساب في الاخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف جالف ان اعمال الحسن اعمال
 من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبله في ذلك فقال لو كنت
 مؤمنا ببيوم الحساب لبا ناكاه ما وقع احدا في مخالفة لاسرا ولا جهرا انتهت ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه لا يقطع احد الزوجين بسرقته مال الاخر سواء سرق من بيت خاص

لا حلها ومن بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك واحد في إحدى روايته والشافعي
في أحدهما أنه يعظم من سرق منها من حزن خاص للسرقة منه ترك مالك ولا يعظم من سرق
من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه
لا يعظم أحدهما بسرقته مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يعظم الزوج خاصة
فالأول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يعظم أحدهما إلا سرق
من حزن خاص لأحدهما كما أنه مشدد من حيث القطم والثالث مخفف والرابع مفصل فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلا من الزوجين مع صاحبه متوحد معه كانه هو ووجه
الثاني أن كلا منهما كالاجنبى الثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة والكسوة
على الزوج فلا تقطم للشبهة في استحقاقها بعض سرقة ولو نجح الشيعون في ماله
بخلاف العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يعظم سرقة من ماله أبية مع قول
مالك أنه يعظم بسرقته ماله أبية لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة رحمة الوالد على ولده عادة حتى أنه يبلغنا أن والدا
سعى في قطم ولده حين سرق ماله أبدا والحد يرد في الغالب انما تقام تخليصا لحقوق العباد من بعضهم
بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الأمام مالك ويصم حل الأول على أهل الكرم
والمرءة والثاني على أهل النحل والشم والحرص من يكون ماله عنده أعز من ولده فمثل هذا ربما
إجابه الحاكم إلى قطم ولده إذا طلب ذلك من الحاكم ربما قصد الولد بقطعه من حزنه ومن حزنه
عن الجريمة على معاصي الله تعالى استحقاقا بما فرمها إذا ذه ذلك إلى ما هو أشد من القطم فرجع ذلك
إلى الشفقة عليه لا الانتقام منه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يعظم بسرقته صميم من
ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر في الباب مع قول مالك والشافعي
أنه يعظم بسرقته الصميم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسر صاحبه ويصونه حليا ووجه الثاني النظر إلى
كونه بعيد من دون الله فحكم من سرقه حكم من أزال منكرا أو غيبه حتى لا يسير من دون الله
وذلك من جملة طاعة الله فلا يعظم ومن ذلك قول أبي حنيفة فحين سرق ثيابا من الحمام عليها
حافظ قطم إن كان ليلا فإن كان نهارا لم يعظم مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يعظم
مطلقا ولغظه من سرق ما كان في الحمام ما يحرم عليه القطم أو ما لا يحرم أو وجب شغصا وغسل
فلا قطم فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الليل
محل السرقة فالحال كان كالسرقة من الحزن بخلاف النهار مع ملاحظة الحافظ ووجه الثاني
أن سرقة من حزن على كل حال عرفنا إذا دخل الإنسان ثيابه في المسلم ودخل الحمام كان موضع
خلفها هو حزنها والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق العن الغنصية يعظم ولا يعظم
السابق العين المسروقة إن كان السارق الأول قطم فيها فإن لم يعظم الأول قطم الثاني مع قول
مالك أنه يعظم كل منهما مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يعظم السارق من السارق

ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الغاصب اغتصب العين المفصولة بجهلها وعناد الشريعة بخلاف السارق
فانه اخذ العين سردها خائف معتدل على الحرب فذلك قطع السارق من الغاصب تقليلا عليه
دون السارق بالشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلا من السارق والمسروق منه اخذ
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق ويتقدر عليه بذلك فهو معتد جزاء الله
وكانه كان شريكا للسارق الاول حين سرق فذلك وجب عليه بما جعلا القطع وتزيد حديث
من سن سنة تسعة فعليه وشرها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا ترزأوا زواجره
لخزركم فكان الاسم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقسام
الثلاثة وجه ومن ذلك قوله والثالثان السارق والواحد ان المسروق من الحرز ملكه بعد
قيام بينة على انه سرق فاضايا من حرز قطع بكل حال ولا يقبل دعواه الملك مع قول ابي حنيفة
والشافعي في احد رواياته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول احمد
في احد رواياته انه لا يقطع ولا ياتي الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقه ويسقط
عنه القطع وان كان معروفا بالسرقه قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وخفية الكذب على مثل السارق وهو ربه مما
يوجب قطع بده او سجنه وقد صرح الشافعي بقوله لا يقر السارق حين يسرق وهو مؤثر من فسخ
عنه الايمان ومن نفى عنه الايمان فلا يستبعد عليه الكذب فبايد فرعن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث ادمع والحدود بالنسب ما ت ر قوله ان هذا المسروق ملكي فيجوز اكل الصدق
ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في القول الاول ووجه الثاني الاول من الرواية الثانية
للفصلة لاحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول ابي حنيفة واحرق في
اظهر رواية واما الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قوله لا
واحد في احد رواياته انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالاول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقلب في القطع نحو
المخلوق والثاني عكسه ومن ذلك قوله ابي حنيفة انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال اخل
على لي اخذ مالي ولم يندفع الا بالقتل فلا قح عليه اذا كان الداخل معروفا بالفساد ولا فعليه
القدر مع قول الاثمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة فالاول مفصل فيه تخفيف
من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القول بين
ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب للقطر في الصبي المملوك الموقرة
من حرزها وذلك يجب للقطر في جميع ما يملك في العادة ويحذر اخذ الاغراض عنها سواء كان
اصلها مباحا كالصبي والماء والحجارة امر غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كل ما كان اصله
مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انها مال محرز ووجه الثاني النظر الى اصلها تقريبا الحرمة الاربع على وجه الاصول

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع بسرقه للشريك بلغت قيمته نصاباً مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القطع في الخشب الأخشاب الساج والابنوس والصدل والقتان الأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عامة فكان كالتراب إلا ما كان غالياً القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الجراد لو غلط فقطع اليسرى عن اليمينى جزأ ذلك مع قول الشافعي وأحمد بن علي القاطم الدرية وجب عند الشافعي في ظهر قوله واحد في إحدى سرابيه إعادة القطع فالأول فيه شقيق والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر أما الأول فلحصول الردم والوجوب لك وأما الثاني فلأنه قطع غير مشرع وكل عمل ليس عليه أمر المشاهر فهو مرد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصاباً ثم ملكه بشراً أو بهيمة أو أدرث أو خبير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه صار مستحقاً لذلك المسروق ووجه الثاني أن القطع إنما هو في ظهير يقرى حرره الله تعالى حال سرقته بدليل عدم سقوط المقتطع لو ورد المسروق إلى صاحبه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق مسلم نصاباً من مال مستامن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حرى في الأصل ووجه الثاني النظر إلى أنه مملوك للمستامن فأجرى عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام فادام في بلاد ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستامن أو معاهد وجب عليه القطع مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع عليه مع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متردد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ثم الأمر لرجع إلى قول الأحرار في المحالين فإن رأى قوة في أهل الإسلام ولم يكن لنا سرق في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطع والأثر في مراعاة المصالح انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

باب قطع الطريق

اتفق الأئمة على أن يبرأ وأشهر السلام فتحقق السبيل خارج المصالح حيث لا يدركه الغوث فإنه يحارب بطاع الطريق جار عليه أحكام الحاردين وانفقوا أيضاً على أن من قتل أو أخذ المال لجب إقامة الحد عليه فإن عفا أو لم يقبل والمخوف منه فإنه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد والحدود حتى الله عز وجل وطالب بحقوق الأرميين من أنفسهم والأموال والخراج إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للإمام الاختيار فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي أو الحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الإمام في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة

الميزان وتوجيه المقلين ظاهر ومن ذلك قوله لا دام الى حقيقة كيفية الترتيب المذكور في الآية
الكريمة انهم ان اخذوا المال وقتلوا اهل ادم بالخيل ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف
او قتلهم ارضلهم وان شاء قتلهم وارضلهم وصلة نصلي عندة حتى الشبر من رايانه ان يصل
حيوانا ويحيط به برح الى ان يموت ولا يصل الاثر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلهم
الا دام حذوا ولا يلتفت لاهلهم الى شغل الاولياء وان اخذوا ولا مسلم اودى والملاحق بوقته
على جماعة اصابع كل واحد عشرة دراهم او اقيمت عشرة دراهم قطع لاهلهم وايديهم وارجلهم
من خلاف فان اخذوا قتل ان ياخذوا ولا قتلوا انفسا جرحهم لاهلهم حتى يجد قوتية او يوتوا
يقذفه صدقة مرسلة نصيب والنفق عند الاصل الى حقيقة وقاله لك الملاحق يفعل لاهلهم فيهم
ما يراه ويحيط فيه فمن كان منهم ذمراى وقوة قتله ومن كان منهم اقوة فقطلناه في اصله انه
يقتل ولا دام قتلهم وارضلهم عندة وان لم يقتلوا ولم ياخذوا ولا على ما يراه امر دعهم
ولا مشا لهم وصلة النفق عندة ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويجبوا فيه وصلة
النصيب عندة كصفة النصيب عند ابي حنيفة وقال الشافعي فيمن اد اخذوا قتل ان يقتلوا انفسا
او ياخذوا ولا قتلوا وصلة النفق عند الشافعي حوان يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد اذا اتوا جرحا
وصلة عند احمد في احدى روايتيه كالشافعي في الرواية الاخرى ان لا يتركوا ياودن في بلد وان
اخذوا قتل ان لم يقتلوا قطع لاهلهم وايديهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا واخذوا
المال وجب قتلهم حتما وارضلهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون النصيب
عند الشافعي واحمد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلح حيا ومدة النصيب عند
الائمة الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد يعمر عليه الاسم تكريم الى حقيقة مفصلة اثل الى التشديد
وكلامه التشديد على التخفيف والتشديد لكونه ارجح الى ادم مع تخفيفه في صفة النفق النصيب
من وجه اخر وكلام الشافعي ما جحد مشدود من وجه مخفف من وجه اخر في تحت القتل وعدم
تحقيقه ولما الكلام في مدة النصيب فقول احمد اخف فرجع الامر الى من تبقى الميزان
وكذلك شئ مما اختاره الا دام وجهه ومن ذلك اعتبار ائمة النصاب في قتل الجار رب
مع قوله الله انه لا يعتبر ذلك فالاول مخفف في قتل الجار رب اذا كان المال الذي اخذوه دون
نصاب والثاني مشدود فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول القياس على قطع البرقة ووجه
الثاني انه لا يشترط في قتل الجار رب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام الجارية الى اخذ المال
فكان التعليق عليه من جهة الجارية لا من جهة النصاب ومن ذلك قول ائمة الثلاثة
انه لو اجتمع محاربون فباشر بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردعا كان الردع حكم المحاربين
في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على المرد عشر التعريض والحبس والتغريب وغزو ذلك
فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول الاعتناء
بوجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل لهم باشر ووجه الثاني ان المدارس في المحاربة على البقية
لا على من كان مدعاه ومن ذلك قول ائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل النصب

كمن قطع الطريق خاسر للصبر على حزن سواء صم قول في خيفة انه لا يثبت حكم قاطع الطريق الا ان
 يكون خاسر مصر فالاول فيه تسديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يجتنب
 تحريمها بكونها خاسر المصداق داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه
 الثاني ان قطع الطريق خاسر للصبر هو المشهور المتبادر الى الاذهان لعدم وجود من يغتبه و
 يخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المعصيات الناس يغتبهونه كثيرا فكان
 بالغصب شبهة فعليه التعذر بوجه ما اخذ به المستحق ومن ذلك قول الامامية الثالثة انه
 لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل باخذ المال قتلت حرامم قولنا في حنفية
 انها تقتل قصاصا ونقصان فالاول فيه تقدير من جهة كون قتلها حراما والثاني فيه تخفيف من
 جهة كون قتلها قصاصا فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الفولن ظاهر ومن ذلك
 قولنا في حنفية واجم انه لو زنى رجل وشرب الخمر سرق ووجب عليه القتل في الحسنة او غيرها
 قتل لم يقطع ولم يجزى لانها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد ادى القتل عليها
 لغفرها لانه النهاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالاول
 يخفف وقول الشافعي مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف
 في مثل ذلك لكونها واحدة الى المردم والزجر ووجه الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له
 كالحكم فيما اذا تفرق على اشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الامامية الثالثة
 انه لو شرب الخمر بقدر المصنات حد في الخمر والقذف مع قول مالك بتدليلها فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 والشافعي في احد قوليه ان توبة الفصاة ما عدا المحاربن من شرية الخمر والزينة والسرقة
 لا تسقط الحد عنهم مع قول احمد في الظاهر روايته والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط الحد
 عنهم من غير اشتراط مضي وان وفي الرواية الاخرى لا حد لابن من مضي سنة بعد التوبة فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في اسقاط
 الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد عليهم اولى بقية ما رواه مسلم في المرأة التي اتت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني اتيت هذا من حرد والله فاقمه
 على فقال لا وليا لها احصوا اليها فاذا وضعت فاقولن بها ففعلوا ذلك فامر برجمها وصلى عليها
 وقال لقد تابت توبة لو قصمت على سبعين من اهل المدينة لو سمعتم انهم فظاير هذا الحديث
 انه صلى الله عليه وسلم ما اقام عليه الحد الا بعد توبتها ولو لا انها تابت ما طلبت اقامة الحد عليها فاقم
 وايضا بان الحد ترتيب على هؤلاء من حيث تعدى بهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب
 ما قبلها اي تقطع حكم المواجهة بالذنب الذي ادى به في الاخرة تحت المشيئة وسعت شيئا
 شيخ الاسلام ذكر يارحمه الله يقول لم يرد ان احدا يداخلك بنبه في الدنيا والاخرة معا

ألا الحار بين لقوله تعالى فيه من ذلك لهم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فلم
 ان من تاب من ذنب سقط عنه الحار فيه على هذا التقرير ويصح حمل الأول على العتاة كما سار قبل
 الذين يتكلمون منهم وقد عثرنا وشرب الخمر والسرقه فكان إقامة الحق عليهم أقوى في الردع والزجر
 لهم كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه المقدرة واحدة في عمره فقدم وصدا عليه الدنيا بما
 مرجحت حصول له في نفسه شدة النجس حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين كحال الأول
 ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من الحار به ولو يظهر عليه صلاح للعمل لا تقبل
 شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
 فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالأحسان
 لأموال الناس وإبصارهم فان من لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكان له لم يتب فلا يخرج
 عن التهمة في شهادته إلا إصلاح العمل والشئ على طريق كمال المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
 بعد ظله وأصل وقال تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوها من الآيات وقد وجدنا الثاني
 العمل بظاهر الأحاديث كحديث السابق في الشلثة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم وأسمع
 المسئلة المحسنة تخم في محورها اتباع المحسنة لها ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد ان الحار به
 اذا كان مع المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله لا يقتل به
 مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالمدين حسين ذاك
 تخفف والثاني مشد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب حد شرب المسكر

اجمع الاثمة لاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قليلا أو كثيرا موجب للحد وان
 من استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها واقتوا
 على ان عصير العنب اذا اشتد وتذوق من بده فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كشربه
 وقليله حرام وانه يسمى خمر او شرابه الخمر سواء كان من عنب ارضيبي او حنطة او شعيرة
 ارضيبي او عسل ابلين ونحو ذلك ان كان او مطبوخا خلا فلا يبي حنطة فانه قال فقبح الخمر والزبيب
 اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره ويسمى ثلثا الا خمر فان اسكر في شرابه الخمر وهو نجس فان
 طبخ او كانا في طيب حل منها ما يغلب على ظل الشارب منه انه لا يكره من غير طيب فان اشتد
 احرم الشرع منه ولم يعتبر في طيبه من ان يذهب ثلثاها او ما يزيد المخطئة والامر بالشعير والذرة
 والعسل فانه حلال عند فقهاء ومطبوخا وانما يحرم للمسكر منه ويحرم فيه ولكن ذلك انفقوا على
 ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وانه ان ذهب ثلثا حل عالم يسكر
 فان اسكر حرم قليلا وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان حد الشرب يقم
 بالسوط الا ما روى عن الشافعي انه يقام بالاذرى والنعال والطراف الشارب وعلى ان من غصن بقلعة
 ولم يجد غير خمر يسيغها به يجوز له اساعتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
 والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلثة انه مفسد على العصير

ثلاثة أيام ولم يشتر ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشتر ويسكر ويقدر زبد مع قول أحمد أنه إذا
عضى على المعصية ثلثته أيام صاد خمر أو حرم شرع وان لم يشتر ولم يسكر ولم يقدر زبد لم يشرع في
ذلك فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحكم بدوهم
العلة غالبها فإن فقدت علة الأسكار فهو مبطل على أصله ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فإنه
بعد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فأنخذ أحمد بالاحتياط أن لو يكن أحمد رأى في ذلك دليلاً عن
الشارع يحرم شرع وان لم يسكر فإن الشارح وضع الأحكام حيث شاء ويكون من باب تحريم
الوسائل خوفاً أن يقع في تحريم المقاصد كما أشرنا إليه بقولنا ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط و
يؤيد ما ذكرناه حديثه ما أسكر كثيره حرم قليله فإن تحريمه القليل لم يكن وأما مع العلة التي هي الأسكار
ويحتمل أن من قال بإباحة ما لا يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن أن علة التحريم هي
الأسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكران يصير الإنسان لا يعرف السماء من
الأرض ولا الطول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده الحسن
والقبح ومع قول الشافعي وأحمد من يخلط في كلامه على خلاف رده فالأول مشدد في صفة
السكر عطف في وجوب الحد إن لم يصل إلى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث
فوق ذلك فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض أشد سكرًا
ومن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبح كما أن من يخلط في كلامه فقط أخف سكرًا مما قبله
فمن تورع في عدم إقامة الحد أذ لم يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد تورع من جهة الغيرة
على أنه تلك محارم الله ومن تورع وأقام الحد بوجوده في الصفات دون ما فوقها فقد قل تورع
من جهة احتدام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهموا بضام ذلك أن من لا يعرف السماء من الأرض
من التمييز بالكلية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الأشياء ولكن جهل الأوصاف ومن
اختلط كلامه يدرك السماء من الأرض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحاظ غيبة نظوقه
فربما كان عنده شعور في أول مكانته ثم زال قبل أن يتمها فالأشمة ما بين ناصب لظاهر الشريعة
وما بين محدث من ذلك المسلم الشارب فكل وجه ومشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أن حد شارب كخمس شاة من مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ووجه الخرق أنه أربعون
في حق الحر وأما العبد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما مر أول الباب فعلى الأول حدة أربعون
وعلى الثاني حدة عشرين فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن الحر الغالب عليه كمال العقل عكس حال العبد فلذلك كانت صغيرة المركبة دون
العبد على قاعدة قوتهم من عظمت مرتبته كبر صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر
ويعربل ويؤذي الناس بأربعين في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه
لواقر بشره المحرم لم يوجد منه ربح حد مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا حد فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مؤلخه بأقراره والحكم دأب
مع الشرب لا مع الرعي عكس الثاني ومن ذلك قول الأشمة الثلاثة أنه لو وجد

فيه من رحم حمير ولم يعرفهم بعد مع قول مالك انه محد بالاول محقق والثاني مسند في اقامة الحد
 ورحم الامر الى مرتضى الميراث ومن ذلك قول مالك الحد والساقى في اصم احواله انه
 لا يجوز سرب المحرم للصورة كاللعطس والداوى مع قول الى حصة انه يجوز للعطش لا
 للتراوى ومع قول الشافعى في القول بالساقى انه يجوز سرب القليل للداوى ومع قوله
 في القول الثالث يجوز للعطس ما يقطع به الرى فقط فالاول مسند في عدم حارس سربها
 للصورة ولما في معصك وكذلك الثالث والرابع فيه تسديد ورحم الامر الى مراسى الميراث
 ويصح حمل الاول على حال الاكام من اهل الصدر والصبر فيصير احدهم حتى يصطر بشره
 اذ ذلك هو ما ان موث كما انه يصح حمله على اوايل الصرصة والعطش ووجه قول الى حصة
 ان سربه للعطس فيه نفاء الرجم واما الداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل سباعى
 وما حرم عليها وعبية الوحوش طاهرة والله تعالى اعلم

باب التعرير

انما لا يشبه على ان التعرير مشروع في كل معصية لاحد وبها ولا كفارة واحتلوا اهل التعرير
 ما استحق للعير رسله هو حق واحد لله تعالى ام غير واحد فقال الشافعى بعدم وجوبه
 وقال ابو حنيفة ومالك ان عليه على طه انه لا يصلح الا الصبر وحب وان عليه على طه
 صليحه بغيره لم تحس قال احمد ان استحق بفعله التعرير وحب فالاول محقق والثاني مفصل
 ذلك الثالث ورحم الامر الى مرتضى الميراث ووجه الاول بعظيم حصة الله تعالى ان يعصى
 المداوى فيها وهو يطر الى مسجانه وتعالى فكان الصبر المؤمل له واحا ليشبهه لقم بعله
 في المستقل يسير من كذا لم الذي حصل له في المعاصى يستعفى به منه وربما كان الدرس
 الثاني معلقا تركه على سؤالي الله عز وجل يجوز له بالسؤال الا فالقدر المحرم لا يصح تركه
 واما وجه الثاني القائل بعدم الرجم هو خاص برعاع الناس الذين لا يعرفون قدر عظمه
 حصة الله ولا يؤثرهم الصبر بكل ذلك التاثير فلا يحصل به كبر وحر وكبر عن المعاصى
 المستقلة ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة
 بالامام لو عير من احوالهم ولا ضمان عليه مع قول الشافعى ان عليه الضمان بالاول محقق
 على الامام والساقى مشددة من رحم الامر الى مرتضى الميراث ووجه الاول ان معصاة الامام
 محل عن ان يعذر احد بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعذر غيره وعدم ساقية تقتضيه
 لعداوة سابقة مثلا واللعن ان احدا من السلاطين قتل بقتله احد في قتل يراد بل ولا عزم رية
 ووجه الثاني ان الشرع لا يحاسبه فيه لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام السريعة
 ومن ذلك قول مالك واحدا من الاباء واصرح ولده ناديا او المعلم ادا صر بالصبي قاتلا
 فمات لا ضمان عليه مع قوله الى حصة والشافعى انه على الضمان والاول فيه تحفيف والثاني
 مشددة ورحم الامر الى مرتضى الميراث وتوجيه القولين يعبر من توجه المسئلة قبلها لان الاب
 كالا امام الاعظم في كونه لا يصح الا لاصلا من ذلك المعظم في العالم في ذلك صمد

ابو حنيفة والشافعي احتياطا لاولاد الناس وليتخفظ الوالد في خبره ولده فانه ربما قامت
نفسه من ولده فضر به المصلحة كالاجنبى فانهم ومن ذلك قول الامامة الثالثة انه لا يجوز
ان يبلغ بالتعزير اعلى الحدود مع قول مالك ان ذلك لا يجرى الى اى الامام فان رأى ان يزيد عليه
فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
ونائبه انما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته شريعة واحدة ووجه الثاني
ان الشافعي من الامام الاعظم على امت من بعده وامر الامامة بالسمع والطاعة له في كل ما
لا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والنسقة الخيل المقدرة باليد ووجه الثاني ان الامام
الزيادة بالاجتهاد مصلحة لن ذلك المعز راسم مفعول ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي التعزير
لا يختلف باختلاف اسبابه كان زياد في التعزير حتى يبلغ في الحدود ولو في الجسامة د
ادناها عند ابو حنيفة اربعون في النحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اكثر التعزير عند
ابو حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد وتسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
في التعزير اى عذابى اليه لاجتهاده وقال احمد هو مختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطء
في الفرج بشبهة كوطء الشريك او بالوطء في اذن الفرج فانه يزاد عنده على اذن الحدود
ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب بالاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او سرقه
دون نصاب فانه لا يبلغ فيه اذنى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزاد في الحد عن
الحد بالمقدرة في الشرع وقول مالك فيه تشديد اذنى اجتهاده الى زيادة على الحد بالمقدرة
وقول احمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابو حنيفة والشافعي انه يضرب قاضا مع قول مالك انه يضرب قاضا ومع قول احمد
في احدى رايته كمد يده الى اخرى كمد يده الى حنيفة والشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه قاضا يبلغ في الزجر ووجه
الثاني ان الراد من الضرب الام وهو حاصل بضره قاضا ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
لانه لا يجرى في حد القذف خاصة ويجرم فيما عداه مع قول مالك انه يجرى في الحدود كلها ومع
قول احمد لا يجرى في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمتنع الم الضرب كالقبض والقبض صان فلا بد
فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في النحر والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وقبحه الا قول ظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد ان الضرب يضرب
على جميع البدن الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفسد
والخاصة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر ما قاربته فالاول والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا الاستثناء الاول
والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الضرب في الحدود يتفاوت
فاشد الضرب ضارب التعزير ثم النحر ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود
سواء ومع قول الشافعي ان ضرب حد الزنى اشد منه في حد القذف ان ضرب القذف اشد من

الضرب في شرب الخمر فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود
وتشديد من حيث تشددة الضرب في بعضها ولكن ذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في
التساوي الحق الا وفي الاول في بعض الحدود ولكن ذلك الثاني فرجح الامر الى مرتبة الميزان
باب الصيام وضمان الولاة والبراءة

لم اجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من ادعى اوجبة على نفس او طرفه ويضمن او اهل فان لم
يبلغه الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول ابي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو عرض عاص يد لسان فانه يرضى
من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في الشهر يد عنه مائة يرضى الضمان
مخفف على المصروف والثاني مشدد عليه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اطعم انسان في بيت انسان فرماه فقأ عينه لزمه الضمان مع
قول الشافعي واحمد لا ضمان وقول مالك في دوابه كالذئبين فالاول كالسدد والمثاني مخفف
والثالث محتمل لكونها فرجح الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطعام اهل الدارين
والوارد من لا يتردد من اطلاقه كبرقنة ثقلة وتقرع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل
الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فحش عينه زجره عن مثل ذلك ومن ذلك
قول مالك واحمد ان ادم بوضرب في خدمته المرد او افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام
مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حداثته بحد الشرب وكان جلد به اطراف التعال
والثياب لم يضمن الامام قوله واحد وان كان ضربه بالسوط ولا صحابه في ذلك ورجان اصحاب
الاضمان عليه وحكى ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب ضربا
لا يجاوز الاربعين ضامته فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضرب اربعين سوطا
فمات قديمه حتى قلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف
النقل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشهور فاقامة غيره فضيحة
كبيرة الحدود وانه باذن من الشارح ووجه الثاني من شق التفصيل في حد الشرب
كونه بما لا يقتل جالبا واما وجه ما قاله اصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كون ذلك مانعا فيه من الشارح ولكن ذلك القول في اول شق التفصيل لان من حكاه
ابن المنذر وجه الوجه الثاني من وجهي اصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا ربما تقتل
غلبا وانما كان على عاقلة الامام الرية دون القصاص لان اصل الضرب فاذا فيه ولا ان منصف
يجل عن مثل ذلك فانما الواجب العقل على الامام لقبلة الموضوع في تجديده عليه مع ما في ذلك
من انها حرمته في عين العامة وقصفت شركته ولم يبلغنا ان اء ما قتل في اقامة الحد على
مستحقه ابدا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على الرباب اليها شتم فيما اختلفت به امر

اذ لم يكن معها صاحبها واما ما اتلفت له ليدلها فانه عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يضمن الا ان
 يكون معها صاحبها اذ كبر الوفاق او ساقطا او يكون قد رسلها سواء كان ليدها او غيرها فالا ذل فيه
 تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذا في قوله فوجه الامر الى مرتبة
 الميزان قد جرحه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الاثمة الثلاثة جرحان العادة في ارسال
 اليها ثم نهى راجع اليه يعلم توجيه الضمان فيما سطره ليدل وجه الشق الاول من كلام ابي حنيفة
 كونه معها اذ كبر او قاتل او ساقطا ووجه الثاني منه تعديه بالارسال وذلك عم المحكم في عدم
 تخصيصه ذلك في دليل او نهى ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها
 ضمن صاحبها ما اتلفتت بيدها او فنها واما ما اتلفت برجلها فان كان يوطئها ضمن الراكب وان
 سقطت برجلها وان كان يوطئها في موضع ما دون فيه شرط كالمشي في الطريق والوقوف في ملك
 الراكب او في الفلاة او في سوق الدواب لم يضمن وان كان يوضع ليس بما دون فيه كالوقوف
 على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان غير ان ضمن مع قول مالك ان يدها او فنها او يوطئها
 سواء فلا ضمان عليه في ذلك اذ لم يكن من جهة ركبها او قاتلها او ساقطها سبب من غير وضرب
 ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بفنها او يدها او يوطئها او ساقطها سواء كان من قاتلها
 او ساقطها سبب او لم يكن ومع قول احمد ما اتلفت برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت
 بفنها او يدها او فنها الضمان فالاول الذي هو كلام ابي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف
 من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل فمجموع الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه الاقوال الاربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن والله اعلم

كتاب السير

اتفق الاثمة على ان الجهاد فرض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الحجر عن
 الباقيين وعن سعيد بن المسيب انه فرض وكن ذلك اتفقوا على انه يجب على اهل كل ثغر ان
 يقاتلوا من بين ايديهم من الكفار وان عجزوا ساعدتهم من يليهم الا قرب فالقرب واتفقوا على
 ان من يتعين عليه الجهاد لا يخرج الا باذن ابيه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين لا يخرج
 الا باذن غريمه وانه اذا اتفق الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار
 الا ان يكونوا مستحرفين لقتال او محتجزين في الفضة او يكون الواحد مع ثلاثة او المارسة مع
 ثلاثة فيبطل الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع حلية ثلثهم بالظهور عليهم وانه يجب الهجرة
 من دار الكفر على من قدر عليهم او على ان شاء الكفار اذ لم يكن يقاتلهم فلا يقتل الا ان يكون ذوات رأى
 وعلى ان الاعمي والشيعي الفاني ذاهل الصلوات او كان لهم رأى وتدير يقتلون وعلى ان للشركيين اذا
 تترسوا بالمسلمين ليتقى المشركين بالمسلمين على الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى انه لو قتل احد الاسير
 وهو في الاسر لم يجز على القاتل شيء الا التعزير فقط خلافا للروايع في قوله تجز عليه الدية
 هذا ما وجدته من مسائل لا اتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة انه يجب اي يشترط في وجوب الجهاد وجوب الزاد والراحلة كالجم مع قول مالك انه

لا يجب وموضع الخلاف اذا قيل انهم اهل بلذوليتهم وبينهم عوصم الجهاد مساواة القصر
والاول مخفف في حق انهم اهل الجهاد والتاني مستدل فيه بقرحة الامر الى مرتبة الميزان
وروجه الاول ان من لم يجد الدوا والراحلة فقد لا يملكه بخلاف النقائص قلته في اياكم كثير
ويركب فاذا وجد ازداد الراحلة حتى كثره ولم يصرفه عند النقائص فغير القتل ووجه الثاني
عدم وجوب نص ضررهم بانتهى شرط ذلك في السفر للجهاد ولو جوبه لا كثر وان كان شرطاً
لوصول اليه ولو في حديث واحد ان السيرة لم تزل محفوظة لروح العلماء في كل عصر ويصح
حل كلام الامامة الثلاثة على حال كما في الدولة من ذوي المروءات الذين يفتل عليهم الجهاد من
سؤال الناس لرد الراحلة في الطريق وحمل كلام الامام مالك على حال من كان بالصد من ذلك
كما قال فبينهم معتمد على السؤال ويصل ان الركيب لا يجيب على سؤاله فانه يجب عليه المحج
عده وقر ذلك قول في حصة وذلك ان المسلمين واحدوا مال اهل الحرب ولم يمكنهم
الحراجه اذ يصلحها الى دار الاسلام لانهم اهل الجهاد ويكسر عن السلاح
ويحرقون المتاع مع قول السامعي واحداً لا يجوز الا لما لا يملكه وذلك بعد القسمة والاول
مخفف على المسلمين والتاني مستدل في بعض ذلك سيدهم ورحم الامم من متى الميزان ووجه الثالث
مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فربما تعلق عليها لكشاد واحد وانك لا موال التي غنمناها
مهم فتقوهم الى قائلنا واما ما يراعى اهل هذا القول فاحتمال اهل القول الثاني فقر المصلحة
العامة على مصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ذلك لتعلق حقوق جميع الماهدين
بذلك وندم من حيث انما ذلك الامر من ايدي المسلمين كان عاواها من غير اذلاف انهم
للمسلمين في هذه الحالة وقر ذلك قول في حصة وذلك واحد والسامعي في احدى قوله ان
سيور الكفار وعيهم اذ انهم لم يكرهوا ولا تدبير لا يجوز قتالهم مع قول السامعي في الاظهر
انه يجوز قتالهم بالاول مستدل بالتاني مخفف برحم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
مستوعبة القتل بالاصالة لها هي في حق من فيه كرامة فمسلمين وهو لا يملكه منهم لنا
تلك ووجه الثاني ان الامم قد يرى قتالهم لمصلحة وقد ينص الى السيد اذ عليه الصلوة والسلام
لما سمى بيت المقدس كان كل منى يباهي بصم منه فاستكاد ذلك الى مربة عروجل داوحى الله تعالى
اليه ان يبقى لا يقوم على يدي من صفك اذ ما يقال وودى ربا ليس ذلك في سبيلك فقال
الله تعالى الى ذلك ليس شدي ويؤيد ذلك نصاقله تعالى وان حقوا السلم فاجتهدوا
في ذلك ترجيح للمصلحة على التفرق وقر ذلك قول في حصة وهو الاذابة لاديه على من قتل من
لم تسمع اليه مع ما نقل عن عبد الله الثاني في حصة من محلا ذلك على غير الراجح فالاول
مخفف ونسب مستدل برحم الامر الى مرتبة الميزان وقر ذلك قول مالك ان من قسست
دراهم منادى بلفظهم الدعية ولا تحتلح الى دعوتهم قتل القتال بل يقتالهم ابتداء من بعد
دعوتهم والدعية اقظم لسد وقال في حصة ان لفظهم الدعية فحسن ان يدعونهم الامام الى
الاسلام او اداء الحرب قتل القتال وانهم تعلقهم ولا يفتي بالام ان يبدلهم وال السامعي لم اظن

احد من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المتسربين خلف التزك والجنون
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقاقل حتى يدعوا الى الايمان فان قتل احد منهم قبل ذلك فعل جاقلة
 قتاله الدية وقال ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من ذهب مالشان المحكم كذلك فالاول
 والثاني من اصل المسئلة مفصل الثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين لان بلغتهم الدعوة
 تخفف من حيث انهم لا يقاقلون الا بعد الدعوة الى الايمان كما ان الاول مما تفرع من المسئلة مشدد
 من حيث وجوب الدية على قاتل القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من
 الشارح ومن امراء الفرائد من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول ابى حنيفة
 والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلم بالعمق عاقل مختار ولا يصح امان الصبي
 والجنون عندهما مع قول مالك واحمد يصح امان الصبي المراهق والاول مشدد في صحة الايمان
 للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان الكفار امر خطير
 يسبى عليه مصالح ومقاصد فيحتاج الى عناية عقل ونظر في العواقب والصبي والجنون ليسا من
 اهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قرب الشيء اعطى حكمه
 في كثير من الاحكام واما ان الكفار منها من حصل بعد امانه فتنة فولى الامر بتدريسه
 الامراء ويشدد على الكفار حتى يذنبوا ويخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي المذنب بمثابة
 الاقل في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها حتى يفسدوا فيها ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه يصح امان العبد المسلم كافر او اهل مدينة يهودية حتى يمانه سر حاكمه بعد امانه المذنب
 مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان امان العبد في النقص كما ان الصبي قد قد هنا فبه ووجه الثاني
 انه يحتاج الى كمال راي والعبد ناقص العقل الذي عادة ويصحب حمل الاول على عيب ظهر للناس
 عقله وحسن بابه والثاني علم من كان بالنكس ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعي لو
 اصاب احد من المسلمين مسل في حال فتر من الكفار المسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة
 مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يلزمه الكفارة بالدية والثاني من قول
 الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الاثمة ومن ذلك قول
 الاثمة الاثمة ان المسلم اذا طلق المباشرة جائز له ذلك بلا كفارة مع قول ابن ابي هريرة من الشافعية
 ان ذلك بكرة فالاول مخفف والثاني مشدد ولكن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان المستحب ان لا يبارز
 احدا الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جازم قول ابى حنيفة ان المباشرة حرام الا ان
 يكون المبارز في منفعة من المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجهها ظاهر راجع الى حكم ذوي الراي من المسلمين ومن ذلك
 قول ابى حنيفة يخرج استرقاق كل من لا كتاب له ولا مشبهة كتاب كعبدة الاوثان لكن من

بهم من مرمع قوله ما في الشاقي واحد في أحدك وليتبعه من ذلك لا يجوز مطلقا كما ذكره
مفصل الثاني مسألة من رحم الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول سد ما احتل من لا
كتمان له ولا شبهة كتمان من الفجر ووجه الثاني تصرف صغر العرب ولا يخرج عليهم معان كثير
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أسلم كافرا قبل الإسلام عهده نفسه والله وإن كان في دار
الفرس مع قول أبي حنيفة في دار الحرب من العقار ينضم ما ما عيرده وإن كان في بيده
أو يد مسلم أو يد في يديهم وإن كان في دار الحرب من العقار ينضم ما ما عيرده وإن كان في بيده
والثاني مفصل من رحم الأمر إلى مرتبة الميراث ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله فإذا قالوا له أعصوا أمري وجعل الله من أمتهم
الاسلام وجعلهم على الله ووجه الثاني من التفصيل في قول أبي حنيفة بغير الحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من إلامة لهم على قتال ما ووجه التفصيل في المسألة الثاني من رحم
أبي حنيفة وأصح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل حر بيوتا أو أسلم لحر يجر
سهمهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول محذور على الحرين والثاني مستند عليهم من رحم
الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القولين راجع إلى رأي أمير السرية وأهل الرأي من
العسكر والله تعالى اعلم

كتاب قيم البقي والقيمة

القول الأئمة على أن ما حصل في يدي المسلمين من مال الكفار بايعا أو الخيل والركاب فهو
عسمة عليهم وعرضة إلا السلك كما أسبق في تفصيله وانفقوا على أن أربعة أحاسن القيمة السابقة
تقسم على من يهدد الوقعة بدية القتال وهو من أهل القتال كل رجل منهم واحد وانفقوا على أنهم
أدوا الصغر العقيمة وداروها ثم انصل بهم ما لم يكن لذلك المدح معهم حصته وانفقوا على أن الأمام
لوقم العمام في دار الحرب بغيره من القسمة وكذلك وانفقوا على أن الأمام أن يحصل بعض العمام
على بعض وكذلك وانفقوا على أن الأمام يحجز في الأسارى من القسمة ولا مسترقاق وانفقوا على
أنه لا يجوز لأحد من العاصمين أن يطأ جارية من السي قبل القسمة وانفقوا على أن العال من العيمة
قبل جاراتها إذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الأوقاف وأما
ما احتلوا به من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان في مال الكفار المعلوم منهم سلع
استحقها القاتل من أصل العيمة سواء شرط ذلك الأمام لم يشرطه قالوا وإنما يستحقه القاتل
إذا عثر به نفسه في قتل مشرك ونزل امتناعه مع قول أبي حنيفة والله أن القاتل لا يستحق
السلك إلا شرط له الأمام ثم بعد السلك لهم الخمس من العيمة فالأول محذور على القاتل
بشرطه والثاني فيه تقدم تسليمهم من رحم الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول تنعيم المسلمين على
القتال لما يهدد من الجرم الذي يماثل لأهل الدنيا وأولم يعط ذلك الصيد صغر عرمة عن
القتال ووجه الثاني من إلامه الأمام مع أمير الجيش وإن سمح له بالسلب أحده ولا تركه لأن
أنه النظر العام على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلك أو إلى غيره وقسمه بينهم فيمكن

منه القائل منه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل من لا تلتفت نصه الى الملب
لغلبة قصده بالجماداة الى الحكمة الله عز وجل دون الغلبة ومن ذلك قول ابى خيفة ان الخمس يقسم
على ثلاثة اسهم سهم لليتقى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى
فيهم دون اغنيائهم واداسهم النبي صلى الله عليه وسلم فربو خمس الله وخمس من له وهو خمس
واحد قد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي واداسهم ذرى القربى فكانوا
يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين وبعده فلا سهم لهم لما يستحقون بالفقر
خاصة ليسترون فيه ذكرهم وادانهم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون
استحقاقه لكن النظر فيه للامام يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويبسطه الاكمام
القرابية من الخمس الفقى والخراج والجزية ومع قول الشافعى واجدان الخمس يقسم على خمسة
اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل ولما كان مختصا ببني هاشم وبني المطلب لانهم ذروا القربى
حقيقة وقد منعا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيمة وفقيرهم فيه سواء الا ان الذكر مثل
خطا لاثنين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتقى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه لشديد من حيث حرمان اولاد
البنات ومن حيث ان الذكر مثل خطا لاثنين وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني
فيه تخفيف من حيث سره الامر الى الامم والثالث فيه تشديد من وجهه وتخفيف
من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبى الميزان ومن ذلك قول الشافعى ان سهم
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في الصالح من اعداد السلام والكرام وعقد الفتى لمروءاء
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفوق مع قول احمد في احدى روايته انه يصرف في اهل
الديون وهم الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالتغنى لسد حاجتهم فيهم على قدر كفايتهم
والرواية الاخرى واختارها الحنفى كمنه الشافعى فالاول والثالث موع والثاني مضيق
فرجع الامر الى مرتبى الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعى ومالك واحمد
ان الفارس يبسط ثلاثة اسهم سهم له وسهم للفارس مع قول ابى خيفة ان للفارس سهمين
نقطة سهم له وسهم للفارس وقال القاضى عبد الوهاب لم يقل احد يقول ابى خيفة فيما علمت
وحكى عنه انه قال انى اكره ان فصل بجمعة على مسلم قال القاضى ومن قال بان للفارس سهمين
عمر الخطاب وعلى بن ابى طالب لا يخالفهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاراضى واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
وسفيان الثورى والشافعى ومن اهل العراق احمد بن حنبل ومحمد بن يوسف ومحمد بن الحسن وبالحلة
فلم يخالف في هذه المسئلة غلبا الى حقيقة رضى الله عنه فان حملنا ذلك القول منه على انه
قاله بدليل ظفريه ادا اجتهد فهو مخفف على غيره من القاعنين بترفرسهم من الثلاثة والله تعالى
اعلم ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحد مع

قول الجرحيهم الفرسين ولا يزد على ذلك ولا يفتقر لرواية سيف وهو رواية عن مالك بن النوفل
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين بلحن سهم الفرس الثاني فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسمهم بغيرهم قول احمد انه يسمهم له سهم واحد فالاول
 مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بغيرهم فمات الفرس قبل القتال لم يسمهم بغيرهم بخلاف
 ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسمهم به عندهم مع قول ابى خيفة انه لو دخل دار الحرب
 فارسانه مات فرسه قبل القتال يسمهم للفرس فالاول معتد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان ومن ذلك خبره هو العلم انه يسمهم للفرس عربيا كان او غيره
 مع قول احمد انه يسمهم للفحل سهران والبرقون سهم واحد ومع قول الاثرعبي ومكحول
 انه لا يسمهم الا للفرس العربي فقط فالاول مخفف والثاني معتد على الفارس مشددا على الغائبين بلحن
 سهمهم بغير العربي والثاني مفصل والثالث مشددا على الفارس فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل اقوى من البرقون غالبا ووجه
 الثالث ان الفحل العربي حتى لاكثر عند العرب فكان الحكم دأرا معها ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واحمد في اصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من اموال المسلمين قال
 ابن هزيمة والا حديث الصحيح يدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذ شاة العبد ففطر
 عليهم المسلمين فرد عليه في من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى له عبد ففطرناهم فظهر
 عليهم المسلمين فرد عليه وقال ابو خيفة يملكونه يعني الرواية الاخرى عن احمد فالاول مخفف
 على المسلمين مشددا على الكفار والثاني بالعكس فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في
 عدم ملكهم لاموال المسلمين اعلامة كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يمتد نزاعا ذلك من
 الكفار للصليحة تعود على المسلمين اعظم من اتفاقها منهم فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اول
 وان لم يملكونه نزعاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يرفض من حضر الفينة من ملوك وضى
 وامرأة وزنى والرضع شيء يجهل الامام في قدره ولا يكمله لهم سهم ما مع قول مالك ان الصبي
 المراهق اذا طاق القتال واجازة الامام كمل له سهم ولو لم يبلغ فالاول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني مشددا على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجحه
 لا مرالى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الجرحي مع قول
 ابى خيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول اصحابه ان الامام اذا امر بجولة قسمها لخواصها يملك
 لوقسمها الامام في دار الحرب فنقلت القسمة بالاتفاق كما امر اول الباب فالاول فيه تخفيف
 والثاني مشدداً والثالث مفصل فرجحه لا مرالى مرتبتي الميزان وذلك كله سراجهم الى سراج الامام
 ومن ذلك قول ابى خيفة واحمد في اخرى روايته انه لا باس باستعمال الطعام والعلف
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو يغيره من الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا الى دار
 الاسلام كان غنيمة قل او اكثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمته ثم وان كان نزعاً فاصح

القولين أنه لا يرد مع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى ديار الإسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى ديار الإسلام يكون غنيمة ولو قل فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجب للأمام أن يقول من أخذ شيئا فهو له وإنه يشترط أن الأول لا يفعل مع قول مالك أنه يكره له ذلك فلا يشوب قصد المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ويكفل من الخمس لمن أصل الغنيمة وكذلك المفصل كله عنده من الخمس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لأنهم في ظاهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف على الغانمين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعلم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغانمين فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسرا سيده فخلقه المشركين أن لا يخرجه من ديارهم ولا يهراب على أن يتركوه دين هرب فيجوز له أن يبقى بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعين أنه لا يسعهم أن يبقى وعليه أن يخرجهم عنه يمين مكره فالأول مشدد خاص بالأكابير الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر من أهل الوجد الصادق والثاني مخفف على الأسير خاص بمن لا يطيق الصبر على خدمة الكفار من لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في بأس أو انفال الحكمة الإلهية فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أمام أبي حنيفة أن الإمام يخير في الأمراض التي فتحت عنوة وغنمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها أو يأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للأمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في أحد روايتهما أنه ليس للأمام أن يقسمها بل يقصير بنفس الظن عليها أو قفها على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام يخير بين قسمتها ووقفها لصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغانمين كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في ظاهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله لصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغانمين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصدرها ووقفها على المسلمين بغير ذاته والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخييرها بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدد على الإمام في جواز قسمتها بين جماعة الغانمين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصح للمسلمين فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فقه من الأمراض عنوة أن في كل جريب من الخنطة قفيزا ودرهمين وفي جريب الشعير قفيزا ودرهم مع قول الشافعي أن في جريب الخنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قول أحمد في ظاهر رواياته أن الشعير والخنطة سواء ففي كل جريب واحد قفيزا ودرهم والقفيز المذكور ثمانية أطال وأما جريب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشق وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل وأما جريب الزيتون فقال الشافعي

والمرحوم فيه اثني عشر مراً ولم يوجد كالأبي خيفة نصر في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
تقدير بل المرجح فيه إلى ما احتمل لا فرق من ذلك لا اختلافاً فيما يفتي به الإمام في تقدير ذلك مستيناً
عليه يا أهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلافنا مع الإمام مشهور يرجع إلى اختلاف الروايات
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإنما كثر ما عولوا على ما وضعوه من الروايات المختلفة عن عمر
كأبي بصير فإنه اختلف باختلاف الروايات التي ترجع إلى ما مر في ذلك إلى ما يفتي الميزان بتحقيقه ونسبه
كما ترى ومن ذلك قول الشافعي أنه لا ينجي للإمام أن يزيد في التحريم على ما وضعه إلا ما مر
عمر بن الخطاب لا ينجي له التصان مع قول مالك في أحد الروايات أنه يجوز له الزيادة إذا كان
الحتم والتقصان إذا لم يحتمل مع قوله في الرواية الثانية أنه يجوز له الزيادة مع الاحتياط في التقصان
ومع قوله في الرواية الثالثة قلما يمانه لا يجوز له الزيادة ولا التقصان عما وضع عمر رضي الله عنه عليه
الأبي خيفة في هذه المسألة نص لم يكن حكماً عنه المذموم بعد ذكر الأشياء المأمورين عليها بالخروج كما
يوضع عمر رضي الله عنه أن ما سوي ذلك من أصناف الأشياء يوضع عليها الخروج بحسب الطائفة
فإن لم تطق الأرض يوضع عليها نقصها بالإمام وكل ما يورثه لا يجوز للإمام الزيادة ولا التقصان
مع الاحتمال قال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وإنه لا يمانه من الله فهو على
أصله في جهاد الأئمة على ما احتمل الأرض مستعينة بأهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
لا يجوز أن يضر على الأرض ما يكون فيه فضاء لبني المال رعاية لأهل الناس ولا ما يكون فيه
أضرار بأرباب الأرض فحدها من ذلك لا تطبق فضاء الباب على أن عمل الأرض من ذلك
ما تليق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتابه الخراج رضى صفته لمرشيد هو الجسد قال
وأرى أن يكون لبني المال عن الحب الخفسان ومن الثقات الثلاثة انتهى في الأول فيه تحقيق
على الإمام من حيث أن له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وقشد يد عليه من حيث
أنه ليس له التقصان والثاني مفصل في الرواية الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد
هي عين قول الشافعي وعين وحكى عن أبي خيفة وعين وأرى عن محمد بن الحسن وأما قول
أبي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والتقصان بما وضعه عمر رضي الله عنه أدياً معه
لحد يثبته الله تعالى ينطق على لسان عمر وقدر بالصحابة لا على ذلك بل لا تكسر فهو أشد
نظراً من جميع الأئمة بعدد روجه لا قول السابقة التي فيها جواز الزيادة والتقصان عما وضعه
عمران الأئمة بعد عمر إماماً على الأمة في ما تغيرت الأحوال التي كانت أيام عمر بزيارة أئمة
الأرض وقوته أربغقصه وضعه فله الزيادة إذا قيدت الأرض وأخرج كل ذلك شرقاً لمدب من
الشمع مثلاً والنقص إذا ضعف وأخرج كل ذلك ثلاثة أرباب فرضي الله عن الأئمة أجمعين
ومن ذلك قول الشافعي لو صار للإمام قن من الكفار على أن يرضيهم لم يجعل عليهم شيئاً فهو
كالخزينة من أسلموا سقط عنهم وكان ما اشتراه منهم مسلم مع قول أبي خيفة أنه لا يسقط عنهم
خراج أرضهم بأسلامهم ولا يشرع مسلمة في ذلك لا يفتي على ذلك أن يسقط الخراج عنهم إذا أسلموا
والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى ما يفتي الميزان وكل من القولين وجهه صحيح

فائدة قال ابو حنيفة ومالك واحمد في ظهور قايضه ان مكة فتحة من فتحة وقية شمس
واحمد في الرواية الاخرى انها افتحت صلى وبها اربعة كتابا في النجاة وفي فتح مكة صلى في رده ورحله
الحياة ملك يمام انتهى فمن قال عنوة في وشد على اهل مكة ومن قال صلى في فتح مكة ومنه
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لا يستعان بالمشركين على قتال اهل الحرب ولا يدون في حرم
عدوم على الاطلاق وقال مالك الا ان يكونوا اخرا ما للمسلمين فيجوز مع قول ابو حنيفة ان
يسعان بهم ويداونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب الجارى عليهم وتروك
حكم الشرك هو الغالب كره ومع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرط ان احدهما ان يكون بالمستدين
قلة ويكون بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن راي في الاسلام وميل اليه قال
ومع استعان الامام بهم فخرهم ولم يسهم فالاول فيه تشدد بيد المسلمين لوانهم طلبوا الاستعانة
بالمشركين ان لم يقع بالشرط والاك من الاستثناء والثاني تخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره
وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب الاقوال ظاهر وكل ذلك
راجع الى راي الامام اوانا شبه ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الحدود
تقام في دار الحرب على من تجب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام
نوارتكه في دار الحرب لزمه الحدود سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الادميين
فاذا زنى او شرب الخمر او قذف احد من خلق الله عليه حد في دار الاسلام لم يحد في دار الحرب
او شرب الخمر او قذف احد من خلق الله ان يكون بدار الحرب اقام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن
لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع
جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكرية قبل الرجوع وان كان امير سرية لم يقع الحد في دار
الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه
يضمن بالدية في ماله عمدا كان او خطأ فالاول مشدد على المسلمين نصرة للبشرية للمظفر وتقدم
نصرة على الخوف المتوقع من تغدير قلبه بالعسكر المرجب لضعف الغرم عن القتال والثاني تخفف
على عسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان
صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال باقامة الحدود على بعض
اخوانهم بخلاف اذا كان العسكر امير كما قاله ابو حنيفة فيعمل كلام مالك والشافعي
في قولهما انه تجب الحدود على من وقع في دار الحرب لكن لا تقام الا ان يرجع الى دار الاسلام على خوف
انكسار قلبه بالعسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون
من سيطرته فهو ملحق بالامام لا اعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام
سقطت الحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقلاهم ان امير العسكر
اترك اقامة الحدود عليهم لا عجة فيهم فلا يابن بعد ذلك عن الخروج مع في الجهاد اذا دعاهم
به بخلاف اذا قام الحدود عليهم فانهم فيها اغفرت نفوسهم منه وقال انه يكره هنا فلا نسا في مع
غالهم لا يتعلل اقامة الحدود عليه مصلى له ابا الجاهل عن شهره وجب تقديم امر الشارح

على حظوظ نفوسهم وايضا فان حقر الله في الحدود السابقة مبنية على المسامحة الا القتل وال
 القتل فيه سحق الادميين فلذلك لم يسقط حق من وقع فساد اعظم من فساد حرد الدبسية
 على ذلك لقاتل هذا ما اظهر لي من التوجيه لكلام الائمة في هذا الوقت والله اعلم ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستتابة في الجرم سواء كان بجعل او بجرعة او تبرع وسواء تعين
 على المستتبه او لم يتعين مع قول الله انه لا تصح الاستتابة بالجعل اذا لم يكن الجرم متعينا على
 لناشب كلعيد الامة قال ولا باس بالبعاش في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
 على المحادين بوجوب الخروج عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتوكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احد منهم الى الجهاد
 متضعف فكلمة الاسلام فان النفس من شأها الكسل والجبن عن القتال لما فيه من تورق الموت
 والجرحات الشديدة ووجه الثاني ان الناشء عام مقام المستتبه في نصرة دين الاسلام
 فكما ان المستتبه يغار على دين الاسلام فكذلك الناشء عليه ما يصح حمل الاول على ما اذا
 كان الناشء يقوم مقام المستتبه وحمل الثاني على اذا كان يقوم مقامه في نصرة الدين كنه
 الشرا اليه في التوجيه ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو طمخ احد الغنائم جارة من السبي
 قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو ملك يرد الى
 القيمة مع قول مالك انه حران يحول ومع قول الشافعي واحدا انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد
 وحريمه وعليه قيمته والمهر يرد في القيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي فاقم
 قوله لا تصير فالاول فيه تخفيف على الراطي وعدم وجوب الحد فيه تشديدا عليه في عدم
 ثبوت نسب الولد وجعله ملكا يرد الى القيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
 عليه من حيث عدم الحد ونسب صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمته
 والمهر يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر لا تخفى على القطن ووجه كونها
 صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب لها كونها لا حد عليه في وطئها عند وجه مخالفة
 السابق له في عدم صيرورتها ام ولد ان كان قائلا بثبوت النسب انه لا حد عليه في وطئها
 الاحتياط لكن نصيب الراطي في تلك الجارية جزء اصغرها بالنسبة لجميع الغنائم هذا ما اظهر لي
 من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول ابى حنيفة والله والشافعي في احد
 الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فرقت فيها نار فان كانوا جميعا نجاة فلا في الالقاء في الماء
 ولا في القامة في السفينة بهم بالخيار بين الصديقين الغنائم انفسهم في الماء مع قول احمد
 اهم ان رجوا النجاة في الالقاء القوار في الثبات ثبتوا وان استسكنوا لم يردوا اما مشاء وان
 ايقنوا بالهلاك فيها او غلب على ظاههم روايتان اظهرهما من الالقاء لاهلهم برجوا النجاة وبه قال
 محمد بن الحسن والملك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني واحسنه المقتضيل مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمله ومن ذلك ان كان هدايا امراء
 الجيوش تكون غنيمة ففيها الخمس لا يختص بها قال وهكذا ان اهدى الى امير من امراء المسلمين

لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين ليس باير ولا باس باخذها
 وتكون له دون اهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن ابي خنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك
 الروم الى امير الجيش في دار الحرم ففر له خاصة وكذلك ما يعطى الرسل ولم ينكر عن
 ابي خنيفة خلافا وقال الشافعي اذا اهدى الى الرالي هدية فان كانت شيئا ناله منه حقا كان
 ام بالاحلا فحرام على الرالي اخذها لانه يحرم عليه ان ياخذ على خلاص الخو جلا وقد الزمه
 الله تعالى ذلك واما اخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين
 المعنيين احدي ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كان منه في الصدقات كاستغناء
 غيره الا ان يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالبلد
 الذي به سلطان شكر على احسان كان منه فاحيان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا ياخذ
 على الخبز مكافاة فان اخذها وتولها لم تحرم عليه وقال في احدي روايته انه لا يختص بامن
 اهديت اليه بل هي غنية فيها الخمس في الاخرى يختص بالامام بقول مالك ومثله على الامراء
 على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو خنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول ابو يوسف
 تخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد في احدي شقي التفصيل وتفصيل في الشق الاخر
 والرواية الاولى عن احمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تختص
 بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا للامير في رقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الغال من الغيبة قبل خيارها اذا كان له فيها حق
 لا يحرق دخله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق رحله الذي معه الا المصحف وفيه روح
 من الحيوات واهرجة للقتال كالسلام رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه فغيره روايتان
 فالاول فيه تخفيف على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حل الاول على ما اذا لم يحصل بهما غل تجرؤ على الغلول من قال العسكر فيكون
 في المحرق زجر وتغدير عن الغلول ومن ذلك قول ابي خنيفة واحمد في المصنوع عنه ان قال
 الفتي وهو اخذ من مشرك لاجل كفره بغير مال كالجزية الماخوذة على الرؤس واجرة الارض
 الماخوذة برسم الخراج واما تركه فزاده ورواه المرتد اذا قتل في مدينته وقال كافر مات
 بلا وارث وما يورثه منهن من العشر اذا اختلغوا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه فيكون للمسلمين
 كافة فلا يختص به يمكن تصديقه لصالح المسلمين مع قوله ان ذلك كله في متخير مقسوم
 يصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يختص بامن
 كان ذلك لرسل الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنم به بعد موته قوله ان احرارها لصالح المسلمين
 والثاني للمقاتلة واما الذي يختص منه فغيره قوله ان الجريد انه يختص جميعه وهي رواية عن احمد
 والتقدير لا يختص الا بتركه فزاده ورواه فالاول فيه تشديد على الامام بعدم اخذ شيء من
 الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه باخذها لنفسه
 وقول الشافعي ما بعده واذم فرجع الامر الى مرتبة الميزان والحق لله رب العالمين

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تنضم على أهل الكتاب وهم الذين ردوا النصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تنضم على تساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان دخل أهل الصر مع هكذا قال ابن هدير ونكر الأفعى النورى في ذلك خلافا عن الشافعى وعبدارة النورى في المنهاج والمدنهم وجوبها على من دخل وشيخهم وأعمى وأهله وأولادهم وقال الأفعى المتخصص أن الجزية بمشاة كرامة للأرستوى فيها أمرها بالعذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الأمام شرط أن من جاء منهم مسلما ردناه أنها لا تؤخذ وعلى أنه لا يجزى إحراق كنيسة ولا بيعة في الدين ولا مصادر بلاد الإسلام شذاما ووجدته من مسائل الأئمة في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعى في أحد قوليهما أن المجوس ليسوا بأهل كتاب مع قول الثاني للشافعى أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعدم احترامهم وتخريم مناعتهم والثاني مخفف عليهم فجمع الأمر إلى قريبتي الميزان ووجه الأول الاختلاف بالاحتساب للمسلمين فلا ينال كونهم ولا ياكلون ذبيحتهم حتى يثبت أن أهل كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه ليس بمسائل دليل صحيح ينفى كونه من أهل الكتاب ويثبت ذلك فكان من الوجه عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبى حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من البحر تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا إلا مشركي قريش خاصة ومع قول الشافعى وأحمد في أظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فجمع الأمر إلى قريبتي الميزان ووجه الأول ظاهره ومن ذلك قول أبى حنيفة وأحمد في إحدى روايته أن الجزية مقدرة في الأقل ولا أكثر فعلى الفقير العقل ثمانية عشر درهما وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعين درهما وفى الرواية الأخرى لا أحد أنها موكولة إلى مراك الأمام وليست مقدرة وفى رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدرة دون الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا لحدوث رد فيه وقال مالك في الشهر وعنه أنها مقدرة على الغنى والفقير جميعا أربعة وثمانين درهما وروى عنه لا فرق بينهما وقال الشافعى في دينار يسترى فيه الغنى والفقير والمتوسط ووجه الأول أنها كلها ظاهرة لوجهها إلى اجتماع الأئمة بالنظر إلى أهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية أقامه يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعى في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يملك من الأولاد أنه يخرج من بلاد الإسلام وفى القول الآخر أنه لا يؤخذ منه وإذا أقر ففى قول لا يؤخذ منه شئ وفى القول الآخر تحجب الجزية ويحقق دمه بضمها وادها على من يساره وفى قول إذا حال عليه الجوع ولم يملكها

الحق يدبر الحرب فالاول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد كذا ما بعده فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا الذي اذا مات
وعليه جزية سقطت بموته مع قول الامام مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها ما وجبت على الذي اصعاقا له ثلثا لا يتقوى
بذلك المال على محاربتنا وقد نزل الامر بهوت ووجه الثاني ان ورثته قائم في مقامه في التقوى
بهذا المال الخلف عنه فكانه لم يمت ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجزية تجب على الذي
ياول الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في الشتم هو عنه والثاني في احد
انها تجب بأخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فان مات في انشاء
الحول فقال ابو حنيفة واحدا انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من
السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسألة المرتبة مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فوجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الجزية اذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى اسلم سقطت عنه باسلافه وكذلك
تقول فيما لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها تم تسليم قبل ان يملك مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول
لا يسقط الجزية كما لا يجزى الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاول قال ابو حنيفة سقطت
جزية السنة الماضية بالتم اخل مع قول الشافعي واحدا انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين الاول
من المسئلة الاولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكان ذلك القول في المسئلة التي اخل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المشركين اذا عاهدوا
عهدا وفيهم مع قول ابي حنيفة انه يشترط في ذلك بقاء الصلحة فحق اقتضت الصلحة الضم بين
اليوم وعندهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويعمحل
الاول على بقاء الصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحرب اذا هدر
بسال التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرة الا ان يكونوا احد من منا مع قول مالك واحدا
انه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخول به امان ولم يشترط عليه اكثر من العشر
وان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي ان هناك شرط عليه العشر
حال اخذه اخذ والا فلا ومن اصابه من قاتل يؤخذ منه العشر ان لم يشترط ذلك فالاول الثالث
مفصل والثاني مشدد وكان ذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وكل ذلك مرجع الى راي الامام ومن ذلك قول مالك ان الذي اذا اتجر من بلد الى بلد
لا يؤخذ منه العشر كذا اتجر وان اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط وقال
ابو حنيفة واحد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحدا النصاب في ذلك
فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كنصاب طال المسلم والنصاب في ذلك الجزية خمسة
دينير والذي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
مخفف بنصر العشر وتقول ابي حنيفة في النصاب مخفف وتقول احمد فيه تشديد على الحرب

وتخفيف على الذي فوجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال راجع إلى آخر ما قد
 اصحابها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عمل الذي يتنقض منه الجزية واستناعه من
 اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم حاكمها عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يتنقض عهد من ذلك
 الا ان يكون لهم منعة يحاربون بها ثم يوفقون بغير الحرب فالأول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف بالتقصيل الذي ذكره فوجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول أن مردد الشارح من
 تقريرهم في دار الاسلام الجزية فيها حواذ لا هم بصغارهم وانما استنعوا من اجراء احكام الاسلام
 عليهم فقد خرجوا إلى اعراض كلمة الكفر وقروا من طاعة ما ادوجه الثاني ظاهر راجع إلى
 مدى الامام فان حكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه لا امتناع
 لقدر يتناول ذلك له وايضا التكليف به ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يتنقض عهد أهل الذمة
 بفعل ما يحببهم تركه والكف عنه ما فيه ضرر على المسلمين او احادهم في نفس اولئك وذلك
 في ثمانية فاشياء ستأتي في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيتعلمون على موضع و
 يحاربونها ويحتمون ببلاد الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء
 اشترط عليه تركه في عقد الجزية او لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل فان لم يشترط
 عليه الكفر عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من من حبه ومع قول مالك
 انه لا ينتقض عهد بائنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالكلية ونقص من سوى ذلك الا قطم الطريق
 وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بين الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتال المسلمين او
 يفتنوا احد منهم بمسيلة او يصيدوا باسم فكاك او يفتنوا مسلما عن دينه ويقطع عليه الطريق او يورثوا
 للشركيين جاسرا او يعين على المسلمين ببلالة فيكاتب المشركين بائنا بالمسلمين او يقتل مسلما
 او مسلمة عهد هذه الثمانية هي التي لا يتنقض العهد بها كما مر في الاشارة اليه او يورثوا
 عند ابن القاسم بين ان تشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم تشترط فالأول تخفيف والثاني
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجه وتشديد
 من وجه والرابع مشدّد لنقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فوجهم الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول كلها مفهومة ومن ذلك قول احمد انه اذا قتل الذي ما فيه عضاضة ونقص
 على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكر الله عز وجل عما يليق بجلاله وذكر كتابه المجيد اربعين
 التي يراو ذكر رسول الله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك او لم يشترط مع قول
 مالك ان اصاب رسول الله او دينه او كتابه بغير ما كفر به انتقض عهده سواء شرط ذلك
 او لم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء
 السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد وما شرط فعلى الوجهين
 واما قول أبي إسحاق المرزبي ان حكمه حكم الثلاثة الأول وهي الامتناع من التزام الجزية
 والتمتع احكام المسلمين والاحتجاج على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا يتنقض العهد بشيء من
 ذلك وانما ينتقض بهما اذا كان لهم منعة يقدر بها على المحاربة ويلحقون ببلاد الحرب والاول

مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاقول الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من انقض عهد
 من اهل الذمة ابصر قتله متى قتل وعليه مع قول مالك في الشهر وعنه انه يقتل ريسى حرم كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باين الى الحقيق ومع قول الشافعي في اظهر قوايه واحمد ان الامام
 يخفيه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى ما هنه فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتحجير المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة
 يجوز للكا قد دخل الحرم والاقامة فيه مقام السافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة
 انه بمنع من دخول الحرم ويجز عند ابى حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان الكافر الحربي الذي لا يمن من استيطان الحجاز وهرمكة والمدنية وما حولهما
 مع قول الائمة الثلاثة انه بمنع الا ان يكون الداخل منهم تاجرا او ياذن له الامام ولا يقيم اكثر
 من ثلاثة ايام ثم ينقل وامام اسرى مسجد الحرام من المساجد فقال ابى حنيفة ينبغي دخوله المسلمين
 بغير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا باذن من المسلمين وقال مالك باحد لا يجوز لهم دخولها
 بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي
 ذكره فالاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان في المسئلتين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حل المخفف على اذا مر به
 منه الاسلام بالدخول حل للمشدد على اذا لم يرج منه ذلك ومن ذلك قوله الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيها قلم بدارين والا فصار بدار الاسلام مع قول ابى حنيفة ان الموضع
 اذا كان قريبا من المدينة فهو قديم ولا يقر له عن ذلك فيه وان كان أبعد من ذلك جاز فالاول
 مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه لو اهدم من كنانتهم او بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده
 مع لشراط ابى حنيفة ان تكون الكنيسة او البيعة في ارض تحت حيا فان فتح بعزلة لم يجر ومنع
 قول احمد في اظهر راياته واختارها بعض اصحابه وجماعة من علماء الشافعية كابى سعيد
 الاصطخري وابى علي بن ابى هريرة انه لا يجوز لهم ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الاطلاق ومع
 قول احمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشرط عند ابى حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الاقضية

اتفق الائمة على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبداً وعلى ان القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة
 لو يصرف قاضيا واجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضى بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يعرف لغة

المحصن فلا بد له من ترجيح له عن المحصن ولكن ان افتقروا على ان كتاب القاضي القاضى الى القاضى
 في الحقوق المالىة المجردة مقبول بخلاف كتابه اليه في الردود والقصاص والسكر والطلاق
 والخلع فانه شتم مقبول بخلاف ذلك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله ماسيا في ترجيح
 في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاد ودم بان له اجتهاديا فتنقضه ويخالفه
 فانه لا ينقض الاول ولكن اذا وقع حكم غير مروه فانه لا ينقضه واجمعوا على انه لا يوجب تحكيم
 احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كالمساي في الباب انها يكون التكميم في غير
 الحدود وانفقوا على انه اذا وصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته
 من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه لا يجزى ان يولى القضاء من ليس ناضجا لاجتهاد كالباقيل بطريق الاحكام مع قبول
 ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بجهد واختلف اصحابهم فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم
 اجازة ولاية العاقل وقاوا نقل ويجزم قال ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة
 ان من شرط الاجتهاد انما اعني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقراء اذهاب الاثمة
 الاربعة التي اجتمعت لامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والقاضى ان من لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعيب في طلب الاحاديث
 وانتقاد طريقها لكن عرف من ائمة الناطق بالشريعة عليه الصلوة والسلام ما لا يحتاج
 معه الى شرط الاجتهاد فان ذلك قد فرغ له منه وتعبه فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء
 الجتهدين من الاثمة على جميع طرواه من بعدهم وانحصر الحق في انا ويلهم وتقدست العلوم وانتهى
 الامر من هؤلاء الجتهدين الى الضميمة الحق وانما على القاضى ان ان يقضى بما اخذ عنهم
 او عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج
 من خلافهم وترجىوا موطن الاتفاق وامكنه كان اخذ بالجزم عاملا بالاولى ولكن اذا قصد
 في موطن الخلاف ترجىوا غلبة الاكثر منهم ولا يعمل بما قاله الجهم هو دون الواحد فانه
 باخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انني كره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع
 من شبه ابيه او شيعه مثلا فاذا حضر عند خصمان وكانا متشاجرا فيه ما يفتى به الاثمة الثلاثة
 بحكمه نحو التوكيل بخيرى المحصن وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والثافى واحمدا افتقروا
 على جواز هذا التوكيل وانما حقيقة يستعده فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الثلاثة الى ما ذهب
 اليه ابو حنيفة به ففرقه من غير ان يثبت عدله بالدليل ما قاله ولا اذا اه اليه اجتهاده فان
 اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الدين يستعمل القول فيتبعون
 احسنه ولكن ان كان القاضي بالكدية واختصم اليه اثنان في سؤر الكلب فنقض بطهارته
 مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته ولكن ان كان القاضي شافعيا واختصم اليه
 اثنان في متروكة التسمية عند افعال احدهما هذا منعني من بيعه بشاة مذكاة وقال اخر انما منعته

حنبلياً فاختصم اليه اثنان فقال احدهما الى طليحة فقال لا خير كان له على مال ولكن قضيت
 فاقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الاثنية الثلثة على خلافه فجزا وامثاله مما رجوا ان
 يكون اقرب الى الخلاص وادرج في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكام في عصرنا هذا صحيحة
 وانهم قد سددوا الثغرات من ثغور الاسلام مما سدد فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو اهلكت هذا الف
 ولم اذكره ومشيت عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضياً الا من كان من اهل الاجتهاد
 لحصل بذلك ضيق وحرج على الناس فان غالب البشر لا يجتهد الا ان قد فقدت في اكثر
 القضاة وهذا كالحالة والتناقض لما فيه من تطويل الاحكام وسد باب الحكم وذلك
 غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وان حكمهم انهم صحيحة نافذة و
 ان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام معروف ليرجم الى اصل المسئلة
 فنقول ان الاول الذي شرط وجوب الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الجري على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجوب كثرة المجتهدين
 فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد لمن هب من مذاهب الاثنية
 المجتهدين الان قاسم مقام صاحب ذلك المذهب من ائمة الاربعة وكانه واحد من ائمة
 لقوله بقوله وتقديره ويقعاده لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبيرة والله اعلم ومن ذلك
 قول الاثنية الثلثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول ابن خيفة انه يصح ان تكون قاضية
 في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعدده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحرد والجراح
 فانها لا تقبل عنده ومع قول مجرمين جزء يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شيء فالاول مشدد وعليه
 جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان القاضى ناشئ عن الامام الاعظم وقد اجتمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني
 والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا
 في ذلك الذكورة فان المعقول على المشيعة الطهرية الثابتة في الحكم لا على الحاكم بها وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل من امرهم امرأة قال ذلك لما دلى جماعة الملك كسرى ابنته
 من بعده الملك وقد اجتمع اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا
 ان احداً من نساء سلف الصالح تصدرت لترقية المرءين ابدان نقص النساء في الدرجة
 وان ورد الكمال في بعضهن كسرى ابنت عمران واسية امرات فرعون ذلك كماله
 بالنسبة للنقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكم في مقامات الولاية
 وعناية امر المرأة ان تكون حائرة زاهدة كراية العزوبة وبالجملة فلا يعلم بعد عاشقة مرضى لله
 عنها مجتهد من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحاصل لله سبب العلمين
 ومن ذلك قول الاثنية الثلثة ان القضاء فرض من فروض الكفايات يجزى على كل من تعين
 عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول احمد في اظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات
 ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط المذكور

والثاني تخفيف في عدم وجوبه فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
 انه من باب الامارة وقد نفى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والمشى فيها على الصراط
 المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لربه وقد ضرب السلف الصالح وجسوا ليلوا
 القضاء فيها ولو ارضى الله عنهم جميعين ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد
 ولكن لا يكره لمن ينعين عليه الدخول فيه وذلك ان له يحرم غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول
 الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدث حكمة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع
 والثاني فيه حتم على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجم الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الامتناع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صليانكم
 وبيعكم وشراءكم وخصوص ما تم انتهى واذا كان عند في الامتناع في التناسخ ولو يفيد رفع الصوت
 فيه كادرس فكيف يحضرة الله الخاصة في المسجد لو افاق شخص تحريم رفع الصوت لم يشغله
 الى كادرس مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من
 باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكن يتخلص المظلم
 من الظالم ثم اذا رفع احد المخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهي عن ذلك لا غير
 ولكن امام مشهود ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بجله فيها شاهدة من
 الافعال الموجبة للحد ودخل القضاء بعدد ما عمله من حقوق الناس حكم فيه بما عمله قبل
 القضاء وبعده مع قول مالك واجمراه لا يقضي بجله اصلا رسوا وفي ذلك حقوق الله وحقوق العباد
 ومع قول الشافعي في الظاهر القولين انه يقضي بجله في حد ورواه الله تعالى فالاول والثالث فيهما
 تشديد على القاضي بالمقتصر الذي ذكره وتخفيف عليه كما ينبغي في حكمه بما عمله من
 حقوق الناس والثاني مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه
 لا يكره للقاضي ان يتولى البيعة والشراء بنفسه مع قول الاشعة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه
 ان يقول فالاول مخفف لخاصة الاكام الذين لا يعملون عن طريق الحق بالهابة ولا يقبلوا فداء
 والثاني مشدد لخاصة الذين لا يقدم احد لم يسرى بقلبه وبين المخصمين اذا كان احدهما محسنا
 اليه بالمحبة والهاابة في البيعة والشراء وغير ذلك فكان التوكيل للبيعة والشراء لهذا الوجه الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدي رفايته انه تقبل
 شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن المخصم عند القاضي وفي التعريف بمجاليه وفي تأدية رسالته
 وفي الجرح والتعديل بل يجوز ابو حنيفة ان يكون امرة فعملها كالرجل في ذلك كله مع قول
 الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبين مالك قال الك قال فان
 كان الخصام في اقرب بمال قبل فيه عند رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان
 لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجم
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني في ما بعد جعله من باب الشهادة
 ومعلوم انه يشترط فيها العدة والمصلحة لا يجعل اليمين هم الشاهد كالشاهد من ذلك قول المحققين

من اصحاب الشافعی ان القاضی کیف عزل نفسه انزل ان لم یعین علیه وان تعین علی غیره
فی اصر الوجهین مع قول الماورزی انه لم یزل نفسه بعدد جاز او غیره عند لم یجز کن لا یجوز ان
یعزل نفسه الا بعد علم الامام واستغناءه لان معوکل یعمل بحرمه علیه اضاعته وعلى الامام ان
یغضیه اذا وجد غیره فیم عزله باستغناءه واعفائه لا یجوز له ان یشد یزله عزله نفسی عزله
لان العزل یمکن من المولی وهو لا یزله بنفسه فلا یزله الا اول فیہ تشدید علی الناس وتخفیف
علی القاضی بالشرط الذی فکده فان فقد الشرط کان فی تشدید علی القاضی فی اصر الوجهین دون
الوجه الاخر والثانی مفصل فرجم الامر الی مرتبتي المیزان وتوجه القولین ظاهر ومن ذلك قول
اصحاب الشافعی ونقل عن النضر ان القاضی لو فسق لفسق شر قاب وحسن حاله لا یعود قاضیا
عن غیر تجدید ولا یجوز خلاف الجعفی ولا یغنی عن الامام العود ومع قول المهرم
فی کتاب الاشراف ان القاضی لو فسق وانزل شر قاب وادایا انفس علیه الشافعی لان
عدم صیورته والیا ید باب الاحکام اذا لسان لا ینفک غالباً من فعل امر یخص به لا یفتقر
الی مطالعة الامام فجوز المجامعة ومع قول القاضی حسین ان حدثا لفسق القاضی واخر الترتیب
انزل وان عجل لا قلاع عن ذنبه ونذر لم یعزل لا تشاء العصمة عنه فالاول فیہ تشدید
والثانی فیہ تخفیف والثالث مفصل فرجم الامر الی مرتبتي المیزان وتوجه القولین ظاهر ومن ذلك
قول ابي حنیفة ان الحاكم لا یجزم فی الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما یجزم بعد سؤاله
عن العدالة الباطنة قوله واحداً واماماً بذلك ولا یسأل الا بعد ان یطعن الخصم فی الشاهد
فسق طعن سأل ومتی لم یطعن لم یسأل فیسقط الشهادة ویکتفی بقرائنهم فی ظاهر الحاکم
مع قول مالك والحمد فی احادیثه وروایته والشافعی ان الحاكم لا یکتفی بظاهر العدالة بل یصبر عن
الحکم حتی یعرف العدالة الباطنة سواء طعن الخصم ام لم یطعن وسواء كانت الشهادة فی حق
ام غصب ومع قول احمد فی الروایة الاخری ان الحاكم یکتفی بظاهر الاسلام ولا یسأل علی الاطلاق فلا
یمضی والثانی فیہ تشدید والثالث تخفیف فرجم الامر الی مرتبتي المیزان ولكل من الاقوال
الثلثة وجه ومن ذلك قول ابي حنیفة ان الدعی بالجرم المطلق
تقبل مع قول الشافعی واحمد فی احادیثه وروایته انها لا تقبل حتی
یعیین سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجاسم عالماً بما یوجب الجرم لم یزل فی عدالة قبل
جرمه مطلقاً وان كان غیر متصف بهذه الصفة لم یقبل الا بتبیین السبب فالاول مستلزم
علی الشهود وما ینتی علی رده شهادتهم والثانی فیہ تخفیف علیهم والثالث مفصل فرجم الامر الی
مرتبتي المیزان ویصح حمل القول علی ما لم یکن محفوظ الظاهر مما تزوده الشهادة والثانی وما رافقه
من قول مالك علی من احتمل حاله للعدالة وعدمها فمثل هذا لا ید من تبیین سبب الجرم لیستلزم
فیہ الحاكم فیراد ویقبل ومن ذلك قول ابي حنیفة انه لا یقبل جرم النساء وتعدیلهم
للرجال مع قول مالك والشافعی واحمد فی اظهر ما ینتی انه لا مدخل للنساء فی ذلك فالاول
مستلزم علی الشهود وما ینتی علی شهادتهم فی صورة التجریم والثانی تخفیف علیهم فسد جمع

الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد يكون حاملة باحكام الجرح والتعديل بل ربما
تكون اعز من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة
شديدة للاجانب من الرجال وهذا قول لا يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
انه يكفي في الدلالة بقول المزكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول
عدول رضى وعلى ومع قول مالك ان كان المزكي عالما باسباب الدلالة قبل قوله في تركيته
فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قوله على بل قال اول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
الثالث منفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصير حل الاول على العالم العظيم باسباب الدلالة و
الجرح الذي يحتاج الى موافق الناس بطباعتهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل
هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على في امر تغترب الربيعة وبينك علم توجيه قوله ذلك
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقتضي على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من
ركب الرضى مع قوله الاثمة الثلاثة انه يقتضي على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بمقتضى على
غائب او صبي او مجنون فسد احمد لا يحتاج الى حلالة وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى
تحليفه في احوال الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشروط
التي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التحليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق بمجته من الوكيل والوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحل المدين على
الصدق ووجه الثاني الاحتياط لامرئ الناس لا يصح حل الاول على اهل الحق من الله والثاني
على من كان بالضد من ذلك قلت ونسب في ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز
القضاء على الكفار يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات البارئ مجل وعلا ويقول صفا
لحق تعالى غيره لا عينه في اساطير الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار وجهه كامل
ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه كغيره
لثبائ صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحمه الله لا فاسد ايا
خيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يهض على الغائب بشي انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع
مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالدين
ولا يقدم على اقامة حد او الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب نزرا على القاضي
ووجه الثاني ان منصب القاضي ينال فيه التميز ويطيه ولو انه غلب على ظنه انه مخطئ فذلك
القاضي باحكم بمقتضاه ويصح حل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول على
ما اذا كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لو كتابت
قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو لا ظهر عندنا ولا حكاها الطحاوي عن حنيفة

من انه يقبل انما هو من هب الى يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة المينة عند الاخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البدان النائية فالاول مشدّد لاستغناء القاضي عن المكاتب
 بمشافهته بالحاشية او بتمام المينة منه والثاني للذي هو قول ابو يوسف مخفف اذا فرق في اخبار
 القاضي ترك القضية بين ان يكون في يد واحد من الطرفين لا يجتلف ذلك بالقرب والبعد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة ومالك في احد مراديتيه
 ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول للشاهد ان المكتوب اليه بمشهد
 ان هذا كتاب القاضي فلان قرأه عليه او قرأ عليه بحضوره مع قول مالك في الرواية الاخرى
 انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهور عليه وبذلك قال ابو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غص له في معرفة الاحكام والثاني مخفف
 وهو محمول على العالم بالاحكام التي يقتضيها في الحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
 مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شيء
 وقال له مرضينا بحكمك فاحكم علينا الزعماء العمل بحكمه زاد مالك واحمد ان وافق حكمه
 رأى قاضي البلد فينفذ ويضيه قاضي البلد اذا سخر اليه فان لم يوافق لم يوافق حاكم البلد فله ان
 يبطله وان كان في مختلفين الاشعة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يلزم العمل بحكمه الا
 بتراضيه ما بل ذلك منه كالفقهاء ثم ان هذا الخلاف في مسألة التكليم انما يمتد الى الحكم في
 الاموال واما النكاح واللعان والقتل والقصاص والحردة فلا ينبغي ذلك فيها اجماعا فالاول مشدّد
 مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما بسماح حكم
 الحكم الا برضاها مما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول مالك الى الحاكم لو نسي ملحك به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما
 في حكمه بن لك مع قول ابى حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
 يتذكرانه حكم به فالاول مخفف والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 قول ابى حنيفة والثاني في احد قوليه واحمد ان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان
 بحق ارجع قبل منه ويستوفى الحق والحكم مع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد له
 بذلك عدلان او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كنه مالك فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على القاضي لو عدل الصابط والثاني
 على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الاشعة الثلاثة انه لو قال بعد عزله
 قضيت كذا في حال اركايق لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على القاضي المعذور
 بركة الدين في خالبه احواله والثاني على القاضي المدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط
 ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا ينجح الا امر عبها هو عليه
 في الماثلين وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا دعي شخص على شخص حقا وانما شاهد بين

بدلك الحكم الحاكم بشهادتهم فان كانتا صادقا فقد حل ذلك الشيء المشهور له
 ظاهر او باطنا وان كانتا شهادتين زورا فقد عمت ذلك الشيء المشهور به في الظاهر والحكم بان الظاهر
 اي في بابيه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهور عليه كما كان سواء كان ذلك في امر من امر في
 الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا دينا يحل الامر على امر عليه وينفذ
 الحكم به ظاهر او باطنا فالاول مستند وهو خاص باهل البصرة والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط والآخر
 والاحتياط ووجه الثاني ان حكم الحاكم بينة وظهرت ذورا فان لك فقدت ظاهرا
 فقط واينما ذلك ان الشريعة امرنا باحرام احكام الناس على الظاهر في هذه الدرك كما اشار الى
 ذلك في حديث امرت ان اقول للناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصبوا مني وداهم و
 امولهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
 بسائرهم لان احدهم قد يقولها بلسانه ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان من نصيب
 الحاكم الشرعي محمل ان ينتقض حكمه في الاخر لا في الشارعه وفي الدنيا ان يحكم باجتهاده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم ان لا ناسم للذن بالجرم احكام الناس على الظاهر كما ان
 من العلم ايضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه بما شرع وما هذا من قول عن قال ان
 الحقيقة لا تخالف الشريعة وقال انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجرة
 المرجية عن اشعة الفقيهاء والصواب في ترجيح الله الامام با حنيفة ما كان ايد في نظره
 ومداركة لمراضى الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا تثبت غل الوكيل لا يبدل او مستويين مع قول الاثمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعذر شاذان لان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبر او
 شهادته وحده والله اعلم

باب القسمة

اتفق الاثمة على جواز القسمة اذا اشركوا قدر ضررهم بالمشاركة هذا ما وجدته من مصادق
 لا اتفاقا واما ما اختلغا فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمة افرازان تساوت الاعيان
 والصفات فيما يوزن كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يحجز لكل من الشريكين ان يبيع
 حصته مع قول ابي حنيفة والثاني ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالثياب
 والعقار اما فيما لا يتفاوت فمافرازا كما لمكملات واللوزونات والمعدونات من الجمل والبيض وبنه
 قال احمد ريشني على القولين ان مرفاها افرازا يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخرص
 ومن قال انها بيع يستمر جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكن منها وجه الى التخفيف
 ووجه الى التشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 لو طالب احد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الاخر فلا كالطالب بالقسمة منها للضرر

بالقسم لم يقسم وأن كان الطالب لها هو المشتفع بها أخيه المستمع منها عليه ما مع قول مالك أنه
يجوز المستمع على القسم بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي أنه إن كان الطالب هو المتضرر جاز
أص الوجهين ومع قول أحمد أنه لا يقسم بل يباع ويقسم ثبته فالأول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه
الأقوال الأربعة ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي خيفة ومالك في إحدى روايتيه
أن اجرة القاسم على قدر الرؤس المقسمين لا على الأنصبا مع قول مالك في الرواية الأخرى
والشافعي أحدهما قدر الأنصبا ثم هل هي على الطالب خاصة أو عليه وعلى المطلوب
منه قال أبو خيفة بالأول وقال مالك والشافعي وأصحاب أحمد إنها على الجميع فالأقوال
مأبئين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي خيفة أنه لا تصح القسم في الرقيق بين جماعة إذا طلبها أحدهم مع قول
بقية الأئمة أنها تصح القسم فيها كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرع إن تساوت
الأغنياء والصفات فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب الدعوى والبيئات

اتفق الأئمة على أنه إذا ادعى رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب حضارة إلى البلد الذي
فيه المدعى لا يجاب سؤاله وعلى أن الحاكم يسمع دعوى الجاضر ويدينه على الغائب وعلى أنه لو
تساوى اثنتان في جانبين ملكيهما غير متصل بينهما اتصا بالبيئات جعل بينهما وإن
كان أحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى أنه لو كان على يد إنسان غلام عاقل بالغ وادعى
أنه عبده فكنى به فالقول قول الملك ببيئته إن كان حر وإن كان غلام طفلا صغيم لا يميزه
فالقول قول صاحب البلد إن ادعى رجل نسبه لم يقبل البيئية واتفقوا على أنه إذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يخلف المدعى مع شهادتيه واتفقوا على أن البيئية على المدعى
واليمين على من أنكر هذا ما وجدته من مسائل الأئمة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
أبي خيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب حضارة منه لم يلزمه الحضور
إلا أن يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه إلى بلده مع قول الشافعي وأحمد أنه يحضره
الحاكم سواء فرت المسافة أم بعدت فالأول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والشافعي عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على أكابر الناس الذين
يشق عليهم الحضور من تلك البلاد قياسا على المرضى وغيرهم من أصحاب الأعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول أبي خيفة أن الحاكم لا يحكم بالبيئية على
غائب لا على من هرب قبل الحكم وبدأ قامة البيئية ولكن ياتي من عند القاضي
ثلاثة إلى بابه يدعون إلى الحكم فإن جاءه ولا فقه عليه بابه وحكي عن أبي يوسف أنه يحكم
عليه وقال أبو خيفة لا يحكم على غائب بحال إلا أن يتعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون
الغائب وكسلا أو يكون حيا عتشر كاء في شيء فهدى على أحدهم وهو حاضر

فيحكم عليه وعلى الغائب فقال عالمنا يحكم على الغائب الحاضر اذا اقام الحاضر البينة وسال
الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة المدعى على الاطلاق ربه قال احمد
في احاديثه وروايته فالاول مخفف على الغائب مشددا على المدعى بالشروط الذي ذكره والثاني مشدد
على الغائب بالشروط الذي ذكره والثالث مشددا عليه على الاطلاق فوجع الامر الى مرتبة الميزان
وروجه من قال انه لا يقتضي على الغائب العمل بالاحتياط فقد لم يحسن بحسنه وتبين الحكم
انه مطلق لو كان حضور روجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحكم فتمت مقام حضوره
فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول
مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب او صبي او مجنون فلا بد
من تخليف المدعى مع البينة وعن احمد وابيان احدهما مخلف الثانية لا يخلف فالاول فيه
تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي المجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
لا حرج فوجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يخلف المدعى مع البينة على ما اذا كانت
في البينة مغلوبة ولم يثبت والثاني على البينة العادلة كالعلماء والصالحين ومن ذلك قول ابى
حنيفة لو مات رجل وخلف عليه مسلم وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه
وان يرثه او مات من عرفه انه كان نصرانيا وشهدت بيته انه اسلام قبل موته وشهدت اخرى
انه قاتل الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع قول الشافعي في احد قوليه ان البيتين يتعارضان
فيسقطان ويصير كأن لا بينة فيخلف النصراني ويقتضيه روجه ومم قوله الاخرهما يستعملان فيقرع
بينهما ويعمل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول ربه قال احمد يرتفع ثبوت الاسلام
والثاني يرتفع ثبوت الكفر ببقية الاقوال ظاهرة فوجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الامامة الثلاثة انه لو قال لا بينة في ادعى بينة في نذرتم اقام بيته قيل مع قول احمد انها لا تقبل
فالاول فيه تخفيف على المدعى الاحتمال انه قال في حال غضب او غفلة والثاني فيه تشديد
عليه ولا حرج من اقر فوجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد
في احاديثه واثنيت ان مدنة الحمارج مقدمة على مدنة صاحب اليد في الملك المطلقة دون المضاف الى
سبب لا يكره كالنسيم من الشيايب التي لا تنسم المرأة واحدة والنساء الذي لا يتكره فان بينة صاحب
اليدين تقدم حينئذ واذا الرخافان كان صاحب اليد اسبق لمرئيتهم ايضا مع قول مالك والشافعي
ان بينة صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي
ذكره والثاني مخفف عليه فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البينة من الحمارج
قد تكون اقوى من وضع اليد لانه اكل واضع يده على شيء يكون بحق ووجه الشافعي
عكسه وماكل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والسرعة والثاني على من
كان بالصد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون
الحمارج والحاكم يجر الامر في ذلك ويحكم بما رآه ابراهم ان مئة اولئك مئة الخصمين
واحد هما وهو مع ذلك على تقدير الناصر فسأل الله الخفة ومن ذلك قول الامامة الثلاثة اذا

تعارضت بيتان ولحدتها الشمر غزالة لم ترجع بذلك مع قول مالك انها ترجع به فالاول فيه
تشديد على الشهر البيتين والثاني مخفف عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان والمدراس على
ما يقتضيه عند الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان وتعارضت
البيتان لم يسقط ابن يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انها ابي القان يقسم ذلك بينهما
فان خلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحاكم من النكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انهما
يسقطان معا كالم يكن بيعة فالاول فيه تشديد على صلح اليد باخراج نصف ما بيده الى احو
وكذلك القول في الثاني واما الثالث فظاهر لعدم ما يرجع به الحكم فان شاء الحاكم قسم وان شاء
اقرع وان شئت نوقف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والثالثة لو ادعى
شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شرط الصيغة مع قول الشافعي
ولحد انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شرط الصيغة التي تقتصر صحة النكاح اليها وهوان
يقول تزوجتها ابوي مرشد وشاهدك عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول مخفف على المدعي
والثاني فيه تشديد عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من عرف بالدين
والوسم والعلامة والثاني على من كان بالاضد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نكل
المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احمد انها ترد ويقضى بالنكاح ومع قول
مالك انها ترد ويقضى على المدعي عليه بتكوله فيما ثبت بشاهد يمين او شاهد امرأتين ومع
قول الشافعي انه ترد اليه يمين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بتكوله في جميع الاشياء فلا مشقة
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
لا تغلظ اليه بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والثاني احمد في احدهما رايته انها تغلظ
بهما فالاول مخفف والثاني مشددة ويصح حل من قال بالتغليظ على اهل الرتبة ومن قال بالمخفف
على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بانه اعتق عبده
فانكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الائمة الثلاثة انه يحكم بعتقه فالاول مخفف على السيد والثاني
مشددة عليه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني
مراعاة حق الله تعالى وهذا السر لا نستطرق في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو
اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بيعة فاما كان في يدهما
مشاهد فهو لها وما كان في يدهما من طريق الحكم فباصل للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه
وباصل للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان يصح لها فهو للرجل في الحياة واما بعد الموت
فهو الباقي منهما مع قول مالك ان كل ما يصح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بعد التي الف
ومع قول احمد ان كان المتنازع فيه ما يصح للرجال كالثياب والعمائم فالقول قول الرجل
فيه وان كان مما يصح للنساء كالمقام والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصح
لها كان بينهما بعد الوفاة بشه لا فرق بين ان يكون يدهما عليه من طريق الشهادة او من طريق
الحكم وكذا الحكم في اختلاف من شهد بالقول قول اليما في منتهما ومع قول ابي يوسف

ان القول قول المرأة فيما جرت العادة له قد مر مما مر مثلها فالاول مقتضى الثاني مشدداً
على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والرايب مقتضى في غاية التحقيق والوضوح و
الحا من مشدداً على الزوج فقد يكون ما رآه من جهتها هو له وكان عندها كالعامة من نوحها
موافقة ما يحمله ولا اخذه منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فخرج الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو كان لشخص دين على اخيه فاداه وقد رآه
على مال فانه ان يخذ منه مقداره دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في احادي
روايته انه ان لم يكن على غريمه غير دينه فانه ان يسترق حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه
استرقى بقدر حقه بالمقاصصة وقد انفصل عنهم قول مالك في الرواية الاخرى وهي من هب
احمد انه لا يخذ الا بالاذنه وان كان عليه غير دينه استرقى سواء كان بالذمه او عليه ام ما نص
وسواء كان له على حقه بينة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي
ان له ان يخذ ذلك مطلقاً بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وراكبته الاخذ بالحاكم فلا يصح
من من حقه جواز الاخذ ولو كان مقاربه ولكنه بمنع الحق بسلطانة فله الاخذ فالاول محقق
على صاحب الدين في استيفاء حقه من المأخذ بشرطه والثاني مقتضى الثالث مشدداً على المتأخر
اذا دل عليه في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على المأخذين آخر الرايب مخفف
مطلقاً فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ودوجه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كل ما بطريق
شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا ينبغي ان الاخذ باذنه اولى بالاحتمال ان يكون ذلك المال
ليس له كماله بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه
مع المسلم فلا يعدل منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح واماً سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها
واتفقوا على ان القاصي ليس له تلقين الشهود بل يصح ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود
والنكاح ما عدا ما قبلن من نفقات فيها لا يظلم عليه الرجال عالياً وعلى ان اللعب بالشطرنج معكروه
او رقة وعلى انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع او اوكيا
شهود ولا يصل واحد كانه واقفاً عليه او لم يذكر اسمهما ونسبهما للقاصي لا يقبل شهادتهما
على شهادتهما خلافاً لاجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد ان رجلاً سعد لا
اشهد ما على شهادته ان فلان بر فلان له حتى الف درهم واقفوا على انه لا يجوز شهادته
الفرع مع رجول الاصل ان يكون هناك عدل بمنزلة شهادته شهود الاصل وكذلك اتفقوا على
ان الشاهدين لو شهدا بما رجع بعد الحكم به لم يفتقض الحكم الذي حكم بهما شهادتهما فيه
وحلى ايها اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما شهادتهما وهذا ما وجدته من مسائل الفقهاء واما
ما اختلفوا فيه من ذلك قلنا ابى حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند
التماعي مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قلنا احرر في ظاهر روايته فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 وغيره أن النكاح لا ينعقد بغير من مع قول أحد وغيره أنه ينعقد بشهادة عشرين فالأول
 مشدّد والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النكاح أخطر
 من المال لما فيه من الاحتياط للإبصار وأثبت الأئمة والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج
 إلى كمال الصفات في الشهادة ووجه الثاني إطلاق الشاهدين في بعض الروايات فمثل العبد
 إذا كانا بالدين عقلاء مسلمين وقد يكون العبدان من كثير من الأحكام كما هو مشاهد في
 الناس ومن ذلك قول الأئمة باستصحاب الأَشهاد في البيع مع قول داود أنه واجب فالأول
 مخفف محمول على أهل المدين والسرعة والصدق والثاني مشدّد محمول على من كان بالصد من
 ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي خيفة أنه تقبل شهادة النساء فيما
 الغالب في مثل ما أن يطلم عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقود ونحو ذلك سواء انفسد
 في ذلك أو لم يفسد مع قول مالك أنه لا يقبل في ذلك وإنما يقبل عندنا في غير المال
 وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في الموضع التي لا يطلم عليها غيرهن وروى قال الشافعي
 وأحمد فالأول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعى عليه والثاني فيه تشديد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي خيفة وأحمد في أظهر
 روايتيه أنه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك
 وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي أنه لا يقبل إلا شهادة امرئ
 نسوة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ورجع ذلك إلى الاجتهاد ومن ذلك قول أبي خيفة أن استمالة الطفل يثبت شهادة رجلين
 أو رجل امرأة لأن فيه ثبوت اثنين وأما في حق النفس والصلوة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة
 واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات
 إلا أنه على أصله في شرط الأمرين ومع قول أحمد يقبل في الاستمالة شهادة امرأة واحدة فالأول
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والرابع مخفف من حيث ثبوت الاستمالة بالمرأة
 واحدة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول
 أبي خيفة أنه لا يقبل في الشهادة بالرضا إلا رجلان أو رجل وامرأتان ولا تقبل فيه
 شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات إلا أن مالكاً يشترط
 في المشهور عنه أن تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة أربع ومع قول مالك في الرواية
 الأخرى أنه يقبل في ذلك واحدة إذا انفك ذلك في الجيران ومع قول أحمد يقبلن فيه منفردات
 وبخبر من امرأة واحدة في المشهور عنه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث
 بالشرط المذكور فيه وقول أحمد مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأمر في ذلك راجع
 إلى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شهادة
 الصبيان لا تقبل مع قول مالك أنها تقبل في الجراح إذا كانوا إذا جتمع الأمرين بل إن يفرقوا

وهي رواية عن احمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شيء اى بشرط النصا الخبر في ذلك الامر
 فالاول فيه سند مد على المدعى والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مخفف
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان فمن الاشمة من غلب حكم الامور وجعل الحكم لها فان ادركها
 لا يختلف بكونها صاحبا ولا صرح بمرح الصغير كرم للكبير وقد اجماع اهل الكشف على ان الروح
 خلقت بالغة لمرأته عاترة مما يحسنه وما يصح قيل عليه لا تقبل الرواية في جوهرها كالمشكلة
 ولا مرقى لها في المقامات عكس من غلب جانب الاجسام على حكم الامور وانما انما يحسنهم
 نفس الزيادة والقوى جوهر ذاتها كما هو مشاهد كما استدل عليه حديث من رفع القلم عن نكاح
 فابنه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ عترة فلا امر واح فانما خلقت بالغة كما امر ولو كان ذلك ما شهدت
 لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها نعم المست بركم وهذا السر لم يعرفها اهل البصيرة الى الا تسيطر
 في كتاب ومن ذلك القول ان خيفة الله لا تقبل شهادة المحرور في القذف وان تاب اذا كانت
 توبته بعد المحرم قول الاشمة الثلاثة انه تغفل بشهادته فان تاب سواء كانت توبته بعد
 المحرم وقبله الا ان ما كانا شرط مع التوبة ان لا تقبل بشهادته في مثل المحرم الذي اقيم عليه
 فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول العمل بطول الامارات والاخبار وكذا هو قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً ولو انك هم الفسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا من ههنا
 قال مالك يشترط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخير والتقرب
 بالحناءات ولا يشترط ذلك بسعة ولا غيرها وقال احمد ان مجرد التوبة كافى ولو لم يعمل صالحا
 بعد هذا فالعلماء ما بين مسند في تحقيق التوبة وفي مطلبها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل
 قول من قال بشرط في صحة التوبة الاستبراء مرة بغسل على الطهر انه لا يعود الى ذلك الذنب
 حل من ظهر له انه من راحة ميل الى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كافى
 على من لا ميل له الى تلك المعصية ومن ذلك قول الساجي ان صفة توبة القاذف ان يقول
 قدني باطل محرم وانا ادم عليه ولا اعوذ اليه اى الى ما قلت مع قول مالك واحمد ان صفتها
 ان يكذب نفسه فالروايتان تقبل بشهادة ولد الزنا في الرافا فالاول فيه تسديد في الانصاح عن التصل
 من القذف والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 ان لعن الشطر حرام وان اكثر منه مرتبة بشهادته مع قول الشافعي انه لا يجرم الا ان كان
 نوحا او يستغل به عن وض الصلوة ولو ينكح عليه بسعة فالاول مشدود فباسا على ما ورد
 من النبي عن الزندسبر والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلوة قال مالك ان اللاتق به التريم
 ووجه الثاني ان فيه تعلم المكاييد في حرب العدو من الكفار والبغاة فكان اللاتق به عدم التريم
 لانه لم يتحضر للهو للعب المنهي عنه في الشريعة فاقوم ومن ذلك قول الشافعي ان شر المبتدئين
 المختلف فيه لا ترد به الشهادة عالم يسكر مع قول مالك والحد في احدي روايتيه انه يحرم و
 لا يقسم شربه وترد به شهادته ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان هذا في تخفيفه فالاول

فيه تخفيف والثاني معتد وكذلك ما دافعه من رواية احمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تقسيم احد انما يكون بامر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد رتب عن الذنب والاضيع اموال الناس حقوقهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول
 ابى حنيفة ان شهادة الاعشى لا تقبل اصلا مع قول الشافعي ومحمد انها تقبل فيما طريقه السماع
 كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعقود وسائر العقود كالنكاح والبيع والصنع والادارة
 والاقرار وغير ذلك سواء تجلها اعشى او بصيرا ثم عني ومع قول الشافعي انها تقبل في
 ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على انسان صيغة اقرار مثلا ثم لم يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ومن ذلك قول ابى حنيفة
 ومحمد انه لا تقبل شهادة الاخر من ان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا كانت
 اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لا يصح بل الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاصول
 والابضاع ولا يبيح في الاقدام على العمل بقبول شهادة ووجه الثاني ان الاشارة للغملة قاسمة
 مقام ضمير اللفظ بل قال بعض المحققين انها الغرض من العبارة بقرينة قوله لئلا يضل
 زيد بل ان عمالمهم الا ان اشار اليه مع النية كقولهم هذا ويقرئ ان الاشارة لا تختل التاويل
 بخلاف العبارة ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق
 مع قول احمد في الشهادة عنها انها تقبل فيما حد الحدود والقصاص فالاول مشدد والثاني
 فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط
 للاصول والابضاع والمحقق فقد يقر العبد في الزور اعدم الضبط لنقص عقله فكان
 اشبه شئ بالمغفل ووجه الثالث انه قد يكون العبد ضابطا حاذقا كالحرق قال تعالى
 ان الرماحكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي
 على عربي ولا احمر على اسود الا بالتقوى ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان العبد لو
 شغل شهادة حال سرقه واداهها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقته وردت
 لم تقبل بعد عتقه ولكن ذلك اختلافا في احتمال الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه مختلف منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالاول من المستقلين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المستقلين ان العبرة بحال الاداء ووجه الثاني
 فيما ان العبرة بحال الفعل ومن ذلك قول ابى حنيفة انه تجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة
 اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول اصحاب التنافي في الاحم
 من مذهبه جواز ذلك في شمانية اشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 والملك والعقود والوقف والوكلاء ومع قول احمد انها تقبل في تسعة اشياء الثمانية المذكورة
 عند الشافعية والتاسعة الدخول فالائمة والابن مشدد وتخفيف في اموال التي تجوز فيها

الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه
 أقولهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي في حجة الشهادة من جهة اليد بأن يرى ذلك الشيء في يده
 يتصور فيه كونه طرية فيشهد له باليد وهل يجب أن يشهد له بالملك وجران أحدهما أنه يجوز
 الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد إلا يصح في واحد في أحدي روايتيه والوجه
 الثاني أنه لا يجهل وبه قال أبو إسحاق اللوزي ومع قول أبي حنيفة في حجة الشهادة في الملك
 بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه يجوز الشهادة
 باليد خاصة في المدة للسيارة دون الملك فإن كانت المدة طويلة كعشرين سنة نافذة تأتم له
 بالملك إذا كان المدعي حاضر حال تصرفه فيها وحده لا أن يكون المدعي قريبا وما ويجوز
 من سلطان أن عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد لا يضر ومن قول أحمد
 مخفف والثاني وهو قول اللوزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث
 عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشرط فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه الأقوال واضحة
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن أحمد
 مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف والشافعي فيه
 تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدل ووجه
 الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الرخصة في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقتل
 ويجعلن بالله مع شهادتهما ما خانا ولا كفاة لأدلة ولا غيرها فإنها الوصية الرجل فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الذي ذكره ووجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم
 الوثوق بقول الكافر في الغالب وجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه لا سيما إن كانوا
 عددا كثيرا وإن لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا على قواعد
 الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الحكم بالشاهد واليمين
 في الأموال والمعتوق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة وأحمد في أحدي روايتيه أنه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
 في الرواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالأول مشدد ولعله إذا أنكر العتق
 العتق دون ما إذا سكنت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
 حيث الحلف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال وحقوقها
 بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحكم بها معه قال الشافعي وإذا
 حكم بالشاهد واليمين بغير الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يفرم الشاهد المال كله
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما نبني على ذلك
 من غرامة المال كله أو نصفه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تقبل شهادة العمد وعلى عدوه
 إذا لم تكن العدوة بينهما فخرج إلى القسوم مع قول الأئمة أنها لا تقبل على الإطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالعكس وقد اتفق بعضهم بعدم قبول شهادة نبي وأهل
على بقى حرام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليست أمثل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
لا تقبل شهادة الرائد ولدا وعكسه مع قول الشافعي بأنه لا يقبل شهادة الوالد من الطرفين
المولودين ولا شهادة المولودين للوالدين النكوس والآنثاء سواء بعد ودام قربا ومع قول أحمد
في أحاديثها بأنه تقبل شهادة الأب لابن له ولا تقبل شهادة الابن لابنه ومع قوله في الرواية
الأخرى إنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه فلم يجز إليه نفعاً في العالب ولم يرأية أخرى كالجماعة
وأما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجمهور إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تروى
شهادة الولد على والده في القصاص والمخرد ولا تمامه في الميراث فالعلماء مابين تخفف ومشدد
كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخت
لأخيها والصديق لصديقه مع قول أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لتقص
شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم ولا تجزى تلك المحبة لشفقة
الضعيفة على أن يشهد لأخيها أو صديقها باطلاً بخلاف الوالد والولد كما هو مناهد الثاني
فيه تشدد على الناس إذ لا يثبت أحدهم غالباً من صديقي أو أخيه فمالا يمكن طاهر أن لك العقد الأول
الأخ والصديق نأولم يقبلها أصاً حقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة
أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول بالأخت لا فقد تقبل الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة
الزوج ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل
شهادة أهل الأهل والبدع إذا كانوا متجسسين الكذب إلا الخطابية وهم قوم من الرافضة
يصدقون من خلفهم إن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنها لا تقبل
شهادتهم على الخلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوي على القروي
إذا كان عدو للبديوي في كل شيء مع قول أحمد أنها لا تقبل مطلقاً ومع قول مالك أنها تقبل
في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إسهاد الحاضر فيها إلا أن يكون
تجملها في البداية فالأول تخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من تعييف عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة حليهما
ومن لم تعييف عليه جاز له أخذ الأجرة إلا على وجهه للشافعي ومن ذلك قول مالك في الشهور
عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأميين
سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق
الأدبيين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل
بذل الزنا والسرقة والشرع فالأول تخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود
سند على المخرد ورجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

ان يكون في شهر الفرع تسعة مع قول مالك واحدا انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل واحد
 منهما على شاهد من شهرين شاهد على الاصل وفيه قال الشافعي في اظهر قوله والقول الثالث
 يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهرين الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
 في القديرواحدا انه لو شهد شاهدان مال ثم رجعا بعد الحكم به فعليه الغرم مع قول الشافعي
 في الجديد انه لا شيء عليها فالاول فيه تشديد على الشهر والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول تاديب الشهر ليلخز باحذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
 يقين ووجه الثاني ان المدعى على الحكم لا عليه او من ذلك قول ابى حنيفة ان الحاكم
 اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك واحمد والشافعي
 في احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مستد عليه والعمل به احوط
 للدين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لا تعزير على شاهد
 الزور او ما يوصف في قومه ويقال لهم انه شاهد نذر مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعزرون
 في قومه فيعرفون انه شاهد نذر وذلك فقل ويشترى في المساجد الاسواق وبجاء مع الناس
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
 ويصح حمل الاول على من لم يستد الزور والثاني على من نكر دمه والله اعلم

كتاب العتق

اتفق الاشد على ان العتق من اعظم القربات المتدب اليها هذا ما وجدته من مساندة القضاة
 واداء الاختلاف فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقشا في ملكه مستركا
 موسرا اعتق عليه جميعه وضمن حصته شريكه وان كان معسرا اعتق نصفه فقط مع قول
 ابى حنيفة انه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيارين ان يعنى نصيبه او يستسقي العبد او يضمن
 شريكه المقتن كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن
 فالاول فيه تشديد على السيد لرحمة بالعبد بشرط ان يذكره الثاني فيه تخفيف على السيد على الشريك
 على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان واجتهد المجتهدين ومن ذلك قيس
 مالك في المشهور عنه انه لو كان عبيدين ثلاثة فواحد نصفه ولا يخر ثلثه ولا اخر سدسه
 فاعتق صلح النصف والسدس حصته ما عا في زمان واحد او كل واحد فاعتق حصته اعتق كله
 وعليها قيمة الشقق الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
 ولاية مثل ملك مع قول الائمة ان عليها قيمة حصته شريكها بينهما بالسوية على كل
 واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي ولاية لملك فالاول فيه تشديد على السيد بنعتق العبد
 كله عليهما ووزن قيمة الشقق الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
 النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه فله قيمة النصف او الثلث فليتأمل ومن

فذلك قول أبي خنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم يحز الورثة جميع العتق
اعتق من كل عبد ثلثه فقط ويستسقى في الباقي مع قول الامامة الثلثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالاول فيه راحة الشديدين بالمساواة في الباقي والثاني فيه تخفيف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان
وكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي خنيفة ولسنا في انه لو اعتق عبدا من عبيده
لا يعينه فله ان يخرج ايهم شاء مع قل مالك واحدا به يخرج احدهم بالقرعة فالاول به تخفيف
على السيد والثاني به تشديد عليه بالقرعة فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السيد
يحسن بالعتق فله التفضل بين عبده لعدم حريص على احدهم عليه ومعلوم ان القرعة
انما شرعت خوفا من ان ياخذ الاغبط لنفسه ويعطي اخاه الامر الا لا كذلك الحكم في حق السيد
مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني ومن ذلك قول أبي خنيفة انه لو اعتق
عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغفره استسقى العبد في قيمته فاذا دأها
صار حرا مع قول الامامة الثلثة انه لا يعتق العتق فالاول تخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع اعضائه من التارك ما دخر ووجه الثاني المبادرة الى فداء الدين الذي يبيع حيا
عن دخول الجنة حتى يقيه لاحياه فانه ليس في الاخرة اصعب على العبد من الدين وقد راي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلته الاسراء في صلاته من نادر مطيفة عليهم فقال يا ابا
جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء عاقبهم ما تواؤف اعناقهم اموال الناس لا يجذون لها وفاء
لكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي خنيفة لو قال لعبد الذي هو اكبر منه سنا انت
والذي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الامامة الثلثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد بخصوص
العتق والثاني مخفف فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نشوق الشارع الى حصول العتق
من دق الخلق ورجوعه الى رفق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني حمل ذلك على انه
ايراد بذلك ملاطفة العبد كما يفيل ابر الشقيق او الام الشقيقة لولها ما هو كذا يا ابا ايضا
فان كون العبد في رفق الخلق اقل من اخذته من كان في رفق الحق لانه ما كل احد يعرف اداب
العبودية لله تعالى فكان سيده الذي كالحجاب عليه وهو خلف ذلك الحجاب فكان له
راحة العبد بذلك فلكل من الامامة في هذه المسئلة مشهد ومن ذلك قول أبي خنيفة انه لو
قال لوليقة انت لله وولي دينك العتق لم يعتق مع قول الامامة الثلثة انه يعتق فالاول
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجهم الامر الى مرتبة الميزان وكل من اوجه ومن
ذلك قول الامامة الاربعة انه لو قال لعبد الذي هو اصغر منه سنا يا ولي لم يعتق الا في قول
للشافعي وصحبه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد الامامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد اكبر منه سنا السابقة فرجهم الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول مالك ان من طاب ابريه او اولاده او اولاده او اولاده او جدته او جدته او جدته او جدته
عتقوا عليه بنفس المالك ولكن ذلك القول عندنا فيما اذا طاب اخوته او اخواته من قبل الام والاب

مع قول أبي حنيفة إن هؤلاء يعتقون ثلثه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة
 لم يخرج تزويجه من نفسه ومع قول الشافعي من طاعة أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعهم فان
 سئل ذكر كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالدة أو اختلفا وسواء ملكه فقير أو أغنيى
 أو اختار أو كثر أو قل أو لم يولد له أو لا عتق في القرابة ولا يزوج أو اعتاق من كفر أو لا
 فيه تستدبر والثاني مشدداً لزيادة عتق كل ذي رحم محرم ولكن الشافعي في الثالث مشدد
 ووجه الإقرار كلها ظاهر لما فيها من الأكرام للأصل والفرع والقرابات فكلها شئنة
 متفقون على أكرامهم من ذكرهم وبين هؤلاء كثير أو مؤكد قليلا في سعة الأكرام وضيقه
 فرجهم إلى مراتب الميزان وأما وجه قول داود فلا بد كراهة مشافهة شرعية
 الأسرار والله أعلم

كتاب التبرير

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبده أنت حر بعد موتي صار العبد حراً بعتق مولى سيده
 هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما اختلافنا فيه فمن ذلك قول مالك أنه لا يجوز
 بيع المديون في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وإن لم يكن عليه دين وكان
 يخرج من التملك عتق جميعه وإن لم يحمله الثلث عتق ما يحمله ولا فرق عنده بين المطلق و
 المقيّد مع قول الشافعي أنه يجوز بيعه على الإطلاق ومع قول أحمد في جدي ولو لم يكن له دين يجوز بيعه
 بشرط أن يكون على السيد دين وإن لم يكن عليه دين لم يجز قاله الأول مفصل وقول الشافعي مخفف على
 السيد وقول أحمد مفصل فرجهم الأمر إلى مراتب الميزان ووجه الأول أن العتق من جهة السيد
 هو لا تكون إلا عن ظهر شئني وفي الحديث أبدأ بنفسك ثم بمن تقول وفي كلام
 عمر رضي الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل أنه حديث ولا أقرب إلى الناس
 من نفسه ومن هذا عتق تزجيته من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون
 ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم ولد المديون حكم والده إلا أنه يفرق
 بين المطلق والمقيّد أي فإن كان المديون مطلقاً لم يجز بيعه وإن كان مقيّداً بشرط
 كرجوعه من سفر أو شفاؤه من مرض فبيعه جائز وبن ذلك قال مالك وأحمد إلا أنهما
 قالوا لا فرق بين مطلق المديون ومقيّد ومع قول الشافعي في أحد قوليه أنه لا يتيم أمه
 ولا يكون مدبراً فالأول مخفف على ولد المديون في بيعته كأمه في التبرير على حكم التفصيل الذي
 ذكره والثاني مشدد فرجهم الأمر إلى مراتب الميزان ووجه الأول أن الشارع يقتصر على
 حصول العتق لكل من صفة اسم الرق سواء كان بشرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام
 الإخلاص في معاملة العبد له عز وجل تعيين الولد في التبرير فلا يكفي عنده تبريره بحكم التبعية
 فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على أن التبرير لا يقم إلا لمن كان عنده بعض بخل وشتم
 نفس ولو كان ذلك كان بغير عتقه وقد بالتفصيل بين أعضاء من الشارعة في الأخيرة ويعتق جسده
 من ذوات التي تصيبه في الدنيا مما لا يخلو عنه بنواهم والله أعلم

كتاب الكتابة

اتفق الاثنية على ان كتابة العبد الذي له كسب مستقيمة ومنه رويها خلافا للاحمد في قول
 في رواية له انها واجبة اذا دوا العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وصفتها ان يكاتب السيد
 على المصعين يسع في العبد ويؤده اليه واتفقوا على كراهة كتابة الامتالي لا كسب لها كما
 اتفقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال اتيه منه شيئا علم بعض له تعالى واتوهم من مال الله
 الذي استكره هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ولما اختلفوا فيه فس ذلك قول الاثنية
 الثلثة واحد في احري من ابيته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية
 الاخرى انها يكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرئتي الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى قد يخرج له من عياله من يبطه وابتدعه لسيدة فصيرها كالكاتب ووجه
 الثاني ان من لا كسب له اذا كاتب طلبت نفسه الخرج من الرق وتحررت لذلك بعد ان كانت
 ساكنة وصار كل يوم عند رها في الرق كانه سنة فربما دواها ذلك الى السرفة والاختلاس من مال
 سيده او غيره فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الكتابة تصح حالة وموجلة ولو كان
 اصلا بالتاجيل مع قول الشافعي واحدا منها لا تصح حالة ولا تجوز الا محجمة واقفه نجما ان
 فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الامر الى مرئتي الميزان ووجه الاول طلب مكافات السيد على كتابته له بتجمل المال ان كان
 العبد من اهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للمكاتب بعد اد
 البعض فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء وببده مال يفي بها عليه
 جبر حتى الاداء فان لم يكن بيده مال يجبر على الاكساب مع قول مالك ليس له تجبر نفسه
 مع القدرة على الاكساب حينئذ ومع قول الشافعي واحدا انه لا يجبر بل يكون للسيد
 الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفف عليه فرجع
 الامر الى مرئتي الميزان وكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
 ان اتياء السيد للمكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي واحدا ان ذلك واجب للانية
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرئتي الميزان ووجه الاول
 ان ذلك من باب البر والاكرام واللائق بينك الاستقيا لا الوجبة ووجه الثاني من زيادة
 الاعتياء في امر الله عز وجل للسيد ان يعطي المكاتب شيئا واللائق بينك الوجوب على قاعدة
 اهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدير فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 احمد انه مقدر وهو ان يحط السيد عن المكاتب ربح مال الكتابة او يعطيه مما قبضه منه
 ربحه مع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمسقة ومع قول بعضهم ان السبيل
 ما قضيه نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرئتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبته
 المكاتب الا ان مالكا احاز سبع مال المكاتب هو الذي هو الجبل يقن حال ان كان غنبا

وهو الجدل من مذهبه الشافعي مع قول احمد بن محمد بن ميم رتبة الكتاب فلا يكون البسم في الكتابية
فيقوم البسم بمقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وبصير حل الاول على حال اهل الثروة والمال والثاني على اهل العدم و
المحتاجين الى الثمن في دين وغيره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال الرقيقة كانت لك
حل الفضة منهم فاداهما فنفقت ولم ينفق المولى يقول فاذا البسم تالي فانت حر ويؤتى العتق مع قول
الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالاكارم الذين اذا عرضوا لاجل احسان لا يرجعون فيه
والثاني خاص بمن كان بالمضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو كانت ابنته وشروطها في عقد الكتاب لم يجز مع قول احمد ان ذلك يجوز
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب امهات الاولاد

اتفق الائمة الاربعة على ان امهات الاولاد لا يسن ولا يهين وهو مذهب السلف والمخلف
من فقهاء الامصار وقال داود ويحوز بسم امهات الاولاد وروى قال بعض الصحابة فالاول مشدد
على السيد والثاني مخفف عن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكارم
الاخلاق فان رضى النطفة في تلك الامة وقضى وطرس سيدها بجوارحها امتن بها بسمها
تبين فيه خلق الامميين يصير لها فضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم الاخلاق ان تكون
معتقة من بعده ووجه الثاني ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور اليه باحتي ياتيه
شئ عسر الشاغل عنها عن بيعها فبقي الاول على حاله كابر من اهل الورع والثروة والدين ويحل
الثاني لمن كان دون ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو تزوج امية غيرة
فادلهها ثم ملكها لم يضر ولد ويحوز بسمها ولا تنفق بموتها مع قول ابى حنيفة انها تصير لولد
فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابى حنيفة ومالك في احدي روايتيه انه لو ابتاع امية وهي حامل بسمها
صار بسم ولد مع قول الشافعي واحمد ومالك في الرواية الاخرى انها لا تصير لام ولد
فبحوز بسمها ولا تنفق بموتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنته صارت ام ولد مع قول الشافعي
في اصح قوليه انها لا تصير ام ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنته يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في احد قوليه انه يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد مع قول احمد
انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يحوز السيد اجابة ام ولد
مع قول مالك انه لا يحوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وترجيه القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين وليكن ذلك اخرا فخر الله به من ايضا 7

كتاب الميراث النشرة المدخلة لجميع اقل المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الحيرية وتوجيهه
 اقولهم وقد حاولت اجمع بين اقول الاثمة ومقلديهم وتوجيه كل منها بحري نبحس الاخوان من
 مقلدي الاثمة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان اسما لائمة المسلمين على هدى
 من ربهم ايما وتسليمان لم يصلوا الى ذلك نظر الاستدلال كما مر بيانه في الخطبة ويفوز بالخذ
 الاثمة المجتهدين سيدهم في احوال اليوم القيمة فكل مجتهد رخصه ان تبسم في وجهه وبالحسن
 بخلاف من كان بالصد من ذلك فانه وبما نظر الاثمة اليه بطر الصلوة معهم ونقصه
 عليهم بحق وان كان الاثمة كلهم متادبين مع بعضهم بعضا مع تقادهم في العلم فكيف عن هو عامي
 بالمظهر اليهم وقد ارسل الامام اللبس سعد رضي الله عنه سؤالا لادام مالك بالمدينة يسأله عن
 مسألة قال هل يقوله ام بعد ذلك يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
 عندك فيها انتهى واعلم اولئك ايها الاحوال والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
 العالمين ولتشرع في ذكر الخاتمة الموعودين كرها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق خاتمة
 في بيان صلة تتعلق باسرار الحكم الشريفت اسما لمران في النفاسة من كلام شيخنا
 العارف بالله تعالى سيدي علي الخراساني رضي الله عنه يطلم بالاطرفها على سبب مشرف عية
 جميع التكليف في سائر الاعصار وانما كلها كالنكارة لالاكلة التي اكلها ادم عليه الصلوة
 والسلام من الشجرة فكما ردت الميزان حمزة من اهل المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشجرة
 كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جسم ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الاكلة التي
 اكلها ادم عليه الصلوة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقرب من بنيته بعد محكم
 القضاة لا مظهر ما يقرب منه ادم من بنيته المعصومين من الذنوب فاذا هم قد ما لك شيخنا المذنب
 مرة عن سبب مشرف عية جميع التكليف من ان الله تعالى غنى عن العالمين وعن عباداتهم فقال
 رضي الله عنه سبب تمام التوبة لى ادم اذ وقعوا في الله فقال عنه فكانت جميع التكليف
 ولا اداس التي كلف الله تعالى بها اولاده كالنكارة لهم فقلت له ان من بنيته من لا يجوز
 عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والا فهي رافع درجاست
 كما هي في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقلت له وادام كان رافع درجات في حق
 الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى ادم ربه تعالى فقال اعلم يا ولدي ان ما قصه الله تعالى
 عن الانبياء من مسمى المعصية والخطية انها هو على سبيل الجوار كان احدا منهم لم يخرج عن
 حضرة الاحسان في لحظة من الازمان وذلك حصرة مساهرة للخلق علة فلا يطمح لاحد فيها
 عصيان وانما يقع العصيان من مجب عن شهوة تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطاياهم
 كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم الامام باقاة المعاذير لغوهم بالخطا اذ ادعوا في مخالفة
 ويصير احدهم يعرف كيفية تعلم قوله الصمد الله تعالى بالتوبة والاستغفار اذ وقعوا في المخالفات
 ويصير احدهم يعرف مقدار الحجر كما يعرف مقدار الرسل وعكسه اذا السعي لا يعرف الا بصدره
 لال وادخل لك يا ولدي ذلك فاقول مثال دافعة السيد ادم عليه الصلوة والسلام مثال ذلك

مطامع قال يونا لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احدث امرآ في الوجوه وانزل كتباً وارسل
رسلاً يا امرؤني واجعل لمن اطعمته ولما تسمى الجنة ولئن عصاهم ولما تسمى الناس وانخرج من ظفر
عبدى ادم ذرية يعصرون الارض واجهه اليهم الشكايك بعد ان اقد رتليه الاكل من شجرة
وبعد ان انهاه عن القرب منها اظهر انهم اتفق عليه وعلى ذريته الذين عصموه لجهة محلنا صوريا
وعلى ذريته الذين لم يعصموه حقيقة لا يجران انهم اخرجوا من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى
دار اخرى ازل منها في الدوحة تسمى الدنيا واحمل كمال عقابهم قهرهم من ظلمة ان يكون كان ادم
انما اطلبنا التقيد بقضاء الله تعالى وقد مر في عبادة فمن كان حاضرا المجلس حتى لا يتفارق لم يحكم
على ادم بالعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة مربية في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجيين من اولاد ادم فكان ذلك من اكبر المصالح
لهم ليقعوا في قضاء الله ووزارة تارة العصية في ظفر داخل وعفوه وتارة بالطاعة في ظفر
كراهه ومجده فكان ادم عليه الصلوة والسلام نقل عن اولاد المحجيين بن لك البكاء الصوري
الذي وقع منه وكثرة الخزن غالباً ما كان يقوم فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكان
فقر بواقعة باب المغفرة لاولاده اولاد المغضه من فائز يفتحها بحكم القضاء والقدر ليرتد
على ذلك المحرور في الدنيا والاخرة فعديان الشياخ ان جميع الشكايك التي شرعها الله تعالى
في الدنيا انما كانت في مقابلة اهل ادم من الشجرة صورة فدا من اولاده احد الا وقد عصى ادم
بمعصية او بكمرة او بخلاف الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهي اى جميع
الشكايك لغيره الذين لم يعصوا ادم فدرجات الكفارة لذنب وقوليه او عقوبة لهم كالخود
التي اوبل الله تعالى بها عباده انتهى وتعمت سيدك هذه الخواص رحمة الله بقول كان جميعه ووقع
من ادم عليه الصلوة والسلام من معصية العصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا
عنه حال ادم من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في الصلوة على جديسواه ومن قال في ابيه
غير ذلك كما سأل على حال بنى ادم فعليه الخروج من عرصة يوم القيمة وانما قال رجا خليفنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني معاش اولادى الذين يعصون امر الله فكونه
بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو بركة الشافعيهم عند ربه وجميع ما وقع له من قضا
التاجر والسيار من راسه برهه والبكاء والدم كان صوريا لينقل ذلك عنه الى بنيه الذين
لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة لينتدكر
بذلك صورة ما يقوم فيه بزه فيستغفر الله تعالى لهم كما يال او قنوط وقد جاء في شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم يطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في جواب
زيادة على البضنة ما يقوم لها وليناسها من الحيض في كل شهر فتد كونه ذلك معاصي بناتنا فتستغفر
لهن وانما نزلت على ادم من الحيض في كل شهر لانها وقعت في صورة التزين لادم في اكله من الشجرة
حتى اكل ولكونها ايضا هي التي قطعت الثمرة من شجرة التين واسطهها لادم ولا شك ان

من يأتي الحاققة وهو مظهر الاستحقاق فذلك اعظم في صورة الذنب من يأتي الحاققة تاسيا
تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنتى ولم نجد له عز ولا سيما وقد حلف له ابليس انه له من
النصحين وقد بلغنا ان بعض العارفين احقهم بالبليس فقال كيف حلفت لادم انك له من النصحين
وانت تكذب فقال فما صنعت لما رايت قضاء الله لادم ولما رايت قلب ابليس ساجدة سالمة
من خطورة الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعينه الذي يعرفه من ثبوت
وتحليله في فنهه وتعالى الله في علوه وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له
فما حلفت له الا بالمعبود الذي يتحلى به لا بالذي ليس كمثله شيء انتهى ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي
كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما تدبيرا الى الاذهان وانما
جنة البرزخ التي فوق جبل الباقوت كما قاله اهل الكشف فالاولان الجنة الكبرى انما يدخلها
الناس بعد الموت والحساب ومجازاة الصراط فالواحدة الجنة التي يفتح من قبر المؤمن له لاقية
منها ينظر اليها ويتعمق بها فيها من قبرة وكذلك القول في النار التي ترى في الدنيا في المنام او من
طريق الكشف هي النار البرزخية قالوا هي التي راي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره
من النبي الذي سيب السواشي راي فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا هي التي وقع لادم
فيها كل من الشجرة واهبط منها الى الارض لفرها بها في الحكم وكل من مات من اولاده للطيبين
تعد من هذه الجنة وان كان عاصيا اذ تروحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال
يتوادم في هذين المكانين حتى ينقض الدنيا ويقضي العدة وتكمل المدد فيخرج الناس بنفخة البعث
الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى والواحدة الجنة التي يفتح للسموات
منها طائفة والنار التي يفتح للكافر منها طائفة هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لغات الحشر والنسر
واما بعد هذا ما ورد انتهى قال سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان العالم على جنة
البرزخ متباهية بالجنة الكبرى في الطهارة والتميز لم يكن محلا لاجراجه القدر فيها من
الول وعاش ادم وعاط وشذ ذلك ما تولد صورة من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم
الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها فلك القدر والصوم
بحقها الحقيقي في حق الصيام من اوله الى آخره انتهى سمعت ابي الحسن الحسين رحمه الله يقول لما
انزل ادم وحواء من شجرة النوى تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة النفس من الرجال
نساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذ اكلوا من شجرة النهي
في اصابهم من وقوع في حرام او مكروه او خلا لا ولي زيادة على ما تولد صورة في ابويهم الجنون
الاغماء بغير مرض والخااط والقصان والتكبر والتعبد والقهقهة واسبال الاثمار والسر وميل
عقبهم والعمامة والغيبة والتمية والبرص والجنون والكفر والمشرع وغير ذلك مما وردت
انذار ولا تاذر بانه ينقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل
من لثا ناقض الطهارة من غير الاكل اذ ان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه
ان ينقض طهارته ابدأ مما ذكرناه ومما لم نذكره فان الملائكة لا تتولد ولا تنوط

ولا يجري لمخارم ولا تنهى الرجال والنساء إلا الاستمتاع بالحسنى من حسد ها ولا بالجماع ولا
 من ولا يعصى عليها ولا تقصى بها كغيرها لا يعصى بها إلا أن تحبس شهوة
 تعالى ولا يحج عن مريد فتعالى إلا أن كل ملوك لا تحبها بالكل ما وقع في مصيبة الله فلا للشـ
 امرأ الشارعة صلى الله عليه وسلم ولا ثمة المحمودون بالطهارة إذا وقع ما ناقض بالماء المطلق أو
 بملحه وأمرها الشارعة وكذلك المحمودون بالتطهر من العاصية بالماء كذلك أو الحجر أو التراب الاستسما
 وداراة قدر المعنى دليل المرأة الطويل وأمرها بالثبته عن كل عاصية خرجت من أنقل أو الدرس و
 سيرة حاجتي عن من الخلل المخرج منه البول ولعائط عن قتل ذر وأمرها الشارعة وكذلك العلماء
 من شئ السراويل بالماء إلا ما استعمل الذكر المأثور للمخرج وقد كان صلى الله عليه وسلم يصب من سراويله
 بالماء عند الطهارة بقول الله تعالى في حديد وسياق في توحه الأحكام أن النقص من الفرج
 خاص بكار العلماء والصلحين وعدم النقص خاص بالعلم وأمرها الشارعة صلى الله عليه وسلم
 وسلم بالصحة من نول العلم أو المأكول غير اللبس دون العسل بحقيقا لمسا من غسل فيه فله
 وذلك وإن كان الرسل فصل لأن الأحكام من جهة إلى حكم السارعة لا إلى حكم المعول فإن قال
 وأمل كلف فلم يتعاصه نول الأطوال مع كونه لا يصح في حقهم الأكل من شجرة الهوى والحجاب
 قد قال بعض أهل الكسوف للأطوال معاصي من حيثها فاجبا لها طاعات كذلك من حيث
 أيا حيا أو أيا صا أو بعض العلماء كان يسل من نول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته
 يأكل في هذا الزمان الحرام والسهائب مكان نوله أو من نول من يأكل الحلال استعفى
 وقد جاء ما أقول المحمود في النقص بما ذكرنا على صفة صفة ومخوف بحسب الأدلة
 لى أسد إليه من الكتاب والسنة كما أن منهم من توسط بين التعفيف والتشديد كصاحب
 القول المشهور كما أن من الوقوع في النقطة عليه الأثمة كالنول والعائط والحجام والحنون ومنها
 ما أحلفوا فيه كمنس المحرم ومن الفرج والعمور بسراطه عندهم وكذلك ما احتلوا فيه من
 الدم المسائل من المدن والفقيرة ونعسه ومن الصبا في الأثر والمسرحة والاحدم والأمر من
 والصلب والوس وسود ذلك وقد تقدم في بوحية الأحكام من باب الأكل أن النقص بغير الفرج
 ليس هو لذات الفرج وإنما النقص به لكن به فحلا لحرمة الحارم المبركة من الأكل وتوكلت
 النقص به إذا به من حكمه مولد من الأكل كان حكم جميع الأخصاء كذلك فإن ذلك كله
 دى من مولد من الأكل فإن قلت قد قال العلماء بالنقص بغيره كحصة إلى امتلأ بالإنسان وهو
 عمر مولد من الأكل سبعين والحجامة ليس بالنقص عندهم ما لا تملأ وأما ما هو لها عليها من المقدار
 المتولد من الأكل فلا فإليه ما من القدر ولم يقصوا الطهارة بها لورض ذلك أو ما ناقض
 حقيقة أيا ما هو من العصلة التي تولدت من الأكل والشرب وأما من السهولة والعلة عن الله
 عن رجل أو المعاصي وليست كحصة أو الفرج بد أقصا يتيران شيئا من ذلك فالتهم
 فهذا كان سببا لأمر بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر فإن قلت فلم وحسب تعميم البدن
 بالعسل من حرمة الذي معناه دون البول والعائط في القدرين يتبين والنحو أيا تعميم البدن

يخرجوه او بالجماع من غير خروجه ليس هو القدر وانما هو لما فيه من اللذة التي تسرى في جميع
 البدن حتى تمت به وتنسبه ذكره به والخط اليه فذلك امرنا الشارح باجراء الماء على سطح البدن
 كله بحسب سريان اللذة فهو وان كان فرعا من البول والغائط فهو اقوى لئلا من اصله فذلك
 امرنا باجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه او قوته او موقته النسبي فيقوم احدا بعد الغسل يتأخر
 مره يبدن حتى يكل موضع لم يمسه الماء فهو كالعضو الميت او المشرف على الموت او كبدن السكاران او
 المنفى عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في حبه الله ابدانهم يحضر معه فكانه لم يزل
 اذ الصلاة لا تقوى الا بجميع البدن كما انها لا تقوى خارج حصة الله تعالى ابدأ عند اهل الله تعالى
 فانهم وانما واجب التيمم عند فقد الماء حسا او شرا لان التيمم فيه راحة الماء اذ هو عكارة الماء
 الذي تموج لما خلق الله تعالى الموجودات فان فقد التراب تيمم بالجر لان اصله كذلك من زيد
 الحرجين تموج ولذا لم يخرج منه قطر الماء اذ الحرق بالماء فلو لا ان فيه الماء ما قسم منه بالاناس
 اذ الحقائق لا تتقلب وسمعت سيدي عليا الخراسي رحمه الله تعالى يقول انما وجب تيمم البدن
 بخروج المني لان الغفلة عن الله فيه اكثر من الغفلة في البول والغائط وذلك قال الاقام ابو
 حنيفة بنقص الطهارة بالقهقهة في الصلاة لانها لا تقم الا من شخص خاف عن شتمه ونظر مره
 اليه في صلاته وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل واما وجوب تيمم البدن على الحائض والنفساء اذا
 انقطعت دمهما فانما ذلك لزيادة القدر الحاصل بالحيض والنفساء لاسيما ان عرقته مثلا
 وانتشر بها وقد سمي الله تعالى دم الحيض اذى وابطل صلوة الحائض والنفساء مع وجوه وبعد
 انقطاع حتى تغسل ارضاء الدم فقط او بعد تيمم بدنها وتيمم قد جوز الاقام ابو حنيفة وطاء الحائض
 والنفساء اذا انقطعت دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتد حاجته الى الوطء
 وخاف من الوقوع فيسألا ينبغي فان قلت فلا شيء اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول
 والغائط من الادمى واختلغا في بول بعض الحيوانات وعاططها مع ان الادمى اشرف
 من البهايم ببقين اذ هو المكلف بترك اكله من شجرة النخيل بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
 العلماء على نجاسة بوله وعاططه الا لشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الاصل ان يطهر كل
 شيء حوله فكذلك لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته ولذته وشهرته انعكس عليه الحكم فنصار
 كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة او الطيبة الرائحة يصير قدرا ونجسا منتقا من بول وغائط
 ودم وغائط وبصاق وصدان وفي القواعد ان كل من شتم مرتبة عظمت صغيرته فان قيل
 ان قولكم ان علة الاتفاق على نجاسة بول الادمى وعاططه الشرف يتنقص عليه ببول الحمار
 وزبله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف في الجواب عن ذلك قلنا الجواب عن ذلك
 تشدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فيما تم غفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان
 لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى تخفف بعض الامامة
 الامر في ابراهيم وادانها ويؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا ببهيمة الانعام في الاكل ولوانه ابا
 لسنا الحمار والبغل لا يزدنا بأكلة غفلة وكان كالتنحية القوام يذكر اسم الله عليها فانهم فان

قيل فلا شيء لم يتفقوا على نجاسته فصلاوات الجلس كلها من محاذ وصان ودخوها فان ذلك كله
 متولد من كمال الشرب كبوله وشايطه فالجواب انما خففوا في ذلك بخفة القيم والقدر فيها
 وبعد صورتهما من صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط والقيء فانها في الغالب يشبه
 لونها لون القدر فمن نظر الى شدة قذارتها قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم
 بيانها في الكتاب فكان هذا الاصل المحدث المتولد من كمال الشرب ووجوب استعمال الماء والتراب
 في الطهارة فلو لا انهما من شجرة النخيل لا مكرها ما احدثا ولا امر بالظلمة بل كنا طاهرين
 على الامام كالملائكة ولولا ما نقص الله تعالى من صورة توبة ابي ادم عليه الصلوة والسلام
 ما احتسبنا للتوبة من ذات نفوسنا لا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى
 قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالجواب لله رب العالمين واما وجه تعلق الصلوة
 بانواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلوة كلها انما اشترت توبة لنا واستغفارا من حيث
 ان قوت او احنا هو الوقت بين يدي ربك كما هات ابداننا من المعاصي او ضعفت او فترت
 باكل الشبهات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنتهين
 لجسمنا والوقت بين يديه المتعش للروح فتناهي وبنا بابدان وادونه حياء بعد موتها
 بما وقعنا فيه مما تقدم فكانتا من ذلك فتناهيان ان تقرب الى الله تعالى ورضاء عنا بعد ان لم يكن
 تعالى لاضيا عننا كل الرضى الذي يقع لنا حال الوقت بين يديه وذلك لتفلسنا عنه بقنا ولا نشبهنا
 نفوسنا من اكل وشرب وخدر ذلك ودخلنا الخلاء لخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي
 لا تاسب خبيرة تعالى ولان ذلك خفف لاشته من الاكل وقالوا استحيي من الله ان تكشف عورتنا
 بين يديه كل قلة حال البول والغائط كالا دام مالك ولا وراعي والبخاري فكان الامام مالك
 والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوراعي يدخل الخلاء كل شهر فربما بطنه فصا من
 بخره في الشهر مرتين فكانت امره ثقيل لمن يدخل عليها او عول العبد الرحمن وان به علة البطن
 انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلوة يا بني ادم قوموا الى ربكم
 التي اوقدتموها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكررت الصلوة عندنا في اليوم والليله فخصنا
 بالجواب ان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكر ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف
 كلها وقتنا بين يديه ليجري بيننا وبين الله كمال الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلوة وصلوة
 فيتوب احدنا ويستغفر مما احناه من الخالفات على حسب مقام تلك المتطهر منا او المصل كما ان
 اذا قال اذكر الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلوة فيغفر له ذنوبه
 الخاصة بالصلوة فان كل باصور شرعي انما شرع كفارة لغفل وقم العبد فيه ما يسط الله تعالى
 فيكون ذلك في مقام كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف والكشف للعبد لركي ذنوبه تساقط
 عنه يسينا وشمالا كلما اكبر الله تعالى اي عن كل شيء يحيط بها له من صفات العظيم فمن الله
 تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقر الله ذنوبه يسينا وشمالا ثم يركم فتجد كذلك ثم يتسدد
 فتتوكل ركن لك ثم يسجد فتتوكل ركن لك ثم يركم راسه فتتوكل ركن لك فلا يغفر من صلواته

زنه من الذنوب التي تغفر بالصلوة فقلها ما قرأه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تغفر حال الوضوء فمن اين جاءته الذنوب التي تنساق عن يمينه وشماله في الصلوة اذا صلى
 على الوضوء فافهم وقد تقدم في ارباب الطهارة قوله ان ثوب العبد كلما كانت اقية واقدروا
 اكثر كلما يطرب بنظارة الماء اكثر ليكون انفس البدن الذي مات من كثرة المعاصي بمحرف
 المستعمل في رحم الله لا دام ايا حبيفة ما كان اوق استنباطاته وما كان اكثر احتياطاته
 لهذا الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء للمستعمل ولو كان اكثر من قلتيين مثلا لضعفه
 بكثرة خروجه الخطايا فيه ورحم الله ببقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلوة فلتدعي شي شرعت النوافل هل هي لمعاصيه يقع من الذنوب
 المستقبلة فاهي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به اهل الكشف فانهم قالوا لا فصل الا عن
 كمال فرض وذلك بان لا يخطر بباله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلوة الى ان يسلم منها
 والجواب بانها جارية للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من
 اكملت فرائضه من كل الاولياء ولان لك قال تعالى ارسله صلى الله عليه وسلم ومن السيل
 فتجد به اي بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك الا ينيبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 يلحق به كمال الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث
 البخاري وخبره ان الفرائض تكمل يوم القيمة بالنوافل اي يكمل كل نقص حدث في سرك او سنة
 بنظيره في النوافل من الاركان والسنن فان قلت فلم اكد الشارح صلى الله عليه وسلم
 بعض النوافل دون بعض فالجواب فدل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكد ها كلها لكانت
 كالشديد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخييف على امتته
 ما امكن لعلمه بان الله تعالى غف عن طاعةهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 مرتين قبل المغرب ثم تركها وقال خشيت ان يتخذها الناس سنة اي يوجبوا عليها ما كان النوافل
 المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذات الاسباب كالكسوف والاستسقاء والعيدين وصلوة
 الجنازة ونحوها فالجواب شرعت لجواب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله
 تعالى بها عباده لاسيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى يساق قلبه فانه لا يكاد يخاف
 من الله تعالى كل ذلك الخوف المراجع له من ارتكاب المخالفات فلو ايجابنا بالاكل وغفلنا
 عن الله تعالى ما احببنا الى تخويف ولذلك شرع الشارح في بعض هذه الصلوات المحطبة
 الى امة للرعطة والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقربة عدم
 مشرعية المحطبة في صلوة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستصبر ولو علم
 صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض
 الصلوات ما كان شرع معها المحطبة واداب الحكمة التكبير في العبد يرغابنا شرع ذلك للجواب المحطبة
 بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب وما صلوة الجنازة فانها شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلوة عليهم بعد موتهم

الكل ما لا يسقى لما تشرعنا محسنا من به هو الملك في المال الذي يملكه كل واحد منكم والملك في ذلك لما مع العقلة عن الملك الحقيقي فجمعناه وذكرناه ومعدنا منه الشراء و
المساكين سمي من نفوسنا وشرها وصيها ذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
وعلى الدارين في المصالح التي يعود بها على الخلق وعلى من يسأل في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى
اس السدول ونسبها قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله تعالى والفقراء منهم وقوله وما
انتم من سبي فهو يخلوه وقوله صلى الله عليه وسلم انفق من صدقة وان الله تعالى
ليصاعف درهم الصدقة الى سبعين صاعا ونسبها ايضا معنى الزكاة فان الله تعالى واصفاها
اي هو الا ليا مل المعدل ذلك وعرج ركنه لطيف نفس واستراح صدره وسمعت تسميها شيئا
الاسلام ذكره الله يقول الله تعالى عليها الزكاة لما استقرت عليه من شئنة نفوس
على سبيل الله وحزها لهم من حال سددهم الذي جعلنا مستحقين فيه اي لا مال لكن له ملك
مختص به فذلك امر بالشأن من حراج نصيبه من كل صنف من جميع احوال الركن

على سبيل المفروض علينا تطهير الاموالنا واسرارنا من الوجع والحاصل لها بالصل والشهر وما القنا
لما امرنا الله تعالى وبسوله باخراجه وانزول البركة في رزقنا والتموقيه فانه ما كل مؤمن
يشهد بزيادة النعم في ماله اذا اخرج زكوة وانما يشهد النقص فيه وقد عبت المملكة بحريها
بان الله تعالى يحيط كل منفق خلفا وكل مسك خلفا ودعاء المملكة لا يرد فلو تأمل غالب الناس
في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا باخلاف
الافاق في سبيله وكان لك وعدنا رسوله وصرف ذلك فلم يخرج زكوة وينفق ماله في سبيل الله
الا قليل من الناس قد قالوا من شرط الايمان الكمال ان يكون الغائب الذي وعدة الله به او وعد
عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فاين ايمان الغيب بحق الله تعالى حينئذ ان
يدعيه مع انه لو راى بهون يا جليل سبده من ذهب يقول كل من اعطاني نصفا اعطيت دينارا
لصاحب القلب الناس يزعمون عليه باعطاء الدرهم لياخذوا الدرناير ولوان انسانا قال لاحدهم
لا تظطه دبراهك ليعطيك يا دونانير لسفه عقله ولم يسمع له فانظر يا اخي لنفسك في هذه
الميزان فانت اعلم بحالك وادع الايمان بعد ذلك واترك الدعوى واستغفر ربك وسمعت سيدي
عليه الخواص رحمه الله يقول من لم يسكر الله تعالى على الامر باخراجه زكاته فهو من اجمل الجاهل
لان ما امره باخراجه الا وهو يريد ان يزيد من فضله قالوا لوق به الفرح والسرور لا الخراب او
الغم انتي واما نواف الصدقات فانت فانت ما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكاته الفرض نظير الصلوة
والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج او من السرير بالاخراج فنقص اجرهم بذلك وقد
ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاخراج على الزكوة الا من اخرجها من شرها
صدرة قارة بها عينه وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على ابداننا فان زكوة الفرض مطهرة
للبال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والوجع الحصى والعنفوان فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يجبر بالنقص في زكوة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحب الفرسجي
والداء والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهي وان زكوة الفطر فانما شرعت لتكون رفعة صيام
رمضان بترققا على خراجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجها الحديث حسنة بعضهم مع اجتماع
هل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكوة الفطر لانها ككفارة
واقعة من ذلك الصائم من تحرق صومه بالغيبه والقيمة وقطاع الشهوات المضادة لحكمة
صوم واصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل جميع مراعاة مراقبة الله فوقع في حرق
نومه وتركه الادب مع تعالى حين تخلق باسم الصفة الصلواتية من تركه الاكل والشرب
سيم الفطرات فلو لا اكل لما اوجب له خرق والحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصوم
كل من شجرة التي في مكان او نفعا فهو لان الصوم انما شرع تطهيرا وتقوية للاستعداد
توجه الى الله تعالى في قبول التوبة منه انزل للعاصي التي حثت بمناطول سنتنا مثلاً حين
بنا بالاكل والشرب ونغبنا عن مراقبة ربنا وعن الحياء منه وصممت سيدي عليه الخواص رحمه

عليه الصلوة والسلام تلقى الكلمات هذا وتعالى عليه هناك التوبة الصلوة لا
 المحبوبة كاهوشان لانبيا من ذريت فان قلت فلاي في الحج والعمرة لا مرة واحدة في العمر
 وليس تكرار الصلوة والصوم والزكاة والطهارة فالحج واجب انما فعل الحن ذلك رحمة بخلقه من حيث
 ان رحمة سبقت غضبه تخفف فيها العظم المشقة في فعلها ما غالب الا سيما من اتى من مسيرة سنة
 لاجل الطهارة والصلوة والصوم وغيرها وانما قال بعض الائمة باستحباب العمرة لاجل جلالها فادخله
 في افعال الحج فكانت كالزواجر مع الفرائض ثمان في ذلك بشارقة عظيمة بمغفرة ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو اذهبه المغفرة لذكر الحن طلبة الحج كل سنة
 مثلا ليعرفنا في ذنوب كل سنة بن ذلك الحج فانهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول امر كان الحج
 بعد الاحرام الا في من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا فالحج اياها كان اول الاسرار كانت
 الوقوف اقتداء بابينا ادم عليه الصلوة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هب من الحن
 التي على اسرجيل الباقية الى مكة كان اول فلاحاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالباب
 الاول للملك ولله المثل الا على وليه من دلفة وهي كالباب الثاني لانها لا فلاحاه من مناسك الحج
 فان قلت فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالحج اياها ساعدهم لان تعالى
 بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى سرؤية بيت ربهم الحرام فكان
 حكمهم حكم من هاجر الى دارسيدة فمكث بين يديه ينتظر ما يؤمر به السبعين من
 الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صغبي ادم عليه الصلوة والسلام ما
 وسعه الامتثال امر به في ذلك فان قلت فلاي شيء امر المحرم بالتجرد من لبس الخفية مع ان من
 الا رب عند لاقاة الاكار ليس انخر الثياب عادة فالحج اياها اسما امر العبد بمثل تلك الاشارة
 الى ان من الارب من كل من ثوب ان ياتي سرية خاشعا ذليلا مغلسا متجروا من جميع العلائق
 الدنيوية ليقبل السيد ويخلم عليه خلعة الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
 آية آية الغنى اللابس لثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفصل
 الله تعالى عن اغنياء بالصدقة عليهم من زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب سابق في
 عليه وسمعت سيدى عليا الخراساني رحمه الله يقول من علا قبول حج العبد ان يخلع عليه خلعة
 الرضى عنه ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكايد يقم في ذنب ولا يرى نفسه على احد
 من خلق الله ولا يراهم على شيء من رذائل الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حجه ان يرجع على ما كان
 عليه قبل الحج كجهان من علامته مئقته ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه اول بالقبول
 من حج غيره ليهما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيها من خلاص العلماء لكن
 هذا المقت لا يشربه كل احد وانما يدرسه اهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقله رجم سيد مشروعية
 الحج الى الاكل من شجرة النهي والحد لله رب العالمين واما وجه تعلق البسم والشرع وساند
 المعاملات بالاكل من شجرة النهي فهو ظاهر كقوله تعالى لا تأكلوا مما اكلوا بشرنا حجبنا بذكره عن كمال محبة
 اخواننا وعن اسرارهم واعطاهم ما يحتاجون اليه ما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد

اكر وشيع بطرد فشق وخر عن طاعت سيده وطلب ان يخرج من محجر عليه وان يكون له حال
 اكسيرة ورجل كون الرق احسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء
 والغب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء احتاجه اخذته من بيت سيده فلما اطلب له ذلك
 بنفس عنه الشاهم بترغيب سيده في عتقه وامره بكتابة ان علمه يقدر على مال يقتدر به
 ذلك امره بتدبير مائة به لما عنده ابي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم يسم نفسه
 بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين طلع المورور فلولم يكن عند السيد
 بقية حرص على الدنيا كان امره بالعتق فورا من عيب كتابة ولا يدور ما دام الولد فاشتمالهم يؤمر
 السيد بعتق مائة به او لجهله بجهره اعليه حيث كانت محلا الاستمئاعه وقضاء شهيرة
 فرعية السامع فان تكون عتيقة بعد موته فخر عليه وفاء بجهره وكفارة عنه لانه في الاستماع
 بها يحكم الملك وصل الجلالة بجهره اكل فانه لما اكل حجب فلم يوف بحقوق من خذوه واستمئاعه بل
 اطلب منه مالا اذا اطلب عتقه ولولا الجهار لكان نزه نفسه عن اخذ مال من المكاتب واعتق
 لعبده من غير تدبيره واعتق ام الولد قبل موته فاعلم ذلك فاما وجه تعلق وجوبه في السيد امام
 الاعظم ونوابه باكل من شهرة الشهي فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم وتوايه في اثر اقطار
 الارض من رذير واصير وفاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم
 كله اذا اطلب الحق اخذ حقوقهم من بعضهم بعضا بلا شركة تحميم وريبا كان يقتل في كثير حتى
 يتكلموا من قتل رجل واحد جليل القتل فلذلك قالوا لا يليق ان يقيم المجرور الا ان يقتل ولا
 يقتل منه كالأولى بخلاف من تضربه فيضربك فانه شأن اصله فلك كله الا ان فانه لسو
 الاكل لما يجب الحد ولا ترك ما وجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لولا الاكل لما امتنع
 الناس ونحاصروا كل واحد يؤذي الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير
 ولا ملازمة غير كماله طائفة الاولياء والعلماء العاملين فكان من رحمة الله تعالى بعبياده
 ان انفس البعية ان يحتموا على نصب امام يحمي اموالهم وانفسهم وحرهم بوجوده حين علموا
 انه لا يقدر للدين تشاير الذين لك ولا يقيم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لما احتش بالامر
 بنصب الامام الاعظم كونه لما في ذلك من الرئاسة الكبرى الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصم الله
 فلو امرنا الشارع بطلب الامامة صريح كان فيه تعريض للفتنة والمشايع الايام بما فيه فتنة
 بل هي من الامادة الا ان يكن العبدية بخلافها فاعلم انه لولا الولاة الذين لهم شركة ما من احد
 في داره فصار من الداري ولا يصح لاحد اخذ الخراج من القدام ولا يصح جبره ولا وجب مال ينفق على
 الجاهدين والمراطين وصاغت مصالح الخلق اجمعين فالله لله رب العالمين ولكن فلك اخر
 خاتمة كتاب الميزان الشعرانية المدخلة لجمع اقول المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الصمدية
 والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رحلت ربنا بالحق
 وانا اسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة مرضى الله تعالى عنهم
 ان يصلوا بآل بيته في هذا الكتاب من الخطأ والخرق ولكن بعد ما علم النظر في الادلة والتعاليق